

أَفْجَرُ لِلْمَسْكِينِ إِلَهًا

إِلَى

مَوْطَأِ مَالِكٍ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

تَكَلَّمَ

الْإِمَامُ الْمُحَدِّثُ

مُحَمَّدُ زَكْرِيَّا الْكَانِبُ هَلَوِي الْمَدَنِي

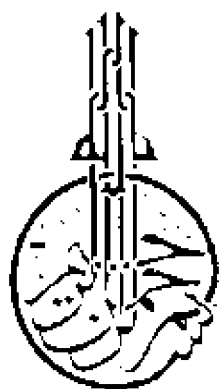
الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٤٠٢ هـ

اَعْتَنَى بِهِ وَعَالَفَ عَلَيْهِ

الْاَسْتَاذُ الدُّكْتُورُ تَقِيُّ الدِّينِي الْمَدَنِي

وَلَدَرَ الْقَلَمَ

دَعَمَقُ



أخرجنا من الدنيا
موتنا

الطبعة الأولى
مُحَقَّقة ومُشَحَّحة
١٤٢٥ هـ . ٢٠٠٣ م
عن نسخة الطبع بخط مؤلفه للمخطوطة

SHRIH ABULHASAN NADWI CENTER

for Research & Islamic Studies.

MOZAFFARPUR, AZAMGARH, U.P. (INDIA).

Tel.: 0591 54622 70, 25

0591 54622 00317

Fax: 0591 54622 70/85

مركز الشيخ أبي الحسن الندوي

للبحوث والدراسات الإسلامية

مظفرپور - اعظم جراثہ یونی (انڈیا)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَقَدْ رَمَتْهُ الْمَذِينَةُ الْغَائِبَةُ أَخْلَفَتْهُ

طاعة صبيته ووالديه إلى جوار الله يوم الدين

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيد المرسلين، محمد،
وآله وصحبه أجمعين ومن معهم باحسان الله، دعا يدعو به إلى رب العالمين
وجاهل.

فإن كانت أواخر العمدة التي سومت بالإمام مالك أشبهت الحديث في العلم الحديث، وبما أن الحديث، العلامة أشبهت حديثه وكان الكاشعوني العباسي المسمى في الحديث السورة من الكتب المختلفة في شرح العبداء التي يذكر أن علمه سومت في عام الحديث، وبذلك الإمام مالك رحمه الله، وسئل عن أخيه عفا له أن عرف السنن في علم الحديث، والآخرين، مالك الحديث، أما في، وصورة له عدة طبعات، وهذه هي النسخة الجديدة التي صدر بعد مراجعة من أحد أبرز تلاميذ المؤلف المذكور.

بعد قنائه له فدخله في هجرته، فالتفت إليه فوجد راجعاً ركباً
 المتكلمين، فطلبه فخرج حلياً أحمد السبكي، فآوى صانحاً أهل الصحوة
 في شرح من أبي داود وأحمد بن حنبل، فآوى راجعاً ركباً
 و صرح كتب الحديث النبوي الشريف، وكان موضع ثقة له، وقد صدرت
 بخاصة عنه كتب في علم الحديث وأثره الحديث، وذلك قبل أن
 يشرح كتب الحديث، وذلك قبل أن يشرح علم الحديث

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الأجر والعتاق. وقام بالمقارنة بين النسخة الأصلية القديمة والنسخ
الأخرى التي طبعها في مصر وبغداد، وراجع الأحكام والعرجم لشرح
الكتاب، وأضاف إلى الكتاب فهارس وهو يش مفيدة، فأصبح الكتاب نافع
وأصيل لطالبي العلم الحديث.

ونسأل الله التوفيق والسداد ونقول: وهو وبني التوفيق.

ثم أهدى إلى علي بن الحسن الشاذلي

زينب بن الحسين، شاذلي الشاذلي، كسر الله

في هذا في هذا، يوم الاثنين ١٠ شوال ١٣١٥ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم - آمين

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين
محمد وآله وأصحابه أجمعين أما بعد

كان كتاب الأركان السماوية إلى ميرزا ملك - الذي أصدرت الأمانة الحفاظ
تدريج الحديث والحديث بعناية محمد - قرأنا كتابه هنيئاً - رحمه الله تعالى -
الذي في سنة ١٣١٢ هـ - في مدينة تبريز - على يد - حيث ألقى فيه رسالة - هو
شرح جامع الفوائد - فبعدما ألتحقنا التفتت - بالتحقيقات العجيبة لكتاب - في
أقسام ذات الشجيرة - ملك من أسمى - محمد - في كتابه - على ما في كتابه -
والجود والكرم - وكانه مجموعة من مجموعة في عالم الحديث الذي - على ما في كتابه -
البراعة والبراعة - بعد مقدمة منافية لهذا - كتابه - في كتابه -

ولذلك - بعد ذلك - من بعد ذلك - من بعد ذلك -
في كتابه - في كتابه - في كتابه - في كتابه -
الكتاب - في كتابه - في كتابه - في كتابه -
الكتاب - في كتابه - في كتابه - في كتابه -

وبعد طبع هذا الكتاب - في كتابه - في كتابه -
في كتابه - في كتابه - في كتابه - في كتابه -
في كتابه - في كتابه - في كتابه - في كتابه -
في كتابه - في كتابه - في كتابه - في كتابه -
في كتابه - في كتابه - في كتابه - في كتابه -
في كتابه - في كتابه - في كتابه - في كتابه -
في كتابه - في كتابه - في كتابه - في كتابه -
في كتابه - في كتابه - في كتابه - في كتابه -

طبعة تولدت دار الكتب العممية - في بيروت - ، خرجها سنة ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م ووفقت فيها أخطاء وتحريفات زادت على الطبعة السابقة في مصر وبيروت .

ولا بأس بالإشارة إلى بعض الأخطاء والتحريفات والأسقاط في الطبعة المشهورة في مصر وبيروت ، فقد يبلغ عددها في المجلد الأول (١٢٥٥) غلطة ، بل هي أكثر من ذلك .

وكذلك طبعة الهند القديمة أيضاً لم تخل من التحريفات والأسقاط المطبعية ، ولا شك أنها غلبت جداً نظراً لضخامة الكتاب ، فقوتها وأتمتها بقدر الإمكان من المصادر والمراجع ، ولا بأس ببرد بعض الأخطاء مما صححه تون أن أشير إلى في مواضع الكتاب .

فيما يلي نماذج بعض الأخطاء الواردة في طبعة مصر وبيروت مقارنة مع

طبعة الهند القديمة المعتمدة

الخطأ (طبعة مصر وبيروت)	ص ٦	ص ٢٠	الضوابط (طبعة الهند)	ص ٣	ص ٢٢
اتصالاً وانقطاً	٦	٢٠	اتصالاً أو انقطاعاً	٣	٢٢
في مستهم	١٢	١٠	في مستهم	٩	٣
وقد سقطت العبارة كاملة من آخر الباب الأول	٦	ص ٢٤	ثم ظهر لي أن الأوجه في هذه علم يعرف به أحواله <small>بشيء</small> قولاً ومفعلاً وتفسيراً وصفة . ولا بشكل أنه يخرج من تحت الآثار لأنها داخلية في أحواله <small>بشيء</small> نعتاً ، وللمعة يتعرض لها	٦	من بعد ٢٢
لا أكثره وأخرج	١٣	٢٠	لا أكثره فذلك . ومع ذلك كان عند أبي هريرة كتب من حديث النبي <small>ﷺ</small> ، ويمكن أن يكون بخبر فقه كما احتاره الحفاظ في «الفتح» وأخرج . . .	٩	١ - ٢
كانت مختلفة فيها عنه	١٣	٢٣	كانت مختلفة عند السلف	٩	٤

ملحمة

رقم	رقم	القصص (طبعة الهند)	رقم	رقم	القصص (طبعة مصر وبيروت)
١٧-١٨	١٠	في العدة الثالثة تهيئ، وقد وُجد عمر من عند العرب سنة ٦١ أو سنة ٦٣ هـ ويومئذ لم يخالفا في عمر سنة ٩٩ هـ ويومئذ لم يخالفا سنة ١٠١ هـ وفي قبل الأمامي	١٦	١	في العدة الثانية ومن قبل الأمامي
١٥	١١	ويحتاج إليه	١٧	٩	ويحتاج إليه
١١	١١	ركن من أركان الإسلام	١٨	١٦	ركن أركان الإسلام
٢٢	١١	جسمل بحميم رياء، سفلته وبراء ساكنه فاعلم	٢١	١٧	جسمل بحميم رياء، سفلته ولا م وبراء، ساكنه فاعلم
١٦	١٤	زاد من معني	١	٢٢	زاد من معني
٢٥	٨٤	مات سنة ١٤٥ هـ	١٣	٢٥٧	مات سنة ١٣٥ هـ
١٦	٨٦	مات سنة ٦٤	٢٥	٢٥٩	مات سنة ٦٤
٢	٨٧	قصص عمر رضي الله عنه	٤	٢٥٩	قصص رضي الله عنه

وفيما يلي نماذج من التصويبات التي قمنا بها في طبعنا مقارنة مع طبعة

الهند القديمة

الطبعة الجديدة التي نقدمها إلى القراء الكرام

طبعة الهند

١١	٤٧	مكاد لوب قوسني	٣	١	مكاد لوب قوسني
٢٣	٢٦٥	المش الله	٢٠	١	المش الله
١٤	٢٦٥	المش	٨	٤١	المش
١٤	٣٦٧	الكرم	٢٤	٥٠	الكرم
١٤	٣٩٥	حليف بن عدي	١٤	٥٨	حليف بن عدي
١٧	٥١٢	تصريح بضم الزاء	٢٠	١٠٦	تصريح بضم الزاء
٦	٥٤٤	بكر بن النضر	٢٦	١٢٠	بكر بن النضر
٩	٥٥٨	رواه البخاري	٧	١٢٧	رواه البخاري

شجرة

الحقبة		من	من	القصود
الشيخ		١٤٦٩	١٩٠٣	استبحر الظفر
وضع الحد		١٤٧٣	١٩١١	فتح الهام
على مائيه		١٩٢١	١٩٢٢	على مائيه

فلما اصنع سماحة الشيخ أحمد بن عبد العزيز آل مبارك رحمه الله تعالى - علي بعض خطه الكتاب - تأسف جداً، وكثرت خدمة هذا الكتاب، وتصحيح الأخطاء الواقعة في طباعته وإخراجه في حلة قديمة، فقرأه إلى الباحثين وعلمية العلم، ويتكشفت عن عروائه وديرة النفقة، وأخذ على ذلك سماحة الشيخ العلامة أبي الحسن المازني^(١) رحمه الله تعالى - وتكفي كتب مرسفاً بالشرس في الجامعة، فتم اجد فراغاً لهذا العمل الجليل، فلما فرغته لخدمة القصة بكتابة، ينسب رجلي إلى خدمة هذا الكتاب.

وقد أعدته للطباعة، وعرضت مشروع طباعته على صاحب السمو الشيخ سلطان بن راشد آل عجم، نائب رئيس مجلس الوزراء، دولة الإمارات العربية المتحدة - حفظه الله تعالى - فأمر بطبع هذا الكتاب في حلة قديمة مساهمة من سموه في نشر علم النبوة، جزاء الله تعالى خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

عملي في الكتاب:

- ١ - صححت الكتاب من الأخطاء والملاحظات المرجوع إلى النسخة المطبوعة بالهند، وهي نسخة لأحد المؤلف في كل شيء من غير شبه عليها.
- ٢ - بما وجدت خطأ أو تحريف في النسخة المطبوعة بالهند رجعت إلى المخطوط وعرايحي التي نقل منها المخطوط، وتكفي لم ألتزم التنبه على ذلك دائماً.

(١) د. الظفر - رحمه الله تعالى - إلى العراق، رحمه الله تعالى يوم الخميس ٢٢ من شهر رمضان ١٤٢٠ هـ في الهند، ٢٢ من شهر رمضان العرب، الموافق ٢١ من شهر ديسمبر ١٩٩٩ م. رحمه الله وإليه المرجع.

٣ - قدمت بتعريض التوسيم من مصادرها التي دخل منها المؤلف ربما استطعت إلى ذلك سبلاً، ولكم، كم أكرم ذلك في جميع الكتاب هدفاً من الإطالة، ولأن أكثر هذه التوسيم موجودة في الكتب المشهورة من شروح السلاطنة وغيرها.

٤ - بدأت في بعض مواقع الكتاب إذا نقص المقام هناك

٥ - وصحت في السن سنة الأستاذ محمد هؤاد عبد الحافي - رحمه الله تعالى - أما في الشرح فقد حرصت على إثبات جميع ما نقله شيعته من اختلافات المتن والنوابع، وبذلك أزدادت في ذلك الكتاب.

٦ - صحت مكتوب فهارس تعريبية ليس على الاستفادة من الكتاب بأسر نظره

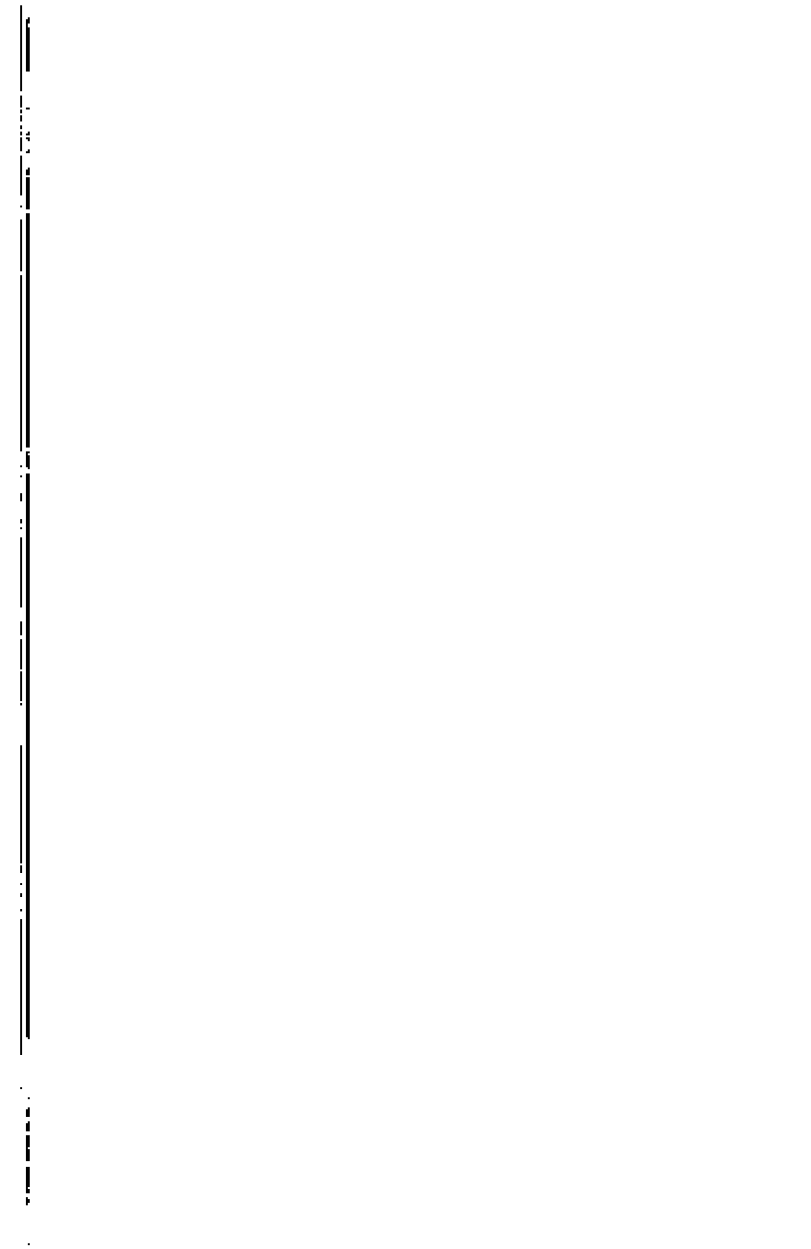
وأرجو من الله عز وجل أن يفي ما ومن جميع من ساهم في جراح هذا الكتاب، وأخص بالذكر منهم الذي أفرز المتن وإلى الذين لتدري وبعض الساندين في الجامعة الإسلامية - مظفر بوز - أعظم شكره بالهند فحارهم الله أحسن الحراء، وأسأل الله أن يوفق لخدمة السنة المعطورة، وعلموها، وأن يحسن خاتمة ورحم وبارك، وبشأنه، وبما في الصدوق، إله وليا ومولا، ونعم السير.

تتقدم شكره

مؤلفه

مؤلفه

مؤلفه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير الكتب

هو فائدة تاريخية لآراء محدثي الشريعة الإسلامية

الكتاب من الذي جعل القرآن العظيم مقدساً أساساً، والحديث النبوي الكريم له مصاحبة دهرية، والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين، الذي جعل منه الناس منهجاً ونقياً، وعرف أنه وصيحه لمن سلكوا في أثر حياته، ودموا الكفر بحد الرحمة بهما، وليس ذلك، أمته الذين عاصروا الله في نفس دهرية، وأوصحوا دعائهم الهدية للدين، فأنسوا بها إيماناً.

أما بعد، فما من شك أن السبل المرمية هو روح الإسلام، وبها حياة الملتزمين، فمقتضى، والله النبوة الكريمة سبغة جسد يرمي في هذه الروح، فكيف لا تصور حياة للشخص من غير روح، فكذلك لا يمكن أن يجعل أو تشكل هذه الروح من غير أن تكسب ثوب الحسد، أو العسر، أو أن الله سبحانه وتعالى - كما جعل القرآن الكريم للما لجسد الطريقة الإسلامية جعل المحبة النبوية ثم يرمي في العروق والشرايين بواسطة ذلك القلب، فالقرآن والحديث روح وجسد لا يفترقان في حياة الأمة الإسلامية المحمدية، وكل من حارب أصل تعاليم القرآن حارب روح الإسلام، فالتبديل في أن الأمة النبوية الكريمة، أي أن القرآن، يعقل محله، ويوضح مستكمه، ويشرح مبعده، ويشرح محله.

نوعاً لبيان علمي وعلمي إنه يتبع بقوله عفيفاً، وشعله عدداً، فكانت خلفه القرآن، فإذن الحديث النبوي الكريم كتاب جامع من دين الإسلام.

حيرة، ومبادئ، بياضه، وسوائه، حروفه وأسطره، صفحاته، وعباراته، هوامشه وتعليقاته، من حياة حافلة مشاركة للمرسول - عليه صلوات الله وسلامه - من شؤبه - رحمه - من عذبة ودعائه، وصلاة وصيام، وعناية وإرشاد، وأدب وعظيمة، وحكمة ومثال، وخلقي عظيم - وهدي كريم، وشعائل فاسية، وأنفاس طيبة من نصيح وتعليم، وتبعية وتزكية، وغرورة وجهاده، وإرسال سرايا ومبعوث، وملاح وقتاله، وأسفار عمرة وحج، وخطبة ونكاح - وما إلى ذلك من أحكام وأداب، وتذكر وموعظة، ونزغيب وترويب، كل ذرة من حياة الرسول البغضة حديث نبوي، وكل غصة من معانات أئداسه سنة، براء سحابي، قبتمكس في مرآة قلعه، فبطيع انطباعاً لا يطمسه رشحة من ماء أو فطرة من مزج وطعام.

فهذه الحياة الكريمة النبوية العنسية والعملية صادقت أذاناً صاغية، وقلوباً واعية، وأوراقاً صابرة، تصلفت منها عللاً بعد بهي - دوت هذه الحياة في المنسوب قبل تدوينها في بطون الأوراق، وتحت مطهره في الحياة التسلية قبل كتابتها في صفحات الكوراني، والقلوب كانت مغرمة بحب الرسول - عليه صلوات الله وسلامه - كانت تمثل فيها آثارها وأنوارها بطبيعتها من غير أن يتحلم لها عزم جديد، وقصد مستقل.

ثم جاء عهد الكتابة كمدثرات خاصة، ومن أشهرها «الصادقة» التي كتبها الصحابي الحليل عبد الله بن عمرو بن العاص بإذنه رحمه - كما رواه الدارمي في مسنده وابن سعد في طبقاته وابن عبد البر في جامع بيان العلم وغيرهم - كانت أرغب شيء في حياته، وهي أول صحيفة حديثة ظهرت تحت أديم السماء على بساط الأرض.

ثم جاء عهد التدوين في حكم العاقبة الأولى في عهد خلافة الخليفة الأموي العنبر الثاني - رضي الله عنه - حين كانت انقلوب متدفقة بقلك النهر السافع، والزلال الصافي - فانتقلت لأول مرة من شبيبات انقلوب إلى تسويد الأوراق. وسواء الصفحات، في جميع بلاد الإسلام شرقاً وغرباً، عجماً وعرباً، إلى أن جاء عهد التدوين من منتصف القرن الثاني، فحدروا واجتهدوا

في الحديثين وجابوا بالجملة^(١) النسيحة بنصي^(٢) وطلحج، وهما عندهم من صعب وتلويح، ولهم تجمعوا على أنه نسيحة لكل من خسر وتلويح

ومن أشهر ما نزل في هذا العهد، المملوك كاتبة الموطأ للإمام داريم في نسخة - على مدحها الصلوات والسلامات - الإمام أبي عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي الحميري المعطاني، أحد أعلام الإسلام، وأحد أعيان الأمة، وأحد أركان الملة، وأحد أئمة الحديث. وأحد من أوضح له القول في الأصول، وأحد من سلمت له الأمة الإمامة في الحديث وفقه جميعه، ومن أظهرت على لغة الأمة حمدا.

وكتاب الإمام أبي عبد الله محمد بن الحنفية الجامع الصحيح لمسلم من الحديث وسورة الله وحده وأبانه، وإن كان أصبح أصبح كتاب بعد كتاب هذا جديرة الأمة المحمدية، ثم إنه من مواضع في التزام أمور وشروط وأداب ومبادئ في خروجه الحديث، وإنشائه ما لم يساهمه أحد من معاصريه ولا من سبقه. ولا ريب أنها مزية لا تبارى ولا تجارى، بيد أنه موطأ الإمام مالك أصبح قدوة وأموة لتجارى ولمن جاء بعده، فهو الذي نتج هذا الصحيح، وسلك مسلك الاتقاء والاصطفاء، وفتح هذا الباب من الجمع بين الحديث والفقه، وأثار الصحابة وأحوال التابعين، هذا الإمام مالك والكتابية على رقاب الأمة جميعاً، فليأتها ومحدثيها يسلكوا هذه الجادة المشرقة، وليؤتوا هذه المسالك المبررة، وجعلها وصيفة دينية، فإن عليها السير إلى راحته في القصر، علم أن هناك من يجعل قول الإمام بن جرير الشافعي أنه بحث في القصر، أخرج من كتاب مالك مغلطاً من غير تخصيصه بما في عهد البخاري كالمحافظ معطاني الحنفي، وبعد محمد بن أحمد بن المروزي الحفيد شافعي فيقول ابن المروزي في طلبه.

(١) قوله المدة جمع لهذه المدة المدة

(٢) الشطر المجهول من الجواب، وشبه الماضي بفتح الهمزة، في قوله، في نسخة

والفتح المجهول والمجهول، في نسخة الموطأ (مروزي طبع)

وَقَدْ خَلَقَ اللَّهُ مِنْ نُحْتِ السَّمَاءِ
لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ
إِذَا مَا نَكَحَ الْحِمْلَ^(١) عَلِمَ الْإِنَّمَاءَ
مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَفَقَّ بَقْتَهُ

كما ذكره شيخنا بالإشارة الشيخ حيا، أنه من مرآة ابن الجوزي الشافعي
في إنشاء الحائث شرح ذلك المسالك ونظم السامعي على ما يحكيه ابن عبد
ر في التمهيد^(١)، أما كتاب أكثر مما كتب له من كتاب له من كتاب هائل.
من الموطأ، ابن

وهذا من دعى عنه الفرق بين «الموطأ» و«الصحيح» البخاري، ولكن أول من صنف في الصحيح هو مالك كما مر له الحفاظ ابن عبد البر، وابن زعزي، ومغلطاني، والمبرطي، وابن ليون، والتجيني، وغيرهم، كما في الإيضاح، وإليه حجج الحفاظ ابن حجر العسقلاني في كتبه الإيضاح على مقدمة ابن الصلاح، وكذلك حققه المحدث الشيخ صباغ نقلا عن العمري في حواشيه على «التبصرة للأثر» للمبرطي. فما حكاها الشيخ المستطفي.

وقد يضاف على رواية «الموطأ» وسنده من المؤلف الإمام محدثون
أئمة فقهنا والحناء والسلوك والأمر بما لم يشر لأحد من الأئمة ذلك، وقد
تروى له القصص نبهت باباً في «المعارف»^(١) من الأئمة الفقه: كالإمام
عبد بن الحسن شيباني، ومحمد بن إدريس الشافعي، والإمام أبي يوسف
وقاضي واسطة وجل عده، وعبد الله بن رجب، وأبو القاسم، وأبو
نعمان، وغيرهم. ومن المحدثين الجاهل كعيسى بن سعيد الفغان، وعبد
لرحمن بن السهري، وعبد الرزاق، وأبو مصعب الزهري، وعيسى بن بكير.

١١١) في «اصارة الحانكة» (ص ١١١) نلاحظ:

[illegible]

$f(x) = x^2 + 1$ 14

وعبد الله القمني، ومصعب بن عبد الله النوري، وعصرهم، ومن السلوك والاموال. فهارون الرشيد الخليفة العباسي، وبنوه: الأمين والسائون والمعتصم، وكذا الممدى والهادي، كما في «مدارك القاضي عياض» ما اام شفى عنه المربة لأحد، ورواه عنه أساطير الأمة وسلاطينها كل منهم أمة

رحمة.

ولم يفت بكتب من كتب الحديث والفقه والعلم اعتناء شاعر بالمروءة، فمن ندرته مثل من عبد الله في: «السبيد» و«الاستبكار»، وأبي الوليد الصغار في «الموعود»، والهادي محمد بن سليمان، «أبي بكر الصقلي»، وأبي صبره، «أبي الوليد بن العواد»، وأبي محمد البطلوسي صاحب «المعنى»، والهادي أبي العزى صاحب «الفس» و«أبي بن مزين صاحب «المعنى»، ومحمد بن أبي زهير صاحب «المعنى»، وأبي الوليد الساجي صاحب «المعنى»، و«أبي»، و«الاستبكار» الآية شروح، وغيرهم من لا يحصى، كما استوفى بيانه القاضي عياض في «المعارف»^(١) إلى عهد.

ولست أريد أن أخبر في عصار مائة مائة، ولا في مائة مائة، ولا في مائة مائة، فلا يفرح، فلا يفرح، على أن صاحب «الأجزاء»^(٢) قد قام باستيفاء من مزحه فذهباً وحديثاً من تقدم عهد إلى عهده في المائة العشرة من الفصل الثاني، فكفى وشي، وكان كما قيل:

ففى زمنى ما في التصدير ولم يدع
لدى إرته في القول جناً ولا هزلاً
وبالحيلة أصبح امواً منك منذراً
فلا تة قاطبة العناية بخرجه من أديم
العصور إلى اليوم. وللهمة غير المتسعة حظ غير صلي من خدمة هذا الكتاب، كما شيخ سلام الله الحنفي الدهلوي صاحب «المعنى» المعروف سنة ١١٢٩ هـ، والظاهر وأبي هـ الدهلوي صاحب «المعنى» باندريسية

(١) «المعارف» (الأول من ١٩١١) إلى (١٩١٢)

(٢) «المعارف» (الأول من ١٩١١) إلى (١٩١٢)

و«المسوّي» بالعربية المتوفى سنة ١١٧٦هـ، والشيخ اللكنوي صاحب «التعليق
الممجد» المتوفى سنة ١٢٠٤هـ، ومعنى قام بشرح جامع تأليف بارغ هو الشيخ
المحدث الأستاذ الكبير الورع الصالح الزاهد الشيخ محمد زكريا بن الشيخ
محمد يحيى بن الشيخ محمد إسماعيل الكاندلوي^(١).

(١) الكاندلوي نسبة إلى قرية «كاندله» والهاء بين الفال واللام، هاء هندية تقرأ حقيقاً ملحق
عندي كما في «الكهز» و«السند» تنسقط في الأصل العربي فيقال «الكنوز» و«السند»
و«الكاندله» وهي قرية في مديرية مظفر نگر بقرب «دهلي» من جهة الغرب الشمالي، نشأ
منها رجال أفاضل في علوم النبوة من الحديث والفقه والفقه والصلاح والشرى.

كلمة عن المؤلف وبني أخيه

هو مولانا الشيخ محمد زكريا بن مولانا شيخ محمد يحيى بن الشيخ
إسماعيل الكاشغري، وُلد يوم الخميس أحد عشر من رمضان سنة
١٢٦٥ هجرية - ٢ فبراير ١٨٤٨ ميلادية - فتح بحبه في سنة عمره في العلم
والصلاح وتفقّر منذ عهد والده في ترسة زاده الذي كان وحيد العصر في
ميراثه العسقية، والعلمية المعروفة، ومنه حبه السائرة، وقد تلقى علمه حبا
غزيرا من فقه هذا الأمة في عصره ومحدثها وسارها وحكيمها وزعيمها
مولانا الشيخ رشيد أحمد الكاشغري - رحمه الله - المتوفى سنة ١٣٦٢ هـ،
فأدبني وأشعل في سماع علمه القدوة فقهيا وحاميا، كما أدبني من كماله
مديح عصره في لغة التعليم، وشيئا من شياء الفنون ومعارفها، فتلقي
استاذي وحفظ القرآن على والده، ورعا - غاية دقة - حتى كان بأمره أو
بغيره أن يحفظ من القرآن الكريم مائة مرة، وتلقى مبادئ أخرى على
عبد الحفيظ مولانا الشيخ محمد إلياس بن الشيخ اسماعيل الذي كان من
أول من انضم خلاصا رجوة بن الحق، حتى أصبح داعية وباعثا في
الحب على الشيخ والدعوة الإسلامية والإصلاح الأمة، وقد أثرت بهذه
المشاركة فضائل وعلم، وساروا به التردد إلى أنظار الأبرص، وملائك
برقها الأمان.

هو فاضل العلوم والادب، وله من الكتب الحارث عشرها على رأسه
بعض من شتات مدينة مظالم العلوم في سبيل الخير، الذي كان معها
خيرا من كثر الساعات العلمية بعد دار العلوم المودنية، وله كتب التصحيح
نسبة مرة على والده، وما أخرى والتصحيح مع مفسر أبي داود ومفسر

لثوماني مع "الموطأ" لمالك، و"الموطأ" لمحمد بن الحسن، وشرح معاني
 لأخيه على مولانا الشيخ خليل أحمد الأيوبي الأنصاري، وهو الذي كان
 جمع بين علوم الفقه، والمحدثين، وعلوم الأولياء، والعرفين، وجمع بين
 مآثر الفاعلة، ومفاخره الباطنة، صاحب مكتشفات وكرامات، وكان حجة
 فائدة لرفاق أهل البدع وأهل النهي، وأصبح مدبراً لانشاع السنة ورد البدع.
 فهؤلاء، لجهالة غير هذا العصر، وصورة هذا العصر، مثلاً نشأ صالحة في
 ظل هؤلاء العلماء الربانيين من الفقهاء والمحدثين وأدب القلوب، فترعرع
 ناساً صالحاً تقياً، تنمى في جبينه المتهلل آثار نجابة وسعادة، تنمى عن
 مستقبل ساطع لامع.

أدرك الإمام الرباني الشيخ الكنگرهي، فنان بركات من دعواته وعنايته،
 وقد توفي الشيخ، وهو ابن ثمان سنين، وكانت المشقة الأثرية أرادت أن
 يحيا من طفولته إلى كيوته في غاشية من رحمة إنيهة كسده أنفاساً قدسية من
 هؤلاء أرباب القنوب، موهبه نفاً مطبقة، وروحاً نيرة طاهرة خفيفة، وذوقاً
 ووجداناً وثوقاً عظيماً إلى كل خير: من عبادة وتلويح، وتدریس وتأليف،
 وشماثل كريمة من طلاقة روحه، وحسن لقاء، وكرم نفس وجود، وإكرام
 ضيع، ورقة في الطبيعة، وشهر دائم متهلل.

ومن أعظم مفاخره المعنوية أن حسنه كلها بعد ما أدرك شعوره ثم
 تنفص منها ساعة ضائعة فيما أرى، فحيانه مليحة بالاستفادة والإفادة، والعبادة
 والذكر، والتدریس والتأليف، وإصلاح نفوس، وهداية وإرشاد. ومن أغبط
 مفاخره أنه عالم وحيد في أهل عصره، ثم يكتسب بعلمه وتدریسه الحديث
 راتباً، ويتم دروس متبرعاً منظوماً محتسباً له غير راتب زهد في أول عهده
 بالتدریس، وعاش نبذة زهيدة من مكتبة التجارة المتواضعة، ومن أربع
 مرزاه أنه حاول واحتمل أن تزدل تلك المفاخرة من أرباب المراكز العنيفة،
 فحاول بقلبه ولسانه وصحبته أن تعرف تلك المفاخرة العصرية التي كانت في
 طبقات أهل النعم بين سهارنפור، وديوبند، وكهانه بهون، وأهل السدوة،

كلمة عن المؤلف

هذا كتاب مجيد السبع هذه السبع السبع من فضلى تلك السبع على
المؤلف المحدث. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه
الحقيقى هذه السبع السبع. وإمامه هو الشيخ مولانا محمد بن
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه

عند تأليفه. أصبح هذا الكتاب من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه

عند تأليفه. أصبح هذا الكتاب من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه

عند تأليفه. أصبح هذا الكتاب من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه

عند تأليفه. أصبح هذا الكتاب من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه
المعظم. وهذا الكتاب هو من قلمه من كتابه

وقد ألف كتباً عديدة باللغة الأردنية في «شرح شمائل الترمذي»، «مكتابات الصحابة»، و«شمائل الذكر»، و«الصلاة»، و«الصيام»، و«الزكاة»، و«الحج»، و«شمائل الصلاة على النبي - عليه صلوات الله وسلامه - وغيرها، أنفها هداية للإرشاد لتناشئة الجيل، فأقبلوا عليها إقبالاً عظيماً، وقد نفع الله بها نفعاً كبيراً، وأصلح الله بها أمة، وأصبحت هذه الكتب والشمائل وسيلة إرشاد خير لأرباب دعوة التبليغ، فجعلوها كمنهج علمي لأهل التبليغ يهرونها، ويترسبونها دراسة حفظ وإتقان.

كَلِمَةٌ عَنْ أَوْجَزِ الْمَسَائِلِ وَأَمْرَاتِهَا بِخَصَائِصِهِ

الأول: أنه شرح معرّوج مع سنن الحديث ونظم الاستدلال، فبشرحه شرحاً
حذقاً، فسهل على الناظر تدقيقه، وبذلك قوامه وجوافيه.

الثاني: أنه رتب على مدار الأنقاط الواردة في الأمهات كتاب من رواية
نفس الحديث، لكي يفت الناظر على دارجته بوضوح وحدته، ونسب له
ترجيح بعضها على بعض من غير تحاش.

الثالث: أنه استوفى شرح أسماء الرجال بكلام موجز متفصّل مع جرح
وتعديل، يسطر الناظر على دارجته الحديث.

الرابع: أنه استوفى بيان المذاهب الأربعة وما عدها في المسائل
الخلافية، من كتب موثوقة عند أهلها، بل يستضيء الأمور والروايات
المختلفة المروية في كتب المذاهب عن الأئمة، ولا سيما في مذاهب ماتت
لكي يطمئن كل من نسب إلى أحد من الأئمة الميوسمين على حقيقة

الخامس: أنه يذكر أدلة المطالع نارة بالاستقصاء، وتارة بالتفصيل
حب ما انتصاه الختام.

السادس: أنه يعتمد في شرح الحديث على جهات شريحية الموطأ
والقاضي أبي الوليد الباجي، والقاضي عبد غي وأمثالهم، وتارة ينفى عن
كلام السابقين من المأخوذ.

السابع: أنه أرفى شرح للموطأ حديثاً وفقهاً ولغةً بتولاً وسطاً في الباب
من غير إحلال وإطباب.

لثامن: أنه يذكر في شرح الحديث بعد استيفاء أقوال الشارحين
الأعلام ما تلقاه من أعلام عصره كالشيخ المحدث المشهور نفوسي صاحب
ابذل المجهود في شرح سنن أبي داود، وفيه عصره الشيخ المحدث
الفكر كرمي وجماعة نصح يحسن التكاليف لولي رائد المؤلف، وذلك في
معترك صعب يتحلى فيه بروع هؤلاء الأعلام، وما يذكره من أعيان الهند
المحققين كالشيخ ولي الله الدهلوي في شرحه باللغة الفارسية «المصنف»
وفيه عائشة والشيخ المحدث البكري في «المعاني»، والمحدث السبكي
في «شرح مسند أبي حنيفة»، والمحدث النعماني في «الآثار الحسن» وغيرهم.
وكل ذلك عدم ونسخت، فنحن بابلاد الهندية لم نصل إلى بلاد
العرب، فأصبح الشرح بذلك وثيقة اتصال بين أعيان الهند وأعلام
العرب.

للتاسع: أنه اعتمد على بعض المؤلفين من كتب القدماء واستأجر من
المحدثين من كتب أم نفع عبد الله بالقاهرة ولا بلاد العرب، فلم تصل
إلى البلاد العربية تلك الأبحاث الرائعة كتأليف الإمام الطحاوي بقرني هذه
الامة في فقه المحدثين «كذلك كل الآثار» و «شرح معاني الآثار» وكتب
الإمام محمد بن الحسن الشيباني من «الحجج» و «الآثار» وكتاب «البيان»
شرح الهدية نادر العبي، فأصبحت وسيلة لاطلاع أرباب العلم من
بلاد العرب.

العاشر: أنه استوى الشرح من يده إلى الخدم بأسلوب واضح غير معقد
بعبارة فصحة سهلة وبخطة مرسطة بين الأبحار ودرر الأسهاب والإطناب.
فتشابه طرقاته وكان ذلكم المصنف لا ينرى أين طرفها، وكما قال أبو
الطيب:

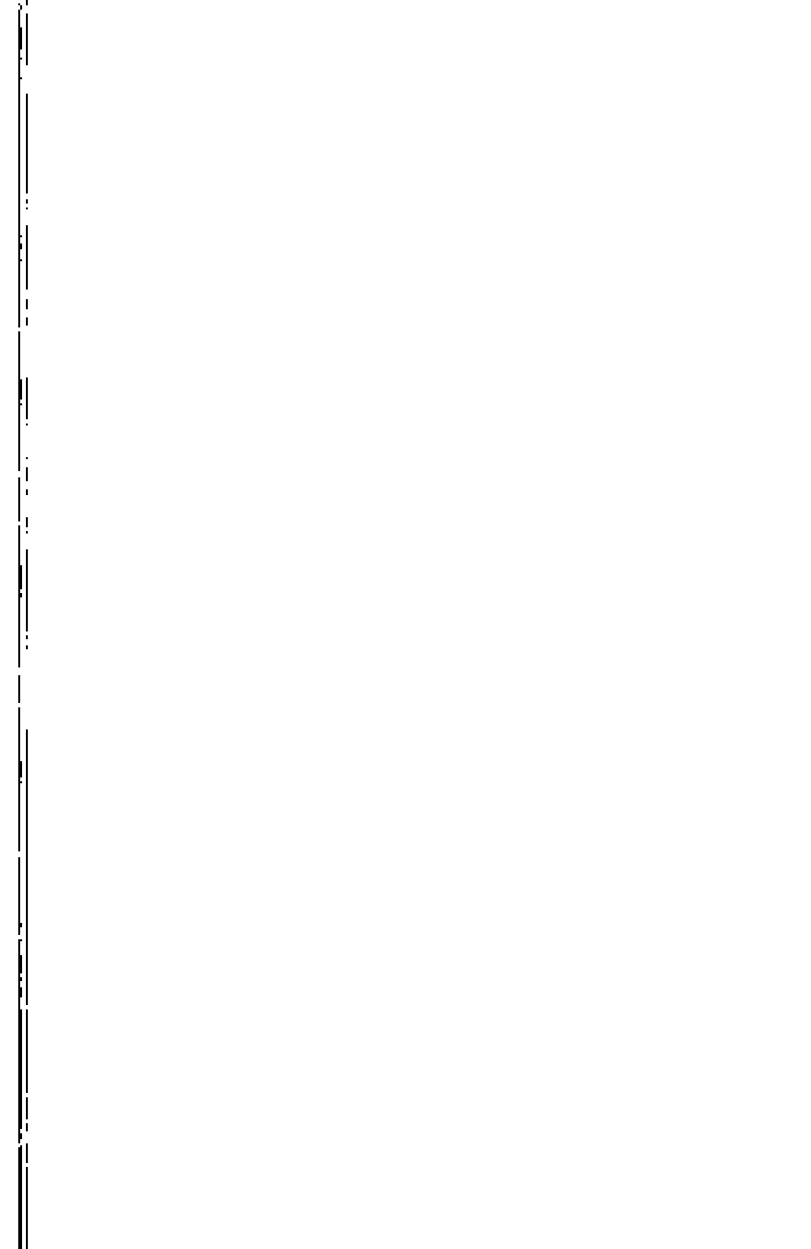
فتشابهت كتابهما في الآراء

فخذها، وتلك عشرة كاملة من أهمات خصائص الشرح، أم أنه استغنى
«بحسنها» ولا استغنى «ذلتها» من معادها، وأرجو أن يشبع بها كل نخلته

« نكتشف به أمام كل باحث، وحداثتها المدهشة، وثقته سبحانه وتعالى كل نواحيه، وكل حمة، وهو حسينا ونعم الوكيل. »

محمد يوسف^(١) من تلمذة محمد زكريا بن السيد عزمل ش. النبوي الحسيني
عفا الله عنه وعافاه وعمل امرته خيراً من أولاده
المدرسة المصرية الإسلامية كراتشي (١٥) باكستان
٢ شعبان ١٣٩٢ هـ - ١٦ سبتمبر ١٩٧٢ م

(١) هو من كبار علماء الحديث في عصره، انتقل إلى جوار رحمة الله تعالى شارحاً لمؤلفات
سني المصنف سنة (١٣٩٢ هـ) الموافق (١٩٧٢/١٠/١٩ م) ومن آثاره «الفتاوى» (١٩٦٢ م)، «معارف النعمان شرح على الترمذي» وغيره. وقد قام ويندي المذكور، رضي الله عنهما، بتدوين
مكتوبة بحث جمع تناول فيه جوانب من آثاره وسيرته.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم الكتاب وتقرير المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وحازم النبيين محمد، قائد المعجزين، وعلى أصحابه حفظة الكتب والمساكن، حملة لواء الدين، ومن تبعهم بإحسان من العلماء الراشدين، الذين يفتون عن الإسلام تحريف العالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

أما بعد، فإن علم الحفظ من العلوم التي ألهم الله هذه الأمة - في أول عهدنا وعلى إثر وفاة نبينا - العناية به، واتجهت في سبيل حفظه وتدوينه وإنشاء وإثراء، والبهالك علم تنبيه وجسمه، والتنافس في ضبطه وإتقانه، وإلاهمم بكل ما يتعلق به من علوم وفنون، إنهما قويا وأصحا، نحت به حكمة الله، وعنايته بصيانه هذا الدين وإكسابه - حتى كان ذلك دافعا نفسيا لا تعرف الأمة مصيره، ولا تستطيع له مبرأ ولا دفعا - وفاداً صادقاً يسوقها نحو هذه الغاية موقفاً قويا غلباً في الظاهر، فلا تستطيع عقائده، وفنونه لطيفاً في باطن، فلا تشعر بثقله ووضائعه، وتجد في الأسبق إليه والاستجابة له، إذا لا تعياها، إذا، وإذا لا تعياها، فذهب لأجل ذلك عيناها المباحث والمشتقات، وخصص في سبيلها الأعداد والمسافات، وتدفق على صلبه من مضاه، وحفظه وروايته من أهله ونشأته من مكان إلى مكان سبباً جيولوجياً، من أديان، لاسم والشعوب، ومن واصل البلاد والمسافة لا يعرف خبرهم في تاريخهم وحضارتهم، ولا في تاريخ علم وثقافتهم.

وكان كل ذلك سبباً من الأسرار الإلهية، وقد حاشا ساطعاً على مدى

عناية الله تعالى بهذه الرسالة التي ختم الله بها الرسالات، وهذه الشريعة التي قضى الله ببقائها وخلودها، وانتشارها وعمومها لجميع العصور والأجيال. وهذا الإلهام الذي كان سبباً لانفداع الأمة إلى حفظ الحديث النبوي مرة، وإلى استنباط الأحكام وتفریع الفروع مرة أخرى، وإلى تدوين العلوم المنبثقة من القرآن من صرف ونحو وبلاغة مرة ثالثة، وإلى تأليف الكتب ووضع المعاجم وتأسيس المدارس مرة رابعة، وإلى العناية بتزكية النفوس، وتهذيب الأخلاق وتحصيل حقيقة الإيمان، والوصول إلى درجة الإحسان، وتجديد القلب النبوي، في معالجة القلوب والنفوس، ووضع أسس هذا العلم وإرساء قواعده، إلى غير ذلك مما ألهمه أزكى نفوس هذه الأمة، وأعضها رسوخاً في العلم والدين، وأكثرها حظاً في الإيمان واليقين، من أجل^(١) دلائل ختم النبوة وإكمال هذا الدين، وأن عناية الله لا تدورق لحظة واحدة، وأن مدده لا يتخلف عنه في حين من الأحيان.

وكان لكل بلد من بلاد الإسلام نصيب غير متفرغ من هذا الإرث النبوي بدخل مع الغزاة والغاتحين، والدعاة والمبشرين، والأساتذة والمدرسين، والفقهاء والمحدثين، فدخل علم الحديث في أوائل الفتح الإسلامي في بلاد الهند، وكان من جملة من وفد إليها من المجاهدين في سبيل الله الربيع بن الصبيح السعدي، الذي قال عنه الحلبي في «كشف الغفون»: «هو أول من صنف في الإسلام» ولا شك أنه من أول المؤلفين في علم الحديث إذا لم يكن أولهم بالإطلاق. وقد مات ودفن في الهند سنة ١٦٠ هـ.

وقد وافق علم الحديث العرب الذين غزوا هذه البلاد، فقد امتزج بلحمهم ودمهم، فحملوا معهم هذا العلم الشريف، وكان يرافقهم في كل غزوة علماء محدثون، وكان فيهم من سكن الهند ومات فيها، وانتشر علم

(١) قوله: (من أجل) غير لقوله فل أسطر: (وهذا الإلهام).

المحدث^(١) في دولة العرب وعكسهم

ولما انقضت دولة العرب من بلاد الشام ولقد ثبت عليها العتوك
العروية والعروية، وتاريخ الأمم من حاسان وما وراءها، انهم صاروا الحداث
وهذا عربياً كالكتاب الأحمس، وعندما كنعان العرب، وغلب على الأمم
الأمم والأجور واليونان الرياضية، وفي العلوم الحديثة والأصول، وصفت
على ذلك قرون متعاقبة، حتى جاءت صناعة أهل هذه حكمة اليونان،
والأفكار من علوم السنة والقرآن إذا ما يذكر في الألفه على ١٢٢٠، وكان
فقداني بطرهم في الحديث في سائر الأوقات للعلماء، فإن نرفع أحد إلى
المصباح السنة دافعي، أو إلى سائر المصاحح، طي لها وصل إلى درجة
المحدثين، وما ذلك إلا جيلهم بالحديث^(٢).

وإنما الحال على ذلك وإنما العظماء من كتاب سنة الله سبحانه
في الهند مطلق عن هذا السعي الصافي والمعاد الأصيل ناسين، وأما
الهند، أعيش في هذه من حكمة السأفة، والعلوم في البلاد العربية، وحلفت
عن كتب العلوم الإسلامية، وأصبحت عالماً مستقلاً متفصلاً، ولم يزل السعي
لعمس الدين البصري هذه البلاد في عهد علماء الدين السليبي في القرون
الطامس النهجري، أما ذلك وأخبره، فكتب رسالة إلى الساعات يوماً فيها
انقضاء في هذه البلاد على فلة الاعتناء بالحديث، ولكن علماء الهند أحمداً
في مع هذه الرسالة عن الوصول إلى السلطان^(٣).

وأمره، أهدى العناية الإلهية، فأجعت الله هذه البلاد بالوفاء التكرم
من المحدثين، من النجباء، وحضر موت، ونصر، والوفاء، وزيار^(٤) وذلك

(١) راجع لمعرفة أسد، من تصد الهند من السعدان وأراج التلمذ في الاستاذة الإلهية
في الهند، العلامة أسد، عبد الحي المحسن، غفر له، في بلاد الهند عام ١٢٣٠

(٢) حياء خلفها موقوف من كتاب «الشفقة الإسلامية من الهند» العلامة أسد، عبد الحي
المحسن، ص ١٣٥.

(٣) راجع التاريخ لبروز سامي، «لغز أسد» علماء الدين البصري

(٤) أرا أسد، في كتاب «الشفقة» ص ١٣٦.

في القرن العاشر الهجري، ولكن أكثرهم أتروا الإقامة في «كجرات» لوجود دولة إسلامية تحمي العلوم وتحفظ العلماء، وانتاز منوكها بنحصيل علم الحديث، واشتغف به، وأكثر هؤلاء الواقفين مات، ودفن في أحمد آباد^(١) عاصمة حكومة كجرات.

ثم ساق بعض علماء الهند سائق التوفيق إلى الحرمين الشريفين مصدر هذا العلم ومعقله، يطول ذكر أسمائهم، أشهرهم الشيخ حسام الدين علي المتقي صاحب «كنز العوائد المتوفى سنة ٩٧٥هـ وتلميذه الشيخ محمد بن طاهر القشيري صاحب «معجم البحار المتوفى سنة ٩٨٦هـ»^(٢)، فخلعا علم الحديث خدمة باهرة، وألفا مؤلفات عظيمة، حفر جزء دور الشيخ العلامة عبد الحق بن سيف الدين البخاري الدهلوي. المتوفى سنة ١٠٥٢هـ فأخذ علم الحديث من علماء الحجاز ونقله إلى الهند واتخذ دار التحكك «معلي» مركزاً له، وسار عن سائق الجدة، والاجتهاد في نشر علم الحديث، وخبثته تعليماً وتدریساً وشرحاً وتعليقاً، فأقبل العلماء على علم الحديث، وانتشرت النصح وتداولتها الأيدي ونفقت سوق هذا العلم بعد كسادها لمقلة البضاعة وزهد العلماء فيه، وختلف ولد وأولاد أولاده، ودرسوا وألفوا، ونهض علماء كبار في كل طرف من أطراف الهند. ونج فيهم رجال يعترف بفضلهم وحذقهم لنصفه^(٣).

ثم جاء دور شيخ الإسلام الشيخ أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي المعروف بولي الله المتوفى سنة ١١٧٦هـ فرحل إلى الحجاز، وأخذ الحديث

(١) وهي المدينة التي وقعت فيها في سبتمبر (١٩٦٩م) المجزرة التي ضحى ضحيتها آلاف من المسلمين.

(٢) انظر تراجمهما وتراجم معاصريهما من المحدثين في الجزء الرابع من منزلة الشواهد بعلامة السيد عبد الحي المذكور.

(٣) انظر أسماء الثابطين منهم والمبرزين في كتاب «الثقافة الإسلامية» فصل علم الحديث في الهند.

عن الشيخ أبي طاهر محمد بن إبراهيم النكردي المديني. وعاد ونصر همت
على نشر الحديث، فقامت دولة الحديث في الهند، وبعث ريعه، تحري
رُخاء من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب، وثقات على طلبه
وَرَواد علم الحديث من أقصى الهند إلى أقصاها، وأصبح علم الحديث شرفاً
للكمال، وشعاراً لأهل الصلاح والعقيدة الصحيحة، حتى أصبح العالم لا
يعتبر عالماً حتى يبرز فيه، وتقرر تدريس الصحاح الستة في كل حلقة تدريس،
وانتشر تلاميذه وتلاميذ تلاميذهم في طول الهند وعرضها، كشجرة طوبى،
التي يوجد فرعها في كل مكان، ولا يعرف أصلها ومركزها، فيما من سند
ولا درس ولا تأليف ولا حركة إصلاح وتجديد إلا وينتهي نسبه العلمي إلى
شبه الدوحة المباركة، وفروعها السامقة، وقد صدق من قال: ^(١)

من زلّ ماله لم يزلّ جوارحه
والقلب عن جوارحه والسمع عن قلبه^{١٣}

وخلف الشيخ ولي الله ابنه الحبيب وتلميذه الرشيد الشيخ عبد العزيز بن
 ولي الله المتوفى سنة ١٢٣٤هـ، وقد باوك الله في تدرسه، وتخرج عليه علماء
 أعلام، ومحدثون عظام، أشهرهم وأعظمهم توفيقاً في نشر الحديث وتربية
 الأساتذة والمدرسين. سبطه الشيخ محمد إسحاق بن محمد أفضل العمري
 المتوفى سنة ١٢٦٢هـ، فقد انتهت إليه رئاسة الحديث في العصر الأخير،
 وأصبح المرجع والمآب في التدريس والتأليف، وشأت إليه الحال من
 أفاصي البلاد، وكتب له من التوفيق والمقبول ما لم يكنه لأحد من
 معاصريه في العهد، وفي أكثر الأمصار الإسلامية، ذلك فضل الله يؤتيه من

(١) انظر «المستطرف» (١/٢٧٩).

(٢) قرط، وصيفة، وجار، وحسن، الكلمات التي جاءت في عذبي المبين كلها أسماء زوائد الحديث الكبار، وقد ورد في التهذيب: سنة رجال اسم كل واحد منهم قرط، مثل قرط بن إيفس، وفرة بن حبيب، ولرة بن خالد وغيرهم، وأفراد بصفة، هو سنة بن زفر الحنسي، وجار هو حابر بن عبد الله النخعي المشهور و«حسن» هو الحسن بن يسار المصري الإمام المشهور

بشء، ومنه فتلد، وعليه تاتفي جميع المدارس الفكرية^(١) في فهم الحديث وشرحه وتأويله، وهي على اختلاف مدارسها ونائب مبادئها برز فيها القسبي وينتهي بسننه في الحديث إليه، فهو مستند الهند وإمامة العقيدة ومتميز أهل الرواية في العصر الأخير

ومن أنجب تلاميذه وأشهرهم الشيخ عبد الحميد بن أبي سعيد^(٢) المتحدث في المجلدات المتولى سنة ١٢٩٦ هـ المهاجر إلى مدينة الموصل، عنه أسبق بدروسه في الهند وفي الحرمين الشريفين خلق كثير، ونخرج على يده عدد من المخلصين من علماء الزواجر، الذين وقروا حياتهم على تدريس الحديث شريفاً ومفتياً وحجته

وبفضل هؤلاء المخلصين الذين وهبوا حياتهم لنشر الحديث وتربيته، والتأليف في صوره ودرسه أصبحت الهند مركزاً لهذه العلم ومنجماً لزواد هذا الفن، ما عاشت قروناً عظيمة على زيادة الأئمة العربية، فتنسب فيها هذا العلم بعد فترة، ونشأت كتبها بعد ما بنفد ريت من مصابيح من مصابيح هذا المسم في بلاد العرب، وأشرفت الهند بنو، قد العلم ونشرت المصابيح في جميع بلادها كالكواكب الدرية، وقامت في وقت واحد في مدن كثيرة في هذه البلاد ونعصر فرما حيلات مخصصة لتدريس علم الحديث، يشد العلماء المتفرجون في العلوم الأخرى إليها الزحان، فبحقون على طلب الحديث السوي عكوفاً كاملاً، مدة أو كثر منها، وينقطعونه بشئ انقطاعاً كلياً، لا بشرحهم عرض، ولا لبراعته علم، ولا يتوزع همهم، ولا يتنفس حاضريهم، ينصبون في أمت الأحياء على شيخ واحد، وعلى علم واحد،

(١) مدرسة الحديث الشهير الشيخ بهر حسين الملهلوني وتلاميذه، وكما روى شرح عبد الرحمن الشامي بن، والشيخ طاهر بن الشامي، والشيخ أحمد بن الشامي، والشيخ عبد الله بن الشامي

(٢) أبو المعرفة أبيه وأخيه تبحر في أرباب الفقه في أساتذة الشيخ عبد الله بن الشامي

وعلى عرض واحد، حتى يخرجوا من هذه بحقائق أساسية مفصلة، ومبرهنات مرشدين، ولفاف حولهم الثلاثة: الحجاب، والمخرجون، في السطور: تأليف مع أساساتهم ونسبهم، ووسائل الأمر واليمن والنور وتفتح المناورة إلى ما شاء الله.

وكانت هذه العلاقات التي نتج من زواجه وتداول خبراته فاضحة في أكثر
الأمم الرئيسية والقرى النائية على وجه الخصوص، ولكننا لا نرى في هذا
وغيره من أسرارنا وحبوبنا، بل في القرى "كأرو" وكان مع مراد آغا⁴⁴
وعنه.

وكانت الشجرة مركزاً لعلامة الشيخ رشيد أحمد الشكوهي المتوفى سنة ١٣٢٣هـ. ثم أخذ الشيخ عبد الوهي من أبي درويش السجدي، وقد جمع بين السجدة والأرضاء والفرس والإفتاء. وكان يُدرّس في مدرسه مسجدة، ثم انتقل إلى تدريس الحديث الشريف، واقتصر عليه توفّر سائر العلوم، وفقدت الغلبة والعلو من الأدق. وكانوا يكثر من عمده سنة يترقون عليه أصحاب المساء ويغنون بصحبته ذرية، ويحذرون قفوه في الأخلاق والعبادات، والأعمال وأما من كان يتابع السنة والتفوق من الشيخ وسجديات الأمور، ويشدقون عند الحديث بمباركة ومذرفة، ويتصلّقون به، ويعرمون على شخصته ونسبه، ويشاء على حارج المدرج والأستاذ، ثم رأوا من شيخهم السني في الاستعداد، وأنه قد جالط لحسه ونعمه، وظهر في حبه وحركته ومكانته وقد ذكره صاحب الشفاة الإسلامية في حياته فقال: أخذت عن الشيخ عند الفتي المذكور، ودرّس ثلاثين سنة. وكان تلميذه للأهيات نعت في سنة

(1) تارة يدرس فيها الشيخ مع الحاضر، تارة في الصلوة (1411هـ) من كتب ملايكه الشيخ محمد السدوسي

(١٢) في بعض النسخ: «الملك»، وفي المخطوطات المتكررة: «السبح الخليلي» مع حذف الفصل السادس.
 (١٣) خارج مكة أثناء الحفر في ١٩٦٥ هـ، بجمعية الترميم محمد إسماعيل، وله إصدار من المطبع
 في الكويت في ١٤٠٧ هـ.

كأنه على وجه البشر والآفاق، والصبط بالضعيف، لا يعادله في ذلك أحد من معاصريه^(١).

وكان من أحب التلاميذ وأوفاهم عطية وتواضعه أعظمي، وأجزمهم على شدة ووضوح المنهج محمد يحيى بن محمد، بعد اعلى انكان خدمتي المتوفى ١٣٣٤م وكسب له ملكة شعبة واسعة، شوقه دقة وفطنة، وكان شعبة غفيم الحب كثير الزهد، قد جاءه احده ظله نفسه، ورواية غفيم، وثابت رسائله، ففقه غروب الشيخ، بدون ألمالي، وبذمها وحرفها، فجمع ما سمع منه في درس مسير السيرة في محضر هذه المذكرات النادرة^(٢) وجمع ما سمعها في درس ما سمعها في محضر في تلك الحرف في كتاب آخر^(٣)، فحفظ بذلك نصا كبيرا من حقه وأخلاقه، وجعلها كنزة نادرة في عصره.

وعاشب مبدعه الوهم المسالك إلى شرح مولانا الإمام مازان، هو ابن الفصح محمد يحيى تبار الذي أود الله أن يكمل ما شاء أبوه، وبه استمر دؤبه من أمانتي شعبة وعلومه، وأما بربها تفهيماً ونهاية، ويضيف إليها الشيء الكثير من تعاليمه وخصومه فواسمه بمطالعاته، وشجاعته وفكره وأعماله، ومن يكون زكياً من أركان علم الحديث في هذه البلاد، وفي هذا العصر الأخير يجهل إليه رحمه الله، ويعدد ذكرى وأثر الشرف في الانقطاع بعد ما استمر له، وعلم الهمة بشدة المعاهدات، ودوة التفكر، والأشرف إلى معنى الآخرة، والبرهان في مناسباته ومحاسنها والاستهانة بزخاير أرحمها بالأسرار، في المعالجة والتكليف والتعليق والتدوير، والأشرف على لا يعبه إلى ما يسهل ويدفع الناس، وفي مدونة الأخلاق، وسدحة النفس،

(١) انظره في (١٥١)

(٢) فتح الكتاب في حرم في اجل، ثم فتح في أربع مجلدات

(٣) سبب هذه المذكرات من بعد ما سمعها في أربع، ثم في ثلاثة أجزاء، ثم صبح في (١٥٠) مجلدات

الاختلاف بالناس، وكان والده أشد اعتناء بالترقية من بالتعليم، فقرأ مبادئ اللغة العربية والعلمية على عمه الشيخ محمد إلياس، وحفظ القرآن.

ثم انتقل مع والده سنة ١٣٢٨هـ إلى سهارنپور المركز العلمي الكبير، وأقبل على التعلم افتتالاً بالكتب والمقالب، واشتغل به بهمة عالية، وقلبت متفرغ، وبدأ درس الحديث على والده، وقد نهياً تميزاً كبيراً، ودعا في آخر اندرس دعاء طويلاً، ومن ذلك اليوم أصبح الحديث أكبر همه وغاية رغبته، وشعاراً يعرف به، وغلب على اسمه، فاشتهر في آخر الأمر شيخ الحديث. ولما انصاح على والده - غير من أين مائة - سنة ١٣٣٣هـ، لم قرأ صحيح البخاري وسنن الترمذي على العالم الخليل والنسري الكبير الشيخ خايل أحمد السهارنپوري^(١) - الذي قدر الله أن يكون أكبر خدمته، وناسر عظمته، ومفيع يركته - سنة ١٣٣٤هـ، وكان ذلك بطلب واقترح من الشيخ لما موسم فيه من السجاية، وصدق القلب وعلو الهمة، ونعاسة وس والده من الحب المعين، والرباط الوثيق، وقضى هذه السدة في عكوف كامل على الدراسة، وفي إجهاد النفس وإرهاقها في السطالعة، والاطلاع على المصادر والاستعداد للدرس.

وكان ما أكرمه الله به، أن شيحه أدى رغبته وحرصه الشديد على وضع شرح نستقن أبي داود، وطلب منه أن يساعده في ذلك، وأن يكون له فيه عضد الأيمن، وقلبه الكاتب، وكان ذلك مبدأ سعادته وإقبانه، ووسيلة وصوله إلى الكمال، وخصائص لا مزيد عليه بالشيخ، فكان الشيخ خليل أحمد برشدته بنى استفادته والده من العلم التي ياتقده منها المواد، يجمعها الشيخ محمد زكريا ويعرضها على شيخه، فيأخذ منها ما يشاء، ويرك ما يشاء، ثم يحلي عليه الشرح فيكتبه، وهكذا يكون كتاب البذل المجهود في شرح سنن أبي داود في خمسة أجزاء كبار^(٢)، وقبح ذلك فبحثه في تأليف

(١) اقرأ ترجمته في الجزء الثاني من ترجمة الخواطر.

(٢) قد طبع الكتاب في القاهرة في عشرين مجلداً.

والفهرس، روضح نظره في فن الحنبلي، ثم اعلم طبعه في المطابع الهندية،
والعمامة بصحيحه وإخراجها بإخلاص كامل، ومجاهدة شريفة، فذل بالك
رضا سيخه وحاز ثقتة حتى انتهى ذلك إلى ما انتهي إليه من خلافه ومناق
وإساق لعلوبه والتمسوس إليه، أما وفق له من بعد من جلائل الأعمال،
وعسائر الأتلاق.

وعُيِّن مدرساً في مفاخر الحرم التي كان يدرس فيها سيخه - ووالده من
قبلى - والتي تعد فيها، وكان ذلك عزة حرم سنة ١٢٣٥هـ وهو من أخصر
الأساتذة سناً وأتقن عمراً، براتب زهيد لا يصور في هذا الزمن، وأسد
إليه تدريس كسب لا يسد عادة إلى أماله في العمر وبني أول التدريس. ولم
يكن مدرج فيها حتى أسد إليه تدريس بعض أحرار من صحيح البخاري في
سنة ١٢٤١هـ، وأُتيب المدرس لثواب حذاره وقدرته على التدريس، حتى
أصبح رئيس أساتذة هذه المدرسة وانتهت إليه رئاسة تدريس الحديث أحراراً،
وكان أكثر اتصاله بتدريس أمش أبي دارود، ويدرس النصف الثاني من
«صحيح ليخاري» في آخر السنة، وبعد وفاة الشيخ عبد العظيم منير
المدرسة لى إليه تدريس «الجامع الصحيح» بكامله، فواظب عليه مدة طويلة
مع ضعف بصره وأمراضه الكثيرة ولم يعتذر عنه إلا في أول سنة الدراسة
في سنة ١٢٨٨هـ.

ولم يأخذ الشيخ محمد وكريماً ما عُيِّن له من التمرن. ولما اضطر بأمر
شيخه إلى أن يأخذها مجموعة لينفقها في الرحلة الثانية سنة ١٢٤٤هـ التي
ألف فيها أساتذة لكس تأليف هذا المجهود، أخذها الشيخ محمد وكريماً
امتثالاً لأمر شيخه، ونصباً لحاظه. ثم رغبها إلى المدرسة مجتهداً، وهكذا
كان اشتغاله بالتدريس طوي هذه المدة نظراً وسرعاً، لا يأخذ في ذلك أجراً
ولا يعي جراً، وعُرضت عليه مرتب زهيدان لتدريس براتب كبير بريد، على
رأيه الزمردني في مفاخر العلوم الصالحة وصناعة، وكان امتحاناً شديداً
لا خلاصه وعلو همه، فقد كانت هذه المطاف مع، يتدريس فيها العناقص.

وبهذا نك عليها المأثورات واعتبر سبيلها من حرمه وحرم. وليس فيه زيادة.

[illegible]

ويبدأ إلى الباب المذكور، بحيث، منفرداً بالأعمال، قد تحدث إليه الأعيان، وارتفعت إليه الأفهام، وانجهدت إليه القلوب، وأقبل على التدريس وأستاذ جميعهم، وترعى تبعه في العجبار سنة ١٢١٤هـ فأتت إليه الطلبة، وراثة تدريس الحديث، وأولئك على تربة الصحن، والانصاف، يبرأكم الحزم المشهورة حوله، بالجماعات الشريفة التي تقوم به، وتلقي عليه، وتضار عن رأيه، وبهذه بعض العشاء، والظلمة، والوارث، والاصحاب، من حسن إلى جميل، من عذافض، وأذوق مختلفة، وينحرف إلى مدارس متدا، وأنه الحديث، وما يوفيه له من السداد، الانصاف، يولف من فضول المتداف، والآراء الشريفة، وبهذه الجامعة تجمع كل صنف من الناس، وكل هذه من البرهان، وكل فرد من التحقيقات المتداف، وهو حاد على كونه، ولا حاد، فزوت في المطالعة والتأليف، يرضى مع هؤلاء، ذوي كل ذي من هذه، وبعد كل صاحب فصل فصل، ويرى، ينام مائتة،

لا تسعده ثلثي العصور وجميعهم على استطاعته. ولا تسعده أضافه ما يؤيد
فصل عنه من حد النعمه وحب الآخرة. والحقيرة على السعادة. وذلك بوفرة
وقوت السعده. ولا يسعده كفى ما زاد. على الأشغال بركة. - الأشراف بمقامه
وواجباته. وعلى زينة التوسل. وعلى حضور حفلات السماع. وعلى وضع ثياب
برسائي من الألباح والمخدرة التي لا تدفع عن شعوب مهمل بتركه. فله أن يمدح
بمقامه. وقد تأنس بما في الرزق على قبول غايه. والتمتع بها حتى لا يحسب
وخصرت له طاعت له فليس إلا تكلمة ذميمة معذرة من عسرة. هذا مع جفده
في حيرة إلى بعض جميع الأشغال والعباد والنياج. والتمتع من الناس. - والتمتع
الكثير. والتمتع بعبادة. والتمتع بجاه. والتمتع مع الله. ولا بد أن يمدح بعض هذه
التمتع بجاهه كفي ما زاد. والتمتع بجاهه. ولكن شفاء النفس. إلا كثر الألفاظ.
الذي أراد أنه أن يمدح بجاهه والتمتع بجاهه. وعلوهم وما تأنسهم

وإقربته منعمته إليهم بأفقه، مؤرخه سنياه، محدثه حاديه، كافي حفا
مستافه، فله سقى شعير حلى ففلا، مفعولا بحرفه ووزن، ثم شرح إلى
نوره ووجده مع الناصره، وبنوا القضا من غير منظور واضح، وشرع عدد
الناس من هذا النوع، ثم بطلع إلى طريقه مطالعه فيسفي بالطلاعة
والثالث، ولا يورد في هذا الحديث إلا من علمه أو من يكون مستعفا من
الاصحاح، ولغيره عدد شديد، فالفصل المستطعين إلى العلم والمعرفة، فيرى إلى
في الساطع والصفه، محمده من كل رتبة وركنك، ويظل يحمله له مرصحه
أحمد باله وبصفه عن رعبه، فله ١٢٩٩ ودرت الأصهار عرب، وخلص مع
الاصحاح السبع دكتور عذوم عافه وهو من فستات نسى، فيهم وبلاطهم،
وبدايع في الخواميم، وانفقد له بهم وبلده، فيكثر من ذلك، ثم نقل،
إذا على الشهد ففلا، أو ساني وأند عيه، ففلا، ثم خرج إلى

[illegible]

جس نے زائرِ عہدِ نبویؐ کے لئے دعا کی ہے اس دعا کو پڑھ کر دعا قبول ہو جائے گی۔

الذي هو، وكان يستعمله ساعته كالمثالي في العمل، وقد صدرت بعض طبعات
تلتها، وقد قدم لها الثاني وهو في عدة كبيرة، يترجم التراجم في عدة
صغيرة، وأنه شريفة حريصة، يدعو له عادة، فبما كان له في الطباعة طويلا
بالطبع والاعتماد، ولا يكون طامع، فبما كان له في الطباعة طويلا

وهو من سيرة القادة، حريص وسليم، قد مررت بطبعات بعض طبعات، كأنها
هي في رجب حبه، وكان، لا يعرف الكتب، خدعت بوجه،
شعره، كغير المدعاة مع الذين ما منهم، أو تحت أن منسجهم، سراج
الدعوة، جرح للخدمة، ذكر من من أخبار الرسول يثق أو العجدة
والأولياء أو أسد بيت ربك، مدني فاضل عباد، وتلك الكتب، وهو بغالبه
يرجعه، من عليه السوء، وليس الحديث له صناعة وعلم فحبه، بل هو
دوم وحسن، يرضى به ويعيش فيه

وتوفي عنه الكثير الذي كان صموئيل وأسنانه وصهره، ومن أمه
الذين يرون، وأعطاهم حروفاً عالية الشرح وحسن التدريس سنة ١٣٦٣هـ فكان
الكتاب عظيم، والتواضع كبير، فحمله في صير العلماء، أو توفي أبو عبد
الذي كان غرضه الأسس، وأحب أنه من أولاده، والذي كان كتاب حياته كلها
عنا، تسمى، وهو أصدق، ونحن فعله كبير على السمع، الشج
محمد يوسف بن إسماعيل سنة ١٣٨٤هـ فصح الأمان وعظم الخطبة، وكانت
الحجرات، فبما كان، وشأنه، النجس والأحوال، ومن في نواب الشرح حسن
احمد النجس سنة ١٣٧٧هـ والشج عبد القادر الرشوي سنة ١٣٩٦هـ
وقد شدد الحب، فحسب أن هذا في إيمان ومصر، ورغباً وتوحيش،
أبى الله سنة كل واحد منهم، في إكمال تصانيف وترجمة المدرسين، وتوجه
الخاصين، ما يعرفه على مواضع العلم والدين، فبما كان إجماع شديد على
في نواب والعبادات، وفي السمع من الأسماء والصفات، خصوصاً في
وهذان، وقد لازم الخدم، فبما كان في كل يوم، وطول أسفه، في السج،
والأخبار بالآتي السيرة، ويحرم عنه، يخرج من الناس، ويذكركون أكثر

نفاذ اسم الكتاب وتعميق بالمؤلف

الأنهر، ولكنهم صوبوه، فامر كل ذلك، أي صعد، وبني، صوره، وقد صير
مخبراً، ذلك مخبر، لا يواثر ولا يخفى ولا يفاء ولا يعل، وما فر
منحى عنه الكائن خلقه من من عبد الحبيب، الشيخ محمد يوسف، وإمام
من سنة ١٢٨٣ هـ، ونسبه المسمى مع الشيخ إمام الحبيب أمير جماعة الشيوخ
وخلفه بعد سنة ١٢٩٦ هـ، وكان إمام الناس حبيب عظيم في قلعة الرحمان،
مصرياً في القاهرة فكان الناس يلقون له بارة من الجاهل، ويعتبرون
وهو من هذه الأئمة في مصر، بحسبه وجماله.

وسلم على خلتج النبوي وتحسين المرد الخدمة إلى الجليل في صدر
١٢٨٩هـ ركبته (الوج إلى ذلك لا يمتد حد ولا قرار) وقد كان حرم
مدرس من حين شكر على هذه الخدمة ولا يمتد لغيره إلا للاعتبار وقد
امجد الله ذلك هذا السعد بعد الفقد في هذه المرحلة، وإلى من تعلقوا بهذه
المرحلة راحة، وشهد أوفى مع الرسول صلى الله عليه وسلم، وفيه ليلى راس
عظم واستعداد، وعذر الله، وبالله أكبر، الله في هذه المرحلة من الطوبى
والأخصاص، على هذه المرحلة الأعظم، ومصدق في هذه المرحلة
السيد الصالح

فكان يعتبر نعمة أفداء أنفصل الرملة سادات فلولها، مشغولاً
بمن فناء، رغم شدة وجع سنة وعاشه الفخيرة، لا يمر وقتاً يسيراً من ذلك،
وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد انتقل إلى داره، وفي هذا الحزن الكبير حتى
يقارن الدنيا وينسى بمرده، وبعد غلبه حذيت لعدوه، إلا أنه قد كان له الحسنيين
وما بعده، في هذا السواد من مساكين وعساكر، تعجب عامة بحارهم، وما
مجانبة الفلاس الدينية من أفعال ومعتقدات، وما صرح إليه في الجهد
جوداً التامع من رضاء جوحية، وإقتراف وإرافة، اضطره إلى العودة، بعد
سلامة الله في شهر ذو القعدة ١٢٨٩هـ، وما في شريعة من كسبها، فبهايات
عاشه الله من تهاقت الفلاس على البراء، وألقوا حوائه في كل مكان كان سبيل
فيه، وظاهر من إخوانه تأسر عليه وحسب له، ما لم يسبح من رأسه

بارك الله في حركته وفتح عبوده ونظامه، وفتح به الإسلام وراحمه أمين
وأنه: حقا للعلم والدين⁽¹⁾





وهذه مقدمة لأكثر المسائل التي سوف نعالجها، ونقدم هذه المقدمة إلى القارئ، ونشعر العجز، ونظم هذا الفن، بما جاء فيها من علم حلي، ومادة عزيزة، ومعلومات مفيدة، قد شئت في بطون الأسفار، وكتب التاريخ والأخبار، حتى أصبحت بذلك موسوعة صغيرة، فيما ينقل بكتاب بسيط، ومؤلفه اعظم، هذا إلى ما جاء فيها من يختص بغيره، وأحد كبار الأساتذة والمحدثين فيها، ونابغ الأئمة، وما جاء فيه من أصول وقواعد، وذور وفائدة، وسأله أن يعاها المصنفين بها.

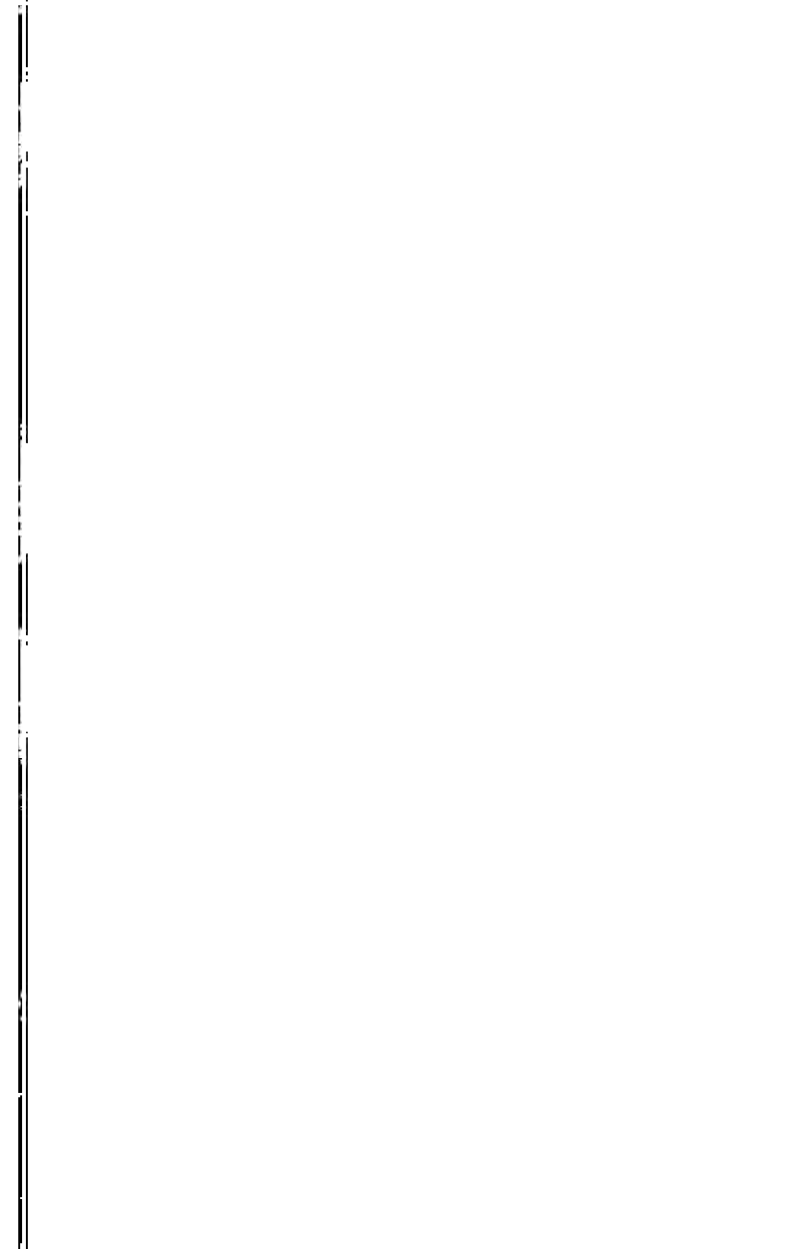
أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَدِينِيُّ
 رَزَا أَلَا تُرِيدُونَ لِلْعِلْمِ الْكَفَى
 بِهَذَا هَذَا ١٤ يُولَى ١١٥٥

[illegible]

♦♦♦ **قدمتہ اور جزا المساک** ♦♦♦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible][illegible]



المقدمة

مقدمة علمية ضالفة في علوم الحديث وتاريخ الخلفاء والتفويض، وما يتصل بالكتاب ومؤلفه من معلومات وقوائد، وما تهتم معرفته من أخبارهما وأخبارهما، واختصاص الأمة بهما، ومعلومات قيمة عن اختتام علماء الهند بهذا الفن الشريف والكتاب الجليل وأسانيده الحديث في الهند وشيوخها الكبار.

بسم الله الرحمن الرحيم

سعدك يا من سرحت مدورتي بكشف ما توأطأت الخلفاء على تصحيحه وتسليمه، وتشكرك يا من أجريت أعلاماً بإيضاح ما وطن للمسلمين بهياه وتنويره ونصائي ونسائم حتى إمام أئمة دار عرواها، الأئمة المأثري والأعصار، والفاقة على ما سواه، من الأساكن في الدهور والأعصار، من أصح مائكا لأقاليم الهند، فكان قاب قوسين أو أدنى، وضرب إلى سرادقات مدينة علمه أكاد الإبل، من مسجد المشرك وأفاق المنحرف لأقصي، أمار سائم الهدى، فاستضاء مدونه الأنس وانتقاه الكرام، وأني أصح كتاب عجز من تحت أديم السماء من حفاظ السنن وأصحاب الأراء لعظام. وعلى آله وصحبه ورواة آثاره والأخبار، وشرح هديه وهذه بالمعبد فالاستدكار، سيما المجتهدين منهم نائي الدين عن الثريا العفينة العليا، وعلى تابعيهم إلى يوم القيامة المخلصين بقلوب مصفاة بين السادة العلماء.

وبعد، فيقول المعجروح بهما الهند والهند، الخريق في بحار البحر والمصيان، العليل بالمهندك من الأدواء الباطنة، والسقيم بالعمويقات من الأخلاق والعوائد لغامضة، انقير إلى رحمة ربه المحيي الجليل، عبده زكريا بن يحيى بن إسماعيل: إنه طائفا أئح علوي بعض إحواني وحلص

شأنی ان اُنہی نے جسے موعظۃ الامم مکتب بن اُس نے اُنصحبی رنجیہ اللہ تعالیٰ
سے دیا تھا۔ مختصر بعض احوال پر یہی ہے۔ اُنہی نے مع کثرتِ مراد فی
الافکار، وسبوح مذاہب غیر اُنسوی، الامصار، شہد الاغدا، اہل
الحق، والکشف، اعتقاد، الا انہ ما یحضر من سرورہ بعد وفاتہ، لعل
اشہد انہ اوجہ حق اُن ملک اہل

وحدث لي ثم اكره علي فوجدت هذا الدليل ولا عني في العادات من
بحري العالم . ابيد ، شوب الكبح من الحصى في هذا البحر من غلات
وحدث اذاعة من اجل آت ، انزل والطرف المتبارك حكمت اشرى في
جماعة من الامانة ، ولم يردع اعفاري كما في الاصل ، لا اعتد
فاحضت ليهم بامسلا ، بل المجهود في شرح حسن الإلهام أبي دوز
صكوا منه من فوجدت ، وبسجحت من اسوره إلى أن قرب احتقدت وحدث
والك في اوقات منة خوس واومس ، ما أتت ، ولا عانت من عجزه شمل ولد
عدي ، علمه وعلم ان وجهه انظر جنوب الميث اذنان

فقد بايت ابي لى أحدنا لما من إسمك فأمرنا بالبراءة. ونحسب ان
غفران من خدمة كلام سيد الانام. المستغفر الله تعالى في سنة. وأبى أنه
هو المرحومي والبراءة. وعندنا أن السعادة الإلهية نحدث في إلى حرمه كلام خير
للعبد. فقامت تلك نعم من لديه الأمان. وذلك أن المؤمن المستغفر من ماضيه
الزائد. وسرعت في ذلك. رجا. أن يكون الأبرار. المستغفرة في كفاية الجنة
للساعات التي يترى الله بها في حساب المفاضل والمساكن.

هذه الصورة - أحياناً تتركز في الترميز والرموز - هي أول لوحين من
سنة المئتين والخمسة عشرة - إدمان الله برحمته وبفضله - حيث - كانت
تخرج من - صميم - بيت المجدد - أثناء تلك الأوقات - التي أنشأ الله تعالى
الكنيسة - التي هي - الوحدة والعنصر من شعبان السعدي - سنة المئتين
مصر - جهنم إلى هذا الوقت - بفضل الله تعالى وبرحمته السيف - ما
يها من البركات الطاهرة والخالصة - وبفضل الله تعالى - عامر الصلاة التي

الخامس عشر من ذي القعدة في أهل من ثلاثة أشهر، فجلدتني بحادثة الهند
 إليها، حتى أتته الوطن في أول السنة السادسة والأربعين، فبلغ المكتوب من
 مسندي ومولاي ومرسدي العلامة الأوحده الأمجد، حضرة الشيخ خليل أحمد،
 المتضمن بأمر التحرير على جامع الترمذي، قاله بعدم أي، أوتعدت بهذا
 الأمر العظيم فكثير، الاعتذار إلى حضرة الشيخ مراد، والاحتج عليه
 باستقالة الأمر، لكنه - رحمه الله - لم يقبل لي، عذراً وحكم عني بالامتناع
 مبراً، ووعدني بالإعادة لما احتج إليه في ذلك، فاستعنت منه صرفاً، الأمر
 إلى التحرير على شرح معاني الآثار للطحاوي فإنه أفرح عندي من جامع
 الترمذي^(١) إلى توضيح المشكلات وكشف المغلفات، ولا يوجد له شرح ولا
 حاشية في أقطار العالم، حتى نوهب أنه لم يشغل بحديثه أحد من أهل
 العلم

وكثيراً ما كان يختلف في قلبي من أول طلب العلم أن أوجه إليه أحدًا
 من أهل الفضل، فعدوت إلى ذلك كثيراً من لقيته من أهل الكمال^(٢)، ولكن
 قلة الفراغ عاقبتهم عن الالتفات إلى نصي، فاستأنفت حضرة الشيخ البرما إليه
 بالخصوص في شرح هذا البحر العميق، فلم يسعني التبرام، وأمر بتقديم
 الترمذي؛ لكثرة مزاياه في الأقطار، وشيوعه في مصاب جميع الأمصار، فلم
 يس لي مجال عن الامتناع، وكنت أن أعتزم في تحريره مجتمعاً على إمداده
 وتبويره، إذ جأنا إلى مصله، وأظلم علينا العالم بوفاته، فإنا قد وإنا إليه
 واحمون، رضي الله عنه وأوصاه.

(١) وقد صيغ الكوكب لدى على جامع الترمذي في أربع مجلدات، وهو من أمالي الإمام
 الرباعي المحدث، تكبر الشيخ رشيد أحمد الكوكبي وعصبة تلميذاته ببيعة مدينة
 شيخنا العلامة محمد زكريا الكاظمي

(٢) أخيراً توجه إلى شرح هذا الكتاب ندعية الشيخ محمد يوسف الكاظمي القسري سنة
 (١٣٤١هـ)، لكنه انتفى إلى رحمة الله قبل إتمام هذا الشرح، وطبع منه في أربع مجلدات
 دار طباعة حبر، في الهند، وأسند، أمالي الأخبار في شرح معاني الآثار.

عاستعرت الله تعالى برهه من الزمان، في أن أقدم امتثال الأمر
السامي، أو أتعمد شرعه من قبله. واستلبرت في ذلك مشيخي الكرام،
سبحا الشيخ الأجل خليفة حضرة المرشد المومناً إليه، عني وصنو أبي^(١)، دام
سجله وعلا، آمين، فأشار عني بشيخ هذا التوسيد، فاشتعلت في إتمامه مع
زيادات لطيفة فما أسلفت، وأسئلت الله تعالى عن التقصير في امتثال امر
وليّه. وأدعوه، سبحانه وتعالى، أن يوفني لإتمام مأموره حتى لا أتخجل يوم
الحساب من التقيام بحضوره.

هذا، وقد انقضى عامان في هذه اللُحيا والتي، وإزادات أشوقى الناس
«صاعوا» عني بدائته، فلم يجهلوني إلى تكيله، وأصرّوا عني بإحضار ما استتب
منه، فلما منهم أن اشتغالي في التدريس «مظاهر المعلوم» في سهارتور بعوني
عن التعميل في تكيله، ولا يسمني الإنكار منه فإنه مشاهد، لأن جبهة ما
سوّدت في ثلاثة أشهر لم أقدر على تبييضه سنتين. وقالوا أيضاً: إن الطلبة
أولّو قفر مدافع، ودعوا احتياج مقطع، يصعب عليهم شراء محلاتهم حملة
واحدة، وينيسر تحصيل أجزائها منفردة، فقصدت طريق هذا التعليق الوجيز
في هذه أجزاء صغاري.

هذا عَزَّوَجَلَّ أثرًا تبيّن إن النفس لأثارة بالشوق إلا ما زجرت زورًا إلى رِق غفور
رحيم^(٢)، ومولاي ومعبودي ودودي كريم، وقدّمت على المتصوّد مشادة متضمنة
على إقادات خدشها، لا بد من النظر عليها بطلبة الحديث، لتحوي على سبعة
أرباب:

أولها. فما يتعلق بالعلم الشريف.

والثاني. فيما يختص بالكتاب الشريف.

(١) هو الداعي إلى الله الشيخ محمد تقي الكاظمي مؤسس «جداة الشريعة» المتوفى سنة
١٣٦٣هـ.

(٢) سورة يوسف: الآية ٥٣.

والثالث: في هذا التعليق الزجر.
 والرابع: في ذكر سراج الأئمة الإمام الأئمة، رضي الله عنه وأرضاه
 والخامس: في توضيح الفائدة كثير استعجاب.
 والسادس: في فوائد مفيدة.
 والسابع: في هذه أصول مفيدة.
 وحدث كل باب فوائد كثيرة، وأما هذا الكتاب، فهو من توفيق المعين
 على مرصته، والتجلب عن منصفته، فإنه على كل شيء، فهو من توفيق المعين
 حيدر، وهو حسبي وربي، نعم الوكيل.

الباب الأول

فيما يتعلق بالفن الشريف والعلم المنيف

وكان هذا الباب بمنزلة مقدمة العلم، وهو موزع على هذه فوائده

الفائدة الأولى

في تعريف العلم

اعلم أن علم الحديث له، كان في قديم الزمان حاويةً لرواية الحديث ودرايته، مع التصحیح في روايته ودرجته، اختلط كلام المصنف في حله، فعدّه بعضهم منّا يصنف على أصول الحديث، وعرفه بعضهم بما يصنف على درايته، حتى حله الررفاني في شرح السقونية: إن علم الحديث عدم فوائده، أي: قواعد يعرف بها أحوال السنة والنسب، من صحة وحسن، إلى آخر ما قاله، وأنت خبير بأنه تعريف لمصطلح الحديث المعنى بأصول الحديث، وكذلك ما قاله السيوطي في «الفه»^(١).

علم الحديث ذو فوائده ثلثة: يُدرى بها أحوال متني وشذوذ وغير ذات من حاوية الحديث، كماها حدّ نوع خاص من علم الحديث.

فعلم الحديث بإطلاقه عام كلي يتضمن جسته من الأنواع، والذي نحن في صدد، يستلزم بعلم رواية الحديث، من حله على ما قاله العيني في شرح البخاري^(٢)، علم يعرف به أفوار رسول الله ﷺ وأفعاله وأحواله، وفي فتح الباني شرح أنفة العراقي^(٣)، الحديث - ويراد به الخبر على الصحيح - ما

(١) ألفية السيوطي (ص ١١)

(٢) مجمع البحري، (١/١١١).

(٣) فتح الباني، (١/٧٧).

أضيف إلى النبي ﷺ قبل أو إلى صحابي أو إلى من دونه قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة، ويُعتبر من هذا علم الحديث، ويحد بأنه علم يشمل على قدر ذلك. وقال الأجهوري في حاشيته على «شرح البيهقي»: وعلم الحديث أن رواية، قال شيخ الإسلام: والحديث: وروايته الخبر على الصحيح - ما أضيف إلى النبي ﷺ قبل أو إلى صحابي أو إلى من دونه قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة، ويُعتبر من هذا علم الحديث رواية، ويحد بأنه علم يشمل على نقل ذلك.

وقال مولانا الشيخ محمد علي التهامي في «كتشاف مصطلحات الدعوة» ومنها علم الحديث، ويسمى بعلم الرواية والأخبار والآثار أيضاً على ما هي المجمع السلوك حيث قال: ويسمى صفة علم رواية والأخبار والآثار بعلم الحديث. فعلى هذا علم الحديث يشمل علم الآثار أيضاً بخلاف ما قيل. إنه لا يسميه، والنظام أن هذا مبني على عدم إضافة الحديث على أقوال الصحابة وأفعالهم على ما عرف، وعلم الحديث علم يعرف به أقوال رسول الله ﷺ أو أفعاله. سمى بهذا الكلام على شرح الأقوال والأفعال.

وقرر الدرب^(١) قال ابن لاقدني في كتاب الإرشاد الناجية الذي تكلم فيه على أنواع العلوم: قسم الحديث الخاص بالرواية علم يشمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله وروايتها وحفظها وتحرير الفاظها. وقال الكرماني في «شرح البحاري»: إن هذا هو علم يعرف به أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وأحواله، قال السيوطي: هذا الحد مع شموله لعلم الاستنباط غير محذور انتهى.

قلت: والأوجه عندني في حد علم رواية الحديث، علم يبحث فيه عن أقوال النبي ﷺ وأفعاله وأحواله من حيث كيفية اتساق اتصالها وانقطاعها وغير ذلك.

(١) «معارف الرواية» (١: ٤٤)

إنهم ظهروا ثم أن الأوجه في حد: علم يعرف به أحواله **يُخَلِّقُ قَوْلًا** وفعلًا وتقريراً وصفة.

ولا يُشْكَلُ أنه يخرج من الحد الآخر؛ لأنها داخنة في أحواله **يُخَلِّقُ** تبعاً، وللتعنية بتعريفها.

الفائدة الثانية

في موضوعه

قال الخرماني: وموضوعه ذات الرسول **ﷺ** من حيث إنه رسول الله. وقال السيوطي: ولم يرل شجناً العلامة محيي الدين الكافيجي يعجب من قوله: إن موضوع علم الحديث ذات الرسول، ويقول: هذا موضوع الطلب لا موضوع الحديث، وأما أعجب من الكافيجي كيف التبس عليه ذلك بالعب، فإن ذاته **ﷺ** من حيث إنه نبي أو رسول الله لا مدخل للطلب في ذلك، نعم لو تعجب من أن هذا موضوع لعطلق علم الحديث الجامع لأنواعه كان رجبها، أما المحصور بعلم الرواية، فيكون موضوعه أيضاً مخصوصاً، فقول: موضوعه ذات النبي **ﷺ** من حيث أقوله وأفعاله وتقريراته وأوصافه، هذا في لفظ التذرع.

والأوجه عندي أن موضوعه، الروايات، والروايات من حيث الاتصال والانقطاع، وأما ذاته الشريفة **ﷺ** فهو موضوع لعطلق علم الحديث دون التفرع الخاص منه، وهو علم دابة الحديث.

الفائدة الثالثة

في شراثة ذلك العلم وأهله والتناء عليهما

وينضم من عرض الخصوص في ذلك العلم وغايته، وهو أكثر من أن يحصى، فكش لشرافته كرامة فائته فإنه صاحب لولاء، الدعوى لخلق الموجودات، إحصاء مدانحه خارج عن الطاقة البشرية، وإظهار محامده تعجز عنه القدرة الإنسانية، ولو أوتي بلاغة نداهة.

قال شيخنا النووي لا أعلم علماً أفضل من علم الحديث لعلم الرتبة
وجه الله تعالى، إن الناس يحتاجون إليه حتى في طاعتهم وبما منهم، فهو
أفضل من النبوة، خلافة والأنبياء، ومن من مسعوداً^(١) - رضي الله عنه -
قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل الله عز وجل من علم الحديث حفظها وبها
وأدائها، ذلك حامل فدية من هو أفقه مني، من أني سمعت جدي^(٢)
عدي الله ع - رضي الله عنه - قال: من حفظ القرآن حفظ الله به
سبع مثاقيل من ثواب، من حامل فدية من به من روي ذلك عن جماعة من
الصحابه قد بس في محله.

وعن من عباد - رضي الله عنهم - قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل
رجل عشتاني، من أن يحدوكم ما رسول الله ﷺ قال، الذين يروون أحاديثي
ويحفظونها الناس، كذا في «المعجم»^(٣) ولا ريب أن أفقه مني إلى
العلمين تصدق بهم من وظائف الآراء - جلوات الله عليهم أجمعين - من
قوم إنهم كانه جامعة لهم، ما عمنهم، وأما في طبعه بالآباء، عليهم السلام أن
يبدلوهم ولا يصحهم كذلك لا يحسن لطائف الحديث ما في السنن
أو بعضها من بعض، فلهذا العلم بالسمه أن يحسن أكثر منه نشر
الحدوث، فلهذا أمر النبي ﷺ بالشيخ عنه ولو أنه

وقال: «ما دار الهجرة ما من مني صاحب الكتاب: ملعن أن العبد،
يسألون يوم القيامة عن تبعه بعد كذا نذكر، الأئمة عليهم الصلاة
والسلام، ومن من مسعوداً^(٤) - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إن
أحسن الناس إلي من علمه، فلهذا العلم عمنهم عمنهم عمنهم عمنهم عمنهم
صحيحه»^(٥) في ذلك الحديث من صحيح علم أن أولهم الناس رسول الله ﷺ

(١) أخرجه الترمذي في كتاب العلم (٢٦٤٦)

(٢) أخرجه ابن سعد (٢٠٥٥)

(٣) الطب ١٠ ج ١ ص ١٦١

(٤) ١٩٢٣ حديث (٩٤)

أصحاب الحديث؛ إذ ليس في هذه الأمة قوم أكثر صلاة عليهم منهم، وقال أبو نعيم: هذه مستبة شريفة يختص بها رواية الآثار ونقلتها، لأنه لا يُعرف لعصابة من العلماء من الصلاة على رسول الله ﷺ أكثر ما يُعرف لهذه العصابة نسخاً وذكرًا.

وقال أبو اليمن بن عساكر: يُبَيِّنُ أهل الحديث: كثرهم الله تعالى - هذه البشرية، فقد أتم الله تعالى نعمه عليهم بهذه المنقبة الكبرى، وقال النسي ﷺ: «ألا أحرك عس الأحمود؟ الأحمود الله، وأنا أحمده وولد آدم، وأحمدهم من بعدي رجل قلم علماً فنشر عنه يبعث أمة وحده» رواه الترمذي وأبو يعلى والطبراني، وقال ﷺ: «إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علماً يسره الحديث^(١)، رواه ابن عسجة مطولاً، قال السيوطي في «الشريعة»: وكيف لا يكون علم الحديث شريفاً، وهو الوصول إلى رسول الله ﷺ، والساحت عن تصحيح أقواله وأفعاله، والذنب عن أن يسب إليه ما لم يقله، وسائر العلوم الشرعية محتاجة إليه، أما الفقه مواضع، وأما التفسير فلأن أولي ما نُسب له كلامه، تشارك وتعالى، ما ثبت عن بيده ﷺ وأصحابه - رضي الله عنهم -.

ولقد أجاد أبو بكر حميد القرطبي في قصيدته^(٢) التي أنشأها في شأن الحديث وأهله فقال:

سور الحديث مبين فاذن واقترب ^(٣)	واخذ الزكيات له نحو الرضا النفس ^(٤)
اطلبه بالصين فهو العلم إن رُفِعَتْ	أعلامه يربها يا ابن أُنْدَلُس
فلا تُصِغ في سوى تضييد شاره	عسراً يعوتك بيس النحط والنفس

(١) ذكره التميمي في مجمع الزوائد (١٣/٩)، وأورده ابن حجر في «المطالع العالي» (٣-٧٧).

(٢) انظر الزوائد السوي (١/١٤، ١٥).

(٣) هي نسخة النفس.

(٤) قال في «المعجم الوسيط»: النفسُ، الذي يحال به النفس دون أن يخل عنهم.

وخلُ سمعتك عن نوى أخى جلد
 ما^(١) إن كنت^(٢) بأبي بكر ولا عمر
 إلا هزئ وخصومات ملففة
 فلا بخرتك من أربابها نذر^(٣)
 أجزهم^(٤) ذات صنف إذا نظروا
 ما العزم إلا كسب الله أو أنز
 نزل المعنيس عجزاً لملتمس
 فاعثت ببابها على بلاءهم
 ورد^(٥) بقلبك، عذباً من حياضهما
 وأثمت المنيب وأتباع النسى وكُنْ
 وانزم مجالسهم واحفظ مجالسهم
 واسلك طريقتهم واتبع مريقتهم
 ملك السعادة، إن تليهم بساحتها

شغل القلب بها ضرب من انهوس
 ولا أنت عن أبي جر ولا نس
 ليست برطب إذا عذت ولا يسي
 إحدى - وحذك منها - ثمنه الخزى
 وكى إذا سألوا الخزي^(٦) إلى خزى
 يجلو بنور هداة فح منتمس
 حتى لمحتري أغنى لغيبس^(٧)
 تمحو العسى بهما عن كل ملتبس
 تغلب ماء الهمة ما فيه من ذنس
 من هديهم أبناً تدبو إلى فبس
 وانابت مداوسهم بالأربع الندرى
 تكن رفيعهم في حضرة القدس
 فخط زحللك فد عوفيت من نفس

ولا يذهب عيبك إذ بعض من لا حيرة له بالعلم احترزوا بأعتان هذا
 لكلام عن الفقه وغيره، وهذا من قلة علومهم وقصر عقولهم. فوالله ليس
 لفقه إلا هو ثمرة الحديث ودراية الحديث وليس بألف، وقد قال النبي ﷺ:
 تضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأذاه، عرب حامل فقه غير

(١) باء

(٢) كنت

(٣) في نسخة عار

(٤) أمر من العارفة

(٥) نسب

(٦) هزئ

(٧) بالكسر أمر من يورود

لقد، ورتب حامله من غير من حد أفعد منه الحاد^(١)، جعل صاحب
الترجمة، تحله ألف حبة، حامل من الحاد^(٢) حامل قد.

وتنال الحاد^(٣) من الصبح^(٤) قوله من رجل: حاد^(٥) روبر عتاق^(٦)، الحاد^(٧)
به العلم الشرعي، الذي يملك معرفة ما يحجب على المكلف من أمر دينه في
عبادته ومعاملاته، وأعلم بالله وحشائه، وما سجده من الصيام بأمره وتربيته
عن الله، ودار ذلك على التمرير والحاد^(٨) والهداية.

وفي عهد الله من عمرو بن العاص - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم، الم حكمة، أن الله لا يهدي قوم يرضون عذابه، وما سوى
ذلك فهو نصلي^(٩).

وان الفطلا^(١٠) في المعرفة، في العلم، أعمها وهو ما علم من الشارح،
وهو العلم الدقيق في الفهم، وحيد، لحلم مقصود، يعني تبيده بما يفهم منه
لمستودع، فتأمل: عند الترجمة معرفة ثلاثة أبعاد، والمفهوم حاد^(١١) رساء أن
نوه: أنه محكاة، ينشئ على معرفة كتاب الله، وما يترك عليه معرفة من
يعلم كالتحقيق والبيان - لأن التحكيم هي التي أحكمها عبادتها ما
حدثت من الاحتساب والاعتناء بكتاب أم الكتاب، فتحمي التكاليف عليها
ولقد أتيها، ألا يسه ذلك إلا بحداد الحاد^(١٢) في علم التفسير والتأويل،
الحاد^(١٣) تحقيقات يفتقر إليها من الأهل وأقسام الترجمة.

وفوه: أنه ثلاثة معنى قاميا شائها وهو من بالمحافظة عليها، إن
حفظ أسبدها من معرفة أسماء الرجال والنحو والتعديل، ومعرفة الأقسام
من التصحيح والتحسين والتسوية المصعب منه أنواع كثيرة، وقد يفتقر إلى من

(١) الخط: جامع من العلم، (١١) والمصحح (١١) (١٢٨)

(١٣) راجع الثاني (١٤) (١٥)

(١٦) أخرجه ابن ماجه (١٧) وهو وارد في كتاب التفسير (١٨)

(١٩) في التفسير (٢٠) (٢١)

التمتع مما يسمى علم الاستفلاح، وإنما أن يكون يحفظ متونها من التغيير والتدليل بالإتقان وتفهيم معانيها واستنباط العلوم منها.

قال السيوطي في "التدريب": المُنْتَد - بكسر النون - من يروي الحديث يستاده سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد رواية، وأما المحدث فهو أرفع منه، قال الراغباني وغيره، إذا أوصى لتعليمه لم يدخل الدين يسمى الحديث، ولا علم لهم بطرقه ولا بأسماء الرواة والمحدثين، لأن السماع المجرد ليس بعلم، وقال الشافعي بن يونس في شرح التلخيص: إذا أوصى للمحدث تناول من علم طرق إثبات الحديث وعذالة رجاله، لأن من اقتصر على السماع فقط ليس بعالم، وكذا قال النسكي في فشرح المنهاج.

قال الزركشي: أما الفقهاء فاسم المحدث عندهم لا يطلق إلا على من حفظ سند الحديث، وله عذالة رجاله وجرحها دون المختصر على السماع. وعن أبي نصر حسين بن عبد الواحد الشيرازي قال: العالم الذي يعرف المتن والإسناد جميعاً، والفقيه الذي عرف المتن ولا يعرف الإسناد، والحافظ الذي يعرف الإسناد ولا يعرف المتن. والراوي الذي لا يعرف المتن ولا الإسناد وقال الإمام الحافظ أبو شامة: علوم الحديث الآن ثلاثة: أشهرها حفظ متونه ومعرفة غريبها وفقهها. والثاني: حفظ أسانيد ومعرفة رجالها وتيسير صحيحها من مقبيلها. والثالث: جمعه وكتابته وسماعه.

وقال الأعمش: الحديث الذي يتداوله الفقهاء خير من الحديث الذي يتداوله الشيوخ. وروى عن الإمام مالك - رضي الله عنه -: لا يؤخذ العلم عن أربعة: عن مبتدع، ولا عن سفيه، ولا عن كاذب في أحاديث الناس، وإن كان يصدق في أحاديث النبي ﷺ، ولا عن من لا يعرف هذا الشأن، قال النخعي عن عبد الوهاب: مراده إذا لم يكن ممن يعرف، لم جاء من الرواة ولا يعرف من زائد في الحديث شيء أو نقص. ولأم إنسان أحمد - رضي الله عنه - في حضور مجلس الشافعي وتركه مجلس سفيان بن عيينة، فقال له أحمد: اسكت، فإن فائت حديث بطل تجده يزول ولا يضررك، وإن فائت هذا الفتي أخاف أن لا تجده.

هذا، والنصوص في هذا كثيرة شهيرة في أن الفقه هو روح الحديث

وتعريفه، ولحدث بدون لفظة ليس إذا لمضجر بدون النحر، وسباني في أدب.
طالب الحديث عن البحاري أن تورد الفقيه ليس ما من من ثبات الحديث.

وقال النبي ﷺ: مثل ما عسي لك به من الهدى والغنى فمثل الثمت
الكثير أصيب أوجعاً فكانت معها عاتقة طينة قلت السماء فأنبت كلالاً
والصيب أكثر؛ وكانت منها أجناب لمسكت السماء، فبفتح الله به الناس،
فطرنا وسخر وزرعوا، وأصاب منها طائفة أخرى، إما هي بعد لا تمسك
ماء، ولا تبت كلالاً، فذلك مثل من فقد في دينه ونفعه ما يعتق الله به، ولم
وعلم الله... الحديث، ومعنى فيه^(١)

وقال النبي ﷺ: من أراد أن لا يخرأ بدينه في الدين ويسأل أن يواسم
بالله يعني^(٢)، وقال النبي ﷺ: من آمنكم نكم تبع، وهذا وحالاً بأنكم من
أفكار الأرض، مظهر من النبر، وما أتوكم فاستوصوا بهم خيراً^(٣). وقال
النبي ﷺ: فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد^(٤). وقال النبي ﷺ:
مروءتان لا يصحعان في ساقوا حسن عباد، ولا يفد في الدين^(٥). وقال
النبي ﷺ: أعم الرجل الفقه في الدين إن احتجج بدينه نفع، وإن لم يعمه
أصيب^(٦). وقال النبي ﷺ: ما أخذ العلم لدي إلا بعد فرحل كان
مقبولاً^(٧). وقال النبي ﷺ: من حفظ على أمشي أربعين حديثاً في أمر دينه بمنه أنه
فقيه، وكنت له يوم القيامة شافعاً وشهيداً^(٨).

ومن مازس كتب الفقه للأربعة الأربعة، كما أن يكون من أن قلب

(١) أخرجه البخاري في كتاب الفقه، ج ١، ص ١٣٠، وسلم في المصطلح، ج (٣٢٨٣).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الفقه، ج ١، ص ١٣٠.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الفقه، ج ١، ص ١٣٠.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الفقه، ج ١، ص ١٣٠.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الفقه، ج ١، ص ١٣٠.

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الفقه، ج ١، ص ١٣٠.

(٧) أخرجه البخاري في كتاب الفقه، ج ١، ص ١٣٠.

ماخوذة من الحديث، وأقارب الصحابة والعلماء المستنبطة منها، والفقه الذي استنبط أبو حنيفة على ما قاله ابن عابدين وغيره. (زوجه ابن مسعود) - رضي الله عنه - يعني أول من تكلم بأشواط فروع، هو عبد الله بن مسعود الصحابي الجليل. أحد السابقين ومبشرين، وكان إسلامه قديماً كما في الاستيعاب^(١)، قال النبي ﷺ: «استفروا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود، وسالم مولى حذيفة. ١. الحديث، منقلى عليه.

وقال حذيفة: إن أشبه الناس دلاً وسمناً وهدية برسول الله ﷺ لأين أم عبد... الحديث، رواد البخاري. وقال له النبي ﷺ: «إذلت أن ترفع الصحابة، وأن تسمع سواي حتى أتياك». وقال النبي ﷺ: «تصعدوا بعبد ابن أم عبد، وفي رواية: «ما حدثت ابن مسعود فصدقوا». وقال النبي ﷺ: «لو كنت مؤمراً من غير مشورة لأمرت عليهم ابن أم عبد». قالوا: يا رسول الله، لو استخلفت؟ قال: «إن استخلفت عليكم معصيتهم عذمت، ولكن ما حدثكم حديثه فصدقوا. وما أقرأكم عبد الله ففرؤوه».

وعن مسروق قال: انتهى علم الصحابة إلى سنة: عمر وعلي وأبي وزيد وأبي الدرداء وابن مسعود - رضي الله عنهم - ثم انتهى علم السنة إلى علي وابن مسعود - رضي الله عنهما - وقال شيخنا العلامة الدهلوي في «الإيضاح»^(٢): ومذهب عبد الله بن مسعود وأصحابه وقضايا علي وشريح والشعبي وقتادبة وإبراهيم أحنأ يأخذ عند أهل الكوفة من غيره. وهو قول علقمة حين قال مسروق إلى قول زيد بن ثابت في التفسير قال: هل أحد منهم أثبت من عبد الله؟ قال: لا. ولكن رأيت زيد بن ثابت وأهل المدينة يشركون، انتهى. وسيأتي شيء من ذلك في مناهج الإمام عاتك، رحمه الله عليه.

(وسقاء علقمة) يعني أبوه، ووصفه علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي النخعي الكبير، ولد في حياة النبي ﷺ، وأخذ القرآن والعلم عن ابن مسعود

(١) (٢٠/٧).

(٢) (مر ١١).

وصفي (عمر) وأبي (أحمد) وعبد الله (عمر) وعبد الله (عمر) من رواة الصحاح الستة، قال عثمان: علقمة أعلم بعد الله. وقال ابن النعمان: أعلم الناس بعد الله علقمة والأسود وعبيد والحارث، وقال أبو النضر: إن رأي علقمة فلا يضرك أن لا يرى عبد الله، فأنبه الناس به معنى وحيداً وقال شعبة: كان علقمة أنظر القوم به، وقيل لإبراهيم: علقمة كان يوصل أو الأسود؟ فقال علقمة: وقد شهد صبي. وعمر مرة التهادني: كان علقمة من البربرين. وقال عبد الله: ما أقرأ شيئاً ولا أسمع إلا علقمة يقرأه ويحمله. وقال قابوس بن أبي طيب عن أبيه: تركت ماأ من أصحاب النبي ﷺ، يسألون علقمة ويستفتونه. كذا في "تهذيب الديلم".

(وعبد الله إبراهيم النخعي) يعني جمع ما تفرق من فرائد سوادهم، وفيه لا تلتصق به إبراهيم بن يزيد بن قيس المحمي الكوفي لإمام المشهور من رواة السنة أيضاً، رأى عائشة - رضي الله عنها - روضة. قال النعمان: ما ترك شيئاً أتابعه. قال أبو نضر: إذا رأيت إبراهيم فلا يضرك أن لا ترى علقمة.

وقال شيخ مشايخنا العلامة الدهلوي في الإيضاح: وكان إبراهيم وأصحابه يروون أن ابن مسعود وأصحابه أنبأ الناس في افتقارهم، كما قال علقمة: أسروني على أحد من أمت من عبد الله؟ وقول أبي حنيفة للأوزاعي: إبراهيم أخيه من سلم. ونولا فصل الصحابة (أهـ) إن علقمة أخوه من عبد الله بن عمر، وعبد الله هو عبد الله وأصل ماذه فابن ابن مسعود، وقصدا علي وقفاوا، ونظاياً شريح وغيره من كساة الكوفة، فصع في آثارهم كما صنع أهل المدينة في آثار أهل المدينة وخرج كما خرجوا.

وقال أيضاً في موضع آخر: وكان أبو حنيفة - رضي الله عنه - أكرمهم سذهب إبراهيم وأقرنه لا يجازيه إلا ما شاء الله، وكان عظيم الشأن في التحريج من مذهبه، دقيق النظر في وجود التخريجات، ثقبلاً على الفروع أقم إمال، وإن كنت أن معلم حقيقة ما قلنا، فنحصر أحوال إبراهيم من كتاب الآثار للسعد، وجمع عبد البراني، ومصنف بن أبي شيبة، ثم تابعه

الكتاب الأول: فما يتعلق بالفكر المبرف والعلم المبدع

بعد مية تحده لا يشارف ثلث الحقيقة إلا في مواضع بسيطة، وهو في ثلث البيرة أيضا ما لا يخرج حد ذهب إليه فيها الكثرة، انتهى وقد لحاظ في الحقيقة^(١)، في ترجمة الزمري عن النصاب: أحسن الأمان أربعة منه منصور عن إبراهيم عن حفصة عن ابن مسعود، انتهى.

(وراء حمدا أي: احزاب، في تقيده وتوصيحه حمدا بن أبي سلمان الكوفي شيخ الإمام أبي حنيفة، به تخرج، ثم أحد حمدا بعد ذلك عن الإمام، قال الإمام: ما صلت صلاة إلا استعمرت له مع والذي، روى عنه البخاري في «الأدب المفرد» واستشهد به تعلقا في «صحيحه» وروى عنه مسلم في «صحيحه» والأربعة في سننهم، قال سفيان: قلت لإبراهيم: إن حمدا بعد ظني، فقال: وما بسعه أن يقتل محمد مائتي هو وحده، ثم تذكروا كنكم عن نفسه، وقال بن شبرمة: ما حدث أمي علي يعلم من حمدا، وقال معمر: ما رأيت أحدا من هؤلاء الزمري وحده وفائدة، وقال الثعفي: كوفي عنه، وقال أحمد: أصحاب إبراهيم، وفي المعني: كان أعظمهم برأى النسخ، وقال نعلني كوفي عنه، أحمد: أصحاب إبراهيم، ثم: وما أورد عليه أهل الحديث زده في «التنزيل»^(٢) لا يسعه حد المحتجب.

أوطحته أبو حنيفة، يعني: أكثر أصوله وفروع فروعه، وأصبح سلك إمام الأئمة، وراجح الأئمة أبو حنيفة النعمان، فإنه أول من جاز الفقه ورثه أبونا - كذا دلت نحر ما عليه الروي، وتبعه إمام دار الهجرة، ثم الأئمة، أعلم ضيق الأئمة في وقته مالك بن أنس - رضي الله عنه - في موطنه، ومن كان بينهم إنما كانوا يستدلون على حفظ الأحاديث

(أرجحه أبو يوسف) أي: وفق النظر في قواعد الإمام وأصله، وأجده في زيادة استنباط الفروع منها فلهذا الإمام الأعظم القاضي أبو يوسف القاضي القضاة، كما رواه الخطيب في «تاريخه».

(١) الجذب للعبية (٤١٦/٢)
(٢) نظرا: ليس نظام (سراة)

(وخبره محمد) يعني زاد في استنباط الفروع والتفصيل، ونهديهما وتحريره بحيث لم ينجح إلى شيء آخر إلا الإتمام الإمام محمد بن الحسن الشيباني ثلث الإمام الأعظم، وهذه الثلاثة أئمة الحنفية أسمعوها مَقْنِيَةً من عدد أوصافها. وقد نظم بعضهم فقال:

القنفذ زرع ابن مسعود، وعلمه
حطب ذو، ثُمَّ إبراهيم ذؤانس
نعمان صاحب يعقوب عاصمه
محمد شاذل والأكل فاسم

هذا باعتبار الطريق المشهور عند الحنفية، ولا فأخصر طرقهم على ما نقله الشيرازي في ميزانه: «هو منبغة عن عطاء بن يسار عن ابن عباس رضي الله عنهما»، كما أن أخصر طرق المالكية على نقل الشيرازي أيضاً: «ماتك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما»، وسيأتي بيانه في بيان مشايخ الإمام. وذكرنا ذلك ليعرف أنه فقه الحنفية ليس إلا تجميع الآثار بهذه السلسلة.

الغاية الأولى

في بدء كتابة الحديث وتوقيف تدوينه

قال الحافظ في المغازي: «في عام ١٠٠ هـ توفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يكن في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه، وكما أنهم لم يكونوا في الجوامع، ولا مرسلة لأمرين أحدهما: أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك، كما ثبت في صحيح مسلم، فإنه أن يخطب بعض ذلك بأمر من الأعظم، ولذا ثبت في صحيح مسلم، ولأن كثرتهم كانوا لا يعرفون الكتابة، ثم حدث في أو آخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار، فما انتشر العلماء في الأمصار، وكثرت الابتذال من المروافق، والخوارج، ومنكري الأقدار، انتهى».

فباب الأول: فيما يتعلق بالسنن الشريفة والعلم المتين

قلت: نسى غرض الحافظ أن كتابة الحديث لم تبدأ إلا في أواخر عصر التابعين، بل غرضه أن الكتابة بصورة الكتب والرسائل لم تشرع إلى ذلك الوقت، وإلا فمجرد الكتابة كان من زمن النبي ﷺ، وقد يؤيد البخاري في «صحيحه»^(١) كتابة الأئمة، وأخرج بسنده عن أبي حنيفة، قال: قلت لعلي بن أبي طالب: «أعطيتم رجل مسلم، أو ما في هذه الضعيفة» قلت: وما في هذه الضعيفة؟ قال: العقل، وكانت الأسيرة، ولا يخفى مسلم بكافر. وأخرج عن أبي هريرة: أن خراعة قتلوا رجلاً من بني بيت، عام فتح مكة، فقتل منهم مائة، فأحبر بذلك النبي ﷺ، فركب وحشته فخطب الحديث وفي آخره: فجاء رجل من أهل اليمن فقال: اكتب لي يا رسول الله، فقال: اكتبوا لأبي فلان قلت: والرجل هذا أبو ساء، والمعنى اكتبوا لأبي ساء، يعني هذه الحظفة التي عطفها رسول الله ﷺ، كما ورد مصرحاً في الروايات.

وأخرج البخاري أيضاً عن أبي هريرة يقول: ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً مني، إلا ما كان من عهدته بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا يترك.

قلت: ومع ذلك كان عند أبي هريرة كتب من حديث النبي ﷺ، ويمكن أن يكون غير خطه كما اختاره الحافظ في «الفتح»، وأخرج عن ابن عباس، - رضي الله عنهما - قال: لما أئتمت بالنبي ﷺ رجعة قال: ائتموني بكتاب اكتب بكم كتاباً... الحديث.

فهذه الروايات وأمثالها كثيرة صريحة في كتابة الحديث في زمنه ﷺ، ولأجل ذلك استقر الإجماع على حواز كتابة الحديث، وإلا فالتمسالة كانت مختلفة عند السلف، قال عبد الهادي في «توضيح مقدمات القسطلاني»^(٢) وفع تخلاف في كتابة الحديث فقد كرمها صائفة منهم، لما رواه مسلم عن أبي

(١) (٣٨٦/١) (مفتح، ج ١، ص ١٥٧١)

سمعه البخاري: أن السيوطي قال: «لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن، ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليس به». وأماها آخرون لحديث ابن عمر^(١) - رضي الله عنهما - قال: قلت: يا رسول الله أسمع منك الشيء فأكتبه؟ قال: نعم، قال: في الغضب والرضى، قال: نعم، فإني لا أقول بيها إلا حقاً. وحديث رفع بن حديج قال: قلت: يا رسول الله إنا نسمع منك أشياء أكتبها؟ قال: اكثروا ذلك ولا حرج. وأما الذي يروي عن علي مرقوعاً: «إنا نكتب الحديث فأكثروا بسنده».

ثم اجتمعوا بعد ذلك على حوازمها، رزأل الخلال، وجمعوا بين هذه الأحاديث بأن الإذن ليس بخاف لسيانته، والنهي ليس أمر، ووفق بحفظه، أو النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية الناس، والإذن في غيره.

وقال الحافظ في «فتح»^(٢): «السلف اختلفوا في ذلك عدلاً وتركاً. وإن كان الأمر استغفر، والإجماع تعقد على جواز كتابة الحميم، بل على استحبابها، بل لا يبعد وجوبها على من حتى بها التمدن ممن يمين عليه تنييع العلم».

وذكر السيوطي أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أراد أن يكتب السيوطي، واستشار فيه أصحاب رسول الله ﷺ، فأشار عليه عامة منهم بذلك، قلت عمر - رضي الله عنه - شعراً يستحير الله في ذلك شاكراً فيه، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله بعني له، فقال: إني كنت ذكرت لكم من كتابة الحسن ما قد علمتم، ثم تذكرت، فإذا أمامي من أهل الكتاب قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتاباً كثيراً عبيداً، وتركوا كتاب الله، وبني رالله لا ألبس كتاب الله بشيء، فترك كتاب السن.

قال السيوطي: «خالف سلف من الصحابة والتابعين في كتابة الحديث

(١) كذا في الأصل والصواب ابن عمر مائرا (أشرا).

(٢) (٤/١٧) (٢٠٤).

فكدها طائفة، منهم ابن عمر وابن مسعود وريد بن ثابت وأبو موسى وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وابن عباس وآخرون، وأباحها طائفة وقفلوها؛ منهم عمر وعلي وأبو الحسن وابن عمرو وأنس وجابر وابن عباس وابن عمر أيضاً - رضي الله عنهم - والحسن وعطاء ومسعود بن جبير وعمر بن عبد العزيز، وحكاه عياض عن أكثر الصحابة والتابعين، قال أبو الطليح: يبيحون عيباً أن تكتب العلم؛ وقد قال الله عز وجل: ﴿لَقَدْ عَلَّمْنَاهُ فَمَا كَانَ يَكْتُمُهُ﴾ لا يُمْسِكُ رَقِيًّا وَلَا يَتْلُوهُ^(١) قال البلخي^(٢): وفي المائة مذهب ثالث، وهو التكتاية والمحو بعد الحفظ، ثم أجمعوا على كونه وفي الإباحة والنهي حديثان، انتهى.

قلت: ويقدم بيان العديتين، والتجمة أن كتابة الحديث مع اختلاف السلم في حوازمها بدأت في زمان النبي ﷺ، ثم شاعت في عصر التابعين، وبدأ تدوينه في صوره الكتب والرسائل في أواخر عصرهم، واختلفوا في أول من دونه الحديث، قال الحفاظ في المقدمة الفتح: فأول من جمع ذلك، الربيع بن مسيح وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما، فكانوا يصنعون كل ما ب على حده إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة في منتصف القرن الثاني، فدوموا الأحكام. فصنف الإمام مالك الموطأ وتوغل في التفرغ من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة والتابعين ومر بعدهم، وصنف ابن جريج بمكة، والأوزاعي بالشام، والثوري بالكوفة، وحماد بن سلمة بالبصرة، وهشيم بواسط، وعمر باليمن، وابن المبارك بخراسان، وجريير بن عبد الحميد بالري.

وقد هؤلاء هي عصر واحد فلا تسرى آتهم سراً، ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في التسج على سوانهم إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرده

(١) سورة طه الآية ٥٢.

(٢) راجع: محاسن الاصطلاح لطلحي (٣٦٨، ٣٦٩).

الباب الأول: بما يتعلق باتقان الشريف والعلم السيف

حدثت السيّد صاحب خاصّة؛ وذلك على رأس الثمانين، فصنّفوا المسانيد. تصدّق عبّيد الله بن موسى العيسوي مسدّاً، ثم صنّف نعيم بن حماد الخوافي، بزيل مصر. مسدّاً، ثم قنّى الأنعم أثرهم في ذلك، فتأثّر إمام بن الحافظ إلّا وصّف حدثه في المسانيد، كالإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة، وغيرهم، ومنهم من صنّف على الأثر والمسانيد معاً، كأبي بكر بن أبي شيبة. فلما رأى البخاري هذه التصانيف ووجدتها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت النصحيح والخبير، والكتب منها ينقلها الضعيف، فعزّه عنه لجميع الحديث الصحيح.

فجعل الحافظ (ابن حجر) أول المدونين ثلاثة أنواع، مدوني الأثر والأحكام. ومدوني المسانيد، والمقتصر على الصحيح فقط، ولم يتعرض في كلامه هذا إلى أول الجامع مطلقاً، وهو لرهري على ما هو المشهور على الأئمة، أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم كما يؤدي إليه النظر تدقيق. وقال إليه الحافظ في «الفتح»^(١) في شرح قول البخاري: وكنت عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم. النظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فأكنته؟ فأبى تحت دوس العلم وعلات العلماء.

ول الحافظ أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، نسب لجد أبيه، ويستمد منه ابتداء تدوين الحديث النبوي، وكان قبل ذلك يعتمدون على الحفظ. فلما حاق عمر بن عبد العزيز - وكان على رأس العدة الأولى - زهاب العلم بموت العلماء، رأى أن في تدوينه صيحفاً له وإتقاء، وكذا قال لعبي في شرحه، ويمزج هذا النوع صارت طبقات أول المدونين أربعة أنواع، وذكر الثلاثة منها، تسبّط في ألفه فقال:

أول جامع الحديث والأثر ابن زهاب أمراً له عمر

وأول الحامع للأبواب جماعة في العصر دو اخترا
تأين جريج ومشم ومالك ومعمرو ووند المبارك
وأول الجامع بافتمار على الصحيح فقط البخاري

وعلم من ذلك أن إطلاق أمة الحديث على جماعة من الحديثين أنهم
أول من صلب إما باعتبار نوع خاص من أنواع التكيف، أو باعتبار بنية، كما
تقدم من كلام الحافظ. وعلم أيضاً أن أول هذه الطبقات وهي طبقة أول
الحديثين مطلقاً الزهري على رأى السيوطي، وهو محمد بن مسلم بن شهاب
الزهري المنوفي سنة ١٢٥هـ، كما في تقريب الحافظ واختار هذا القول
جماعة من المحققين.

وهو جزم الحافظ في «المنح»^(١) في كناية العلم. فكان: وأول من دون
الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم
كثير التديون ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير، فله الحمد انتهى. وبه
جزم السيوطي في «آلفته» كما تقدم. وكذا في «تدريته».

وفي «المعز الزهر» وواضعه ابن شهاب الزهري هي خلافة عمر بن عبد
العزيز - رضي الله عنه - بأمره بعد موت النبي ﷺ بمائة عام؛ لأنه المحدد
لهذه الأمة، أمر بتدوينها في المائة الثانية. وقد وُجد عمر بن عبد العزيز سنة
٦١هـ أو سنة ٦٣هـ ويؤيد له بالخلافة في صفر سنة ٩٩هـ، وتوفي في رجب
سنة ١١١هـ. وفي «سبل الأمانتي» لعل ابن شهاب أول من جمع على
الإطلاق، ونسبه هؤلاء.

فهؤلاء المشايخ كلهم ماتوا إلى أن أول المدرس مطلقاً الزهري، وتقدم
عن البخاري تعليقاً الإشارة إلى أن أولهم أبو بكر بن حزم، وهو أبو بكر بن
محمد بن عمرو بن حزم المشوي سنة ١٢٥هـ على ما اختاره الحافظ في
«التقريب»، وقيل في مؤن غير ذلك، واختار هذا القول العلامة القسطلاني في

(١) منح الزهري (١: ١٠٨)

«شرح البخاري»، وقال مالك في «الموطأ» برواية محمد بن الحسن سنة إلى عمر بن عبد العزيز: «إنه كتب إلى أبي بكر بن حزم أن انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنة الحديث، واختاره الهروي وغيره».

والجمل أن الجمهور اختلفوا في وضع الحديث وأول ملونه على القولين، وعصرهما واحد، فالترجيح بينهما غير.

وأما الطبقة الثانية: وهم جماعة في العصر ذو اقتراب، وهم الربيع بن صبيح المتوفى سنة ١٦٠هـ، وسعيد بن أبي عروبة المتوفى سنة ١٥٦هـ، وقيل: بعدها، وإمام دار الهجرة مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩هـ، وابن جريج عبد الملك بن عبد العزيز المتوفى سنة ١٥٠هـ وقيل: بعده، والأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو المتوفى سنة ١٥٧هـ، وسفيان بن سعيد الثوري المتوفى سنة ١٦١هـ، وحمام بن سلمة المتوفى سنة ١٦٧هـ، وهشيم بن بشير المتوفى سنة ١٨٣هـ، ومعمّر بن راشد ثرمل النخعي المتوفى سنة ١٥٤هـ، وعبد الله بن المبارك المتوفى سنة ١٨١هـ، وجريز بن عبد الحميد قاضي الري المتوفى سنة ١٨٨هـ.

هذا، وقد اعتمدنا في بيان النوقبات على كلام الحافظ في «التعريب» هؤلاء كلهم أطلق عليهم اسم أول المذكورين، وعصرهم كما رأيت بعد مائة وخمسين إلى المائتين، وكان عمر الزمري وأبي بكر بن حزم مقدماً عليهم، فإطلاق ابتداء الثلثين على هؤلاء التفريق نحو ما باعتبار البلدان أو الأبواب أو غير ذلك.

قال السيوطي: قال أبو طالب المكي في «فوت القلوب»: «هذه المصنفات من الكتب حادثة بعد سنة عشرين أو ثلاثين ومائة، ويقال: إن أول ما صنف في الإسلام كتاب ابن جريج في الآثار وحروف من التفسير بمكة، ثم كتاب معمّر بن راشد الصنعاني باليمن، جمع فيه مستأثورة مبنية، ثم «كتاب الموطأ» بالمدينة لمالك، ثم جمع ابن هبيرة كتاب الجامع والتفسير وسامع الثوري صنفه أيضاً في هذه المدة، وقيل: إنها صُنفت سنة ستين ومائة».

ثم حدث بعد ذلك عصر منوحي المصانيد، وهي على رأس الدائتين كما تقدم من كلام الحافظ فصف عبد الله بن موسى القمي - أ. وولد بعد العشرين ومائة وثو في سنة ٢١٣هـ، وصف نعيم بن حماد الخراساني. قال الذهبي في المبتدأة: يقال إنه أول من جمع المسند لوفي سنة ٢٢٨هـ. والإمام أحمد بن حنبل أحد الأئمة المجتهدين المتوفى سنة ٢٤١هـ، وإسحاق بن إبراهيم بن محمّد المشهور بابي زاهرية المتوفى سنة ٢٢٨هـ، وعثمان بن أبي شيبة المتوفى سنة ٢٣٩هـ.

ثم حدث بعد ذلك المؤلف على الكتب والأنوار بنجر يد الصحاح والحداد، وأولهم الإمام البخاري^(١) محمد بن إسماعيل المتوفى سنة ٢٥٦هـ، ألف «مسجده» في وضع عشرة سنة، ثم اتقى الأئمة المشهورون آثاره. وأول من صنف في السنن - على ما قاله الخطابي - هو إمام السجديين سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني^(٢) المتوفى سنة ٢٧٥هـ، فهذا ترتيب تدوير كتب الحديث

الفائدة الخامسة

في الأشكال

ومنها: استمداد العلم، وهو من أفعاله **يَفْعَلُ**، وأفعاله، وتقديره، على ما فعل بحضرته وبعبقته عند بؤفه إياه، كذا في النطق البرز ومبينا: مبادته، وهي ما تتوقف عليه العباحت، وهي أحوال الحديث وضعاته، ويحتاج إلى ما يحتاج إليه علم التفسير وغيره من النغمة والنحو والتصرف والمعاني والبيان والتلخيص، ويحتاج إلى نقله التاريخ، كذا في «كشف اصطلاحات الفنون» ويأتي بعده من في أدب طالب الحديث.

(١) نظر ترجمته في كتاب «إمام البخاري» للمحقق.

(٢) نظر ترجمته في كتاب «إمام أبو داود» للمحقق.

عن عمرو بن ذريح أصح النحارث الأصمعي السدني نسبة إلى أطخ - سافتح -
نسبة من يعرب من يشعب بن قحطان، من أكرم قبائل اليمن جاهلية وإسلاماً،
كاد حده الأعلى النحارث من الأصميج وهو بطن من حمير، ولذا لقب بذوي
أصميج.

قال ابن فرحون: وأما ذو أصميج فقد اختلف في نسبه اختلافاً كثيراً،
ولا خلاف في أنه من ولد قحطان، وأول من أسلم من أبائه أبو عامر،
واختلف أهل الرجال في صحته، ذكره الذهبي في «تجريد الصحابة»، وقال:
لم أر أحداً ذكره في الصحابة، وكان في زمن النبي ﷺ، وذكره الحافظ في
النسب الثالث من «الإصابة» وحكى قول الذهبي، ولم يزد على ذلك.

والقسم الثالث من «الإصابة» هو في ذكر الصحابة الذين أدرکوا
الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا مع النبي ﷺ. وحكى
المقاضي العياض عن القاضي أبي بكر بن العلاء القشيري: هو معالي حليل
شهد المعازي كلها خلا مدراً، وبه جرم السبوطي في «التوير»^(١).

وجذ الإمام - وهو مالك بن أبي عامر - تابعي لا خلاف، نعم من
 كبار التابعين ورواة الجميع، مات سنة أربع وسبعين على الصحيح، فانه
الزرقاني^(٢). وقاد ممن تولى دفن عثمان رضي الله عنه، مخنئاً في الليل.
قال الزرقاني: وهو من الأربعة الذين حملوا عثمان ليلاً إلى قبره وغسلوه
ودفنوه، وقد مرض له عثمان - رضي الله عنه - وأقره إفريقية، ففتحها.

قال الحافظ: وقد سمع سماعه من عمر - رضي الله عنه - وكان
مالك بن أبي عامر ثلاثة بين: أنس: وهو والد الإمام، وسباني بيانه: وعمر
الإمام أبو سهيل مانع: وقد أكثر الإمام مالك الأخذ به في «الموطأ» روى
عن ابن عمر - رضي الله عنهما -، وغيره من الصحابة، من رواة الست

(١) «توير السوالم» (ص ٣).

(٢) «شرح الزرقاني» (٢/١).

الباب الثاني في بيان الكتاب وعرضه

أيضاً، توفي في إمارة أبي الحسن، وعنه لأحد التبع، ليس له دولة في
الملك السند ولا الموظفين، لكن ذكره الجاهل في الدولة عن أبيه ملك من
أبي عامر، ولذا عنه تميم تركاني

وحدثك أمي وأند الاسم ليس من رواية السنة وغيرها من الكتب
المعتمدة، لكن ذكره الحافظ وغيره في إرواءه عن وأند مالك بن أبي حاتم،
وذكر أنه الترمذي في رواية مالك عن أبيه عن حماد عن عمار بن الخطاب
عن قرقعة. ثلاث عرج ليس الحمد فيرو علقمة. الطيب. والمثوب النيس،
ومثوب النعل. قال: أخرجه الخطيب من رواية يونس بن جابر القشامي عن
مالك وصنفه. وأخرجه ابن حبان في المصنف وقال: هذا لم يأت به عن
معاوية غير يونس. وقد أتى بمعتمد. لا أصل للرواية عنه. وأخرجه المصنف في
وقال: لا يثبت عن مالك. ويونس ضعيف.

ولم الإمام شي: اتعابه ست جريث من عبد الرحمن لأخيه، فغلب ضيقه
مولاه عبد الله بن محب.

ثم ولادته، فمختلف عند أهل النقل، وذكر الواقفي في الطبقات نقية: أنه ولد سنة أربع وسعين، وذكر ابن حنكاه وعمره أنه ولد سنة خمس وسعين، قيل: سنة تسعين، قال الذهبي في التذكرة: لما روى ابن بكير: فقال: سمعته يقول: ولدت سنة ثلاث وسعين، وهذا أصح الأقوال، انتهى، واختاره الشيخاني في الأنساب، وقال: هذا متصل بالنسب إلى يحيى بن بكر نمير الأمام، واختاره ابن فوجو، وقال: هو الأشهر.

واختلف أيضا في مدة حياته، والسيور عند أهل التاريخ أن - رضي الله عنه - حمل في بطن أمه ثلاث سنين، فلهذا قيل هو الوفاقي ومعنى ومحمد بن الفضل، وقاله جده بكار بن عبد الله، وقال: مصححه، وقال ابن العنبر: هو المعروف، وأكمل عقبه من جهة نضبه، وقيل: منفي، وروي عن الباقر عليه السلام وقائه عطف راحله.

وأما وفاته: فقال السافطون فيوفى (الخريف) مريضاً منكم حرم

الأحد، فأقام سبعةً اثنين وعشرين يوماً، ومات يوم الأحد لعشر خلود،
وفيل: لأربع عشرة غلّت من ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة، وقال:
سحود من عبد الله بن نافع توفي مالك وهو ابن سبع وثلاثين سنة، وقال:
الواقدي: بلغ سبعين سنة، وفي مذكّرة: قال أبو مصعب: لعشر مضت
ربيع الأول، وكذلك قال ابن وهب، وقال ابن سحود: في حادي عشر ربيع
الأول، قال ابن أبي أريقب: في مذكّرة أربع عشرة سنة، وقال مصعب
الزيري: في حفر، وكلهم كانوا في سنة تسع وسبعين ومائة، انتهى.

وقال ابن فرحون: اختلف في تاريخ ودمه، والصحيح أنها كانت يوم
الأحد، ثلثاء الثمن وعشرين يوماً من حرمة في ربيع الأول سنة تسع وسبعين
ومائة، فيل: لعشر مضت، وفي: لأربع عشرة، وثلاث عشرة، ولأحدى
عشرة، وفي: لثني عشرة من رجب، وقال حبيب كان: سنة ثمانين، وحكي
عن ابن سحود ثمان وتسعين وهو وهم، وفي الفتيح: بغيره بركة ويعرف.

وأما حبيبته: فقال السطرف بن عبد الله وعبد الله: كان الإمام صليلاً
حبيباً، عصب الهامة، أصنع، أصفى الرأس، واللعبة، شديد اليأس إلى
القبرة، ودل مصعب الزيري: كان من أحسن الناس وجهاً وأحلامهم عباداً،
وأفهامهم بياضاً، وأنهم قولاً في جودة دين، وقيل: كان ربيعة، والمشهور
الأول، وكان أديم عظيم المذبة تأفها تلعب صدره ذات سعد، ويأخذ أطراف
شاربته، ولا يحلقه، ويرى حنقه من المشقة، ويتركه ثنتين طوبتين، وكان
في أذنيه كبر كأصبا كما إسنه أو دونه ذلك، وقال الحكم بن عبد الله: رأيت
وله شعرة بقرتها، وكان أحمد بن إبراهيم، أنه مصوم الشعر، ولم يكن
يخضب، وروى ابن وهب أنه رآه يخطب بالتمائم، والمشهور الأول، وروى
عن ابن وهب الحنابلة، ولم يقل: بالتمائم، وقال أبو داود: عاش مالك تسعين
سنة أم يخطب فيها، ولا دخل الحمام، وفي رواية: ولا خلق قضاء، قاله
أبو داود، وابن فرحون.

وأما لبيته: فقال الذهبي في المذكر: كان إذا اعتزم حمل منها تحت

كتاب التاريخ: في بيان الكتاب ومؤلفه

دفعه وسجله صحتها بين كتبه، وكان بأسر الثبات المندسة الجديدة، وحكى من
 خروج من من وجهه أنه قال: رأيت على مائت بضع مائة مضمومة من
 حبيب، وذلك لأن هو صديق أحمد، ولكن أهمل أكثر من عشرين مائة، من
 أثر ربي. كان ذلك بين الثبات القديمة والحياة الحراسانية والمصيرية
 المرمية الأولى، وذهبت طيبة، ويقول ما جعل لأحد أهم الله عليه إلا أن
 من أثر صديق عليه، وكان يتولى أحد القاري أن يكون لبعض البياض، فب
 شري، دخلت على مائت، برأت عليه فيها، في أوتى حوسنة الله لغيره
 بالثبات.

وأما الإلاد، وهو الله عنه، فكان له المثل بحري ومحمد، و
 الله، ماضية، وحده من أحد راس منه إسما من أبي أوبس، وقال أن
 غيرا له أربعة بين: يحيى ومحمد ومحمد وأب السب، قاله أبي فرعون.

القائده السبعة

في فضله وتناء الناس عليه

ومدنية^١ - رضي الله عنه - كثيرة جدا، لا يحتمل هنا استحصار
 جميعها، بل ولا اختصار الأسماء الكبار، إنما أذكر من فيه راجيا للمرجة
 في ذلك.

فهو - رضي الله عنه - صاحب الصدور، وذا اليد، كسبي
 انحناء، وأفضل عضلا، قد ورث حديثه لسوء بهو، مشرعي أنه
 الخروج والاصول، وما انتهى حتى شهد له سبعون مائة على لسان، من
 أثر في حسن المادى، وهو من سبعة مائة، وكانت هذه السبعة مائة
 ألف حدث، ولما هي أخرج من به حديث من الأحداث فيها سبعة من
 حديث أبي شهاب فهوها بخطه ملأى، ومما رثت حفت أكبر من حفت
 متابعه من حياته، وقد أسس يزعمون على ما لا أخذ الحديث وانضم

(١) هذا هو الإمام أحمد - ٢٤١ هـ - ٣٢٥ هـ

تأريخهم على باب السطوة، وله حديث أنك أولاً للحاجة، فإذا فرغوا
أذن لعمامة، كذا - رضي الله عنه - فشر الصمت، فصل الكلام، متحفظاً
بلسانه.

قال ابن مرقون كان كشمطان، له صاحب بأذن عليه، فواد اجتمع
الشم على شاة، أمر أفنة فدعاهم، فحضر أولاً أصحابه، فإذا فرغ من يحضر
أذن فاعلمه، هذا هو المشهور من سماع أصحاب مالك، وأبهم كانوا يفرقون
عليه إلا يحيى بن زكريا، ذكر أنه سماع السمرطاني من مالك أربع عشرة مرة،
وزعم أن أكثرها قراءة ملك وحضها بالقرأة عليه، وعرفت بذلك في تقديمه
أصحابه فقال: أصحابي حيوا، رسول الله ﷺ فإذا جلس فليقله حسن كيف
كان، وإذا أراد الجوس فالحديث اغتمس ونظمت ويسر شيئاً خدداً، ويعلم
وفقد حشوع وحسب ووقار، بلخر المجلس بالعود من أوه فلا يزال شعر
إلى فراغه سلباً للحديث.

قال مطرف: كان مالك إذا أتته الناس خرجت إليهم الإنجليزية ويقول
لهم: يقول لكم الشيخ يزيدون الحديث أو السائل؟ فإن قالوا: السائل،
خرج إليهم وأقفاهم، وإن قالوا: الحديث، قال لهم: جلسوا، ودخل مجلسه
فاعتسل، وتطيب وبس ثياباً جوداً، ونعم، ووضع على رأسه فلتوة ضيقة،
وكان لا يدخل الخلا، إلا كل ثلاثة أيام مرة، ويقول: والله لقد استحييت من
كثرة ترددي الخلا، ويروي الطيالسان عن زائدة، حتى لا يرى ولا يرى،
وكان - رضي الله عنه - لا يأكلي ولا يشرب حين يراه الناس، وقيل له: كيف
أصبحت؟ فقال: هي غير يفتن ودنوب زهد، وكان إذا رآه النبي يربها بالحاجة
دار عبد الله بن مسعود، ولم يكن له منزل، فكان يسكن بكرا، لم أن مات
- رضي الله عنه - ومعه من المسجد مكان عمر بن الخطاب - رضي الله
عنه - وهو الشكان الذي كان يوضع عليه حراشه - جثو - إذا اعتكف.

وقال ابن مهدي: سليمان الشوري، إمام في الحديث، وجر بإمام في
السنة، والأوزاعي إمام في السنة، وليس بإمام في الحديث، ومالك - رضي الله

عنه - إمام فيهما، وسئل ابن الصلاح عن معنى هذا الكلام، فقال: أنسه
ههنا مرد الأسماء، فقد يكون الإنسان عالماً بالحدث، ولا يكون عالماً
بالسنة

قلت: ريشيخ صاحبنا العلامة المحدث الشيخ ولي الله اندملوي كلام
في شرح هذا القول لطيف جداً أوضح من كلام ابن الصلاح، يأتي مختصراً
في باب تصحيف في الموطأ رحمه الله. أن تصحيف في الموطأ مسائل
طريقين أحدهما أن يحطوا الآيات، والثواني: والآثار، وسلبوا
المسائل من ذلك. وهذا طريق المحدثين. والثاني: أن يفتحوا الأصول
والفروع الكلية من كلام الأئمة، وأخرجوا المسائل من ذلك. وهذا طريق
المشغاه. فمعنى قول عبد الرحمن: أن الشوري إمام في نقل ألفاظ الحديث،
وأنار الصحابة بأسانيد صحيحة. والأرازمي إمام في معرفة الأصول والقواعد.
وعنك إمام فيهما معاً. وإذا أراد يقول في الموطأ في إعراب الأقوال: فلهذا
لنبي لا اختلاف فيها عسى كما وكذا.

وأخرج ابن عبد البر عن مالك قال: قاله ثابت الزهري، فأجابه، ومعنا
بريء، فحدثنا برفق. وأربعين حديثاً، ثم أجابه من القوم، فقال: انظروا كتاباً
حتى أحدثكم منه، أناس ما حدثكم أمر، أي شيء في أيديكم منه؟ فقال
له ربيعة: هاجنا من نورد عليك ما حدثت به أمر، قال: ومن هو؟ قال: امر
أبي عامر. قال: مات. فحدثته بأربعين حديثاً منها. فقال لزمري: ما كنت
أظن أنه بقي أحد يحفظ هذا عبري. وسألتني في مناقب الإمام عليه في دولة
حظك. وقال: انظروا ربيع معين: مالك أمير المؤمنين في الحديث. زاد ابن
معين: كان مالك من حجج الله على خلقه، إمام من أئمة المسلمين، مجتهد
على فعله. وقال الشافعي - رضي الله عنه - إذا جاء الأمر فمالك تسبح
ودكر العلماء، فمالك النجم الثاقب.

وقد سئل ابن عسبة في حديث: أيوشث إن بصيرب الناس الكباد الإبل
يظلمون لعلهم، فلا يحدون عائب أعظم من عائب السدينة، أخرجه مالك

والترمذي^(١) وحسنه، والنسائي والحاكم وصححه عن أبي هريرة مرفوعاً: ترى أنه مالك بن أنس، وفي رواية كانوا يروونه، قال ابن مهدي: يعني سفيان بن عيينة (كانوا) التابعين، وقال غيره: هو إخباره عن غيره من نظرائه، أو ممن هو أخوه، وكذا قال عند الرافعي في هذا الحديث: كنا نرى أنه مالك - رضي الله عنه - وروى أبو يعقوب عن العنبري بن سعيد، سمعت مالكاً يقول: ما بك نيل إلا رأيت فيها رسول الله ﷺ

وأخرج ابن عبد البر وغيره عن مصعب الزهري عن أبيه قال: كنت حالساً بمسجد رسول الله ﷺ مع مالك، فجاء رجل فقال: أيكم أبو عبد الله مالك؟ فقالوا: هذا، فجاء مسلم عاباً فاعتقه، وقال: بن عيسى، وصمه إلى صدره، وقال: والله لقد رأيت البشارة رسول الله ﷺ حالساً في هذا الموضع، فقال: ماتوا مالكاً، فأني بك ترعد فرائطك، فقال: ليس عليك بأس يا أبا عبد الله، وكناك، وقناك: احلّس، مجتست، فقال: افتح عيوك، فتحت عيلاً مسكاً مشوراً، وقال: صم إنيث، وبته عي أمتي، فبكى مالك طويلاً، وقال: الرؤيا تسر ولا تنفر، وإن صدأ رؤياك، فهو العلم الذي أودعني الله (ملفوظ من الروافعي)^(٢).

قال السيوطي: قال بعض العلماء: إن البخاري إذا وجد حديثاً يؤخر عن مالك، لا يكاد يعدل به إلى غيره حتى إنه يروي في «التصحیح» عن عبد الله بن محمد بن أسماء عن عمه جويرية عن مالك. وفي التذكرة للذهبي، قال أبو مصعب: سمعت مالكاً يقول: ما أفتيت حتى شهد لي سبعون أنني أهل لشكك.

قال أحمد بن الخليل: سمعت إسحاق بن إبراهيم يقول: إذا اجتمع السروي ومالك والأوزاعي عسى أمر فهو شئت، وإن لم يكن فيه نص. وقال

(١) أخرجه الترمذي [٢٧٨١] وابن حبان [٢٥٠٥] والحاكم [٩٢/٦].

(٢) انظر «شرح الروافعي» [٢/٣٠٠].

حسين بن عروة: قَدِمَ المهدي فبعث إلى مالك بالعقي ديناراً، أو قال: بثلاثة آلاف دينار، ثم أتاه الربيع، فقال: إن أمير المؤمنين يحب أن عادله^(١) مدينة السلام، فقال مالك: قال النبي ﷺ: «المدينة خير لهم لو كانوا يعلمونها»^(٢) والشمال عندي على حاله.

وقال ابن سعد عن محمد بن عمرو: كان مالك يأتي المسجد ليشهد الصلوات، والحنائز، وبعوض المرقى، وبعوض الحفون، ويجلس في المسجد، ثم ترك الجلوس فيه، فكان يصلي وينصرف، وترك شهود الجنائز، فكان يأتي أصحابه فيعزيهم، ثم ترك ذلك كله، والصلوة في المسجد والجمعة، واحتل الناس ذلك، فكانوا أرغب ما كانوا فيه وأشد له تعظيماً، وكان ربما كُتِمَ في ذلك، فيقول: ليس كل الس بقدر أن يتكلم بعده.

قلت: والأوجه عندي في عذره، أن الصلاة خلف الناس باطلة عنده، كما بسط في خبره. وقال أبو مصعب: ثم يشهد مالك الجماعة خمساً وعشرين سنة، فقبل له: ما يصعب؟ قال: مخافة أن أرى متكراً فاحتج أن أخبره، وكان يجلس في مجلسه على ضجاع له، وسارق مطروحة بينة ويسرة لمن يأتيه، وكان مجلسه مجلس رقاد، وحلم وعلم، وكان رجلاً مهيباً نبيلاً، ليس في مجلسه شيء من العراء واللفظ، ولا رفع صوت، إذا سئل عن شيء، فأجاب ساقطه، لم يقل له: من أين رأيت هذا؟ وكان له كتاب، وقد نسخ كتبه، فقال له: حسباء يقرأ للجماعة فليس أحد ممن حضر يذتو به، ولا ينظر في كتابه ولا يستغهمه هيبه وإجلاله، وكان حبيب إذا أسقط فتح عليه مالك، وكان لا يؤمنع لأحد في حلقته ولا يرفعه يدعه يجلس حيث انتهى به المجلس، ويقول إذا جلس للحديث: لييليني منكم أولو الأحلام والنهى.

قال عبد الله بن المبارك: كنت عند مالك، وهو يحدثنا، فلدغته عقرب

(١) في سير أعلام النبلاء (١٦٩/٨) أن عادله - أي يكون له حذيل في المحمل رتبعه في سفره إلى مكة.

(٢) أخرجه ذلك (٨٨٧/٢) (٨٨٨) والخوارزمي (٧٨/٢، ٨٠) ومسلم (١٣٨٨).

ست عشرة مرة ومالك يتعير نوبه، ولا يقطع الحديث، فلما تفرق الناس، قال: إنما صبرت جلالاً للحديث، (رضنا الله ابتاعه)

ويكرر مائة - رضي الله عنه - يقول: المرأة والحداد في تعلم يذهب بنور العلم من قلب الحبيب، ويحل له: الرجل له علم بالنسبة أيعادل عنها؟ قال: لا. ولكن ليخبر بالنسبة، فإن قيل منه ولا سكت.

وسأل هارون الرشيد مالكاً - رضي الله عنه - أن يأنيه، فأبى، فأبى هارون مالكاً، وهو في منزله، رماه بنوه، فسأله أن يقرأ عليهم، فقال: ما فرمت علي أحد منذ زمان، وإلما يقرأ علي. فقال هارون: أخرج الناس حتى تقرأ أنا عليك، فقال: إذا منع العام لبعض الخاص لم يتنع الخاص، وأمر معز بن عيسى فقرأ

قال ابن خلكان: وشي به إلى جعفر بن سليمان في البيعة، فغضب جعفر ودعا به، وجرحه، وضربه بالسياط، ومثدت يده حتى انخلعت كتفه، وأرتكب منه امرأة عظيماً، فلم يزل بعد ذلك الضرب في تنو ورفعه، وكأنما كانت تلك السياط حلياً حلي به.

وقال ابن فرحون: اختص قيس ضرب مالكاً وفي السب. في ضربه، وفي خلافة من ضرب، فالأشهر أن جعفر بن سليمان هو الذي ضربه في ولاية الأولى بالمدينة، نهاء عن الحديث ليس على المنكره طلاق، ثم ذكر إليه من بسأله، فحدث به على رؤوس الناس، وقيل: شجى به إلى جعفر أنه لا يرى أيمان بيمينكم بشي. فإنه يأخذ بحديث ثابت من الأحف في طلاق المنكره أنه لا يجوز، وقال ابن بكير: ما ضرب إلا في تقديمه عثمان على عيسى - رضي الله عنهما - واختلج في مقدار لضرب من ثلاثين إلى مائة، وفقت يده حتى انخلعت كتفه، وفي بعد ذلك مطايق الدين، لا يستطيع أن يرتفعهما، ولا أن يسوي رداءه.

قال الساجي لما حج المتصور أفاد مالكاً من جعفر بن سليمان، وأرسله إليه ابنته معه، فقال: أعود بالله، والله ما ارتفع سوط من جسدي إلا

وأما أحسنه في حلّ من ذلك التوفيق، فعباده من رسول الله ﷺ، وقال
أبو داود في صحيحه يقول - حين حُرب - ألقوا أعز لهم فإنهم لا يعلمون،
قال: لما حُرب حلّ محضاً عليه، فدخل الناس فاقوا، وقال: أشهدكم أنني
قد جعلت قدي في حلّ، قال مصعب: كان صبره سنة من وأربعين ومائة.

وقال ابن أبيه، قدم علينا أبو الأسود سنة ست وثلاثين ومائة، فلما
كنا من المدينة لقينا قال: ما كنتم تملّ من ذي أصبح يقال لك ما كنت.
وقال القصير من ربابه ما كنت أحمد بن علي عن صديق مثلك قال: فربما
بعض نولاه من طلاق السكود، وكان لا يحيزه.

وقال ابن حبان في كتابه: كان مالك أقبل من بعض الأرحاء من
الغضب، بالسبينة، وأعرض عن غير شيء في الحديث، ولم يكن يروى إلا
ما صحح، ولا يحدث إلا عن ثقة مع الثقة، والدين، والتفصيل، والمثبت،
وهو مخرج السلفي، يروى ابن حزمه في صحيحه عن ابن عيينة، ذكر
إنما كنا نضع كذا سنن، ونظر إلى الشيخ إن كتب عنه وإلا تركناه، وذكر
أن حاكم كان كتاب مالك - رضي الله عنه - لا يركب في المدينة مع ضعفه
وكبر سنه، ويقول: لا أركب في مدينة فيها جنة رسول الله ﷺ مدبونة،
وقال ابن حبان - رضي الله عنه - إذا رايت الرجل ببعض مثلك، فاعلم
أنه مدح.

وقد افترق الناس من تلك النخلة في مصداقه، وبيان أحواله
مختصيه، قال ابن عبد البر: أشرف الناس في فضائله كسا كثيره، وحسن
الماضي رسالة في ترجمة الأمام، وكذلك الحافظ ابن حجر، أبو بكر بن
أحمد بن برزخ المالكي المنوفي سنة ٤١٠هـ، وأبو الفرج عيسى بن معروف
الشافعي المنوفي سنة ٧٧٤هـ، والسيرافي رسالة سمعها بإقريب الأرائك
مصدق الإمام مالك، ومحمد أبو عبد الله بن أحمد التستري المالكي شيد
المصنف له، أشرف في مناجاة عشرين جزءاً، توفي سنة ٣٩٥هـ، ومحمد أبو
إسماعيل بن القاسم بن عثمان المنوفي سنة ٣٦٥هـ، ومحمد أبو بكر بن

الحياة بن محمد المتوفي سنة ٢٣٣ هـ وغيرهم كثير وصفت بحوازمهم^(١).

الفصل الثالث

في مشايخ الإمام

وهم أكثر من أن يحصر، قال الزرقاني: أخذ عن تسمانة شيخ وأكبر،
أخذ تقدم أو الإمام أخذ عن أبيه وعنه أيضاً، فكان بينه بيت علم وفضل،
وقال الإمام مالك: كنت أتي داعياً وأنا علام حديث السنن، ومعني غلام فيقول
عبدالله، وعلم منه قلادة الإمام في التصوف، والخصيصه بتأفيع - رضي الله
عنه - وأكثر الإمام - رضي الله عنه - أيضاً عنه في الموطأ وغيره.

ويشتهر عند أهل البر أن من أصح الأسانيد مالك بن نافع عن ابن
عمر - رضي الله عنهما - حتى قيل له: سلسلة الذهب، ويرى عنه، قلت
لأبي: أذهب، واكتب العلم؟ فقالت: تعال، فابس ثياب العلم، قالسي
ثياباً مشمرة. ووضعتم القندسوة على رأسي، وعممتي فوقها، ثم قالت:
أذهب، فاكتب الآن. وكانت تقول: اذهب إلى ربيعة، فتعلم من أبيه قيل
علمه، وقال - رضي الله عنه -، ساء حفظ الناس، بعد كنت أبي سعيد بن
العبس، وعروة، ونفاسم، وأبا سلمة، وحميداً، وسالمأ - وثلة جماعة -
فأدور عليهم أسع من كل واحد من الخمسين حديثاً إلى المائة، ثم أنصرف،
وإن حفظته كله من غير أن أخطئ حديث هذا بعدد هذا.

قال القاضي: عدة شيوخه الذين سماهم خمسة وتسعون رجلاً، وعدة
صحابيه خمسة وتسعون رجلاً، ومن سائرهم ثلاث وعشرون امرأة، ومن
التابعين ثمانية وأربعون رجلاً، كلهم مديون إلا سنة: أبو الزبير النعكي،
وحميد الطويل، وأبوب البصريان، وعطاء الخرماني، وعبد نكريم الجزري،
وإبراهيم بن أبي عتبة التميمي.

(١) انظر: مسير أعلام السلف (١/٤٨) والإمام مالك وكتاب الموطأ للمفتي.

كتاب الثاني في بيان الخبايا ومؤلفه

وأخرج الخطيب عن أحمد بن محمد قال: لقد تصدق مالك بكتبه كان إذا مرّ بحدست زيد بن أسلم قال: أقرأ هذا السور، حتى أجد في موضعه، وقد عندنا رجل من زيد بن أسلم، لقد وضع مالك «الموطأ» جعل الحديث زيد بن أسلم في آخر الأتواب، فقلت له: في ذلك؟ فقال: إنها كانت خارجة رضي، أما فديها، أخرج ابن عبد البر في «التشبيه»، وسبأني قول أثريته عليك: أنه من غير كتابك ذلك لعلي وابن عباس؟ فقال: لم يكونا مسلمي، وبهم أتوا رحلهما.

وسط شيخنا العلامة لدموي في مقدمة «المصنف» الكلام المبرر على أسيد الإمام مالك الشبهة التي أكثر الأخذ فيها في «الموطأ» لا سيما أثناءه.

قال ابن فرحون: كان مالك - رضي الله عنه - يذهب إلى قول سليمان بن يسار، وكان سليمان يذهب إلى قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -.

وهي فتية الخطبة عن بن عباس: ذكر من دأب عنه مالك فهو لقا إلا عبد بكرم^(١)، وأكثر معه الإمام مالك - رضي الله عنه - كما حكاه الشافعي في «ميزان»: (إمام مالك من تابع من غير - رضي الله عنهما - وموطأ الإمام يولد ذلك، وسبأني المصنف في بناء فقه مالك في بيان ذلك المصنف في «الموطأ».

وهي الإعلام المعروفين في «البيان» وأما «والعلم» فتشتر في الأمة من أصحاب ابن مسعود - رضي الله عنه - وأصحاب زيد بن أسلم - رضي الله عنه - وأصحاب عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - وأصحاب من عباس، فعلم الناس عامة من أصحاب هؤلاء الأئمة، وأما أهل المدينة فعلمهم من أصحاب زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - وأما أهل مكة

(١) المصنف في «الموطأ» (١٠٠/١).

يعلمهم من أصحاب ابن عباس - رضي الله عنه - وأما أهل العراق فعلمهم من أصحاب ابن مسعود - رضي الله عنه -

وقال شيخنا شيخنا العلامة النجاشي - رضي الله عنه - رحمه الله - في الإيضاح: "بعد بيان اختلاف الأحاديث: وبالجملات فاختلقت مذاهب أصحاب النبي ﷺ، وأخذ عنهم الثمانون كذلك كل واحد ما تيسر له، فحفظ ما سمع من حديث رسول الله ﷺ بحفظها، وعقلها، ورجع بعضها على منظر، فانتصب في كل بلد إمام مثل سعيد بن المسيب، وسالم بن عبد الله بن عمر في المدينة، ودمدعم الزهري، والقاضي يحيى بن سعيد، وزبيدة بن أبي عبد الرحمن، وعطاء بن أبي رباح بمكة، وإبراهيم النخعي والشعبي بكوفة، والحسن البصري بالقاهرة، وطائفة باليمن، ومكحول بالشام، فاعلموا الله أنبياءه إلى علومهم، فرغبوا فيها، وأخذوا عنهم الحديث وتنازل الصحابة، وإن - ما بين السبب - أصحابهم يلتمسون إلى أن أهل الحرمين أثبت الناس في الفقه، وأصل مذهبهم تنازل عمر وعثمان وقضائيا، وتنازل ابن عمر وعائشة وابن عباس، وقضاة المدينة، فجمعوا من ذلك ما تيسر لهم، ثم نظروا فيها نظر اعتبار وتفتيش، فما كان مجمعا عليه بين علماء المدينة، فإنهم يأخذون بأخواتها، وأوحدها، وإذا لم يجدوا فيه، جعلوا منهم مخرجاً من إلامهم وقال أيضاً: وكان سعيد بن المسيب - لأن فقهاء المدينة، وكان أحفظهم نقضاً عمر - رضي الله عنه - ولحديث أبي هريرة، وإبراهيم بن أنس فقهاء أهل كوفة، فإذا تكلموا بشيء، ولم ينسب إلى أحد فإنه في الأكثر منسوب إلى أحد من السلف صريحا أو إيماء ونحو ذلك، فاستمع عليهما فقهاء بلدهما، وأخذوا عنهما، وخرجوا عنهما، انتهى مختصراً.

وقال أيضاً: إذا اختلفت مذاهب الفقهة فالتحيز عند كل عالم مذهب أهل بلده وشيوخه، لأنه أعرف بالصحيح من أقوالهم من السقيم، وأوهى

الأصول، فمذهب عمر وعثمان وعائشة وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت وأصحابهم مثل سعيد بن المسيب، أحق بالأخذ من غيره، عند أهل المدينة، ولذا يرى مالكاً يلزم أصحابهم، وقد اشتهر عن مالك أنه سمعت إجماع أهل المدينة، فإن تقول أهل السنة على شيء أخذوا عليه بالواجب، وهو الذي يقول مالك في مثله: السنة التي لا اختلاف فيها عندنا كذا وكذا، وإن اختلفوا أخذوا بأقواها وأرجحها، إما لكثرة القائلين به، أو لقولهم بقبلي قوي، أو لخروج من الكتاب والسنة، وهو الذي يقول في مثله مالك: لهذا أحسن ما سمعت.

الفائدة الرابعة

في تلامذة الإمام - رضي الله عنه -

قال الذهبي: حدث عنه أئمة لا يكتفون بحصول، قال الزرقاني: والمروءة عنه منهم كثرة جداً بحيث لا يعرف لأحد من أئمة رواية كرواته، وقد ألف الخطيب كتاباً في رواة عنه، أورد فيه ألف رجل إلا سبعة، وذكر عباس أنه ألف فيهم كتاباً، ذكر فيه ثماناً على ألف وثلاثمائة، وعد في إمداده، بقاء على ألف، ثم قال: إنما ذكرنا المشاهير، وتركنا كثيراً.

ومن روى عنه من شيوخه الزهري، وأبو الأسود، وأيوب نسجيني، وربيع، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وموسى بن عطاء، وعطاء بن عروة، وإدريس الفارسي، ومحمد بن عجلان، وأبو النصر سالم، ومحمد بن أبي ذئب، وابن حريج، والأعمش، قال الدارقطني: لا أعلم أحداً ممن ثمة أو سائر، اجماع به ما اجماع لمالك، روى عنه رجلان حديثاً واحداً، بين وفاتيهما نحو من مائة وثلاثين سنة، الزهري شيخه توفي سنة خمس وعشرين ومائة، وأبو حفالة السهمي توفي بعد الخمسين ومائتين، ورؤيا عنه حديث العريفة بن مالك في مكى المصنف.

قلت: وقد رُوِيَ عن مالك السوفاء خاصة جماعات من المعاصرين، سألني بآنها في موضعه.

وقال السيوطي: قال أبو حاتم: أثبت أصحاب مالك وأوتقهم معن بن عيسى، وقال بعض الفضلاء: اختار أحمد بن حنبل في «مسنده» رواية عبد الرحمن بن مهدي، والحارثي رواية عبد الله بن يوسف الشيباني، ومسلم رواية يحيى بن يحيى التميمي الباصوري، وأبو داود رواية القعني والنسائي رواية ثيبة بن سعيد.

الفصل في الموطأ

في مؤلفاته غير الموطأ

وللإمام - رضي الله عنه - مؤلفات كثيرة غير «الموطأ»، مروية عنه أكثرها بأسانيد صحيحة في غير فن من العلوم، لكنها لم يشتهر لها أنه لم يواظب على إسماعها وروايتها غير «الموطأ»، فمن أشهرها رسالته المعروفة إلى هارون الرشيد في الآداب والمواعظ، حدث بها في الأندلس أولاً ابن حبيب عن رجاله عن مالك، وحدث بها آخراً أبو جعفر بن عون الله، والغاضي أبو عبد الله بن مفرج عن أحمد بن زبدونة النعشفي، وقد أنكرها غير واحد، منهم أصبغ بن الفرج، وحلف: ما هي من وضع مالك، (قاله ابن الفرخون) قلت: والظاهر أن من أنكرها، لما فيها من بعض المناكير، وقد ضمت هذه الرسالة عدة مرات.

ومنها: رسالته إلى ابن مطرف غسان بن محمد بن المعرف، وقال في شرحه الإمامين الحنطاب والمورق: ومنها: رسالته إلى أبي غسان في الفتاوى، وهي مشهورة.

ومنها: رسالته إلى الليث في إجماع أهل المدينة، وفي شرحه الإمامين، ونسب إليه كتاب السر، وأنكر.

ومنها: رسالته إلى ابن وهب عبد الله أبي محمد بن وهب بن مسلم الفرشي مولاهم، صاحب مالكاً عشرين سنة، يسمى ديوان العلم، وسماها بعضهم برسالته في القدر، والرد على القدرية، قال ابن فرخون: هو من

باب الثاني في بيان الكتاب ومؤلفه

اشهره في الباب، ومن خيار الكتب الشاملة على سعة علمه، وكذا، مادة القاضي، وقال: هو من خيار الكتب في هذا الباب، الشال على سعة علمه بهذا الشأن.

ومنها: كتاب الأقبية، كتب فيها إلى بعض الأعضاء، عشرة أجزاء، رواه عبد الله بن جليل.

ومنها: كتابه في تحريم وحساب مدار أحرار، وسائر تقصير، وهو كتاب حمد مفيد جداً، قد اعتمد عليه الناس في هذا الباب، رجعوا إليه.

ومنها: كتاب المتأدات، قال أبو جعفر الرهري: هو من أكبر مؤلفات الإمام، ذكر فيه أحكام الناسك.

ومنها: كتاب الوصايات عن مالك، جمع فيه ما ذهب إليه المشايخ ما يذكر الإمام مالك في محاسنه من الفوائد وتعليل من الآثار والأخلاق.

ومنها: كتاب الصالحات عن مالك، أيضاً، جبعه محمد بن إبراهيم بن عيسى بن بشر، تألف في مجالس مالك أربعة أجزاء، كان كثير العبادة، صلى الصبح موصوً العنة ثلاثين سنة، خمس عشرة سنة في دراسة وخمس عشرة في عبادة، ولد سنة ٢٠٢هـ، وتوفي سنة ٢٦١هـ رقل، بغداد.

ومنها: كتابه في التفسير لغريب القرآن، الذي يرويه عنه خالد بن عبد الرحمن السمرقاني.

ومنها: أحكام القرآن، ليس من مؤلفات الإمام نفسه، بل من مؤلفات أبي محمد مكي بن أبي طالب الأندلسي، توفي في حدود مجرم سنة ٤٢٧هـ وجمع فيه الأحكام المتأخرة عن الإمام مالك رضي الله عنه - في الآيات القرآنية، وسماه كتاب المناظر عن الإمام مالك في أحكام القرآن كما ذكر، ابن الفرجون. وفيه كتب الفصول. استخبر أحكام القرآن لأبي محمد

الباب الثاني في بيان الكتاب ومؤلفه

ذكرني بن أبي طالب الغساني الجعفي سنة ١٢٣٧هـ، ولد المكي هذا في شعبان سنة ٢٥٥هـ، وله مؤلفات كثيرة في القراءات، وله تفسير في خمسة عشر مجلدًا.

ومنه : «الصدوقية» المسمى، وهو كتاب صغير صغير في فقه ليث، وأيضًا من مؤلفات الإمام، لكنه ينسب إليه، ومؤلفه عبد الرحمن بن اندلس العذافي سنة ١٩١هـ ركن من أركان مذهب المالكية، جمع فيه الأقوال الفقهية المناهضة عن الإمام، من أجل الكتب في مذهبه، شرحه وهداه جميع من المتأخرين، كما يسط في محله.

ومنه : «التفسير» لقراءه عن الإمام مالك، هكذا ذكره من صسط مؤلفه، ولا يبعد أن يكون هذا هو كتابه في التفسير لعريب القرآن.

ومنه : «كتاب المصنف».

والت محمد أبو الطيب بن محمد أبي بكر بن أحمد بن أبي يوسف، المعروف بابن الخلال، توفى سنة ٣٢٢هـ أريجن حرمًا من منى فوق مالك، وألف محمد أبو إسحاق بن القاسم بن شعاع أفسوفي ٤٥٥هـ كتابًا في طوالب مالك، وألف أحمد بن عبد الملك الأصبلي، المعروف بابن المكنوني المشهور سنة ١١١هـ كتاب في رأي مالك - رحمه الله عنه - سماه «الاستيعاب» (فاته ابن فرحون) وألف أبو محمد عبد الله بن حسن الكلبي أفسوفي سنة ٣١٨هـ «كتاب الاستيعاب» (فاته مالك) محررة دون أحوال أصحابه، ذكره ابن فرحون.

هذا ما ظفرت بأسمائه، وله مؤلفات غير ذلك، ذكر الخطيب أبو بكر في تاريخه الكبير، عن أبي النضر السراج البزازي أنه قال : «هذا سيعود ألف مسألة لمالك»، وأشار إلى كتب متصلة عنه كنهذه، ذكره ابن فرحون.

الفصل الثاني في المؤلف، وجه عمله

المصنف الثاني

في المؤلف، وفيه فوائد

القائدة الأولى

في فضله وثناء الناس عليه

وهو أيضا كثير، كالثناء علي بن أبي حمزة، بصحب سبعين. قال أبو بكر ابن العربي في مسرح الترمذي^(١): «المصنف هو الأسفل الأرض والليالي، وكتاب البخاري هو الأسفل الثاني في هذا الباب، وعلمه، في الجميع كسهم، وأثره مدي».

وقال شيخ المشايخ العلامة إسماعيل بن أبي عمير في الترمذي^(٢): «من رجع المصنف، ورزق الإصباح، علم لا محالة أن الموطأ عذو بعد ذلك وأساسه، وعمدة مذهب الشافعي وأحمد، ورأسه، ومضاج مذهب أبي حنيفة ومالك، وشراعه، وهذه المذاهب بالأسس إلى الموطأ كالشروع للمنون. ولعمري أيضا أن الكتب في السير قد صحح مسلم، وأثر أبي داود، والشماني، وما نزلنا خلفه من صحيح البخاري، والجامع الترمذي، مسخرات على الموطأ بحرم حرمه وتروم رومه، مطمح نظرهم فيها وحل ما أرمطه، ورجع ما أرفقه، واستدرك ما غاب، وذكر امتناعات واستخرج ما أسد».

وقال أيضا في الترمذي^(٣): «ومن الناس من يند أحد اليوم كتاب من كتب اللغة أقرى من الموطأ، لأن فضل الكتاب إما يكون بأحد المصنف أو من حيث التزام تصحيحه، أو بأحد الشهرة، أو من جهة التمول، أو بأحد حسن الترتيب واستيعاب الضمان، أو نحو ذلك». وقال ذلك برحمه في الموطأ».

.....
(١) (٢٧٠)

(٢) (١٧٠)

قال أبو نعيم في «الحلية»^(١) عن مالك: قال: لما توفي هارون الرشيد، في أن يعلن «الموطأ» على الكعبة، ويعمل الناس على ما فيه، فقلت: لا تفعل، فإن أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في العروة، وتفرقوا في البلدان، وكل مصيب، فقال: وقفت الله يا أبا عبد الله، وروى ابن سعد في «الطبقات» عن مالك أنه لما حج إلى مكة، قال أبو جعفر: عسى أن أمر بكتيب هذه التي وضعتها، فتسح، ثم تبع إلى كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة، وأمرهم أن يعملوا بها فيها، ولا يمتدوا إلى غيرها، فقلت: لا تفعل هذا، فإن الناس قد سقت إليهم الأقدار، بل رجعوا أحاديث، ورووا روايت، وأخذ كل قوم مما سبب إليهم، ودانوا به، فدفع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم.

قال الرقاني: لما ألف الإمام «الموطأ»، انهم نسه بالإحلاص فيه، فألفاه في مكة، وقال: إن ابن فلان حاجة لي به، فلم يسل منه شيء، فبقي. لما صنف الإمام «الموطأ»، عمل من كان بالمدينة يومئذ من العلماء «الموطآت»، فقبل لئلا تكتسب نفسك بعمل هذا الكتاب، وقد شريك فيه الناس، وعملوا أمثاله، فقال: انتوئي بما عملوا، فأني بذلك، فنظر فيه، وقال: لنعمن أنه لا يرتفع إلا ما أريد به وجه الله، قال: فكانما ألفت تلك الكتب في الآبار، وما شغف بشيء منها بعد ذلك يذكر^(٢).

وروى أبو حنيفة أن أبا جعفر المنصور قال لمالك: ضيع الناس كتاباً أحملهم عليه، فكلمة مالك في ذلك، فقال: ضعه، فما أحد اليوم أعلم منك، فوضع «الموطأ»، فما فرغ منه حتى مات أبو جعفر، وفي رواية: أن المنصور قال: صرح هذا العلم، ودون كتاباً، ونسب فيه شدائد ابن عمر، ورخص ابن عباس، وشواهد ابن مسعود، رضي الله عنهم، واقتصد أوسط الأمور، وما أجمع عليه الصحابة والأئمة.

(١) (٢٣٦/٢).

(٢) انظر: التمهيد (٨٦/٩).

قال ابن عبد البر: بلغني عن مطرف، قال: قال لي مالك: ما يقول الناس في موطني؟ فقلت له: "ناس وجلائه محب مصر، ومنازلهم مفرجة، فقال: إن مدلك عسر، فترى ما يريد الله به، وورثي العطش قد: كان ابنه شبيه ثمانك. ثم فر في ثمانك ذكراً علي وبين عباس؟ فقال: يا أمير المؤمنين، لم يكونا ببلدي، ولم ألق رحالهم، عود صبح هذا فكانت أوند ذكر كثيراً، ولا في الموطأ أخذت عنهما، (قاله المرقاني).

قلت والأوجه عني: أنه ذكر روايتهما بعد ذلك، فإنه - رضي الله عنه - كان يتبعه ويحضره عاماً عاماً، ولذا ترى الاختلاف في النسخ من الزيادة والتقصير.

وروي ابن شاذان في كتابه "مناقب الشافعي"، قال: ذكر الشافعي الموطأ، فقال: ما علمنا أن أحداً من المتقدمين ألف كتاباً أحسن من هذا ما نلت، وما ذكر فيه من الأخبار، ولم يذكر مرعياً عنه الرواية كما ذكره غيره في كتبه، وما علمت ذكر حديثه ذكر أحد من الصحابة إلا ما في حديث: "ثيذان"^(١) رجا عن حوضي الحديث، طلق أخيراً من ... ما لكا ذكر هذا الحديث. وأنه قد أنه لم يخرج في الموطأ.

وأخرج ابن زهر عن الشافعي - رضي الله عنه - ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصبح من كتاب مالك، وفي نسخة: ما على الأرض كتاب هو أقرب إلى القرآن من كتاب مالك، وفي لفظ: ما بعد كتاب الله أكثر صواباً من موطأ مالك، وفي آخر: ما بعد كتاب الله أتبع من الموطأ، وأطلق عليه جماعة اسم التصحيح.

وأخبرني بنت قنبل (إرشاد للمحدثين الشافعيين) - قدس سره - أن رصده عند رأس الثراء وقت الولادة يسر موضع الحمل، وهو مجرب.

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٢٨) في كتاب المصنف، قوله: ثيذان، رواه كثير رواة الموطأ وفي نسخة: ولا يندونه مطر (الآخر) (٢٨) (٣٠٥).

المجلد الثاني

في درجة الموطأ من بين كتب الحديث

اعلم أن الجمهور عثوا الموطأ في الطبعة الأولى من طبقات كتب الحديث، واختاره شيخ مشايخ العلامة عبد العزيز الدهوري - نور الله مولده - في ما يبحث حفظه وتطوره، وجعل كتب الحديث خمس طبقات، جعل في الأولى منها الصحيحين والموطأ وغيرها، رتبها في ذلك رتبة الشيخ ولي الله الدهوري - رضى الله تعالى عنه - في حجة الله البالغة.

وصاحب مفتاح السعادة قد رتب كتب الحديث هكذا - البخاري، ثم مسلم، ثم أبو داود، ثم الترمذي، ثم النسائي، ثم دارقطني، وأصله أن الإمام النووي عاد كتب الأصول خمسة، وهي التي ذكرتها إلا أن جمهور جعلها ستة، وعد منها موطأ الإمام مالك، وجعلوه بعد الترمذي وقبل النسائي، والحق أنه بعد مسلم في الرتبة.

وهي غير أعلام النبلاء^(١) لتذهبي في ترجمته من حرم الأندلسي الدهري، وأنه ذكر قول من يقول: أحسن لمصنفات الموطأ، فقال: بل أولى الكتب بالاعتناء صحيح البخاري ومسلم وصحيح ابن السكن وغيرها، ثم بعدما كان أبي داود والنسائي، ثم مصنف القاسم بن أسيق، ومصنف أبي جعفر الطحايري، ولم يذكر ابن ماجة ولا جامع الترمذي، لأنه ما رأينا ولا أذعننا من الأسفل إلا بعد موته، قال: ومسلم الثوري ومسلم ابن أبي شيبة ومسلم أحمد بن حنبل، وما جرى هذه الكتب التي أوردت بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم كتب التي فيها كلام غيره، مثل مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة، وغيرها، ثم مصنف حماد بن سفيان وموطأ مالك بن أنس، وموطأ أبي أبي ذئب، وموطأ ابن وهب وغيرها.

وأورد على ابن حرم الترمذي عبد الحارث في حاشيته على الترمذي^(٢).

(١) (١/٨) (٢/٢).

(٢) انظر: الترمذي لمجلد (١/٨).

وإنما جبر بأن اختلافهم في ذلك مبي على اختلاف اعتبارات، فمن نظر إلى اختلاف الأحكام والفروع جعله مؤثرا، ومن نظر إلى صحة التائيد ادوات في ثلثات جعله حاد.

وحكى الميوطي في تدريب التوتى قال ان حريم فقط وضع من ذلك، فقال ولما امر حرم ذلك، أولى الكتب تصحيحا، ثم صحح حمد بن الشيخ، والسنن، وابن العزود، والسنن، نظام بن أصبغ، ثم بعد هذه الكتب كتاب أبى داود، وكتاب السنن، ووصف النعم بن أبي، ومصنف الطحاوى، ومسانيد أحمد، والبرق، وابن أبي شيبة، ابن بك، وعلاء بن، وابن راهويه، والخطابي والحنن بن سفيان، والسنن، وابن سحر، وبعثت بن مئة، وعلي بن حمدي، وابن أبو عمرو، وما جرى معهما، أنى نودب لكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ثم بعد ذلك الكتب التي فيها كلامه وكلام غيره، ثم ما كان فيه تصحيح فيه
أحد، مثل مصنف عبد البر، ومصنف ابن أبي شيبة، ومصنف أبي حنيفة،
وكلام أحمد بن حنبل، وأبو داود، وكتاب أبي القاسم، ثم مصنف عبد بن حمزة
ومصنف سعد بن منصور، ومصنف أبي يعقوب، ومصنف القتيبي، ومروان مائة،
وموطأ ابن أبي شيبة، وموطأ ابن وهب، ومسانيد ابن حبان، وفتح أبي عبد
رفعة ابن توفيق، وقد كان من هذا السط مشهورا في كل بيت شعبي وسفلي، بالكتاب
والأوراعي، والحميري وغير مهدي ومسلم، وما جرى مجراهم، فيما تلت موطأ
ذلك، بعضها أحسن لبعضه، بعضها مائة، وبعضها مائة.

وإنهم أحضروا من كل طائفة منهم من التصحيح فوجدناه جماعة حديث
وبنا مستقلة، وإرسالاً يزيد على الشريعة وأحقيت من غير موطأ مالك، وما
من حديث مضاف من غيرهم، فوجدت في كل واحد منهم من الله به حديثان
وبنا مسنداً وثلاثمائة إرسالاً، وفيه بغير موطأ حديثان قد يرك مالان
فمنهم البعض بينا، ولنا أحاديث صحتنا بها في جمهور العلماء، استخفا من
كثرة مناب الحديث.

الفائدة المعلقة

في وجه التسمية بالموطأ

قال لاوي حدثني الربيعي موطأ مالك ثم سئلت «المرطأة؟ فقال نسيه
معه وارتجته للفقير - حين قري موطأ مالك، كما قيل جامع منبوك، وروى
أبو الحسن بن مهران عن أبيه عن أبي بصير عن محمد بن عيسى عن أبيه عن
قال مالك: عرفت كتابي هذا من سبعين مقراها من فقهاء المدينة، فكانهم
واظفاني عليه، فسميته «الموطأ».

قلت: فهذه التسمية ترجع لفظه عن صاحب التيسير قال ابن عبد البر ثم
يردق مالكاً أحد إلى هذه التسمية، فإن من ألف في زمانه حصصه من
الجامع، ومنهم من سمي بالموقوف، وبعضهم بالمصنف، والفتحة الموطأ من
المصنف المصنف.

وأخرج ابن عبد البر عن المفضل بن محمد بن حماد عن أبيه قال: قال أبو
من عنه كتاباً بالحدسية على معنى «الموطأ»، من ذكر ما اجمع عليه أهل
المدينة، عهد الثوري بن أبي حنيفة المصنف - رجع ذلك كلاماً لمحمد بن حنبل،
قال: «ما كان، فمقدم فيه بقوله ما أحسن ما عمل، ولو كنت أنا الذي
عملت، لكانت بالآثار، لو شئت ذلك بالانحلال، ثم عرو مالك على نصيبه
نصيبه، قال المصنف في «الآثار» و«الكتاب» بطريق واحد كوطأه
رواهما: «ما» وحده وبسببه، كما قد في الزكاة، ورواهما عن الأثرين ورافقه
كوطأه، ورجل موطأ الأثرين كالمصنف، سئل: «رواهما المصنف» - «موطأ» - «سئل»
«ما» وهذه المعاني كلها تصح في هذا الاسم من طريق الاستدراك.

الفائدة الرابعة

في دأب المصنف في الموطأ

قال الشيخ زكي الله في شرح قول ابن مهدي: «إن الموطأ إمام في الحديث
مورثته، والآثار» هي إمام في السنة بوزن حديث - وذلك إمام فيها

قال الشيخ في «المصنف»: أعلم أن شرحه يحتاج إلى البسط في الكلام، وهو أن للمصنف في استنباط المسائل طريقين، أحدهما: أن يحتفظوا الآيات والروايات والأثر، ويستنبطوا المسائل من ذلك، وهو طريق المحدثين، والثاني: أن تنقحوا الأصول والقواعد الكلية من كلام الأئمة بدون اعتبار مأخذها، ويستنبطوا الأحكام من تلك الأصول، وهو طريق الفقهاء، ولذلك يقال: حماد بن أبي سليمان أعلم الناس بمسائل إبراهيم، ومير الإمام مالك - رضي الله عنه - في موكله عن هذا الطريق بقوله: «السنة التي لا اختلاف فيها عننا كذا وكذا».

وقال أيضاً في موضع آخر: إن الإمام مالكاً - رضي الله عنه - جعل بناء مذهبه على الروايات المرفوعة إلى النبي ﷺ موصولة أو مرسلة، وبعبارة على قضايها عمر ثم على فتاوى ابن عمر - رضي الله عنهما - وبعد ذلك على أقوال فقهاء المدينة: كبن المسيب وعروة وقاسم، وسالم وسليمان بن يسار، وأبي سلمة وأبي بكر بن عمرو بن حزم، وعمر بن عبد العزيز وغيرهم، وقال أيضاً: إن الإمام - رضي الله عنه - يجز عن أقوال الضعفاء السبعة وفقهاء المدينة بقوله: «السنة عننا كذا وكذا» قال الإمام الشافعي: وهذا ليس بإجماع، بل هو مختار الإمام مالك - رضي الله عنه - ومشايعه.

قلت: وتقدم في مشايخ الإمام مالك دأبه في قوله: «السنة التي لا اختلاف فيها عننا كذا وكذا» ودأبه في قوله: «هذا أحث ما سمعت إنِّي»^(١)، ومنه أيضاً ما قال ابن رشد في «مقدمته»: روي عن مالك أنه قال، إذا جاء حديثان مختلفان عن النبي ﷺ، وبلغنا أن أبا بكر وعمر عملاً بأحدهما، وتركنا الآخر كان في ذلك دلالة على أن الحق فيما عملا به.

ومن خصائصه أيضاً أنه كثيراً ما يذكر في أبواب المسائل الفقهية المناسبة للأبواب، واجتهادات الإمام مالك من دون إيراد خبر أو أثر. ومنه

(١) انظر: «حجة الله البالغة» (١/٤١٧).

فصل الثاني: في المؤلف، وعد فوائد

أيضاً ما سيأتي في بيان المرسل: أن الإمام - رضي الله عنه - نظر في كتب النجوم فعبّر عما أخذ منها بالإيجاز.

ومما يجب التنبيه عليه ما أعاده بعض العلماء المالكية في المصنفة المسورة أن القول المشهور في كتبه يطرأ على ثلاثة معاني: الأول: ما يكون قوياً من حيث الدليل وإن لم يقل به الأكثر، والثاني: ما يكون قائمه جماعة من المشايخ، وإن لم يكن قوياً من حيث الدليل، والثالث: قول ابن القاسم في المصنفة، وقوله في كتاب الآخر يقال له غير المشهور، وهذا الإطلاق الثالث أكثر من الأولين، انتهى.

ومنه ما في التصويب^(١). قال ابن عبد البر: إذا قال مالك عن الثقة عن بكير عن عبد الله الأشج فالثقة مخبر عن بكير، وقال السنائي: الذي يقول مالك في كتبه «الثقة عن بكير» يشبه أن يكون عمرو بن الحارث، وقال ابن عبد البر: إذا قال «عن الثقة عن عمرو بن شعيب» فهو عبد الله بن وهب، وفيه: الزهري، وقال ابن وهب: كل ما في كتب مالك «أخبرني من لا أتهم من أهل العمدة» فهو الملقب بن سعد، وقال شيخ الإسلام ابن حجر: إذا قال «عن الثقة عن عمرو بن شعيب» فقول: هو عمرو بن الحارث أو ابن لهيعة، و«عن الثقة عن بكير» قول: هو مخبر عن بكير، و«عن الثقة عن ابن عمر» هو صالح.

الفائدة الخامسة

في رواية الموطأ، وعدد نسخه

قال شيخنا شهابي في «الاستان»: أخذ الموطأ عن الإمام مالك قريب من ألف رجل، وقال لحافظ صلاح الدين العلائي: روى الموطأ عن الإمام مالك جماعات كثيرة، وبين رواياتهم الخلاف من تقديم وتأخير، وزيادة ونقص، وأكبرها رواية النعماني، ومن أكرها وأكثرها زيادات رواية أبي

(١) انظر: الله به الروي (١١٠٣٠).

مصعب. فقد قال ابن حزم: في الموطأ أبي مصعب زيادة على سائر الموطآت نحو مائة حديث، وقال الغافقي في «مساند الموطأ»: اشتمل كتابها هذا على سماعة حديث، ومئة ومين حديثاً، وهو الذي انتهى إليها من مسند موطأ مالك، وذلك إن نظرت الموطأ من تسلي عشرة رواية روت عن مالك، وهي رواية عبد الله بن زهد، وعبد الرحمن بن القاسم، والقاسم، وعبد الله بن يوسف التميمي، ومعين بن عيسى، وسعيد بن خلف، ويحيى بن عبد الله بن بكير، وأبي مصعب أحمد بن أبي بكر، ومصعب الزبيري، ومحمد بن المبارك الصوري، وسفيان بن زياد، ويحيى بن يحيى الأندلسي. فأخذت الأكثر من رواياتهم

قال السيوطي: وقد وقع على الموطأ من روايتين أحريين سوى ما ذكر الغافقي، أحدهما رواية سيوطي سعيد، والأخرى رواية محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، وفيها أحاديث يسيرة زيادة على سائر الموطآت.

قلت: والموطأ نسخ أخر كما سألنا عنها. وقال شيخنا العلامة السملوي في «المعصر»: إن نسخة أكثر من ثلاثين، ومنى ابن عبد البر شرحه: «العميد» والإسكندرية على ثلثي عشرة رواية، وهي تقديم الأبواب وتأخيرها اختلاف في السج كثير جداً، ولا بد من له نكاح أن الإمام - رضي الله عنه - لم ير له يقيه في كل سنة ويختاره. والرواية قد أخذت عنه في السير المتعاقبة

وأخيراً، المشايخ في أعقاب نسخة أيضاً كما نرى. ودلائل، لأن الرواية عنه كثير جداً، فكل أخر ما طفر عليه، وقال أبو القاسم محمد بن حسين الشافعي: الموطآت المعروفة عن مالك أحد عشر نسخة متعارف، والمستعمل منها أربعة، وذكر السيوطي في «التتوير» أربع عشرة نسخة، وذكر شيخنا في «البيان»: ست عشرة نسخة، وما أنا ذا أفكر لك ما وقعت عليه من كتب المشايخ مع ذكر صاحب النسخة مختصراً.

الأولى هي هذه النسخة التي رأيناها المروجة ببلاطنا، وهي نسخة

يحيى بن يحيى المصمودي الأندلسي^(١) انموت في سنة ٢٠٤هـ وسباني البسط في ذلك في العائلة الآتية.

اثنية: نسخة ابن وهب^(٢)، وهو أبو محمد عبد الله بن وهب بن سفيان، على ما في «السنن» وغيره. وفي كتب الرجال من «الشهيد» و «التقريب» و «الخلاصة» و «الجمع بين رجال الصحيحين» و «الديباج»، بأنه مسلم^(٣)، وهو انصاري، لإطباق أهل الرجال من دواء السنة، ولأنه في ذي القعدة سنة ١٢٥هـ، ذكر الذهبي وغيره أنه وجد في تصانيفه مائة ألف حديث وعشرون ألفاً من روايته، رجع ذلك لا يوجد فيه متكرراً فضلاً عن سابقه. روي عنه أنه قال: ولدت سنة ١٢٥هـ وأخذت العلم وأما ابن سبعة عشر سنة.

قال أبو الطاهر: سمع من مالك من سنة ١٤٨هـ إلى أن مات مالك، قال أبو مصعب: سأل ابن وهب عن مالك صحبة، وقال محمد بن عبد الله: كان ابن وهب أفد من مالك، وكان من أصحاب مالك - رضي الله عنه - بسط الكلام على ترجمته في «الديباج المذهب»، توفي يوم الأحد لخمس بقين من شعبان سنة سبع وتسعين ومائة، وصنف «الموطأ الكبير» و «الموطأ الصغير»، وصنف موطأه أنه قرأ عليه «كتاب أهوال القيامة» من مصنفاته فأخذه الفقيه، فحمل إلى داره فام يزن كالك إلى أن قضى.

والثالثة: نسخة ابن القاسم^(٤)، وهو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد المصري ولد سنة ١٣٢هـ وهو أول من درج مذهب مالك في

(١) سباني ترجمته في «المقدمة» لسانه في بيان هذه النسخة التي بأيده.

(٢) انظر ترجمته في «تاريخ القضاة» (٢/٤٢١)، و«تهذيب التهذيب» (٧٣/٦)، و«الديباج المذهب» (ص ١٣٣)، و«طبقات الحفاظ» (ص ١٢٦).

(٣) قوله أي بدر اسمها مسلم.

(٤) انظر ترجمته في «روايات الأعيان» (١/٢٧٦)، و«الديباج المذهب» (ص ١٤١)، و«المختصر» (٣٠٣/١)، و«طبقات السيوطي» (ص ٦٤٨).

المجلد الثاني: في المؤلف، وفيه مواد

«المندوب» كان زاهداً فقيهاً منورعاً. كان يحرم القرآن كل يوم خمسين، من رواف (ح مدني) توفي سنة ١٩٩ هـ.

والرابعة: نسخة من من عيسى^(١٢٠) وهو من (الاعتق) من عيسى بن جب. أبو يحيى الحنفي القزويني، ويقال: نبتة الإمام، ويقال له: «صفا مالك» لأنه - رضي الله عنه - كان يمشي عليه حين حروجه إلى المسجد معه ما كثر وأسر، وهو الذي قرأ على ذلك «الموطأ» لابن زيد وأبيه، مات بالعدنة في صوال سنة ١٩٨ هـ. من رواية سنة

- الخامسة: نسخة القمبي، وهو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسلمة بن قعس، القمبي^(١٢١) - يقع الخاف ومكث في النعمان إلى جده، مدني الأصل - سكن البصرة كثير الفصائل، عاش من الأبدال، وأما بعد سنة ١٣٠ هـ. وتوفي بكفة في صوال سنة ٢٢٦ هـ. وقبل: نسخة ختون من المحرم يوم السبت، من رواية السنة إلا من ملجود. كان من معين دامن الحنفي لا يفتان عليه في «الموطأ» أحد. وروى عنه أنه قال: لم يمت مائتا عشرين من حتى ماتت عليه «الموطأ»، قال أبو زرعة: ما ريت أشجع منه.

السادس: نسخة عبد الله بن يوسف أبي محمد^(١٢٢)، الدمشقي الأصل، القسبي المكنى، ملجود من بلاد المغرب، وذكر الطائي أنها من بلاد مصر، من رواية (ح د ت س) كثير البخاري عنه في كتبه، قال الجعفي في «التنوير»: من أئمة الناس في «الموطأ» وفي الهندسة. سمع «الموطأ» سنة ١٦٦ هـ ومات سنة ٢١٧ هـ.

السابع: نسخة يحيى بن عبد الله بن مكرم^(١٢٣)، وهو نسيب أبي جده،

(١٢٠) ك ترجمته في: الاستاذ أبي عبد الله (ص ٩٩)، وفي سيرته (التهذيب: ١-١٠١، ١٠٢-١٠٣) وفي المطابع (ص ٢٤٧).

(١٢١) ك ترجمته في: مدخل المطابع (١، ٢٨٢)، وفي سيرته (١، ١٣١)، وفي آخره (١، ٢٨٢).

(١٢٢) ك ترجمته في: تهذيب التهذيب (١، ٨٨)، وفي سيرته (التهذيب: ١٠١، ١٠٢).

(١٢٣) ك ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٢، ١٤٠)، وفي سيرته (التهذيب: ١٠١، ١٠٢)، وفي آخره (١، ١٧٠).

هكذا: نسخة يحيى بن بكير المعروف بابن بكير، وهو يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المخرومي مولاهب أبو زكريا المصري من رواة (خ م ف)، ولد سنة ١٥٤هـ، ومات في النصف من صفر سنة ٢٣٦هـ، ذكر في «النسب» وروى عن يحيى بن بكير: أبي عمر «الموطأ» على الإمام مالك - رضي الله عنه - أربع عشرة مرة، وقال الحافظ في «تهذيبه»: قال ابن معين: سمع يحيى بن بكير «الموطأ» عرض حبيب كاتب الليث، وقال مسلمة: تكلم فيه لأن سماعه عن مالك إنما كان بعرض حبيب.

وفي «استدركه للذهبي» هو صاحب مالك، ولثبت أكثر عنهما، قال بقي بن مخلد: سمع يحيى بن بكير «الموطأ» من مالك سبع عشرة مرة، وكذا نقله الثوري عن «الديلمنجي»، وفي «المعجم» على البخاري، قال الباقون: قد تكلم أهل الحديث في سماعه «الموطأ» عن مالك، مع أن جماعة قالوا: هو أحد من روى «الموطأ» عن مالك.

الثامنة: نسخة سعد بن عضر، وهو سعد بن كثير من عضر^(١)، (بالهمزة والقاف) مصغراً ابن مسلم الأنصاري من رواة (خ م ف)، ولد سنة ١٤٦هـ، وتوفي في رمضان سنة ٢٢٦هـ كان من أعلم الناس بالأسباب والأخبار المعاصرة، وأيام العرب متأخراً ووثقها، والمناقب والمناقب، وكان أدبياً فصيحاً الشافعي قال: إن مصر لم تُخرج أجمع للعلوم منه.

التاسعة: نسخة^(٢) أبي مصعب الزهري^(٣)، وهو أحمد بن أبي بكر الفاسم بن الحارث الزهري من فراء أهل المدينة من رواة السنة يقال: موطأ آخر الموطأت، ولد سنة ١٥٠هـ، ومات في رمضان سنة ٢٤٢هـ. قال صاحب

(١) له ترجمة في «تذكرة الحفاظ» (١٢٧/٣)، و«تهذيب التهذيب» (٧١/٤)، وميزان الاعتدال (١٥٤/٢).

(٢) علم «الموطأ» برواه أبي مصعب الزهري في ترجمة الرسالة سنة ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

(٣) له ترجمة في «تذكرة الحفاظ» (١٠٠/٢)، و«الأنساب» (ص ٦٦)، و«ترتيب المدارك» (٢١٧/٢).

«الإتحاف»: يقال: في نسخته زيادة على سائر الموطآت بنحو من مائة حديث.

العاشر: نسخة مصعب بن عبد الله الزبيري^(١)، هو مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو عبد الله الزبيري المدني، سكن بغداد، من رواية (س ق) ومسلم خارج الصحيح، وأبي داود خارج السنن، ولد سنة ١٥٦هـ، وتوفي ثلثين حلتاً من شوال سنة ١٣٦هـ.

الحادية عشرة: نسخة محمد بن المبارك الصوري^(٢)، وهو محمد بن المبارك بن يعلى القرشي الصوري، سكن دمشق من رواية السنن، ولد سنة ١٥٣هـ ومات سنة ٢١٥هـ. كان من أعباد، كان شيخ الشام بعد أبي مسهر.

الثانية عشرة: نسخة سليمان بن برد^(٣)، لم أقف على ترجمته، اختلف أهل النقل في اسمه، فقبل: هكذا، وقيل: سليمان بن برد، وقيل: سلعة بن برد، وعلى هذه نتي عشرة نسخة، بنى المناقبى استندها كما تقدم، وتقدم أيضاً ما قاله السوطي: إنني وجدت على النسختين الآخرين غيرها.

الثالثة عشرة: نسخة أبي حذافة السهمي^(٤)، وهو أحمد بن إسماعيل بن محمد السهمي أبو حذافة المدني نزيل بغداد من رواية ابن ماجه فقط، يقال: هو آخر من روى عن مالك «الموطأ»، متكلم فيه عند المحدثين، قال صاحب «الإتحاف»: يقال: أدخل في «الموطأ» ما ليس منه، قال النعيمي: سبأه للموطأ صحيح في الجملة، عمر نحواً من مائة سنة، توفي يوم عيد الفطر سنة ٢٥٩هـ، وقال ابن قانع: سنة ٢٥٨هـ.

(١) لا ترجمه في: «تريب المدارك» (٣/ ١٧٠ - ١٧٢)، و«طبقات ابن سعد» (٥/ ٢٣٩).

(٢) لا ترجمه في: «تهذيب التهذيب» (٩٦/ ٤٢١) و«تريب التهذيب» (١/ ٢٠٤).

(٣) لا ترجمه في: «المدارك» (٢/ ٤٦٠).

(٤) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٤١٩)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ٨٣).

لاربعة عشرة: نسخة موييد بن سعد^(١)، وهو موييد بن سعد بن سهل الهروي أبو محمد الحداثي نسبة إلى الحداثية بلد على الفرات، الأنباري (سنة فموحدة) من رواية مسلم وابن ماجه، متكلم فيه أيضاً عند المحققين، قال البخاري: مات سنة ٢١٠هـ أول شوال بالحديثة، وفيها أزواجه البغوي، وقال: كان قد بلغ عاثة سنة، ومما نqm عليه حديث: «من عشق وكنتم وشق ومات مات شهيداً» ابن أبي عمير: كيف استجزته الرواية عنه في الصحيح^(٢) قال: ومن أمر كنت أتى بنسخه حفص بن عسرة.

الخامسة عشرة: نسخة سراج مذهب الحنفية محمد بن الحسن الشيباني^(٣)، صاحب أبي حنيفة - رضي الله عنه - اسمه مُعْنِي عن ذكر مغازله، أصله من دمشق من قرية يقال لها: حرستا، كان أبوه من حنة الشام، يقدم واسطاً، فولد بها محمد سنة ١٣٢هـ، وتوفي بالري سنة ١٨٩هـ، ولما ذكر الإمام محمد في موعته^(٤) الآثار والروايات والفروع من غير طريق مالك - رضي الله عنه - نسب إليه عرفاً، فيقال له: «موطأ محمد»، وهاتان النسختان من اثنتان زادهما السيوطي.

السادسة عشرة: نسخة يحيى بن يحيى التميمي، وهو يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن التميمي الحنظلي، أبو زكريا البزازوري من رواية (ج م ت س) ولد سنة ١٤٢هـ وتوفي ليلة الأربعاء عُرَّة ربيع الأول، قال الحاكم: كل من خالف هذا القول يحيى، وقال الحافظ في «التقريب»: مات سنة ٢٢٦هـ على الصحيح، وفي «التذكرة»: مات في صفر سنة ٢٢٦هـ قلت: وهذه النسخة هي التي خرجها مسلم في «صحيحه»، كما تقدم في بيان تلامذة الإمام، قال السيوطي في «التوير»: ويحيى بن يحيى هذا ليس هو صاحب الرواية المشهورة الآن.

(١) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (١/١٧٦).

(٢) انظر ترجمته في «وقفيات الأعيان» (١/٥٧٤)، و«الفوائد البهية» (ص ١٦٣) ومقدمة «التعظيم للمسجد» (١/١١٤).

قلت: هذه النسخ التي ذكرها شيخنا المشايخ العلامة الدهلوي في «البيان». وقال السيوطي عن القاضي عياض: والذي اشتهر من نسخ «الموطأ» مما رويته أو رُفقت عليه نحو عشرين نسخة، وذكر بعضهم أنه ثلاثون نسخة، وقد رأيت «الموطأ» برواية محمد بن حميد بن عبد الرحيم بن شروس المصنف في مالط وهو غريب، وأم يقع لأصحابه ثلاث الموطآت، فلذا لم يذكرها منها شيئاً.

قال السيوطي: وذكر الخطيب ممن روى «الموطأ» عن مالك إسحاق بن موسى الموصلي مولى بني مخزوم، ومكي السيوطي عن القاضي أسماء جميع من المحدثين روى «الموطأ» غير المذكورين، فراجع إليه، وكذا بسطه الزرقاني وغيره، وذكر ابن فرجون: عبد الأعلى أبنا مسهر بن مسهر أيضاً فيمن روى «الموطأ» عن مالك.

ثم اختلفوا في أرجح الروايات منها: قال الإمام أحمد: سمعت «الموطأ» من بضعة عشر رجلاً من حُفَّاظ أصحاب مالك، فأعده علي الشافعي - رضي الله عنه - لأبي وجدة أفومهم، وروى عن ابن معين أنه يقول: أثبت الناس في «الموطأ» القنعبي، وعبد الله بن يوسف التَّبَّسي هذه، قال الحافظ: هكذا أطلق ابن المديني، واللساني أن القنعبي أثبتهم، وقال ابن معين: أثبتهم ممن بن عيسى، وفي «الندباج»: قال النسائي: لم يَرَوْ أحد عن مالك «الموطأ» أثبت من ابن القاسم، وقال محمد بن عبد الحكم: أثبتهم في مالك ابن وهب.

قال السيوطي في «التنوير»: للموطأ روايات كثيرة وأكبرها رواية القنعبي، قال العالني: وروي «الموطأ» عن مالك جماعات كثيرة، وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير، وزيادة ونقص. ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبي مصعب. قال ابن حزم: في موطأ أبي مصعب هذا زيادة على مائة الموطآت نحو مائة حديث، انتهى.

الفائدة السادسة

في بيان هذه النسخة التي بأيدينا

هي الشهيرة في ديارنا بعملاً مالك على الإطلاق، شرح عليها السيوطي والزرقاني ولباجي، وشيخنا الدهلوي وغيرهم، وهي نسخة يحيى بن يحيى الأندلسي^(١). وهو أبو محمد الفقيه يحيى بن أبي حبيب يحيى بن كثير بن وسلاس - يفتح الواو وسكون السين المهملة الأولى - كما في «البيان» وغيره، وفي «أشاج المطع» - يفتح الواو وسنين مهملين، الأولى ساكنة - ابن شغل - يفتح الشين المعجمة وسكون السين وفتح اللام الأولى - كما في «البيان»، و«التعليق المعجم»، وفي «تهذيب الحافظ» - شغل - بزيادة الألف بين اللامين، ابن مثابا - يفتح الميم وسكون التون بعدها فاف معقودة، وبعد الألف ستة تحبة، المعمودي - يفتح - نسبة إلى مصمودة، قبيلة من البربر

قال السمعاني: المعمودي - يفتح الميم وسكون انبعاد المهملة وضم الميم، وفي آخرها الدال المعجمة - نسبة إلى مصمودة قبيلة من البربر، ويقال له: الصادي أيضاً، نسبة إلى الصاد قبيلة من المعمودة - أول من أسلم من آبائه مثاقيا، أسلم على يد يزيد بن عامر التلبي، فنسب إلى التلبيث لث كنانة ولاته، وفي «البيان»: فنسبه بولاء الإسلام لبي، وقيل: أول من أسلم منهم وسلاس، وأسلم أيضاً على يد يزيد بن عامر، وأول من سكن الأندلس منهم جده كثير، وقيل: يحيى بن وسلاس

أخذ يحيى «الموطأ» أولاً بقرطبة لأول ثمانه من زياد بن عبد الرحمن بن زياد التميمي، المعروف بشطون - وستأتي ترجمته في الأسانيد - وكان زياد أول من أدخل مذهب مالك - رضي الله عنه - في الأندلس، وكانوا قبل ذلك على سلك الأوزاعي، وقعت ليحيى وحلجان من وضه، الأولى في السنة التي توفي فيها الإمام مالك - رضي الله عنه - يعني سنة تسع وسعين بعد المائة،

(١) انظر ترجمته في «اللائحة» في مضافات الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص ٥٨ - ٦٠)، «أشجار الذهب» (٨٣/٢)، «سير أعلام النبلاء» (٥١٩/١٠).

وكان حاصراً في تجهيزه وتجهيزه، قال في «المستأن»^(١): وكان يدرك من عشرين سنة قلت. والظاهر أن هناك وعشرين، كما يأتي عن «الديباج» لأن مولده سنة إحدى أو اثنين وخمسين ومائة، فنام.

وسمع في تلك المرحلة «الموطأ» من الإمام إلا ثلاثة أبواب من كتاب الاحتكاك، وفي المرحلة الثانية أحد العلم والفقه من ابن القاسم صاحب «المعجزة» من أصول أصحاب مالك، وهذا ما عثر عليه بين الرواية والدراسة عند أبي وطىء، وأقام بالانسان بأمر، ويؤلف على مذهب مالك، قال في «الديباج» المذهب: سمع في المرحلة الأولى من مالك والميت وابن وهب، وانضم في الأخرى على ابن القاسم، وبه ثقة، وسمع يحيى لأبى شاذان من ربه بموطأ مالك. وسمع من يحيى بن عفر ثم رجع وهو ابن تمان وعشرين سنة، فسمع من مالك «الموطأ» عبر أبواب في كتاب الاحتكاك شك فيها، فحدث بها عن زياد، وسمع من ابن وهب «الموطأ» و«جامعه». ومن ابن القاسم مسائل، رجع عند عشرة كتب، وكتب «جامعه». وحدثني لأبى محمد عيسى بن دينار إلى رأيه.

ربيعي وعيسى انشر مذهب مالك، وكان مالك لمعه مذهب يحيى وعفلة، وسمعوا عافق لقصة الغير الشهيرة بين الناس، وهي أن يحيى كان عند مالك، فجاءه ثقيل في العبادة ولا يكون في الغربة، ولذا يفتخرون برأيه في الأشعر والدراسة، قال بعض الشعراء:

يا قوم! رأيت الخبل بعدكم فسألك الله في رواية الفيل
رأيت أنه غيب يدركه فكنت أصنع شيئاً في السراويل

وقال بعضهم بغضه الخرق الخبل من الخبل، وما أدراك من تليل، نه ذنب طويل، وجره يوم ويوم فخرجوا لروايته ولم يخرج يحيى، فقال له الإمام مالك لم يخرج؟ فقال: لم أرحل لأنظر العبد، وإنما دخلت لأشاهدك وأعلم من علمك وحديثك، فأنعمه ذلك، وساء عافل الأندلس،

.....

(١) (مر ٢٣)

والله انتهت رئاسة الفقه بها، وانتشر به مذهب الإمام ثالث من الأئمة،
وخصر كنهه فاصبح، جعلت رتبة على الشخصية عند التفتت، فلا يولي
فضله في أفضله إلا بمنزلة واختياره. ولا ينير إلا بأضواءه، فافق الناس
عليه الموعود خرمهم.

وهذا سبب شهرة المرحوم. المرحوم من رواية دون غيره، فإنه
المرحوم. وقد يسهل سبب ذلك. وليس يزي شامه، وكان محب الدعوة،
وكان شديد الانحياز في رأي مالك. ولا يرضى بغيره، وخالف الإمام في
أربع مسائل: فأخذه يراعى الحديث من سنة المصطفى. الأولى: لا يرى القنوت
في الصبح، الثالثة: لا يرى القضاة معن وغيره، والثالثة: لا يرى تحكيم
لحكمين في خلاف الزوجين، والرابعة: لا يرى كراه الأرض.

وقال ابن عبد البر في التمهيد: نعمني لقد جعلت هذه سبب نقل
سبب عن مالك. فالسنة من أحسن أصدقه نقض. ومن أشدكم تحفيها في
المواضع التي احتلت بها دولة المرحوم، إلا أنه رحماً وتصحيفاً في
مواضع كثيرة. ولم يكرهه غير ما حديث. قلت: وليس من رواية ابنه، ذكره
الحافظ في التمهيد للتمييز، توفي في رجب سنة ٢٣٤ هـ، ونقل في ذي
الحجة. وقبل سنة ٢٢٢ هـ، وكانت سنة ١٨٢ هـ، كذا في "المباح"،
فيكون موته سنة ثنتين وخمسين ومائة أو إحدى وخمسين. روى عنه
المروطاه محمد بن وضاح الحافظ لأئمة، روى عنه الله مصفواً. ابن
يعقوب ثبتي فقه مروطاه. ومالك الأندلس، وهو المذكور في إسناده كما
سأني في سجنه في بيان الإسناد، وكرر الاعتماد على هذه السلسلة من نسخ
المروطاه، حتى إنه المتأخر بالمروطاه عند الإطلاق.

ومن هذا ومن هذه السلسلة أنها تحرم من نقل عن الإمام مالك
- رضي الله عنه - فإنه تقدم أن يحيى بن يحيى سمع عن الإمام في السنة
التي توفي فيها الإمام، ومعلوم أن آخر سماع أرجح، ومنها أنها تشمل
على كثير من المسائل الشرعية المتأخرة للروايات الواردة في الباب، إلا أن

الفصل الثاني في المؤلف، وفيه فوائد

رواية يحيى ثبوت في كتب السنة لما فيها من كثرة الأوهام، كما هي «الستان» وغيره.

الفائدة السادسة

في عدد روايت الموطأ

قال الشيخ في «المصنف»: كان الإمام مالك - رضي الله عنه - جمع في «الموطأ» قريباً من عشرة آلاف حديث، فما زال ينقبه حتى بقي فيه ما بقي، وذكر ابن المنيب: أن مالكا روى مائة ألف حديث جمع منها في «الموطأ» عشرة آلاف، ثم لم يزل يعرضها على الككتاب والسيد، ويختبرها بالآثار والأخبار حتى رجعت إلى خمسمائة.

وقال انكبا الهراسي في تعليقه في الأصول: إن في «موطأ مالك» كان تسعة آلاف حديث، ثم لم يزل ينتهي حتى رجع إلى مسموعة، وهي التمدارك عن مذهب ابن هلال: ألف مالك «الموطأ» وفيه أربعة آلاف حديث، أو أكثر، ومات وهي ألف حديث وثبت، بخلصها عاماً بعد عام يقد ما يرى أنه أصلح للمسلمين وأتمل في الدين، وقال أبو بكر الأبهري: جمعه ما في «الموطأ» من الآثار عن النبي ﷺ وفي الصحابة والتابعين ألف ومسموعة وعشرون حديثاً، المسند منها ستمائة، وسباني ثمانية في بيان المرسل، وقال الغافقي: مسند «الموطأ» ستمائة حديث، وست وستون حديثاً، وسباني أيضاً في بيان المرسل.

وأخرج ابن عبد البر عن عمر بن عبد الواحد صاحب الأوزاعي قال: عرضنا على مالك «الموطأ» في أربعين يوماً، فقال: كتاب الله في أربعين سنة أخذتموه في أربعين يوماً، ما أقل ما تفقدون فيه! وأخرج أبو نعيم في «الحلية» عن أبي حنيفة قال: أفتت على مالك، فقرأت «الموطأ» في أربعة أيام، فقال مالك: علمت جمعه سبع في شهر سنة أحسنه في أربعة أيام، لا ينهتكم أبداً.

في توجيه ما اختلف فيه أقوال المشايخ من أن أول الصحيح الموطأ أو البخاري؟

قال الروي في «التدريب»: أول مصنف في الصحيح المجرى «صحيح البخاري». قال السيوطي^(١): قوله «المجرى» احتراز به عما اعترض عليه من أن مالكاً أول من صنف الصحيح، وثلاه أحمد بن حنبل، وثلاه الدارمي. قال العراقي: الجواب أن مالكاً لم يفرّد الصحيح، بل أدخل فيه المرسل والمنقطع، والبلغات، ومن بلاغاته أحاديثه لا تعرف، كما ذكره ابن عديم البر، فلم يفرّد الصحيح إذن. وقال مغلطاي: لا يحسن هنا جواباً لوجود مثل ذلك في البخاري.

وقال ضيع الإسلام: كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقبّده، على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما، لا على الشرط الذي تقدم الترتيب به، قل: والفرق بين ما فيه من المنقطع وبين ما في البخاري أن الذي في «الموطأ» هو كذلك مسبوغ لمالك غالباً، وهو حجة عنده، والذي في البخاري قد حذف إسناده عمداً قصد التخفيف أو التنويع، وإنما يذكر ما يذكر من ذلك تنبيهاً واستشهاداً باستئناساً وغير ذلك، فظهر بهذا أن الذي في البخاري لا يخرج عن كونه جزءاً في الصحيح، بخلاف «الموطأ»، انتهى.

وعلم بذلك أيضاً أن كلا الإطلاقين صحيح بالاعتبارين، وإليه أشار السيوطي في «الفيته» كما تقدم في بيان تدوين الحديث في منظومة السيوطي. قال مغلطاي: أول من صنف الصحيح مالك، وقول الخائف: هو صحيح عنده وعند من يقبّده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما، لا على الشرط الذي استشر عليه العمل في هذا الصفة، تعقبه السيوطي: بأن ما فيه من المراسيل مع كونها حجة عنه بلا شرط وعند من

(١) «التدريب الراوي» (١/ ٩٧)

الفصل الثاني من المؤلف، وفيه فوائد

واقفه من الأتقاء، وفي حجة عدداً أيضاً، لأن المرسل حجة عند إذا
عند، وما من مرسل في الموطأ، إلا وله حجة أو حواشيد، قاله القسوس
جلائق أو الموطأ صحيح، لا يسنى به شيء، ذلك أبو ذؤيب.

الفائدة التاسعة

في بيان ما في الموطأ من المرسل والبلاغ

ويختلف من عند المرسل شيئاً في أصل ما في الموطأ من المرسل
والمتابع والمعهول، وذلك جميع ما فيه من قوله «المرسل» ومن قوله «الحج»
التي فيها ما لم يسمعه أحد من سواي حديثاً كنها مسند من غير طريق
مؤكد، إلا أربعة حديث لا يعرف أحدها (في لا أحسن ولكن أحسن)
لأشرف، والثاني، (إن النبي نزلني أخبار الناس قلعه أو ما شاء الله من
ذلك، فكانت تصير أصح أمه فأعطي به نقد)، والثالث، حال معاد
نعم ما أوصاني به رسول الله صلى الله عليه وآله، ولم يصعب رحلي في العبر أن قال
نحلي خلقك للمسلم، والرابع، (إنا أنشأت بحرية ثم نضامت فقلت عن
حبيبتنا، وسأني تكلم على هذه الموضع الأربعة في مواضعها - لا شاء الله -
وأنزلنا

والمراد من قوله «أحد» رسول جليل، المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وآله، وقد
سما في كتابه «القصص» المصنوع بغيره، وما ذكر من التحصير في الأربعة
مشكلاً، فإنه صرح بغيره في حديث آخر المغيرة في العلول أنه لم يسمعه من
من لم يسمعه، وقال أبو بكر الأبهري جملة ما في الموطأ من الآثار غير
المرسل وعن الصحابة والذين ألفوا جميعاً في حيزه حديثاً، المسموع منها
مستندة حديثاً، والمعهول ما ذكره وأما الموهوبون حديثاً، والمعهول ما ذكره
وبلغة غير، ومن قول القاصص «المرسل» المسموع والمعهول

وفي رواية أخرى: «في» من أو أنس لا شيء من حيز الأربعة ما لا في كتابه المسموع
حديثاً (1/212) (1/212)

وكان ابن ابي عمير في كتاب معربات الدنيا: أحصيت ما في أموال مالك، فوجدت فيه من المصنف خمسمائة وبقية، وفيه ثلثمائة وبقية ديلا، وبقية سيف وسمعون حديثاً، قد ترك مالك نفسه العمل بها، وبقية أحاديث ضعيفة، فهذا هو الجاهل.

وفان العلامة الشيخ ولي الله الدهلوي في "الموسم" (١٩٠٠ م).
الذي: إنما حفظ لإسناد أحاديث "الموطأ" وجه الكفاية لمن احتضن، وقال
أيضاً في "المجموع": إن الإمام - رضي الله عنه - نظم كتابه "الموطأ" ويعبر عنها
ببائتلك بعد أن انتهى من فعل كذا، وفي "الاستبانة": أن المؤلفين يجب مستقلاً
عن الشيء عبارة نسخة من "الموطأ"، كما تقدم في سائر النسخ، وقال في
آخره: جملة ما في هذا المصنف ستسائة وستة وستون حديثاً، منها سبعة
وتسعون حديثاً مختلف فيها، وذكر بعضها دون بعضها، والمأني انقضت
عليه. (الشيخ، والدرر) فيها سبعة وعشرون حديثاً، وخمسة عشر موقوف،
وحكمة ما في هذا المصنف من شيوخ الإمام خمسة مواضع بلفظ "بني" بدون
ذكر أحد، وتقدم في سائر فروع المصنف في "الموطأ" المدايد بقول الإمام:
الثقة عن فلان، والثقة عن فلان، والحمد.

وَمَا حَكَمَ الْبَاحِ عَنْ (إِمَامٍ) فَقَالَ الثَّوْرِيُّ عَنْ سُلَيْمَانَ إِذَا قَالَ مَالِكٌ :
يُتَعَنَّى، فَهُوَ إِمَامٌ قَوِيٌّ، وَتَقَدَّمَ قَرِيبًا مَا قَالَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : إِنْ مَلَغَتْ الْإِمَامَ
كُلُّهَا مُسْتَدَّةً، وَحَكَمَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ قَالَ : مَرَّسِينَ مَالِكٌ أَصَحُّ
عَنْ مَوْسَى بْنِ سَعْدٍ مِنَ السَّيِّئِينَ، وَمِنْ مَوْسَى بْنِ الْحَسَنِ، وَمَالِكٌ أَصَحُّ مِنَ
مَوْسَى بْنِ سَعْدٍ.

فان النبطي^{١٠٠} : قيل : ان قول النوري : يعني : كنول سالك في
الطروحات : الخفي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : النبطوك طعامه
وكنولته : الحديث . يعني معضلاً عند أهل الحديث . قال الواقفي :

(٢٥٦) ١٤٣٩ هـ - (١)

واستشكل لحواش أن يكون الساقط واحداً، فقد سمع مالك عن جماعة من أصحاب أبي هريرة، وأجيب بأن مالكاً رواه خارج الموطأ عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة، فعلم أن الساقط الثاني انتهى.

الفائدة العاشرة

فيما يتعلق بشرح الموطأ وحواشيه

قال القاضي عياض في «المبارك»^(١) لم يُعثر يكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس به الموطأ. وقال ابن فرحون: أما من اعتنى بالكلام على حديثه ورجاله والتصانيف في ذلك فعدد كثير من المالكيين وغيرهم، وعدّ القاضي منهم نحواً من تسعين رجلاً.

قلت: أما الذين ظفرت عنهم بعد فمحن شرحه، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد - بكسر السين - البَطْلِيُّوسِي^(٢) - فتح الباء والطاء المهملة وسكون اللام، وقسم التحتية والواو - مسبة إلى بطليوس، سنة بالأندلس، كذا في «البنية» وغيره، المالكي النحوي المولود سنة ٤٤٤ هـ، العتوني في رجب سنة ٥٤٦ هـ وقيل: سنة ٥١١ هـ، كان له يد طويلة في النحو واللغة، من مشاهير قرطبة، وخرج منها هارباً، لأنه كان لا يمين الحجاج صاحب قرطبة ثلاثة من الأولاد من أجل الناس: رحمون وعرون وحسون، وأولع بهم، وقال فيهم.

أخفيت شقي حتى كاد يخفيني وجمعت في حب عزون فعزوني
ثم ارحموني برحمتك فإن ظلمت نقى إلى ردف حسون فحسوني
ثم خاف على نفسه فخرج منها، سمي شرحه «المفسر»، له تصانيف أخرى، منها أصيب اختلاف الفقهاء، وغير ذلك.

ومنهم: ابن رشتي^(٣) - فتح الراء وكسر الشين المعجمة - القيرواني المالكي

(١) انظر: كتاب «الأنساب» (١/٢١١).

(٢) انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» (٢/٨٥) و«شذرات الذهب» (٣/٢٩٧).

الضاعف، المدعو بالقيروان في سنة ٤٤٦ هـ، وهو أبو علي الحسن بن
 وشاق، عاود في ٤٥٠ هـ، صاحب التلخيص في السعد، والتلخيص في صفة
 الشجر، عند المؤلفين، وولد سنة ٤٩٠ هـ، والقيروان، وضع انفاذ وسكور، الياء
 الحثالة المحذرة، باسمه، ما عرّف في الإبريق، كان يصفى عنى من مؤلفه، بولت
 السعد، له من المؤلفات شرح الموطأ، وغاية، إنه اختيار من التمهيد.

وسهم، أبو مروان عبد الثالث بن حميد بن سعيد القسري
 المالكي^(١)، مات سنة ٢٣٨ هـ، ذكره الزبيدي في الخلفه الثانية من نساء
 الأندلس، راجع في سحر واللغة والفقه، كان يعصر لأندلس ويستخرجها
 أسبغ من طليقة، ونقل عنه إلى قرطبة، كان فقهياً نحويًا، لغويًا، أخبارياً
 بشارة تبارك، حبيباً خطيباً، مرادف التلخيص الكبير، ذكر بعض مؤلفه من
 فرعون، سمي شرحه بـ"الموطأ"^(٢)، ونقل، أنه صنف كتاباً في عشرة
 أجزاء، الجزء الأول منه في تفسير الموطأ.

ودعوم، الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر
 الأندلسي القسري المالكي (إمام المشهور، صاحب التلخيص لكثير من علماء
 سنة ٣٨٨ هـ في الربيع الأخير، وقيل في جددى لأبى، وطلب العلم بعد
 سنة ٣٩٠ هـ كان أولاً شافعيًا، ثم تحول مالكيًا مع العبد إلى فقه الشافعي في
 مسائل، ولا ينكر له ذلك، فله من سبع فريد من رتبة الإجهاد، رب لطة
 النجدة، صاحب الربيع الأخير سنة ٤٦٢ هـ.

قال ابن أبي عمير، أنه غير من الموطأ، كتباً متعددة، فيها كتاب
 التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد^(٣)، فخره من أسانيد شيوخ
 مالك على مرادف المصنف، وهو يسمون حراً صحيحاً، ثم وضع كتاب

(١) ط: راجع في خارج ط: الأندلس، (٢٦٩/٢)، و: كتاب التمهيد (١/٢٦٩).

(٢) مع الكتاب في مجلس من الزيد بن بكرة عبد الله.

(٣) مع الكتاب من سنة وعشرين، زاد الأندلس، في المعاني.

الاستاذ محمد عبد الله، الأستاذ لما نضته الوفاً من المعاني والآثار^(١)، هو مختصر «المفيد» شرح فيه «الموطأ» على وجهه.

قامت زرت بعض الأجزاء منها في الأمانة المظاهرة الظبية على صاحبها ألف صلاة رعية - والفرطية - بضم الفاء ومكون الفاء - سنة إلى قرطبة؛ منذ من بلاد المغرب بالأندلس، وله كتاب آخر وهو «النفسي» في اختصار «الموطأ» في بيان مسند «الموطأ» ومرسله. وفي الشان: جمع فيه المؤلف الأحداث من السبع المختلفة للموطأ.

قلت: رتب فيه إسناد مراسيمه وبلاغات - ومساء في «كتب الطنون» وغيره. البخط بحدث الشراة: وقد طبع بمصر باسمين «تجريد السعيد» والنفسي: وله مؤلفات أخر مفيدة. منها «كتاب الكافي في منهج مالك»^(٢). خمسة عشر مجلد^(٣)، واكثر الانتفا، لمداهب العلماء: هناك وأني حقيقه والشانعي: «كتاب الكنى والصغاري» وغير ذلك.

ومهم: أحمد بن عبد الله الأندلسي أبو جعفر، من الأئمة المالكية بالمغرب، كان عظاماً، رتبها أصل كتابه قر شرح «الموطأ»، ثم انتقل إلى تونس. كان عقيقاً وأيضاً ألف كتابه «الشمي في شرح الموطأ». توفي سنة ١٠٢٤هـ. قاله ابن فرحون.

ومهم أحمد بن عمرو بن عبد الله بن السراج، يكنى أبا الظاهر، شرح له مسلم، شرح «الموطأ» ابن وهب، توفي سنة ٦٥٠هـ. قاله ابن فرحون^(٤).

ومهم: أحمد بن محمد بن أحمد الشيوخ شيخ الدين الحافظ، حفظ «المعدة» في سنة أيام، والائفة في أسبوع.

(١) طبع في ثلاثين مجلدات عام ١٣٠٠م. القاهرة.

(٢) طبع في الرياض، في مجلدين.

(٣) كذلك في الأصل، والصغير جزء.

(٤) «الشيخ الملقب» (١٠٦٦)، و«سير اعلام النبلاء» (١٠٦٦، ١٠٦٧).

وإنهم انجلاء التاريخ^(١) الإجماع المشهور، وهو القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعيد بن أيوب بن واثق العجلي - تصبو عنه وكسر النون - سنة إلى قبيلة من كندة الأندلسي القروطي من أعيان العنزة العنصرية من العلماء المالكية المولود سنة ٤٠٢ هـ الموافق سنة ٤٩٩ هـ، وكان الفقيه، بمراسم من الأندلس، يقال ليس لأصحاب المالكية بعد القاضي عند الزعماء مثل القاضي، قال ابن مرقس - أصليهم من بظليوم، ثم انقلوا إلى ياحة، أصلي ياحة الأندلس، ومن ياحة أخرى بمدينة إربقية، ياحة أخرى بلاد أهدون بالعجم، صاحب تصانيف كثيرة، عند بعضنا في «العلين المصنوعة» و«الديباج»، ومنها «كتاب اختلاف الموطأ»، سمي إليه في شرحه في «السنن» في شرح «الموطأ» طبع في المرة الأولى سنة ١٣٣١ هـ بطبعة السعادة بصدر، قال في «كشف السوء»: هو مختصر شهيد ابن عبد البر.

قال: وله شرحان لكتاب «الإيمان» لوالده، قاله سيوطي، وخذ حفظهم «الإيمان» في الحفظ، وقال ابن مرقس أنه تأليف مشهور، منها الاستيفاء في شرح الموطأ كتاب حقيق ٥ في العدد، لا يذكروا فيه إلا من بلغ رتبة أبي الوليد، «كتاب «السنن» المختار» لاستيفاء، ثم اختصر «السنن» في كتاب سماه «الإيمان» قدر ربع «السنن»، وله أيضاً كتاب «العنبر» من علم مالك بن أنس.

وقال الياسي في مقدمة «السنن» أحد الحفظة: أم بعد ذلك ذكرت أن الكتاب الذي ألف في شرح «الموطأ» المترجم بكتاب «الاستيفاء» بقدر على أكبر اندلس جمع، وبعث عنهم دونه، لا سيما من لم يتقدم له في هذا العلم طر، ولا سأل له فيه بعد الزعماء، ومن نظره فيه يأنى لحظه وبحظه، وتكرره مسأله، وبغاية مستم تحفظه وبهجه، وإنما هو ليس رشح في المصلحة، وبحقن أعينهم، ورغبت أن أقصر به على الكلام في معاني ما يتضمنه ذلك الكتاب.

(١) له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» ١٩٧/١٠١

من الآثار، حيث والذمة، واصل ذلك من المسائل ما يتعلق بها في أصل كتاب
«أصناف» ليكون لمرجع له ونسبها عليهم ما يستخرج من المسائل من: وبما هو
الاستدلال على تلك المسائل والمسمى «سني يجمعها» ويضعها ما يحق
ويقر، ليكون ذلك حظ من شأنه يحظر في هذه الطريقة من كتاب
«الاستنباه» في أراد، «لا تعتمد عليه» وعوناً له إن طمحت منه إليه.

فأجبتك إلى ذلك، واغتنه من الكتاب المذكور على حسب ما رغبت
ونظرته، وأعرضت فيه عن ذكر الأساليب، واستبعدت المسائل والدلالة، وما
احتج به الخصام، وسألت فيه السبيل الذي سلكت في كتاب الاستنباه،
من إيراد الحديث والسألة من الأصل، ثم أتبع ذلك ما يليق به من التخرج،
واتبه شيوخا السلفيون - رضي الله عنهم - من المسائل، وبما^(١) من التوجه
والدلالة، والله الشاهد، من استحسن، وحل أنوكا، وهو حسبي، ونعم
الوكيل.

وقد قدوة في الكتاب، المذكور ما لا أحاط به هذا الكتاب من جوده، من
ذكوره، وذلك أن في النفس في المسائل وكلامه عليها، وشأنه لها، إما هو
بحسب ما يرضه الله تعالى إليه ويدينه عليه، وقد يرى القضاة في قول من
الأمور في وقت، وإراد غصاً في وقت آخر، ولأنك مختلف قول التعارض
الواحد في المسألة الواحدة، فلا يعتمد الطريقة في كتابي أن ما أودته من
الشرح والتأويل والقيام (تتظير الطريقة القنع عدي حتى أعجب من جامعها
وأولم من رأي غيره، وإنما هو منج استهادي، رب أدنى إليه نظري، وأما
فائدة كتابي به مبرهن منبرج النظر والاستدلال والإرشاد إلى طريق الاختيار
والاعتبار، فمن كان من أهل هذا الشأن فله أن ينظر في ذلك، ويعمل
بحسب ما يراه، إنه استهادي، من وفاق ما كنت أو خلافاً، ومن لم يكن ذلك
هذه الدرجة فليعمل ما صحت شاي هذا شيئاً إليها، وعوناً عليها، والله ولي
التوفيق، والله الذي إلى سبيل الرشاد، حسبي الله ونعم الوكيل، انتهى بالخط.

(١) كذا في الأصل، المستور: ١٣/١.

الفصل الثاني: في المؤلف، وفيه فوائد

ومما أوردت هذا الكلام بعينه لما فيه من فوائد الفوائد مما لا يخفى.

ومنهم: الحافظ محمد بن عبد الله بن أحمد، المشهور بالقاضي أبي بكر بن العربي المالكي المعافري الأندلسي، ولد ليلة الخميس لثمان بقين من شعبان سنة ٤٦٨هـ، وتوفي بمدينة فاس في الربيع الآخر سنة ٥١٣هـ، وقيل سنة ٥١٦هـ، وله مؤلفات كثيرة، منها «معارضة الأخوذي على جامع الترمذي» وقد أخذت منه في هذا الشرح في مواضع، وسمى شرحه «بالنفس»^(١) في شرح موطأ مالك بن أنس، وله شرح آخر سماه «بالمسالك في شرح الموطأ لمالك» قاله ابن قرحون.

ولا يذهب عليه قول أبي عربي اشتهر به الثنا، أحدهما: هذا، والثاني: رئيس أهل المولانية، محي الدين ابن عربي، صاحب «الفتوحات المكية»، و«المفصوص الحكيم»، وقرئ بينهما: بأن القاضي هذا يقال له: ابن العربي، بلام التعريف، وصاحب المفصوص: ابن عربي بدون التلام.

ومنهم: الحافظ أبو سليمان الخطابي^(٢) الشافعي صاحب «المعالم»، شارح أبي داود والبخاري، المتوفى في الربيع الأول سنة ٣٨٨هـ، وهو حمد بن محمد بن إبراهيم البستي - بالنص - نسبة إلى بستان بلدة من بلاد كابل، بين امرأة وغرنة، قيل: إنه من ذرية عمرو بن الخطاب، روي أنه قال: اسمي الذي سُميت به حمد، ولكن الناس كتبوا أحمد فتركته عليه، وهو ممن انتخب «الموطأ»، وتخصه أيضاً.

ومنهم: محمد بن سحنون، الملقب المشهور في علماء المالكية، اسمه سُفيان بن يوسف، كثير التأليف، له نحو من مائتي كتاب، منها: «شرح الموطأ» في أربعة أجزاء، ولد سنة ٢٠٢هـ، وتوفي بالساحل سنة ٢٥٦هـ، قاله ابن قرحون.

(١) قد طبع هذا الشرح في ثلاث مجلدات بتحقيق الدكتور محمد عبد الله ولد كريم في بيروت سنة (١٩٩٦م).

(٢) له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٢/ ٢٦٤)، ومجموع المؤلفين (١/ ٤٥٠).

الفصل الثاني في المؤلفين ولقبه فوات

ومهم العلامة القرافي ، وهو محمد بن يحيى بن عمر بن أحمد بن
 يوسف النعماني عرف بالقرافي ، القاضي بدار الدين تولى قضاء المحكمة بصرى
 على يد البكي في سنة الاستيلاء من مؤلفاته شرح الموطأ .

ومهم عبد الله بن داود ، المعروف بالصادق ، تلميذ ابن محمد ، النعماني
 سنة ١١٨٦ هـ ، له تصدير في الموطأ ، قال ابن فرحون .

ومهم العلامة أبو الفتح بن القصار ، وهو يونس القاضي أبو الفتح بن
 محمد بن مكي . يعرف بن القصار ، فاضلي ، كان سليل إلى التصوف في
 السادة ، وكان مرجع النسخة ، ولم يكن ملابح إلى الفقه ، بل إلى الفقه بن
 مواضع كثيرة ، ألف تفسير الموطأ ، وحساب الموعود ، قال ابن فرحون
 وغيره ، ويأتي شيء من السط على ترجمته في سنة الموطأ .

ومهم العلامة القاضي محمد بن سليمان بن خليفة يكنى أب عبد الله ،
 ألف شرح الموطأ ، ومما كتب المحلى ، وعرض على الفقيه أبي
 النعمان الشافعي ، فأمر أن يحذف على إتمام غلة من فقه ، ولم يبق هذا
 الكتاب عند الناس ، إلا وقع منه مستحسنات ، قال ابن فرحون .

ومهم محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد ، يعرف بن رزقون ، وهو
 ذكر ، ج ، أبو سعيد ، صاحب التصانيف ، ألف كتابا جمع فيه بين الفقه
 والاسكاف ، قال ابن فرحون ، ولد سنة ٥٥٠٢ هـ وتوفي سنة ٥٥٨٦ هـ .

ومهم العلامة أبو بكر بن صالح الغشقي . قال المصنف ، وهو - شيخ
 الصادق الميموني والشافعي - حذرة من حزانة بحر العلوم . انتهى . قال المصنف
 ، غيره . ساء المصنف .

ومهم ابن أبي شيرة ، قال البيهقي في التوبة . وقال ابن فرحون
 محمد بن أحمد بن أبي شيرة أخو أبي شيرة الميموني ، له معرفة ، له شرح
 في إحصاء ملخص ابن المنسي ، توفي قال سنة ٥٦١ هـ . انتهى . وبما في ذكر
 ملخص ابن المنسي في ملخص .

ومنهم: القاضي أبو عبد الله بن الحاج.

ومنهم: أبو الوليد بن القزويني، وقيل أبو الوليد بن عود.

ومنهم: أبو القاسم بن أمجد الكاتب.

ومنهم: أبو الحسن الإشبيلي، قاله السيوطي في «التنوير»، قال السمعاني: هو بكسر الالف وسكون الشين المعجمة وكسر التاء الموحدة وسكون الياء، نسبة إلى بلدة من بلاد الأندلس بالمغرب، ويقال: إشبيلية من أمهات المدن بالأندلس.

قلت: والطاهر أنه علي بن محمد بن محمد المتونى حوالى سنة ٦١٠هـ، له كتاب «المعارك» في معضوض حديث مالك كما في حاشية «الذبيح»، وأخذ السيوطي في «التنوير» عن أبي الحسن بن أحمد، عن كتابه «تقريب المعارك» على موطأ ذلك.

ومنهم: ابن شراحيل

ومنهم: أبو عبد الله محمد بن خلف بن موسى الأوسي^(١) من أهل البيرة المتوفى سنة ٥٣٧هـ، شرح مشكل ما وقع في «الموطأ» وصحح البخاري، قاله ابن فريحون.

ومنهم: عبد الله أبو محمد بن محمد بن أبي القاسم الفريحون البصري التونسي^(٢)، المتوفى سنة ٨٧٦هـ^(٣) صاحب المؤلف الكثير، منها كتاب «الدر المنخفض من التنقيح والسدح» جمع فيه أحاديث الكتابين المذكورين، وشرحه بشرح عظيم في أربعة مجلدات. سمى «كشف العطاء» في شرح مختصر الموطأ.

(١) انظر ترجمته في «الذبيح العدد ٣٠٢/٢» و«تاريخ الإسلام الذهبي» ٥٥١، و«الوافي بالوفيات» ١٨٦/٣.

(٢) انظر ترجمته في «الدر الكائن» ٤٠٧/٢ و«الذبيح المذهب» ٤٥٧/١.

(٣) هكذا في الأصل. وفي «الدر الكائن» مات في رجب ٨٧٦هـ.

ومنهم أبو العطف عبد الرحمن بن مروان الفخارعي القُرطبي، البصري سنة ٤١٣هـ. له تفسير في السبوط مشهور، مفيد حسن التأليف، قاله ابن فرحون ومروم أو الحسين بن علي بن إبراهيم الجذامي القاضى السجوتى باسم القضاة الموفى سنة ٦٣٢هـ، خصص كتاب الاستدكار^(١) لابن عروة لم ومنهم أبو الحسن عمي بن إبراهيم النعماني البصري سنة ٦٠٩هـ، ألف في شرح الشواهد مصفواً بماء صحيح المسالك فنبهه في مذهب مالك^(٢) ومنهم أبو السجد عيسى بن عطية القضاة من أهل طرابلس، شرح الشواهد توفي سنة ٦١٩هـ.

ومنهم أبو عبد الطلوع، قاله البيهقي في التنبؤ، والظاهر أنه أحد من محمد الأنبي في بيان تحريم المومنة ومنهم عيسى المحمدي، قاله السيوطي.

والجهم بن مزين^(٣)، ذكره السيوطي في التنبؤ، ول: وماء المستغنية، والي ابن فرحون يحيى بن زكريا بن إبراهيم بن عيسى بن عبد عثمان بن عبد الله، أصله من صليطنة، وانتقل إلى فريضة كان حافظاً للموطأ فيها، له تأليف حسن: منها تفسير الموطأ، وكتاب تسمية رجال الموطأ، وكتاب عقل حديث الموطأ، وهو كتاب المستغنية، ولم يذكره علي بنك علي بن حديث، توفي في حجازي الأولى سنة ٢٥٩هـ.

ومنهم أبو عبد الله محمد بن عبد الله أبي ربيع^(٤)، يفتح اثر في التجميعه وخبر الموطأ، الذي البيهقي، «الحدائق» الساجدة، الحقة، سمي شرحه البيهقي في التنبؤ^(٥)، بالمتة^(٦)، وقال ابن فرحون هو احتصار شرح ابن مزين للموطأ، توفي الشري سنة ٢٩٩هـ.

(١) له شرح في تاريخ علماء الأندلس ١٩٨١/٢٤١، والبراج المصنف ٢٢٠/٢٢١.

(٢) انظر ترجمته في سير اعلام النبلاء ١٦٠/١٦١، والبراج المصنف ٢٢٠/٢٢١، واشتدات الذهب ١٤٦/١٤٧.

(٣) في تنوير المواقف ١٠١/١٠٢، النعمانية، وهو تحريف.

النص الثاني من العائف، وبه فوائد

تتمتع هذه المخطوطة، وهو شرح لأوامر الله عز وجل في تارخ الإسلام من عهد الصحابة
والعلماء، وله لدى طين الإسلام شرح البخاري في الفقه، وقد أضافه بعض الذين
شرحوا بعداً إلى هذا كتابه بعبارة بعض العلماء، ومن شرحه في المخطوطة
تاريخ الدولة العثمانية من سنة ١٠٦٦ هـ إلى سنة ١٢٦٦ هـ، وهذه الأجزاء
موجودة في مكتبة الدولة في العهد العثماني، وقد تم إخراجها في سنة ١٣٢٥ هـ
في عهد الدولة في سنة ١٣٢٥ هـ على الأرجح، وفي سنة ١٣٢٥ هـ.

وتمثل شرح مصاحفة العلامة الفداء التي له الشهرة في "شرح المصير في
الفتا والحقم، الفداء الذي على يده، وهو فطلب الذي أهدى في عهد
الشيخ من وجه الذي المعرفي الفادى، وقد جمع لأربعة وأربعين سنة
1111 هـ. وهو حفظ القرآن ورواه سبع سنين، وفتح من جميع المصادر الشرعية
حتى كان عليه خمس عشرة سنة وأربعين سنة، ثم قام بمهمة شرح هذه
الفتا والحقم، فطلب في الفداء والافتاء، وكان له في الفداء السبعة المراحل
القرآنية، والآراء الفدية في عدة مسائل على السراج المصنف، وهذه، هي
سنة 1171 هـ. قبل سنة 1112 هـ. بعد سنة خمس عشرة سنة من بداية شرح
الفتا بشرح من، هذه، هي الفدية، والثانية، الفتوى، هي
القرآنية، المختصر من الأولى، وفتاها، خمسة وأربعين سنة، أو الخمس،
والثاني، من أبحاثه وفتاها في الفدية، هذه الفدية.

وذهبوا عند ذلك إلى منازلهم فلهذا سلكوا في السكينة ولم
أجد في عمودهم رجلاً ممن سارحاً كذا في السكينة. فوجدت رجلاً من
ممن هم في هذه السكينة، انتهى من السكينة. وقال من هو جودني في
السكينة؟ قال في هذا السكينة. فوجدت رجلاً من السكينة. فوجدت
رجلاً من السكينة. فوجدت رجلاً من السكينة. فوجدت رجلاً من السكينة.

(٥١) انظر: محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب، *المعجم المفهرص لألفاظ الفقه*، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ)، ص ١٠٦.

$$\nabla^2 \psi = 0 \quad \text{in } \Omega, \quad \psi = 0 \quad \text{on } \partial\Omega, \quad \psi = 0 \quad \text{on } \partial\Omega. \quad (1.1)$$

الفصل الثاني في المؤلف. وفيه مولد

سكن بونة من بلاد إفريقية له تاليف في شرح الموطأ، مشهور حسن، رواه عنه حاتم الطرابلسي وابن سعد، مات قبل سنة ٤٤٠ هـ انتهى، فأنظرهما واحدا. ويوقع التصحيح في أحد من الكتابين وإلا بهما شرح.

ومنهم: أبو عمران موسى الزياتي. ذكره في منيل الابتهاج.

ومنهم: الشيخ زبيد الشين عمر بن أحمد التلمس الحلبي. شرح «الموطأ» وسمى شرحه «بلا شفاء».

ومنهم: القاضي محمد أبو عبد الله بن يحيى بن محمد الحذاء التميمي^(١). شرح «الموطأ» كتاب سماه «الاستنباط لمعاني السن والأحكام من أحاديث الموطأ» في ثمانين جزءا. وكتاب «التعريف برجال الموطأ» أربعة أسفار. وتوفي سنة ٣٥٧ هـ. وتوفي سنة ٤١٠ هـ.

ومنهم: العلامة صاحب العلم الزاهر والفصل الميامر، الشيخ علي القاري^(٢) الهروي ثم السكي. وهو علي بن سلطان محمد الهروي نزيل مكة المكرمة، المعروف بالقاري الحنفي، أحد صدور العلم، وأيد بهرناه ورحل إلى مكة، وأخذ عن أبي الحسن البكري وأحمد بن حجر الحكي، كانت وفاته بمكة في شوال سنة ١٠١٤ هـ بقا. إنه بلغ إلى سنة السعدية على رأس ألف. كذا في هامش «الفتاوى البهية» و«التعدين المسجدة».

وبه أيضا: له شرح على موطأ محمد في مجلدين، مشتمل على نقائص لطيفة وغرائب شريفة، وله تصانيف كثيرة غدت في «التمليق المسجدة»^(٣) أكثر من خمسين كتابا، منها: «السرقة شرح المشكاة»، و«شرح الشفاء»، و«شرح شعاع الترمذي»، و«مجموع الوسائل»، و«شرح المحصر الحصين»، و«شرح

(١) انظر: ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٧/٢١٤).

(٢) انظر: ترجمته في «مختلصة الآثار» (٣/١٨٦). و«وسط الجوامع» (١/٣٩٢)، «الإمام علي القاري والره» في «مجموع الحديث». طبع في دار البعث سنة ١٩٨٧ م.

(٣) (١٠٦/١).

مختصر الرقابة، وشرح الشاطبية، وشرح شرح نخبة الفكر، وسند الأنام شرح سند الإمام، وإعراب القاري على أول باب البخاري، وغير ذلك.

ومنهم: الشيخ يبري زاده الحنفي^(١)، وهو الشيخ أبو محمد إبراهيم بن حسين بن أحمد بن محمد بن أحمد بن يبري، مفتي مكة المكرمة. الشهير «يبري زاده» فقيه محدث، كثير التأليف، تجاوز مؤلفاته عن السبعين، عد بعضها في «مذاق الحنفية»، ولد في المدينة الطيبة بعد سنة ١٠٢٠هـ، وتوفي بمكة في شوال سنة ١٠٩٢هـ يوم الأحد، ودفن بمحلة.

قلت: وقد روت هذا الشرح الوجيز في البليدة الظاهرة الطيبة، سمي «بالمفتاح الرحماني»، أكثر فيه الأخذ عن العلامة العيني، وقد أخذت منها في بعض المواضع، وهو موجود في المكتبة المحمودية بالبليدة الطيبة الظاهرة بخط المؤلف.

ومنهم: الشيخ عثمان بن يعقوب بن حسين بن مصطفى الكونجي التركماني ثم الأسلابولي، من علماء النصف الثاني من القرن الثاني عشر، شرح النموطاء برواية محمد، وسماه «المهيا» في كشف أسرار النموطاء، أوله «سبحان من أرسل رسوله بالهدى ودين الحق»، بدأ تأليفه وفيت الصحن يوم الجمعة غرة ذي الحجة سنة ١١٦١هـ، وفرغ منه في المحرم سنة ١١٦٦هـ، وكان عمره إذ ذاك (٦٥) سنة، موجود في المكتبة الخديوية بصر.

ومنهم: العلامة الفاضل مولانا الشيخ عبد الحي أبو الحسنات اللكهنوي^(٢)، ابن الشيخ عبد التحليم ولد ببلدة «ناندا» في السادس والعشرين

(١) انظر ترجمته في «خلاصة الآثار» (٢١٩/٢ - ٢٢٠)، «معدية العارفين» (٣٢/١)، و«معجم المؤلفين» (٢٢/١)، «التطبيق للمعجم» (١٠٥/١).

(٢) انظر مقدمة «التعنيق المعجم» (١٠٩/١) والإمام اللكهنوي وجهوده في الحديث وعلومه.

وهي رسالة الدكتوراه لولعي الزهر «وحي الدين النووي»، وقد حصل عليها بمرتبة الشرف الأولى. وطبع الباب الأول من الكتاب باسم «الإمام الفكري» في دار القلم بيروت.

المجلد الثاني في المؤلفات ونبذة فوائدها

من ذوي القعدة، يوم الثلاثاء سنة ١٢٦٤هـ، وثم في سنة ١٢٠٤هـ صاحب التأليف الكثيرة الشهيرة، جلي النور، رواية لإمام محمد بن عاتبة شريف. كأنها شرح طويل، سماه «التعليق المجمع» على «موطأ» محمد بن

وعمر الف في شرح عربيته - وهم جماعة - ذكر بعضها السيوطي في «التبصرة».

- ثم العلامة الشافعي، هو محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن أبي ربيعة كوفي، مولد بني ومرة، قال بن فرحون: أنه كتب في التاريخ وهو ضخم المجلد، وفي «رجال النور» وفي «تاريخه» كان من أصحاب الحديث، والرواية أغلب عليه، رتب بمصر بيت علم، توفي سنة ٢٤٩هـ.

ومنها: أحمد بن عمران الأحمسي^(١)، وهو أحمد بن عمران بن سلامة الأنباري أبو عبد الله الحوي يعرف بالأحمسي. كتب «تاريخ الموطأ» ومات في سنة ٢٥٠هـ، قاله السيوطي في «العبارة».

ومنها أبو قاسم العناني الكوفي

ومنها: أبو عبد الله بن المرحوم - هو أصح بن الصريح بن باع، سكن القسطنطينة، رحل إلى مالط ليسمع منه فدخل عليه يوم مات، توفي بمصر سنة ٢٢٥هـ، قال بن فرحون في «مؤلفاته» «تصانيف غريبة الموطأ».

ومنها: القاضي^(٢) مينا، شرح عربيته مع المصححين في «مشارف الأموار»^(٣)، وهشبة محمد بن سعيد بن أبي عبد الله، يعرف بالهروزي، استوفى سنة ٦١٤هـ.

(١) قد وضع هذا الكتاب لأحمد بن ثلاث أحداث من عتق رخص من المصنف من الأقاليم في سنة (٩٥٣م).

(٢) لا توجد في نسخة (٢٥١٦) والناشر بمطبعة (٣٣٣/٤١)

(٣) انظر ترجمته في «الأنساب النبوية» (١٤٦٠) سير أعلام النبلاء (١٠١٢/٢٠١)

(٤) هو كتاب لأحمد بن محمد بن فرج المروزي، المشكك من مناجات الأسماء والألقاب أو منه في الصحيح البخاري، والمصنف مسلم.

ومن ألف في زمانه جماعة

منهم: القاضي محمد أبو عبد الله بن يحيى بن محمد بن النخعي، تقدم ذكره، له كتاب الشريفة برحان الموطأ، أربعة أصفار.

ومنهم: أبو عبد الله بن ثمرج^(١١).

ومنهم: العلامة القرقي محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم، تقدم ذكره في ترتيب الموطأ.

ومنهم: أبو عمر زقاق^(١٢) قاله السيوطي، وهو أحمد بن محمد بن أبي عبد الله بن أبي سعيد النميري، أبو عمر النطنجي أصله من طلمسكة من نجر الأندلس. صاحب تصنيف الكثير، منها: «تفصيل مال الله»، «برهان الموطأ»، «دنه ابن ورجو».

ومنهم: العلامة حلال الدين السيوطي، صنف زمانه سبعة أصفار الشفاء برجال الموطأ، تقدم ذكره في شرح الموطأ.

ومن السيوطي في «التوير»^(١٣) وألف مد الموطأ فاسم بن أصبغ بن محمد، يعرف باليهاني، ألف عرائف حديث مالك ومسنده حنيفة، وأبو القاسم الجوهري وهو عبد الرحيم بن عبد الله بن محمد الحنفي، المتوفى سنة ٢٨٥هـ، ألف كتاب مد الموطأ^(١٤) ومسنده ما ليس في الموطأ، وأبو الحسن القاسبي في كتابه «المختصر»^(١٥) قلنا في «التوير»^(١٦)، وهو علي بن محمد بن خلف النميري المعروف بابن القاضي، أبو الحسن المتوفى سنة ٤١٢هـ، غانم الحميتي وعبدل ورجائه، ألف كتاب «ملخص الموطأ»، يستعمل على

(١١) حكاه في الأصل، ولكنني وجدت في نسخة النجاشي آخره أبو عبد الله بن محمد بن ثمرج، وكذا في ترتيب المصادر (٢/٢٢٤)، وفي فهرس أعلام النبلاء (٨/٨٧، ٨٨) وفي معراج بالعين ومر السعوط، والله أعلم.

(١٢) له ترجمة في سيرة أعلام النبلاء (١٧/٦٦٦) وله ذيل السعوط (١٣/١٥٧).

(١٣) طبع هذا الكتاب، بدار العرب (إسلامي).

(١٤) (عمر ١٠).

جسمته وعشرين حديثاً. سفل الإسناد، أفنصر فيه على رواية ابن القاسم من رواية سحر بن عبد الله في الإسناد، وأبو غر الجوزي، وأبو الحسن علي بن حبيب، السعداسي، والقطر، وأحمد بن محمد الفارسي، والقاضي ابن الخضر، وابن الأعرابي وابن بكر أحمد بن سعيد بن إدريس الدجيني

وُلّف القاضي ابن عيينة^(١) بن إسحاق أنوار الموطأ في عشرة أجزاء، وقلّ جماعة جزء، وله كتاب آخر سماه «مبادئ الموطأ» في أربعة أجزاء، وأيضاً صنف «مسند حديث مالك» وفيه ألف حديث، وله تصانيف كثيرة، ذكر لنا منها ابن فرحون، توفي سنة ٢٨٢ هـ. وُلّف أبو الحسن الباقلي كتاب الخلاف لمؤلفه، وكانا للقاضي أبو توبّد سليمان السجزي، وُلّف مسند الموطأ برواية القاضي بن عمرو الطنطاوي، وآخر من تصد السلفيني لخص «الموطأ» برواية القاضي ولاي جوصا أحمد لموطأ، من رواية ابن وهب وابن القاسم، ولأبي الحسن بن أبي طالب كتاب شرط الموطأ، ولأبي بكر بن عبد الخطيب كتاب «أطراف الموطأ»، ولاي عبد الله بن عيسى في مسند حديث الموطأ ومرواه، تقدم ذكره، ولأبي عبد الله بن عيسى الطنطاوي «توجيه الموطأ» قاله السجزي

أما ابن فرحون: محمد بن عبد الله بن عيسى بن عبد الله، فليقني فقيه عصره من الجماعة، أثبت أحاديث مسند مالك ومستندات الحديث، توفي سنة ٢٨٦ هـ. وأما ابن محمد بن حازم الشافعي: أما الموطأ، ولأبي محمد بن يونس، وهو عبد الله بن أحمد بن سعيد بن روح بن سليمان، المتوفى سنة ٥٢٣ هـ، كتاب في الكلام على أسانيد وسماه «أناج الحنية وسراج النيرة»، يسمى كلام البيهقي مع زيادة عليه كثيرة.

الفصل الثاني في المؤلف وفيه فوائد

قلت: ونحصد أيضاً في القسم عد الترحمن النعماني المصري المتوفى سنة ٣٨١هـ، وأفضة الخطابي كما تقدم. وألف مسند حديث ثالث أحمد بن نزال بن بريد. المعروف باسم الثعالب المتوفى سنة ٣٢٢هـ، قاله ابن جرير. وهذا خلف بن قاسم بن سهل المعروف بشيخ اللبائغ المتوفى سنة ٣٩٣هـ، خرج مسند حديث ثالث. وألف عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عمير المتوفى سنة ٤٣٥هـ، مسند الموطأ، ونصّل مالك بن أنس. وألف إبراهيم بن حسن أبو إسحاق قاضي القضاة بترمس، كتاب الرد على ابن حزم، في اعتراضه على مالك، في أحاديث حرجها في «الموطأ» ولم يشمل بها. توفي سنة ٧٢٤هـ.

قلت: ويطالع الأتوار على صحيح الآثار: تأليف الحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله بن ساديس، المعروف باسم جبريل^(١)، المولود بالمدينة من بلاد الأندلس في صفر سنة ٥٠٥هـ. المتوفى بمدينة طاس يوم الجمعة أول وقت العصر سادس شوال سنة ٥٦٩هـ. وهذا الكتاب في فتح ما استعمل من كتاب «الموطأ» وكتابي مسلم والبخاري، وإيضاح مبهم لعائده، وبإزالة الاختلاف من أسانيد، وألف عبد الحميد بن محمد الإسماعيلي المعروف بابن الحزاف المتوفى سنة ٥٥١هـ، ما وقع في الموطأ مما ليس في البخاري ومسلم، وألف محمد أبو بكر بن حبيب مباد شواذ مالك.

ومعنى ثبت رواة الموطأ عن الإمام مالك: أبو القاسم بن بشير بن الأندلسي، وخطيب البغدادي، والقاضي عباس، والحافظ شعيب بن أبي شيبة، ومحمد أبو إسحاق بن القاسم بن شعيب، المتوفى سنة ٣٥٥هـ، ألف كتاب البراءة عن مالك، وألف أيضاً عرابي من قول مالك، وأما شاذة عن

(١) اعظم ترجمته في سير أعلام النبلاء (٣/٥٦٠) ومشتبه في ذلك (٢/٢٢١) بـعبدية الطبري (٩/١٧) ورواه الاحداث (١/١٧٢) .

فوم لم يشتهروا بصحبه، ليس من رواه ثقات أصحابه، ومحمد بن حذرت بن أسد الخثمي المتوفى سنة ٣٦١هـ، صاحب التأليف الحقة، منها كتاب رأى مالك الذي خالفه فيه أصحابه، وكتاب المروءة عن مالك.

وهذا يد من خدم "الموظف" شيء من الشرح أو التلخيص، أو غير ذلك، وإحصاء الجميع منعذر، ولا يمنع من نطقه التعميم أنه يحشر عدد الحاشين بالسبقات أيضاً في زمرتهم، فإن رحمه وسعت كل شيء.

المادة الثالثة

ففي بيان هذا التعليل، وفيه فوائد

المفاضل الأولي.

في ترجمة المؤلف

مَدْرَسة هذه الأثراني حازم الله إليه بالمشي - وهو العبد الضعيف
الضعيف إلى رحمة الله العلي، الراحمي عفو ربه القوي، المبروح بسيفه
وموج، المطروح في ذواب المصوم، المقرب بكونه أتياً غريباً، عبد، ألسن
راكب، حبه الله تعالى الكاشهفري وضاً، والحفي ملكاً، والحلي
سماً، والمظاهري للنفق، من البحر الزخبر، والعبد المسلول، حامل ربات
لنفسه، إمام كريمة التدفيع، جامع معمول به، متفوق، حارث، المبروح
بالصوم، الألب الأبيض، حافظ القرآن والحديث، مرجع أرباب العقوي،
الشيخ العلامة محمد يحيى بن صاحب الصفحات الجوينية والكرامات
الحليّة، سيرة الأنصاف الربوبية، وألف العليم، الصمداني، يظهر أثار العلي
الحلي، مولانا الشيخ الحافظ الحاج، العلامة محمد، عبدالحل بن الشيخ علام
حسن بن حكيم، تلميذ بحر بن حكيم علام محي الدين بن المشاي محمد
الحل بن المولوي محمد محي بن الحلوي محمد شرف بن المولوي محمد
شرف

وند ساعده وحسى عنه، في ليلة الحادية عشرة من رمضان المبارك سنة
سبع مائة بعد تلاتة وثلث من الهجرة النبوية - على صاحبها أئ
صلاة وتحيه - وعلى وفق قول صاحب توحيد العام الميلادي كان يذ ذاب
نحس - الثاني من فراق من كان يسمي به الفقه والمجاهدين، فمصر

باسمير: معبد موسى وسعد، كبر، ونور في الخلد، وفات الأخرى
على الأثر، في السجل حفظ كلام الله رب العالمين في السنة السادسة
وبالكتب الثمانية في العشرة، والكتب العربية في المائة عشرة

وحضر مجلس درس الحديث عند والده الأعلام في سنة ١٢٢٢ هـ. وعند
الأمومة الأمل، راس الحديث الشيخ خليل أحمد من سنة ١٢٢٥ هـ إلى سنة
١٢٤١ هـ. وعلى قلة سنته، قصير دأبه في العلوم، وفي التفسير، والمصنف
المعتمد المشهور، مستفهم العشر، في غيره، فمصرم في حسن وتلاين بعد
تلاينه، وألف من التفسير، النبوة، على حد حيا، ألف ألف صلاة وتعبه -
ومن ربيع الأول من السنة القاتورة، بدأ على بدء استغلاء، فبال الفجوة

وبشرى مريم مربية الخدمين الشريفيين الشافعيين، الأولى في شمس
سنة ١٢٤٨ هـ. ورجع بعد الحج، وألفه في ثوب، سنة ١٢٤٩ هـ. وأقام بعد
الفرج من الحج في البلاد الظاهرة الطبية المدينة المصورة عدة شهر، ومن
حيا شوبه عدة، وأثر في سنة، في عيونه، بطله، وسدحه، بطله - ورجع بعد
الجمعة الثانية في أوائل سنة ست وأربعين، وفي هذا الله تبارك وتعالى - محققا
رامة سنة ١٢٨٢ هـ. على حسب من أخيه، وحيي مولانا الحاج محمد يوسف
الدمطري^(١)، رحمه الله، رئيس التلخيص، بغير الله مدبه

الفائدة الثانية

في مشايخ المؤلف

فبعد الخبر، المسافات، قرأ الكتب، لدرسه، وأمر به، فلهذا، على
الإمامين، التهادين، الشيخين العربيين، أحمد، أحمد، حمد، المكرم، عند الناس،
ونسر، أهل الشرف، الملائكة، المأمور، هذا، الكرمات، الحظية، في تكلمات
الحكمة، الحافظ، الحاج، مولانا، محمد، إمام، في هذا، مرقده - قرأ عند أكثر
الكتب، الأندلس، وسبحة، رائدة، المعطر - في الله، قد، ورجع، مصححه -

(١) انظر راجع في تاريخ الشيخ محمد يوسف، ورجع في تاريخ محمد يوسف السوي

قرأ عليه أكثر الكتب انتهائية. وقرأ الكتب أولية تميزانية على حامعي المعقول والمنقول، الشيخين الجليلين تكبيرين، أحدهما بحر العلوم العلامة الشيخ الحافظ مولانا عبد الحافظ، رئيس النظام بالمدرسة العلية الشهيرة بمطهر النعمين، والآخر الشيخ الأجل مخزن الحقيقات العلية رئيس المحافظة، مولانا الشيخ العلامة عبد الوحيد، من أكابر المدرسين بالمدرسة المذكورة، وقرأ أكثر كتب الحديث مرتين، وبعضها مرات على الإمامين المحققين الكبيرين، الموصوفين إليهما قبل ذلك، وما أنه أدرك شيئاً من روحتهما تيركاً بذكرهما.

ترجمته الشيخ الإمام، مفتي الأمام، والده المرحوم، وهو بحر النحود والكريم، متبع النقطاء والسجاء، العلامة الشيخ العقبة، صدر مصادر الفتوى مولانا محمد يحيى^(١) - بلغه الله العسائر المصنوع في الحداثات المعنى - ولد - رحمه الله - في سنة سبع وثمانين بعد ألف وثمانين، وأرخ ولادته باسم (بند آخر) وكان في الحقيقة كذلك، ذا الجهد العالي، وسعي باسم يحيى نقلاً لإحبابه العلوم الشرعية الدينية، وخرج من حفظ كلام رب العالمين مع تكميل الكتب الفارسية، إذ كان عمره - رحمه الله - سبع سنين، وبدأ بالكتب العربية الابتدائية بعد ذلك على والده المرحوم، ثم في المدارس العربية بلهفي، والمدرسة العربية ببلدة كاشغره من مضافات مطهر نكر

كان - رحمه الله - متقدماً ذكياً طبعاً، وكان أبوه معجباً به، ولما أذن له في التدريس حال تعليمه، وكل متباينه كماله مختبرين به، ولد - رحمه الله - في تحصيل العلوم غرائب لا يحصى المقام، ذكرنا بعضها في أحوال مظاهر العلوم؛ ولما خرج من مدرسته العزلة والعلوم؛ معقولاتها، ومنقولاتها، أسونتها ودروعها غير الحديث، اشتغل بتدريسها في أهلي محل إقامته، وإنما أتم تحصيل علم الحديث - لأنه - رحمه الله تعالى - كان نصراً على أن لا يأخذ هذا الفن الشريف إلا ممن هو أهلي له حقيقاً، أعني أمير المؤمنين في

(١) نشر ترجمته في سنة ١٢٨٤ هـ، في ١٩ ربيع الأول، (ص ١٨٤).

الحديث الإسم الرباعي، والغوث الصمداني، أبا حنيفة ذرره، وجيد عصره، بخوري آوانه، وسيبويه زمانه، المعارف بانه، ثلثة المبت الحجج مولانا العلامة الحافظ الحاج رشيد أحمد التكنوهمي، قدس له سره العزيز). وكذا حضره الإسم إذ ذاك تاركاً مشاغل التدريس، لأعداد حفلة له في تلك الأمانة، وكان مصروف سائر أوقاته في التأليف والإفتاء وإحياء الثنوب والأرواح بالإنجازات الباهية.

ولما وصل إلى حضرته، أخبر من عطشى الحديث لذين فيهم القابلية الثامنة سبب حضرة الوالد - نور الله مرقدته - وألخوا عليه بحيث لم يجد نقلاً من إسما من أرواح ندرس الصباح السنة حسب عادته للبريق، فقبل السنة، التوالد غنية بانه في شوال سنة إحدى عشرة بعد ثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية كما سط في مفعلة اللامع، فقرأ عليه الأمهات الست في التنسيب بغية التدبر والإتقان، وقبذ بالكتابة ورائد تقاريره.

ولم يزل يشرف من بحار حضرته بعد ذلك بالحضور في محاضراته، وتحرير الفتاوى، واكتساب المعارف لاطنة عملاً وصحة إلى أن تلى حضرة الإمام داعي الله - سبحانه وتعالى - وانتقل إلى رحبته في سنة ثلاث وعشرين بعد ثلاثمائة وألف من الهجرة. فقصده باب أحق نوبه وأول خلفاء حضرة المعارف بالله، مولانا الشيخ أبي إبراهيم خليل أحمد السهروردي - قدس الله سره العزير - ولم يزل يستفيض من بحار معارفه اللطيفة، حتى أجاز له حضرة الشيخ خليل أحمد بنصيبك والإرشاد، وخدم عنه بالتحفة والعمامة، التي رحلت إليه من القطب الصمداني والمعارف الشريفة من العارفين وسند الكاملين شيخ مشايخ العرب والعجم حضرة الحاج إمام الله المكي، الجشتي النقشبندي القادري السهروردي - قدس الله سره العزيز ..

وفي بعد ذلك تدرس الحديث بمظاهر العلوم في سهاربور إلى أن تلى داعي لأجل، في ذي القعدة سنة أربع وثلاثين بعد ثلاثمائة وألف من

الصحرة - رضي الله تعالى عنه وأرضاه وجعل الجنة مثواه - كانت رضي الله تعالى عنه - تلاً، يقرأون بحذاء في الثيابي والناسي بياضاً، فكان ينفو الخرقان في الثياب حتى يخلب عليه النكاه - وكان يدرس أكثر كتب الحديث ويقتعه والأدب بحفظه - وكتب بيده الشريعة سائر كتب الأدب الدراسية مراراً - رحمه الله تعالى - رحمة واسعة -

ونائبه - الإمام الهمام، فخرية السالكين، زينة العارفين، انشيع العلامة الأمام الحافظ النجاشي مولانا أبو إبراهيم خضر أحمد بن الهند مجيد علي بن الشاه أحمد علي بن الشاه قطب علي الأيرجي، الأنصاري بسا، الأنبيهي وطن، الشاهنشاهي إقامة، اسمه من عدد أو صاف.

ولد في أواخر صفر سنة ١٢٦٩ هـ، وفراً من بيت العلوم العربية على عمده الشيخ أنصار عني، وعييه من علماء بلده، وفراً أكثر الكتب الدراسية في المدرسة العالية بمظفر العلوم على مدرسيها، وأخذ علم الحديث منه عن العارف بالله، رأس المتكلمين فخر المحققين، مولانا الشيخ محمد مظفر، صدر المدرسين - بالمدرسة المذكورة، وخرج من تحصيل العلوم من الموقوف والموقوف سنة ثمان وخمسين بعد ألف ومائتين من الهجرة، وأخذ حرفة السلوك، ونحلى بحربة الإجازة سنة ١٢٩٧ هـ، عن قطب الأرش السعدت الخنكوي.

ولم يزل طول عمره مشغولاً في إجابة العلوم الشرعية والنافعة، وتدريس والإفتاء، والتأليف والتصنيف، وتترك نعمه بيت الله العراء سبع مرات، آخرها في شوال سنة ١٣٤٤ من الهجرة، فلم يرجع بعد ذلك إلى الهند، وتلقى رحله بمدة الحبيب الأمين، وعماث لبني داعي الله - سبحانه - بعد انصراف من يوم الأربعاء السادس عشر من آخرى الربيعين سنة ست وأربعين بعد ثلاثمائة وألف من الهجرة، ودرس بالفتوة الحضرة من بضع المرفق، ندى مدام أهلي بيت النبي الكريم - عليه وعلى آله ألف صلاة وسليم - رضي الله عنه وأرضاه.

ولم نوز الله مرفوعة من المؤلفات الشهيرة ما لا يعدل عنها، لمصر
يطلب ملكة في العلوم شرعية، سيما علم الحديث أو في الفنون الصناعية،
سيما في يد الطائفة النسيبة النسيبة، أو المبتدعة النصارى. على أن مؤلفاته
شرحه المعروف عند الناس بهذا المعهود في كل أبي داود^(١) في خمسة
مجلدات، وهو شرح حليل القدر كبير الفائدة، اشتهر في الأندلس قبل إتمامه،
ولم يسبق أحد على مؤلفه.

ونلاحظ غير ذلك كثيرة، ولا يسهو عنها، واليهند على المؤلف ذكرها
معتقدات متباعدة، ردا على ما افترق عليها الطائفة المبتدعة، ومنها التضييق
الأذان ذكر فيها ما أحقق فيه بعض من ادعى العلم أن محل الأذان خارج
المسجد يوم الجمعة لدى الخطبة، ومنها الإتمام التعم على ترتيب الحكم
رسالة حلياة القدر في هديت الأخلاق والسلوك، ومن مؤلفاته في مناجات
الشيعة خاصة وبطريقة الكريمة عارفا للإمامة و قد ابدت الرشيدية كثر
سيط جداً، ذكر الموجود والعال، و التناول على جميع علماء الشيعة طالب
فيه أنه كيف يمكن إيمان الشيعة على القبول، وهو عاجزون عن جوابه إلى
يومئذ، وغير ذلك، وهذا المختصر لا نتحمل أكثر من ذلك، وقد ذكرت
نظراً من تراجم هؤلاء المسايخ كلهم فيما حوته من أحوال مظاهر العلوم
ومسايخها، وألف مولانا عاشق أبي المصطفى «تذكرة الخليل» ذكر فيها حسنة
من أحده.

للقلادة الثالثة

في سلسلة أئمة المؤلف

وقد علم من تقدم أن لجامع هذه الأوراق في سيد الحديث خريش
أبو الأول، وهو خريش رائد الصرح - مؤلف مرفقة - وهو أئمة كتب
الحديث كلها عن أمير المؤمنين في الحديث. العلامة الرئيس المحدث

(١) طبع آخر في القاهرة في عشرين مجلداً بإشراف المؤلف.

المكتوبة - قدس سره الحبيب - وهو أحد كتب الحديث كلها، عن شيخ
شايخ العرب، العجم، الإمام، الثقة، الثبت، الحجة، الفقيه، عبد الغني،
المعدي، المجلدي، الدهلوي ثم المصنف، وأما زيادة أسانيد كـ - الحديث
مهملة طبعاً أي زيادة معرفة سميت به شايخ الحبي في أسانيد الشيخ عبد
الغني، وقد أخذ المصنف بالأسانيد.

أحدهما عن والده المرحوم الشيخ الإمام الأجل الشاه أبي سعيد
المجلدي الشيبسي^(١)، وهو عن الشيخ الأجل ذي الفقار عبد المحسن
الفقيه عبد حميد الدهلوي - نور الله فرقته - وسببها تمام منه.

وثانيهما، عن طريق سخات در النجدة مسد فقيه الشيخ الحبيب
مسند المعروف بعائد الأساري الحراري^(٢) عنه، ومنه أيضاً مذكور في
الكتاب.

وأما سنده الثاني، فهو عن طريق مولانا الشيخ الحافظ الحجة أبي
إبراهيم خليل أحمد - رحمه الله - و - رحمه الله - خمسة أسانيد الأول
أنه أخذ كتب الحديث كلها عن الشيخ الإمام الهمام، الحافظ الحجة مولانا
محمد عفتور استاذتوري، الحضي الحضي الفخاري الشيبسي الدهلوي
- قدس الله سره الحبيب - عن شمس العلماء مولانا معلاك الهادي، عن فريد
آخري مولانا رشيد الدين خاں الدهلوي، عن بخاري عصره وأبي حنيفة وقت
سيد الفقه مولانا سماه عبد حميد الدهلوي العمري الحضي - قدس الله سره
العزيز - وقد رأى حصة الشيخ مولانا محمد مظهر - رحمه الله - صحيح
السخاري عن التهرير في الأناق مولانا الشاه محمد إسحاق المعري الدهلوي،
عن المكي المصنف - قدس الله سره العزيز - عن الشيخ الأجل الشاه عبد
الغني الدهلوي المصنف إليه.

(١) نظر ترجمته في مزاجه الجواهر (ج ١: ١٦٦)، وفي التلخيص (ج ١: ١٦٦).

(٢) نظر ترجمته في التلخيص (ج ١: ١٦٦) وأحد العلوم (٣٩، ١٧١)، وفي التلخيص (ج ١: ١٦٦).

..... الباب الثالث: في بيان هذا التعليق، وفيه فوائد

والثاني: أن مولانا الشيخ خليل أحمد حصل له الإجازة العامة في سنة ثلاث وتسعين بعد ألفه ومائتين عن الشيخ العلامة مولانا الشيخ عبد القويم بن مولانا الشيخ عبد الحي البغدادي، نزيل بهونال. فخر مولانا الشيخ المشهور في الآفاق، الحاج محمد إسحاق. وعنه أخذ الحديث أيضاً، وهم عن الشيخ الأجل الشاه عبد العزيز رضي الله عنه.

والثالث: حصلت لمولانا الشيخ خليل الإجازة العامة في المحرم سنة ١٢٩٤ هـ من المير الحافظ آية الله الشاه عبد الغني الصاهر المدني المولود إليه قبل ذلك.

والرابع: حصل لمولانا الشيخ الإجازة العامة في سنة ١٢٩٣ هـ عن شيخ مشايخ العرب مولانا الشيخ أحمد زكي «رحمته»، عن الشيخ عثمان بن حسن النبطي الشافعي الأزهرى ثم المكي، عن والده الجامع الأزهر. الشيخ محمد الأمير الكبير المالكي الأزهرى، والشيخ عبد الله الشرفي الشافعي، والشيخ محمد الشواني الشافعي، وأسبغهم شهرة في مكة المكرمة ومصر، مقدرة بأشواقهم.

والخامس: حصلت لميراج العلامة خليل أحمد الإجازة العامة عن شرف بزيارة بيت الله الحرام مرة ثالثة سنة ثلاث وعشرين بعد ثلاثمائة ألف. عن والده العلامة السيد أحمد الشرنجبي مفتي الشافعية بالمدينة المنورة، عن والده العلامة السيد إسحاق، عن والده العلامة السيد زين العابدين، عن والده السيد محمد الهادي، عن عمه العلامة السيد جعفر، عن والده العلامة السيد حسن، عن والده العلامة السيد عبد الكريم - الملقب بجدة الشهير بالمظلوم - عن والده الإمام السيد محمد بن السيد عبد الرسول الحسيني الحوسري الشرنجبي مجدد القرية الحاشي عشر عن جماعة من مشايخ العراق والشام، والحمد لتغفير من العلماء العظام.

(١) نظر ترجمته في فهرس المصادر، في جعد الكندي (١/٣٩).

(ج) وقد روى والد مولانا السيد أحمد البرزنجي السيد إسحاق - المولود إليه - عن عمه وفيه الشيخ صالح بن محمد الفلاني العمري . عن الشيخ المعمر المدني محمد بن محمد بن سنة العمري الفلاني . والشيخ صالح بن محمد الفلاني أسيد كثيرة جمعت في مخطوط الثمرا المطبوعة - حيدر آباد دكن .

(ح) وقد روى مولانا السيد أحمد البرزنجي عن الشيخ العلامة السيد أحمد بن رضي دحلان - المولود إليه - عن شيعه العلامة الشيخ عبد الرحمن تكبري . والعلامة الشيخ محمد عثمان الحمياضي .

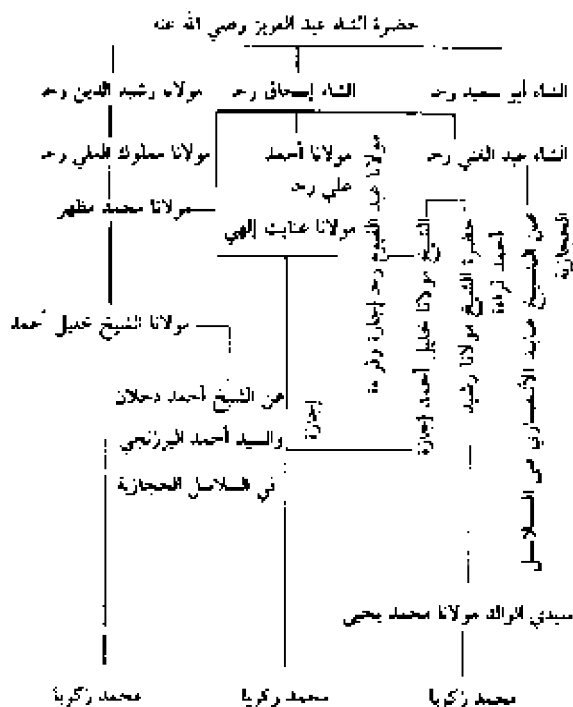
(ج) وقد روى العلامة البرزنجي عن شيعه العلامة السيد محمد المومني الدماطي نزيل طيبة عن الأستاذين الجليلين . الشيخ حسن الخطاط ، والشيخ إبراهيم الجاجوري . وغيرهما من أعيان عصرهم وجهادهم وقتهم . وأسائدهم شيرة في الحفاظ ، فقرة بالتحليف .

هذا ، وقد حصل لي الإحابة العامة لتساير كتب الحديث من رأس الأقبية في وفه العلامة الجرح مولانا عنايت إلهي رئيس الاهتمام بالمدرسة العلمية معاهم العلوم ، سناصور ، عن الإمامير المجمعين المحدثين الشهيرين : الأول : مولانا محمد مطهر : وقد تقدم مساده ، والثاني : علامة دهره مولانا أحمد علي المحدث الشخير محض البخاري ، وغيره عن المسحدث الكبير الشهير في الكفاق مولانا الشاه محمد ، صاحب المدهوني ، عن الشيخ الأحل لرحمة النجاة الشاه عبد العزيز - نور الله مرادهم -

ولما كانت سلسلة أسائدهم اليتية كلها تدور حول الشيخ الآخر مولانا الشاه عبد الحير - نور الله مرفعه -

ههكذا صورها^(١) :

(١) انظر مضمرة دمع الدراري (ص ٢٦) أيضاً



نذكر واحداً من أسماء المزمعة إلى هذا كتاب نكحاً لليلة
السنه، ونولاً الشاه عبد العزير حسيد آخر، ذكر ما في العجوة النافعة

لكل الصلة منها حميد، والده المرحوم، نذكره في «المعشقة» و «الرباع
الخير» بعد روى الشيخ الإمام الأجل مولانا شاه عبد العزيز عن أبيه
الإمام، صدر الأئمة الأعلام، حجة الإسلام أبي محمد الترميز قطب الدين
أحمد، الملقب بولي الله من أبي الفخر عبد الرحيم المصري، قال: أخبرنا
يحيى بن أبي الموطأ، رواية يحيى بن يحيى المصمودي، الشيخ محمد

الباب الثالث: في بيان هذا التعليل، وفيه فوائد

وفد الله النكفي^(١) المالكي، قراءة من عليه من أوله إلى آخره، بحق سماعه لجميعه على شَيْخِي الحرم النكفي: حسن بن علي العجمي، والشيخ عبد الله بن سالم البصري النكفي، قالا: أخبرنا الشيخ عيسى السمرعي سماعاً من تلقه في المسجد الحرام، بقراءته لجميعه على الشيخ السلطان بن أحمد المزاحي، بقراءته لجميعه، على الشيخ أحمد بن حليل المسكيني، بقراءته لجميعه على الشيخ النيفي، بسماعه لجميعه على القشوف عبد الحق بن محمد السنباطي، بسماعه لجميعه على النيدار الحسن بن محمد بن أيوب النحسي السنباطي، بسماعه لجميعه على عمه أبي محمد النحسي بن أيوب قسباً، بسماعه على أبي عبد الله بن محمد بن جابر الوادياشي، عن أبي محمد عبد الله بن محمد بن هارون القرضي، سماعاً عن القاضي أبي القاسم أحمد بن يزيد القرطبي. سماعاً عن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الحق الخرجي القرطبي. سماعاً على أبي عبد الله محمد بن فرح مولى ابن القلاع، سماعاً عن أبي الوليد بولس بن عبد الله بن مقبذ القضاة، سماعاً عن أبي عيسى يحيى بن عبد الله سماعاً قال: أخبرنا عم والذي عيّد الله من يحيى سماعاً، قال: أخبرنا والذي يحيى بن يحيى الثبتي المصمودي، سماعاً عن إمام دار الهجرة مالك بن أنس - رضي الله عنه - إلا أبواباً ثلاثة من آخر الاختلاف، فمن زياد بن عبد الرحمن عن الإمام مالك بن أنس.

وشيوخ متابعي الإمام حجة الإسلام الشافعي ولي الله قندهلوي، أسانيد متنوعة كثيرة، طويّلة الذبل. أودعها في رسالته «الإستاد إلى مهمات الإسناد»، وأجمل الكلام فيها على جملة أسانيد، لكننا اقتصرنا على السند الواحد، رومةً للاختصار، ونحبرنا هذا السند من بينها لما أنه مختار شيخنا الإمام الحجة الشافعي عبد العزيز في «العجالة النافعة»، وأخذ منه في «انبايع الحسي» ولأن مختار شيخ المتتابع العلامة قندهلوي في «المعوى شرح الأصول». ولما فيه من تبيين السماع من أوله إلى آخره، وقد وقف على

(١) انظر ترجمته في «إستان اعيان» (ص ٩).

نواحيه أكثر المشايخ المذكورين في هذا السند فأعيت أن أحسن نواحيهم تكبيراً للعائدة، أما الشيخان الأسنادان فتقدمت نية من الكلام على نوجعهما وهذا التقدير يكفي بهذا الوجز

وأما المحدث الكنگومي^(١) فهو إمام وقته، أمير المؤمنين في الحديث، طبيب الملة والدين، حذق الأجسام والأرواح، فذوة غير نزهة وآنسائها وأرشد عصره في العلم، بحيث خضعت له رجاله وفكرساته، وشجرة السعوى التي عاب أهلها، فزكت فروعه، وأغصنتها، ورزق من الآداب التي دعت شابعها، وفدت زهورها، ونسجت أمانيه، العلامة الحافظ الحاج المحفة مولانا أبو مسعود رشيد أحمد بن مولانا عياض أحمد بن المذاهبي ببرحق بن المذاهبي غلام حسن بن القاضي غلام علي بن القاضي علي أكبر بن القاضي محمد، أمهم الأمازي الأيوبي. ولد في السادسة من ذي القعدة سنة أربع وأربعين بعد مائتين وألف من الهجرة النبوية - على صاحبه أتب ألف صلاة وتحية - يوم الاثنين وثلاث الف وخمسين بكورة لاكنكوة من مضافات سهارنپور، برقي في عهد من الآداب العلية، وحل من مساء على انحصار العروضة، فمناخه كثر من أن نحصى.

أما الكتب الفارسية عن أخيه الأكبر مولانا عياض أحمد، وعن خاله مولانا الشيخ محمد نبي. وأحد مبادئ الكتب العربية إلى هدية الفحو عن مولانا الشيخ محمد يحيى في كورة اراغفور من نواحي سهارنپور، ثم رحل إلى بلدة دهلي في سنة ١٢٦١هـ، وعاد إلى كتب التربة ولاكثر من كتب المنطق وغيرها من الفنون والآلات على مشايخ عديد، أجلبهم شيخ المشايخ العلامة مولانا دهلوي، نور الله مرقده، وهو من أولاد العلامة مولانا رشيد الدين الأنبي ثم جنته.

وأخذ عدم الحديث والتفسير عن شيخ المشايخ الكرام مولانا الشيخ عبد

(١) نقل رجعت في مرقاة المفاتيح (١٤٦/١٨).

الشمس المسمي المسمي شمسبدي، وأخيه مولانا الشيخ أحمد سعيد المسمي شمسبدي - قدس الله أسرارهما - وأقام هناك أربع سنين، ورجع فائزاً بالعلم، ماحراً بالعلوم والفنون إذ بلغ سنه إحدى وعشرين سنة، واشتغل بالتدريس والإفادة، ثم أخذت الحاجة الإلهية إلى تكميل العلوم بعرفانية، فمضى باب قطب الأقطاب سيد الواصلين سيد المدرسين حضرة الشيخ الحاج المشاء إمام الله التهانوي، ثم تساهل المكني - قدس الله سره العزيز -، وانسلت بينه المشورة في لعلال الأربع الشهيرة، فأجابته بحصرة الشيخ الإرشاد بعد أسبوع واحد، ولم يزل يترقى في مدارج العلوم الظاهرية والباطنية حتى صار مخدوم في الفتاوى والسلوك، وعجز عن مضارته الأفاضل وأهلوك، والشيخ بهاء شرقاً وغرباً.

فكما أخذت من العلوم الظاهرة أتمت العلوم في أقطار العالم، لا يستحق إحصائهم، وجملة أكثر من ثلاثمائة شيخ، كذلك تاب على يده الشريفة حتى كثرت لا يعلم مقاديرهم إلا الله - سبحانه وتعالى -، وبعده حمامات منهم على عدول الشفيع والإرشاد، وهم أكثر من خمسين شيخاً، لا ط أسماؤهم في المذكورة الرشيد.

وكان - رحمه الله - يدرس سائر الكتب العربية من الفقه والأصول والسير والحديث، والكتب الألفية كالنحو والمعاني وغيرها، إلا كتب المنطق والفلسفة، فكان - رضي الله عنه - يحترق عنهما، فعلم تدربه لستر الكتب إلى النجدة الثالثة، وقد خرج لها روح في القعدة سنة سبع وتسعين بعد مائتين وثلاث، وقد شرف قبل ذلك بالحج مرتين؛ الأولى: في سنة ١٢٨١ هـ، والثانية: في سنة ١٢٩٤ هـ، وبعد الفراغ من الحج الثالثة من سنة ثلاثمائة وثلاث إلى سنة ١٣٦٤ هـ انصرف إلى تدريس كتب الحديث فقط، فكان يدرس من شباه إلى شعبان الأمهات المثل مرة، وكان يقرع شهر رمضان للرياضات ونهاية القرآن.

وتروك بعد ذلك مشاغل التدريس واشتغل به أثر أوقاته في تصفية

المقدّم، وتربية القلوب بالإشارات الداطية، إلى أن دعاء الله - سبحانه وتعالى - إلى جوار رحمته، عند أذان الجمعة في الثامن من أحرى انحصارين سنة ثلاث وعشرين بعد الألف سنة، من الهجرة النبوية - على صاحبها ألف ألف صلاة وأحبة - ودعا أئمة المشايخ عام وصلة، فإنه في الأحرى من الصالحين وأيضاً مك حبيباً من شهداء، وأيضاً قد لانا عاشر حميداً ذات شهيداً، وغير ذلك، وتوفي - رضي الله عنه - شهيداً لتبذير الحجة - اطرب الله لراه وجعل الجنة مثواه.

وله - رضي الله عنه - مؤلفات عديدة في تهديد التماس، منها إمداد السنوك، شرح فاسي لمقالة المكنة في التصوف، وهداية النسخة في رد الشبهة، ودراسة التماسك في أحكام الحج، و«اللطائف الرشيدية» في تفسير بعض الآيات، و«ثبات الحجاب المعروف»، و«فتاوى الميلاء» و«أثر السجود في إنبات الروح» و«القطوف الذهبية في كبرياء الحماة النابية» و«الوشى الحزنى في حكم الجمعة في القرى» و«رد لطفيان في أوقات الترانة» و«هداية المعتدي في قراءة السجدة» و«سبل الوشاة» في رد مكر النفايد، وغير ذلك، وهذا المختصر لا يسع أكثر من ذلك.

وألف في تذكيره - رضي الله عنه - كتب مفردة، منها «وهد باران» و«صل الحسب» و«تذكرة الرشدة» كتاب ضخيم في ثلاثة مجلدات، وذكرنا لبداً من أحواله - رضي الله عنه - في أحوال مطامير العلوم، في أصول المشايخ الحشبة - ألحق الله بهم بفضلهم.

وأما الشيخ عبد الفتى الحنفي^(١) فهو الإمام الحافظ الحميد، مسدد وفته، أبو حبة حصرة، ويخاري تهره، ابن أبي سعيد من صفي القند، من عمير الدين، من محمد عيسى، بن سيف الدين، بن الشيخ محمد معصوم، من سيد المرفين إمام الطريقة السجدية العارف بالله أحمد العمري السمرهندي،

(١) انظر ترجمته في «ترجمة الشواهد» (٢/٢٩٩)، و«فهرس العارفين» (٢/٢٥٨).

الحاج الثالث هو جان عبد الحميد، وشبه نون

المصنفين المشهورين الثلاثة القدامى : هو ابنه مؤلفه - ابن محمد الواحد بن زهير
الغضائري - ابن زهير بن ناصر بن عبد الله بن أبيهم أبوهم من غير الخطوط
وهو ابن محمد - وأصل السلسلة سيدي - كسر الحاء - السلسلة وجميع النوا
التي في هذه السلسلة خاصة بالأمة.

[illegible][illegible]

والكاتب الموصوف استشهد في هذه المرحلات في العزلة القلبيّة، و
 ودار على نفسه، جارا على الجار، لا ينفك ويؤثر بصفاته في الأندلس واليه
 ألف دولا عينا على كل من جاهد سواد النخاع الناجح وهو مدلول
 في النسخ.

رد: بسم الله الرحمن الرحيم في التفسير والتفسير حسب ما فهمت من النص

الجدالة في انهم، ونسأط المخرج على «دهلي». فيها حر في رخص من حربه إلى أرض
الحجارة، فتدبر مكة المكرمة أولاً، ثم شد رحله إلى البلدة الظاهرة السنية المنيرة،
ومصدر حلسها، مواطن على ما اعتاد من الأرزاق والوطائف، مشتتاً بالثوب
والدرية، لا يصر عهد كان عليه ليله ولا نهاره، واستمع به جماعات من الحطاء،
تطير وعكس، إلى أن لى داعي الله - سبحانه وتعالى - في عزه المعجزة سنة ست
وتسعين ومائتين وألف - رضي الله عنه وأرضاه وجعل أعلى النجدة دواء

وأما أمه الشيخ أبو سعيد^(١) العلامة المحدث الكبير المفسر الحجة
تقدم عليه وولادته في ترجمة ابنه، قد حفظ آثاراً في شعره، ونعم السجود
من بعض قراء هذه، ثم أخذ الكتب الندرانية المتداولة في تلك النواحي من
المعقول والمقول، والفروع والأصول، على الشيخ شرف الدين المعني
الدهلوي، العلامة الشافعي ربيع الدين الدهلوي، وأستد عنه «الجامع الصحيح»
تلامذ مسلم من النحاج.

ثم أكرمته به معاني بالاحبار العامة عن الشيخ الأجل الشافعي عبد
العزيز بن الشافعي أبي الله الدهلوي، واكتسب المعارف الساطعة أولاً عن والده
السرم، إذ كان في مرامه، ثم ارتحل بعد ذلك إلى بلدة «دهلي»، وكتب
إلى القاضي شاه «البياني بنه»، فكتب إليه: «أ لا أفصل اليوم من الشافعي
سلام علي». المصنف بعد الله اعطوي المدسوي، غافس من أنواره الساطعة
المرامضة حتى أكرمته الشيخ أيضاً بأجازة الإرشاد والتلقي، وأراد مقامه
والسحفة في مشرئده من بعده.

ثم لما كان عام ١٢٤٩ هـ، جاء حادي الأندلس إلى الحج وتربية، ولما
فصل الوصل عنده أصيب بالحمى فتوجه إلى العراق، ولم يزل يرماد مرضه
حتى ف، وصل بلدة «بولند»، استد به الوجد صبيحة عند الفجر، ثم توفي من
يومه ذلك بين ثلاثين والعشرون سنة حمص ومائتين وألف، وحضر جنازه أمير

(١) انظر ترجمته في «مجموع النواظر» ١١٤/١.

الباب الثالث في بيان هذا التعليق، وفيه فوائد

الشفقة، وصلى عليه قديسها، ثم نُقل تاريخه التي مدة مدهلي، ودفن عند قرية شيخه العارف بالله غلام عيسى، والمعروف بأنه شيخاً مطهر حائزاً، - رضي الله عنهم وأرضاهم - .

وأما الشيخ محمد مظهر^(١)، فهو من الشيخ لطف عيسى بن الصدف محمد حسن، بن غلام شريف الطيب، الذي في ترجمة مولانا ميمون الحلي - قدام سره - وهو الإمام الحكي اعرف بالله العقيدة السديدة أحد أولاده من الشيخ الأجل آية الصالح الكواء مولانا سنوك العلي النابوتوي، ومولانا الشيخ صدر الدين صدر الصدور من حلي، ومولانا الشيخ وأحد الدين النابوتوي، وهو بعض كتب الحديث عيسى السجدة - لأخيه الشيخ الأجل الشهير في الأفان مولانا آية محمد إسماعيل رحمه الله

وكان - رحمه الله - مرجع معتبر في الشفقة متفهماً فاضلاً كاملاً إمام جامع لعلوم الشريعة والفقه والحقوق، رولي رئاسة التدريس بالمدرسة العادلة بمظفر العلوم، سيارفوق من أول بناء المدرسة، وكان - رحمه الله - قبل ذلك مُصنِعاً في مطبعة بولكنسور، واحد من الكثر من الفقه والاصول والكلام والشعر والإسراب والحاملي والمنطقي

وهو متفهم من الشيخ العلامة بهر العلوم، حيدر مولانا محمد دسم النابوتوي أحد من بعض الكتب الابتدائية، كما أفادني مولانا ثابت عيني النابوتوي بمظاهر العلوم، وكان من أخصى الأخصاء مولانا الشيخ محمد مظهر - رحمه الله - ولقد ذكرت فيها من أحواله - قدام سره - أكثر من يسعه به أجمعاً.

ونحلي بمحاضرة السرك والإرشاد من فطب العالم المحامد المتكلمين - محسن في سيرة تميز - وكان - رضي الله عنه - مثلاً بمرآة، وكان الدائم على حياته وزاد اسم الذات، وكان يعتز من التخلصات البارحة، سيما عن

(١) آخر ترجمته في هذه المخطوطات: ١١٥١: ١١٥٨.

قوله الثالث. في بيان هذا التعليق. وفي قوله

استعمال السببية، وكان يقال في شأنه. إنه حديثي نسباً، وفي حديثي
وغيره كذلك. أعني المذهب، قلنا يحتوي أخذ على التكم في مصنف، وكان
رضي الله عنه. من أقدم العلماء، وهو الصالح الجليل، من أئمة الفقه
والحديث والسلف والعلوم الأئمة، وكان مدعياً بين الملوك والوزراء، وكان
به يستعمله الخليفة عبد ملوك القراء في المراجع.

ثاني. رضي الله عنه. بعد المصنف له أربع وعشرون من نفي الحاجة
سنة اثنين وثلاثمائة بعد الألف، وكان له ذلك قريباً من سبعين سنة على ما
أخبره بعض العلماء. رحمه الله. وكان. رحمه الله. في عصر وصاله يمشي
حبيباً يراءى مراراً ينتفع بدقه علامة أمير المؤمنين. حين يقرأ قرآن، وهو له عرق
جيد. فاستمرت سنين وأوجه مروراً بذلك. نور الله مرقده. ويزد شخصه.
وكان له. رحمه الله. أخرون الشيخ أحمد أحسن مؤلف وأحسن فصائل
في أربعة كتب الفرائض، والشيخ محمد مير

وأما مولانا محمود العلي^(١) شيخ لمشايخ العظام وأستاذ الكل فهو من
محدثين من الشيخ العلامة أحمد عيسى بن غلام تعرف لتسبب. من الشيخ
عبد الله الصديق بن محمد فتح، من محمد مفتي، بن عبد السميع، من مولاي
محمد هاشم، ينتهي منه إلى قاسم بن محمد بن أبي بكر السليل. رضي الله
عنه. وكان محمد هاشم من عترتي النصف شاء جهات. من دعلي. حفظ
له خطاً بكورة قائم له دار، طبعها

أحد أكثر الكتب النادرة، على جسيها عن علامة الشيخ الأجل مولانا
شهاب الدين حاتم الدهلوي، وهو من أئمة العلامة الشيخ الأجل الأكبر مولانا
نهاد عبد العزيز الدهلوي. المصنف في بحار الحديث. وكان. رحمه الله.
مهماً في العقول المستفيدة، ما في الأصول والمصروف، تقدم في العربية
والفقه، وهو إمام زمانه، واستاذ الأمة، وانتهت إليه رئاسة لئمة العربية

(١) الخط في تاريخه من سنة ١٢٧٠ هـ إلى ١٣٠٠ هـ

الباب الثالث: في بيان هذا التعليق، وفيه فوائد

الانكليزية بالجامعة ذهلي، ويكتفيك من جملة معاصره الجريئة أن المدرس
الشهير: الخطيب الكنگوهي، والشعر النانوتي، كانا من تلامذته، وولده
العلامة الشيخ محمد معروف كان رئيس المحققين بالجامعة الديوبندية العلوية
الشهيرة في الآفاق

توفي - رضي الله عنه - في الحادي عشر من ذي الحجة سنة سبع
وستين ومائتين وألف من الهجرة، وقد مرض أحد عشر يوماً في مرض يرقن
- رضي الله تعالى عنه وأرضاه - وذكر بعض أحواله في آثار الصناديد، وهي
فروقة الخواطر، ولقي المدرس بعلدسة دار اللقاء ذهلي، وسافر إلى الحجاز
سنة ١٢٥٨هـ، فحج وزار وعاد إلى انهد بعد سنة كاملة.

وأما الشيخ رشيد الدين خان الدهلوي^(١): فهو كسيري الحار، المتقدم
في المعلوم والمستول حادي الصروع والأصول، وهو من أشهر تلامذة الشيخ
الاجلي سراج انهد الشاه عبد العزيز الدهلوي، وكان ماهراً في رد الروافض،
مشهور النكاية فيهم، حتى يغشرب به المتل في الرد عليهم، وكان حسن
العبارة، وأما الذئع عن حمى الله، ذكياً نظاراً فصيحا، صك في رد الشيعة
كناه «الشيوكه العمريه» وغيره مما يعظم موقعه عند الجدليين من أهل النظر،
والشغل بالعلوم، فبرع في كثير منها، وصار رأس الناس في العلوم والسجل،
وقد توفي سنة ١٢٦٩هـ.

وأما الشيخ العلامة مولانا عبد القیوم^(٢) من مولانا الشيخ عبد الحي
البيكري اندهانوي، فهو من أحلة علماء بهوبال، وأكابر المفتين فيها، كانت
الأميرة ثوثره ونعظمه كثيراً، وكانت تزوره، وكان ختن العلامة الشهير عي
الأفاني الشاه محمد إسحاق - رحمه الله - الدهلوي، وأخذ عنه الحديث، كان
- رحمه الله - يدرس في بهوبال الفقه والتفسير والحديث، وكان محزون

(١) انظر ترجمته في فروقة الخواطر (١٨٠/٧) أنه توفي في سنة ثلاث وأربعين ومائتين
وألف.

(٢) انظر ترجمته في فروقة الخواطر (٢٥٥/٧).

الباب الثالث: في بيان حد التعليق، وعبد مولانا

الأخلاق لحفظ حسن اليمين، لا يتكلف في الناس، ويسير حاله كثيراً، وكان مرشد في سلوك.

وكان والده العلامة الشيخ عبد الحي حسن الشافعي عند العزيز سراج القاموس الأنبياء ترجمته، وكان من أحسن الناس حياءً بالغة لخصي وانماهر بالكتب المشرقية، ألف رسالة في حد الناس على تزويج الأبدان، يردعهم عن استباحة ذمت.

وكان مولانا الشيخ عبد القويوم لما مرض فوغل من بهولان فاصداً بلدته. ونزل في طريقه بدارين، وتقام هناك صلاة، وكث جماعة من تلامذة معه يأخذون به الحديث في الضرب، ولما مرض الباسور في الظهر، ولما وصل إلى دامت من هامة حتم البحري قبل ذلك. ولما نزع الفرج، ووصل إلى الحق بعد وصول إلى البيت بعد ساعات، توفي - رحمه الله - سنة تسع وتسعين بعد ألف ومائتين، ودفن ضريحه.

وأما مولانا غنايث إلهي بن مولانا حيدر بن محمود بخلص السهارنپوري فهو العلامة الأجل قرأ كلام الله رب العالمين في مدرسة القراء بمكوه، إذ كان والده - رحمه الله - مولانا في تلك الدار على منصب دارة شريفة، وأخذ الكتب الفارسية والعربية الاشتافية عن الشياخ المصرفة بشاربور، ثم بعد ذلك المدرسة البغية المظاهر العلوم سنة ثلاث ومائتين بعد مائتين وألف من الهجرة دخل فيها من أول تأسيسها، وكان يقرأ - رحمه الله - يد ذلك «النوراني» والكاتب، وأخذ العلوم الدامية من المعقولات والمنقولات على مدرسيه، وأخذ الحديث عن الإمامين احمديين مولانا الشيخ محمد مظفر، ومولانا الشيخ أحمد علي لحدت.

ثم بعد مر من العلوم والفنون وفي التدرس بالمدرسة سنة تسع ومائتين بعد مائتين وألف، ثم وقف عدة سبب في أماكن مختلفة، ثم رجع إلى المدرسة موقفاً سنة ١٢٩٣ هـ، فلم يزل ينفذ معاليم الكمال حتى بلغ المراتب الشخصية من التدرس، بالأساليب الملقاة والحديث، والتفسير الأدب والشعر

اجاب الطالب : هي بين هذا نقطة ، وفيه فرق

ويعرف دة في زمانه انه توفي بداره الاسلام، عليه من على نبي : محمد
- - - - -
الاسلام والى من النعمانية - علي صاحبها الف الف صلاة وتغنيه -

وكان - رحمه الله - حادياً بين العلم والعمل والإصلاح، ثم إنه مؤلف
مئات الكتب رئيس المقصد والمبدأ في أعاليه منظار العلوم، ومبادئ بحث أي
بعض مكانه هي جامعة معه، فكان لا يصف فيها فوائد المنهج، وكان
- رحمه الله - مبتدئاً من الأسس، فأنشأ إلى كل درس - انقطع إلى المبدأ
مقتضياً على أوجهه فله ويتم من المبدأ، فإن عند صاحبها رضاء كثير
أحسن في المقصد، فكان عبد الله بن المشايخ

وَأَمَّا مَوْلَانَا أَحْمَدُ عَلِيُّ بْنُ الشَّيْخِ لَطِيفُ الْفُتُوحِ الْمَعْرُوفُ بِـ «أَبِي سَهْوَانَ»
أَبِي الشَّيْخِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْفُتُوحِ الشَّيْخِ جَوَاهِرِيِّ، مِنَ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ
حَبِيبٍ، مِنَ الشَّيْخِ أَحْمَدَ، مِنَ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ، مِنَ الشَّيْخِ وَائِلِ بْنِ الْحُسَيْنِ، مِنَ الشَّيْخِ
عَبَّاسِ بْنِ عَلِيٍّ، مِنَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَافِظُ الْخُرَاقِ وَالتَّحْقِيقِ،
سَمِعْتُ شَيْخِي الْحَكِيمَ فِي صَدْرِهِ، بَلِيَّ الْفَنِّ - وَحَمْدُهُ لَهُ - فِي صَدْرِهِ وَشَيْخِي السَّكَنِيِّ
دَعَا الْحَكِيمَ وَأَتَتْهُ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ فَخَضَّ سَيْفًا، فَوَضَّ مَوْلَانَا سَعْدَتَهُ عَلَى رِجْلَيْهِ
سَائِلَةً عَنْ مَعَانِي بَعْضِ الْوَلَدِ فَقَدْ، فَعَمَّ يَدُورُ عَنْ جَوَاهِرِيَّاتِهَا، فَجَلَّتْ عَلَيْهِ الْعَوَارِ
وَقَرَّتْ مِنْ سَيَّارِهَا إِلَى مَنَافِعِهِ، فَحَقَّقَ هُنَاكَ الْفُرْقَانُ، وَكَانَ عَمْرًا
حَدِيدًا، وَكَانَ ذَلِكَ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثِي عَشْرَةِ عَشَرَ.

ثم رجع إلى شهر ربيع و هذا الكتاب المعروف فاستدانا على فقيدنا محمد مولانا محمد علي المرحوم، ثم قرأ الكتاب للراية الذي هو مولانا محمد علي شيخنا السيد شيخ العلامة محمد علي، ومولانا محمد علي المرحوم، واحد كتب الحديث في العلامة السمر في الأدهم مولانا السيد محمد إسحاق الداعوني في الدعوة الطاهرة - مكة المكرمة - ثم بعد الفراغ على السيد فضل بن صدر بن محمد بن الزمان - ثم رجع المطبعة الأحمدية - مدني، وسمي فيها كتاب الحديث - والآخر: بأحوال الشيخ المصنف - سيد صاحب البخاري،

الباب الثالث: في بيان هذا التطبيق وفيه فوائد

محدثها صاحب التفتيش النفيسة، إلا خمسة أجزاء من الأخير. فأكملها بأمره رئيس المتكلمين رأس الأفاضل حضرة العلامة ذو المناظر مولانا محمد قاسم الثانوثي، رئيس الجامعة القاسمية بدوندد.

وألف رسائل مفردة، منها «الدليل القوي على ترك الخرافة للمعتدي» و«دفع وقعة الثور» على الإنكليز، المعروفة بثورة سنة ١٨٥٧م و«رجع إلى وطنه سهرانفور» وانتقل بعد ذلك إلى الهند في المدرسة العليا «سطر» المسمى، و«وفي في السادسة حلت من أولى العتامين سنة سبع وتسعين» «ماثل» «الف»، وكان قريباً من اثنين وسبعين سنة، يذكر بعض أحواله في مقدمة التلامع^(١)

وأما الشيخ الشهير في الأفاق الشاه محمد إسحاق^(٢) بن الشيخ محمد أفضل بن أحمد بن إسماعيل بن منصور بن أحمد بن محمود، يأتي نسب في ترجمة الشاه ولي الله - نور الله مرقده - فهو المحدث لأكرم الأجل أبو سليمان ابن سب المحدث الأجل ترجمة الشاه عبد الرحمن الدهلوي، المعروف أنه ولد على القوى، ولد في السادس من ذي الحجة سنة سبع وتسعين بعد مائة ألف، أخذ العلوم والحديث من حده الشاه عبد العزيز، سراج الهند، وحلى بعده مجتبه، وأعاد الناس أحسن الإفادة، وكان كثير العبادة، معروف بالعلم والورع وغير ذلك من الفضائل الجليلة

وانتهت إليه رئاسة الحديث في عصره، وهو المرحوم إليه بانقط مولانا في حواشي الكتب المطبوعة بالخطبة الأحمدية، له مؤلفات بنماطها أهم تلك النواحي. وترجمته للمضلة معروفة، وينسب إليه بعض كتب وقعت فيه أوهام، ينماني عن مثله. شأنه، ويقال: كان في أصحابه بعض رجال سوء، وكان - رحمه الله - يحس الظن بهم، فذكرها في كلامه، ومن أجل تلامذته الأمر غلب الذين مؤلف «مظاهر الحق» شرح التمشكة الهندية.

(١) - نظر (١/٢٥٩)

(٢) - انظر ترجمته في «ترجمة الخراط»: ١٥٦/٧٦ وأبيجد العلوم: (٢/٢٤٦)

كتاب ثالث: في بيان هذا القطب، وفيه جود

ما خرج إلى كثرة ذكره في ذي القعدة سنة سبع وخمسين بعد ألف
ومئتين من الهجرة، وأقيم به عدة مسير، ثم تفرق به عدة الثمن، فمئتين
بمئاته وألف، بإذن الله مدحه، وأكرم قوله - وأحمد الأئمة محمد بن علي،
وآل أبي القاسم وآله - من بين بني الحجة سنة مائتين وألف

وأما مرجع الأسانيد الشاه عبد العزيز^(١) فهو نسب المعصيين إلى
الحديث، الخلاء الإمام ابن الإمام الهادي، سيد العارفين، سيد الكاملين الشاه
عليه الله من الشاه عبد الرحيم العمري النعماني حلي عليه في مرصده أبيه
فخر الشجرات من النعمان، المعجب بمرآة الهدى، وكان ذلك من أئمة
من خلفه السيد ناصر الدين الشهيد، السواني في موضع معروف، ويسمى
حده إلى الإمام موسى شافعي - رضي الله عنه وأرضه - وقد عاد بعد
وحيه، بعد مائة وألف، كما يدل عليه المؤرخ لمولده بسلام حاشاه

أحد المعروف بالدين كله، سيد الحديث علي وأحمد العلماء، وسيد أئمة
الجنة والبراسة في الحديث في الهدى، كان عليهم النظر في معرفة الحديث
على الخفاء، سواء ما خفى في معرفة أحكامه ومبادئه، إماماً، حجة،
... من أئمة العلماء، إماماً، خبيراً في العلوم والمعارف، ولم يكن
- رضي الله عنه - إذا جازت به علوم نبي، إمام، وخليفة، وقد بها الحسن
العباد، ونسب انتعاليه بها وما يتألف، وذلك في سبيلها كمالها
وأنسها

من تصنيف الشهيرة المشهورة من الناس كتاب، الترجمة الألف بحريه في
أمره على أئمة الشيعة المرافقة، نقل خدائهم الظاهر والحدوث على أن أربع
ما كانت في باب، وفي كتاب، ثم جرد في الزيد عليهم، وقد تمت على ذلك
جماعة من أصحابه، وأدبوا العلماء، ويصنعوا كتباً بحريه، واستمر هذا
الحديث، والمعاد، حيث لا يحال الشافعي في ذلك

(١) انظر في هذا الموضع في كتابي: "العلماء"، ص ١٢٦، ١٢٧.

ومن مؤلفاته المعروفة تفسيره المشهور الذي سماه «فتح العزيز» أعور أهل الحذق في هذه الصناعة، والإنصاف أنه لا يوجد مثله في الكشف عن أسرار البديع ولطائف البلاغة، وضربها من رموز الدقائق وغوامض السلوك والمعارف، في لبت اتفق إتمامه، لا يوجد منه إلا تفسير سورة البقرة، وتفسير الحزنيين الأخيرين: تبارك الذي، وعصم بساء لوز، ومنها: «مستان المحشين» أجمل في الكلام على كتب الحديث ومؤلفيها مهذبة منقحة، ومنها: فتاواه الشهيرة بالبنائوي العزيزة.

ومنها: «تحقيق الرؤيا» بين فيها حقيقة الرؤيا والتعبير، ومنها: «رسالة فيفض سام» و«سر الشهادتين» و«عزيز الاقتباس» في فضائل أخبار الناس و«المجانة النافعة» في أصول الحديث و«رسالة إظهار باب» وأحسن الحسانات.

وأخذ عرقه السلوك وإجازة الإرشاد عن والده القطب المشاهد وفي الله المحدث - رضي الله عنهما وأرضاهما - كان - رضي الله عنه - صاحب الكرامات الجيلة والإجازات الرفيعة، ولما أسع القرآن في أول التراويح روي في السام حضوره عليه الصلاة والسلام - فيا لها من فضائل - وتصانيفه - رضي الله عنه - كلها رغائب ابتكرها، ونفائس هو أبو عفرها، وتحقيقات شامخات، وتدفقات، لها في حسن القول أقدم راسخات.

ومن أعظم ما خصه الله تعالى به أنه يشر له أصحاباً - وإذا أراد الله شيئاً هذا له أسباباً - فتكوى بهم عضده، واشتد بهم أثره، وشاع بهم علومه، وبقيت بهم من بعدهم أثره ورسومه، وذلك من فضل الله يؤتيه من يشاء، فمن أجله أصحابه: أخوه: عبد القادر الغاضل الفقيه المحدث الأديب الشاعر، وأخوه: المشاهير رفيع الدين المحقق - صاحب التاليف النفيسة، يجمع مسائل كثيرة، في كلمات يسيرة، منها «دمع الباطل» في بعض المسائل الغامضة من علم الحقائق، ومختصر جامع بين فيه سر من المعية في الأشياء كلها، وأوضح لك أسرار الحبيب، يسمى «أسرار المعية» ولا يعرف من سبقه إلى ذلك.

ثم إن الأحرار، توفي قبل إنشاء عبد العزيز، وكذا أخواهما عبد النبي أبو إسحاق، وكان المضاء عبد العزيز أخ أقدم سناً منه، اسمه محمد، وكان أحمداً لأبيه، وهو أيضاً عليه الوفاة. ومن أحمديه أيضاً حنيفة عبد المحي المدهانوي، تقدم ذكره في ساد ولده عبد القوم، ومنهم ابن أخيه الشاه محمد إسحاق بن الشاه عبد النبي، كان من أشد الناس في دين الله، وأحفظهم للسنن. يعصب لهاء، وبندب إليها، ويستمع غني البديع وأهلها، من مؤلفاته «الغراط المستقيم» والإبشاج في بيان حقيقة السنن، و«مختصره» في أصول الفقه، وغير ذلك.

ومنهم ابن سدة أبو سليمان الشاه محمد إسحاق، تقدم ذكره، ومنهم الشيخ رشيد الدين الهاملوي تقدم ذكره أيضاً، ومنهم العلامة الأجل رئيس أهل العراق والنفى، مرجع أبواب الفتوى المفتى إلهي بخش بن العلامة شيخ الإسلام الكاظمي^(١)، صاحب تاليف الألفية، ومكمل «السنن» لمولانا حلال الدين البروسي، ومؤلف الرسالة الوحيدة في إنشاء المل، اسمه الشيخ الحبيب، ألقبها في بلدة بهران سنة ١٢٠٩ هـ، وغير هؤلاء، يقول الكلام بذكرهم، ذكر بعضهم في «الذائع الجني» والكمالات العزيرية.

ومن سجاياها الفاضلة التي لا يداي فيها علامة أهل زمانه قوة عارضته. ثم يتخلص أسداً إذا أسسى ربه، ومنها براسته في تحسين العارة، ومنها فرائسه في تعبير الرؤيا، فكان لا يُعَيَّر شيئاً منه، إذا جاءت كما أخبر. بقائه إلى توفي سابع شوال يوم الأحد منه شعب وأربعين بعد العاشرين وألف، وكان عمره تسعين سنة، انفصل مرضه ووصيته وغير ذلك مذكور في «الرواس» انصهر: في تراجم علماء شرح «الصدور» من شاء التفصيل فليرجع إليه، بتركه. وما خلاصته، وأكبر هذه الكلام مأخوذ من «الذائع الجني».

ولأجل تمام الفع بذكر سداً من نسب عشرينه لشدة الاحتياج إلى ذلك، نذكر أن بعضهم تلمذ بعض منهم، يأتي ذكرهم في أسانيد الحديث.

(١) انظر ترجمته في «معجم البحار» (٧٦/٧١)

الكتاب الثالث في بيان هذا التعليق، وفيه فوائد

وهجته الله بالحق في أسرار الحديث وحكم استمررة «القبول المحبيل» في علم السلوك والاستبصار في سلاسل أولياء الله، والإرشاد إلى معاني الإحسان، وإزالة الغم في بيت الله الأمين، والتفصيل لتبيين في المثل من حديث النبي «الأمين» والحوادث من حديث سيد الأوائل والأواخر، وفيه من الخرمين، وأناس العارفين، والتأويل الأحاديث، في رموز فصوص الأنبياء والرموز.

والشعر الكثير، المتنوع بحقائق الحكمة، وفيه إرشاد معارف، تصوفية، وحلاصة أدبها، والتهذيبات الإلهية في علم الحقائق، قال الشاعر عبد العزيز بن عرفة بن عرفة، قيل إنه مفسر أكثر من مائة رسالة، وإيمان العين في غريب الحرمين، وإعطاء الجيد في الإحسان، والتفصيل، وأنطاف القدس، والمقالة العريضة في التبرعة والتوعية، والإنصاف في سبب اختلاف بين الصحابة والتابعين، والائمة لأمة هذين، والسير في سرود، والتميمات، والسلطات، والتهذيبات، والتفصيل في انبساط المعرفة الشريعة، ورفع الركن في ترجمة القرآن، ومنه انبساط، وموقع العلم، لا بد من حقيقة في علم التبرعة، وإفراقة العيين في تفصيل التبرعين، والتأويل العارفة، والمثل المكنون في أسرار، والتأويل العيون، والأربعين، وحسن العبادة، والشرح التام، وفيه أطيب البعث في مدح سيد العرب والعجم، والأكليات الطيبة، والإعجاز في أثر الأجداد، وموصيت الله، وإرشاد دانستاني.

وكان رضي الله عنه شاعراً أدبياً طبعاً ينظم الكلام في اللغات

الثلاث، وقال في نصيبه المعية الطيبة

سود، من أن الله في كل دورة	عصائب شبر مثلها من عصائب
فمنهم رحاء بدغمون بدغم	شعر العناء المعرفات القلوب
ومنهم رحاء يعلسون مؤتم	بأقوى دليل منهد للثغائب
ومنهم رحاء ينشروا شرب	وما كان من أمراً لم يواحد
ومنهم رحاء ينشرون كنانه	بأقوى ترفيع وحصل العار

ومنهم رجالٌ بالحديث تَوَلَّوْا
ومنهم رجالٌ مخلصون لربهم
ومنهم رجالٌ يَهْتَدِي بِعِظَاتِهِمْ
على الله ربَّ الناسِ حتى جَزَانَهُمْ
فمن شاء غلب ذكر جمال نبيهِ
صَادَرَ حَبِيْبَ الْمُحِبِّينَ مُحَمَّدَ

وما كان منه من صحيح وذاهب
بأنفاسهم خصبُ البلادِ الأجايبِ
فشامَ إلى دين من الله راصِبِ
بما لا يوافي حده ذمُّ حاصِبِ
ومن شاء غلب نزول بحب الزينبِ
إذا وصف العشاق حبَّ الحبايبِ

وكتب في التفهيمات: ومن نعم الله عليّ - ولا فخر - أن جعلني ناطق هذه الدورة وحكيمها وقائد هذه العليقة وزعيمها، فنطق على لسانى ونفث في نفسي، فإن نطقت بأذكار القوم وأشغالهم نطقت بجوامعها، وأنيب على مذاهم جميعها، وإن تكلمت على نسب القوم فيما بينهم وبين ربهم زويت لي مناقبها، وبسطت في جزائنها، وأونيبت ذروة سنامها، وقبضت على محامع عظامها، وإن خطبت بأسرار اللطائف الإنسانية تفرقت قاموسها، وتلمست ناعوسها، وقبضت على جلايبها، وأخذت بتلابيبها، وإن تعظيت ظهر علم النفوس ومبالغها، فأنا أبو عُذْرَتِها، أتيتهم بعجائب لا تعصى، وغرائب لا تكته، ولا اكتمها يرحى، وإن بحث عن علم انشراح النورات فأنا لست عربتها، وحافظ جريتها، ووارث خزانها، وباحث مغابنها.

وكنتم له من لطف خفيّ يَدِيقُ غفاه من قههم الذكري
ولا شك في أنه - رضي الله عنه - أعلى من ذلك كله، وتأليفه تصديق كلامه، وقد صدق من قال في حقه: «إنه أبة من آيات الله، وممجة من محجزات نبيه» وثناء الناس عليه أكثر من أن يحصى، رضي الله تعالى عنه وأرضاه، وجعل أعلى الجنة شواء، وجعلنا فيمن ثلاث، فإنه رضي الله تعالى عنه كان جامعاً بين العلوم والمعارف، بل سياتي ميادينها.

ونمثله قيل: إنه إن أخذ في التفسير كلُّ عند الكشاف واختفى، أو الحديث كان عن ألفاظه القريبة مزيل الغفاء، أو الفقه حُدُّ لتعمان شقيقاً، أو السحر كان لتخلييل رقيقاً، أو الكلام فلو رآه النظام لاحتل نظامه، ولو أدرك

صاحب الموافقات بقوله: أت في كل مقام، مقامه وإمامه، أو الأصول نلو حارة السيف لا تخفى في عينه، ولقطع له بالإمامة، ولم يقطع حصده تكلال حقه، أو الإمام المحمدي لقوله: وأحد أن تقدم هذا النوع، وحفظه ثبات حارة أت، إمام لطائفه، بل مداحه أكثر من ذلك.

وأما الشيخ وفد الله^(١) ابن محمد بن سليمان المغربي الرافعي ثم المكي، وهو الحافظ، سمعت من علماء المالكية، كان والده من أشهر مشايخ الحرم من العلماء المعاصرين من أصحاب تكرامات، وشيخنا المكي أخذ عنه الإجازة فسمع من ربه، عن والده، ومعاذ وإجازة، وعن الشيخ حسن العجمي^(٢) - الموضاه - أيضاً روى عنه شيخنا الذهبي الحديث المسمى بالمشيخة المالكية.

وفي نسخة الساس، المأخوذة أيضاً، فقال في المسلسلات: قال العبر ونبي الله - عفا الله عنه - وهو خادم كتاب الموضاه الذي هو أصل مذهب مالك، وله إجازة عنه بن كنيها ومقالعها ومراجعها أيضاً، روى عنه اليه، فرأت عن الشيخ محمد وفد الله المكي المالكي عن أبي الشيخ محمد بن محمد بن سليمان المغربي المالكي، بزل مكة، عن أبي عنان محمد بن إبراهيم الجرائري عرفه بقنوره، فذكر سنده، وأثبت روى عنه لحديث المسلسل بالمجدين. والحديث المسلسل، المأخوذة، روى الشيخ عنه الروايات كلها حين حضر الحجاز الشريف سنة ثلاث وأربعين بعد سنة ألف، وأشد عنه الحديث المسلسل، وهو في ثلث عشر من أموره، والشيخ وفد الله يروي الموضاه عن طريق والده المرحوم محمد بن محمد بن سليمان المغربي أيضاً، وأثبتت، كلها مذكورة في صلة الخلف.

وأما الشيخ حسن بن عمي النجفي^(٣) - مصراً - لحظي فهو أحد

(١) الإمام العزلة (عزله)

(٢) في الأصل، الظاهر المسمى، كما في (الأمم المرقية) (٢/٣٣٠).

(٣) الظاهر ترجمته في الخلاصة الأولى (١/٣٦٦)، وأصلها في المصنف (٢/١٩٤) والمؤيد (١/١٣٦).

سراج. فحلفت بكفى لما الأسرار. جامعاً لقبول العلم، جمع السبع عيسى
 نصراني. واستندت فيه كبراً. ويرى غير أحمد الثاني وأبوابي. وهو نفس
 الذي تم عدا الله محمد بن علاء الذي تميز محمد بن علاء. من صفات
 المحدثين في الجوار. صاحب الأسانيد الكثيرة. جمعها تضع عيسى
 ومحمد بن محمد الأسانيد كلها في «الإيضاح» وأخذ من محمد بن محمد
 سليمان القاسم الصائكي. مؤلف الجمع النوائد. عن جامع الأصول ومجمع
 البرهان. وأخذ أيضاً عن السبع ومن الغاية من عبد القادر الصوري يعني
 الشافعي وعبد الله.

وكان الشيخ حسن حلف لكذب نحو: النفاذ. كان في سنة ١٢٠٠
 يدعوا الحديث روي على وجه الأسرار. وصار جاهل من روي. سأل قال
 روى في السند المرفوع. وبعد ذلك من الخشب السند. بعته عن الصد
 السوي عيسى شريك السيرة. ويرى. عنه أهل السند. وأما الطرق الذين
 المرفوعة أن روى الحديث. وهو طريق السيرة. وطريق الحديث. ومحمد بن
 الحسن. سطوا الشرح الحديث. في السند المرفوع والطريق. وأما
 وقال. هي طريقة القصاص الذين يريدون إظهار فضلهم. كمال عندهم
 في أحاديث الله في ذلك. وقال. كان محقق الشيخ حسن وأبي طاهر و
 الخطاي طريق السيرة.

وكان الشيخ حسن يترك السكت في أمور عموماً. وسئل عن الدنيا
 من المظنفة. فوجي به سبع ثلاث عشرة بعد ذلك وأما. وروى عنه غير ابن
 عباس. روى الله عيسى. وله روايات من المصنفات يستعمل الحنفية.

وأما الشيخ عبد الله بن سالم بن محمد بن سالم الشافعي المصري^(١). له
 له. وهو من آثار المحققين. وأشهر المصنف. صاحب الأسانيد لكثرة

.....

(١) خطه المستقيم من كتاب سفر الشرح مؤلفه ١٢٦١/١٢٦٢. وتاريخ المعزني ١٢٦١/١٢٦٢
 ومحمد بن عبد الله ١٢٦٢/١٢٦٣. وأما من المصنفين ١٢٦٢/١٢٦٣. وعبد الله بن عبد
 ١٢٦٢/١٢٦٣

محمدا ولده سالم بن عبد الله الشماخ . وسماها «بالإمداد بمعرفة علوم
الإسلام» . ضمنه بحبره آية دكن . صحح كتب الأحاديث كلها حتى صارت
نسخة يرجع إليها من أقطار العالم .

ومن أعظمها «صحيح البخاري» . أخذ في تصحيحه عشرين سنة وجمع
عند أحمد من الكتب المرفوعة من مصر والعراق . بعد أن تفرق به أيدي
سوء . ولم يكن في وجه الأرض نسخة كاملة ، فجمعها وصححها . وقابلها
بالأصول وأمهات الكتب الستة وغيرها . حتى صارت نسخته أم النسخ .
وسُرخ صحيح البخاري وسماه «صا الساري» وهو تاريخ عام للشيوخ . إلا
أنه لم ينفذ له إنعاده . شرعه سنة ١١٩٢ هـ . قرأ البخاري مرتين في خوف
الكتب سنة ١١٠٩ هـ وسنة ١١١٩ هـ .

وأخذ الحديث عن جماعة من المشايخ . منهم البجلي المذكور في
الترجمة السابقة . والشيخ أحمد الباء . والشيخ عيسى البعري . والقاضي نج
الدين المانكي وغيرهم . ذكروا في آخر الإمداد . واكتسب طريق العرفان عن
جماعة . أحلهم السيد عبد الرحمن بن السيد محمد الشهر بالمحبوب . كان
كثير الإحشاء في قيام الليل . يواظب على عشرة أجزاء من القرآن كل يوم .
وُلِدَ عند طنبوع الحج يوم الأربعاء ربيع شعبان سنة ١٠٤٩ هـ . وتوفي بمكة
المكرمة قبل العصر من يوم الاثنين ربيع رجب سنة أربع وثلاثين ومائة
وَأُلِفَ . وكانت مدة عمره أربعاً وثمانين سنة .

وأما الشيخ عيسى الجعفري^(١) . فهو عيسى بن محمد بن محمد بن أحمد
السعدي المغربي . وُلِدَ بالمغرب . حفظ القرآن فأخذ العلوم الابتدائية . ثم رحل
إلى الجزائر . وصحب السلجقياي أكثر من عشر سنين . وبعث عنه . وأخذ عن
عنداء قسطنطينية ومصر والجزيرة . ونوطن بمكة . صاحب الآمات الكثيرة

(١) انظر: «البيان السلي في مشايخ الحرمين» (مصر) . خلاصة الآثار (٣/ ٢٤٠) . إهرس
نقحدرس (١١/ ٣٧٧) . «أبعد العلوم» (٣/ ١٦٦)

التهمزة، جعلت في زمانه معددة، سميت استقايد الأسايد.

كان أسناف جمهور أهل الحرمين، قال السيد حسن ماعمر في حقه: من أراد أن ينظر إلى شخص لا شك في ولايته، فينظر إلى هدا، كان كثير المواظبة للجماعة وسرد الصيام، ولازم المشايخ الشافعية، ألف: لأبي حنيفة - رضي الله عنه - مسداً عن فيه اتصالاً راناً على من زعم أنه لم يبق الاتصال في ذلك. لرمات، توفي - رضي الله عنه - سنة ثمانين وثلث كما في «ديوان الحين» وغيره، ومن بالجملة كما في «الحية».

وأما الشيخ سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل فهو أبو المرام المزاحي، سبه إلى مؤامرة - ففتح الحيم وتشديد الزاي المعجمة وإبدال الحاء - قرية من قرى مصر، الأزهرى، شيخ القراء والعقهاء، ولد سنة ٩٨٥هـ في ليلة الأربعاء سابع عشرة من جمادى الآخرة، وأجاز له الشيخ أحمد بن خليل السكي بجميع مروياته كما في «الأمم»، توفي سنة خمس وسبعين وألف، كذا في «البيان» والخلاصة الأثر^(١).

كان من فقهه الشافعية، له مؤلفات عديدة، منها حاشية على «شرح المنهج» لشيخ الإسلام في فقه الشافعي، ومؤلف في القراءات الأربع الزائدة على القراءات من طريق لقباعي، وغير ذلك من المؤلفات، كذا في «الغنية»، وكان شيخ القراء بالأزهر، كذا في «الأمم»، وقال: وولد قبل الألف بأكثر من اثنين، فعلى هذا له سبع وسبعون سنة.

وأما الشيخ أحمد خليل بن إبراهيم بن ناصر الدين السكي، نسبة إلى سكة - بصم السين المهملة والموحدة - قرية من قرى مصر، فهو من أجل مشايخ الشيخ سلطان المزاحي، نُقِبَ بشهابه الدين «المصري الشافعي» من قبل المدرسة النباطية بمصر، أخذ عنه الشيخ سلطان «الموطأ» ومسلماً و«البخاري» وغيرها سنة ١٠٦٦هـ. روى عن الشيخ محمد المقدسي، وأنجم

(١) الخلاصة الأثر ١٤١/٢١٠.

التمطلي، كما في «الإمداد»، وله رواية في «المسيلات» ما جاءه اندما، عند
السننم برواية البابلي عنه، ويروي عنه البابلي «فتوحات المكية» مع سائر
مصنفات ابن عربي. كما في «الإمداد»، وكذا شرح السوافضاء، وذكر فيه
أيضا: قال الشيخ سلطان: وقرأت على الشيخ أحمد بن حنبل «تموطا»
أو الأرمين النونية، «ومنهج العارفين» للغزالي، وفضة من تصحيح مسلم،
ومن كل من باقي الكتب الستة مع الإشارة بجميع رواياته

وكذا - رحمه الله - صاحب الصانف، وله من المؤلفات حاشية على
«النداء» للقصي عياض، وشرح على «مطومة البيهقي» وشرح على «حاشي
أمر» و«منازل حج» كبيرة وأخرى صغيرة، توفي في اثنتي والعشرين من
جمادى الآخرة سنة خمس وثلاثين وأربع، عن ثلاث وتسعين، ودفن بمسجد،
كما في «خلاصة الآثار»^(١).

وأما الشيخ الجهم التمطلي^(٢) فهو خاتمة الحفاظ العلامة نعم الدين،
محمد بن أحمد بن علي الفايظ، سبى إلى عيلة - بفتح العين المعجسة
وسكن العيلة لشحية، و«مال الظاء» - نوبة من قولى مصر، ويقال: إن
الخط عنهم في معنى «السناء» الإسكندري الأصل، القاهري المولد، روى
عن الشيخ أبي الكمال محمد بن حمزة الحيني «مسند الدارمي»، والفاطس
ذكرى لأخيه «الأرمين النونية»، وغيره، كما في «الإمداد»، وأحمد عنه
سالم بن محمد السجوري «صحيح البخاري»، ومحمد النجدي الواعظ
«مسند الدارمي» وغيرهم. توفي سنة إحدى وخمسين وتسع مائة.

وأما الشرف عبد الحق بن محمد التماسطي^(٣) فله في «العجالة» خبر

(١) راجع ص ١١٥

(٢) «معارف المصنف» (١٤٠٦ هـ)، ومعه من «النهج» (١٤٠٦ هـ) و«المكاشفة» (١٤٠٦ هـ).

(٣) «معارف المصنف» (١٤٠٦ هـ)، و«المعارف» (١٤٠٦ هـ)، و«معارف المصنف» (١٤٠٦ هـ).

باب الثالث: في بيان هذا التعليق، وفيه فوائد.

الدين، نسبة إلى مساهد - نضم السين المهملة وإسكان الهمزة، وبالموحدة، آخر الحروف طاء مهملة - بلد ينصر عن أعمال المحلة، روى عن شمس الدين محمد بن مرهم النخعي الشرواني، رضي الله عنه، كما في الإمداد، والنور، وأبي الحسن علي بن أحمد، والحافظ ابن حجر، روى عنه الشهاب أحمد بن حجر ثمكي، والنزهة، العلفي.

وأما البلور الحسن بن أيوب الحسيني السبكي - بفتح النون وإثنية السين المهملة، واسم الموحدة بعد الألف وفي آخرها انتهاء - نسبة إلى السب وإلى من يكون ماضياً في معرفة الأساب، فإنه السبباني. واضطرب ما قلوا الأسانيد في ذكر هذا الزوي وعنه، ولم أجد ترجيحاً بعد في كتب التواريخ، وحيلة ما رفعت عليه من الفاظ ذلك السد هكذا: ففي التبايع الحثي عن الشريف عبد الحق بسماعه لجميعه على البلور الحسن بن أيوب الحسيني السبكي بسماعه على أبي عبد الله محمد بن جابر... إلخ.

وفي تعجلاً. (إن شرف الدين عبد الحق ابن شيخ أبو محمد الحسن بن محمد بن أيوب الحسيني السبكي، وإيشان زعم خود حسن بن أيوب السبكي وإيشان ابن أبو عبد الله محمد بن جابر).

وفي التبايع: الشريف عبد الحق بسماعه لجميعه على الدر الحسن بن أيوب الحسيني السبكي بسماعه لجميعه على عمه أبي محمد الحسن بن محمد بن أيوب السبكي بسماعه على أبي عبد الله، وفيه أيضاً في موضع آخر، شرف الدين عبد الحق، قال: أخبرنا به أبو محمد الحسن بن محمد أيوب السبكي بسماعه لجميعه، قال: أخبرني هني الحسن بن أيوب السبكي بسماعه لجميعه، وسمعه ابن أيوب الحسيني على أبي عبد الله محمد بن جابر.

وفي الإمداد: عن الشريف عبد الحق، عن الدر الحسن بن محمد بن أيوب الحسيني السبكي، عن أبي محمد الحسن السبكي، عن أبي عبد الله.

وفي دقظ الشراء: عن الشريف بسماعه لجميعه على البلور حسن بن محمد بن أيوب الحسيني السبكي، بسماعه لجميعه على عمه أبي محمد الحسن السبكي، بسماعه لجميعه على أبي عبد الله.

محمداً الفطاح تلك الأسانيد كلها لكثرة ما وقع فيه من التخلط،
والصعوب عندئذ سلاخنة أعضائهم: عن الشرف عن السيد الحسن^(١) من
محمد بن أيوب، عن أبي محمد الحسن بن أيوب^(٢) عن أبي عبد الله.

وأما ابن جابر الروادي^(٣) المملوكي^(٤)، فهو أبو عبد الله محمد بن معين
السري جابر بن محمد، بن قاسم، من محمد بن أحمد، من إبراهيم، بن
حماد القيسي، الروادي الأصل، التونسي الأصل، ولد بجوس، بلغ
بشمس الدين، ويكنى أبا عبد الله، ويعرف بابن جابر، كذا في «الديباج».

ذكر في «تاريخ الحي» الروادي نسبة إلى الروادي - مازناو وإهمال
الدال وكسرها والمثناة ثمانية آخرها شين معجمة - عدة بالمغرب، ويقال فيه
أيضاً: الروادي أش - بإسكان الهمزة - ومد الألف - انتهى.

ولد، وشأ تونس، وحال في البلاد الشرقية والمغربية، واستقر من
الرواية. كان محدثاً مقرباً مجوداً، وله معرفة بالبحر واللغة ولحديث الرجال.
أخذ عنه نحو مائة تلميذ من أهل المشرق والمغرب. له مؤلفات
حديثة، جملة منها أربعة حديثاً. وله أسانيد كتب المالكية بربها إلى
مؤلفيها، والرحمة الجارية، وقد سنة ثلاث وسبعين ومائة هجرية، وتوفي
في القاهري سنة تسع وأربعين ومائة هجرية، وفي «فتح الطب» توفي سنة
٧٧٩هـ.

(١) هو الإمام العلامة الإخباري. صاحب الكتب الكثيرة في «البحر» المتبحر في القاهري
والبلطون، «غافر الدور» في تصانيف خير البشر^(١)، وغير ذلك. توفي سنة (٨٦٦هـ) و
سنة. انظر مصادر ترجمته في «معجم المؤلفين» (١٧٣/٣) وانظر اقتادات المعجم
(٢٠٥/٧) والضمير (١٣٩/٣).

(٢) انظر ترجمته في «الضمير» (١٢٢/٣).

(٣) انظر ترجمته في «الذوق الكائن» (٤١٤/٣)، و«المنهاج المنعم» (١٣١٣)، و«معجم
العالمين» (٢٢٤/٣)، و«فتح الطب» (١٠٨/٣).

وأما عبد الله بن محمد بن هارون بن محمد بن عبد العزيز^(١)، فهو الطائي القرطبي نسبة إلى قرطبة - بضم القاف والطاء المعهلة - مدينة في الأندلس، يكنى أبا محمد، إماماً وفضلاً من فقهاء المالكية، الأديب الكاتب السند المعبر، أخذ عنه الناس كثيراً، وقد سبى ثلاث رندانة هجرية، وتوفي سنة اثنين وسبع مائة هجرية ودفن بالزلاخ بنوس، كذا في «الديباج».

وأما القاضي أبو القاسم، فهو أحمد بن يزيد^(٢)، من عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن مخلد بن يعقوب بن سحنم القرطبي، يكنى أبا القاسم، الفقيه الكاتب، المحدث الفاضل الحبيب، العلم الأوحد فاضل الجماعة، روى عن أبيه وحده، وجماعة كثيرة، وقد يرمى السبب ثاني عشر ذي القعدة عام سبعة وأربعين وخمسمائة هـ، وتوفي بقرطبة عام خمسة وعشرين وسبعمائة هـ في رمضان، كذا في «توشحي غني طغيات المالكية».

وأما محمد بن عبد الرحمن بن عبد الحق^(٣) أبو عبد الله الحزرجي القرطبي وقد ينسب إلى جده، فهو آخر من حدث عن محمد بن فرج، كما في أحد سنن «الديباج الجني»، وغيره من فقهاء المالكية. روى عنه شيخنا الدعاوي سند في المسند، الملقب بالمالكية، والنمائل بالمقاربة.

وأما أبو عبد الله محمد بن فرج مولى ابن المظلل^(٤)، فهو شيخ الضعفاء في عصره، وأسنن من بني أبي ربيعة، كان مؤلفاً مانحاً شديداً على أمين البدع، غير هيب ولا امراء، سمع منه عالم عظيم، ورحل إليه الناس من كل

(١) انظر «معجم» في «الديباج» (٢/٢٠٣)، و«الذوق» (٢/٢٠٣)، و«معجم» في «الذوق» (٢/٢٠٣)، و«شجرة النور الزكية» (١/١٩٩).

(٢) انظر ترجمته في «الذوق» (٢/٢٠٣)، و«شجرة النور الزكية» (١/١٩٩)، و«معجم المؤلفين» (٢/٢٠٣).

(٣) ذكره ابن الأثير، وقال: لم ألق على تاريخ ربه، «الذوق» (٢/٢٠٣).

(٤) انظر ترجمته في «الذوق» (٢/٢٠٣)، و«الديباج» (٢/٢٠٣)، و«كتاب السلف» (٢/٢٠٣).

باب الثالث: في بيان هذا التعليق، وفيه فوائد

قطر نسماع «الموطأ» و«المدينة»، لعلوه في ذلك، وألف كتاب أفضية النبي ﷺ، وفي «الديباج»: «كتاب أحكام النبي ﷺ»، و«كتاب الشروط»، وأخرج زوائد أبي محمد في «المختصر»، وألف مختصر أبي محمد في التولا، توفي سنة سبع وثمانين وأربعمائة هـ.

وأما أبو الوليد يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث^(١) فهو يعرف بابن الصفار، قرطبي، كان يتولى أولاً بني أمية، فلما انقضت دولتهم انتسب في الأمصار، كان من أكابر أصحاب ابن زب، وكان يميل إلى التصوف في العادة، وكان سريع اللمع، ولم يكن النازع في الفقه، وأثر قضاء في مواضع كثيرة، وأولى البرد^(٢) بقرطبة، ثم ولاء المعتز قضاء قرطبة، مؤلف كتاب «الموعظة في تفسير الموطأ»، تقدم ذكره في شروح «الموطأ».

وله تأليف أخرى منها: «جمع ابن زب»، و«كتاب الاجتهاد تسمية الله»، و«كتاب المنقطعين»، و«كتاب التمهيد»، و«كتاب فضائل الأنصار»، و«كتاب امتسلي على الدنيا»، و«كتاب العباد»، و«المعجز انكاسي»، و«دعاء الصالحين»، و«كتاب اخطب القلوب الشافي من ألم القلوب»، و«كتاب اثبات نوحيد»، و«كتاب الموافقة»، و«كتاب المعمرين»، و«كتاب الحكايات»، و«كتاب المستبصرين»، توفي في رجب سنة تسع عشرة وأربعمائة هـ، دانه ابن فرحون.

وأما أبو عيسى فهو يحيى^(٣) بن عبد الله بن يحيى بن يحيى بن يحيى بن ثلاث - بن كثير، بن وسيلان المصمودي، وقيل في نسبه: الليثي، لأثر حذو يحيى بن كثير اسلم على يزيد بن عذرة الليثي، كما تقدم في محله.

(١) انظر: «الديباج المذهب» (ص ٢٦٠) ونشرات الغيبة (٣/ ٢٤٤) ومسير أعلام النبلاء (٥٢٩/ ١٧).

(٢) هكذا في الأصل.

(٣) كان حبليل القدر عالي الدرجة في السمعة، انظر ترجمته في «الديباج» (ص ٣٥٢)، ونشرات الغيبة (٣/ ٦٥)، و«تاريخ علماء الأندلس» (ص ١٩٩).

وكان أبو عيسى هذا جليل القدر، عالي الدرجة في الحديث، ولي القضاء في مواضع عديدة، وكان لا يرى الفتنة في الصلاة، ولا بقتل في مسجده اليه، روى عن أبي الحسن النخاس، وسمع «الموطأ» من حديث الميث، ومن عم أبيه عبيد الله بن يحيى، مولده سنة سبع وثمانين ومائتين هـ، توفي سنة سبع وستين وثلاثمائة هـ، قاله ابن فرحون في «الديباج» إلا أنه ذكر في نسبه يحيى بن يحيى مولى، وذكر شيخه ابن عم أبيه، لكن أهل الأسانيد من «الأربع» والإمامدة، والفقهاء، وغيرهم ذكروه ثلاث مرات، وجعلوا شيخه عبيد الله عم أبيه فاعتمدت على قولهم.

وأما عم والده فهو أبو مروان، عبيد الله بن الإمام يحيى بن يحيى الميثي المصمودي^(١)، فقيه قرطبة، ومسد الأندلس، كان ذا حرمة عظيمة وجلالة، روى عن والده «الموطأ»، وحسن عنه خبر كثير، توفي سنة ثمان وتسعين ومائتين هـ، قاله ابن فرحون، وما في الزرقاني من ثمان وتسعين وهم من النسخ. وتقدم ترجمة يحيى بن يحيى وإمام دار الهجرة في بيان هذه النسخ.

وأما زياد بن عبد الرحمن، فهو أبو عبد الله القرطبي^(٢)، يلقب بشيطون، قيل: إنه من ولد حنبل بن أبي طلحة، سمع عن الإمام مالك «الموطأ»، وله في الفناوي كتاب سمع معروف بجماع ربه، وكان أول من أدخل الأندلس «موطأ مالك»، ثم تلاه يحيى بن يحيى، وكان أهل المدينة يسمونه ثقيه الأندلس، وكانت له إلى الإمام مالك رحلتان، توفي سنة ثلاث، وخمسين وأربع، وقيل: سبع وستين ومائة. كذا في «الديباج»، وبسط ترجمته شيخنا الذهبي في «البيان»، وهذا القدر يكفي لهذا المختصر.

وأما الفتنة تراجم الأساتذة ومشايخ الإسناد لم يبق ثم من ذكر شيء من ترجمة الإمام لأعظم ثمة أن المؤلف - عفا الله عنه - مقتد لأقواله، وهو

(١) ترتيب المدارك (٢٤/٢٤١) ودرر الذهب (٢٤١/٢٤١) والديباج (ص ١٤٦).

(٢) أخرجه في: «الديباج المصنف» (ص ١١٨)، و«معجم المصنف» (ص ٢١٨)، و«معجم المصنف» (ص ٢٩٩).

الكتاب الثالث في بيان ما للتعليل، وفيه فوائده

منتهى السبيل في الفقه، ومشترف من بحره في محامل الحديث مع الاعتراف
بأن هذا المختصر لا يتحمل من نقصانه إلا بقدر دقة من درت العالم،
واعلموا بأن بطلان خبره مذكور في باب مقوده مبنائي بانه

فائدة الرابعة

فيما أفهت به في هذا التعليق

وهو عدة أمور: منها: أن أكثر مباحثها سفول من أقارب المشايخ، ولم
أخترع من صفدي، ومن نفسي أو تعنتي في مثل ذلك، واعترافا بفقته بأمر
في المعلوم سرمد المعلوم النفاذة التي دارها على الأقل إلا ما كان من توجيه
الروايات وتطبيق بعضها بعضاً، فقد يكون حصر في أيا فائدة.

ومنها: أن ما حدث من كلام أحد من المشايخ طروقه إلى فائدة غالباً.
ولأنه خدعه عن "سرقاني" وممن المجهود مني تركت لأسماء بأمرها
عالمها لكثرة ما أخذت منها، فكان هذا التعليق مستحيماً، وكذلك ما ذكره
من الكلام على رجال السنة أحده من الهدى الجاهل والتهريب والمجمل،
ورسل من الأسماء قد أعزته إليها غالباً روي باختصاره، وإذا خرجت
منها إلى غيرها عروته إلى ذلك.

ومنها: أني اكتفيت بذكر ترجمته كل راو في أول ما جاء من النسب،
وذكرت في آخر الكتاب فهرساً بيير مجله، بقدر ذلك - حسب الله - كان
بإتقان مقروء في رجال المصنف.

ومنها: أن ما ذكره المصنف من العلم بغير والتعاليق بينت قصاره فيما
وجوده.

ومنها: أني اكتفيت في بيان المذهب على ما جاء في الأسماء الأربعة، ولم
أذكر صراحة في المذهب في ذلك، وقد صرح في شرحي (إمامي) الحطاب
والصوفي بمصر مختصر أبي الصفاء، السيد خليل المالكي، بأنه قال إمام
المجربون جميع المحققين على أن المذاهب ليس لهم أن يتعلموا بمذاهب

الباب الثالث في بيان هذا التعليق، وفي فوائد

الصحابة رضي الله عنهم - بل عليهم أن يتبعوا مذاهب الأئمة الذين سروا، وشرروا، ومؤيدوا لأن الصحابة رضي الله عنهم - ثم يعنون بتأليف السائل والاحتجاج، أو إيصاح طرق النظر بخلاف من بعدهم.

ثم قال الشافعي: ورايت الشيخ نقي الدين من الصلاح ما يعتاد: إن التقليد يتعين لهذا الأئمة الأربع دون غيرهم، لأن المأخوذ السري، وانسقت على ظهر فيها تسمية مطلقيا، وتخصيصا تاميا، وشرطها وفرضها، فإذا اختلفوا الحكم في موضع، حيد مكملا في موضع آخر، أو ما يحرمه مثل عبه الغناوى محررا، دعي إلى مكذبا ومفيد، أو محضيا إلى امر ما يفسد، وكذا صرح غير واحد من المشايخ بحضار المفيد في الأئمة.

ومنها: أني احتججت في شأن المذاهب ثانيا على كتب مشروخ من الأئمة الأربعة، وما اكتسبت على حكاية التمايز لاختلاف بعضهم بعضا، وغلط النقل أحيانا.

ومنها: أني لم ألق مقدا في مراجع الكتب المتأخرة يكون أصل نكاح على مستكبه، ويثبت تأكيد ما جاء في ذلك من أقوال الإمام بذلك عن الهداية وغيره.

ومنها: أني ذكرت دلائل لاعتبة اجبالا في أكثر المواضع شدة احتياج عليه ديارنا إلى ذلك، حول الفروع الخاصة، وبحسب امتثال عن دلائل الأئمة الآخر، وما تلاخصا، وعمرافا بلفظ معروفي على ما أحسن.

ومنها: أني احتججت بحمد الله من إساءة الأدب في شأن الأئمة والشافعي - شكر الله سبحانه - مع أني أترك ترعيج بعضهم على بعض، حيث ما أدى فكري القاصر، بأنهم رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم - اجهدوا في تسريح الروايات، وتحليل المسائل، واختلافهم دحمة تلامه، وكل من هم فذوة من الصحابة الذين هم نجوم الهداية، ولكنهم - إن شاء الله - فأنك على ذلك.

ولا شك في أن سحرهم، وإساءة الأدب بشأن الأكابر من صنائع الرقص - حفظنا الله عن ذلك - ومع ذلك فهذا ما أدى إليه نظري القاصر. ولا أتحب لمن يظن به أن يعتقد بصحته إذا وجدته مخالفاً لكلام السابح. وإنما المثلث ما سلك فيه أهل الفن، وما أقرب في ذلك إلا ما قال الناجي في مستح كذب. وتقدم مبوطاً. «وما يُرَى مَبِينٌ بِأَنَّ الْفَتَى لَكَاوَرَةٌ يَأْتُوهُ إِلَّا مَا نَجَعَهُ رَبِّي إِذْ كَانَ مِنَ الْقَوْمِ فَصِيحَةٍ» (١).

الفائدة الخامسة

في بيان الكتب التي أخذ منها في هذا الجزء الأول من «أوجز المسالك».

أخذنا من الكتب لسهولة مراجعتها إليها عند الحاجة، فاصبح أن للكتب المعدودة في مقدمة «بذل المجهود» التي كانت موجودة عند ذلك الضعيف ترك اسماءها اختصاراً ونحيل عليها، فإن شئت تفصيلها أرجع إلى المقدمة المذكورة.

وأما غيرها فمن كتب الحديث بشروعه «بذل المجهود» نحل أبي داود الشهير في الأمصار الموماً إليه قبل ذلك، من تصنيف شيخه وأستاذي أبي إبراهيم عثيمين أحمد المتوفى سنة ١٣٥٦هـ وخمسة من شروح «الموطأ»، وهي «تسوير الحرائك» للسيوطي، و«الفتح الرحمانى» لبيروني، و«المسقى» للناجي، و«الاستذكار» لابن عبد البر، و«الموسى» لشيخنا العلامة الشاه ولي الله الدهلوي. نقدم بيان هذه الخمسة في ذكر شروح «الموطأ»، وشرح أبي داود. «الشهاب» برسلان وجميع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد للإمام محمد بن محمد بن سليمان الروداني المغربي المالكي. نزيل مكة المكرمة المتوفى سنة ١٠٩٤هـ، و«كتاب علل الحديث» لابن أبي حاتم و«كتاب الأذكار» للإمام النووي.

وأما من كتب التفسير فكتاب «أسكنم القرآن» لأبي بكر أحمد بن علي

الرأى الحتمي: المعروف بالخصائص المتوفى سنة ٣٧٠هـ، وفيه الحازن معروف، وسماع للتبريد، للتوفى لتألفي السبوي سنة ٥١١هـ.

وأما من أسماء الرجال، فكتاب التلقيح، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الحوي، المتوفى سنة ٥٥٠هـ، وأخوه الأعرج بن أبي صسط أسماء رجال الصحيحين، لعبد الغني بن أحمد البحراني الشافعي.

ومن أصول الحديث: «الألفية» لمصطفى، وشرحه أمجد، أبي الطاهر. ودققه اندروز، شرح الشرح لسخة الفكر، لعبد الله بن حسن نقدي المالكي، وسامية الأحمدي على شرح الروافعي على «المبشورية»، رسالة العدد الضعيف في أصول الحديث على أصول الحنفية.

ومن كتب اللغة الأربعة، مسائل الأربعة، فعلامه بحر العلوم الحنفي، والخواص المصنفة في اللغة أبي حنيفة الحنفية، محمد مراضي الحسيني، والبرهان شرح سوانح الرحمن، لأبي هاشم الطبراني الحنفي. والشمس على شرح الكبير، للدردير، من فروع المالكية، والمضي للمؤلفين، في فقه الحنفي، والشرح الكبير، وقيل أنساب، لعبد القادر بن عمر الشيباني، والبرهان السبع في شرح المستفتح، للشيخ منصور بن يوسف، ليهوتي، الأربعة من فروع المالكية، والأنوار الساطعة في المذهب الأربعة، لأحمد بن أحمد بن سالم من أحمد الشافعي السبي، وبداية المصنف، بعلامه ابن رشد المالكي، ومن علوم شتى - كالطبخ والتاريخ وغيرها - تهذيب الأسماء واللغات، للتوفي، وجمعية الله الباعثة، تشيع شايعة انشاء ولي الله الدهلوي.

وأخذ في هذه المقدمة خاصة من هذه الكتب أيضاً:

«مجموعه المسائل» لمولانا المشاهير ولي الله الدهلوي - نور الله مراده والشيخ الجنبي في أسانيد المشاهير عبد الغني الذي جمعها أحد تلامذته شيخ محمد بن يحيى المدعو بالمحسن التبريدي، وكتاب الإمداد لمعرفة علو الإسناد، في بيان أسانيد الشيخ عبد الله بن سالم المصري السبكي المتوفى سنة

[illegible][illegible]

باب الرابع

في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

الذي هو مرجع أسانيد المؤلف في الفقه ودربة الحديث، وفيه فوائد

العائدة الأولى

في ترجمته

مشتب في سبب إمام علي أقوال، ثقبيل، عروبي، وقيل، عجمي،
والصواب الثاني، حسن قالوا: إن عروبي نسبه هكنا، بحساب من ماتت بين
زوتلي بن يحيى بن زبد بن أمدة بن راشد الأنصاري، وكان أحمد بن محمد
الذكراني يعرفه، فمر نسبه فقال أكثرهم - وصححه المحققون - - هو من
المعجم من أبناء بن زوتلي - أو من بني - أو القديح كساحي بن ماء،
من أهل كافي، فكان نسبه محرم من جهاد ولد الإمام، وذلك آخيه إسماعيل بن
جواد هو من ثالث من أصحاب بن كسريان - فتح شكوكي بضم رائي - وقد
فتح، معرب - الرئيس من أبناء فارس الأحرار - والله ما وقع لنا رفق قط.

وجمع بين القويين بأن زوتلي اسم عجمي، وحدثنا اسم إسماعيل، وذلك
جمع بين ماء ومزيبان بأن تليهما في معنى الرئيس أكتاف - وبسط في
الجواهر المصنعة - نسبه، وسع إلى آدم عليه الصلوة والسلام، فدرج إلى
نور شمس.

والله أعلم - والله الإمام - رضي الله عنه - بانه كونه وذهب به أبوه إلى

١١١ - الجواهر حصيد، ٦٦، ٦٧ - ٦٨ - والحمد لله والشهادة (١٠٧١) - وأهم المعجم
(١٧٩١)، وبحث الإمامية (١٢٠٥)، نشرات المعجم (١٢٧١) - راجع بعد
(١٣٧٢).

الكتاب الرابع في ذكر الإله الأعظم أبي حيفة رضي الله عنه

عليه السلام . ثم أتت روحه . فمعيرواً وذا له بالبركة له . وأبو حيفة . وولد الأعمى .
 . وحسن الله له . من لم يمسس بالكملة في شفاقة عند الملك بن مروان . وقيل :
 . له إيمان وحسن . كما في الخبر . وفيه شيء . انفقوا على أن حب
 . للمسلم . وفيه شيء لطيف . إذ أصل الحبيب أحمد الذي له يوم القدر . ومن ثم
 ذهب بعضهم إلى أنه الروح . فأمر سيده . رضي الله عنه . له له هو النقة . أو
 بيت أعمى طيب . الربيع الشفيق أو الأرجوز . فأنو حيفة صاب حلالاً . ويبلغ
 غاية كماله . أو مغلان من نعمة . فأمر حيفة نعمة الله على الحق

وأنفقوا على أن نعمة أبو حيفة يوسف حبيب . عمر الناسك أو المسلم .
 ولأوجه من نكته أنه رأس المروج بالمرايح في أصل الحنفية المضاء .
 وقيل : سب ما فيه . ذلك ملازمة . للذرة المصنوعة حيفة . نعمة العرف . وقيل :
 كماله له . من لم يمسس بالكملة . وذا له لا يعلم له . ولا كبر . ولا أناس غيره
 حسان . أنور . وحسن .

وأما حيفة . فقال أبو يوسف . رضي الله عنه : ذلك ربه . من أحسن
 الناس عبادة وأنعمه نطقه . وأتبعهم إيماناً . وأحاديثهم نعمة . وأتبعهم حجة .
 . قال حسان . وذا كان طويلاً . يغتو سيرة . حساناً حسن الوجه . عريقاً لا
 يكلم إلا حراً . ولا يخوض فيها لا يعرف . ولا سائر بين كماله رقة . ومن
 كماله صلباً . لأن له بك . مع المدة التي أحب إلى الضيق . كماله نعمة نزع
 شمسك الشريفة . وقال ابن سارك . كمال حسن الوجه . حسن القلب .

وكان رضي الله عنه . حسن الهيئة . كثير النعم . يعرف . بالذبح الطيبة
 . قيل أن يرى . من سجد لله لا يرى . شغل الشجر . وكان يفسق فأسوة
 طويلاً . وذا له ناسل حفة . من حنة متحاب . يفسق فيها .
 . وذا له نعمة . وسع فلاس . بعد من سجد . وقال شريك . كان رضي الله
 عنه . طويلاً . كثير الغنى . قليل المعجزة الناس . قيل السجدة له .
 . وقال حميد . له يحذف الناس أنه . رضي الله عنه . كان عظيم الثمن . لا
 يذكر أحداً سجد . قال . كثير من معروف . ما رأيت رجلاً أحسن سيرة في أمة
 . مصلح . رحمه . من أبي حيفة .

الباب الرابع : في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

حكى النسوطي عن جعفر بن الزبير قال : أقمت عنده خمس سنين ، فما رأيت أطول حبساً منه ، وإذا كنت عن اللغة فبح وسال كالوادي ، وسمعت له دويماً وجهارة بالكلام ، وأراد - رضي الله عنه - التجرد والانقطاع عن الناس ، فجمع عن ذلك في المنام من حضرة الرضا عنه ، وأمر بتبنيخ الطرئ ، ورؤيته في ذلك شهيرة ، وحكى الخوف عن النظر بن محمد : ما رأيت مثلاً ورعاً منه ، كان يحسن الهرل - ولا يتكلم به ، ولا رأيته مجتمعاً ضحكاً ، ولكنه كان يتبسّم .

وأما وراثته رضي الله عنه - وسبب وفاته ، فقال بن حجر : إن المنصور طلب للفضاء ، بأن يكون قصة بلاد الإسلام من تحت أسره ، فامتنع ، فحلف وأخطأ أن لم يفعل لبحسنه ، ولشأنه عليه ، فامتنع ، فحبسه ، وكان يرسل له ، إن أحسن الخلاص فامتل ، فامتنع ، ولما شدد الامتناع أمر أن يخرج كل يوم بضرب عشرة أسواط ، ويبدأ على الأخرى . فأخرج وصوب صوباً توجعاً حتى سال عنه الدم على عنقه ، ثم أعيد إلى الحبس وظلّ عليه بصيفاً شديداً . حتى في مأكله وشربه ، ثم فعل به كذلك في الثاني والثالث ، ثم هكذا إلى عشرة أيام فكم ، وأكد الذعاء فتوفي بعد خمسة أيام .

وروي جماعة أنه رجع إليه فخرج فيه شتماً يشرب ما شبع ، وقال : إني لأعلم ما فيه ولا أعين على قل نفسي ، فطرح ثم ضمت في فيه فيها فمات ، وقيل كان ذلك بحضرة المنصور ، وضح أنه لم أحسن بالسبوت سجد ، فخرجت نفسه وهو ساجد ، وقيل بالامتناع عن الفضاء لا سوجب للمنصور أن يقتله هذه الفعلة المشيعة ، وإنما السبب في ذلك أن بعض الخلفاء أبي حنيفة دس إلى المنصور أن أبا حنيفة هو الذي أثار عنده إبراهيم بن عبد الله بن الحسين بن علي - رضي الله عنه - إخراج عليه بالعصر . ثم انشوا على أنه - رضي الله عنه - توفي سنة مائة وخمسين عن سبعين سنة في رجب على المشهور ، وقيل ثمان ، وقيل نصف ثمان ، ولم يخلف غير حماد .

لباب الرابع: في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه

الفقرة الثانية

في فضله وثناء الناس عليه

وأنت حبيب بأن قضائي الأئمة - رضي الله عنهم - أكثر من أن أحصيها
الذات. فضلاً عن هذه الأورق، سيّما الإمام الأعظم - رضي الله عنه - فقد
أثب المصالح في منه، اجتهد في العبادة، وفي خوفه وبرايقته لربه - سبحانه
ويعتد - وفي حفظ نفسه عما لا يعليه، وفي كرمه وزهده، وورع وأمانته،
وودور عقله ودراسته، وعظيم إيمانه، وأحوله المسكنة عن الأئمة المبهمة،
وحلمه، وبحر ذلك، وفي كنه من كنه، ورده للحوائج، وفي حكمه وأدبه
وفي محبته كما أرادوا توليته الوظائف الجليلة وغير ذلك، أنواراً طرية،
وأحرفاً مفرقة لا يسجد هذا المرحوم^(١)، تركها للاحتصاص، وسكر شيئاً من
ثناء الناس عنه لشرك مدقه.

فإن من المبررات دخل أبو حنيفة على مالك برفعه، ثم قال بعد
خروجه: أشدرون من هذا؟ والوأن لا، قال: هذا أبو حنيفة الشامي، ثم قال
هذه الأسطوانة من ذهب لمخرجت كما قال، لقد وفق له تفقه حتى ما عليه
فه كثير مؤنة، ثم دخل الثوري، فأجده دون مجلس أبي حنيفة، فلما خرج
ذكر من فيه وزهده.

وقال الشافعي - رضي الله عنه - : من أراد أن يتبحر في الفقه فهو
عالم أبي حنيفة، إنه ممن وفق له الفقه، وعنه أيضاً، من ثم ينظر في كتبه ثم
يتبحر في العلم ولا يتفقه، وقال ابن عيينة: ما رأيت عيسى مثله، وعنه: من
أراد المعاري العلمية، أو المسالك الفلكية، أو الفقه والكوفة، ويديم أصحاب
أبي حنيفة

وقال ابن الصديق: إن احتيج نقول أي دأبي مالك رسيان وأبي حنيفة،

(١) أي: صاحب الإمام الأعظم المكي، وسمي أبي حنيفة بدمي، والاعتناء لا
تدأه وغيرها

... الباب الرابع : في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه .

وعدوا أنفسهم وأحبهم وأحبههم فطنه ، وعنه : قوله عندنا : إذا لم يجد مأزاً .
كالأثر عن رسول الله ﷺ وعنه : ليس أحد أعظم أن يستدعيه من أبي
حنيفة لأهله لأن إمامه ، ثانياً ، ورعاً ، عالماً ، فقيهاً . كشف العلم علماً لم
يكشفه أحد سفير ولهم وقصة ونسب . وقال الثوري لمز : ولله ! حدث من
عند أبي حنيفة : لقد حدثت من عند أفند أهل الأرض . وأما هذا كان يسميه
وسمي حنيفة . ولا يجب إذا سئل حتى يكون أبو حنيفة هو الذي يجب .

والله الأوزاعي لأبي المبارك عن هذا السماع لم يخرج بالمتوفى يكنى
أبو حنيفة ؟ فأراد مسائل عويصة من مسائله ، قلت : رأيت مسودة للعبان بن ثابت
قال : من هذا ؟ قلت : شيخ أخته . إمامي . قال : هذا يميل من السبيخ ،
أحب ما سكت منه . قلت : هذا أبو حنيفة الذي بهت عنه . ثم لما اجتمع
أبي حنيفة بمكة خاره في تلك المسائل . فكشفها أبو حنيفة له فأكثر ما كشفها
عن المبارك عنه . فلما تمروا قال الأوزاعي لأبي المبارك : غيبت الرجل
بخرقة عمه . وصرر نفسه . وأستغفر الله تعالى لقد كنت في غلط طاعة الزه
الحسن منه بخلافه . بلغي منه .

وبال أحمد بن حنبل في حقه : ما من أحد نورج والزهدي . وإخبار
الأخيرة يسجل لا يدركه أحد . وقال : قسم من شمائل : كان الناس ثباتاً عن
الفقه حسن أبسطهم أبو حنيفة . ما فقهه وجاهه ولخصه . وحكى الخطيب ، من
مجلس أمة الزهد . من أراد أن يخرج من فاس المعنى واسجبل ربحاً حلاوة
الفقه فليظفر في كتبه . وقال الجاهل عبد العزيز بن أبي رواد : من أحب أن
حنيفة فهو شئ . ومن بعده فهو مبتدع . وفي رواية : كنت بربيع الفاس أبو
حنيفة ، من أعبد وتولاه علمنا أنه من أهل السنة . ومن بعده علمنا أنه من
أهل البدعة .

وقال يراعيهم من معوية الضمير : من نعام الشاة أحب إلي حنيفة
وحكى ابن حجر : ما اشتغل بدعوة الناس إلى مذهبيه إلا بالإشارة النورية في
السام . بدعوههم إلى مذهبيه بعد ما قصه الأتراء والاستخفاف عنهم . ثم ساء

وحتفاً لنفسه، فلما جاءه الإرد من فوجت إليه فمعة خزان الله على مستحقها علم أن ذلك أمر مشي لا بد منه، فدعا الناس إليه حتى ظهر منعبه ونشروا، وكثرت أتباعه وغذلت حشاده، ووقع الله به شرقاً وغرباً وعجباً وعرباً

ومن عظم مناقبه وورعه تركه لحم شاة سبع مسير لفقد شاة بالكوفة، ونصفه بجميع مال أبيه وكبيله، ليعيه ثوباً معيماً مغفلاً عيبه، وما أورد عليه بعض الموارخين من أنه متبعه، فصدر من قلة معرفتهم بمصداق الفتوى، ولا يعجب من ذلك من علاج المصن، فإن التصوي أشد من الفتوى.

ومن أشهر مناقبه - رضي الله عنه - أنه - رضي الله عنه - صلى الفجر بوضوء المشاء أربعين سنة، فقل له: ما الذي فؤاك على هذا؟ قال: بني دعوت الله بأسبائه على حروف السبعجم، وهي مجموعة في كل من آيتين، الأولى: ﴿لَعَنَ اللَّهُ الْفَاسِقَ﴾... إلى آخر سورة الفتح، والثانية: ﴿لَمْ يَأْمُرْ اللَّهُ بِالْفُجْرَةِ﴾... الآية في سورة آل عمران، وأنه كان يخدم برهمنين ستين سنة: خدمةً للليل وخدمةً بالنهار، قاله الغزالي في «الإحياء».

وقال ابن حجر: لما حج الأعشى أرسل إليه ليكتب له التماسك. وكان يقول: اكتسوا التماسك منه، فإني لا أعلم أحداً أعلم بفرضها وفلها منه، فانظر هذه الشهادة له من مثل الأعشى، وقال رجل عند وكيع: أخطأ أبو حنيفة، فزحيه وكيع، وقال: من يقول هذا لأمام، بل هم أضل سبيلاً، كيف بخطين وعنده أئمة الفقه، كأبي يوسف ومحمد، وأئمة الحديث، وغذدهم، وأئمة اللغة العربية، وغذدهم، وأئمة الرشد والنوع كالتفصيل وداود الطائي. ومن كان أصحابه هؤلاء لم يكن يُخطئ، لأنه إن أخطأ زُود له الحق.

وروي ابن عبد البر في كتاب العلم بسنده عن محمد بن بكر بن داسة: سمعت أبا داود السجستاني يقول: رحم الله مالكا، كان إماماً، رحم الله الشافعي كان إماماً، رحم الله أبا حنيفة كان إماماً، وحكى الموصي عن أبي يحيى الحماني: ما رأيت رجلاً قط خيراً من أبي حنيفة، وعن ابن عيينة يقول: ما

كتاب التوامع : هي ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

عن أبي حنيفة ، وقال خليف بن أيوب : حار العلم من الله تعالى وأمر
محمد بن زياد ، ثم مبه إلى أصحابه ، ثم منهم إلى النخاس ، ثم صار إلى أبي حنيفة
وأصحابه ، حتى جاء عليه من ، ومن ساء ، فبسخط

وقال ابن المبارك للبزازي : ما أعددنا حنيفة من العفة ، ما سمعته قط
يؤذي به غيره قط ، قال : والله قد فعل من أن بسط على حسنة ما يذهب
بها ، وحكي عن أبي حنيفة سمعت حنيفة يقول : ما منعت مني ديني أبو
حنيفة ، وحكي السوفري عن الزهراني : رضي الله عنه - يحنه من يأخذ
بأقوال أبي حنيفة ، رضي الله عنه - وأفعاله وحاصله ، لأن الحنيفة - رضي الله
عنه - كان له من البر والبركة وأعمالهم وأفعاله وأورعهم وأتقاهم وأعدلهم
وأزهدهم وأسخاهم وأجودهم فكذلك كان أبو حنيفة - رضي الله عنه - أعلم
الدين وأفقههم وأتقاهم ، وأورعهم وأزهدهم ، وأسخاهم وأجودهم ،
حتى إنه كان لتصديق - رضي الله عنه - كانت تملكه بيعة الرضا فيه ، فكذلك
راضى الله عنه - ببيعة به ، فأنزل حنيفة ما كلفه بيع الرضا

وحنيفة هذه الثالثة بدأ ورد من تشييد النبي ﷺ ثلاثاً ، فقد أخرج
البيهقي ، ومسلم عن أبي حنيفة وأبو حنيفة عنه ، والشرطي ، الطبراني عن
عيسى بن سعد عن مجاهد ، وعنه عن أبي حنيفة أن النبي ﷺ قال : أنزل
كان العلم عند الأنبياء ، وأنزل ، وحار من به ، فإمر ، قال : فيقول : هذا
أصل ما جرح به من عليه في "بشارة أبي حنيفة" رحمه الله ، وهو نظير
الحديث الذي في "الملك" وهو قوله عليه السلام : المؤمن أن يصير الناس
أكباد ، لأن يعثر العلم ، فلا يجدون أعلام من عالم الغيب^(١) ، والعبد
الذي جاء في الحديث - رضي الله عنه - ولا يسوا خريفاً فإن عاتقها بطلا
الأرض عليه^(٢) وهو حديث حسن له طريق

(١) عن محمد بن الحسن (١٢١٣) ، ومحمد بن أبي حنيفة (١٢١٤) ، والبيهقي (١٢١٥) ،

(٢) حرجه الترمذي في كتاب العلم ، رقم ١٢١٥ ،

(٣) أخرجه البيهقي عن أسامة بن زيد ، وأبو حنيفة (١٢١٦) ،

كتاب المراجع: في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

علاقته من أئمة الحديث أنه لم يسمع من أحد من الصحابة شيئا، وأما رؤيته
لأنس وإبراهيم جماعة من الصحابة فأنس فصيحان لا شك فيها، وكذلك في
«تجريدته»، قال القاضي في رد على القائل: فإنه من بين الأئمة المستهدين،
محتفل بحكمه من التابعين، دون غيره، بإتفاق العلماء المعاصرين، وهذا
المستطاع في «شرح الحديث» في بيان المصنف في حلة التابعين كثيرا،
وقال القاضي: كان أمرا أربعة من الصحابة، وهم أنس بالنسبة، وعبد الله بن
أبي نوح بالكوفة، وسهل بالمدية، وأبو الطفيل بمكة، رضي الله عنهم

وقال القاضي في «مطالعته» الحنفية: قد ثبت، رؤيته بعض الصحابة،
واختلف في رؤيته عنهم والمحتفل بنسبها، كما سيجيء في «شرح مسند
الإمام»^(١)، قلت: وكذا أنت الرواية العشر «شرح البخاري»، وقال أبو حجر:
أما رؤيته لأنس وإبراهيم جماعة من الصحابة فأنس فصيحان لا شك فيها،
وأنت العربي سمعته من أصحابه، ورأى عليه الشيخ فاسم الحنفى، وقاعد
المحدثين أن زوى الاتصال مقلد على زوى الإرسال والانتفاع، لأن سمع
رياسة علم تزيد ما قاله العربي، فاحفظ ذلك فإنه يوفى انتهى مختصرا

وقال العربي: ويورد الإمام الأعظم في بيته التابعين فإنه قد رأى
أنس وشيخه من الصحابة على ما ذكره الشيخ الحارثي في رجاله الثقات،
والنوراني في تحفة المستوفى، ومحدث الحديث وغيرهم من العلماء، أبو حجر، ومن رأى
أنه تابعي فإنه من تتبع القاصد، أنه الشعب العظم

وقال صاحب العرش: فأثبت تبعه الإمام الثقات المستوفى:
الدارقطني، وابن سعد، والحطيب، والذهبي، والحاكم، وأبو حجر^(٢)، وابن
الحارثي، والبطوني، والقاري، والأكرم السدي، وأبو معين، وحجرة

.....

(١) «مراجع»

(٢) في جواب سؤال: «أما في غير كتب الحديث» فقد من نسخة نسخة «أما الذين لم
يكن لهم شأن أحد من الصحابة» انتهى

لغيب الرابع في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه

الحقوقي، وبقاقي، وراحمي، واوروسي، وابن الحوزي، والسراج صاحب
«كشف الكشوف» وغيرهم.

وأثبت ثابعا لإمام الضيق عند الرشيد السعدي في رسائله الحميدة
المسماة بـ ١٢٠٠ حاجة وعظم الحديث^(١).

لقائمة الرابعة

في علو مرتبته في الحديث

ولم ذكر الحاجة إلى هذه القائمة لأن (إمام - رضي الله عنه - محبيه
أجمعاء - من من أمته العجوةين، لم يكر ذلك أحد منذ ولا غنى، والرجل
لا يكون مجيها إلا بعد أن يكون ماحدا بالقرآن الكريم، والحديث الشريف،
والأشعار، والتاريخ، واللغة، والفقه، والسياسة، كما صرح به أئمة الأئمة قديما
وحديثا، وبعد ذلك فإن أكثر بضعة الإمام في الحديث ليس إلا سعة.

وبعد هذا السجدة لا بد من شيء من تصريحات أهل الفن في ذلك.
فقال أبي العباس كان - رضي الله عنه - والله شديد الأحكام لنفسه، فاجأ عن
المعصية، مع أنه في البدء لا يحل أن يأخذ إلا ما يرجع عن رسول الله ﷺ،
سنة المخرقة بياض الحديث ومسموحه، وكان يطلب أحاديث النقات،
والآخر من فعل رسول الله ﷺ، وما أمرت عليه عليه، أهل الكوفة في الساع
الحق أنجله به، وحمده دله، وقد شتم عليه يوم فكتنا عنهم ما سنع الله
نعماني منه.

وقال يحيى بن إبراهيم كان أبو حنيفة رضي الله عنه أعلم أهل
الدين^(٢)، نسب، وفتنهم معنى ذلك عند أهل الحديث، الذي يحفظ القرآن
والشعر، وقال له المصور: «من أحدث المعلم؟» قال: «من أصحاب عمر بن
عمر - رضي الله عنهم - وعن أصحاب علي رضي الله عنهم عن علي -

(١) (ص ١٣٠ - ١٣١)، مطبوعات إمامة الحق عثر له الإثبات، في السعة التي سبقتها
للإمام (ص ٨٣ - ٨٤)، وفتنهم علاه السن (ص ٢٠٠ - ٢٠١).

(٢) (ص ١٣١ - ١٣٢)، مطبوعات إمامة الحق عثر له الإثبات، في السعة التي سبقتها

هذا الرابع في ذكر الإمام الأعظم في حقه رضي الله عنه .

وقد أخبرنا ما رأيت رجلاً يحسن أن يتكلم في الفقه وسواء في
نفسه . وشرح أحدث أئمة معرفة من أي مينة . ولا أتفق على نفسه من
أن يذهب في غير الله شيئاً من ذلك من أي حجة . يستل يحيى بن معين
هل حدث سبباً عنه قال نعم . كان ثقة صادقاً في الفقه والحديث .
بأمرنا على من الله . ومثل رجلاً يقال ثقة . ما سمعت أحداً يضعفه عند
سنة يكون . أنه في إجماعهم . ومثله . وقال حماد بن زيد . كما سألني
عدي بن يسار . فأنه جاء به حصة أثبت عليه . ثم كان . سألنا حصة .
وسأله بعد ذلك . وروي عن إسرائيل بن موسى . نعم الرجل الثعلبي . ما كان
أحفظ لكل حديث . فيه فقه . وأشد نصية عنه . وأعلم بها به من الفقه .

وعلى من سئل قال . ما خلفته في شيء . فله فديون إلا رأيت منه
شيء . ذهب إليه أحمد بن حنبل . وأثبت . ما ثبت في الحديث . وكان هو
أبصر بالحديث الصحيح . وقال . كان إذا سألني عن قول فأتيت عن
سديد ثقة قال . أخذ في ثوب . قوله حديثاً أو أثر فربما وجدت الحديث أو
اللائقة . فأنه بها فسها . ما يورد فيه . هذا غير صحيح . أو غير معتمد .
وأقول . وما علمت بذلك مع . ما يورد فيه . فربما . ما علمت أنه
الكلية .

وكان عند الأئمة فضل من سئل في شيء . لا في حقه . ما يورد فيه
أحد . فله من من الله . فله . ما أحاديث التي رويها . وسرد
له عدة أحاديث يرويها . فقال له الأئمة . حسنة . ما علمت أنه في مادة يوم
نحدثني به في سماعه . أحاديث . ما علمت أنك تفعل بهذه الأحاديث . يا معلمي
الفقه . أنتم الأخية . نحن الصبية . وأنت أئمة الرجال . ما علمت .
الطريق .

وقد سراج الخلفاء من أحاديث . ما علمت أنه في شيء . ما علمت أنه في شيء .
مذكر في مسند من مسنده . شيء . وأنت أم السعد . لم تقبل ذلك .
كثرة حديث الإمام . وكثرة من أعين الخلفاء المحدثين . وبرز عنهما .

كتاب الرابع: في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

مفردا في اعتقاد الجماعة . حكى الشوكلي عن الحسن بن سليمان أنه قال: في تفسير حديث (لا تقوم الساعة حتى يطوف العلم) قال: هو علم أبي حنيفة ونصيره فلا تارة، وحكى عن ابن المبارك يقول:

لغد وإن أنبلنا وفوق عرشه إمام المسلمين أبو حنيفة
بأنار وفاء في حديث قاتل الرمرور على النصيحة
فما في شرفتي له نصير ولا للعمريني ولا بكوفه
أرى ضامن له صف خلاص الحق مع صحيح ضمنت

كذلك ذكره السجني . وهذه الأدلة تعني انفساد الطيبة التي كان أهل الشريعة من ابن المذوك تركنا فيها للاختصار

وقال الشعراوي: قد مر من هذا نصي سطحة صانيد أبي حنيفة الثلاثة من نسخة صحبة عليها خطوط الخطاط، فإني لا يروي حديثا إلا عن حبار الثامن العدوي والثالث الفاضل هم من غير القرون، كالأشود وبخضة وعطاء، وشكوب وسجانه ويكسول، والحسن البصري وأصحابهم، فكل الرواة الذين بينه وبين رسول الله كثر عابول ثبات، أعلام حبار، وليس بينهم كذاب ولا منهم بالكذب، ومباني من كلام ابن خلعدور أنه قال: وبذل على يد من كبار الصحابة في علم الحديث اعتماد مذهبه في ما بينهم والتعويل عليه انتهى

ودكر محمد بن حسين المصلي في آخر كتاب التصانيف: قال يحيى بن معين: ما رأيت أحدا أفقه علي وكيع . وكان نفسي برأي أبي حنيفة، وكان يحفظ حديثه منه . وكان قد جمع من أبي حنيفة حديثا كثيرا، وكان من داه - رضي الله عنه - أنه قالوا بأجل محاد الكوفة ومخلص الحديث الذي عنده، فقد أخرج لموفق سنده إلى عبد العزيز بن أبي رزمة، وذكر عنه أبي حنيفة الحديث فقال: قدم الكوفة محدث، فقال أبو حنيفة لأصحابه: تعيروا، حل عنه شيء من الحديث من عندنا قال: بوقام عنهم محدث آخر فقال لأصحابه مثل ذلك.

وفي مجمع أصول الأولياء: في وصية الإمام لاه حمادا أنه انتخب

طبيب فرابع في ذكر الإقسام الأعظام أبي حنيفة رضي الله عنه

حملة الحوادث من حمالة القلب وهي الأربعة المعروفة التي اشبهها بحذاء
أبو داود، والخاص بالميم من سلم ثمسبون من لسه ويده وقال
الشافعي اشبه رضي عنه - الآثار من أربعين ألف حديث، يروي عن
يحيى بن نصر سمعت أبا حنيفة عندي متاثير من الحديث ما أخرجه
عنه إلا البسر الذي ينتفع به، وقال الحسن بن زياد كان أبو حنيفة يروي
أربعة آلاف حديث، أشهر أحاديثه وألصق آثاره ما به

وقال أبو يوسف كان أبو حنيفة إذا وردت عليه المسألة قال ما
ضدكم فيها من الآثار فود روي الآثار وذكر ما عنده، ثم قال كانت
الآثار في أحد ثنتين أكثر فأخذ بالآكثر، وإذا نظرت اختار إلا أنه يحسن
أخباره عنه ويركه إلى الاستحسان.

وقال ربيع لقد رعد الزرع عن أبي حنيفة في الحديث ما لم يوجد
عن غيره، وحكى مسافر عن مكي بن إبراهيم البصري إمام سمع وشيخ
الشافعي أنه دخل الكوفة، وأومأ حنيفة وسمع منه الحديث والفقه، وأكثر
عنه الرواية، وأجده حياً - حتى قال إسماعيل بن بشر كما في مجلس
الحكي، فقال حديثاً أبو حنيفة، فصاح رجل غريب: حديثاً عن ابن جريج،
ولا نخذلكم عن أبي حنيفة، فقال الحكي: إن لا تحدث السنيهاء، حدثت
عليك أن تكتب عنى، ثم من سلسلي فلم تحدث حتى أقسم الرجل من
مجلسه، ثم قال: حدثت أبو حنيفة، ومز به، وهي رواية، قال الفرزدق: كنت
وأحداث، دأبى أن يحسنهم، وقال ابن المبرور: غلب أبو حنيفة بالحفظ
والنقطة والتميز، وذا الزرع وهو حنف، بن زياد، كنت أختلف إلى محاسن
الحنف، فربما سمعت شيئاً لا أعرف معاً، فيخبرني بذلك، فإذا انصرفت إلى
محسن أبي حنيفة سأله عما كنت لا أعرفه فيفتقر لي ذلك، يدخل في قلمي
من بيانه وتفسيره الثمر.

وعن حماد بن عباد سمعت من أبي حنيفة كتبه وآثاره، فما رأيت
أدنى نقاشاً فيه، ولا أعلم به بخس، ويعصم في باب الأحكام منه، وعن

محمد بن سعدان . سمعت من حنظل بن عيسى بن هارون . وعنده يحيى بن معين . وعمر بن عبد الله بن أحمد بن حنبل . وزهير بن حرب . وجماعة إذا جاء مسأله عن مسألة . فقال له يريد . اذهب إلى أهل العلم . فقال له ابن المنذر . أليس أهل العلم والحديث عندك ؟ قال : أهل العلم أصحاب أبي حنيفة . وأنت صيغة .

الفائدة الخامسة

في منه روايته للحديث على الوجه المتعارف بين أهل الفن

قال ابن حجر . من أنه أخذ عن أربعة آلاف شيخ من تلمذة التابعين وغيرهم . ومن أنه ذكره الذهبي وغيره في الطبقات الحنفية من المحدثين . ومن أنه اعتنا به بالحديث فهو إما لسنه أو حسنه . لا كيف بنأى لمن هو كذلك استسط ما استبطه من أمثال أبي لا نحصى كثرة . مع أنه أول من سبط من الأدلة على الوجه المخصوص المعروف . لأجل اشتغاله بهذا الأهم لم يظهر حديثه في الخارج

كما أنه أبى بكر رعمز . رضي الله عنه . إنما اشتغلا بمصالح المسلمين العامة . لم يظهر عنهما من رواية الحديث مثل ما ظهر عن غيره . حتى صغار أصحابه رضي الله عنهم . وكذلك مالك والشافعي . لم يظهر عنهما مثل ما ظهر عن عمر بن عمر للرواية . كأبي زوعة . وابن معين . لا اشتغالهم بذلك الاستسباط . على أن كثرة الرواية بدون دراية ليس فيه كبير مدح . من عند له ابن عبد الله باباً في منه . وقال ابن شبرمة : أقل الرواية ثقة .

من أجاز أبي حنيفة . رضي الله عنه . أيضاً ما يعيده قوله : لا ينبغي للمرجل أن يحدث من الحديث إلا ما جعله يوم سمعه إلى يوم يحدث به . فهو لا يرى الرواية إلا على حفظه . قال ابن الصلاح في مشتمل : ومن مذهب التشديد في الرواية مذهب من قال : لا حجة إلا بما روى الروي من حفظه وتذكره . وذلك مروى عن مالك وأبي حنيفة . فقد . ومن قيل ذلك أن

... فإجابته أربع هي ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

أرجح إذ لم يسمع من الشيخ بعض أقطاب الرواية وثبتها من المستعجلي وغيره.
يكثر روايته الإمام - رضي الله عنه - كما سطر أبي فتح السمعاني وتوسع فيه
المحدثون.

والرأي الثاني^(١) أنه شذوذه بعض المتعصبين بنى أن منهم من كان
قبيح الصبغة في الحديث فلهذا قلته روايته، ولا سبيل لي هذا السمعة هي
كبار الأئمة، ثم قال بعد الكلام في إمامهم والإمام أبو حنيفة إنما قلته روايته
لما سئل في شروط الرواية وتحميله. وخالفه رواية الحديث القسري إذا
عارضه، القبول الشخصي، فقلته من جهة روايته. فقل حديثه، لا أنه ترك
رواية الحديث معتدلاً، فحاشاه من ذلك.

وبالمراد أنه من كبار المحدثين في علم الحديث اعتماد مذهبه فيما
سهمه والتعميل عليه. واعتباره رؤاً وفراً، وأما غيره من المحدثين - ومنهم
المصنفون - فتوقفوا في الشروط أكثر^(٢) حديثهم قلته. والتقصير الذي لا
يصلح عنه، أن حياطة من تصحيح كانوا على لغة القصور من الاحتياط
في الرواية عن النبي بكلمة يانظر كيف استعاره، يعني ما يخصه إلى النبي وإلى
مخافة أن يكون فيه شيء من الوجه، فيدخلوا في وعيد القول على نفس التوقف
بما لم يشهده، ولم يشأه غيره - رضي الله عنه - كثرة الرواية في عصره.

قال أبو هريرة لما قال عمر - رضي الله عنه - قال: أقبِلُوا الرواية عن
رسول الله ﷺ إلا قولاً - أ - وقال إبراهيم: إذ عذر - رضي الله عنه -
جبر^(٣) ثلاثة: ابن مسعود، وأبو ذر، وأما مسعود الأنصري، فقال: لقد
أكثرتم الأحاديث عن رسول الله ﷺ قال أبو سلمة، قلت لأبي هريرة: أكانت
تحدث في زمان عمر - رضي الله عنه - هكذا؟ فقال: نعم كنت أحدث في

(١) هذا حديثه (ص ٣٤١).

(٢) هذا في المطبوع والظاهر أكثر.

(٣) قال ابن خزيمة في شرحه للمعجم الكبير، وأقول: الإجماع (ص ١٢٢).

الباب الرابع في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

يُحَدِّثُ عَنْهُ - رضي الله عنه - مثل ما أُحَدِّثُكُمْ أَضْرِبِي بِسُجُودِهِ وَحُطَّ
الْقَصَائِدُ الْكَثِيرُ - رضي الله عنه - فقال: إِنَّكُمْ تَحَدِّثُونَ أَحَادِيثَ تَحْتَسِبُونَ فِيهَا
وَالَّذِينَ يَدَّكِبُ أَسْمَاءُ أَحَدًا قَالُوا: وَلَا تَحَدِّثُوا - أَخْبَرَنِي لِمَعْنًا.

وَأَوْسَى عَنْ - رضي الله عنه - فَرَطَةَ بْنِ كَعْبٍ مِمَّا سَلَّطَهُمْ إِلَى الْحَرَّاقِ
ثُمَّ أَقْبَرُوا الثَّرْوِيَّةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفَالَتْ عَائِشَةُ - رضي الله عنها -
بِمَجْمَعِ أَبِي الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ حَدِيثٍ فَدَعَا لَيْسَهُ
بِقَوْلٍ كَثِيرًا. قَالَتْ: فَخُفِّضِي. فَقَالَ: أَتَقُولُ مِنْ شَيْءٍ قَوْلِي، يَا لَيْسَ! فَلَمَّا
أَصْبَحَ قَالَ: يَا لَيْسَ! فَمَعِيَ الْأَحَادِيثُ الَّتِي عِنْدَكَ فَجِئْتُ بِهَا. فَدَعَا سَارَ
فَحَرَّقَهَا. فَقَالَ: لَمْ حَرَّقْتُهَا قَالُوا: حَشِيَّةٌ أَنْ أَمُوتَ وَرَمِي عِنْدِي فَكَوْنُ فِيهَا
حَافِظٌ عَنِ الْجَلِّ لَدُنْكُمْ وَبَرِّقَتْهُ. وَلَمْ يَكُنْ كَمَا حَدَّثَنِي. فَأَكُونُ قَدْ سَمِعْتُ
فَقَالَ: لَهَذَا لَا يَصُحُّ

وَأَمَّا حَبِيبُ بْنُ أَبِي رَوْحَةَ إِصْبَاحُ سَمِعَ يَكُونُوا إِلَّا صَحَابَةً. فَكَتَبَ بِهِ
بَعْدَهُمْ. وَأَخْرَجَ الْغَابِطِيُّ عَنْ سَائِعِ الْبُلْغَانِ مَا سَمِعْتُ جَانِبَ بْنِ عَبْدِ مَوْلَى
عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِعْظَامًا وَاقْتَدًا أَنَّهُ يَكْذِبُ عَائِشَةَ وَحَكِي الْمَذْهَبِ عَنْ
أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: كُتِبَ أَجَلُي إِلَى يَوْمِ مَعْدُودٍ - رضي الله عنه -
حَوْلًا لَا يَفْقَهُونَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَإِذَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَمْ تَأْتِ
الْفَرَادَةَ. فَقَالَ: هَكَذَا أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ أَوْ غَيْرًا مِنْ ذَلِكَ.

وَمِنْ «الطُّغْيَانِ» لِأَبِي سَعْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: اخْتَلَفْتُ إِلَى أَبِي
مَعْدُودٍ سَاعَةً سَمِعْتُ وَحَدَّثْتُ فِيهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا يَقُولُ قِيَّةً. قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِلَّا أَنَّهُ حَسِبَ ذَلِكَ يَوْمَ يَحْدِثُ. فَحَرَى عَلَيَّ سَائِدُهُ. قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَأَمَّا لِلْكَرْبِ حَتَّى: أَيْتُ بِعَمْرِو بْنِ مَعْدُودٍ عَنْ جِهَتِهِ. ثُمَّ قَالَ:
يَا لَيْسَ! فَدَعَا لَيْسَ فَوْقَ ذَلِكَ. وَبِمَا نَرِيهِ مِنْ غَالِيَةٍ وَإِنَّمَا يَوْمُ ذَلِكَ. مَعَ أَنَّهُ يَوْمُ
أَحْسَنِ عَصَقِ رُومِيَّةٍ. فَقَالَ: إِنَّ هَذَا كُمْ لَيْسَ مَعْدُودٌ فَصَدَّقُوا. أَخْرَجَهُ
الْفَرَّغَانِيُّ

الباب الرابع في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

وأخرج الدارمي عن أنس قال: لولا أني أخشى أن أعطى لحدثكم بأشياء سمعتها من رسول الله ﷺ، أو قالها رسول الله ﷺ، وذلك أني سمعته يقول: من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار. وفي الحديث: لا ينفعكم حتى يصيبت من كلامي شيء. فاعلموا بحديثكم عن معذرتي فأما أني قال رسول الله ﷺ فلا.

وفي الدارمي عن عاصم: سألت أنس بن مالك عن حديث: فحنث به. فقلت: إنه يرفع إلى النبي ﷺ، فقال: لا، على من دين النبي ﷺ أحث إليه. عن كان فيه رواية ويفضلاً عنه على من دين النبي ﷺ. وعن إبراهيم: نهى النبي ﷺ عن المحافلة والمزاينة. فقلت: أما أخذت من رسول الله ﷺ حديثاً غير هذا؟ قال: بلى. ولكن أقول: قال عبد الله: إلّا ما قلناه، حديثاً. وغير ذلك من الآثار الكثيرة التي ذكرها صاحب التذكرة الإمام الأعظم. تركناها اختصاراً.

ولما كان الإمام الأعظم من علامة السخى وغيره، وضعي ابن مسعود وعمر بن الخطاب وهما قايما مراعين لأسيده لا يمكن أن لا يثنيا بأثارهم في ذلك فلم يكفر لرواية البرعومة الصديقة. ومثل الإمام الشعبي - رضي الله عنه - عن الحديث: فأجاب بما حاصله. أن الصحيح من الروايات عند أهل العلم قبل هذا حتى إن أتصديق الأكبر - رضي الله عنه - ما روى أكثر من صبعة عشر حديثاً. وعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - على طول زمان لم يرو عنه أكثر من حصيل حديثاً. فقلنا: إذا كان الإمام - رضي الله عنه - لم يكفر الرواية على الوجه المعتاد نوراً. لا لعدم معرفة بالحديث، كما تقول: به النجدة المحادعون. كيف؟ وكيف - رضي الله عنه - عالم بأحدث الكوفة قبل أقرانه الضحوي. وكانت الكوفة إذ ذاك مدينة العلم. وكان - رضي الله عنه - لا ترك محذاً. وبخل الكوفة لا يرسل إليه أصحابه مستحبر ما عنه من الأساطير.

الباب الرابع في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

الفائدة السادسة

في رد ما نُقِمَ عليه بالإجمال

متناهيته لا يسميها المتقدم فاعلم أن كثيراً من الناس سلباً وخلفاً
اخرطوا في دم إمام الأئمة ونحاوروا عن الحد في ذلك، وشدوا عليه كثيراً
من الأمور التي هي - رضي الله عنه - منها برية، وذلك لكثرة غشائه في
زمانه وبعده كما سترى، ويبلغ كثيراً من الناس الخلف عن أحواله - رضي الله
عنه - فكانوا معدودين في الطعن، ولذا رجع عنه من بلغ إليه الصحيح من
حالته كما تقدم عن الأوزاعي مبسوطاً، إذ قال كنت في غلط ظاهره، ألزم
الرجل قلة بخلاف ما يلقي عنه

قال أبي عبد الله: كان أبو حنيفة يخطب ويحسب إليه ما ليس فيه،
ويختم عليه ما لا يليق به، وقيل عليه وكيع فقال: من أمر؟ فقال: من عند
شريك فأنشأ يقول:

إن حشدوني ضار غير لائمه
فلي من الناس أهمل الفضل قد حيدوا
فنادوني ولا هم ما بي ومهمل
وماء أكثرنا عبقلاً مما يحدوا

قال وكيع: والله كان يلقه عن شريك شيء

وقال أبي عبد الله^(١) أيضاً: الذين روي عن أبي حنيفة ووثقوا وأثروا
عليه أكثر من الذين نكثوا به، والذين تكلموا فيه من أهل الحديث، أكثر من
عاصر عليه الإعراف في الرواية والنبأ، وقد مر أن ذلك نس مريب، وكان
يفاد - مستدل على براءة الرجل من المأصين بشاين الناس فيه، لا يرى أن
عليه - كرم الله وجهه - هلك فيه فقال: محب أمره، ومبغض فرطه.

وقال عيسى بن موسى: لا يحدق أحد في النبي، يقول فيه: يني والله ما
رأيت أفضل منه، ولا أفقه منه، وسئل الأعظم عن مسألة فقال: إنما للحس
حرام هذا السماء، وقال يحيى بن آدم: ما يقولون في هؤلاء الذين يقعون

(١) انظر: جامع بيان العلم (٢/٢٤٩)

للجانب الرابع: في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

في أبي حنيفة؟ قال: إنه جامع بما يعقلونه وما لا يعقلونه من العلم -
لحدوده.

وقال ابن السكيت: رأيت الحسن بن عتبة أخذاً بركانه قداماً، والله ما
رأيت أحداً يتكلم في اللغة أبين ولا أجبر ولا أقصر حواشياً منك. وأنت
أسيد من تكلم في اللغة في ذلك غير مدافع، وما يتكلمون حيث إلا حسداً،
وذلك شعبة. كان والله حسن الفهم جيد الحفظ، حتى شنعوا عليه بما هو
أعلم به منهم، والله سبحانه عند الله وفاء أسد من حكيم: لا يقع فيه إلا
حامل أو متدفع. وقال أبو سليمان: كان عجباً من الفعجب، أيضاً برغب عن
كلامه من ثم يقر عليه.

وقال أبو عمرو بن عبد البر: أصل اللغة لا يلتصق أثر من طعن عليه
ولا يصلحون شيء من التوسيع إليه. وقال يحيى بن معين: أصحابنا
بشرطون في أبي حنيفة وأصحابه، فيقال له: أكون بكذباً قال: هو كسبي من
ذلك

وفي مصنفات إتيان البيهقي^(١) الحذر كل الحذر في تفهيم من قاعدتهم
أن النحر مقدم على التعديل على إطلاقه، من الصحاح أن من نسب
عذائه وإمانته وكثر مادحوه ومزكوه وسار جرحوه، م كان هناك قرينة دالة
على سب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره لم يلتفت إلى جرحه.

ثم قال بعد كلام طويل: قد غرناك أن الجراح لا يفسد جرحه وإن
نشره في حق من غلب طاعته على معصيته، ومدحوه على دعيه، ومزكوه
على جرحه، إذا كانت هناك قرينة دالة بشبه التعديل بأن مثلاً حامل على
الترفيه فيه من تعصب مذهبي، أو منافسة دسرية. كما يكون بين الطغاة،
حيث فلا يلتفت للكلام النذري وغيره في أبي حنيفة - رضي الله عنه - وليس
أبي ذك وغيره في مالك، وليس معين في الشافعي، والنسائي في أحمد من

..... باب الرابع : في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

صالح، ولحق ذلك. فإن: رلو أمناقنا تقديم الجرح له، لأننا أحد من الأئمة، إذا ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعون، وهنت فيه هالكون.

قال ابن عبد البر^(١): هذا باب غلط فيه كثيرون، وضلّت فيه فرفة جاعلة لا تدري ما عليها في ذلك، ثم قال: الدليل على أنه لا يقال في حق من اتخذه جمهور الناس إماماً في الدين قول أحد من المعتزتين: لأن السلف قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير في هذا الغضب، ومنه ما حمل على الحسد، وذكر من كلام النصحية والتابعين وتابعيهم من النظراء بعضهم في بعض شيئاً كثيراً ثم أتت إبي أحد من العلماء. ولا غرأوا عليه، لأنهم بشر يحسون ويرضون.

فمن أراد أن يقبل قول العلماء بعضهم في بعض، فليقبل قول من ذكرنا من الصحابة عصمهم في بعض، وقول من ذكرنا من التابعين وأئمة المسلمين بعضهم في بعض، فإن فعل ذلك فقد ضلّ ضلالاً بعيداً، وإن لم يفعل، وإن فعل إن مداه الله فتيقظ عند ما شرطناه، فإنه الحق الذي لا يصح غيره، إن شاء الله.

لم ذكر كلام كبيرين من نظراء مالك - رضي الله عنه - فيه، وكلام ابن معين في الشافعي

وفل لأمير المذبح، فقال: تكلم في أبي حنيفة فأنشد شعراً:

حمدوك إلا ما فضلك الله بما فضلت به أصحاب

وروي أبو عمر عن ابن عباس - رضي الله عنهما -: حذروا العلم حيث وجدتموه، ولا تقبلوا قول الفقهاء بعضهم في بعض، فإنهم يتعارفون تعارف النجس في التزييه، وكذلك ساء عن عمرو بن دينار.

ومن ثمة ذكر في المحسوط في مذهب مالك: أنه لا يجوز شهادة

(١) انظر: الجليل بين العلم وعلمه (ص ٢٢٢ - ٢٢٣).

القارئ على القارئ يعني الحنفية، لأنهم أشد الناس تحاسداً وتباغضاً، قال ابن حجر: اعلم أن ما نقله الخطيب في تاريخه عن القادحين فيه لم يقصد بذلك إلا جمع ما قيل في الرجل على عادة المؤرخين، ولم يقصد بذلك انتفاضة ولا الحط عن مرتبته، بل قيل أنه قدم كلام القادحين وأكبر منه، ثم غلبه يذكر كلام القادحين، ليبين أنه من جملة الأكابر الذين لم يسلموا من عوثر الحساد والجاهلين فيهم.

ومما يدل على ذلك أن الأسانيد التي ذكرها فيفتح لا يخلو غالبها من متكلمي فيه أو مجهولين، ولا يجوز جماعاً ثلث عرض منه مثل ذلك، فكيف يزعم من أئمة المسلمين، ويروى صحت لا يثبت به، فإنه إن كان من غير أقران الإمام فهو مقلد لما قاله أو كره أعداؤه، أو من أقرانه فكذلك، لما مر أن قول الأقران بعضهم في بعض غير مقبول.

وقد صرح بذلك الحافظان الذهبي وابن حجر قالا: ولا سيما إذا لاح أنه معاداة أو ائتماع، قال الشيخ البكري^(١) رحمه الله: ثم إنك أن تُشغبي إلى ما افترق بين أبي حنيفة والثوري. أو بين مالك وابن أبي ذئب، أو بين أحمد بن حنبل والشافعي، أو بين أحمد والحارث بن أسد المحاسبي، وغلب جراً إلى زمان العز بن عبد السلام، والتمقي بن كمال، فإنك إذا اشتغلت بذلك خشيت عليك الهلاك، فالقوم أنه أعلام، ولأقوائهم محامل، وربما لم تفهم بعضها، فليس لنا إلا ائرضي عنهم، والسكوت عما يجري بينهم، كما نقول فيما جرى بين الصحابة وخوان الله عليهم أجمعين.

وحكى البيهقي عن ابن أبي داود قال: اتناس في أبي حنيفة حاسد وجاهل، وأحسنهم عندي حالاً الجاهل، وعنه أيضاً أنه قال: لا يتكلم فيه إلا رجلان، إما حاسد منه، وإما جاهل بالعلم لا يعرف قدره.

وحكى عن الخطيب عن أحمد بن عبد قاضي الري قال: كنا عند ابن

(١) انظر: إنبات الشافعية (١٩٨/٤).

أبي عاتشة فلذكر حديثاً لأبي حنيفة، فقال بعض من حضر: لا نريدك، فقال لهم: أما إنكم لو رأيتموه لأردنتموه، وما أعرف له ولكم مثلاً إلا ما قال الشاعر:

أُفْلِدُوا عَلَيْهِمْ وَيُنَكِّمُ لَا أَبَا نَكِّمٍ مِنَ النَّوْمِ أَوْ سُدُورِ السَّكَنِ الَّذِي سُدُوا

وعلم بذلك أيضاً أنهم كانوا ينفقون بدون الرؤية ومعرفة الأحوال بمجرد السماع، ويؤيده أيضاً ما حكى الشعراني عن أبي مطيع يقول: كنت يوماً عند أبي حنيفة في جامع الكوفة، فدخل عليه الثوري، ومقاتل بن حيان، وحسان بن سليم، وسهم الصادق وغيرهم من الفقهاء، فكنتموه وقالوا: ينقأ فأنك تكثر من القياس في الدين، وإنما نخاف عليك منه، فإنه أول من قاسي بإدليس، فنظرهم أبو حنيفة من بكرة نهار الجمعة إلى الزوال، وعرض عليهم مذهبه فقاموا كلهم، وقبّلوا يديه وركبته، وقالوا: أنت سيد العلماء، فاعف عنا فيما مضى منا من وقبعتنا فبك غير علم، فقال: غفر الله لنا ولكم أجمعين.

وبسط الشعراني في ميزانه فيد حكى عن الأئمة الأربعة من دم اثرأي، وسط الثاري في المرافقة في رد من قال: إن الحنفية يذمّون رأيهم على السنة، وقال: إنما يسمون أصحاب الرأي لذقة رأيهم، وحدادته عقابهم وحكى الشامي عن الإمام أبي حنيفة أنه قال: إذا صح الحديث فهو مذهبي، وقال: نقل الشعراني عن الأئمة الأربعة.

قلت: ومحل ذلك أن الحديث لم يطلع عليه الإمام، أما إذا عرف أنه اطلع عليه ورده أو تأييده بوج من الوجوه ولا، كما قال الحافظ في الفتح، وحكى الموفق عن يحيى بن آدم يقول: كان كلام أبي حنيفة في اللغة لله، ولو كان يشوبه شيء من أمر الدنيا لم ينفذ كلامه في الآفاق كل هذه البناء، مع كثرة حساده ومتنقصيه. وعن عبيد بن إسحاق: كان أبو حنيفة سيد الفقهاء لم يحمره في دينه إلا حسان أو باغي شر. وعن عبد الرحمن بن مهدي قال: كنت نقلاً للحديث، قرأت شعري أمير المؤمنين في العلماء، وسفيان بن

باب الرابع في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

عنه أمير العلماء وعبد الله بن المبارك صراف الحديث، ويحيى بن سعيد قاضي العلماء، وإن جندة فاضلي فطنة العلماء، ومن نال لك سوي هذا، فإنه في كتابه نبي سليم.

وقال ابن حجر المكي، ووقع في الممنسوب للإمام العزائي ذكر أشياء من ذلك (أي ما ينسب إليه) وإنما قلنا الممنسوب، لأنه ثم يصح نسبة جميع ما في هذا الكتاب إليه، فيحتسب أن تلك الألفاظ اعتدلت عليه بتدليل أنه مدحه في كتابه «أحب، علوم الدين»، المأثور عنه بما ينطبق مكان أبي حنيفة، وأجاب بعض المحققين من المتأخرين بأنه تقدم صدور هذا من العزائي، فهو من حال هذه أموره، فمما نرى عن ذلك ونظهر أخلاقه ووصل إلى ما وصل إليه من الكمالات رجع من ذلك. وذكر الحق في كتابه «الإحياء»

وقال ابن حجر أيضاً في ذكر مقاصده من التأليف الثالث: تبين خطأ المنعنيين في قوله: «ما تكلمنا في أبي حنيفة ونسبه» إلا لأن ذلك متعين عليه علينا كتابين أحوال المرجحان، وتفسير أوصافه التي عليها مدار الرواية والسند والكمال، وكلامهم هذا من عنوان كلام الحوارج، الذي قال فيه علي - رضي الله عنه - «كلمة حتى أريد بها الشاغل» فكذلك كلام أولئك حق في نفسه، لكن أريد به باطل، أي باطل إذ تم اعتماد في ذلك إلا على كلمات صدرت من بعض معاصريه في حق حنيفة - رضي الله عنه - من فضل، وكذلك صدر من بعض من جاء بعده كلمات سبوا إليه لا تصدر من له أمي كمال مل «ير» وليس قصدهم إلا تبيد وإعسار ذكره، وبأنى الله إلا أن يتم بوجه ونو ك، الحاسدون

وتقدم ما قاله لأرواعي، لقد كنت في غلط طاعن، أزم الرجل، فإنه يختلف ما يدعي عنه، وروي عن الإمام - رضي الله عنه - أنه يقول: «أبكم وبعي ما لا يحبه الناس من الناس» عفا الله عن ذنوبنا مكرهها، ورحم الله من كان فيها جديلاً، وقيل نه الناس ينكثون عليك، ولا تتكلم في أحد؟ قال: هو فصل الله بيته من بساء

باب الرابع: في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

وقال ابن حجر: إن الشافعي - رضي الله عنه - صلى الصبح عند قبره فلم يفت، فقيل له؟ فقال: قأدياً مع صاحب هذا القبر، وزاد بعضهم إنه لم يجهر بالسنة أيضاً، ولا إشكال في ذلك خلافاً لمن ظنه، لأنه قد يعرض للسنة ما يرحح ترك فعلها، تكونه الآن أهم منها، ولا شك أن الإعلام برفعة مقام العلماء أمر مطلوب متأكد، وأنه عند الاحتياج إليه - نرغم أنه حاسد أو تعليم جاهل - أفضل من مجرد حمل القوت، والجهر بالسنة، للخلاف فيهما وعدم الخلاف فيه، ولأن نفعه متعدّد ونفع ذنبه قاصر

ولا شك أيضاً أن الإمام أبا حنيفة كان له حُصَانٌ كثير من حياته وبعد مماته، حتى رموه بالعظائم، وسعوا في قلبه تلك القنطة الشنيعة المأثقة، ولا شك أيضاً أن البيان بالفعل أظهر منه بالقول، فانضح أن فعل الشافعي - رضي الله عنه - ذلك أفضل من فعله القنوت والجهر، إظهاراً لمزيد التأدب مع هذا الإمام، ولعمري شرفه وعفوه، وأنه من أئمة المسلمين، الذين يُقتدى بهم، ويجب عليهم توقيره، وأنه ممن يُستحى منه ويتأدب معه، من أن يفعل بحضرته خلاف قوله بعد مماته، فكيف في حياته، وأن الحاسنين له خسروا خراباً ميباً، وأنهم ممن أضلّه الله على علمه، واجعل في قفص الباري على البخاري، في حاميته وتأديته.

الفائدة السابعة

في مشايخه

قال ابن حجر المعكي: هم كثيرون، لا يسع هذا المختصر ذكرهم، وذكر منهم الإمام أبو حفص الكبير أربعة آلاف شيخ، وقال غيره: له أربعة آلاف شيخ من التابعين. فما بالك بغيرهم؟ منهم الميث بن سعد، وكذا مائت بن أنس إمام تار الهجرة، وهذان الإمامان من جملة الأخفين عنه أيضاً، وحكي السبخي عن الثراوردي قال: رأيت مالكا وأبا حنيفة في مسجد رسول الله ﷺ بعد صلاة العشاء الأخيرة، وهما يتذاكران ويتدارسان، حتى إذا رمي أحدهما على الذي قال به وعمل عليه أمك أحدهما عن

الكتاب الرابع في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

صاحبه من غير تعسف، ولا تخطئة لواحد منهما، حتى يصيبا الحق في مجلسهما ذلك

قلت. ويقدم ما قال الإمام في حرات المصنوع حينئذ سأله عمر أحد العلم؟ فقال: عن أصحاب عمر عن عمر، وعن أصحاب علي عن علي، وأصحاب عبد الله عن عبد الله، وقال مسروق: شامست أصحاب محمد بن موجدت علمهم انتهى إلى سنة: علي، وابن مسعود، وعمر بن الخطاب، يزيد بن حنيفة، وأبي الدرداء، وأبي من كعب، ثم شامست السنة فوجدت عندهم اتقى إلى عمر، وابن مسعود، وعن أصحابهما أخذ الإمام كما تقدم

وقال السمراني الشافعي جديع من استدلال به الإمام لمذهبه أخذه عن خيار التابعين، ولا يتصور في سنة يختص بشيئ ما كذب. وإن قيل: يصعب شيء من أداه مذهبه؟ فتلك التعسف إنما هي بالنظر للرؤية الفارسي عن مذهبه بعد سونه، وذلك لا يقدح فيما أحد به الإمام عنه، كل من استصحب النظر في الرواة، وهو صاعد إلى أبي حنيفة، وكذلك يقول في ذلك مذهب أصحابه، فلم يستأن أحد منهم بخبر ضعيف مرد لم يأت إلا من طريق واحد أئما. كما ينبغي ذلك، إنما يستدل أحدهم بخبر صحيح، أو حسن، أو ضعيف قد كثرت طرقه، حتى أوتى لدوحة الحسن. وذلك أمر لا يختص بأصحاب الإمام أبي حنيفة، بل شاركهم جميع المذاهب كلها.

وعلم منهم السيويني في تبيين الصحابة أربعة وسعين مائة أسدانهم تركها احتصاراً، ولا شك في أن المسئلة في الإمام حماد بن أبي سليمان عن الخمي عن علمه عن ابن مسعود. وتقدم شيء من الكلام على تراجمهم في الباب الأول.

الفائدة الثامنة

في كلامه

قول ابن حجر: استعبده متعذر لا يمكن ضبطه. ومن ثم قال بعض الأئمة: لم يغير لأحد من أئمة الإسلام المشهورين مثلاً ما ظهر لأبي حنيفة

الذي الرابع في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

من الأصحاب واللامعة. ولم يسمع عنه شيء من نقل ما ارتفعوا به
ورأوه. في تفسير الأحاديث المشتهرة والمنسوبة والشواهد. وذكر منهم
بعض ما تفرق المعانين نحو شاعرك مع غيره أسماويه وسننهم.

قلت: عنه أشار إلى محمد بن محمد بن سنان، المعروف باسم البزار
القرطبي. أنه ذكر في آخر مقامه أسماء علماء الإمام زيدا بن ثابتة من
صحاب الفقه والحديث.

قال أحمد بن حنبل الرملي الشافعي: روي عنه أنه روى عن العشرة
والأئمة السبعة. والعلماء الراشدين، كالإمام الجليل للمصنف علي بن
عبد الله بن عباس. والثابت بن سعد. والإمام مالك بن أنس. وشريك
بن زياد الأندلسي. ومسلم بن كنان.

قلت: إحصاء علماء الإمام عسير جدا، ذكر منها السبطي في البيهقي
الرحمة. والآفة وأثنى على، ترك أسماهم يوما للاختصار. وحكى الشافعي
عن ابن أبي عمير يقول: أوردنا الكوفة أربعة: الثوري، ومالك بن معمر، وداود
القيصري - صاحب أبي حنيفة - وأبو بكر التميمي. وكانهم جنس أبا حنيفة
وحدث عنه.

وكان عنه - رضي الله عنه - محمد بن زكريا لأهل العلم. يلقي عليهم
معارف مسائل، فيسمع بها عنه، ويأخذون منها أو أكثر من ذلك حتى يسفر
أحد الأقوال فيها. ثم يشهد القاضي أبو يوسف في الأصح. واحتلف أهل
العلم منهم لغة وكثرة، ولا اختلاف حقيقة، لأن تساوت في أصلها،
الخاصة معلوم. ذكر أسماءهم لعلي بن كنان القاضي أبو يوسف. ومحمد بن
الحسين بن زكريا بن الهذلي، والحسين بن زائدة اللؤلؤي، ورويع بن الجراح،
وعبد الله بن الصرمي، وشريك بن عبد الله، وعافية بن يزيد، وداود القيسي،
ويوسف بن خالد التميمي، ومالك بن معمر الجعفي، ويحيى بن أبي ربيعة
وغيرهم.

لقائده التسعة

فيما بيني عليه مذهبه

قال ابن حجر: يتعين عليك أن لا تفهم من أقوال العلماء عن أبي حنيفة وأصحابه أنهم أصحاب الرأي، أن مرادهم بذلك نقصهم، ولا سبهم إلى أنهم يقدّمون رأيهم على سنة رسول الله ﷺ، ولا على قول أصحابه، لأنهم برّاء من ذلك، فقد جاء عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - من طرق كثيرة ما مخصه: أنه أولاً يأخذ بما في القرآن، فإن لم يجد فبأنس فإن لم يجد فقول الصحابة، فإن اختلفوا أخذ بما كان أقرب إلى القرآن أو السنة من أقوالهم، ولم يخرج عنهم، فإن لم يجد لأحد منهم قولاً لم يأخذ بقول التابعين بل يجتهد كما اجتهدوا.

قال الفضيل بن عياض: إن كان في المسألة حديث صحيح تبعه، وإن كان عن الصحابة أو التابعين تكالفاً، ولا قاس فأحسن القياس، وغار ابن المبارك رواية عنه: إذا جاء الحديث عن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والتبعه، وإذا جاء عن الصحابة اختلفا، ولم يخرج عن أقوالهم، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم.

وعنه أيضاً: «صعباً لتناس بقولون: أفني المني، ما أفني إلا بالآخر».

وعنه أيضاً: ليس لأحد أن يقول برأيه مع كتاب الله، ولا مع سنة رسول الله ﷺ، ولا مع ما أجمع عليه أصحابه، وأما ما اختلفوا فيه فنختار من أقوالهم أقربهم إلى كتاب الله، أو إلى سنة، وسببه رجل يقايس آخر في مسألة، فصاح: دعوا هذه المقايضة، فإن أول من قاسى إبليس، فأقبل إليه أبو حنيفة، فقال: يا هذا وصفت لكلام في غير موضعه، إبليس رد شبابه على الله فادرك وتدعى أمره، فكفر بذلك، وقياسنا أتبع الأمر الله تعالى، لأننا نرده إلى كتابه وسنة رسوله، وأقوال الأئمة من الصحابة والتابعين، فنحن ننور حول الأتباع، فكيف نسوي إبليس - رحمه الله - فقال له الرجل: غلطت وبشاً، فوّر الله عليك كما توّرت قنبي.

الباب الرابع في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

وقال ابن حزم: جميع أصحاب الأمر خليفة محمد بن علي أن موثقه الحديث أقوى عنده من القياس. قال ابن حجر: الفصل الأربعون في رد ما قيل إنه خلاف فيه حد نفع الأحاديث الصحيحة من غير حجة. وهذا بات واضح عند مستحضر سرد جميع أبواب الحنفية. فليفتأ إلى قواعد احتمالية نفع من استعصر دا عند الأدلة المتضاربة.

والعلم أن من روى ذلك من المتقدمين المورث، وأقره به من بعدهم أكثر من أبي حنيفة شيخ البخاري، ومسلم، صدروه ذلك منهم أنهم استمروا، ولم يتأملوا قواعده وأحكامه. ثم ذكر ابن حجر الأصول مضافاً، فأخبر أنه اختصراً.

فقال: مقبلاً أن خير الواحد لا يزيل إزاء خالف الأصول المجمع عليها، ومنها عدم الراي بخلاف مروية، لأنه يدل على السبع أو نحوه، ومن ثمة أحد، وعلى أبي هريرة ما جعل من يلزم التكاليف ثلاث مع ما استسمع، ومنها تفريده في عدم التلوي، لأن يحتاج كل واحد إلى معرفته، لأن العادة تفصي باستقامة أقل مثلاً، معروفة وأما به قدح فيه، ومن ثمة لم تأخذوا بسر نفس الوضوء من الذكر، الذي يرويه براء مع عدم الحاجة إلى معرفته.

قلت وهذا الأصل مما لم يحكموا لا اختيار فيه لأحد، وإذا مضى التشريع إلى العربي إلى صيغة، فما سبأ من كلامه مبسوطاً في المجمع بين الأصولين المضطرب، ومنها: وروته في حد أو غيره نفسه ولها ما تشبه، واحتمال خطأ الراوي المفسر - به نفسه، ومنها: طعن بعض المصنفين، ومنها: وأما اختلاف في النسخة في مسألة ورد فيها خبر الواحد، ولم يفتح حد منهم به، فإنهم جميع عن الاحتجاج به مع شدة عدايتهم بالأحاديث دليل على صحة أو نحوه.

ومما: مخالفته تفاهير عموم الفقهاء، لأن أن حنفية لا يرى تخصيص مروي، ولا يفتأ بعض الرواة لأنه منفي، وبذلك فطعي، ويشهد أقوى.

..... الاب ابراهيم . في ذكر الإمام الأعظم أبي حنيفة - رضي الله عنه -

الدينين واجب، ومن ذلك خبر: لا صلاة إلا بتاتحة الكتاب، مخالف لمعوم قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَوْفَى مَا بَشَّرَ بِهِ﴾.

ومنها: مخالفته للسنة المشهورة لأن الخبر المشهور أقوى من خبر الآحاد، كخبر الشاهد واليحيى، فإنه مخالف لمعوم الخبر المشهور: أنسب على ندمي وأيميت على من أكره

وإذا نظر ذلك علم منه نزاهة أبي حنيفة - رحمه الله - مما نسب إليه هذا، والجاهلون لغو عده، بل لتوافيق الاجتهاد من أصلها، من ترك الخير لأحد لغير حجة، وأنه لم يترك خيراً إلا لدليل أقوى عده وأوضح، فإن من حرم: جميع الختمية محمول على أن ضعف الحديث عند أبي حنيفة وفي منعه أولى من الرأي. فتلخص هذا الاختلاف والأحاديث. وعظيم جلالها وموقفها عده

ومن ثم قدم بعمل الأحاديث المرسلة على العمل بالقياس، وأوجب الرخصة من التهمة - مع أنها ليست حدث في القياس - للخبر المبرر فيها، ولم يغفل بذلك في صفة العبادة، وسجدة التلاوة، اقتضاه مع النص، فإنه إنما ورد في الصلاة ذات الركوع والسجود.

وقد قال المحققون: لا يستحب العمل بالحديث بدوي الرأي فيه إذ هو المنزك لمعانيه التي هي مناهل الكلام، ومن ثمة لم يكن لبعض المحدثين تأمل مشترك الشريعة في الرضا، بل: بأن المرتضيين بنبر شدة ثبت بينهما المحرمة، ولا العمل بالرأي المحض، ومن ثم لم يقطر نصائم بنحو الأكل ناسياً، وأقصر بالاستثناء عدها مع أن القياس في الأول المعبر دون الثاني.

فقد بان، وأوضح أن الإمام إنما ترك بعض خبر لأحد نهاده انقواعد والأحاديث التي أشرنا إليها، ونهتاك عفيها، فاحتمل أن يترك نفسك مع من رزق أو يضل فيك مع من ضل، فإنك إذا تحسر أعدائك.

وحكى لشمساني عن "شفيق السليحي": كان أبو حنيفة من أوفى الناس،

الباب الخامس في توضيح ألفاظ أكثر استعمالها في كتب الحديث

ولا بد للمخاطب من هذا النوع الشريف غريب، مما هو معلوم من أن لكل أهل من اصطلاحاً يجب استحضاره عند الدخول به، والحقيقة أنها وظيفة أصول الحديث، لكن لمفاهيمهم اضطر شيوخ الحديث إلى حضارته في مبدأ الشرح، ويضرب على ما هو أكثر الاستعمال للاحتياج، سيما لظاهر المصنف.

منها: الضم. قال السبكي: هو زيادة أو ألفاظ الحديث التي يتقدم منها السند، وقال الحلاتي: أما المتن فهو ألفاظ الحديث التي تقوم بها المعاني، قال الطبري: وقال من جماعة هو ما ينهي إليه غاية السند، وفي أجود الأصول: هي في اللغة ما يتقوى به الشيء، وفي الاصطلاح: ما ينهي إليه غاية السند، واختلف في من الحديث هو هو قول الصحابي، عن رسول الله ﷺ كذا وكذا، أو مقوله رسول الله ﷺ، والأول أظهر، وإنشائي أعلى أثره.

وأما ما سوى ما يعني به المحقق: ستة باعتبار ضرب الثلاثة - أي: القول والفعل والتمثيل - هي التثنية، أي: ما قبل التوحي وبعبارة، ثم ضرب الثمة في التبر ما يخص النبي ﷺ وما بعده، قال السيوطي: هو من الثمات، وهي المساعدة في الغاية، لأنه غاية السند، ومن من أركبوا أو غلبت جلته صفة، واستخرجها، فكانت السند مسجج انتهى سند، أو

الباب الخامس: في توضيح الفاظ كثير مستعملها في كتب الحديث

من المعتز وهو ما ضلَّبه، وارتفع من الأرض، لأنَّ السند يرفَّعه بالأسند، ويرفعه إلى قوله، أو من تعيَّن القوس أي شدَّها بالعصب؛ لأنَّ السند يغوي حديثه

ومنها: السند والإسناد: أما السند فهو عند المحدثين الطريق الموصِّل إلى متن الحديث، والمراد بالطريق رواية الحديث، وأما الإسناد فهو الحكاية عن طريق المتن، فهما متقابلان، وقال السخاوي في «شرح الألفية»: هذا - أي التمايز بينهما - هو الخلل انتهى. ولذا قال صاحب «التوضيح»: الإسناد أن يقول: حدثنا فلان بن فلان.

ويشابل الإسناد الإرسال، وهو عدم الإسناد، وقد يستعمل الإسناد بمعنى انسب، قال في «شرح مقدمة المشكاة» (إبانفارسية) «سند رجال حديث راكتبند» وإسناد به بمعنى سند أيده، وكانه سعى ذكر سند وإظهار أن من أيده.

قال الطيبي^(١): السند إخبار عن طريق المتن، والإسناد إيصال الحديث إلى قائله، كذا في «كشف اصطلاحات الفنون».

وقال النجاشي في «التدريب»: ما السند فقال البيهقي جماعة والطبي: هو الإخبار عن طريق المتن، قال ابن جماعة: وأما هذا من السند، وهو ما ارتفع وعلا من سطح البحر، لأنَّ السند يرفعه إلى قوله، أو من قولهم فلان سند أي معتمد، فسُمِّيَ الإخبار عن طريق المتن سنداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه، وأما الإسناد فهو رفع الحديث إلى قائله، قال الطيبي: وهذا متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه.

ومنها: السبيل، قال السيوطي: أما السبيل - بفتح السين - داء اعتبارات: أمدها: الحديث الآتي تحريقه، الثاني: الكتاب الذي جمع فيه ما أسنده الصحابة، أي رَوَّاه، فهو اسم مفعول، الثالث: بطن، ويراد به الإسناد، فيكون مصدرًا كسند الشجر، ومصدر التردد والرجوع.

.....

(١) «مفتاح التنبيه» (٣٦).

الباب الخامس في توضيح أضاف كثير استعمالها في كتب الحديث

قلت : والمنصوب منها الإطلاقي الأول ، وهو عند المتقدمين مرفوع
مبني على مبدأ مقابلة الاتصال ، فالمرفوع كالجسم ، وقوله : محكي ، كالنقل
مخرج ما بعده الثاني فهو مرسى ، وكذا ما بعده دور الثاني فهو معلق أو
معلق ، وقوله : مظهر الاتصال ، مخرج ما ظهره الانقطاع ، وبه يخل فيه ما
يحتصل بالاتصال ، والمرسل كحرف ، وما يحصل الانقطاع الخفي ، كمنه
الحديث

وهذا التعريف موافق لقول الحاكم : المسند ما رواه المتقدم عن شيخ
يظهر منه سماعه ، وكذا منبجته عن شيخه مرسى إلى رسول الله ﷺ ، وقيل
: الخطيب المسند ما اتصل بسند الجرح مثله ، فليعلم هذا : المتكوف إذا جاء
سند متصل من سند متده مشتمل بالموقوف ، على الموقوف اتصال ما بعده
الثاني أبداً ، لكنه قال : إن محكي الموقوف مسنداً ما يأتي مثله ، وأكثر ما
يسمى في المرفوع ، وقال الخطيب : المسند ما اتصل بسند من رواته في
منتهى زرقا الحج ، وقيل : من جيد الثبوت " المسند هو المرفوع منقطعاً كان
أو مرفوعاً ، وهذا أيضاً ، لأنه يصدق على المرسى والمعلق إذا كان
منه مرفوعاً ، ولم يقر به أحد .

وبالحمله في المسند ثلاثة أمور : الأول : المرفوع المنقطع ، وقال به
الحاكم وغيره ، وهو المشهور بالمسند والثاني مراده : المرفوع ، وقال به
الخطيب ، والثالث : مراده : المرفوع ، وقال به من جيد الثبوت ، كذا في
ذلك كله ، وذكر من الآثار الثلاثة الباطني في المسند مفصلاً ، وختم
لقول الحاكم فقال : حكمه من جيد الثبوت من قول من أهل الحديث ، وهو
الأصح ، به حرم حجاج الإسلام في : لتخذه ليكون أخص من المرفوع .

قال : أحاديث من مرفوع المسند أنه لا يكون في حديثه أحد عن
اللقن ، ولا حديث عن لقن ، ولا يلفظي عن لقن ، إلا أنه مرفوع ، ولا
بعضه لقن ، أحد ، وبني النبي الأمامي : والثالث : أنه شرط القبول به رجوع
لما حصل بالمرفوع ، من حيث إن المرفوع يصر فيه إلى حال الحسن ، وهو

الذية العدمية: هي توضيح كلفه كثير استعمالها في كتب الحديث

بإضافته إلى الشيء بقرينة الإيماء من أنه مذكور أو لا^(١) وانصل نظرنا إلى حال الإنسان وهو سماع كل راوٍ مصر يروي عنه دون الشئ، حين أن ما نوح أو لا^(٢) وإنما يظن في رأي الخالين معاً، فيجمع بين شرطتي التأصيل والرفع، فيكون به زير كل من المرفوع والمحمل عموم وبخصوص معاني ومنها: المرسى، قال السيرفي في التفسير^(٣) «المرسى على ما كان في مرسى أن يكون التامع الكبير» قال رسول الله ﷺ «أر بعدد كذا حسبي مرسلاً» فإن استطاع قبل التصديق واحد أو أكثر، فإن الحاكم وحيداً لا حسبي مرسلاً، بل يخاف من المراسي في الشيء^(٤) من مدح أو مذم، بل التصدي واحد فهو منقطع، وإن كان أكثر، معقول ومنقطع أيضاً، ويشتبه في اللغة والاصول أن الكل مرسلي، وقد قطع الخشب، وقال: «إلا أن أكثر ما توصف بالمرسل من حيث الاستعمال ما رواه الثامعي عن أبي بصير، وهذا لا يختلف في العبارة دون الحكم، لأن الكل لا يحتج به هؤلاء، ولا هؤلاء بخ»

وهي دليل لأما في المرسل من جهة الثامعي إلى شيء مطلقاً، يعني سواء كان الشيء صغيراً أو كبيراً، فإن استطاع قبل التصديق واحد فهو منقطع فإدله أو أكثر فحاصل أو منقطع أيضاً، وهذا عند المحدثين، أما الأصوليون والفتهاء، فالكل مرسل عندهم، وهذا التعريف هو المعروف عند المحدثين، وفي المرسل ما رفعه الثامعي الكبير فقط، كما رفعه الثامعي الصغير يكون منقطعاً، لأن أكثر رواية عنه عن الثامعي الكتاب، وقيل المرسل هو رواية الثامعي عن لم يسمع عنه وقيل ما سقط من روايته راوٍ أو أكثر من أوله أو آخره أو بينهما.

وهذه الأقوال قد اربعة، ومحال تكون قول الثامعي مرسلاً في شيء سمع^(٥) من الشيء بقرينة وهو كذا، ثم أسلم بعد موته أو قبله ولم يرو، ثم

(١) ٢٧٦٠١٠

(٢) هذا في الأصل، وأما ما سمع من الشيء بقرينة، انظر في: البرهان (١٠١٠/١٠١٠)

كتاب الخاسر: في توضيح الفاظ كثير استعمالها في كتب الحديث

حدث عنه ما سمعه، كقولهم عن رسول الله، فإنه مع كونه تابعاً انما كان
محتكوماً لما سمعه بالانفصال لا بالارسال، ولا خلاف في الاحتجاج به، قال
الزركشي: اريد به ينفذ ويقاد، تابعي يقول: قال النبي ﷺ كذا، وحديثه مستند
لا يرسل، أي ويحتج به من غير خلاف إلخ

واختلفوا في قبول المرسل، وذكر البيهقي في «التدريب» وفيه منبره
أقوال المحدثين، والمجتهدين في فهمه عند الشافعي، رضي الله عنه، وأكثر
المحدثين، رجحة عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - ومالك وأحمد، في
المشهور عنهما، فإنه المستطلي وغيره، قال ابن أبي شيبة في «شرح الموطأ»:
ذهب مالك وأحمد في المشهور عنهما، وأبو حنيفة وتابعيه من الفقهاء
والأصوليين ومحدثي أبي الاحصاح - في الأحكام وغيره، لأن لعاليين
البحاري المجزومة صحيحة، ورد بأنه علمه صحيحاً من شرطه.

وذهب أكثر أهل الحديث إلى أن المرسل ضعيف لا يحتج به في التحليل
بالنقل في الإسناد نعم، إذا اعتقد المرسل سند بحري، من وجه آخر
صحيح، أو حسن، أو ضعيف، أو يرسل هو، أرسله من روى عن غيره
شيوخ زادي المرسل الأول، حيث يظن عدم العلم به، فهو حجة مقبولة
عند الجميع، كذا إذا اعتقد موافقة قول بعض المحدثين، أو بسوى عوام
أهل العلم، وقوة هذه الأربعة مرتبة بترتيبها المذكور.

قال النووي في «شرح مسلم»: مذهب الشافعي والمحدثين، أو
جمهورهم وجماعة من الفقهاء، أنه لا يحتج بالمرسل، ومذهب مالك وأبي
حنيفة وأحمد وأكثر العامة، أنه يحتج به، ومذهب الشافعي أنه إذا تضمن إلى
المرسل ما يحسنه احتج به، وذلك ما يروى أيضاً مستنداً أو مرسل من جهة
أخرى، أو يعمل به بعض النسخة أو أكثر العلماء، وأما مرسل الصحابي
فمذهب الشافعي والجمهور أنه يحتج به، إلخ

وفي «التدريب»^(١): قال النووي في شرح المصنف: قيد ابن عبد البر

.....

وبغیره ذلك مما إذا لم يكن شريطة من لا يحترمه ويرى عن غير الثقات، وإن كان فلا خلاف في رده، وقال غيره: محل قبوله عند الحنفية - إذا كان حرسه من أهل القرون الثلاثة الماضية، وإن كان من غير فلا؟ الحديث: أنه نقله الكلباء صححه الحافظي.

وقال ابن جرير: أجمع التابعون بأنه قد نقل قبوله الحرس، ولم يأمر عنهم بخلافه، ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المتقدمين، فإن من عند البر: كأنه عي: أن الشافعي أول من رده، وتابع بعضهم معزاه على المسند، فقال: من أسد فقد أحاطك، ومن أرسل فقد تكلم لك، بلغ.

قلت: ولا شك في أن كلام الشيخ فيما أضافه - رضي الله عنهم - مضطربة في بيان حكم المرسل، فإلزاماً به يكون عليه بآراء بعضنا، وطالما يفترونه بغيره لا يفتي بما في ذلك اليوم وبين المتقدمين، وصحت فرق، وعنده السبوطي في التور: في تراجم الصحيح، يقال: رابع ما هو صحيح لا من جهة فذبح في حاله، بل من جهة انتفاع سبوطي بإسناد، أنزل لإسنادهم، قد يصح إيجازي ذلك، بما أنه سبعة من ذلك الشيخ مؤلفه من يثق به عنه، وهو معروف مشهور عن ذلك الشيخ، أو لأنه سبعة ممن ليس من شرطه، فثبت على ذلك الحديث بسموية من حدث به، لا على الحديث به عنه، فنقول في إركاءه: وقال طاوروس: قال معاذ بن جبل لأهل اليمن: اتقوا، عروص أرباب، حديثاً، فوساده إلى طاوروس صحيح، إلا أن طاوروس لم يسمع من معاذ إلى آخر ما سطره، فهذا أمر السبوطي يكون الانتفاع بالسبوطي دليلاً في الصفحة، وفي ترويض الأثر: مرسل الصحيح مقبول، بالإجماع، ومن القرن الثاني أو الثالث مختلف بيننا وبين الشافعي، ومن بعد الثالث مقبول عند الكرخي دون غيره، إلخ.

الباب الخامس في توضيح لقاط كثير استعمالها في كتب الحديث

وقال السوطي في التذريب^(١) بعد ذكر الأقوال المختلفة: هذا كله في غير مرسل الصحابي، أما مرسله فيحكم بالصححة على التصحيح، انتهى نفع به الجمهور وأطبق عليه المحققون إلى آخر ما سطر.

وفي انظر الأثر المرسل ما سقط من آخر سطر من بعد الثاني فقط، فإن عرفت من عادة الشافعي أنه لا يرسل إلا عن ثقة، فقال الشافعي: يقل إن اعتقد صحبته من وجه آخر يبين الطريق الأول، مستنداً كان أو مرسلًا، وذهب جمهور المحققين إلى التوقف. وهو أحد قولي أحمد. وثانيهما وهو قول المالكيين والكوفيين يقل سواء اعتقد صحبته من وجه آخر يبين الطريق الأول أم لا، هكذا ذل.

والمختار في التتبع لقول مرسل الصحابي إجماعاً، ومرسل أهل القرن الثاني والثالث عينا وبعد ثالث مطلقاً، وعند الشافعي بأحد خمسة أمور: أنه يستدعي غيره أو مرسله آخره، وشيوعهما مختلفة أو أن يعده قول صحابي، أو أن يعده قول أكثر العلماء، أو أن يمرر به لا يرسل إلا عن هذا، وأما مرسل من دور هؤلاء من الثقات فيصوب عند بعض أصحابنا مردود عنه، آخرين، إلا أن يروى كثرة مرسله، كما روى مسنده، فإن كان الراوي يرسل عن الثقات وغيرهم، فمن أبي بكر الرازي من أصحابنا والشافعي من المالكية عدم قول مرسله اعتماداً، إلخ.

ومنها قولهم حدثنا وأخبرنا، تعلم أن التحديث لغة: الإخبار، وعند المتأخرين من المحققين، التحديث إخبار بما سمع من عظم الشيخ، وغالب المتأخرين لم يستعملوا هذا الاصطلاح، بل الإخبار والتحديث بمعنى واحد، كذا في «الحجة» ومروحه.

وقال الحفاظ في «فتح»: التحديث والإخبار والإتياء مواءة عند أهل العلم لا خلاف. سائبة إلى الثقة وأما سائبة إلى الاصطلاح ففيه

الباب الخامس: في توضيح ألفاظ كثير استعمالها في كتب الحديث

التحليل، فمذهب من استمر على أصل اللغة، وهذا رأي الذهري ومالك،
ورأي عبيدة والفقهاء، وأكثر الحجازيين والكوفيين، وعليه استمر عصب
المذهبية، ورحمة ابن الحاجب في مقتصره، ونقل الحاكم أنه مذهب الأئمة
الأربعة.

ومذهب من رأى إطلاق ذلك حيث قرأ الشيخ من نفعه، وتبيده حيث
قرأ عليه، وهو مذهب إسحاق بن راهوية، وإسحاق، وابن حبان وابن منده
وغيرهم، ومذهب من رأى التفرقة بحسب نثران التحمل، فيخصون الحديث
بما يلائم به الشيخ، والإخبار بما يُقرأ عليه، وهذا مذهب ابن جريج،
والأوزاعي، والشافعي، وابن دهم، وجمهور أهل الشرق.

ثم أئدت أئماعهم تفصيلاً آخر، فمن سمع وحده أورد، فقال: حديثي،
ومن سمع مع غيره جمع، وكذلك من قرأ بنفسه على الشيخ أورد، فقال:
أخبرني، ومن سمع بقرائة غيره جمع، وكذلك بعضهم الإتياء بالإجازة التي
يسأله بها الشيخ، قال العيني: وقيل إن ابن دهم أول من أئدت هذا
الفرق بصره، معار هو الشيخ العابد.

وقال القاري: اعلم أنه لا فرق بين الحديث والإتياء والإخبار والسماع
عند المتقدمين، كالذهري ومالك، وبين عبيدة والفقهاء، وأكثر الحجازيين
والكوفيين، وهو قول أبي حنيفة - رضي الله عنه - وصاحبه، وعليه استمر
عمل اليمانية.

ورأى بعض المتأخرين التفرقة بين صيغ الألفاء بحسب نثران التحمل
فيحسون الحديث والسماع بما يلائم به الشيخ، وسمي الراوي به، والإخبار
بما يُقرأ عليه على الشيخ، وهذا مذهب ابن جريج والأوزاعي، والشافعي،
وجمهور أهل الشرق، وحنبلوا أيضاً في القراءة على الشيخ هل تساوي
السماع من لفظه أو هي غيره أو يوفقه؟ على ثلاثة أقوال: سياتي بيانها في
المعاقبة الثالثة من الباب السادس.

ثم حوت المعاقبة باختصار هذه الألفاظ، هذا النووي في مقدمة

«شرحه»^(١) على «صحيح مسلم»: جرت العادة بالاختصار على الرمز في حديث وأخبرنا، واستعمل الاصطلاح عليه من قديم الآثار إلى زماننا، واشتهر ذلك بحيث لا يخفى فيكتبون من حديثنا «ثنا» وهي الثناء واليون والألف، وربما حذفوا التاء، ويكون من أخبرنا «أن» ولا تحسن زيادة الياء قبل ناء إلخ.

وفي «جواهر الأصول»: قد شاع بحيث لا يخفى، فيكتبون من حديثنا «ثنا» أو «نا» أو «حا» ومن أخبرنا «أرنا» ومن أنبأنا «أنبا». وقد جاء في أخبرنا «أبنا» ولا يحسن يُلحس، وإن فعله التيهفي، وفي حديثنا «أنا» ولا يستحب وإن فعله المحكم والسلمي، وبعضهم يكتب من أخبرنا «أخ» ومن أخبرني «أخي»، ومن أنبأني «أنبي»، ولا مشاحة انتهى.

قلت: وكذلك جرت عادة أهل الحديث بحذف «قال» ونحوه فيما بين رجال الإسناد في الخط، ويخفى للقارئ أن يخط بها، وإن كان في الكتاب «قري على فلان أخبرك فلان»، فليقل «قارئ»: قري على فلان قبل له: أخبرك فلان: وإذا كان فيه «قري على فلان أخبرنا فلان» فليقل: قري على فلان قبل له: قلت: أخبرنا فلان، وإذا تكررت كلمة «ان» كقوتك: حديثنا صالح قال: قال الشعبي، فإنهم يحذفون أحدهما في الخط، فليقل بهما «قارئ»، فتترك القارئ لعلة «قال» في هذا كله فقد أخطأ، والجمع صحيح لتعلم بالمقصود. ويكون هذا من الحذف للدلالة الحال عليه.

وقال السيوطي في «التدريب»: لو ترك القارئ لفظ «قال» فقد أخطأ، ولطاهر صحة السماع، لأن حذف القول جائز، ومما يحذف في الخط دون اللفظ لفظ «أنه» كحديث البخاري: سمع أنساً أي أنه سمع، قال الحافظ في «شرحه»: فلفظ «أنه» يحذف في الخط عرفاً، انتهى.

ومنها «ح» قال السيوطي في «التدريب»^(٢): إذا كان للحديث إسناد أو

(١) (٢٨/١).

(٢) (٢٤٨/١).

الكتاب الخامس: في توضيح ألفاظ كثير استعمالها في كتب الحديث

أكثر وجعلوا بينهما في معنى واحد، كتوا عند الانتقال من إسناده إلى إسناده
أي متروكة منهلة، ولم يحرف جاتها أي جازأ أمرها عن نفعها، وكتب
مستعدة من النسخة موضعها مخرج، ويظهر ظاهره بأنها دون صحيح، فإن ابن
الصلح: وحسن يثبت (صحيح) كذا فهو في حديث هذا الإسناد فقط، وذلك
يرتب الإسناد، فالمراد بالإسناد الأول فيجعل إسناده واحداً، وقيل: هي
جاء من التحويل، من إسناده إلى إسناده، وقيل: هي جاء من حاشي، لأن
تعد بين إسناده، فلا تكون من الحديث نفساً بل: لا يقطع عندها شيء،
وقيل: هي مرمر بين قوليه الحديث، وقد أغل المصنف عليهم بقولهم: ما
وصلوا إليه الحديث، والمحقق أنه يكون عدم الوصول إليها صحيحاً وبغير
التي.

قلت: وقد ظهر لي من تلمس الكتب أنهم اختلفوا في ذلك على ستة
أقسام: مرجعها إلى قولين: الأول: أنه بالجمع، والثاني: أنه بالميم،
وعلى الأول احتمالان: الأول إشارة إلى آخر الحديث، والثاني إشارة إلى
فرعيه: ويستأخر. وعلى الثاني فاربعة أقوال: الأول: أنه دون صحيح،
والثاني: أنه مأخوذ من التحويل، والثالث: من الحاشي، والرابع: إشارة إلى
قوله الحديث.

وقال: النووي في المقدمة شرح مسند إذا كان مسنداً إلى إسناده أو أكبر
كتبت عنها للانتقال من إسناده إلى إسناده صحيح وهي جاء مفردة، والمحقق أنه
مأخوذ من التحويل: «نحوه» من إسناده إلى إسناده، وأنه يقول اقتارن إذا انتهى
إليه صحيح ويستمر في قوله ما بعدها إلى آخره كقوله يعني ما بعده
عن أبيه.

ويستأخر أنه يجب عدم التحويل عن كل علم وحديث إسناده باسم صاحب
إلى مسند غيره، كما في ما ذكره في غيره من كتب النجوم، وأعلم في
الكتاب بعض علم القاسم والسبب ونحوه. كما في هامش التلخيص المحمدي عن
عبد الرحمن.

الباب الخامس: في توضيح اللفظ كثر استعمالها في كتب الحديث

ومنها: المرفوع والموقوف والآثر، قال القسطلاني: المرفوع ما انقطع إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، متصلاً كان أو منقطعاً، ودخل فيه المرسى، ويشمل الضعيف.

والموقوف: ما قصّر عن الصحابي قولاً أو فعلاً ولو منقطعاً، ويحل يسمى إذا لم نعم.

والحال النبوي في الحديث: المرفوع ما أصعب إلى النبي ﷺ خدمة لا يقع منقطعاً على غيره، متصلاً كان أو منقطعاً، وقال الخطيب: هو ما أخرجه الصحابي عن فعل النبي ﷺ، أو قوله، فأخرج لذلك المرسى.

قال شيخ الإسلام: الظاهر أن الخطيب لم يشترط ذلك، وأن كلامه خرج مخرج التعاليف، لأن غالب ما يضاف إلى النبي ﷺ إنما يصيغه الصحابي، قال ابن الأثير: ومن جعل من أهل الحديث مقادير المرسى يعني حيث يؤولون مثلاً: رحمه الله، وأولاه فلان، فقد غلب بالمرفوع المنقطع.

وأما الموقوف فهو المروي عن الصحابي قولاً أو فعلاً أو تقريراً متصلاً كان أو منقطعاً، ويستعمل في غيرهم كالتابعين متصلاً، معاً، وقده فلان على المروي ونحوه، وعندنا ما يرد من سبب الموقوف بالآثر والمرفوع والخبر، قال ابن القاسم: ومنهم الفقهاء يقولون: الخبر ما يروي عن النبي ﷺ والآثر ما يروي عن الصحابة، وفي نسخة شيخ الإسلام: يقال للموقوف: قال المروي: وعندنا المحدثين كل هذا يسمى آثراً لأنه مأخوذ من أثر الحديث أي رويته انتهى.

وفان الإسكندراني في الشرح فصيحة العرامى: الحديث والخبر والآثر وأما المرفوع مرفوعة عند الجمهور، وقيل: الآثر هو قول الصحابي، وقيل: هو قول السلف مطلقاً، صحابياً كان أو تابعياً للخلف.

ومنها: إذا قيل في الإسناد: عن رجل أو شيخ أو نحو ذلك، فقالوا: هذا من الخبر، وبين الخطاء وغيرهم، لا يسمى مرسياً من منقطعاً، وفي المرفوع.

الباب الخامس: في توسيع نطاق نظر استعمالها في كتب الحديث

الإمام الحرميني: سميت بالمرسل، قال العراقي: وكل من عذر القولين مخالف لما عليه أكثر السحدين، واختار العلاني أنه متص في إسناده مجهول، أي سبهم، قال شيخ الإسلام: لكنه مقيد بما إذا لم يسم المجهول في رواية أخرى، ولا فلا يكون حديثه مجهولاً، وبما إذا صرح من أنتمه بالتحديث ونحوه، وإلا فلا يكون حديثه متصلاً لاحتمال أنه مدلس، هذا كله إذا كان الراوي عنه غير تابعي أو تابعياً ولم يصفه بالصحبة، وإلا فالحديث صحيح، لأن الصحبة كلهم عدول إليه، قاله البرقاني.

وفي «التدريج»: إذا قال الراوي: فلان عن رجل، أو غيره، فقال الحاكم: منقطع، وقال غيره: مرسل، قال العراقي: وكل من عذر القولين خلاف لما عليه الأكثرون، فإنهم ذهبوا إلى أنه متص في سنده مجهول، حكاه الرشيد، واختاره العلاني، زاد في «المعصول»: ومن سمي باسم لا يعرف به، وعلى ذلك متى أو داود في «التراسيل»، فإنه يروي فيه ما يسم به في الرجل، قال: بل زاد اليه في هذا في مسنده، فجعل ما رواه الكشي عن رجل من الصحابة ثم نسّم مرسلًا وليس بجيد، المذهب إلا إن كان سبه مرسلًا، ويجعله حجة كمراسيل الصحابة فهو قريب، وقد روى البخاري عن الحميدي قال: إذا صح إسناده عن الثقات إلى رجل من الصحابة فهو حجة، وإن لم يسم ذلك الرجل.

وقال الأثرم: قلت لأحمد بن حنبل: إذا قال رجل من التابعين: حدثني رجل من الصحابة ولم يسمه فالحديث صحيح؟ قال: نعم. قال: وفوق التصديق بين أن يروي التابعي من الصحابي معلنًا أو مُضَرِّحًا بالسمع، فإن هو حسن متجه، وكلام من أخطأ قبله محمول على هذا التخصيل إليه.

ثم إذا قال: حدثني ثقة أو نحوه، ثم يُكْتَفَى به في التعليل على الصحيح، وقيل: يُكْتَفَى بذلك مطلقاً، كما لو عُدَّ، لأنه مأثور في العدلين معاً، فإن كان الاعتدال به عائلاً أي محتجاً بحدوثك والتابعي، وكثيراً ما يعمد ذلك، كفى في حق موافقه في المذهب عند بعض المحققين.

كتاب الحماس: في توضيح الفاظ كثير استعماله في كتب الحديث

قال ابن الصغار: لأنه لم يورد ذلك محتاجاً للحبر على غيره، بل
مقدر لأصحابه فيام واحدة عامة على الحكم، وقد عرف هو من روى عنه
ذلك، وخلافه إمام الحرمين: وروحه الزايف من شرح التلخيص، وقيل: لا
يتكلم أبداً حتى يقول: كل من روى حكم عنه ولم أسأله به عن ذلك، فإنه
السبيل، وإن كان ابن الصغار في الظاهر: أنه فوق الأوسان عند من يبلله .
إنج.

ومنها: فوهم كما فعل كذا، قال النووي: إذا قال المصنف: كذا
يقول أو يفعل أو يقول أو يفعلون كذا، احتسب فيه، مثلاً: أو كذا
الاحتسابي، لا يكون متوجهاً من هو موثق، وقال الجمهور من السعديين
والصحاب النعم والضيعة: إن لم يضمنه إلى راس رسول الله ﷺ فليس بمرفوع
بل موثق، وإن أنشأه فقال: كذا فعل في حجة رسول الله ﷺ أو
في سنة أو بين أظهره أو نحو ذلك فهو مرفوع، هذا هو المذهب الصحيح
ظاهر، فإنه إذا فعل في سنة ﷺ فظاهر اطلاعه عليه، فثبوته إياه، وقد
نحوه: إن كان ذلك الفعل مما لا يحتمل حالاً كان مرفوعاً، وإلا كان
موقوفاً، بهذا قطع الشيخ أبو إسحاق الشافعي.

وأما إذا قال المصنف: امرئ كذا أو بهيمة كذا، أو من الشيء كذا، فإنه
مرفوع على المذهب الصحيح الثاني، قال الجمهور من أهل النشوء وقيل:
موثق، وأما إذا قال الشافعي: من الله كذا، وهو صحيح أنه موثق، وقيل:
مرفوع مرسى الحج.

أما الرواية بالمعنى، فإن لم يذكر الراوي حالاً فالأفضل ومثلها: لا
يشاهد حال، حسراً على حال معانيه، نصيراً بمخالفات بينها لم ندر له
الرواية لها صحة بالمعنى بلا خلاف، بل ينبغي نعتها سمعة، أما إن كان
حالاً بذلك فحينئذ كانت مطلقة، وقيل: يجوز للمصنف أن يورد خبراً، لأهم
يحلوا على التصحيف والتأني، وقيل: بالتمسك، وقيل: ليس في السقط
ويجوز: العكس إذا عجز عن التصحيف فيه.

الكتاب الخامس في توضيح الفاظ كثير استعمالها في كتب الحديث

والذي عنه جمهور علماء الحديث والحلف وسهم الأئمة الأربعة حوار مراده
بمعنى بطلاً إذا نطق بألفه، وذلك هو الذي نشهد به أحول النسخة
والسند، ويدل عليه روايته فيكون الراخذ بالزيادة مخالفة

وقد ورد في الحديث المبرور عند انصرامه من حديث عبد الله بن
سليم قال قلت يا رسول الله أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أؤدبه
كما أسمع من غيره، أرى يا رسول الله؟ فقال: إذا لم تحلوا سراً ولا
تحدثوا حديثاً، وحسن المعنى فلا بأس، فذكر ذلك بعض فقهاء أهلنا فقالوا
ما حديث، سبى، وحكم، في فقه غير ما ذكره أسمع نحن نرى على الأثر

وهذا آخر ما أردنا ذكره من البياض الأصولية ينوع من التفصيل لسند
احتياج ناظر الموطأ إلى ذلك، وأما غيرها من لباحات الضرورية فكثيرة لا
يسعها المقام، وذكر الفضلاني في بداية شرحه أكثرها ينفع من الاختصار،
فارجع إليه إن شئت، وذكر بعضاً منها كمجلاً للفتنة

مقالة المصباح ما اتصل منه بعدد من الناس بلا تنوير ولا حلة
تحت قشرة من صلب عيب

والحق ما نعرفه من خبره محالاً يمكنه كونه، كان يكون ما
قد ظهر رويته على بدء كنهه في المصربين، كان حديث الخبرين إذا جاء
من فتاه كان محترجه معروفة، ما ذكره في الألفاظ والمؤثرات بحال بالحداد
والعبد المحقق من المصباح

أما في قول هذا حديث حسن الإسناد أو صحيحه، فهو قول صحيح
حسن صحيح أو حسن، لأن قد يحسن الإسناد لا يتأكد وثقة روايته، فإن
السنن كذا أو غيره، وأما ما ذكره في الحديث، فإن أبو داود، ما سمع من
سبأ فهو صحيح، وقال ابن حجر: لفظ صحيح، في كلامه أيضاً من أن يكون
لا يصحح ولا يصح

والصحيح ما سمع من صحيح، وهو أهل من الصحيح، وفي
الحال من

كتاب الحاشي: في توضيح الفاظ كثير استعمالها في كتب الحديث

والضعف: ما قصر عن درجة الحسن، وتفاوتت درجاته قرب الضعف بحسب بعده من شروط الصحة.

والموصول: ويسمى المتصل - ما اتصل بساء رتبة ووفقاً لا ما اتصل بالتابعي، نعم يسوغ أن يقال: متصل إلى سبب من المسبب، أو إلى الزمري مثلاً، وإذا تعارض الموصول والإرسال يار تختلف الثقات في حديث، فيرويه بعضهم متصلاً وآخر مرسلاً، فقيل: الحكمة في التمييز، إذا كان عدلاً ضابطاً، قال الخطيب: هو الصحيح، وسئل عنه البخاري، فحكم لمر وصل، وقال البخاري: الزيادة من الثقة مقبولة، وفيما الحكم للأكثر، وفيما للأخف.

وإذا تعارض الرفع والوقف فالحكم للرفع، لأنه مثبت وعمره ساجتة وتقبل زيادة الثقات مطلقاً على الصحيح، سواء كانت من شخص واحد أو من غير من رواد، وفيما مردودة منه مقبولة من غيره، وقال الأصوليون: إن اتحد المجلس وله احتمال محتمل محتمل في تلك الزيادة قيل علم أنه متذكر لها غير داخل عنها رأيت، وإن احتمل قلنا عند الجمهور، وإن جهل تعدد انه مجلس فأولى بالقول، وإن تعدد بقياً قبله انقضاء.

والمتعلق: ما جاء عن تابعي موقوف عليه.

والمتقطع: ما سقط من رواته واحد قبل الصحابي، وقلة من مكانين أو أكثر.

والمتصل: ما سقط من رواته قبل الصحابي اثنان فأكثر مع التوالي

والمتعلق: الذي قبل فيه فلا من فلا من بدون لفظ المسح أو الاستدراك، فإن أتى عن رواية متسقين مرفعين موصول عند الجمهور بشرط ثبوت التلقا، وعند مسلم بإمكانه لعدم التلقا، قال النووي: قال بعض العلماء: هو مرسلي، والصحيح الذي عليه العمل، وفاته الجماهير من أصحاب الحديث والفقه والأصول: إنه متصل بشرط إمكان التلقا، وعدم التلقا، وفي اشتراط ثبوت التلقا وطول الصلة خلاف الشيخ.

الحاج العاصم. في توضيح الفاظ كثير استعمالها في كتب الحديث

وفي قوله العشرة شرط امر مكرر اعبرني ثوب اللقاء. (قال: عليه آية
الاحمدية: البخاري، روى الحديثي وغيرها، وشرط أم مظهر السعدني هو
انصاعه، وأبو عمرو الداني أن يكون معروفا بالبرية عنه، وأبو مسلم على
من الشرط نعت اللقاء في الانصاع، وأن يكون مستتر، وأن الصلح عليه إنكار
لثانها إيج

والسبب في قول الرازي حدث فلان في ملائحة فلان، وغيره أن أصل في
الملاءمة وغيره، قال في التلخيص: قال السيوطي: هذا أحمد بن حنبل رحمه الله
لا ملائحة أن، ومما يوافق غيره في الانصاع، أن يكون مقطوعا حتى يبرهن
انصاع في ذلك.

قال ابن منظور، منه ذلك. أن: كذا مع: من لأصناف ومضغ محسن
عني لمضغ بالشرط المذكور. إلخ.

والصلح ما جدد في أول أسبوعه لا وسطه.

والعشر: جمع أقلام السبعة في ذلك أسبوعا أو سبعا أو غيره،
ويعني إلى سبع شجرة أو غيره، فبعد ذلك ما بعد لا يقتضي الانصاع. يعني
فلان، أو فلان، فلان، وإنما يكون ثانيا بعد كان القائل قد عاصد الذي
يؤى عنه، أو بقية ثم يستمع منه ذلك الحديث، ولا يقبل منه شيء، إنما
لاءه ما خرج من الانصاع، وثانها كذا في النسبة لأن يسطع غمضا من حيث
القبول، وهو من الانصاع، قالوا: ليس الموضع لأن سبي شيعة النبي سمع
منه بعد السنة المعروفة، ومن جاز قصد لفظ الخطاب واحتاراه، فبحث عن
الرواية

والحدود: كذا في غير كتب الحديث معروفا، وهو أنه سمع، أو يكون
قد سمع ذلك، وإلا فلا، في غير ذلك، فأخذه أن سمع ذلك، كما سمع غيره
الاعتقالي

والعالي حصة المراج

والاعتقالي: ما ورد بحالة واحدة في الرواية أو الرواية، وأصبح
الاعتقالي رواية مبررة الصنف.

الكتب الخامس في توضيح نقاط كثير استعملها في كتب الحديث

والعريف ما انفرد به إمام الرواية، أو رواية واحدة، وبغيره إلى
صحيح وخبر، وصحيف، وهو الحديث على التعريف
والعريف ما انفرد به إمام أو ثلاثة.

والمتفق: ويتفق عليه المتفقون، حيث ظاهره السلامة، لكن فيه حلة خفية
تظير التناقض، كجماعة الاحتفاظ، أو ترويه وعدم الجماعة مع فرائض الحديث على
الجميع، وغير ذلك. وهذا من أغصان أنواع إمام الحديث، وذكر الحلال في
الكتاب: "العلل عشرة أنواع".

والفرد أنواع: فإن وجد الفرد السبي موافق في المعنى يسمى متابعاً له
موافقاً في المعنى يسمى متابعاً، ويدخل بينهما رواية من لا يحتاج حديث
واحد، بل يكون معدداً من الزعماء، وليس كل صحيح، يصلح لذلك، وقد
قال ابن القفطي: "فإن لم يثبت له، وخلال لا يثبت له، فمعدود كل من
المتبع، والمتبع لا اعتماد عليه، لكن باعتباره نحصل الفرد
والساد ما حالف الراوي الثقة فيه الثقة، وفيه تعصب، ومعدله
المحمول".

والمتكر: الذي لا يعرف منه من نور جهة روايته، فلا يتبع له ولا
يهدأ، يقال: المتكر ما حالف به الزعماء الثقات، ومفاده المعروف.

والمنصطري: ما روي على أوجه مختلفة متناقضة على التبع، أي من
الاختلاف من رأي واحد، أو أكثر، وهو مسمى المنصريف (السماع) بعدم
الاصطاد.

والمتكلم: ما ذكر فيه كلام أو رأي واحد،

والمتكلم: ما قيل فيه التثنية كذا وكذا.

والمتكلم: ما ذكر فيه التثنية كذا وكذا.

اسباب الغشاش: هي توضيح الفاظ كثير استعمالها في كتب الحديث

الاجد، ثم ههنا وهي النسبة معرباً عنه، بما فيه الاتفاق من عبد أن يتمبر عن الآخر فهو المبرع يسمى بالمعبدل.

٧ - والمانع، يتعمق كمنصل والمنقطع، ولا بعد أن يشمل زمان الحديث وزمان التحليل، فلهما من مسائل الأصول، ومحدثات عند أهل الفقه، ويحيي، يحسن الكلام عليه في الكتب السادس.

٨ - والثاني، يتعمق المدرج وطرق جعل الحديث.

٩ - والثالث، المانع.

١٠ - والرابع، المعنى والمشرق قلن والمضروب أيضاً.

١١ - والخامس، غير الموقوف بالمختلف، قلت والمراعاة أيضاً، وهو من بواعث التحليل.

١٢ - والسادس، حشر المسند والمعنى والموضوع

١٣ - والثالث غير المصنوع، وهو أربعة أقسام ذكرها البيهقي في التلخيص، والأعتبر بضعف الحديث، وقد صنف المنار فطنى به تأليفاً مفرداً.

١٤ - والرابع غير العزيز والمضروب

١٥ - والخامس، غير العربي، قلت، والتحليل أيضاً

١٦ - والسادس، من المنقطع، قلت، ولا بعد أن يدخل فيه تعديل الرواة وتحريمهم وسبيل الحديث وطريقه المعنى، المسند.

١٧ - السابع، حشر المعاني والشارح

١٨ - والثامن، حشر، ثم يدعوا فيه شيئاً مع أن الرواية بالمعنى داخل

فه

١٩ - والثامن، حشر، مسكتوا عنه مع أن قوله المسند وهو من جانب

الراوي وآخره وهو من جانب الصحابي، وتكميل الرواية بعد اختصار الشيخ كلها من مسائل الأصول

قال في مجمع الأصول: إذا ذكر الشيخ إسناداً أو طرفاً من المتن، ثم قال: الحديث، وأراد السامع أن يروي عنه بكمال فطريقه أن يقتصر على ما ذكره الشيخ، ثم يقول: والحديث بقرينه هكذا وبسوقه، انتهى.

هذا ما يظهر بجلي النظر ودقيقه، ويدخل في التصديقات الأنواع الكثيرة. فلهذا در الشاظم، أجاد ظاهراً وباطناً - غفر الله له ولنا -

الباب السادس في الأئمة، وفيه فوائد:

الفائدة الأولى في أئمة المحدث

قال السيوطي في «التدريب»: علم الحديث شريف، يناسب مكانه الأخلاق ومحاسن الشيم، وبما فر ضد ذلك، وهو من علوم الآخرة المحضة. قال أبو الحسن: «من أراد علم القبر فعليه بالأثر، من حرمة حرم كثيراً، ومن رزقه مال مفضلاً جليلاً، فعلى صاحبه تصحيح النية وإخلاصها، وتطهير قلبه من أعراض الدنيا وآذاسها، كحب الرئاسة ونحوها، وليكن أكبر همه نشر الحديث والتبليغ عن رسول الله - ﷺ - بالأعمال بالنيات.

وقد قال الثوري: قلت لحبيب بن أبي ثابت: حدثنا، قال: حتى تُحسن الباء، وفيل لأبي الأحوص سلام بن سليم: حدثنا، فقال: ليس لي نية، فقالوا له: بك توجر، فقال:

يُسْئِرُ الخبير الكبير وليتني نجت كفافاً لا صلي ولا نسي

وقال حماد بن زيد: استغفر الله، إن لذكر الإمام في القلب خيلاء.

قال الثوري: والأولى أن لا يحدث بحضرة من هو أولى منه لئلا يعلمه أو يهونه، وقيل: بكرة أن يحدث في بلد فيه من هو أولى منه، وينتهي به أن يرشد إليه، فالدين النصيحة.

قال في «الاقتراح»^(١) ونسعى أن يكون هذا عند الاستواء فيما هنا

الصفة المبرحة، أما مع استقامته بأن يكون، لأعلى مداه عمياً، والأقول
عرفاً ضابطاً، فقد يتوقف في الإفراد إنه، لأنه قد يكون في الرواية عدم
يوحى خلاً. وقال السيويني: المصروف في الإطلاق التحدث بحصة الأولى
ليس بمكره ولا خلاف الأولى، بالنسبة كتاباً لغوي في هذه اللغة، وقد
عند امرءه، في الطلبات، بأنه كذلك، ولا ينبغي أن يمنع من الحديث
أحد، كونه غير صحيح، فإنه يرجى له صحته بعد ذلك.

قلت: وينبغي أن لا يأخذ علمه أجراً إن استماع ذلك، كان السيويني:
من أجاز على التحدث أجراً لا قليل، روايته عند أحمد بن حنبل، ورحماني من
راويه، وأبي حاتم الرازي. وتقبل عند أبي يعقوب التمهيد من ذلك شيخ
البحاري، وعليه من عند الثوري، وآخرين تركها، وأبو الشيخ أبو
إسحاق السيويني يحاورها، لأنه ممن امتنع عليه الكتب ببيان سبب
الحدث، انتهى.

وفي قوة التعمير: الأعدل أنه لا يعمل ماخطاه لذلك كسبه قبل رآلا
فلا، كما ألقى به الشيخ أبو إسحاق النخعي انتهى.

قلت: ولكن مما يجب عليه التنبه أن أكثر من لا يأخذون لاجر في
روايتهم لا يهتمون بالثبوت، وتصيغونها وتغفلون أوقاتهم، وأرقاب لطنة،
طناً منهم أنهم على أمن من التكرار عنهم، فيدأ أشد من الأول، ونعت
مؤله، فلا بد من تعيين الأجرة لهم.

ويستعمل له إذا أراد حضور مجلس الحديث أن يظهر سائل أو
دخول، ويتقلب ويتخير، وسلك كما ذكره أسدني، وينسج عليه، ويجلس
في صدر مجلسه، متذكراً في حومه بوقار رمية، وقد كان مالك رضي الله
عنه - يعمل ذلك، فقل أنه قال: أحب أن أعظم حديث رسول الله ﷺ،
وكان يذكر أن يحدث في الطريق أو هو قائم، أسد السيفي، وأسد عمر
قدوة قال يستحب أن لا يقرأ الأحاديث إلا على طهارة، فدا، وكانوا
يكرهون أن يحدثوا على غير طهر.

وعن ابن المسيب أنه سئل عن حديث، وهو مضطجع في مرضه، فحدث وحديث، فقبل له! ودوت لك ثم تمنى، فقال: تترهت أن أحدث عن رسول الله ﷺ وأن مضطجع، وسئل ابن المبارك عن حديث وهو يمشي، فقال: ليس هذا من تواتر العامة، وعن مالك قال: مجالس لعلم تخضع للعشوع والكيف والتواتر، ويكره أن يعوم لأحد، فذكر قيل: إذا قام انشأ حديث رسول الله ﷺ لأحد، فإنه يكذب عليه بحديثه.

ومن أدب أيضاً، أنه إن رفع أحد صوته في المجلس رحبه وانهره، فذكر مالك - رحمه الله عنه - يقول: يقول: قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ» فمن رفع صوته عند حديثه، فكأنما رفع صوته فوق صوته.

ومنها أيضاً: أن يفسد على الحاضرين كلهم، قال حبيب بن ثابت: من أتى إن حدث الرجل فقلبه أن يفسد عليه حديثاً، وهو - أن يبتدئ مجلسه ويحمله بحديث الله تعالى والصلاة على النبي ﷺ، ولا يبرء حديثاً - وعجل لا يمنع فهم بعده.

ويستحب للمحدث عند مجلس لإملاء الحديث، أنه المبسط، وهو قول الأمامي: يعني التيسير أن لا يروى حديث بقراءة لسان أو بصيغة، فلهذا لا يصحفي. أحرف ما اختلف على طلاب العلم: أن يعرف النحو أن يدخل في حصة قوله ﷺ، أن كذب علي تنمدا - الحديث، لأنه يؤول لم يكن يلحق، فمعناه رويت عنه وصحت فيه كسب عنه. وإذا كان في - ماء - بعض التواتر فعليه به بحال البراءة، فإن في إغضابه نوعاً من التأسيس، وذلك كان يبرع من غير أصل، أو يحصل له عند التردد نوم، أو حديث أو غيره.

قال السوطي: لا تقبل رواية من أحرف بالتساهل في معانيه أو

إسماعيل، فمن لا يبدأ في السماع به أو غيره، أو يحدث لا من أصل صحيح مقابل على أصل صحيح، أو عرف بقول النبي في الحديث ما كان من شئ، فحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه أو غيره السمر في روايته إذ لم يحدث من أصل صحيح بخلاف ما إذا حدث منه فلا عية بكثرة سنوه؛ لأن الاعتماد حينئذ على الأصل لا على حفظه، أو سماع بكثرة السمر ولم يكره وغير ذلك. انتهى.

والمسلمة في الخبر الصحيح على، قال الخطيب ويرى بها صوته، وكذا ذكر صحابياً رضي الله عنه، فإن كان ابن صحابي قال رضي الله عنهم، وكذا يروى عن الأئمة، وقد روى الخطيب أن المروء من سليمان قال في القارئ بما حدثكم الشافعي، ولم يفرق رضي الله عنه، فقال المروء، ولا حرج، حتى إذا قال رضي الله عنه، ويحسن للحديث الثناء على سماعه حال الرواية منه، ما هو أهله، كما نوه جماعات من السلف، كقول أبي مسلم حولاني، حدثني الحسن الأمين بحرف من مسلم، وكتبه مسروقاً حدثني تصديقه يثني الصادق حبيب الله الصادق، وكقول عطاء، حدثني الحسن بن عباس، وكقول شعبة حدثني سيد الفقهاء أيوب، وغير ذلك.

وليس كذلك، لهم فهو أهم من الثناء، وينبغي على صحة الحديث أو حسنه أو ضعفه أو غيره، وعلى ما فيه من علم وفائدة في الحق أو الضلال، وصحة أو شكل في اللغة، أو عريب أو سعي غامض في المعنى، وليحتمل ما لا تصحبه عقولهم، وما لا يهيمونه، قال الخطيب: ويحتمل أيضاً في روايته لعدم إحداه، أو شخص، وما شجر بين الصحابة والإسرائيليات، قال ابن مسعود ما أتت به حديث قوماً حديثاً لا سلفه عقولهم، إذ كان لبعضهم حسنة، وروى الخطيب مرفوعاً قال: إذا حدثتم الناس عن زعمهم، فلا تصدقوهم بما يقرّب أو يشرّ عليهم.

قلت. ينبغي أن لا يسمع عاده، ولا يقصر على صدقه، كما نعلم في سيرة العظم مسرطاً، وحسن الإجماع، بحكايات وبواعث والتفادات بأصايدها،

كعادة الأئمة في ذلك. وقد استدل به الخطيب بما رواه عن علي - رضي الله عنه - قال: «وَأَخُوا الْقُرْبَى، وَابْتَنُوا لَهَا طُورَ الْحَكَّةِ، وَكَانَ الزَّهْرِيُّ يَقُولُ لِأَصْحَابِهِ: هَانُوا مِنْ أُنْعَادِكُمْ، هَانُوا مِنْ أَحَادِيثِكُمْ، فَإِنَّ الْأَذْنَ مَجَاهِذَةٌ وَالْقَلْبَ حِمَى».

ويسمى أن يشغل بالتخريج والتصنيف إذا نأهل لذلك. سادراً به، ويعني بالتصنيف في شرحه وبيان مشكله منقلاً، واضحاً، ثقله، ثمرة في علم الحديث من ثم يعمل هذا. قال الخطيب: لا يستمر في الحديث. ويقت علي عوامه، ويستبين الخفي من قوائمه، لا من جمع، يترقبه وألفه، منقلاً، وضم بعضه إلى بعض، فإن ذلك مما يقوي النفس، ويثبت الحفظ، ويركي القلب، ويشتد الطبع، ويسيطر اللمس، ويحيد اليبس، ويكشف المشبه، ويوضح الغامض، ويكشف أيضاً جميع الدكر. ويخلفه إلى آخر الدهور، كما قال الشاعر:

بمرت القوم فيخبي النجم ذكرهم والجميل يلجج أمواته ساقط
قال: وكان بعض شيوخنا يقول: من أراد إفادة قلبه كسر قلبه النسخ،
ويعد فلم التخريج.

وقال النووي هو شرح المذهب. والتصنيف يطلق على حفاظ العلوم ودقائمه، وبحث مذهبهم. لأنه يضطره إلى كثرة التفتيش والمطالعة، والتحقيق والمراجعة، والاطلاع على مختلف كلام الأئمة وتنقذ، ووضعه من مشكلاته، وصححه من ضعفه، وحوله من زكاه. وهه نصف المحقق نصف المجتهد، قال الأئمة: ثم أر الشافعي - رضي الله عنه - أكلاً تنهده، ولا مائلاً بئيل، لا تدمره بالتصنيف.

وسمى أن يكتب مائة ثني سطراً أهل الأصول، لا تطول الكلام بسرد تفاصيلها، تكرس على أن يحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله ﷺ، ولا يسأم من تكرره، ولا يتفقد فيه ما في الأصل إن كان باقصاً، فإنه الشوري في الأقرب.

الباب السادس: في الأئمة، وفيه فوائد

وفي جبل الأماني، ويبغي للمحدث أن يفسك عن الحديث إذا حثي التحليف به، أو حزن أو عسى، ويختلف ذلك باختلاف الناس، وقد ذهبت بالثعالب أعني، فقد حدث بعدها أنس والشعبي ومالك وغيرهم، وحدثت بعد المالكة من الصحابة حكيم بن حزام - رضي الله عنه - ومن غيرهم عروة والدار علي ثوب العقيل واجتماع الراي. انتهى.

الفائدة الثانية

في مراتب أهل الحديث

قال السيوطي في التدرج، في حد الحافظ، والمحدث، والمُسند، إلى أدنى درجات الثلاث المسند، بكسر التين، وهو من بروي الحديث بإسناد، سواء كان عفا علم به، أو ليس له إلا مجرد الرواية، وأما المحدث: فهو أرفع منه، قال الرازي وغيره، إذا أوصى لتعلمه، ثم يدخل اثنين يسمعون الحديث ولا علم لهم بطريقه، ولا بأسماء الرواة والسموات، لأن السامع المجرد ليس بعلم.

وبغية ما قال مالك - رضي الله عنه - لا يؤخذ العلم عن أربعة، وذكر منها من لا يعرف هذا الشأن، قال القاضي: مراده بقا ثم يكن ممن يعرف الرجال من الرواة، ولا يعرف هل زيد في حديث شيء أو نقص، وكان السلف يفتنون اسم المحدث والحافظ بمعنى.

وقال هـنيم: من لم يحفظ الحديث فليس هو من أصحاب الحديث، والحق أن الحافظ أخص. وقال القاضي السبكي: قرأنا أعدد الحديث، وكان قضاي أمرها النظر في مشرق الأنوار، فإن ترتفت إلى مصابيح البصري، ظننت أنها بهذا القدر، وهي في درجة المحدثين. وما ذلك إلا بحفظها بالحديث، فلو حفظ هذين الكتابين عن ظهر قلب، وصم إيهما من المتنون متنبهما لم يكن محدثاً حتى ينجح الجمل في سب الخياط، فإن رامت بدوغ العناية في الحديث عن زعمها اشتغلت روحها مع الأصول لا بالالأثر، فإن ضمت إليه علم الحديث لا بالصلاح، أو مقتصرة لسمى «بالقريب»

للروى صادر من انتهى إلى هذا نظام محدث المحققين، وبخاصة العصر، وما ناسبت هذه المؤلفات الكافية، فرب من ذكرها، لا تخطأ محدثاً بهذا الخبر.

وأما المحدث من عرف لأسانيد بالعلل وأسند الرجال، ونعالي بالشد، وحفظ مع ذلك منه مستكثرة من المتن وسبع الكتب البينة، ومسنند أسند به حسن السهني، ومصحح النصري، وهم إلى هذا القدر ألب حرم من أوجب، تحديده، هذا نقل درجته إلى آخر ما ذكره، انتهى ملغطاً.

وسط كلام عيب السبوطي، وحكى عن اختلاف أنهم لم يسموا به، ذلك من إضلال هذه الاسماء لا اختلاف لزمان، وفي هذا السردط سحناً لهم، وفي حواشي وأرجح البينة الحافظ في الإيضاح من أسماء هذه عائلة ألف حديث، ثم الحائتم، وهو الذي أحاط عيب جميع الأحاديث المدروسة مثلاً وبسائطاً وجرعاً وتعديلاً من يحا، هذا حاله جماعة من المحققين، انتهى، وهذا قال حسن حاطر الشاذلي في الخط المزدور، وذلك أيضاً بنفسه. - بحسب المتن من روى حديث وسناد، سواء كان عن عالم به أو ليس له إلا مجرد التبرية.

وأما المحدث، فهو اعلم بطرق الحديث، وأسند الرواة والسور، وأربع مسند الحميد، وهو دون الحافظ، وأما الحققة فهو أرفع من الحافظ، وقال الزيدى لا يترك الحافظ إلا في كل أربعين سنة، انتهى.

الفائدة الثالثة

في آداب لطائف

ويجب على أيدي تصحيح النسخ والإخلاص لله تعالى في ذلك، والتحرر من التوصل إلى أي أحوال الدنيا، فقد روى أبو داود^(١) وأبو حنيفة من

(١) أخرجه في داره (٣٧٥٨) وأبو حنيفة في السنن (١٧٢) باب ما يمنع من العلم به، الحديث ٩٢٥٢.

حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً: «من تعلم علماً مما يبتغى به وجه الله لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة». وقال حماد بن مسية: «من طلب الحديث لغير الله فبطلت له أجره».

وبال الله تعالى التوفيق والتيسير والتيسير والإعانة عليه، ويستعمل الأخلاق الحميدة، والآداب الشرعية، فقد قال أبو عاصم النبيل: «من طلب هذا الحديث فقد طلب أعلى أمور الدين، فيجب أن يكون غير الناس، ثم ليغفر جهده في تحصيله ويغتنم إسهانه». وفي صحيح مسلم^(١) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «أحرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجزه». وقال يحيى بن أبي كثير: لا ينال العلم براحة الجسم، وقال الشافعي - رضي الله عنه -: لا يفلح من طلب هذا العلم بالتعلم، وعنى النفس، ولكن من طلبه بذلة النفس، وضيق العيش، وحكمة العلم الفلح. وفي المثل الصالح «ومن طلب الملا سهر الليالي».

وتبني أن يقرأ أولاً شيئاً من النحو وغيره، فقد تقدم ما كان الأصمعي: أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قوله **تخبط**: «من كذب عني معتمداً». «الحديث، لأنه **تخبط** لم يكن ينص، فبهما رويت عنه أو نحت فيه كذبت عليه، فعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو والملفة ما يسلم به الحق والتحريف».

والغريق في السلامة من التحريف والتضيق: لاخذ من أنواع أهل المعرفة والضبط والتحقيق، لا من يطون الكتب، وإذا وقع في روايته لحن وتحريف فقبل برويه كما سمعه. فإلى ابن النصار: «هو غلو في اتباع اللفظ، والصواب تقريره في الأصل على حاله مع التصويب عليه، وبيان الصواب في نحاشية، والأول في عند الأداء أن يقرأ على الصواب أولاً، ثم يقوله، وقع في روايته كذا، هذا إذا علم أن شيخه رواه نه على الخطأ، أما إن غلب

على أنه من كتاب نفسه لا من شيخه، فينتحه إلى إصلاحه، كما في «نيل الأمان».

وقال السيوطي تبعاً للنووي: وإذا وقع في روايته نحو أو تحريف، فقال ابن سيرين وابن منجرة، يرويه كما سمعه، والنصواب قول الأكثرين إنه يروي على النصواب، وأما إصلاحه في الكتاب، معجزة بعضهم، والنصواب نظيره في الأصل على حاله مع التصيب عنه، ريان النصواب في الحاشية، ثم الأولى عند الإسماع أن يقرأ أولاً على النصواب، ثم يقول: وقع في روايتنا أو عند شيخنا أو من طريق فلان، وله أن يقرأ ما في الأصل أولاً، ثم يذكر النصواب، وإيما كان الأول أولى كلاً يقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل، انتهى.

وبدأ بالإسماع من أرجح شيوخ بلده إسناداً وعلماً وشهرة، وديناً وحمداً، فإذا فرغ من مهماتهم وسماح عواليهم، فليرحل إلى سائر البلدان على عادة الحفاظ، ولا يرحل قبل ذلك، قال الخطيب: فأنقصوه بالرحلة أمران أحدهما: تحصيل علم الله وقدم السماع، والثاني: لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة منهم، فإذا كان الأمران موجودين في بلده، ومعدومين في غيره، فلا فائدة في الرحلة، أو موجودين فيهما، فليحصل حديث بلده، ثم يرحل، وإذا عزم على الرحلة فلا يترك أحداً في بلده من الرواة إلا ويكتب عنه ما ينسب من الأحاديث، وإن قلّت، فقد قال بعضهم: فيسبغ ورقاً، ولا فيسبغ شحاً.

ولا يتعمّل التره وانحرص على التماهل في التحمل، فيجمل بشيء من شروطه السابقة، فإن شهوة السماع لا تنتهي، وبهجة الطلب لا تنفسي، وانعلم كالبحار التي ينفذ كينها، والمعادن التي لا ينقطع نيلها، وتقدم في أدب المحدث أنه ينبغي له الصلاة والنزوي والرحم على موضعها، وأن لا يتساهل في السماع، ويتنبه أن يستعمل ما يسمعه من أحاديث تعادلت، والآداب، وفنائل الأعمال فذاك ركة الحديث وسبب حفظه.

وقال عمرو بن القيس: ثعلابي: إذا بلغك شيء من الخير فاعمل به ولو مررت بك من أهله. وقال وكيع: إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به. وقال إبراهيم بن إسماعيل بن جميع: كنا نسمع علوا حفظ الحديث بالعلم به، وهل أحمد بن حنبل: ما كنت حديثا إلا وقد عملت به، حتى مررت أن النبي ﷺ: انعم وأعطى أبنا طيبة ديناراً، فاحتجمت وأعطيت الحمام ديناراً.

ويشفي للطلب أيضا أن يعظم شيخه ومن يسمع منه. فذلك من إجلال العلم وأسماء الانتماع به. وقد قال الصعيرة: كنا نهاب إبراهيم كما نهاب الأمير. وقال الخازني: ما رأيت أحداً أوفى للمحدثين من يحيى بن معين، وفي الحديث: اتواخعوا لمن تكلمون منه، ورجع البيهقي وقفه على عمر رضي الله عنه، وعن أبي عبد بن القاسم قال: ما دفقت على حديث ناهى قط لقوله تعالى: ﴿لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ غَيْبَهُمْ فَفَعَّلْنَا بَعْضَهُمْ فَمِنْهُمْ شَفِيعٌ لَّأَكْثَرُ مِنْ بَعْضِهِمْ﴾. ويعتقد حلاله شيخه ورجحانه على غيره.

فقد روى الخليلي في «الإرشاد» عن أبي يوسف القاضي قال: سمعت السفي بن قولوت: من لا يعرف لأستاذه لا يفتح. ويصحى رضاء ويحذر سعفه، ولا يطول عليه حديث، ويحذر بل يقع بما يحدثه به، فإن الأصحاب يُمنَر الأفيهام، ويُنبذ الأخلاق، ويُحبل الطباع. وقد كان إسماعيل بن أبي خالد من أحسن الناس خلقاً، فلم يرأوا به حتى ساء خلقه.

قال ابن الصلاح: ويخشى على فاعل ذلك أن يُحرَم من الانتفاع، قال: ورونا عن الزهري أنه قال: إذا طلق المجلس كان الشيطان فيه نصيب. ويستشير في أموره، رجلاً يشغل فيه وكيفية الشغل، وعلى الشيخ نصحه في ذلك، ويشفي له إذا طفر سماع أن يرشد إليه غيره. فإذ كتمان يؤم يقع به

(١) أخرجه أحمد (١) ٩٠، ١٣٤، ١٣٥.

(٢) سيرة العمراء: الألة ٥.

سبعة أعطيه، فيحذف حتى كأنه عدم الانتفاع، فإن من تركه الحديث، فإنه
وإنما يريد به، وقال ابن معين: من نحل بالحدوث، وكنم على الناس من
يفتح، وكذا قال أبو إسحاق بن راهب.

وقال ابن الساري: من نحل بالعلم انتهى بثلاثة إما أن يموت فيذهب
علمه، أو ينسى، أو شيع الشيطان. وعن ابن عمر عن عمرو بن لوحي: لا يحل
تأصخوا في العلم، ولا يكتم بعضكم بعضاً، فإن حباة الرجل في علمه أشد
من حباة في ماله. قال النخعي: ولا يحرم الكتم على من ليس بأهل، أو
لا يفلح صواب، إذا أُرشد إليه، وسجد ذلك، وعلى ذلك حديث ما نقل عن
الأئمة من الكتم.

قلت: ومنه إغارة الكتم، قال وكيع: أول تركه الحديث، إغارة الكتم،
وقال سفيان الثوري: من دخل داره انتهى حديث ثلاث: أن يسأله، أو
يموت، ولا يمنع به، أو يحجب عنه، قال السيوطي: وقد ثبت أن تعالى
«وَلَا تَتَّبِعُوا الْاَهْوَاءَ» وإذا أعاد فلا يظن عليه بكتب إلا بشر حاجته، فإن
المرهني: ياك ونحو الكتاب وهو حسنها عن أصحابها انتهى.

ويحذف كل الخبر من أن يسأله الحديث أو أن يكثر من السعي التام في
الحصول وأبعد العلم ممن دونه في ذلك أو من أو غيرهما. فقد ذكر
البخاري عن مجاهد قال: لا يزال العلم مستحيلاً ولا مكتماً، وقال عمر بن
الخطيب: رضي الله عنه: من رقى وجهه نفي عنه، وقد وكيع لا ينل
الرجح من أصحاب الحديث حتى يكتب عن نفسه، ومن هو مثله، وعص
هو نومه.

وعن الأصمعي قال: من لم يحصل له التعليم ساعته نفي في أن ينهل
أنداً، وحسب على حق: شيخه، فله فوائده محزنة لا تحصى، ويعتبر بأنهم،
ولا يصحح وقت بالاستكثار من الشيوخ لمجرد اسم الثثرة، وليكتب وليسمع،
يقع له من كتاب أو جزء يكمله ولا ينقصه، وربما احتاج بعد ذلك إلى رواية
نسيه منه لم يكن فيما استعمله فيهم، وقد قال ابن الساري: ما انسخيت على
عالم قط إلا تدمت، وقال ابن معين: صاحب الاختصاص يعم.

ولا ينبغي أن يقتصر من التحديث على جماعة وكثفة دون معرفة وفهمه،
«يعرف» صحبه وقبيله وفقه ومعانيه، ولعمري وإسرائيل، وأسبغ وجانه محققاً كل
ذلك، فغداً «الصحيحين» اسم من أبي داود والترمذي والنسائي وابن حزم وابن
حبان، ثم النسائي «الكثير» الذي «تم من المسانيد والحواميع» فأهم المصادر
مسند أحمد، وأهم الحواميع «البرخاء» فإنه استبرطي بها للثوري.

والأوجه عتدي في ترتيب التحصيل أن يقدم «الترمذي» ثم «أبنا داود»،
ثم «البخاري»، ثم «مسند» ثم «النسائي»، ثم «ابن حزم»، ثم «البرخاء»،
لأن ترتيب التحديث أول ما يحتاج إليه تحقيق المصنف وأنواع الحديث، ثم
دلائلهم، ثم طرق الاستنباط، ثم جمع الروايات، ثم تحييه على النسخ،
ثم التأيد بالأكثر، وهكذا ترتيب وظائف الكتب المذكورة قبل.

ون وظيفة لترمذي بيان المصنف وأصناف الحديث، ومقصود أبي داود
جمع دلائل الأئمة ومعظم حروف البخاري طرق الاستنباط، وذلك مسلم
جميع الروايات «البرخاء» «الكثيرة» وأما «النسائي» إلى غير الأحاديث، وجمع
من مائة الصحيح والبرخاء، وأكثر في «البرخاء» الأثر.

ولا بد للحمي حاجة أن يقدم «البرخاء» رواية محمد، ثم «البرخاء»
قبل الأميات الست، كما ينبغي للمالك تقديم «السوط» بروية يحيى على
البرخاء، وفيه فوائد لا تحصى.

قال البيهقي: «لم يقرأ ماثر الكتب المصنفة في الاحتكام، فكذلك من
حريص وابن أبي عمير» ثم من كتب العلل، فقد الكتب الكثيرة التي لا توجد
في هذا الزمان، ولكن عتدي لا بد من أن يقرأ جزءاً من «البرخاء» «الحافظ»،
و«النسائي» «الميزان» «سبأ» من «جميع البحار»، وهذه الكتب مقبولة بين
العلماء، ليحصل له بعضه في الرجال وغيره الحديث.

قال السوطي^(١) «ولما كان «الحافظ»، و«سبأ» أهم المصنفين، فإن

(١) «تاريخ الرازي» (٣/١٧٨).

المداخلة تحين على دمه، قال علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -
تذكروا هذا الحديث، إن لا تعملوا بدرس، وقد اني مسعوداً تذكروا
الحديث فإن حياته مداخلة، وقال ابن عباس - رضي الله عنه - مداخلة العبد
ساعة خير من احياء ليلة، وقال أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - مداخلة
الحديث أفضل من قرءه، وقال الترمذي: أمة العلم السمان، وقلة
الذاكرة، وليكن حفظه له بالتدريج قليلاً قليلاً، وقال الترمذي: من طلب
الحكم جملة فانه جملة

وفد زوي عن إمام المحققين محمد بن إسماعيل البخاري أن في آفة
طالب الحديث، نعم به هذا الفصل، ذكره جمع من المشايخ بأمايتهم عن
ابي القاسم محمد بن محمد بن حاتم بن الفضل البخاري يقول: لما عزى أبو
الساس الوليد بن إبراهيم بن زيد القسدي عن فضلاء الري جرد بخاري سنة
ثمان مائة وبالمائة لتحميد مؤلفه كانت بينه وبين أبي القاسم القسدي، فنزل
في حوارته، فحسني معلني أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الحنظلي إليه، فقال
له: أما لك أن تخدم هذا القسدي عن مشايخك، فقال: ما لي سماع، قال:
تكتب، وأنت قبيح! فما هذا قال: لأنني لم أسمع من شيخنا تافه، نفسي
إلى معرفة الحديث ورواية الأحبار وسماعتهم، فقصت محمد بن إسماعيل
البخاري - بخاري، صاحب التاريخ والمصنف، وأعلمته، وأعلمته
مرادي، وسأله الإقبال على ذلك، فقال لي: يا أبا القاسم، لا تدخل في أمر إلا
بعد معرفه حذره، وإخوف على مبادره، فقلت: عافني - رحمت الله -
ممدود ما فصدك له، ومناويز ما سألك عنه، فقال لي: أعلم أن الرجل لا
يقصر محققاً كمالاً في حديثه إلا بعد أن يكتب أربعاً مع أربع، كأربع مع
أربع، مثل أربع في أربع، عند أربع بأربع، على أربع عن أربع، وكل
هذه الأربعيات لا شيء إلا بأربع مع أربع، فإذا تمت له كلها كان عليه أربع،
رائلي بأربع، فإذا عبر على ذلك كثره الله تعالى في الدنيا بأربع، وأثابه في
الآخرة بأربع

قلت له: حسني - رحمت الله - ما ذكرت من أحوال هذه التراجميات،

عن طلب صفاته، بصرح كاف، وبين شأني طلباً فلاجر التواقي. فقال: نعم،
الأربعة التي يحتاج إلى كتبها هي أحزاب الرسول بينة وشراعت، واتصافات
- رضي الله عنهم - ومفاديرهم، والتاسعين وأحوالهم، ومنازل العلماء
ونوازيهم مع أسماء رجالهم، وكتابهم، وأمكتهم، وأزمنتهم، كالنحمد مع
الخطب والمدايع مع التوسل، والتبسم مع السورة، والتكبير مع الصواب مثل
المسندات والسرسلات، والوقوفات، والخطوعات، في صفوه وفي إدراكه،
وفي شأني وفي كينونه، عند فراغه وعند شغله، وعند فقره وعند غناه،
والجمل والبخار والبلدان والسراري، على الأحجار والأخفاف والجنود
والأكتاف، إلى الوقت الذي يمكنه عنه إلى الأوراق عمن هو موقه، وعمن
هو مثله، وعمن هو بونه، وعن كسب أبيه بنيل أنه يحط أبيه دون غيره،
نوجه الله تعالى طلباً لمرغبه، والعمل بما وافق كتاب الله عز وجل منها،
وشرها بين طائفيها ومحبيها، والتأليف في إحصاء ذكره معه.

ثم لا تتم له هذه الأشياء إلا بأربع، هي من كتب العدد، أعني معرفة
التكليف، والتمتع، والتصرف، والشعور، مع أربع هي من إعطاء الله تعالى، أعني
التقديرة، والمصححة، والحرم، والحفظ، فإذا نسبت له هذه الأشياء كلها كان
عنده أربع، الأهل، والمال، والولد، والوطن، وإتني بأربع، شفاعنة
الأعداء، ومعلمة الأصناف، وطقن الحيلاء، وحناء العلماء.

فإذا صبر على هذه المعين أكرمه الله عز وجل في الدنيا بأربع، عز
الشفاعة، وبهية النفس، وبطنة العلم، وبجياة الأبد، وأتاه في الآخرة بأربع،
بالشفاعة لمن أراد من إخوانه، وبطقن تعرض يوم لا ظل إلا ظله، وبسقي من
أراد من حوص به تيجاً وبمجاورة النبيين في أعلى عليين في الجنة.

فقد أعلستك يا بني مجملًا لجميع ما سمعت من مشايخي، متريفة في
هذا الباب، فأقل الاد إلى ما قصدت إليه أو دغ. بهالتي قوله، فسكت
متفكراً، وأطرفت مناجياً، فلما رأى ذلك مني قائلاً: وإن لم نظن حمل هذه
سباق كلها، معك بالتمنه، وبممكنك نعمته وأنت في بيتك داراً ساكن لا

البوت لسانى: هي الأشجار. وبه قولك

لحتاج إلى عدد الأشجار. وطاء. لسانى. و بوت السجود. وهم مع قاء سجدوا
بجديت. وليس مراب الشب در. فمراب السجود هي الآخرى. لا مجرد باقى
من جم السجود.

قلت سمعت ذلك بعض من من في قلوب حديث. وأصلبت على دراسة
العلم وبحثته إلى أن سمعت فيه متعلقات. وقلت منه على معرفة ما أنكرت من
أعلمه سابقاً الله تعالى وبالله. فذلك لم يخرى على ما أعلمه منى علمه الصبي
بأنا به اجيم. فقال له أنى إبراهيم. أن هذا الحديث. فما وجدته لا يوجد
عند حديث جبر القدي من ألف حديث بعده. فمررت. النهر

أورد الحافظ من حكر على بحر حرك القموق. وأسسده. من الزحار.
ومررت. صرح أمارة الشحيح منى ذلك. مما قوله. فحير من ألف حديث
عند. وهذا لم يذخر آخره. بعض من ذكر المتكاف.

ولم أحصل بعد ثم استلكت كل من حافظ على ذلك. لأن هذا القول
ليس من الحديث بل من أنى إبراهيم. وبسم الحديث لا يستلزم الأحاديث
الصحيحة. بل يشمل الضعيف والموثوق أيضاً. وما شك أن الحديث أقيد
من عدم موضوعه العلم وبحرفه. فذلك لا شك في أن القصة لمرة
الحديث. وروى حافل حذر. لا يدرى بقدرة. وروى حافل الحديث (أنى من هو
أخيه معه. وأعلم. إلا أن الحافظ آدم ابن. وروى حافل حذر.

قلت سطر. وإنما أبو حنيفة. رحمه الله تعالى. هي وصفا. فأنتم أنى
سلف. حقه هـ. وهي حذرة ما كتب جاء الحديث. فذكر دمي الخبر
الأنس والهاجر. بعض أن ذكر فيها. وبعض جا

الطهارة فربعه

في طريق التحمل

قال الحارث. حنيفة في الفراء. علم التبع من سواي السبع من
نظرة. أو من ثوبه. أو فوفه أو منى ثلاثة أخبار. مذهب مالك واحسان.

ويعظم أهل الحجاز والكوفة والحجاز إلى اتساق بينهم، وذهب أبو حنيفة وإسحاق إلى ترجيح القراءة على الشيخ على السماع من لفظه، وروي عن مالك أيضاً، وذهب جمهور أهل الشافعية إلى ترجيح السماع على القراءة بحجة، قال ابن النجاشي: هو الصحيح، ولعل وجهه أنه عليه الصلاة والسلام - قال: يقرأ القرآن والحديث على أصحابه. انتهى

وقال السيوطي^(١) اختلص في مسنده أبي حنيفة في قراءة السماع من لفظ الشيخ في القراءة ورجحناه عليه ورجحناه عليه على ثلاثة أوجه: أحكم المسألة عن مالك وأحمد وشبانة من علماء الثمنية ومعلم علماء الحجاز والكوفة والخازن وغيرهم، وحكمه الراجح من عن أبي حنيفة - رضي الله عنهم - بحكمه أبو بكر الصري عن الشافعية، قال السيوطي: وعندي أن هؤلاء إنما ذكروا المسألة في صحة الأخذ بها رداً على من أنكروها، وأما في اتخاذ العربية وحكمه ترجيح السماع عليها عن جمهور أهل الشافعية، قال النووي: هو الصحيح. وحكمه ترجيح القراءة على السماع عن أبي حنيفة وإسحاق، قال النووي: وهو رواية عن مالك. وحكمه الثالث: رواية وإسحاق، ويحكي عن سبعة، أبي حنيفة، الثوري وجماعة ذكرها السيوطي.

وأما أهل العراق لقراءة على الشيخ، وروي عن أبي حنيفة السبيل، يسمى عند المحققين مرصداً لأن المقارنة مرصداً على الشيخ، وقال وكيع: من أحدث حرفاً قطعه، وعن محمد بن سلام: أنه أدرك الإمام مالك بن أنس والشافعية يقرؤون عليه، ولم يسمع منه أحد، إلا في القطع المروي، وأهل الحديث، وجمهور السماع عن الشيخ في النسخة الأولى من الطبعة الثمنية المحمدي، والقراءة على الشيخ هي القراءة الثانية.

الفائدة الخامسة

في من التحمل والأداء

واختلفت المشايخ فيهما، أما من السماع فقال جماعة: بعد ثلاثين، وأخرون: بعد عشرين، قال أبو عبد الله الزبيري: يستحب كتب الحديث في العشرين، لأنها مضمّعة العقل، قال: وأحب أن يشتغل قبلها بحفظ القرآن وانعزاله، ونقل هياص: أن أهل لصنعة حددوا أول زمن يصح فيه السماع بخمسين سنين، ونسبه غيره للجمهور لرواية البخاري رضيّه من حديث محمود بن نوسج قال: «عقلت عن النبي ﷺ مجاً مُخْبِئاً في وجهي من ثلث وأربعين سنين»، وثبت عنه البخاري^(١) «مضى يصح سماع الصغير».

قال ابن الصلاح: والصواب اعتبار التمييز؛ فإن فهم الخطاب وردّ الجواب كان معيماً صحيح السماع وإن لم يبلغ خمساً، وإلا فلا وإن كان ابن خمس فأكثر، ولا يلزم من عقل محمود النجدة في هذه السن أن تمييز غيره مثل تمييزه، بل قد ينقص، وقد يزيد؛ قال الشارح في «المهجع»: «هذه هو التمييز، والمذهب الصحيح انتهى». كذا في «نيل الأمان».

قال الحافظ^(٢): أشار البخاري بهذه الترجمة إلى اختلاف وقع بين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. روى الخطيب في «الكفاية» أن يحيى قال: أتى من الشخص خمس عشرة سنة لكون ابن عمر - رضي الله عنه - رُؤًى يوم أحد لم يبلغها. فبلغ ذلك أحمد - رضي الله عنه - فقال: بل إذا عظم ما يسمع، وإنما قصة ابن عمر - رضي الله عنه - في القتال. ثم أورد الخطيب أشياء مما حفظها جمع من الصحابة ومن بعدهم وحديثوا بها بعد ذلك وقبّلت عنهم، وهذا هو المعتمد، وما قاله ابن معين إن أراد به تحديد ابتداء الصلابة بنفسه فهو موهوم، وإن أراد به رد حديث من سمع اتفاقاً أو اعتنى به فسمع وهو

(١) أخرجه البخاري (٧٧) (٢٧/١)

(٢) فتح الباري (٢٠٥/١)

الجاب السامي: في الاختلاف: وفيه فوائد

صغير فلا، وقد نقل ابن عبد البر الاتفاق على قول عبد الله بن

يحيى السعدي^(١) عن الفاضل عاصم أن أول الصنع عند أهل
العلم هو العلم بالصنيع ثم العلم بالعلمين، ونسب غيره للجمهور، وهو من
الاصلاح، عار هذا استفاد العلم بين أهل الحديث، فيكتبون (ابن حبان
فقد عدا منعه) وإن لم يبلغ خبثاً حاصراً أو انحصاراً، وانقصوا اعتبار
الجمهور، وروى نحوه يعني اعتبار السمع عن موسى بن عمار وأحمد بن
حاج.

وأما من الإصباح، فقال ابن حنبل إذا باع البخاري فيحسن أن
يصدر فيه لاصحاً، لأنها تنهاه الكهولة، وفيها مجتمع الأشباه قال: ولا
يكسر عند الأرميين، لايت حد الاستواء، مقتضى الكمال، وأذكر ذلك الخاص
عاصره، قال: ك أو الحلف فمن بعدهم من لم يثب إلى هذه النسب ونشر
في الحديث والعلم لا يخص، فعمر بن عبد العزيز، وسعيد بن جبيرة،
والحمي، وحسن بن خالد بنان وهو ابن أبيه، وعبد الله بن سنان
عشرة سنة، والناظر بنو هرون وشيوخه أحياء: ربيعة، والزهري، والاعمش،
وعبد الله بن أبيه، وكذلك النعماني وأما من المتقدمين: المناهضة، وقد حدث
هذا وهو بن أحمد بن عمرو، وحدث البخاري، ما في وجهه شعرة، أعلم
حوا.

قال ابن الصلاح: ما قاله ابن حنبل من يروى عنه الحديث
لمعرفة الإسناد من غير مراعاة في العلم، قال أبو حنيفة: لا يصحح أنه متى احتجج
إلى ما عده يثبت له في أي سر كان، وسبغ أن يثبت عن الحديث إذا
خشى التخلط بينهم أو خوف أو عصى، ويختلف ذلك باختلاف الناس،
ويختلف من خلاف، ثماني، فاما والنسبوع وأذكر وأما في القرآن أبي، وما
قاله السعدي، قلت: رتد ذلك في كتاب الحديث.

١٧٠: تاريخ بغداد (٢/١٤٩٥).

الباب السابع في عدة أصول لا بد من معرفتها لطالب الحديث

سواء من لالة المشايخ فإنه يحكم بالحديث الصادقة إذا تأكد المرسل بأصوله وإن لم يكن له إسناده صحيح، قال ابن عبد البر في الاستطاعة^(١) لما حكى عن الشافعي أن البخاري صحيح حديث أسير (هو الظهور مأثوم) وأهل الحديث لا يحجرون عن إسناده، أنكر الحديث بخدي صحيح، لأن العلماء دفعوا بعباده وقال في "المستطاعة"^(٢) روى حبان عن النبي ﷺ: الحديث أربعة وعشرون ذواتاً، قال: وفي قول جماعة العلماء وإجماعهم أن كل من عارضه عن الإسناد

وفي الاستطاعة لم يسموا بالإسناديين، يعرف عدة حديث إذا اشتور عند آئمة الحديث بغير كثير منهم، وكان منهم من عركه، وإن كان من ذلك عدت في الوقت ربع العشر، وفي مائتي درهم خمسة دراهمه.

وفي أم الحسن من الحفاظ في التصديق، استدل على عودها ما ذكره قد دام الله مدة الحديث، إذا لم تكن في سند كذاب، يورثها إية من كتاب الله، ويحضر أصول التبرئة، شحمله ذلك على صيرته وتعمل به.

قال السرخسي في "الشرح" وقال ابن العربي في "شرح الخرمي": ومن أصول الإمام مالك، رضي الله عنه، أن شهرة الحديث بالمعوية بخدي عن صحبة سند التثني

(١) ١٠٠/١٠٠

(٢) "شرح الأئمة" لأحمد بن حنبل، ٢٢٢

أبواب السبع في عدة أصول لا بد من معرفتها لطلاب الحديث

ومنها ما قاله السيوطي^١، فقد تعرض السيوطي لما يجعله فائدة، وكان يفتا على إخراج حديث عويبة، وإخراج مسلم أو غيره حديثاً، وشيخاً أو من وحيث أخرجه، تكونها أصبح الأسانيد، ولا يمدح ذلك فيها لعدم، لأن ذلك لا يوجب الإجماع، قال الأوزاعي^٢، ومن عهد يعصم أن تخرج كتاب كذا، في غير مسلم، ما استراد، يخرج الحديث خارج الإجماع، لأن قوله من حديثه على كل فرد من أئمة الحديث الآخر.

ومنها ما قاله السعدني في (المقارعة) إن الصحيح لا يعرف برواية الكتاب فقط، بل يعرف بالشهر والشهرة وكذا إجماع الأمة، وبإجماع الصحابة، وهذا من الشواهد على عدم الإجماع على ذلك إما بحصول ما ذكر من الشهرة والعدالة وغيرهما، فله السيوطي، وقال أيضاً شرط أن حصة نسخة الحديث هذه الترابي، قال شيخ الإسلام^٣ والشهر أن ذلك إما يبره عن المخالفة أو عدم الشك، بما نعم به السيوطي.

وقال السيوطي^٤، نعم السورتي، فليهم هذا حديث حسن الإسناد، أو صحيحه دون قولهم، حسن أو صحيح، لأنه قد يصحح أو يحسن الإسناد، وقد رجحه دون السورتي، السورتي أو غيره انتهى، قال السورتي، يسمى السورتي الصحيح لأنه قال السورتي، كان إذا أتته رواية في الحسن الحديث صحيح، أو هي صحيحة فلا، لأن في الصحيح الحديث كثرة مسبوقة، انتهى، لعدم أن غير الحديث صحيحاً لا يوجب العمل، بل حسن المسح، وقد يكون مثلاً، وبمعلول، صحيحه كونه الرواية فله هذا لا يوجب العمل بالحديث.

ومنها ما قاله السيوطي ونسبه السورتي، إن الحسن قد يندرج أكثر الحديث، لأن غالب الأحاديث لا يبلغ رتبة الصحيح، وبذلك أكد العلماء، وإن كان بعض أهل الحديث يفتوا، فإذا كان عليه فائدة كانت أو لا، عند

١- تاريخ الخلفاء، ص ١٠٠.
٢- حديث الزاوي، ص ١٠٠.

٣- حديث الزاوي، ص ١٠٠.

روي عن ابن أبي حاتم أنه قال: سألت أبي عن حديث فقال: إسناده صحيح. فقلت: يُخرج به؟ فقال: لا. واستعمله يعني عمل به عامة الفقهاء.

ومنها: ما قاله السيوطي^(١) تبعاً للثوري: إذا روي بحضر الثقات الضابطون الحديث مرسلاً وبعضهم مصللاً، أو بعضهم مرفوعاً وبعضهم مرفوعاً، أو وصله هو أو رفعه في وقت، وأرسله أو رفعه في وقت آخر، فأنصح عند أهل الحديث والفقه والأصول أن الحكم لمن وصله أو رفعه، سواء كان المخالف له مثله في الحفظ والإنفاق أو أكثر منه، لأن ذلك - يعني الرقع والوصل - زيادة ثقة، وهي مقبولة.

ومنها من قال: الحكم لمن أرسله أو وقته، قال الخطيب: هو قول أكثر المحققين، وعن بعضهم: الحكم للأكثر. وعن بعضهم الحكم للأحقق، وقال الماوردي: لا نعارض بين ما ورد مرفوعاً مرة، وموقوفاً أخرى، لأنه قد يكون رواه وأثنى به انتهى.

ومنها: ما في ذكره الميزان. نعرف العداوة بتخصيص عدلين عليها أو بالإضافة^(٢)، فمن اشتهرت عداوته بين أهل النقل وغيرهم من العلماء وشاخ الثناء عليه كفى، كما قال السيباني والأوزاعي والشافعي وأحمد وأشباههم، وقال ابن عبد البر: كل حاصر علم معروف بالعداوة به محمول على العداوة أبداً حتى يبين جرحه. وهذا غير مرضي، ويشل التعديل من غير ذكر سبه. ولا يقل الجرح إلا منسباً لاختلاف الناس في موجه. قال البدر بن جماعة: هذا هو الصحيح المختار فيهما وبه قال الشافعي. انتهى.

ومنها: نكتة لطيفة تفيد معرفتها لطالب الحديث. وتزبل كثيراً من الإشكالات الواردة على أئمة الحديث والفقه في إيرادهم بعض الروايات

(١) المصدر السابق (١/٢٣٥).

(٢) نكتة في الأصل، والمظهر بالاستضافة المظهر في ترتيب الراوي (١/٣٠١).

المتكلمة في كتبهم، وكذا استدلالهم بأمثال هذه الروايات، وهي أن أئمة الحديث كالثمالي ومسلم وغيرهما من أئمة الثقة والجمعة، وهم أئمة الجرح والتعديل مقدمون في الفن، لا يورد عليهم عاصرون، أو من هو دريهم، لا سبب للإمامين الثماليين: أي حنيف ومالك، وإن كان من جاء بعدهما من أئمة الثقة أو الحديث عيان عليهما، رضى تلاميذهما، ولم يقاتلوا يستفيدون منهم وينسجون آثارهم، ومن الظواهر أن الروايات التي صارت متكفئة بعد مضي الزمان لا يلزم أن تكون صحيحة في عصرهما، فذلك نفي عن من أئمة الحديث، كالثمالي ومسلم.

وقال الثوري في شرح مسلم^(١): عاب غائبون مسلماً - رحمه الله - بروايته في صحيحه من حمائه من الضعفاء، ولا عاب عليه في ذلك، بل حواه من أوجه، ذكرها أبو عمرو بن الصلاح، منها: أن يكون ضعيفا عند غيره ثقة عندنا، ومنها: أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طرأ بعد أخذنا من الخلط حدث عليه غير فادح فيها رواه غيره انتهى ملخصا.

وقال الحافظ في مقدمة المنتج^(٢) بعد ذكر ما أورد على الثمالي: والحق ما عني سبيل الأجبان أن يقول: لا ريب في تفهم الثمالي، ثم مسلم على أهل عصرهم، ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والضعيف، فإنهم لا يخشون في أن عني بن السليبي كان أعلم أقواله بعمل الحديث، وعبه أحد الثمالي ذلك حتى كان يقول: أما استصغرت نفسي حين، لا عند عني بن السليبي، ومع ذلك فكان علي بن النعماني أن يلعب ذلك عن الثمالي يقول: دعوا قوله، فإنه ما رأى مثل نفسه، ويرى عن الثمالي قال: ما أوجعت في الصحيح حديثا إلا بعد أن استخرت الله تعالى، ويوقف صحبه.

(١) (١) (٣٤١)

(٢) (٢) (٣٤١)

وعن مسلم يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكان ما أشار أن له علة تركه، فإذا عرف وتقرر أمهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فيستدبر توجبه كلام من انتقد عليهما بكون فوته معارضاً لتصحیحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الحملة. انتهى.

وكذا أجاز عنهما السيوطي في «التدريب»^(١)، وأنت سبيلك الإمامين الهمامين في حجة ومالكهما صاحب الكتاب مقدمان على البخاري ومسلم في هذا المعنى، فإن أما حيفة - رضي الله عنه - قال ابن معين: كان ثقة لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه، ولا يحدث بما لا يحفظ، وعن ابن المبارك قال: لو لا أن الله أعانني بأبي حنيفة وسفيان كنت كسائر الناس، كنا في «تدريب الحفاظ».

وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: كان إماماً ورعاً عالمياً عاملاً متعبداً كبير الشأن، وقد أفرد الحفاظ ابن حجر والذهبي منه في أجزاء مفردة، وبمشناه الترمذي في الرجال بقوله، وقال الإمام الشافعي - رضي الله عنه -: الناس في اتقاه يقال على أبي حنيفة. وأما الإمام مالك وما أدراك ما مالك؟ فسده أصبح الأموي عند المتحذرين، وقال علي بن المديني عن ابن عيينة: ما كان أشد اتقاه مالك للرجال، وأعلمهم بشأنهم، وقال علي: لا أعلم مالكا ترك إساناً إلا إنساناً في حديث شيء، وكان عرياً لا يعدل بمالك أحداً. وعن ابن عيينة قال: نتج آثار مالك وينظر إلى الشيع، وإلا تركناه. وغير ذلك من المواقف الكثيرة التي أوردتها أهل الفن في مؤلفاتهم، فلا يرد عليهما تصنيف الرويات عن بعدهما، على أن المعروف عند أئمة أهل النصف أن عمل المجتهد على الحديث تصحيح له.

قال الشيرازي في «كشف الخفاء» الذي ذكر فيه أدلة جملة الأئمة: ولم أعز أحاديث إلى من خرجها من الأئمة، لأنني ما ذكرت فيه إلا ما استدل به

(١) انظر: «تدريب الرازي» (١٥٧/١).

الباب السابع في عدة أصول لا بد من معرفتها لطالب الحديث

الأئمة السنيون لمداهمهم. وكفما صحة لذلك الحديث استدلالاً مجهداً،
وقال أيضاً في موضع آخر: فإنه أولاً ما صرح به ما استدلالاً، ولا يحتاج
فيه تحريج غيره من المحدثين والمجتهدين من طريق روايتهم. انتهى
ولما فرغ من إمام الشافعي وغيره الذين كانوا يضعفون المروءات جعلوه
حجة بموافقة قول صحابي أو فتوى لعلماء. كتب تقدم في هذا الموضع،
وأنصأ تقدم ما صرح به أهل الأصول من أن إماماً من الأئمة إذا قال: حدثني
الشيخ عن فلان وفلان، فهو حجة لموافقه في المذهب.

والعمل أنه عمل أحد من أئمة المعروفين على حديث يكفي لتصحيح
الحديث سيما لموافقه ومقتضيه. بل هو فوق تصحيح المحدثين كما لا يخفى
على من له حيرة بالقرآن ولما دل الأعمش: حديث يسانونه الفقهاء حين من
حدثت بتدريسه الشيوع. ولما لم يمتد أحمد في حذره مجلس الشافعي،
وتركة مجلس سفيان بن عيينة، فقال له أحمد: اسكت، فإن ذلك حديث
يعلى بن عيسى بن زياد، ولا يشرى له. وإن فارق عقل هذا المفسر أخاف أن لا يجره،
حكاه أبو طي في "التدريج".

وسمها تقرير أبيه إقائه بعض مناصحي^(١). آدم الله علوه - بحمد به حده
بمعرفة وإن جاء بعض معانيه في الأصول في المتقدمين هو صرح شئ، لكن خلافة
لكلامه ذكرناه سور التفسير في القاف، فقال: أعلم أن المشهور على أنه
الأمم أن صحيح البخاري أصبح الكتب بعد كتابه. وهذا صار كالمجمع
عليه فيما بينهم، فإذا عمل أحد الأئمة حديث خالف ظاهره حديث البخاري
- رحمه الله - فأنوا يلزم المخالفة من المشهور وبين هذا العمل، خصوصاً
المنفعة فإنهم مشهور بهذه أكثر من غيرهم، فلهذا نحتاج الموقوفة المشهورة
إلى التوضيح والشرح، وطريقته ودرجتها معها بحيث يزيل الاشتباه.

وأيضاً قد شتهر عند المحدثين حديثاً نسي الموقوفة المشهورة - أو

(١) "تراجم فضيلة الشيخ السيد عبد الصمد، جامع مؤلفاته المعلوم، نور له منعه،
(١٣٣٦هـ)

أقسام الصحيح سبعة: أصحها ما اتفق عليه الشيخان، ثم ما أخرجه البخاري، ففتح، ما وقع كسمل ما بخلافه، حديث البخاري أثرهوا المعامل ما لا يلزم. وقد تكلم صاحب فتح الباري في هذا المقام في التحصيص أصح الحديث في البخاري، لكن المقام معد في حقايقه والطريق للإصلاح أن يبين أن العماد بكونه أصح الكتب أو مصنفه في هذا الكتاب المذكور في حجة الحديث ما لم يشترط غيره من الحديثين، ونشد فيها وإن حالقه بعض تلاميذه في هذا الاشتراط كسليم على ما لا يخفى عن الثقاتين، ومعه أن الكتب مجموعة أصح من غاية الكتب من حيث الصدوق، وليس معناه أن من حديث في البخاري قد أصح من كل حديث ما في غيره من الكتب كما هو.

وهذا لا ينافي أن بعض حديث حذف مما في البخاري، فإن الفرق بين أحكام الكل الأقراني والمجموعي بما لا يخفى على الثاقفين، فرب موضع يصح الحكم على الكل الأقراني ولا يصح على المجموعي، ورب موضع بالعكس، كما يقال: كل إنسان يشعه هذا الرغبة، فهذا لا يزيد أن هذا الفرد من الرغبة يشع مجموع أفراد الإنسان فلا يصح، وإن أريد أنه يشع واحداً من أفراد الإنسان أي فرد كان فهو صحيح لا مخالفة، ومثل العكس، كل إنسان يحمل هذا الحجر المخصوص، أي غير ذلك من الألف.

والطريق الثاني: أنه لا يخفى أن في صحيح البخاري من الأسانيد ما هو صحيح بالاتفاق، وصحاح لا ينفك، ومحدث، فيها حتى إن البخاري - رحمه الله - نفسه صرح^(١) في الكتاب بالثقة ببعض الأسانيد، أنه لا يصح

١: إن قول البخاري: ما أفادت من كتاب الجامع إلا ما صح وجوز عن ما وضع الكتاب لا ينافي، وهو لأحاديث الصحيحة المسندة دون المحدثات والآثار المشوكة على الصحة من بعض الأسانيد المبرهن بها وهو ذلك من رواها ما لا يجرم صاحب فضلي مما يحكم برفاهة العلم إن كان يراهم أنها من أثناء الصحيح - مشدراً بمسألة - انظر ترجمته الصفح ١١٢٥١ - ١١٢٥٢ - ففتح أن كلام شيخنا ينفك ما حد من سوابق من آثاره ومشتقاته كما أشير ترجمته إليه في آخر كلامه فافهم.

كتاب المنهج : هي عدة أصول لابد من معرفتها لطلاب الحديث

فكيف يدعي كل حديث مما في البخاري أصح مما في غيره من الكتب؟ فلهذا
محتاجه بصطر إلى استقصاء بعض الأحاديث التي ليست في التراجم.

وقد ذكرنا في كتابنا على أحاديث البخاري حديثنا حديثنا وأعرض على
قديم من أحاديثه وإن أحاط من أكثرها صاحب افتتاح الترياق في مقدمه
المصحيح^(١) نذكر أحاديثه إلى الآن، وإن يكون بعض أحاديثه ضعفاً، وأنقص
وإن كان - رحمه الله - مؤلفاً بصحيح أحاديثه.

والفريق الثالث بعد مسلم أصحابه أحاديثه إلى العمل على حديث غيره
لا ينافي أصحها، فقد روي في الصحيح ما يروي به الفقهاء، ويحمل المفضلون
فاحتملوا في أفعالهم، ومطابره في الشريعة غير قليل، كما أن الفقهاء طعنوا، ولكن
ما كان بعينه مفسوفاً فهو نطمي، وكذا خبر الواحد طعن، لكن المعتبر
بالمرجع قد يكون قطعياً، صحيحاً، لا النسخ صاحب إجماع البخاري في شرح
المنهج في حديثه نعتي في أفعالهم.

وكذا لا يخفى على من صبر في كتب الحديث أن أهل الحديث
يضمون بصفة حديث مع كون العمل على خلافه إجماعاً، فهذا الشريف لم
أن يرد الحديث لا ينافي العمل على خلافه، وهذا ليس بخلافه، بل حله
العمل على العمل، كما إذا ورد الحديث الصحيح بوجه، فهذا ليس فيه
خلاف، لأن العمل فيها متحقق بخلاف المسوخ مع كونه صحيحاً إجماعاً، غير
مأنس أن البخاري أصح الأحاديث، نكر في المسوخ والعمل بخلافه لا
محتاجه، فقد أحل الأئمة، وإن كان لا خلاف.

والفريق الرابع أن الحكم صحة الحديث إذا كان بالأحاديث، لا
بالقطع، يمكن أن يعارض أحاديثه احتياطاً في صحيح الأحاديث كما
هو المشاهد فيما بين العلماء، فرب حديث ضعيف عند واحد من العلماء،
وهو صحيح عند غيره، انتهى ملخص الشريف

(١) أي: المصنف شرح الصحيح.

وبعداً آخر ما أردت ذكره في هذه المقدمة ستر الله شيوها وغفر ذنوبها -
 دونه ختار لمعيبوب، وغفر لذنوب، وحمد به رب العالمين أولاً وآخرأ،
 والصلاة والسلام على سيد المرسلين دائماً، وعلى آله وأئمة أشأ
 آمناً.

محمد زانوا

١٢ ربيع الثاني سنة ١٤١٨ هـ

ورزءه مع بعض الزيادات عند الطبعة الثانية سنة ١٤٢٨ هـ

﴿﴾ ﴿﴾ ﴿﴾

قد تم - بعون الله وتوفيقه - مقدمة أوجز المسالك،
 ويلها أوجز المسالك، مفتيحاً رب وقوب الصلاة.
 نسأله - جلَّت قدرته - أن ينمئ بأعماله، ويوفقنا إلى
 طاعته، إنه ولي ذلك

أَفْجَرُ لِلْمَسْكِينِ

إِلَى

مَوْطَأِ مَالِكٍ

تأليف

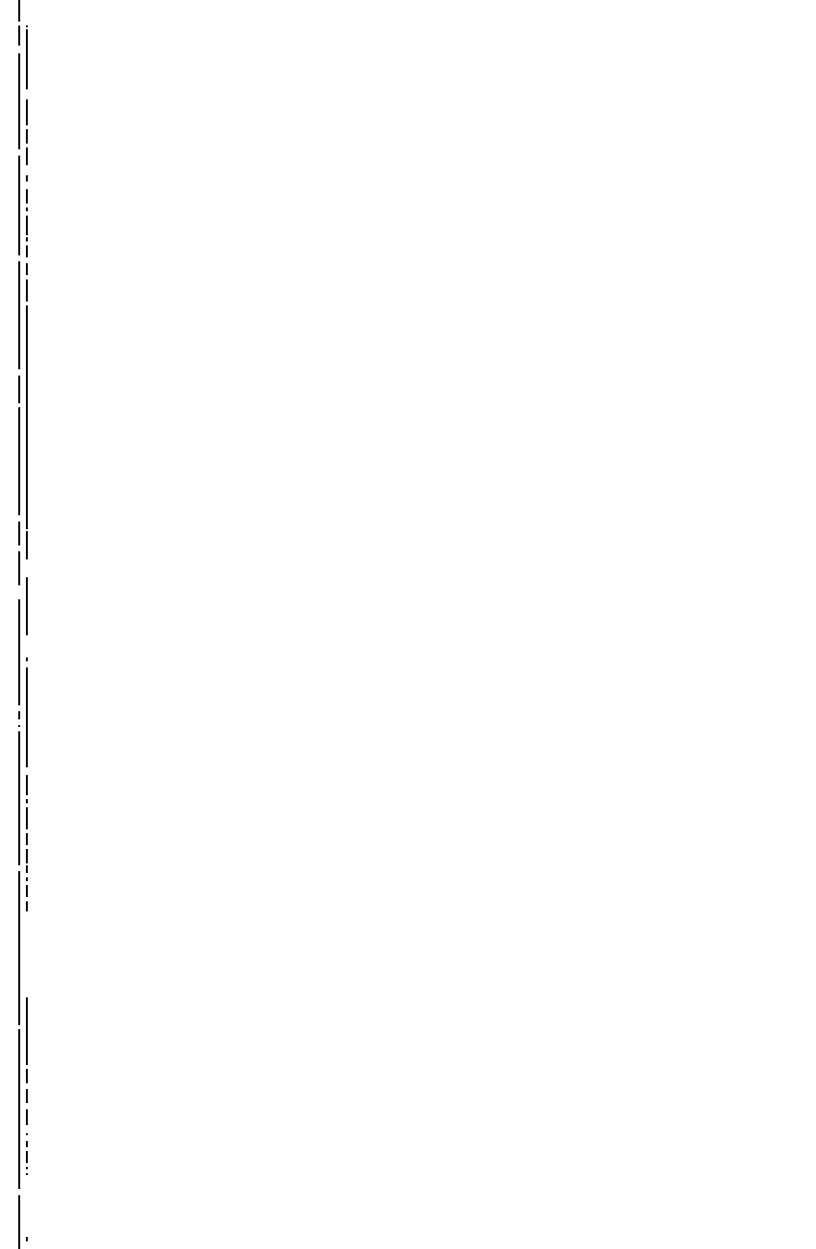
أَلَامَتِ الْمَحْذُوثِ

مُحَمَّدُ زَكْرِيَّا الْكَامِلُ خَلَوِي الْمَدِينِي

المتوفى سنة ١٣١٥ هـ

اعتنى به وعلق عليه

الأستاذ الدكتور قاضي الدين الهندوي



بسم الله الرحمن الرحيم

(مجلسي) قلت: ومن أين أتيت بهذا؟ وهل هو اليوم؟

(١) كتاب وقوت الصلاة

(١) باب وقوت الصلاة

بسم الله الرحمن الرحيم. بدأ المصنف - رضي الله عنه - كتابه بالتمجيد مقتصراً عليها - كما هو عادة أكثر المحققين - بدون كتابة الحمد والشهادة، مع ورود الروايات فيهما، لما أنه ليس في أحد منهما التقييد بالكتابة، مع ما في الروايات من المقال على قواعد المحدثين، وقيل: اقتداء بنزول القرآن؛ إذ أول ما نزل «اقرأ» أو تأليفاً بكتب النبي ﷺ إلى الملوك، أو بكتبه ﷺ في القضايا، ومن المعلوم أن كتب الحديث كلها جمع لقضايا ﷺ في العبادات والمعاملات وغيرها، ويمكن الاعتراض عنه بأن هذا التأليف لم يكن عند المصنف في أمر ذي مال كما هو مشهور عند مشايخ القدر في أمثال هذا السجل.

(١) باب وقوت الصلاة

الوقوت جمع كثرة^(١) لوقت، كسدر وسدر، وهكذا في أكثر الروايات، وفي رواية ابن بكير «أوقات الصلاة» بجمع الثقل، ورجح هذه الرواية بأن الصلاة خمسة، فهي أنسب بجمع الثقل، ووجه الأولى بأنها تكرر في كل يوم ثلاث بمسئلة الكثير، أو لأنها باعتبار أصل الغرضية والأجر خمسون، أو بأن كل وقت يشمل ثلاثة أوقات: وقت استحباب وجواز وقضاء، أو يقال: إنه

(١) قال ابن العربي: كذا فعل هو [الإمام مالك] رضي الله عنه، فإنه أدخل تحت الترخية ثلاث عشر وقتاً، وكل وقت منها يفرغ من صاحبه بحكم وبغيره من وجه «القبس» (١/٧١).

شأن متعمال أحد التجمعين محل الآخر، أو يقال: إن الفرق بين التجمعين في الغاية دون الوسيلة، بعض المحدثين

والصلاة سميت بها - على قول الجمهور - لأنها بمعنى الرحمة، ولذا سميت بها صلاة الحائزة مع أنه ليس فيها ركوع ولا سجود، وقيل: من الصلوات، وهما عرفان في الردف، يحيان في الصلاة، وي ذلك عن المبردة وغيره. قاله الباقى^(١).

وقدّم هذا اسباب على سائر أبواب الكتاب، لأن الصلاة أهم العبادات، والوقت أهم في وجوب الصلاة، فإذا دخل الوقت وجبت الصلاة، فيجب الوضوء وغيره

ثم الاختلاف بينهم في أن سبب الوجوب جميع الوقت، كما قال به أكثر المالكية، أو أوله كما قاله الشافعية أو آخره - مسائل الأصول - فارجع إليه.

تعليق، ينبغي له أن يقدم شيئاً من اختلاف العلماء في تحديد مواقف الصلاة لعين بصيرة على الروايات الآتية في الباب فأقول: وبالله التوفيق:

إن العلماء انفقروا على أن ابتداء وقت الظهر من الزوال، ولا خلاف في ذلك لمن نسب إليه، قال الوراقاني^(٢) هذا ما استقر عليه الإجماع. وكان فيه خلاف قدم عن بعض الصحابة أنه جواز الظهر قبل الزوال، وعن أحمد وإسحاق مثله في الجمعة، انتهى. وكذا نقل عليه الإجماع ابن عبد البر^(٣) ومما احتج به^(٤)

(١) انظر المصنف (٤/١٧).

(٢) مشرح الزرقاني (٢/١١٧).

(٣) تنوير الأعمدة (١٩٠/١٦١).

(٤) المصنف (٩/٢١).

وما انقضاء وقت الظهور، اذ في ذلك وقتة، انه يدخل وقت العصر بمصير ظل الشيء مثله، ولا يخرج وقت الظهور، وقالوا: يبقى بعد ذلك قدر أربع ركعات، عدلح الظهور والعصر، فثلاثة - سبحة الصلاة والسلام في اليوم الثاني، حتى سار ظل كل شيء مثله، وقد مضى العصر في اليوم الاول في ذلك الوقت، وقال الجمهور: لا اشتراك، ولا عاصلة بينهما، وقال بعض الشافعية وداود الشافعية بهذا الاثر فاصلة، وفي رواية مسلم مرفوعاً اووفد، الظهر، لم يحضر العصر الا.

ثم قال الجمهور ومما جاز في حصة - رضي الله عنه - انه يخرج وقت الظهور بمصير ظل كل شيء مثله، يدخل وقت العصر، وهو رواية عن الإمام لا عظم أي حقيقته، وطاهر الرواية عن الإمام أنه لا يخرج وقت الظهور، ولا يدخل وقت العصر إلا بمصير ظل كل شيء مثله، وتسم البحث فيه في محصل.

واما أول وقت العصر فعلى الخلاف المذكور في آخر وقت الظهور، والعصر في ذلك هناك اختلافين، الأول: أن بين الوقتين امتداداً عند بعض المتأخرين، وهذا عند بعض الشافعية، ولا اشتراك ولا عاصلة عند الجمهور، والثاني: أن ادخال الوقت في الظهر إلى العصر باقتطاعه، به الجمهور، أو التمسك كما عند الجمهور عن الإمام أبي حنيفة - رضي الله عنه - وأن آخر وقت العصر فصل، إلى السلي، وقيل: إلى الاصفرة، والجمهور الآخرة، حلو أنه إلى غروب الشمس.

وأول ما عرفت صحيح على أنه من الغروب، وفي غيره الاجماع ان عند الجمهور صاحب "المعني" - صاحب "المنهاج" - أنه في عدلح الثلاثة ورد في الحديث كما في "المعني" - هو غروب الشمس، وهو أحد قولي الشافعية - مالك - رضي الله

..... حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ

عنه - مع الاختلاف فيما بينهم في الشفق، كما سيجيء، وقالوا في قولهما الثاني: لا وقت له إلا وقت واحد، قاله الباقى، وهو أن يتطهر، وبصبي ثلاث ركعات.

وأجمعوا على أن أول وقت العشاء منب الشفق، وأما آخر وقتها فقبل ثلث الليل، وروي ذلك عن الشافعي ومالك - رضي الله عنه - قاله الباقى، وقيل: نصف الليل، وروي عنهما أيضاً، وقيل: إلى طلوع الصبح، وه قالت الحنفية، وكذا قال في «المغني»، إن وقت الاحتياط إلى ثلث الليل، ووقت الضرورة إلى طلوع الفجر الثاني^(١).

وأجمعوا على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر الثاني، وآخر وقتها قبل إلى الإسفار، وروي ذلك عن مالك والشافعي، وقيل: إلى طلوع الشمس، وعليه الجماعة حتى نقل الاسم الطحاوي الإجماع عليه مخصص من «البدل»^(٢) وغيره. هذا إجمال ما قالوا في تحديد الأوقات، وسيأتي الكلام على الدلائل في محله.

١ - «حديثنا»^(٣) مقولة لشعيب بن يحيى بن يحيى الليثي - صاحب السخة - وهو ابنه عبيد الله - مصغراً - من يحيى الليثي، فبه قرينة وصند لأنفسه، قال عبيد الله: حدثنا أبي ووالدي (يحيى بن يحيى) بن كثير الليثي. تقدمت ترجمته وترجمة ابنه عبيد الله في المقدمة في بيان هذه السخة من نسخ الكتاب، قال يحيى: «أما هو مخفف نقولهم: «أغرياء» كما أن قولهم: «لنا» مخفف نقولهم «حديثنا» قال النووي: قد حوت العدة بالافتصار على الرمز في حديثنا وأغرياء، واستمر الاصطلاح من فاجم الأعصار إلى زماننا، ولشتهر ذلك بحديث لا

(١) انظر: «المعي» (٢٧٧/٢١) و«عمدة القاري» (٣٦) ج ٥ ص ٢ - ١٦، «فتح القدير» (١٥٦/٦).

«الشرح الكبير» (١١ - ١١٧٦) «الوايع الداري» (٣) (٦٠١).

(٢) انظر «بذل المجهود» (٣/١١٨ - ١٥٨).

(٣) في نسخة ز حديثاً.

قال أبو عبد الله عليه السلام: «من لم يقرأ سورة الواقعة في ليلة الجمعة لم يزل يفتقر إلى ما يفتقر إليه من العيشة»

يحدثون في حديثنا ثمانية بالثلاث الست والسبع والألف . وربما حذفوا الثلاثة . ويتصورون ثمانية ولألف . وربما يكون «وما» بالذال قبل ما . وما . قال العراقي . ويكتبون في آخرين «أنا» زاد ابن الصلاح فيها «أرت» وزاد النجاشي فيه «أنا» و «وما» انتهى . قاله العراقي

ثالث . والفرق بين التحديث والإخبار من مسائل أصول الحديث . والكتلام فيه طويل تقدم لبثت في مقدمة هذا التعليق فارجع إليه .

قال يحيى أخيرة إمام دار الهجرة - الأصمعي - رضي الله عنه - قدمت برحمته أيضاً في المقدمة مفصلاً قال الثمنازي اعلم أن طريقي السند والعمدة لم يعرضوا نحوه لظهوره . والحاصل أن «أخيرة» لازم يتعدي للمخير عنه به «عن» والمخير به بالناء . ويستعمل كثيراً بمعنى الإيلاء . وجهاً يستعمل شعياً . والمعنى : أخيراً ذلك نافلاً عن ابن شهاب . وهو محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن النضر بن وهب بن زهرة بن كلاب الزهري منسوب إلى جده الأعلى . سكن الشام . إمام من أئمة الحديث . المتفق على جلالته وبقائه . توفي عشراً من الصعبة . تذكر ذكره في الحديث ثمانية لمعه «الزهري» وثلاثة بنقط «ابن شهاب» ستة إلى جده محمد .

قال الذهبي في «اليعزبان»^(١) : السافظ السجدة كان مدلس في التناثر . ولد سنة ٥١ هـ . وقيل سنة ٥٦ هـ . وقيل سنة ٥٨ هـ . وتوفي في رمضان سنة ١٢٣ هـ . وقيل سنة ١٢٤ هـ . وقيل سنة ١٢٥ هـ . ودفن بقرية «صفت» من أطراف الشام . وثمة في «الموطأ» (١٢٣) حديثاً مرفوعاً . قاله الزركاني^(٢) :

عن أبي عبد الله عليه السلام : قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من قرأ سورة الواقعة في ليلة الجمعة لم يزل يفتقر إلى ما يفتقر إليه من العيشة»

(١) بيان الاعتقاد (٤/٤) . وانظر مسرّ اعلام النبلاء (٥/٢٢٦) .

(٢) شرح الزركاني (ج ١ ص ١١ - ١٢) .

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، أجمعين.

عبد شمس أنقرشي، الأموي مع حمص أمير السرمين، ولي إمرة المدينة المنورة،
وكان مع سليمان بن عبد الملك كالوزير، وولي الخلافة بعده. فُقد من الخلفاء
الرَّشدين، توفي سليمان في صفر سنة ٩٩ هـ، واستخافه يوم مات، توفي في
جاء سنة ١٠١ هـ، وله أربعون سنة، ومدة خلافته ستان وخمسة.

(أخرى) عن رفته المسحوب، كما يدل عليه رواية أمية عند البخاري قاله الحافظ (المصلاً) أن صلاح العصور، كما نص عليه في رواية البخاري وأبي دود. وقد استشهد عروة أيضاً بأبي من رواية عنه في صلاة العصور (يوماً) في أيام أمارته على المدينة في إمام الحجاج والوليد بن عبد الملك، قاله ابن عبد البر وغيره. وفي نسخة «يوم» إشارة إلى أنه لم يكن عدته، وإن كان هو أمير معروفين بالأمير في الصلاة. بل في بيان أبي دود بلفظ «كان قاعداً على العرش» إشارة إلى أن حبيب الأخير كان شاعراً من مصانع المسلمين ائدخل عليه) أن علي بن عبد العزيز (عروة بن الزبير) بن العوام بن حويلد الأسدي السهمي أتت به الكبير ابن أحد عائشة رضي الله عنها أحد الفقهاء السبعة، قال ابن عيينة: أعلم الناس حديث عائشة الثلاثة: أنس، وعروة، وهيرة بن عبد الرحمن.

اختلب في مولده فقال الزيداني تبعاً لمصعب النخعي رحمه الله إن مولده أوائل خلافة عثمان - رضي الله عنه - وأنكر عليه الحفاظ في التذويب رجيم في "التقريب" بأن مولده في أوائل خلافة عمر الفاروق - رضي الله عنه - وقد نقل لاختلاف فيه الذهبي في "التذكرة" (١) وفي سنة ٩٢ عن أبي صالح (المعبر) أني أحبر عمرو بن عبد العزيز بفصة أمية، ولها ملاحظة الإبرك، لا سيما عن علم انتفاء الحق، ووجهه على معرفته، فإن ذلك أقرب

١٩١- مذكرات المندوبين (ج ١) ص ١٠٠، والظفر، (ج ١) ص ١٩، ونهدي، نهدي، (١٣٧٥/٧)
واسم السلام (١٣١٢)

عن أبيه عن ثوبان عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً نَهَى فِيهَا نَفْسَهُ أَنْ يَجْزِيَ»

إلى الرجوع إلى الحق وأنسى نفسه من العبادة مع ما فيه من الشائبين لعدم بقاء ثم يفرغ في هذا الأمر، إلى قد أنشئ بعثته كبير^(١) من فضلاء النسخة أن السمرقاني بن شمس^(٢) بن مسعود بن معتب القتيبي النحوي السمرقاني، سلم قبل الحديث، وقيل: أول متأخري الحديث، وروى إمام البصرة ثم الكوفة ومات سنة ٤٤٠ هـ.

الأخر بالصلاة أي صلاة العصر، كما في رواية عبد الرزاق (يؤم، وهو) أي السجدة إذ ذلك بالكوفة) أمير عليها من قبل معاوية بن أبي سفيان، وما صاغه بينه وبين رواية البخاري: وهو بالعراق، بد الكوفة من حملة العراق، نعم، السمرقاني الكوفي من التبريد بالخرق لأنه أصغر.

أدخل عليه أي علم الصغيرة، وهي دخول أبي مسعود على الصغيرة ودخول عمرو بن عمر - رحمه الله - دخل في جواز دخول الممنوع على الأمراء، (ابن مسعود) عتبة بن عمرو الأنصاري السدي، صحابي جليل، اختلف في سهره بدر، وحقق الشيخ في التذيل^(٣) تهوده لعمرو، مات بعد سنة ٤٤٠ هـ قبل قبلها.

(فقال) أبو مسعود: (ما هذا) الأخير (يا صغيرة) أي: كذا الرواية وقيل: لأنصح أنت، بنظر النصاب (قد علمت) ظاهرة علم الصغيرة بذلك، ويحتمل أنه قرن علم السمرقاني بصلته وجلالته. ويؤيد الأول رواية البخاري في غررة بدر بنظر ألف علمة بنظر التحقيق (أو جبرئيل) بكسر الجيم وفتحها اسم أعجمي وإذا منع من الصلوة فيه ثلاث عشرة لغة، ذكرها السيوطي في

(١) وهو السمرقاني بن شمس.

(٢) انظر ترجمته في الألفية (١٩٢/٦) وتسميه أعلام النبلاء ٣١٥.

(٣) ١٣٠ (١٦٠/٦).

تَزُولُ فَتُصَلِّي، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّيْتُ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
ثُمَّ صَلَّيْتُ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّيْتُ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
ثُمَّ صَلَّيْتُ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.....

«التنوير»^(١)، وأطال الكلام جداً في تحقيق لفظه، إن شئت فارجع إليه، وروى
عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه بمعنى عبد الله فإن أجبر، عبد بالعبودية
والميل إلى الله، وهو أفضل الملائكة كما نقل عن كعب الأحبار، قال السيوطي:
لا خلاف أن أفضل الملائكة أربعة: جبرئيل وميكائيل وإسرافيل وملاك الموت.

(قول) «صبيحة الإسراء» عند الزوال كما عليه كافة العلماء، ولذلك سبب
«الظهر الأول». ثم تَزُولُ «الملك» في صورة رجل يافتاء الزناد عنه وإزائه عنه من
العمائم التي لا تليق بهذا المختصر، ذكر نسباً منه الزرقاني والسيوطي،
والبسط في المطولات.

(فصل) «جبرئيل الظهر (فصل) رسول الله ﷺ» الظهر معه مثقلاً به كما
هو ظاهر الروايات، ومال القاري^(٢) إلى أن إمامة جبرئيل لم يكن على حقيقته
بل على النسبة المجازية من الدلالة بالإمامة والإشارة.

(ثم صلى) جبرئيل العصر (فصل) رسول الله ﷺ) العصر معه (ثم صلى)
جبرئيل المغرب (فصل) رسول الله ﷺ) المغرب معه (ثم صلى) جبرئيل العشاء
(فصل) رسول الله ﷺ) العشاء معه (ثم صلى) جبرئيل الصبح (فصل)
رسول الله ﷺ) الصبح معه، قال عياض: إذا اتبع فيه حقيقة اللفظ يؤدي أن
صلاته عليه السلام وقعت بعد فراغ صلاة جبرئيل، لكن المنصوص في

(١) (١) (١)

(٢) حديث إمامة جبرئيل للتنوير ﷺ في الصلوات، أخرجه الطائفي في كتاب الآداب (١) (٧١)
وأحمد في مسنده (١) (٣٣٣) وأبو داود في الصلاة - باب «في المواقيت» (١) (٣٩٣) -
٣٩٤، والرملي في باب «مواقيت الصلوات» (١) (٢٧٨).

(٣) انظر «مرقاة المفاتيح» (٢) (١٩٥)

ما حدثنا به يا عزيزي، أن ابن جبريل هو الذي أقام أمامك ليلة في
 كتاب الصلاة^(١) فقال عزراه: فعلت كما قال جبريل ثم أني سمعوه
 إلا من يري أحواله عن الله

أخرجه البخاري في ٩ - كتاب مواقيت الصلاة، ١ - باب مواقيت الصلاة
 وفصلها (٥١١)

ومسلم في ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٢٦ - باب أركان
 فصول العجمي - حديث ١٦٦، ١٠٧/١ (١/٥٢٥).

لما فيه من إمارة لمخبرون للأهل، وهو نظام شدي الذي يأتي الأنبياء
 تحدث به - عزراه، أو فتح المهمة الاستيعابية والإدارة عاطفة على مقدر (إن
 كثر لهمرة على ألتهم (جبريل هو الذي أقام لرسول الله ﷺ) وكنت الصلاة)
 وفي رواية البخاري وفوت الصلاة (قال عزراه) مستغنياً له رواء أبيه سمع
 (كذلك كان يشير) بفتح سرمدية مختار (إن أبي سمعوه الأنصاري) لسمي
 لبعضي التحليل، ذكر في الصحاح لكونه يرد في عهد أبيه (في رواية) (حدثت
 عن أبيه أبي سمعوه الأنصاري)

وال من عند التبرئة، هذا السياق منقطع عند حذفة من العلماء، لأن
 من شباب من يخلو حضرة مرابحة عزراه سمعوه وأيضاً عزراه يخلو
 حدثني يشير إلى الاعتقاد عند الجمهور لشدة الشك لا الصيغ، وقال
 لكم ماني الحديث ليس بمفصل، لأن أبي سمعوه لم يخلو ساهدت
 رسول الله ﷺ.

وتعليقه المحقق^(٢) بأنه لا سمي مفطماً، وإسما هو من صلب لأه سم
 يكون التبرئة، لكن يدفع هذه الإيضاحات كلها روايه عهد كبراني وحسن أبي

(١) (أبو) الشهد: ١١١/٩، لا إسناده، (١/٧٤٢).

(٢) (أبو) الشهد: ١١١/٩.

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن الحجارة

أحمرها الحجري فهو ١ - كتاب مواهب الخلاة، ٢ - باب مواهب الخلاة،
وفصولها.

ويستأنف في ٢٠ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٣١ - باب أوقات
أطوار العصر، حديث: ٢٩٧.

لأنه لو أخذ، فإطلاق الاسم يدل على تأخير العصر، كما سيظهر - لا يقال: إن
المعصوم مبرور من ذكر الزوجة الزكارة علم التأخير، وهو لا يخرج، لأن المعصوم
محرور - صلى الله عليه - حجة لعقابه، لا معنى سائر الناس، وهذا بعد ثبوت أن
محرور سائر به على المتعصم، وفوت قوله سرب التثنية (والنفس) أي والحد
أو صير نفس أي حجرتها، فمضم الحرام وسكون الجيم أي بينها، العنبر،
الجمع، سميت بالحجرة، لأن استعينا لحد، ووصول الأعداء من البرجان،
والشوق، وفي نحر حجرتها، والنفس التي عاتلة - وهي الله عليها - عرفت على
قلبها بعد ذلك، أو يظهر أي - منع - يقد - فظهر فلان السطح إذا علاه.
قال الشاعر: استأنف محروبه بهذا عمر حين العصر.

وقال تصاري: لا دلالة له على التأخير، لأن الحجارة قد
عصر، الحد، فلم يكن يمنع عنها إلا حرمت تدويرها، فيدل على تأخير لا
على التعجيل، وأورد عليه يار هذا بتصوير مع استماع التحريك، وقد عرفت أن
الحجوة لم تكن متسعة، وإنما كان (يبر) يدعى أن يتوسعه لو كانت الحجر
طرية، وقد ثبت، أنها كانت صغيرة جدا.

والذي لا يوافق: وثبت حديث عائشة - رضي الله عنها - بعد كانت
حجتها حجرتها أصيرة، فتفر الشمس طاعة فيد إلى أن تغيب الشمس، قلت:

وهذا كله إن حصل الضوء على ما في داخل البيت، ولو أريد به الضوء الداخل من باب الحجرة، فإن ما كان تقريباً يدخل به ضوء الشمس، وكلما يكون أقرب إلى الغروب يكثر لشمس فيه ولا يخرج منه إلا قريب الغروب، كما هو ظاهر، فحينئذ لا يدل إلا على غاية التأخير، ولا يصح الاستدلال به إلا على التأخير.

وأيضاً فسميتها بالعصر مشيرة إلى التأخير، قال الإمام محمد في «موطئه» قال بعض الفقهاء: إنما سميت العصر لأنها تعصر وتؤخر، كما تقدم مفصلاً، وأيضاً حديث الثوري، برواية الخوري: صلى بن رسول الله ﷺ صلاة العصر بنهار. الحديث، كالصريح في الإشارة إلى أنه ﷺ كان يصليها دائماً قريباً من الغروب، كما هو الذي قلناه في قوله تعالى: ﴿وَتَسْبُحُ بِحَمْدِ رَبِّكَ قُلُوبُ طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ وَقِيلَ لِّغُلَامٍ مِّنْ آلِهِمْ﴾.

وروى الإمام محمد - رضي الله عنه - في كتابه الصحيح عن إبراهيم النخعي قال: أخرج أصحاب عبد الله بن مسعود وهم يعملون العصر في آخر وقتها، وروي أيضاً عن عمر - رضي الله عنه - أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري: أذا حصل العصر والشمس بفضاء فبها قبل أن تدخلها حجرة، ثم قال: وبه نقول.

قلت: وقد رويت إروايات^(١) في تأخير العصر أكثر من تعجيلها، روى أم سلمة - رضي الله عنها - كان ﷺ أسد تحملاً ما ظهر منكم وأنتم أسد تحملاً للعصر منه* (رواه أحمد وأبو داود).

بالخاص أن تأخير العصر أفضل من التعجيل بها، وأنزاعه لا يدل إلا

(١) سيورة في الآية ٢٩

(٢) انظر: نصب الرتبة (١/١٤٧).

٣ - وحدثني يحيى عن مالك عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، أنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فسأله عن وقت صلاة الصبح، قال: فسكت عنه رسول الله ﷺ.

على التأخير كما تقدم، ولو سلم فالروايات في التأخير أكثر كما تقدم، وذكر طرقها في المطولات من «الرداعي» و«الاعتبي» من شاء فليرجع إليها، وهذا الوجه لا يسعها.

٣ - (مالك عن زيد بن أسلم) العدوي مولى عمر، فقيه، ثقة، عالم، وكان يرسل من العبقة الوسطى من التابعين، كانت له حلقه في مسجد النبي ﷺ، قال في «الفتح النرجسي»: أمرك ابن عمر - رضي الله عنه - ولم يسد عنه، له مراسلات عن حارث، مات في ذي الحجة سنة ١٣٦هـ (عن عطاء بن يسار) لفظ عبد البشير: «الهلالي أبي محمد المدني مولى ميمونة، وهو أربعة إخوة كانتهم ميمونة، وعطاء هذا أكثرهم حديثاً. وسليمان أفههم، ثقة فاضل كثير الحديث مات ٩٤هـ، وقبله سعد ذلك (أنه) أبي عطاء (قال) انتفعت راحة السجدة على رساله، وقد رددت مرصلاً من حديث أس عند البراء^(١) ومن حديث عبد الرحمن بن يزيد عند الطبراني ومن حديث زيد بن حارثة عند أبي يعلى، قاله الزرقاني

(جاء رجل) لم أتف على اسمه (إلى رسول الله ﷺ) وكان إذ ذاك في سفر كما في حديث زيد بن حارثة (سأله عن) تحديد وقت صلاة الصبح (والسؤال كان عن جميع الأوقات واختصره النووي، أو كان عن صلاة الصبح خاصة كما هو الظاهر، ثم كاد المقصود تحديد جميع الموقوت كما يظهر من التجميع). قال: (سكت عنه رسول الله ﷺ) أي عن بيان الوقت، بل أمره

(١) قال الذهبي رجاله رجال الصحيح فجميع الروايات (٣١٧/١) وأخرجه البيهقي من طريق أبي موسى (٣١٤/١) بإسناد رواه عن الصلاة (١٠٨/١) - ١٠٩ - ومسلم في كتاب المساجد يوم (١٧٩) وأحمد في مسنده (١١٣/٢).

٢ - **وحدثني يحيى عن نالبر، عن إسماعيل بن شعيب، عن عتبة بنت عبد الرحمن، عن عائشة زوج النبي ﷺ، أنها قالت: إن كان رسول الله ﷺ ليصلي الظهر، فتصرف النساء متلفعات بسروجهن،**

٣ - **اسألت عن يحيى بن سعيد بكسر العين، من قبس الأنصاري أبي سعيد المدني قاضيهما، ولجده فبس صحبة، روى عنه من الأئمة مالك وأبو حنيفة.** قال أحمد: أثبت الناس، مات سنة ١٤٤ هـ، وقيل: بعدها (عن عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعيد بن رزاه الأنصارية المدنية، كانت في حجر عائشة فأكرمت عنها، وهي ولدة أبي الرجال، مات قبل المائة. وبذل: بعدها، ولا يذهب عنك أنها ممن روت عن عائشة، وتسمى عمرة أنها حمى نسوة أو ست، كما في «التهذيب»^(١).

(عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: إن كان بكسر الهمزة وإسكان النون مخففة من الثقينة واللام لازمة في خبرها (رسول الله ﷺ ليصلي) اللام فارقة عند البصريين بين المخففة والثانية، والكوفيون يجعلونها بمعنى إلا وإن الثانية (الصبح، فتصرف النساء) من الصلاة أو إلى البيوت، وفيه إشارة إلى مصادرتهم في الانصراف، كما هو مصرح في الروايات (متلفعات) بغائيب في رواية يحيى وجماعة، وروي عنه ثم حين، وعزاد عياض لأكثر رواية «الموطأ»^(٢)، والمعنى متقارب، فالتلفظ: هو الاشتغال في النوم، وانفتح: أن يشتمل ما كتب حتى يجلس به جسده، والفتح ما يحل به جسده لو كان أو غيره، قيل: الالتفات لا يكون إلا منطبة الرأس، والتلفظ يكون مع التغطية وغيره.

(يعرفونهم) نظم العيم جمع مرط بكسرها أكسية من صوف أو خز،

(١) «تهذيب التهذيب» (١٢/٤٣٩)، «وسير أعلام النبلاء» (٥/٧٢).

(٢) «تحرير الحواشي» (ص ٦١).

«لَعَنَ مَنْ لَعَنَ».

أخبرني البخاري في ٩ - كتاب مريض الصلاة، ٢٧ - باب وقت صلاة العجر.

ومسلم في ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٤٩ - باب، استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها، حديث ١٢٢.

وقيل: نساء من صفوف قرايع، ساء شعرا، وقيل: هي الإزار (ما يُغترف) نساء أم رجال، وقيل: لا تُعرف أُنسابهن بأن لا يكون الأمير بين خديجة وزينب، وهذا الأوجه، وإن ضَعُفه النووي، ويزيده أن المعرفة تتعلق بالأعيان، فلي كان الأول. عبر بنفي العلم، وتضعيف النووي زده لمرقاني (من) ابتدائية أو تعليلية (الفلس) يفتح المعجزة واللام، بذنا طلعة الليل بخالطهم ظلام العجر، وقال ابن الأثير: قصة آخر الليل بدأ اختلطت بصور الفصاح

ولا يُشكل عليه رواية «الصحيحين» عن أبي هريرة أنه ﷺ كان يصرف من صلاة العشاء حين يعرف الرجل حليته، لأن هذا هي حال دور حال مع أن النساء متلفعات مغطيات رؤوسهن.

ثم الأئمة قد اختلفوا في أفضل وقت الصبح، فقال مالك والشافعي وأحمد في روايه - رحمهم الله - إن التعليل بصلاة الصبح أولى، وهي رواية أسرى لأحمد - عني ما ذكره الشمراني - أن الاعتبار بحال التعليل، إن شق عليهم التعليل كان الإسفار أفضل، وإن احتنعوا كان التعليل أفضل. وقال الطحاوي^(١) يربأ بالتعليل، ويظهر القراء حتى يُشعر حياء، وقال أبو حيفة وأبو يوسف ومحمد - رحمهم الله - إن الإسفار أفضل، واستدلوا بروايات فعله ﷺ، ونحوه، وأما الصحابة وخي الله عنهم.

أما الروايات فأخرج أصحاب السنن الأربعة وغيرهم من رواية رافع بن

(١) «شرح معاني الآثار» (١/١٧٨).

خذيح قال قال رسول الله ﷺ: «أصبروا بالصغير فإنه أعظم للأجر». قال
ترمذي: حديث حسن صحيح^(١)

وقال المحافظ في «الفتح»^(٢): صححه غير واحد، وأخرجه ابن حبان
لفظاً: «أصبروا بصلاة الصبي»، فإنه أعظم للأجر، وفي «نظ الطبراني
والخطابي» «كما أسلفتم بالتعبير فإنه أعظم للأجر». وأخرجه الماز من
حديث ابن بلال. «أصبروا بصلاة الفجر فإنه أعظم للأجر». أخرج من أبي
نيسة وإسحاق بن راهويه والطبراني، الإمام محمد في كتابه «المحج» عن
إبراهيم بن خزيح: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يا بلال! تؤمر بصلاة الصبيح
حتى يبصر النور موضع جهنم». وروى عن أبي نسيه رضي الله عنه أنه عليه
الصلاة والسلام كان يسلي الصبح حتى يفسح العصر

وأخرج الخطابي من حديث حابر قال: كان عليه السلام يؤخر الفجر
كاسته. ومن حديث إمام مرفوعاً: «أصبروا بالفجر فإنه أعظم للأجر». وعن
بلال مثله، وعن عاصم بن عمرو عن رجال من قومه من الأنصار من «صحابة
أنهم قالوا: قال رسول الله ﷺ: «أصبحوا الصبح فكلمة أصحابهم فيه أعظم
للأجر»

وأخرجه الإمام محمد أيضاً في كتابه «المحج»، وأخرج البخاري ومسلم
من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ كان ينصرف من صلاة العشاء حين يعرف
أن رجل جليبه. وأما جابر أيضاً عن ابن مسعود قال: ما دئت رسول الله ﷺ
صلى لي يوماً إلا أصبح، فإنه يجمع بين العشاء والعشاء، يجمع وصاى صلاة
الصبح من الغداة قبل وقتها. يعني وقتها المعتاد لأنه صلى هناك في الغداة، ولا

(١) أخرجه الترمذي رقم (١٥٤١).

(٢) فتح الترمذي (٢٥٥: ٢٥٦).

يُسَكَّنُ أَنْ صَلَّاهَا قَبْلَ الْمَحَرِّ. وَأَخْرَجَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ عَنِ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَرْفُوعاً: اسْتَفَرُّوا بِالْمَحَرِّ تَعَسُّوا.

وَأَمَّا الْأَثَارُ: فَأَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ^(١) عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدٍ الْأَوْدِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ بِصَلَّى بِنِ الْفَجْرِ وَبَعِثَ نَوَافِي بِالشَّمْسِ مَخَافَةَ أَنْ يَكُونَ لَمْ تَطْلَعَتْ. وَعَنِ السَّائِبِ: صَلَّيْتُ خَلْفَ عُمَرَ الصَّبِيحَ وَفَرَأَ فِيهَا بِالْأُظْفَرِ، فَلَمَّ انْصَرَفُوا اسْتَفَرُّوا الشَّمْسَ فَقَالُوا: طَلَعَتْ، فَقَالَ: لَوْ طَلَعَتْ لَمْ نَحْدِثْ نَحَافَتِي. وَعَنِ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ صَلَّى بِدِ عُمَرَ صَلَاةَ الصَّحِّ فَرَأَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَالْكَهَنَ حَتَّى جَعَلَتْ أَنْظُ إِلَى حِدَارٍ لِمَسْجِدٍ، عَلِ طَلَعَتْ الشَّمْسُ؟ وَعَنِ أَنَسٍ: صَلَّى بِدِ أَبُو بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - صَلَاةَ الصَّحِّ، فَقَرَأَ مَسُورَةَ أَدِ عِمْرَانَ، فَقَالُوا: كَادَتْ الشَّمْسُ تَطْلُعُ، فَقَالَ: لَوْ طَلَعَتْ لَمْ نَجْعَلْ غَدَلِي.

وَعَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: كُنَّا نَعْمُيْ مَعَ أَبِي مَسْعُودٍ، فَكَانَ يَسْغُرُ صَلَاةَ الصَّحِّ، وَعَنِ جَبْرِ بْنِ زَيْدٍ مَنَى بِدِ مَعَارِيفَ الشَّيْخِ فَنُفْسُ، فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: اسْتَفَرُّوا بِهَذِهِ الصَّلَاةِ. وَعَنِ إِبْرَاهِيمَ الْخَمَفِيِّ قَالَ: مَا اجْتَمَعَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مَا حَسِبُوا عَلَى التَّنْوِيرِ: أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالتَّحَاوِيُّ، ثُمَّ قَالَ التَّحَاوِيُّ: فَأَنْبِئْهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا اجْتَمَعُوا عَلَى ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ. وَرَأَى أَهْلَهُ جَمَاعَتَهُمْ عَلَى خِلَافٍ مَا قَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَعَلَهُ إِلَّا بَعْدَ تَخِ ذَلِكَ وَثَبِتَ خِلَافُهُ، انْتَهَى.

وَبَسْطَ تَكْلَامَ صَاحِبِ «الزَّيْدَانِ»^(٢) ثُمَّ قَالَ: وَارْتَبَتْ لِنُطْلُسَ فِي وَقْتُ فَلَمَّ بِدِ الْخُرُوجِ إِلَى سَفَرٍ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي انْتِلَاءٍ حِينَ قَدْ مَحْصُورَ الْجَمَاعَاتِ، ثُمَّ لَمَّا أَمُرٌ بِالْقَرَارِ فِي الشُّبُوتِ انْتَسَخَ ذَلِكَ

(١) مُتَرْجَمٌ مِنْ «الزَّيْدَانِ» (١: ٦٠٦).

(٢) انظر: «مَدِينَةُ الصَّنَاعَةِ» (١: ٢٢٢).

٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَفَاءَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاتِهِ أَلْفَ مِائَةِ مَرَّةٍ.....

قال الإمام محمد بن كتابه «الححيح»: قد جرد في ذلك آثار مختلفة من التعليل والاستدلال بالحدود، والإستدلال أحب إلينا لأن القوم كانوا يقتضون، ويطلبون القراءة فيصبرون كما يصبر أصحاب الإسفار، ويدرك النائم وغيره الصلوة، وقد بلغنا عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه - أنه قرأ سورة البقرة في صلاة الصبح، فبهم كسوا يغلبوا لذلك، فأما من حثف وصلى سورة انفصل ونحوها، فبه ينبغي له أن يسفر، وقد بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: «اسمروا بالمعراج فإنه أعظم للأجر» حديث مستفيض معروف، انتهى، قلت: وحديث قراءة أبي بكر - رضي الله عنه - البقرة يأتي في «الموطأ»، وأخرجه الطحاوي أيضاً، وأخرج عنه أيضاً أنه قرأ فيها مائة مرة.

وأخرج الطحاوي عن عمر - رضي الله عنه - أنه صلى - قرأ سورة يوسف وسورة الحج قراءة بطئة، وسبأني في «الموطأ» أيضاً، وزوي عنه أيضاً أنه قرأ فيها سورة بقره، وزوي عنه أيضاً أنه قرأ فيها بني إسرائيل وسورة تكليف، ولا بد مني لمراً أمثال هذه أمور أن يصر في الإسفار.

وقال العلامة العيني في «شرح البخاري»: «ولنا أحاديث كثيرة في هذا الباب» وروى عن جماعة من الصحابة - ثم سطرها - ولا يعني هذا التخصيص - تدل على الاستدلال بالصحيح، فغلب بهذا كنهه أنه لو ثبت التعليل فيحصل على خصوصية قد يدل عليه الأمر بالإسفار، أو على الانتساح كما قاله صاحب «البدائع» والطحاوي، أو على العذر، أو على أطول القراءة كسورة البقرة، محتمل على انحصارية أيضاً لقوله ﷺ: «صل بالقوم صلاة ضعتهم» - فدل، ولا يحتاج إلى هذا كنه بعد ما تقدم أن أصحاب النبي ﷺ ما اجتمعوا على شيء - ما اجتمعوا على التنوير.

٣ - أمثال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار (عن) عطاء بن عطاء، كما سبأني (بسر) ضم الموحدة ويكون السهلة آخره زاء (ابن سعيد) بكسر

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من أتى قبري فقرأ سورة الواقعة عليه من غير أن يقرأ بها من قبله، لم يضره شيء من ذلك.

لعين، المدسي (الحافظ)، ثمة حواشي في الشانين، مات سنة مائة (وحي الأعرج)، قال السعداتي في الأساس: يفتح لألف ومكسر العين المسجلة وفتح الراء في آخر، حيم سية إلى المرح والمشهد بها أبو حازم، اهـ.

قال في «الفتح الرحمان»^(١) عز العسي قد حور ذكر العامة التي بالإنسان إن لم يكن عسى واحد كغيره، بل لأجل استعاضتها أو نحو ذلك، وهو عبد الرحمن بن هرم - ضم الهاء - واسم جدهما بالساكنة وأخوها ربي - قاله لوزقاني. أبو حازم المدني روى وبه، وقيل فيه: هو ابن بني مخزوم الفتح لرحماني، فقد، مات سنة ١٦٧ هـ بالإسكندرية بالنسبة إلى كل واحد من هؤلاء، ثلاثة أبعث، أي يحدث في واحد منهم ربي، رخص ١٥٠ هـ في أصوله، ابعثونه.

عن أبي حمزة (أ) رضى الله عنه أنه روى في الصحاحي الحليل حافظ تصديقه^(٢)، قال السعداتي: أبو حمزة روى عن أبيه - أحفظ من روى الحديث في الدنيا - اختلف في اسمه واسم أبيه عن أقوال كثيرة، كني - لأجل مرة ٢٠ بحمل أولاده، توفي سنة ٤٦٩ هـ، وقيل: بعدا، وهو ابن ثمان وسبعين - أسلم سنة ٤٧ هـ، وهل هو ممدوح من الممدوحين؟ كان مخطفا بين الممدوح فيها مصر، حتى كثرت الرماي، الممدوحون فيه ولم يمدح في فوائد مده عن التصرف.

قال المقادي: لم حرم مربية هم الأهل ومبوء حذرة لانه حرم، نسو، واختار أمروا مع حرمه كد هو الشانين على أسرة العلماء من محدثين وغيرهم، لأن الكمال حرم فأكثرت الواحد، واعتصر بأنه يلزم عليه رعاية

(١) هو «الفتح الرحمان» تاريخ مربي روى العسي، لا (ال) محظوظ، وقد انقضى الكلام عليه (١٢٥ هـ).

(٢) انظر: الاستيعاب (١٠٦٨/١٠٦٩).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَذْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ، قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَذْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ الْمَغْرِبَ».

أخرجه البخاري في ٩ - كتاب وقوف الصلاة ٢٨ - باب من أذرك من المصلي ركعة.

ومسلم في ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٣٠ - باب من أذرك الركعة من الصلاة، حديث ١٦٣.

الأصل والحال: معاً في كلمة واحدة بل في نطق واحد، وأوجب، بأن لمستع وعابته. من جهة واحدة لا من جهتين كما قاله العلامة، وكان الحامل عليه التحفة واشهر التكية حتى سمي الاسم الأصلي بحديث الخلف فيه اختلافاً كبيراً حتى قاله النووي: اسمه عند الرحن بن ميمون على الأصح من خمسة وثلاثين قولاً انتهى. قال العيني: روي له خمسة آلاف حديث وثلثمائة وأربعة وسبعون حديثاً.

(أن رسول الله ﷺ قال: من أذرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس) لنظ أن مصيرية يعني قبل طلوع الشمس (فقد أذرك الصبح، ومن أذرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أذرك العصر) طاهر الحديث أن أذرك الركعة أرواحاً مهما سرك شعاع الصلاة وليس عليه أداء ما ينبغي، ولم يقل به أحد من العلماء، وقال النووي: أجمع المسلمون على أنه ليس عن ظاهره^(١).

قال ابن العلاء، في شرح قوله عليه السلام: «فقد أذرك الصلاة» وهو محتاج إلى التأويل، لأن أذرك ركعة لا يكون مفرداً تكلي فصلاً إجماعاً. اعرف فضل الإمام مالك والشافعي وأحمد - رحمهم الله - في توجيه الحديث. إنه أذرك الوقت فليشم صلاته، وقد ورد مصرحاً في بعض الروايات بالنطق فليشم

(١) اسر الشهد (٣/ ٢٧٣) والامتكرا (١/ ٢٩١).

صلاته وبانظ انبُضف إليها أخرى، فعندهم إذا صلى ركعة من نعصر أو المغرب، ثم خرج الوقت قبل سلامه فلا ينطق بصلاته بل يُتمها.

ولكن الحديث بهذا المعنى يخالف روايات النهي عن الصلاة في هذه الأوقات، وهي روايات مشهورة، والحمل على معنى يخالف الروايات المشهيرة مما لا يليق بأهل النظر، ولذا قالت الحنفية - شكر الله سعيهم - إنه لو أريد به هذا المعنى، ووقع التماس بين الروايات فيترجح روايات النهي لما تقرر في الأصول أن المحرم يشرح عند استعاضه، وهذا أحد التوجه في معنى الحديث.

والأوجه أن حمل الأحاديث على معنى لا يوجب التعارض، فقول: إنه محمول على صلاة الجماعة، والمعنى: أن من أدرك جزءاً من الجماعة فقد أدرك فضلها، فليتم صلاته بعد فراغ الإمام. ولا يشكل حيث تخصيص الركعة، وتخصيص هاتين الصلاتين.

أما الأول فمما نقله العيني عن بعض الشافعية أنه إما أراد حب السلام بذكر الركعة النعصر، ولذا روي عنه **يُتِمُّ**: من أدرك ركعة، ومن أدرك ركعتين، ومن أدرك سجدة، وقال: وقد أدرك الركعة خرج مخرج العادة - فإن غالب ما يمكن معرفته الإدراك به ركعة أو نحوها، وأما الثاني فمما نقل البوطي في «التنوير» أن تخصيص هاتين الصلاتين بالذكر دون غيرها مع أن الحكم ليس عاماً بهما. بل يتم جميع الصلوات لأنهما ضرة النهار، وهـ.

قلت: أو يقال: إنه ورد ذكر العصر وانصر مخرج العادة دون الاحتراق، ولذا لم يذكر في بعض الروايات كما يحى. فيما ترجم به المصنف بقوله: من أدرك ركعة من الصلاة، بحيث يكون هذا الحديث في معنى الأحاديث المطلقة التي تفرقها بعد باب واحد، ولو سُمِّمَ التخصيص ما هنا يقال: لما مع الآية

عن الصلاة بعد العصر وبعد المغرب . فيحدث أن ينهزم منزهة أن النبي صلى
أيضا فراجع الإمام عن الصلاة وإن لم يرفع هذا المعنى بعد .

وقال بعض العلماء في معنى الحديث إنه محمول على معنى إنك
النهي المبرح ، والمخالفة لظاهره ، والكفر بالإسلام . يعني لو يدركون هؤلاء
من وقت الصبح إلى العصر فقد ركعة يدرك عليهم تلك الصلاة ، وحينئذ لا
يختلف أيضا روايات النبي عن الصلاة ، وإلى هذا من الطحاوي .

ولا يمكن عليه الروايات التي فقط التيمم صلاة أو فقط التيمم إليها
أخرى لأن معنى قوله : «ويتم» وليأت به عليه وجه لتمام في وقت آخر ، كما
قد لا يخرج ككل الناس في السجدة المستمرة ، ولقد نصيب إليها أخرى
رواية واضحة ، كلف لا ، والشيوخ في الروايات فلهذا ترك الصلاة .

ولا يقال وهذا أيضا ، أنه لا وجه لتخصيص بتيمم الصلاة ، لأنهم
أيضا يقول بأنه لا تخصيص بشيء ، فلهذا ورد من ترك ركعة من الصلاة فقد
أفرك صلاة ، كما سيجي . وهو سلم ، فوجه لتخصيص بهذا أن الصلاة عند
الظنوع ، والحبوب كالسماحة فسلك حرم من الصلاة في هذين الوقتين كان
وجوب الصلاة عليه في حيز الحفاء ، لأن لم يجد وقت الأداء فقد الصلاة
بالظنوع ، وليس كذلك لأوقات الأخرى وقد يمكن أنه في غيرهما أن يبدأ في
هذا الوقت ، ويختمه في وقت الصلاة الأخرى كما لا يخفى

ولو حسن الحديث على ما حسن عليه الأئمة الثلاثة مجتهد ، يضار إلى
التيمم كما تحقق في الأعمال . أن العصر عند تعارض الأيسر الجدي . وعند
تعارض الحديثين القياس ، ومقتضى القياس بطلان صلاة الفجر بطلوع الشمس
وصحة العصر بعينها ، وقد نالت العطفة كما سطر في أصول الفقه ، وتبرير
متصور تركه ، حتى الإصاب .

والأوجه عندني في وجه ترجيح جواز العصر متى لمحر أن ظاهر قوله عز

وحدانی کے ساتھ ساتھ ان کے لیے ایک ایسا ماحول بنانا ضروری ہے جس میں ان کی تعلیم اور ترقی کے لیے سہولتیں فراہم کی جاسکیں۔

[illegible]

وہی اللہ تعالیٰ علیہ الہدایہ والرحمۃ
 اللطیفہ

[illegible]

المير الميراني، الذي رافقنا إلى المجلس الوطني الفلسطيني، وأحد صحبي المقربين، أحد العشرة المحيطة، انضم مع دافوس إلى لوبيه ضد الإسلام السياسي، والشب، والوقوف الخوف من الحق والباطل، إلا أن قلبه لم يترك أبداً أو أفعال الخيانة، ورايات لا يتأخر، مع

$$V(\mathbf{z}) = \frac{1}{2} \mathbf{z}^T \mathbf{K} \mathbf{z} + \mathbf{z}^T \mathbf{c} + d \quad (1)$$

14.5.3.1 *univariate* *analysis* *of* *variance*

104:10:500/272 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021 2022 2023 2024 2025 2026 2027 2028 2029 2030 2031 2032 2033 2034 2035 2036 2037 2038 2039 2040 2041 2042 2043 2044 2045 2046 2047 2048 2049 2050 2051 2052 2053 2054 2055 2056 2057 2058 2059 2060 2061 2062 2063 2064 2065 2066 2067 2068 2069 2070 2071 2072 2073 2074 2075 2076 2077 2078 2079 2080 2081 2082 2083 2084 2085 2086 2087 2088 2089 2090 2091 2092 2093 2094 2095 2096 2097 2098 2099 2100 2101 2102 2103 2104 2105 2106 2107 2108 2109 2110 2111 2112 2113 2114 2115 2116 2117 2118 2119 2120 2121 2122 2123 2124 2125 2126 2127 2128 2129 2130 2131 2132 2133 2134 2135 2136 2137 2138 2139 2140 2141 2142 2143 2144 2145 2146 2147 2148 2149 2150 2151 2152 2153 2154 2155 2156 2157 2158 2159 2160 2161 2162 2163 2164 2165 2166 2167 2168 2169 2170 2171 2172 2173 2174 2175 2176 2177 2178 2179 2180 2181 2182 2183 2184 2185 2186 2187 2188 2189 2190 2191 2192 2193 2194 2195 2196 2197 2198 2199 2200 2201 2202 2203 2204 2205 2206 2207 2208 2209 2210 2211 2212 2213 2214 2215 2216 2217 2218 2219 2220 2221 2222 2223 2224 2225 2226 2227 2228 2229 2230 2231 2232 2233 2234 2235 2236 2237 2238 2239 2240 2241 2242 2243 2244 2245 2246 2247 2248 2249 2250 2251 2252 2253 2254 2255 2256 2257 2258 2259 2260 2261 2262 2263 2264 2265 2266 2267 2268 2269 2270 2271 2272 2273 2274 2275 2276 2277 2278 2279 2280 2281 2282 2283 2284 2285 2286 2287 2288 2289 2290 2291 2292 2293 2294 2295 2296 2297 2298 2299 2300 2301 2302 2303 2304 2305 2306 2307 2308 2309 2310 2311 2312 2313 2314 2315 2316 2317 2318 2319 2320 2321 2322 2323 2324 2325 2326 2327 2328 2329 2330 2331 2332 2333 2334 2335 2336 2337 2338 2339 2340 2341 2342 2343 2344 2345 2346 2347 2348 2349 2350 2351 2352 2353 2354 2355 2356 2357 2358 2359 2360 2361 2362 2363 2364 2365 2366 2367 2368 2369 2370 2371 2372 2373 2374 2375 2376 2377 2378 2379 2380 2381 2382 2383 2384 2385 2386 2387 2388 2389 2390 2391 2392 2393 2394 2395 2396 2397 2398 2399 2400 2401 2402 2403 2404 2405 2406 2407 2408 2409 2410 2411 2412 2413 2414 2415 2416 2417 2418 2419 2420 2421 2422 2423 2424 2425 2426 2427 2428 2429 2430 2431 2432 2433 2434 2435 2436 2437 2438 2439 2440 2441 2442 2443 2444 2445 2446 2447 2448 2449 2450 2451 2452 2453 2454 2455 2456 2457 2458 2459 2460 2461 2462 2463 2464 2465 2466 2467 2468 2469 2470 2471 2472 2473 2474 2475 2476 2477 2478 2479 2480 2481 2482 2483 2484 2485 2486 2487 2488 2489 2490 2491 2492 2493 2494 2495 2496 2497 2498 2499 2500 2501 2502 2503 2504 2505 2506 2507 2508 2509 2510 2511 2512 2513 2514 2515 2516 2517 2518 2519 2520 2521 2522 2523 2524 2525 2526 2527 2528 2529 2530 2531 2532 2533 2534 2535 2536 2537 2538 2539 2540 2541 2542 2543 2544 2545 2546 2547 2548 2549 2550 2551 2552 2553 2554 2555 2556 2557 2558 2559 2560 2561 2562 2563 2564 2565 2566 2567 2568 2569 2570 2571 2572 2573 2574 2575 2576 2577 2578 2579 2580 2581 2582 2583 2584 2585 2586 2587 2588 2589 2590 2591 2592 2593 2594 2595 2596 2597 2598 2599 2600 2601 2602 2603 2604 2605 2606 2607 2608 2609 2610 2611 2612 2613 2614 2615 2616 2617 2618 2619 2620 2621 2622 2623 2624 2625 2626 2627 2628 2629 2630 2631 2632 2633 2634 2635 2636 2637 2638 2639 2640 2641 2642 2643 2644 2645 2646 2647 2648 2649 2650 2651 2652 2653 2654 2655 2656 2657 2658 2659 2660 2661 2662 2663 2664 2665 2666 2667 2668 2669 2670 2671 2672 2673 2674 2675 2676 2677 2678 2679 2680 2681 2682 2683 2684 2685 2686 2687 2688 2689 2690 2691 2692 2693 2694 2695 2696 2697 2698 2699 2700 2701 2702 2703 2704 2705 2706 2707 2708 2709 2710 2711 2712 2713 2714 2715 2716 2717 2718 2719 2720 2721 2722 2723 2724 2725 2726 2727 2728 2729 2730 2731 2732 2733 2734 2735 2736 2737 2738 2739 2740 2741 2742 2743 2744 2745 2746 2747 2748 2749 2750 2751 2752 2753 2754 2755 2756 2757 2758 2759 2760 2761 2762 2763 2764 2765 2766 2767 2768 2769 2770 2771 2772 2773 2774 2775 2776 2777 2778 2779 2780 2781 2782 2783 2784 2785 2786 2787 2788 2789 2790 2791 2792 2793 2794 2795 2796 2797 2798 2799 2800 2801 2802 2803 2804 2805 2806 2807 2808 2809 2810 2811 2812 2813 2814 2815 2816 2817 2818 2819

1020 JOURNAL OF POST KEYNESIAN ECONOMICS

ثم كتب أن حاتم الطائي إذا كان في الصلاة، إلى أن يكون ظن أحدكم منته...

وزن أقل وهو قليل. والذمة المشهورة هو أشد تضييعاً، وروى عن سيبويه أنه يرى مما يجوز فيه التعجب والمفاضة بأفضل، ويحتمل أن يكون اللام بمعنى في، يعني أنه ضائع في تركه الصلاة، وأنه أصبح في غيره.

والمعنى أنه إذا علم أنه مضى للصلاة ظل به التضييع لماتر العبادات التي تخفى، أو يقال إنه إذا ضيع الصلاة فقد ضيع مائر العبادات وإن عملها بعد روى عن يحيى بن سعيد أنه قال: لمضي أن أول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلاة، فإن قلت به نظر فيما بقي من عمله. وإن لم تقبل منه لم ينظر في شيء من عمله، فإنه الباقي، قلت. والتوجيه الأول.

(ثم كتب) إليهم بعد هذا الشبه المذكور (أن) مصدرية (اصلوا الظهر إذا كان الضيف) وهو الظل الذي نفي عنه الشمس بعد الزوال أي ترفع، قال معالي: «مَنْ نَفَى عَنْ لَمْرٍ لَمْ يَكُنْ»^(١) فكذا كان قبل الزوال من الظل ليس بنفي (دراعاة) وهو رفع القامة. واستدل به على تعجيل الظهر. ولو صح الاستدلال به حمل على الشتاء لروايات أبي ذر وأبي هريرة - رضي الله عنهما - وغيرهما، قال عليه الصلاة والسلام: «إذا أشد الحر أبردوا بالصلاة» مع أن الحديث لم يرد فيه النظر لا يدل إلا على التأخير بقوله «إلى أن يكون ظن أحدكم منته» وهو آخر وقت الظهر عندهم، فلما أتى بقوله إن عمر - رضي الله عنه - أمر بقاء الصلاة في آخر الوقت، أو كان وقت الظهر عنده إلى المثلين.

ولذا استدلال الباقي^(٢) من المالكية بهذا الحديث على استحباب التأخير في مسجد الجماعة، قال الباقي، والتأخير لنا على الشافعي - رضي الله عنه -

(١) سورة الحجرات الآية ٩.

(٢) «المعنى» (١٣/٩٦)

والله ما يسير المراكب) سوى قولنا: لا تقبيل في السجدة بني. من
الساعات لأن يختلف باختلاف المراكب والأوقات، وانعجب من الذين قالوا:
إن هذا السور لا يمكن. ولا يدرك أن صلى العصر قبل الشمس، بل على السهل

مطلوع مع أنهم قالوا يسير السور وغتوبين مبالا من بعد الجمعة إلى العصر،
كما سيجيء في وقت الجمعة. وتوضحنا أن أصول وقت فيما بين الزوال
والغروب يكون في آخر شهر يونيو. فيكون مع ساعات، ومن المعلوم أنه
أمر ما يمكن الفراغ من الجمعة بعد مراعاة منها نصف ساعة، وكذا الفراغ

والعصر) بالعباد أي وصلوا العصر (والشمس) أو الزوال (التي
بعضها بعيدا وبفازها ألا يكون ياضيا صفرًا. والنباض والصفرة يعتبران في
الأرض والجدول. لا من غير الشمس، حكاه ابن مابع في «الميسوط» عن
الإمام مالك - رضي الله عنه - قال قاله

قلت. وفي البداية: والمعادن غير الفضة. وهو أن مصر حقل لا
تبار به الأعين، هو التفسير، أي في يوم الجمعة. قال الشمس الآنة أعذا
شوا، الشعبي، وهو غير ضروري، لأن غير مصر، يحصل بعد الزوال. أي

أقدر ما يسير المراكب) سوى قولنا: مربعة. أي ارتداعها مقدار أن يسير
المراكب إلى المغرب (موسمنا للطي. نحو ثلاثة فواصح لحاء السريع، وتبل
نعت من المحدد. وقيل فرسجير في الشدة وثلاثة في الضعف، ولأنهم أنه
سعتى البحر والتفديرو. فلا حاجة إلى التوجيه. وسيأتي في الأثر الآتي الجرم
ثلاثة فواصح. والفرسج ثلاثة أميال. واحتلت الأفعال في قسم السهل

أقل غروب الشمس، رأت حصر بأنه لا تقبيل في السجدة بني. من
الساعات لأن يختلف باختلاف المراكب والأوقات، وانعجب من الذين قالوا:
إن هذا السور لا يمكن. ولا يدرك أن صلى العصر قبل الشمس، بل على السهل
مطلوع مع أنهم قالوا يسير السور وغتوبين مبالا من بعد الجمعة إلى العصر،
كما سيجيء في وقت الجمعة. وتوضحنا أن أصول وقت فيما بين الزوال
والغروب يكون في آخر شهر يونيو. فيكون مع ساعات، ومن المعلوم أنه
أمر ما يمكن الفراغ من الجمعة بعد مراعاة منها نصف ساعة، وكذا الفراغ

٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ غَزَاةِ أَبِي سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ
لِمَا زَيْنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: أَنَّ حَبْلَ الظُّلُمِ، إِذَا
أَلَسَّ الشَّمْسُ، وَتَعَسَّرَ، وَالشَّمْسُ زَيْدٌ، يَقْبَهُ، فَبَيْنَ أَنْ يَدْخُلَهَا حَقَرَةٌ.
وَالْمَغْرِبُ: إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ. وَأَخْرَجَ الْعِشَاءَ، مَا لَمْ يَلَمْ. وَضَلَّ الصُّنْعُ،
وَالْحُجُومُ بِأَدْنَى لَيْسَكَةٍ. وَاقْرَأْ فِيهَا بِسُورَتَيْ طهٍ وَنُوحٍ مِنَ الْقُرْآنِ

٧ - (مالك عن عمه أبي سَهْلٍ) مصنفه اسمه زافع (بن مالك) بن أبي عامر
الأصمعي النخعي المدني ثقة مات بعد سنة ١٤٠ هـ (عن أبيه) مالك بن أبي عامر
الأصمعي، سمع من عمر - رضي الله عنه - ثقة، من كبار التابعين، روى له الجميع
مات سنة ٢٧٤ هـ على الصحيح، قاله ثورقاني تبعاً لحافظ في التفرغ.

(أبو عمر بن الخطَّاب كتب إلى أبي موسى الأشعري) عبد الله بن قيس
الصحابي، المشهور، قدم المدينة بعد فتح خيبر - استعمله النبي ﷺ على بعض
الجنس، واستعمله عمر - رضي الله عنه - على البصرة، واستعمله عثمان -
رضي الله عنه - على الكوفة، واختلف في موته من سنة ٤٦ هـ إلى سنة ٥٣ هـ،
والظاهر أن عمر - رضي الله عنه - كتب إليه في زمان إمارته على البصرة.

(أبو سهل) بصيغة الأمر (الظهور) منصوب (إذا زاعجت) أي مالئت (الشمس)
ولا ينافي ما تقدم إذا جاء الشيء زاعجاً لأن هذا مجمل، وهو مصر (والعسر)
منصوب (والشمس) الواو حالية (ببضاء نقية) دانتون والغاف تقدم تفسيره في
الحديث المتقدم وهو السواد بقوله (قبل أن تَدْخُلَهَا) أي الشمس (صقرة) بأن لا
تُحَار فيه الأعين حذنان، وباعتنا الأرض والحداد عند المالكة كما تقدم.

(والمغرب إذا غربت) أي توارت بالمغرب (الشمس) أي على الغور (وأخر العشاء)
لأن ما غيره منحب (ما لم ينته) لأن النوم قبلها مكروه كما تقدم (وصل الصبح والحجوم
بأدنى منسكة) تقدم في الحديث السابق (اقرأ فيها) أي في صلاة الصبح (بسورتين
صورتين) بعد الفاتحة، ولم يذكرها لما أنها متفردة عند الكل (من المفصل)^(١)

(١) قال ابن عبد البر في الاستدكار (١/ ١٤٠) على الاختيار لا على الوجوب.

أَنَّ زَكْرِيَّ بْنَ أَبِي قَتَابَةَ .

٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَكْرِيَّ بْنِ أَبِي قَتَابَةَ عَنْ سَيِّدِ الْأَمَةِ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «إِنَّ فِي بَيْتِي بَيْتًا يُعْبَدُ فِيهِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ
يُحِبُّ اللَّيْلَ كَلَّةً ، وَنَكْتَهُ عَلَى لُفُوفَاتِ ثَلَاثَةٍ ، ذَمًّا مِنْ حَبِيٍّ يَدْخُلُ وَقْتَهَا إِلَى أَنْ
يُخْصِي ثَلَاثَ اللَّيْلِ ، فَأَفْضَلَ وَقْتُ صَلَاتِهِ فِيهِ ، وَأَمَّا مَنْ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَدْخُلَ
نِصْفُ اللَّيْلِ فَفِي أَفْضَلِ دَوْرٍ ذَلِكَ ، وَأَمَّا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ فَدَوْرُ كُلِّ مَا قَبْلَهُ ،
أَشْرُّهُ » . (أولاً ذكرى من المثلثين بأن تؤخَّرها عن النصف أيضاً .

وَيَتَصَحَّحُ وَجْهَهُ بِمَا قَالَهُ ابْنُ خَالِطٍ بَعْدَ مَرَّةٍ أُخْرَاهُ عَنْ وَقْتِ الْعِشَاءِ : فَتَمَّتْ
بِتَصَحُّحِهِمْ هَذِهِ الْأَثَارُ أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْعِشَاءِ الْأَشْرُّ مِنْ حَبِيٍّ يَعْجِبُ لِنُفُوقِ إِلَى أَنْ
يُخْصِي اللَّيْلَ كَلَّةً ، وَنَكْتَهُ عَلَى لُفُوفَاتِ ثَلَاثَةٍ ، ذَمًّا مِنْ حَبِيٍّ يَدْخُلُ وَقْتَهَا إِلَى أَنْ
يُخْصِي ثَلَاثَ اللَّيْلِ ، فَأَفْضَلَ وَقْتُ صَلَاتِهِ فِيهِ ، وَأَمَّا مَنْ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَدْخُلَ
نِصْفُ اللَّيْلِ فَفِي أَفْضَلِ دَوْرٍ ذَلِكَ ، وَأَمَّا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ فَدَوْرُ كُلِّ مَا قَبْلَهُ ،
أَشْرُّهُ » . (أولاً ذكرى من المثلثين بأن تؤخَّرها عن النصف أيضاً .

وَالْأَوَّلُ أَنَّهُ بَيَّنَّ أَنَّ هَذَا الْفَرْقَ لَا يَحْتَضِرُ بِالنَّبِيِّ عَلَى صَلَاةِ الْعِشَاءِ ، بَلْ
هُوَ نَسَبٌ عَلَى التَّحْقِيقَةِ عَلَى الصَّلَوَاتِ كُنْهًا لِقَوْلِهِ يُخْرِجُ . «مَنْ حَافِظٌ عَنِ هَذِهِ
الصَّلَوَاتِ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْعَافِينَ» . وَحَتَّى أَنْ يَكُونَ إِنْشَاءً إِلَى فُوتِ الْعِشَاءِ .
خَاصَّةً كَمَا دَوَّى الطَّحَّافِيُّ عَنْ زَكْرِيَّ بْنِ حَبِيرٍ قَالَ : كَتَبَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
إِلَى أَبِي مُوسَى : رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْ حَبِيلَ نَفْسِهِ ، وَلَا تَكُنْ مِنَ تَغَافِلِينَ .

٩ - وَبِذَلِكَ عَمِلَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ فِي تَرْجُومَةِ الْإِسْلَامِ بِإِسْنَادِهِ وَأَوَّلُهُ ابْنُ
أَبِي رِيَّاحٍ ، وَهُوَ يَرْسِلُ إِلَى حَبِيٍّ ، مُوسَى بْنُ سَعْدٍ ، فَقَدْ ، مِنَ السَّادَةِ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «إِنَّ فِي بَيْتِي بَيْتًا يُعْبَدُ فِيهِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ
يُحِبُّ اللَّيْلَ كَلَّةً ، وَنَكْتَهُ عَلَى لُفُوفَاتِ ثَلَاثَةٍ ، ذَمًّا مِنْ حَبِيٍّ يَدْخُلُ وَقْتَهَا إِلَى أَنْ
يُخْصِي ثَلَاثَ اللَّيْلِ ، فَأَفْضَلَ وَقْتُ صَلَاتِهِ فِيهِ ، وَأَمَّا مَنْ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَدْخُلَ
نِصْفُ اللَّيْلِ فَفِي أَفْضَلِ دَوْرٍ ذَلِكَ ، وَأَمَّا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ فَدَوْرُ كُلِّ مَا قَبْلَهُ ،
أَشْرُّهُ » . (أولاً ذكرى من المثلثين بأن تؤخَّرها عن النصف أيضاً .

قال الظهير، إذا كان ظنك منبت والعصر، إذا كان ظنك منبت.
والعصر، إذا غابت الشمس. والعصر، إذا غابت الشمس.
وعلى الظهير، على الظهير.

قال الظهير إذا كان ظنك منبت. والعصر إذا كان ظنك منبت. وهذا
صريح فيما ذهب إليه الإمام الأعظم أبو حنيفة - رضي الله عنه - في ظاهر
الرواية أنه يخرج وقت الظهر. ويخرج وقت العصر بالمثل.

وهذا الأثر استدلل الإمام محمد بن علي بن مسلم لأنه أمر صلاة الظهر
إذا تحققت الشمس. والعصر إذا سار السحاب. هذا فإن صاحب الاستدلال بالمثل
العصر فيه على أوامر الأوقات تأويل بتأويل مدعيه. ونحوه من شبهة من العتبية من
شرح كلام محمد - رحمه الله تعالى - بأنه بخلاف صريح قول الإمام محمد -
رحمه الله تعالى - ويكون من تأويل الكلام هذا لا يرضى به فإنه، وأما الكلام في
دلائل الإمام صاحب البحر الرائق، وحذف رسالة أيضاً مستغنى، وكذا سقطها
شرح الهداية وغيرها، وأن من حاجة إلى بطلان الإجماع في هذا السخصر
بعد أن ثبت المتن على دولته. أنف مع أنها رواية عن الإمام أيضاً.

والأحوط عندما ما قال به "العصر" أن يصلي الظهر قبل المثل والعصر
بعد المثل.

(والعصر) بالنصب (إذا غابت الشمس) كما تقدم (والعتبة) ما بينك أي
أول. وفيه ثمة تقدم (وبين ذلك الليل وصل الصبح غسقاً) "يضع العين المعينة
والبناء الموحدة وتبين معصية، بقايا طاعة الليل (يعني) أي يرد. بالعتبة
والعتبة) فانه لا لأن العتبة من الشدة يكون قبل الظل. والظاهر أنه تفسير من
يحيى من يحيى. لأنه روي هنا في رواية من يكبر وغيره بمثل.

(٩٢) (٩١) (٩٢)

(٩٢) قال الرافعي: كذا رواه يحيى بن زكريا، وفي رواية يحيى بن بكير والقمي وحيد من سنده
وهو الصبح من شمس. فحذف الظاهر من الرواية (٩٢) (٩٢)

١٠ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا نَصَلِّيُ الْعَصْرَ، ثُمَّ نَخْرُجُ الْفُلْجَانَ إِلَى سِي سَهْرٍ لِي حَوْفٍ، فَيَجِدُهُمْ يَحْمِلُونَ الْعَصْرَ.**

أخرجه البخاري في: ٩ - كتاب مواقيت الصلاة، ١٣ - باب وقت العصر

ومسلم في: ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٤٤ - باب استحباب التكبير بنصر، حديث ١٩٤.

١١ - (مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة) زيد بن سهل الأنصاري المدني ثقة، والإمام مالك ثم يروي عنه بواسطة كما في الأذان، قال في الفتح الرحماني: كان مالك لا يندم عليه أحداً في الحديث، مات سنة ١٣٢ هـ وقيل: بعدها (عن) عمه يعني أخى أبيه لأمه رأس بن مالك بن النضر الأنصاري الحضرمي، خدم رسول الله ﷺ عشر سنين، صحابي مشهور، قبل له ٢٨٩: حديثاً مات سنة ٩٢ هـ وقيل: بعدها، وقد جاوز المائة، وهو آخر الصحابة موتاً بالتسوية^(١).

(الله قال: كنا نقلي العصر) قول الصحابي: كنا نفعل كذا مختلف عند أهل الأصول، فعيل: مرفوع، وهو اختيار الحاشية، وقيل: موقوف، وإليه مال الدرفهني وغيره، وقال الحافظ ابن حجر: الحق أنه موقوف لبعضاً مرفوع حكماً.

ثالث: لكن الحديث مرفوع قطعاً، صرح برفعه ابن العبارك وغيره بلطف كما يقلي العصر مع رسول الله ﷺ، أخرجه الثنائي أنه يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف، قال العيني: كانت منازلهم على الميلين من المدينة المنورة بقرية (فيجدهم يصلون العصر) قيل^(٢): فيه تعجيل النبي ﷺ العصر

(١) نظر: مسر أعلام النبلاء (٣/٣٩٥).

(٢) نظر: «المعجم» (١/٢٩٥) و«الاستدراك» (١/٢٤٣).

١١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ نُصَلِّيُ الْعَصْرَ، ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى قِبَاءِ

قُلْتُ: بَلْ فِيهِ دَنِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَعْرُوفَ عِنْدَ الصَّحَابَةِ كُنْهَمُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - كَانَ تَأْخِيرُهَا، وَلَمَّا كَانُوا يُوْخِرُونَهَا يَتَوَعَّمُونَ عَوْفَهُ، وَأَهْلُ قِبَاءِ وَأَهْلُ الْعَوَالِي، وَغَيْرَهُمْ، كَمَا يَجِيءُ فِي الرِّوَايَاتِ، فَظَهَرَ مِنْهُ أَيْضاً أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى نَفَقَةٍ مِنْ أَنْ تَجْعَلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ لِحَاجَةٍ، وَلَمْ يَلْعَلْهُ دَعَا إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَأَيُّ رَحْلٍ يَكُونُ أَشَدَّ نُسْباً بِهِ ﷺ مِنَ الصَّحَابَةِ؟ هَذَا، وَقَالَ الرَّازِيُّ فِي «الْإِسْكَامِ»: لَا يَسْكُنُ الْوُثُوقُ مِنْهُ عَلَى مَقْدَارٍ مَعْلُومٍ مِنَ الْوَقْتِ، لِأَنَّهُ عَلَى الْمَسَافَةِ وَالسَّرْعَةِ فِي الْمَنِيِّ، كَذَا فِي «الْمَنْحَ الرَّحْمَانِي»

١١ - (مالك عن ابن شهاب) الزهرري (عن أنس بن مالك أنه قال: كنا نصلي العصر) أي مع رسول الله ﷺ كما رواه غيره عن مالك أخرجه اندارقطي في «غريبه» قاله الشعبي.

(ثم سبب الذاهب) قال الحافظ: كأنه أراد نفسه: لما جاء في رواية: ثم أوجع إلى قوم.

(إلى قباء) بضم القاف وسوحدمة يمد ويصرف ويصرف ويمنع، ويذكر ويؤنت، والأفصح التذكير والمصرف والمد، قال الزرقاني: ممدود عند أكثر النحويين، وأذكر بعضهم قصره لكن حكاه صاحب «لعن»: قال النكري: من يذكروه بقصره، ومن يؤنته فلا يصرفه، سمي ماسم بنو هذيل، اشبهت بيه وبين المدينة نحو الميلين أو قمل، وقيل: ثلاثة، قال الشعبي: لم يتابع مالك على قوله: «قباء» والمعروف «العوالي»، وكذا قاله اندارقطي وغيره، فهو مما يُعَدُّ عَلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ رَحِمَ فِيهِ، انْتَهَى مُخْتَصَرًا.

وقال أبو مطرف عن أحمد بن خالد أنه قال: لم يتابع على قوله: «قباء» ورواه الثبت عن الزهرري عن أنس فقال فيه: ثم يذهب الذاهب إلى العوالي، والعوالي في طرف المدينة، وقاء على فرسخ من المدينة، فلهذا لم يتابع مالك

وَأَنْزِلَ فِي الْوُضُوءِ مَا نَفَعُ

أُخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي ٨ - كِتَابِ مَوَالِيدِ الْفُهْلَانِ ١٣ - بَابِ وَقْتُ الْعَصْرِ

وَمُسْلِمٌ فِي ٥ - كِتَابِ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ ٣٤ - بَابِ اسْتِحْبَابِ
لِكَبِيرِ الْبُخَارِيُّ حَدِيثُ ١٩٣

١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - ع - أَنَّ أَبَا بَكْرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ -

ع - كَانَ يَسْتَمِعُ فِي الْوُضُوءِ مَا نَفَعُ
.....

عَلَيْهِ لَأَنْ قَوْلَهُ هَذَا يَمُتِلُ عَلَى أَنَّ الْعَصْرَ كَانَتْ تَهْدِي لَوَاقِدَهُمْ وَأَنَّهُمْ أَتَوْهُ
لِحَاجَةٍ^(١) ثُمَّ رَأَوْهُ.

قُلْتُ: الْإِمَامُ مَالِكٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَيْسَ بِشُعْرَةٍ فِيهِ: بَلْ رَأَاهُ ابْنُ أَبِي
دَاوُدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِلَفْظٍ مُتَّبَعٍ، كَمَا ذَكَرَ الْجَوْنِيُّ مُفَصَّلًا وَفِيهِ عَنْهُ الْعَلَامَةُ الْعَبْدِيُّ
مُخْتَصِرًا، مَعَ أَنَّ الْوَرَايَةَ السَّائِقَةَ بِلَفْظِ عَمْرٍو مِنْ عَوْفٍ أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ
وَمُسْلِمٌ، وَهِيَ كَانُوا يَقْرَأُونَ كَمَا تَقَعَمُ، وَمَا تُكْرَهُ عَلَيْهَا أَحَدٌ، فَهَامَ أَنْ تُسَبَّحَ الْوُجُوهُ
لِإِلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ وَهَمَّ، قَالُوا الْحَافِظُ - وَنَعْلِي مَا لَكُمْ أَمَّا - رَأَى فِي رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ
بِجَمَالٍ حَبْلِيهَا عَلَى الرِّوَايَةِ الْمَفْسُورَةِ^(٢)، وَهِيَ رِوَايَةٌ عَنْ إِسْحَاقَ إِذْ قَرَأَ فِيهَا:
لَيْسَ بِنَبِيٍّ عَمْرٍو مِنْ عَوْفٍ، وَهِيَ أَهْلِي قِيَامٍ، فَبَنَى مَالِكٌ عَلَى أَنَّ الْقِصَّةَ وَاحِدَةٌ.
قَالَهُ السُّوَيْطِيُّ: «تَسْمِيَةُ وَتَسْمِيَةٍ» وَتَقَبَّلَ، وَلَا يَخْتَلِفَانِ الْحَتْمَ قَطْعًا تَقْدَمَ مَسْوُطًا.

١٢ - حَدَّثَنَا عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - ع - أَنَّ عَمْرًا بْنَ قُرَيْشٍ الْمَعْرُوفَ بِرَبِيعَةَ
الرَّيِّ^(٣)، أَتَيْهِ حَافِظٌ أَحَدُ مَعْتَبَرِي السُّنَنِ، قَالَ مَالِكٌ: دَخَلْتُ حَلَاوَةَ الْفَقْهِ مِثْلَ
مَاتَ رِبْعَةَ مَاتَ سَنَةَ ١٣٦ هـ. وَفِي غَيْرِهَا عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^(٤) عَنْ أَبِي بَكْرٍ

(١) اسْتَمِعَ (١/١٨٨).

(٢) قَالَ فِي الْإِسْتِذْكَارِ (١/٢٥٥)، لَعَنَ عَوْفًا مِنْ ثَمَمٍ، وَالتَّوَالِي مَحْتَمِلَةٌ إِمَّا سَلَفًا.

(٣) انظر برصه في: إسماعيل أعلام السلفاء (١/٨٩).

(٤) انظر برصه في: مذهب التهذيب (١/٣٢٢).

الله قال : ما أدرکت الناس الا وهم يصلون الظهر بعشي.

(٢) باب وقت الجمعة

١٣ - حدثني يحيى، عن مالك، عن عمه أبي سهيل بن

مالك، عن أبيه :

الصدیق - رضي الله عنه - أبو عبد الرحمن المنفي أحد الفقهاء بها، فقيه إمام
ورع كثير الحديث مات سنة ١٠٦ هـ (أنه قال : ما أدرکت الناس) أي الصباحية
لأنه من كبار التابعين، قاله الزرقاني (إلا وهم يصلون الظهر بعشي) والعشي من
بعد الزوال إلى العروب، وقيل : إلى الصباح، والسقود بيان التأخير في صلاة
الظهر، والإنكار على من أنكرها، قال في الاستذكار^(١) : قال مالك : يريد
الإيراد بالظهر، قلت : ويؤيده أيضاً ما سبأني من النهي عن الصلاة في
الهاجرة

(٢) وقت الجمعة

بضم الميم لغة الحجاز، وفتحها لغة تميم، وإسكانها لغة عقيل، اسم ليوم
من أيام الأسبوع، قاله الزرقاني. قال النووي^(٢) : قال مالك وأبو حنيفة والشافعي
وجماهير العلماء من الصحابة ومن بعدهم : لا تجوز الجمعة إلا بعد زوال
الشمس، ولم يخالف في هذا إلا أحمد بن حنبل وإسحاق، فجوزا ما قبل الزوال،
وأخر وقتها آخر وقت الظهر عند الجمهور، واختلف فيه المالكية، فقال البيهقي :
آخر وقتها عند ابن القاسم وأشهب آخر وقت الظهر ضرورة واختباراً، وعند ابن
الماجشون وغيره إلى العصر، ولا يجوز أن يؤتى به في وقت الضرورة، انتهى
مختصراً، والظاهر أن المقصود منه إخراج الوقت المشترك

١٣ - (مالك عن عمه) نافع (أبي سهيل) مصفراً (ابن مالك عن أبيه) مالك

(١) (٢٢٦/١).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٤٨/٦) وانظر : بداية المجتهد (١/١٦٧) والعنبر (١/١٩).

أَنَّ قَارِئَ خُرَافٍ دَخَلَ مَسْجِدَهُ فَقَالَ: أَيْ أَيُّهَا الطَّالِبُ، إِيَّاهُمْ الْخُطْبَةُ...
تَطْرَحُ إِلَى حَدَارِ الْمَسْجِدِ الْعَاسِي. مِلًّا عَنِ الْقَنْفِصَةِ كَتَبَ ظِلُّ
الْجَمَادِ حَرَجَ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ.....

(أَنَّ قَارِئَ) كُنْتُ أَوَّلِي طَنْفُصًا - رَكْعَتِ الطَّاءِ وَفَتْحَ الْهَاءِ وَضَمَّهَا وَبُكَسْرَ الطَّاءِ
وَالضَّمَّ مَسَدًا وَخَمْرًا نَقِيًّا^(١). قَالَ لِي شَاوِجُ الرَّحْمَانِي: الْخُطْبَةُ بِفَتْحِ
الْمُعْجَمَةِ وَالْمِيمِ الْمَلَمَّ، الْأَهْلَاءُ، وَفِي الْمَطْلَعِ الْأَفْصَحُ كَسْرُ الطَّاءِ وَفَتْحُ
الضَّمِّ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ النَّدَوِيُّ: فَتَحَ الْهَاءَ لَا غَيْرَ، وَقِيلَ فِي مَعْنَاهُ: إِيَّاهُ سَأَلَ
صَغِيرًا، وَقِيلَ: حَصِيرًا مِنْ مَعْدٍ، وَقَالَ النَّاسِي: الطَّنْفُصُ التَّمْصُ كُلُّهَا.

(الْعَاسِي) بِفَتْحِ الْعَيْنِ ذَكِيرًا، أَيْ لِي طَالِبُ الْإِيمَانِ أَيْ عَلِيٍّ وَجَعَلَهُ
رِثَانُ الْأَمْرِ، فَجَاءَ بِي حَدِيثُ النَّاسِي... كَمَا فِي الْإِسْرَافِيَّةِ، قَالَ فِي الْبَيْتِ فَفَتْحُ
إِلَى فَحَتْ حَتَّى. جَاءَ فَعْرَابُكَ وَشَأْنُكَ كَمَا أَعْلَمُ مِنْ حَتِّ عَمِّي بِكَ
تَوَمَّنِي - سَأَلْتَنِي، وَقِيلَ: نَعْدَا مِنْ مَعَاوِيَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ..

إِيَّاهُ الْجَمْعَةُ تَطْرَحُ إِلَى حَدَارِ الْمَسْجِدِ - الشَّوْجِي، لَعِينِي) صَدْرُ حَدَارٍ، قَالَ
الْبَاحِيُّ. وَإِنَّمَا كَانَتْ تَطْرَحُ لِيُحْتَسِنَ عَلَيْهَا حَفِيلُ بْنُ أَبِي طَالٍ... وَيَصِلُ إِلَى عَلَيْهَا
الْحَصْفَةُ، أَيْ...

وَبِصَلَاةٍ عَنِ سَحْوِ الْقَنْفِصَةِ حَمَزُ عَبْدِ مَا كَرَامَةٍ، وَقَالَ طَبَّحِي^(٢)
السُّجُودَ عَنِ الْقَنْفِصَةِ بِكَوْنِهِ عِنْدَ الْمَلِكِ، وَكَذَلِكَ كَرَّمَ لَيْسَ مِنْ مَدَاتِ الْأَرْضِ
الْأَلْهِيَّةِ، أَيْ الْمُنَى

وَسَمِعْتُ فِي النَّسَخِ الرَّحْمَانِيَّ عَنْ الْعَرَبِيِّ: بِحُجُورِ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَنْفِصَةِ
وَالْمَسَدِ، وَحَفِيلُ بْنُ عَبَّاسٍ عَلَى مَسْحٍ وَحَفِيلُ طَنْفُصًا، وَحَفِيلُ عَلَى الْمَسْحِ
عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَجَدَّاهُ وَعَدُّهُ وَحَفِيلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ.

(فَلَا) غَضَبُ الْفَاءِ مَعْدُومَةٌ كُلُّهَا أَيْ الْحَدَارُ حَرَجَ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ

(١) حَفِيلُ بْنُ الْأَحْمَدِ، فِي الْمَتَابَةِ (١٢: ١٢٠) حَفِيلُ، لَعْنَةُ.

(٢) السُّجُودُ، (١٢: ١٢٠).

روى في الصحيحين: قال عائشة (راثة أبي سبيل): أتت ترجع بعد صلاة الجمعة فجلس فادبها بالصلاة.

تعالى عنه - في زمان خلافه (أصلي) بالناس (الجمعة) بعد الخطبة. ولم يذكرها إنما أنه ممنوع عن الكل. قال الحافظ^(١): هذا إسناده صحيح، وهو ظاهر في أن عمر - رضي الله عنه - كان يخرج بعد زوال الشمس، وفيهم بعضهم حكى ذلك، ولا يتبعه إلا أن حمل على أن الغيبة كانت تشرى خارج المسجد، وهو بعيد، والبرقي ظهر أنها كانت تشرى له داخل المسجد، اهـ.

قلت: بل هو المتيقن كما يدل على ذلك، وأيضاً قد جاء في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بن أنس: كان لعقل خفصة معاوية بن النخعي، الحديث، وروى أيضاً أن العباس - رضي الله عنه - كان له صفة في أصل حذاف المسجد، فإذا نظر إلى أهل قذ حذاف الطمعة أدرك الحوادث، الحديث، وخبرنا، عام بها، أنه أن عمر - رضي الله عنه - يتأخر بعد الزوال قليلاً، وهذا أخرجه محمد^(٢) الحديث في وقت الجمعة وقال: وهذا تأخذ

أما: مثلاً، وراثة أبي سبيل: أتم رجلاً يتبعه المعتكف بعد صلاة الجمعة (تقبل) من القبلة. وهو الموم في الظهيرة علم ما كانه تعبي، وهو السمع. العليل والقبلة والاستراحة هذه. النهار، وإن لم يكن معينا نوم، واختاره صاحب المنح الرحاني: بدليل قوله تعالى: وَأَنْتُمْ كَيْفَ لَا تَعْلَمُونَ؟ لا نوم فيه، والله على ورن قاعته بمعنى القبلة. قال في «التنوير»: الثالثة نصف النهار، قال قبلًا وقيلته وقيلولة ومبدأً ومقبلاً، انتهى.

أما: قول النخعي: منع الصاء والحد، هو اشتداد النهار سكر، وأما بالنوم والنصر فبعد خلق الشمس مؤنة، وفاز الناجي: بالضح والمعد حر.

(١) فتح بري (٣٨٧/٢)

(٢) النظر: سبيل الصحيح (١/٢٩٨).

١٤٤ - وحدثني عن مالك عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه عن

النسبي والضم والفقر أو غاب بعد طمونها - وجيل: النضج من حين طلوع الشمس إلى أن يرفع النهار. ويبقى الشمس جداً، ثم يعود بعد ذلك انضواء إلى قرب من نصف النهار. والمراد في الحديث^(١) أنهم كانوا يرجعون بعد صلاة الجمعة، فيذكرون ما فعلهم من راحة فائدة نصحي بالتهجير إلى الصلاة، انتهى.

راسل - أحببت على جور الجمعة في الزوال^(٢) لأنهم كانوا يفلتون بعد الجمعة، ويقولون لا تكون إلا هي نصف النهار. فظهر أن الجمعة تكون قبل الزوال.

وأنت خير بأنه لا يصح الاستدلال أصلاً - لأنه أضيق منه فائدة النصحي لما أنه عام مفاد، وقد يطلق على النائب اسم المنيب كما أضيق رسول الله ﷺ على المحذور اسم الغذاء، فقد تعربوا من مديرة: فلم إلى الغذاء المباركة، أخرجه أبو داود والبيهقي، فكما أنه لا يصح الاستدلال بقوله *يُخْرِجُ* هذا على جور السجود وقت الغذاء - وهو بعد طلوع النحر إلى الزوال - كذلك لا يصح الاستدلال بنسخ التعليلة على جور الجمعة قبل الزوال كما هو من أحلى التبعييات، فما استدلل الإمام مالك - رضي الله عنه - بهذا الحديث على أن عمر - رضي الله عنه - ينص الجمعة بعد الزوال^(٣) ويتأخر حتى عشي المنفل الطمعة كلها لا غبار فيه^(٤).

١٤٥ - ما أتت عن حمزة بن أبي أسيد عن أبي بصير عن عمارة بنهم النخعي المصنف وتخفيف التميمي السارني بكسر الراء والتوسط نسبة إلى بني مازن بن

(١) قال ابن عبد البر: سمعوا يقولون في الخروج من غير من حيث - فإذا حلوا الجمعة المبرورة، عابدهم قول: إنه الثاني في اليوم فيها على ما حوت عابدهم - فاستعملوا ذلك على يومين أو ثلث - لا يذكر (١٥٣/١٩)

(٢) هو الذي يصح من ذلك الضعف، وعليه صناعة العلماء، لا يفتكروا (١٥٥/١١).

(٣) انظر: التفسير (١٩٩).

عن ابن أبي سبيبة، أن عثمان بن عفان سمى الجمعة باسمين
وعنى العظمى سائر قال مالك. وذلك للتخجير وسراقة السير.

النجار الأنصاري، والمراد به هذان الأنصار دين الله، وأنصارون كثير، قاله
العيني، ثقة عده ذكر المحدثين. مات بعد سنة ١٣٠هـ وني في سنة ١٤٠هـ

(عن ابن أبي سبيط) فتح السنين وكسر اللام آخره طاء مهملة اسمه
عبد الله، واختلف في اسم أبيه فقيل: أسيد بالذال المهملة مصغر، وقيل:
يدفراء بدل الذال، وقيل: يزيد، انتهى في آخره، و لأول أشهر ما قيل فيه،
وشهور بكسبه، وكذا الخفاف، في اسمه بعد الألف، ذكره الخواف في التاجيل
المنفعة لا بعده هذا تخجير، ذكره ابن حبان في الثقات

(أن) أمير المؤمنين (عنه) بن عفان - رضي الله عنه - ثالث الخلفاء
الراشدين، وأحد العشرة المبشرة، وأحد السبعة أهل الشورى، ومن السابقين
الأوليين، هاجر الهجرة، ولد بعد الفيل بست، دعاه أبو بكر - رضي الله عنه -
إلى الإسلام فأسلم في أوله، فلما أسب روجه رسول الله ﷺ رقية. فلما توفيت
أبام يدر روجه بعدها أحبها أم عمر، فلقب في الزين، يبيع به يوم الاثنين
ليلة بقيت من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين، واستشهد صائداً بعد العصر يوم
الجمعة ثمان عشر، غلبت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، وهو من اثنين
وثلاثين سنة، وقيل أكثر من ذلك، وقيل أقل

(صلى الجمعة بالمدينة وصلى العصر) من يومها (يعطل) فيخرج التمس والاس
يوزن حبل، موضع بين مكة والمدينة.

(قال مالك) يوجد هذا العبارة في أكثر النسخ (وبينهما) أي بين المدينة
ومثل (الثلث عشر من مبل) كما قال ابن وضاح، وقيل: ثمانية عشر، وقيل:
سبعة عشر مبل (قال مالك) وذلك أي إدراك العصر مبل (للتخجير) أي لصلاة
الجمعة وقت الهاجرة^(١)، وهي انقضاء النهار بعد الزوال (وسراقة السير) لا

(١) أي أنه غير بالجمعة فصلا في أول الزوال، والاستدراك (١/٢٥٤).

(٣) باب من أدرك ركعة من الصلاة

١٥ - حدثني يحيى بن عمار عن مالك، عن ابن مهدي، عن أبي
 حنيفة عن عبد الواحد، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال:
 من أدرك

بشيء من أحد يعرف سرعة الحركات سيما الحضر العربية، فإنهم يصلون إلى
 قبة بأسرع من نصف ساعة، وقد قيل: بينهما ثلاثة أميال، ومقصود الإمام بهذا
 التأثير إثبات التهجير لمحمد.

(٣) من أدرك ركعة من الصلاة

حذف جواب الشوط في الترجمة استثناء مدحوا في الحديث أو اتفاقاً
 على فهم الصانع إذ نُدرج مثل لفظ «ما حكمه» فإن من هذا الجزء العام بمهمه
 كل سامع، والظاهر من صنيع الإمام مالك - رضي الله عنه - أنه أراد بذلك هذه
 الآثار بيان التسوق ومدرك الركعة والسجدة مع الإجماع، وأراد بها تقديم من
 رواية النضر والنضر بيان بركات الوقت، ولذا أورد الإمام محمد في موطئه
 الرواية التالية في الشوط من الوقت، وأورد هذه الروايات في الرجل يسبق
 بعض الصلاة، فأمل وشكر.

١٥ - (مالك) الإمام (نصر) محمد بن مسلم (من سني) الزهري (عن
 أبي سلمة) قال: سمعته، وقيل: عبد الله، وقيل: إسماعيل (ابن عبد
 الرحمن) بن عوف الزهري الحنفي، ثقة فقيه كثير الحديث، ولد سنة يصح
 وعشرين ومائة سنة ١٠٥ هـ أو عشرين (عن أبي هريرة) - رضي الله عنه - قال
 ابن عبد البر: لا أعلم اختلافاً في إسناده أن رسول الله ﷺ قال: من أدرك

ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة^(١)

أخرجه البيهقي في ٩ - كتاب مواقيت الصلاة: ٢٩ - باب من أدرك من الصلاة ركعة.

ومعه في ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة: ٣٠ - باب من أدرك من الصلاة ركعة، حديث (١٦١).

ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة) قال ابن المنك: محتاج إلى تأويل، لأن مدرك ركعة لا يكون مدركاً لكل الصلاة إجماعاً، أما فليس كذلك قال غيره كما تنتم في المواقيت

واختلف العلماء في توجيهه فقل: محمول على فضل صلاة الجماعة، فهي يحصل له ثواب الجماعة، ويؤيده ما روى أبو علي الحسني عن ثابت في هذا الحديث بلفظ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك لفصل» ويؤيده أيضاً ما روى عبد الوهاب بن أبي بكر عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بنقطة: «لقد أدرك الصلاة وفصلها» وإللال الحافظ ابن حيد التبر^(٢) بأنه ليس بشيء، لأنه على أصول الحديثين من زيادة الثقة مع أن له متابعة أيضاً

ونو سنم قال رواية الضعيف لزمح أحد لوجود المحتملة، وقال بعضهم: محمول على حكم صلاة الجمعة. يعني مدرك الركعة مدرك لحكمها كله من سهر الإمام ولزوم الإتمام وغير ذلك، ويؤيدهم: «من أدرك الركعة مع الإمام فقد أدرك الصلاة» وقالوا: تقدير الحكم حسب من تقدير الفصل.

وأياً ما كان فالحديث في هذين التوجيهين محمول على صلاة الجماعة، وعليها حمى الإمام محمد رحمه الله إذ ذكره في «باب الرجل يسبق ببعض الصلاة»^(٣)، وعليه حملة الناجي في «المعتق»^(٤) وهو الظاهر من صنيع الإمام

(١) نظره: «الضميمة» (١٦٤/١) و«الاستدلال» (٢٥٨/١)

(٢) نظره: «المعليل المصحح» (٢٦٦/١)

(٣) (٢٠/١)

١٠ - وحديثي من الصلاة عن أبيه ^(١) عن عبد الله بن عمر عن الخطاب بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى ركعة من غير خشوع لم يسمع الله له ولا حسبه».

مالك - رضي الله عنه - كما تقدم هنا، وقال مصنفهم: محمول على إدراك اتقوا روحوب الصلاة، يعني من لم يكن أهلاً لتفصيل ثم صار أهلاً، وقد بقي من وقت الصلاة قدر ركعة أو أقل بامته الصلاة، ويؤيده ما رواه عثمان بن - عن مالك - عنه بإسناد عفا أدرك الصلاة ورفعتها ويؤيده أيضاً ما رواه - السني في هذا الحديث بانظراً إلا أنه بقى ما فاتها.

ومعنى المراد بالركعة الركوع، وبالصلاة الركعة، يعني من أدرك ركوعاً فقد أدرك الركعة، يعني بعتد بهما الركعة وإن لم يدرك الضام، وله مؤيدتان أخرى، ويحتمل أن يكون هو سرد الإمام مالك - رضي الله عنه - إذ ذكر الروايات الأربعة تفسيراً لها.

والأوجه غلبت أن كل هذا محتمل، والحديث من حرم الكلام، والأخبار الخاصة التزييدات مظهر لا حكم خاصة بملها هذا الحديث، ويؤيده أن الإمام ذكره هنا في تعريفه واستدل به أيضاً في أبواب الجمعة، كما سيأتي هناك، والله أعلم.

١١ - (مالك) عن مافع بن ابن عمر المراد به جابر، أطلق عبد الله ولا كان له أبناء آخرون، وفي نسخة عبد الله بن عمر عن الخطاب - رضي الله عنهما - أبو عبد الرحمن، ولقد بعد اليتم بغير، وانضمير يوم أحد، وكان ابن أرمع عنده منة، من مكثرى الصحابة قيل له (٢١٣٠) حديثاً، وكان أشد الناس اتباعاً لأثره، مات في آخر سنة ٨٧٢هـ.

قال البخاري: أصبح الأسانيد مالك عن مافع عن ابن عمر، أكان يقول: إذا قامت الركعة أي الركوع المصنف فالتك المسجدة ^(٢) يعني لا يعتبر بهذه المسجدة، ولا بعتد بها، ولا يكون متذكراً للركعة بإدراك المسجدة بدون الركوع،

(١) أخرجه عبد الوزي في المسند (٢/٢٧٤).

١٧ - وحدثني عن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمرو بن لؤي بن عبد الله بن مالك قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة.

١٨ - وحدثني يحيى عن مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال: يقول: من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة.

قال: لم يبي لا خلاف بين الأمة أن من أدرك سجدة من صلاة الإمام فإنه لا يحل لها أن يسجد بها إذا أدرك الركعة، ومنه، وقال الزرقاني: هو الذي أسفر عنه الألفاظ وكان فيه شذوذ قليل^(١).

١٩ - (مالك أنه بلغه) نعم حكم ملائحات الإمام مفصلاً في النسخة: أن عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما (روى بن ثابت) بن ضحاح الأنصاري، صاحب مشهور أحد كتاب الرعي توفي سنة ١٢٥ هـ، وفيه بعد الحديث (كان) يقول: من أدرك الركعة ومعنى الإدراك أنه يركع الحائز فيل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع، يعني أدرك الإمام ركعة فركع يركع قبل رفع الإمام رأسه فقد أدرك الركعة، وإذا أدرك الركوع فقد أدرك السجدة، والأولى، ومنه فإن الآية والأربعة، وقيل^(٢) إذا حرّم الناس في ركوع أحزاه وإن لم يدرك الركوع، وخيل غير ذلك بسطاً العلامة العيني^(٣)، والصحيح الأول.

٢٠ - (مالك أنه بلغه أن أبا هريرة كان يقول: من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة) بخلاف ما أخرجه البخاري في رسالته «الفرق» تحت الإمام عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه قال: إذا أدركت القيام وهم ركوع لم يعدرك تلك الركعة، وذكره الحاكم في «المختصر للبيهقي»^(٤) لكن قال أبو عبد الله: هذا قول لا يعلم أحد من أهلها، قال به، وفي إسناده نظر. انتهى.

(١) الخط: لا يدرك (١٩/٢٥١)، شرح الزماني (١١/١٢٧).

(٢) من قول العيني، الخط: الاستدلال (١٩/٢٥٨) والفتاوى (١٧/١٧٤).

(٣) عند المقرئ (٣٠/١٤٥).

(٤) (٢٠/٤٥٢).

وَمَنْ قَامَهُ قِرَاءَةُ أَمِ الْقُرْآنِ، فَقَدْ قَامَهُ خَيْرٌ كَثِيرًا.

(٤) باب ما جاء في دلوك الشمس وغسق الليل

١٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَدْرِ كَانَ يَتَمَوَّنُ: فَأَوْرَثَ الشَّمْسُ مَشْهُا.

قلت: فلا إشكال حينئذ (ومن قَامَهُ) وفي نسخة قَامَهُ (قراءة أم القرآن) الفاتحة (فقد قَامَهُ خير كثير) وثواب جليل، قال الناجي: معناه أن من أدرك الركعة فقد أدرك الاعتدال بالسجدة كما تقدم، ولكن يكتفى بفضيلة من أدرك الركعة دون قراءة كصلاة من أدرك القراءة أيضاً من أولها إلى آخرها، انتهى مع زيادة، يعني مدرك الركوع وإن جعل مدرك الركعة لكن ثواب من اشترك في الصلاة من الأول كثير جداً، وقيل: المراد به ما قَامَهُ من موضع التأمين، والأول أرجح.

(٤) ما جاء في تفسير دلوك الشمس وغسق الليل

المذكورين في قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَدْعُونَ إِلَى شَيْءٍ بَاطِلٍ﴾^(١) ولما كانت هذه الآية في بيان أوقات الصلاة ذكر الإمام - رضي الله عنه - تفسيره في المواقيت.

١٩ - (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما (كان يقول: دلوك الشمس ميلها) قال الناجي^(٢): تميل - تسكين الياء - فيها ليس بخلفه ثالثة يقال: مالت الشمس ميلاً. ولما انحلت الأجسام - وفتح الياء - يقال: في انحلت ميل: انتهى

والمراد في الحديث وقت الزوال وهو أحد الأقوال في تفسيرها، فحفظ

(١) سورة الإسراء: الآية ٧٨.

(٢) السطر: (١) (٢).

٢٠ .. وحدثني عن مالك، عن داود بن الحصين:

يكون المراد بالآية أول وقت الظهر، وروى هذا التفسير عن ابن عباس وأبي هريرة وغيرهما

وأخرج السيوطي في «التدريج» عن عمر - رضي الله عنه - «يَدُلُّوكَ الْغُثَيَيْنِ» قال: لروال الشمس، وأخرج بطرق عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: «يَدُلُّوكَ الْغُثَيَيْنِ» غروبها، وكذا أخرج عن علي - رضي الله عنه -، وهذا القول الثاني في تفسيرها فحينئذ يكون المراد بالآية أول وقت المغرب، قال في «القاموس»: «ذلكه بينه مرسه والشمس طلوعاً غرست أو اصغررت أو مالت أو زالت عن كبد السماء، وقال في «المجمع»: «الدلوك براد به زوالها عن وسط السماء وغروبها أيضاً، وأصل الدلوك الميل، وسيأتي التفسير الثالث في الحديث الآتي.

٦٠ - (مالك عن داود بن الحصين) بالحاء، والصاد المهملتين مصغراً، وليس في الرواية أحد اسمه داود بن الحسين بالسين، فعما في بعض النسخ بالسين غلط من التباسه، الأموي - بضم الألف - نسبة إلى بني أمية مولاهم، المعنى مولى عمرو بن عثمان بن عفان، يختلف في توثيقه، قال أبو داود وابن المديني: أحاديثه عن حكممة منكبر، وقال أبو حاتم: لولا أن مالكا روى عنه لشك حديثه، وعاب غير واحد على مالك الرواية عنه، وتركه الرواية عن سعد بن إبراهيم، كذا في «تهذيب الحفاظ»^(١).

وقال أيضاً في ترجمة نور بن زيد: حكى في «الطبقات»: أن مالكا سئل كيف رويت عن داود بن الحصين وتوز بن زيد وذكر غيرهما وكاموا يُرْمَوْنَ بالفرد؟ فقال: كانوا لأن يجزوا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا كذبة، اهـ. قال الحافظ في «التقريب»: ثقة إلا في حكمته روي رأي

(١) (٣/١٨١) و«طبقات ابن سعد» (٢/١٤٩).

وقال الشيخ أبو الخير: إنَّ حُدَّ الثَّغْرِ بين علي بن أبي طالب عليه السلام وبين علي بن أبي طالب عليه السلام
 الخواص، أنه ذكر في «المعلانية» وغيرها أنه من رواية أبيه في البخاري
 في حديثه.

وقال الحافظ في «مقدمة الفرج»^(١) روى في البخاري حديثاً واحداً من
 زعماء مالك عنه في العراق أنه شاهده، وثقه ابن معين وابن سعد والمعالي
 وإسحاق وأحمد بن صالح المصري والنسائي. وقال ابن أبي عمير
 الحديث مثبته رأي الخواص. وقال ابن حبان: لم يكن داعية، وقال ابن
 النديم: ما روى عن عكرمة بن مكرم، وكذا قال أبو داود. ورواه وحديثه عن
 شيوخه مسلم، وقال ابن عثي: هو عمري صالح الحديث، مات دود سنة
 ١٣٥ هـ عن اثنين وسبعين سنة، وإسناده حسن، ثبتاً من ترجمته بما أنه يورده على
 الإمام مالك في «الخراج»^(٢).

أقول: أخيراً معتمداً على عكرمة بن مكرم: إنَّ مالكاً - رضي الله عنه - كان
 يكتفب اسمه بكلام ابن النديم^(٣).

والأوجه عندي أن ينسب عنه الإمام أبي داود كما يدل عليه سياق اللفظ
 والإمام - رضي الله عنه - أحق من أن ينسب إليه مثل هذا مع أنه صاحب برواية
 عكرمة في «الخراج»^(٤).

(١) (أبو عبد الله بن حبان) - رضي الله عنه - المعروف من عم رسول الله ﷺ.
 قال أبو الوليد: لا خلاف عند أئمتنا في أنه ولد قبل الهجرة بثلاث، وهو هاشم
 بن ذلك محصورة في النجف، وكان له عند وفاته ثلاث عشرة سنة، وأسم
 العلم فيها وحديثاً وعربية وأصنافاً وشعرًا ونسبًا، قال له ﷺ: نعم ترجمته

(١) قال ابن عبد البر: «مكرر» مؤلف ابن عسلى من أئمة المتقدمين، لا يدع في كلام من تكلم
 به، «مكرر» (٢٧/٢) و(٢٨/٢) وقال النجاشي: سمع أحمد بن أصحابه إلا احتج
 حكيمته «الخراج» (٢٩/٢).

(٢) «مكرر» (٢٨/٢) و«الخراج» (٢٩/٢).

كَانَ يَقُولُ: ذُلُّكَ الشَّمْسُ إِذَا فَاةَ النَّفْيَةِ. وَغَسَّقَ الذُّلُّ اجْتِمَاعَ الذُّلِّ
وظَلَمَتَهُ

القرآن أتت، ولأه علي - رضي الله عنه - على بصيرة، فلم يزل بها حتى توفي
علي - رضي الله عنه - فاستخلف عليها عبد الله بن الحارث، ومنسي إلى
الحجاز، مات بالمخاض سنة ٦٨ هـ.

(كان يقول: ذلوك الشمس إذا فاة النفية)^(١) قال الباجي: أي فزاعاً
فعلى هذا هو قول ثالث في تفسير الذلوك، والأصح أن الذلوك هو العيان
فبصدق على كل ميل نها، وأخرج البيهقي هذا التفسير عن ابن عباس -
رضي الله عنهما - فقط برواية ابن أبي شبة وابن جبر، وعلى هذا التفسير
فالمراد به أول الوقت المستحب كظهور هذا كنه على تفسير الباجي، وقول
عاصم القموس إذا فرق بين مالت وزالت، رجعهما قولين ولا فالظاهر أن
المراد هو ميل الزوال كما هو مروي عن ابن عمر - رضي الله عنه - وفاة النفية
معناه رجع الخلل صدق على كليهما بل على الثاني أظهر.

(وغسق الليل) قال في «القاموس»: الغسق محرقة. ظلمة أول الليل
(اجتماع الليل وظلمته) وصف الليل بالاجتماع، وإما هو في الحقيقة الوقت
ولا يوصف بالاجتماع وإما يجتمع بذلك خلاصه، وقوله: «ظلمت» عطف على
الاجتماع، والمراد بذلك مصادره، فإنه الباجي.

ثبت: هذا أيضاً أحد الأقوال في تفسيره. وأخرج البيهقي عن أبي هريرة
رضي الله عنه - «غسق الليل غروب الشمس» وعن ابن مسعود - رضي الله عنه -
«فاته العشاء الآخرة»، وعنه أيضاً: «أله بدر الليل».

قال الرافعي: هذه الآية إحدى آيات التي جمعت الصلوات الخمس.

(١) قال ابن جرير لماتوا: أدعاه ماثلته أي أثر من حواسه لتفكته واحدة هي أن الذلوك
الزوال، الطر «الغيب» (١/٤٥٣).

(٥) باب جامع الوقوت

٢١ - حَقَّقْتُ فِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي نَفَثَ.....
فَدَلَّكَ الشَّمْسُ إِشَارَةً إِلَى انْطِهَارِهِ، وَعَسَى اللَّيْلُ إِلَى الْعِشَاءَيْنِ، وَفَوَانَ الْفَجْرِ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ، انْهَى».

(٥) جامع الوقوت

يعني ما يجمع الروايات المتفرقة في باب الوقوت

٢١ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «الَّذِي نَفَثَ» به رَدُّ عَنِ مَنْ كَرِهَ أَنْ يَقَالَ: فَاتَنَّا الصَّلَاةَ.
وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ بِالْمَوَاقِيتِ، فَقِيلَ: الْغَوَاتُ عَنِ الْجَمَاعَةِ، وَاخْتَارَهُ السَّهْلِيُّ وَغَيْرُهُ، وَيُزِيلُهُ رِوَايَةُ ابْنِ عُثْمَانَ: الْمَوْنُورُ أَهْلَهُ وَمَالَهُ مِنْ وَتَرِ صَلَاةِ الْوَسْطَى فِي جَمَاعَةٍ وَهِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ، وَقِيلَ: فَوَاتِنَهَا أَنْ تَدْخُلَ الشَّمْسُ صَفْرَةً، وَيَهْ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ، أَخْرَجَهُ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ فِي مُسْنَدِهِ^(١)، قَالَ السَّيْهَوِيُّ، رَوَى هَذَا فِي «عَمَلِ ابْنِ حَاشِمٍ» مَرْفُوعاً، لَكِنْ قَالَ أَبُو حَاشِمٍ: «التَّحْسِينُ مِنْ نَافِعٍ»، وَقِيلَ: فَوَاتِنَهَا غُرُوبُ الشَّمْسِ، وَرَوَى هَذَا عَنْ نَافِعٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ الْحَافِظُ: وَتَفْسِيرُ الرَّوَايَةِ إِنْ كَانَ قَفِيحاً أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِ، وَقَالَ السَّيْهَوِيُّ: رَوَى هَذَا «مَرْفُوعاً» فِي «ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» بِالْفُطَى: «مَنْ تَرَكَ الْعَصْرَ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ تَكَاثُرِ أَهْلِهِ وَمَالِهِ» رَوَى عَنِ الْإِمَامِ - مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - تَفْسِيرَهَا بِهَذِهِ الْوَقُوتِ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ لِلْمُخْتَارِ وَغَيْرِهِ، فَإِنَّهُ الْوُزْنَ فِيهِ، فَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى الثَّانِي وَالثَّلَاثِ، لَكِنْ الرَّاجِعُ عِنْدِي حَمْلُهُ عَلَى الثَّلَاثِ، كَمَا سَبَقَ فِي نَحْوِ الْحَدِيثِ الثَّلَاثِ.

ثم اختلف العلماء في أن المراد في الحديث الناسي أو العاقد، فروي

صلاة العصر كأنها وتر الله وماله^(١)

أخرجه البخاري في ٩ - كتاب مواقيت الصلاة، ١٤ - باب إثم من فاتته العصر.

وسلم في ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٣٥ - باب التعطيل في تحويت صلاة العصر، حديث ٢١٠.

عن سالم أن هذا فحين فاتته ناسياً، وعنه عن الثوري إن نزل على الحديث أما ساء في السهو عن وقت العصر^(٢) يعني ينقص من الأسف عند معية الثواب التي يعطى المصلون كأنها وتر أهله وماله، فالأسف هي جز العمد أشد، وقال الثوري إنما هو في العمد، وقال الثوري هو الأظهر، وأيده بقوله في الرواية السابقة من غير عذر، وقال الشعبي كأنه أظهر لما في البخاري من ترك صلاة العصر وهذا ظاهر في العهد.

(صلاة العصر) وانتموا في أن الأحكام هل يحدث «نعصر» فعلى: نعم لزيادة فضائها، وكونها الوسطى، ولكونها في وقت اشتغال الناس وغير ذلك، وقيل: لا يخص، والمصنوعات كلها سواسية، والحديث خرج حواشي لمن سأل عن موت العصر، ولو سأل عن غيرها لأحب بها. يؤيد عموم ما ورد بلفظ «من نسيه الصلاة» ود ما زاد الحديث ضعف، وفي المشاهير تخصيص العصر^(٣)، ورجع التحصيل للرافعي والثوري، ويؤيد رواية البخاري «من نسي المصنوعات صلاة من فاتت كأنها وتر أهله وماله» فقال من عسر سمعت رسول الله ﷺ يقول: هي صلاة العصر.

(كأنها) كذا في نسخ السوفاة وهي بعض الروايات «فكأنها» والسنة إذا تضمن معنى الشرط حذر في خبره الماء وتركها (وسر) بضم الواو وكسر الفوقية فإن هي «اليد» (وسر)؛ وثمة ما به تنصه بيا (أهلك ومثله) نصب اللامين في رواية

(١) صحيح الترمذي (٢٢٠/١٦) رقم القام ٩٢٨.

(٢) نظره «الشيخ» (١٤٣٠/١٤١) و«الشيخ» (٢٧١/١).

٢٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ يَحْيَى بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ
الْأَسْبَابَ الْمَعْنَى فِيهَا مِثْلُ الْمَاءِ الْمُرْتَجِّ فِي الْخَيْلِ

وَأَخْبَرَنِي أَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا رَجَعَ إِلَى اللَّهِ فِي شَيْءٍ مِنْهُ
لَمْ يَلَمْ يَرْجِعْهُ بِمَعْنَى أَنَّ مِثْلَ الْمَاءِ الْمُرْتَجِّ فِي الْخَيْلِ فَلَمْ يَلَمْ يَرْجِعْهُ
لَا فِي الْأَسْبَابِ الْمَعْنَى فِيهَا مِثْلُ الْمَاءِ الْمُرْتَجِّ فِي الْخَيْلِ

وَأَخْبَرَنِي أَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا رَجَعَ إِلَى اللَّهِ فِي شَيْءٍ مِنْهُ
لَمْ يَلَمْ يَرْجِعْهُ بِمَعْنَى أَنَّ مِثْلَ الْمَاءِ الْمُرْتَجِّ فِي الْخَيْلِ فَلَمْ يَلَمْ يَرْجِعْهُ
لَا فِي الْأَسْبَابِ الْمَعْنَى فِيهَا مِثْلُ الْمَاءِ الْمُرْتَجِّ فِي الْخَيْلِ

وَأَخْبَرَنِي أَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا رَجَعَ إِلَى اللَّهِ فِي شَيْءٍ مِنْهُ
لَمْ يَلَمْ يَرْجِعْهُ بِمَعْنَى أَنَّ مِثْلَ الْمَاءِ الْمُرْتَجِّ فِي الْخَيْلِ فَلَمْ يَلَمْ يَرْجِعْهُ
لَا فِي الْأَسْبَابِ الْمَعْنَى فِيهَا مِثْلُ الْمَاءِ الْمُرْتَجِّ فِي الْخَيْلِ

وَأَخْبَرَنِي أَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا رَجَعَ إِلَى اللَّهِ فِي شَيْءٍ مِنْهُ
لَمْ يَلَمْ يَرْجِعْهُ بِمَعْنَى أَنَّ مِثْلَ الْمَاءِ الْمُرْتَجِّ فِي الْخَيْلِ فَلَمْ يَلَمْ يَرْجِعْهُ
لَا فِي الْأَسْبَابِ الْمَعْنَى فِيهَا مِثْلُ الْمَاءِ الْمُرْتَجِّ فِي الْخَيْلِ

٢٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ يَحْيَى بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ
الْأَسْبَابَ الْمَعْنَى فِيهَا مِثْلُ الْمَاءِ الْمُرْتَجِّ فِي الْخَيْلِ

لَمْ يَسْتَدِ الْحَضَرُ. فَقَالَ عُمَرُ: مَا حَبِيبُكَ عَنِ صَلَاةِ الْعَصْرِ؟ فَذَكَرَ لَهُ
الْبَاحِي عُمَرَا. فَقَالَ عُمَرُ: طَلَقْتُ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَيَقَالُ لِكُلِّ شَيْءٍ، وَفَاءٌ وَتَضْيِيفٌ.

٢٣ - وَهَذَا فِي عَنِ مَالِكٍ. عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ كَانَ
يَقُولُ: إِنْ انْتَصَلَيْتُ لِبُصْلَى الصَّلَاةِ بِيَوْمٍ غَائِبَةٍ وَقَفْتُهَا. وَلَمَّا قَاتَلْتُ مِنْ
وَقَفْتُهَا أَكْثَرًا. أَوْ أَفْضَلَ مِنْ أَكْثَرِهِ وَمَالِهِ.

مَنْ بَنَى حَزِينَةً. وَقَالَ الْبَاحِي: هُوَ ابْنُ حَزِينَةَ مَالِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ (لَمْ يَسْتَدِ) أَيْ
لَمْ يَحْضُرْ صَلَاةَ (الْعَصْرِ) مَعَ الْجَمْعَةِ (فَقَالَ) لَهُ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: (مَا
حَبِيبُكَ) أَيْ مَا مَنَعَكَ (عَنِ صَلَاةِ الْعَصْرِ) مَعَ الْجَمَاعَةِ؟ (فَذَكَرَ لَهُ الرَّجُلُ عُمَرَا.
فَقَالَ لَهُ عُمَرَا) وَقَدْ لَمْ يَقْبَلِ الْعُمَرَا: (طَلَقْتُ) بِعَيْنَيْ أَيْ نَقَضْتُ نَفْسِكَ حَظَّهَا مِنْ
الْأَجْرِ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَصَلِّيَ فِي الْمَسْجِدِ جَمَاعَةً إِذَا كَانَ لَهُ إِدَمٌ رَاتِبٌ. قَالَ
الْبَاحِي^(١). (قَالَ مَالِكٌ: وَيَقَالُ لِكُلِّ شَيْءٍ - وَفَاءٌ) بِالسُّجْدِ (وَتَضْيِيفٌ)^(٢) أَيْ مُقَابِلُ
الْوَفَاءِ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ الزِّيَادَةُ عَلَى الْعَدْلِ وَالْإِفْصَالِ مِنْهُ

٢٤ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) لِإِنْتِزَاعِي (أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ) مَوْفُوقٌ لِعَظَا
مَوْفُوقٍ حَكَمًا لِأَنَّ الْأَجُودَ لَا يَدْرِكُ بِالرَّأْيِ مَعَ أَنَّهُ رَوَى مَوْفُوعًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ
وَأَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -: (إِنَّ الْمُصَلِّيَ لِيُصَلِّيَ الصَّلَاةَ وَ) الْحَالُ أَنَّهُ (مَا
تَأْتِيهِ) (فَاتَتْ وَقْتُهَا) لِكُونِهِ صَلَاةً فِيهِ (وَ) لَكِنْ (لَمَّا) مَوْصُولَةٌ (فَاتَتْ مِنْ وَقْتُهَا)
الْأَفْضَلُ وَالْمُسْتَحَبُّ (أَعْظَمُ أَوْ أَفْضَلُ) شَكٌّ مِنَ الرَّأْيِ. وَفِي نَسْخَةِ بَالَوَاوِ (مَنْ
أَعْلَهُ وَمَالَهُ) قَالَ النَّاحِي: قَالَ مَالِكٌ فِي حَدِيثِ يَحْيَى: لَا يَفْعَلُنِي ذَلِكَ. وَرَوَاهُ
كَرَاهِيَةً مَالِكٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِهَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ طَاهِرَهُ يَخَالِفُ قَوْلَهُ عَلَيْهِ
السَّلَامُ: (مَنْ قَاتَلَتْهُ لِعَصْرِ الْحَدِيثِ: لِأَنَّهُ جَمِلَ مِنْ قَاتَلَتْهُ الْعَصْرَ كَالْيَوْمِ وَتَرَاهُ

(١) السنن (١/١٢٤).

(٢) قَالَ ابْنُ عَدَى: أَيْ: أَنَّهُ يَعْنِي أَنَّ مَعَهُ الْإِثْبَاتَ لَمْ يَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مَسْرُومٌ زِيَادَةً وَتَضْيِيفًا

قال يحيى بن زكريا، قال مالك: من أدرك الوقت وهو في سفر، فأخبر بالصلاة، فوجد من الصلاة، فقام على أهله، ثم إن كان قد قدم على أهله، وهو في الوقت، فبطلت صلاة الرقبة. وإن كان قد قدم على أهله، فبطلت صلاة الرقبة. وإن كان قد قدم على أهله، فبطلت صلاة الرقبة. ...

ويعلى يحيى بن زكريا في قوله: من أدرك الوقت، ما جعله النبي ﷺ في قنات جميعه، ففي ذلك أخذ الصبي على العاص، تنبئ مختصراً.

وأخرج ابن عبد البر^(١) عن ابن عمر: روى أن الرجل يشرك الصلاة، وما كان من أهله وماله، وأخرج لأبي بصير نحوه عن أبي هريرة مرفوعاً، فالظاهر أن المراد في الحديث بالصلاة إذا زعم في وقتها تسكروا، فحسب لا صلي فيه، نعم لو حصل على أن الوقت فقهه فبطلت الصلاة، وإن كان ذلك - رضي الله عنه -.

فالأوجه عندي أن يراد بالصلاة صلاة العصر في وقت الاصفرار فحينئذ ما فات وقتها، لكن لما روي في وقت الكرامة دخل في الوعيد، وهذا الوجه من طرق الأثر.

أقول حاله من أدرك الوقت وهو في سفر، فخص فيه الصلاة (فأخبر الصلاة) عن أدرك الوقت أو كل وقت (ناسياً أو سهواً) بلنظ أو في أكثر نسخ، والسهو - على ما حكاه عياض - شغل عن الشيء والسيار فعلة عنه وواف، وقال القاضي: السهو - المحذور عن الشيء - فبطلت الصلاة، والسهو لا به أن يتقدم المذنب (حتى قدم) عناية لقوله أخيراً (عني قوله) كناية عن عدم التسليم سواء كان له أهل أم لا، لأنه إن كان قد قدم على أهله وهو في الوقت فبطلت الصلاة (المعظم) يعني به الصلاة، لأنه صار مفياً، وبه قال الحنفية، لأن الوجوب إن كان بأذن الوقت، وإن كان ذلك مسدداً، لكنه لم يفسد انتقال الوجوب من إلى الجزء المتصل بالآداء كما سطر في الأصول (وإن كان قد قدم

(١) أخرجه ابن عبد البر في الاستيعاب (١/١٠٠) (١/١٠١) (١/١٠٢).

تدعى هذه النوبة، فنيسياً، باللحاح، وقد انما غرضي من
هذا أن أذكره.

من ذلك ما ورد في هذا الإنشاء من أني أتيتك عليه الشريف الرابع
العزيز بالله

.....

يعني أنك ربما يجباً (أو الجاهل) أنه قد ذهب (أرقت) بتمامه (الليصل صلاة السافر) يعني مفصولة (الله، الله، الله) بنفسه مثل الذي كان عليه وهو صلاة سفر.

قلت: وكذا في كتاب صحيح صحيح روي عن أبي حنيفة - رضي الله عنه - قال: لا شيء إلا وقد قال أبو حنيفة - رضي الله عنه - وقال الشافعي بتخصيصها تحصيله، قال ابن عبد البر في الاستذكار⁽¹⁾: من سبى صلاة في حشر فذكرها في غير موضع سبها في الحشر، وذكره وهو مقيم صلاتها كما نزلت، إن يفتي في ذلك على حسب ما رواه وهو قول أبي حنيفة والنوري. وقال الأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل، يفتي في أحسنهن حسنة صلاة حشر، وقد كان يترك الشافعي بغداد مثل قول مالك، ثم رجع عنه به. قال الحسن البصري، طاعة من التبصير، من سبى صلاة السبى فذكرها في غير صلاتها مفرقة، روي الحسن صلاة حشره، كما لو ذكره وهو سبى أو فخرها في صحت، وقد نزلت في القرآن، وهذا قول المصنفين والشافعيين.

(قال مالك: وهذا الأمر) أي لتعجيل الذي قالته أمو الذي دركت عليه الناس، أي الشايين (وأهل العلم) أي الفقهاء (بإلغائها) المذبذبة الصغيرة - وهذا الله تعالى حقيقاً وكافياً - .

وَلَقَدْ كَانَ عِزُّكَ
الضَّمَّتْ الْحَمْرَةَ الَّتِي تَرَى (هِيَ) أَفْقُ (السَّعْدِ) بِعَدِّ عَمْرِو

1. (T) $\neg \exists x (Ax \wedge Bx)$ (1)

(7.3.11) (5)

(٦) - باب النوم عن الصلاة

٣٥ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَلْخِيُّ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ
سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ،
.....

اختلف العلماء في المصطفى عليه، فقال مالك والشافعي - رحمهما الله - :
لا فضله عليه إذا استوعب الإغناء وقت الصلاة كله^(١)، وقال الحنفية - لا
قضاء عليه إذا أغني أكثر من يوم وليلة. وأما فيه وفي الأقر من يقضي، وقال
الحنابلة - قضى ما فات وإن كان ألف صلاة، كذا في «الهداية» «خواصيه»،
فرواية ابن عمر - رضي الله عنه - أنها الإمام مالك - رضي الله عنه - بأن
الإغناء كان مستوعباً للوقت، وحملها الحنابلة بأنه كان مستوعباً ليوم وليلة،
ونذا قال الإمام محمد - رضي الله عنه - في موضعه بعد هذا الحديث: قال
محمد: وبهذا أحد إذا أغني عليه أكثر من يوم وليلة، وأما إذا أغني عليه يوم
وليلة أو أقل قضى صلاته، بنفسه من سائر من سائر أنه أغني عليه أربع
صلوات ثم أفاق فقام، انتهى.

قلت: والقرينة تؤيد الحمية لأنه روي عن ابن عمر - رضي الله عنه - في
المصطفى عليه يوم وليلة أنه قال: بقضي. أخرجه الإمام محمد في كتابه
«الأحكام»، فلم يحسن فصره هذا على أقل من يوم وليلة يناقض قول: فاستنبر
ونشكر.

٦ - النوم عن الصلاة

أي ما حكسه من هو مثل الإغناء أو بخالفه؟

٢٥ - (مالك عن ابن شهاب عن سعد بن المسيب) تكسر الياء، فاعلمها،

(١) مطبوع: الاستدراك، (٢٨٩/١) و«الحنفي» (٢/٥٨).

أبو بصير قال: كنت في مجلس لجلسة من جلسرة

قائه لرقاقس^(١)، ومن ففتح الرخامس^(٢) عن العس^(٣) بقم العقم وفتح الباء على المشهور. وقيل بالتكسر، وكان يكره فتحها، وغيره والله سيد الفتح من غير خلاف، كأنه سبب من رافع وغيره، الله من عزون بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي أحمر سون، الفرسى الله حوروى: نحن أبو هريرة على ابنه، وعلقم الناس بعنقه، أحد الفقهاء من كبار التابعين. أبوه وجد صحابي، قال المسوي: مر ثلاث سعد صبحاح، لا تدرى أصح من مرسلة. يقال: ما مدي ماضلة أربعين سنة إلا وسعد في المسعد، أنه لسين معنا من خلافة عمر - رضي الله عنه - مات سنة ٩٤ هـ، مات سعد بن أبي السباع.

أما رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، والله من حجة سعد الحنفية والتمكية مع أنه مؤيد لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وأبو داود^(٤) وغيره يرويه سعد عن أبي هريرة (حين نقل أني رجع إلى المدينة) ويقولون خروج من السيرة، ولا تدل لمن أشاء السيرة قبل إلا لما يملكه بما ولا في البدء، فمن قال: القاملة التراجمة فقط فقد غلط، قال ابن مسعود (أبو هريرة) أصح، معجمة مفتوحة فتحية - كنه هو حجة مقترحة آخره، لا يسهل، له يدور، العظمة والتأنيذ. قال الأديبي: هذا خطأ من ابن شهاب والصواب من حديث معجمة ونون، قال الساجي: والصواب ما قاله ابن شهاب ومعجمة من عند أبيه أيضاً، أنه ابن مسعود، وقال النووي: ما قاله الأديبي غريب ضعيف، وحسن الله بوضع عنى لعامة نرد من المسألة فخرج السيرة التي أتت في السيرة من ذلك في السيرة.

(١) الفرج للرقاقس، (١/٣٣).

(٢) السيرة، (١/٣٨٦).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، (١/١٧١)، مع الحديث (٣٠٩).

(٤) أخرجه أبو داود في الصلاة، الحديث (٣٥)، (١/١٧١)، (١/١٧٢).

(٥) (١/٣٨٦).

وقال لمسي: جبر بلعة اليهود حصصاً فبر. أول ما سكن فيها رجل من بني إسرائيل يسمى جبر، فبنيك به، على سنة إبراهيم من العنسة المبركة، وكانت الثروة في جملة الأولى سنة ٧٤٠ هـ، انتهى.

وقال للرفاعي: وجبر أخو بلوب هنا فانية بن مهلائيل، وكانت في صدر الإسلام دار الحنوف، قريظة والنصر، ذلك الرفاعي: بين خيبر والمدينة سنة وستمائة مائة.

ثم اختلف مشايخ الحديث في أن لغة التعريب رفعت لمسي بنية مرة أو تعددت لما اختلفت الروايات فيها جداً، ففي رواية جبر فقل من جبر كما تقدم، أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجة أيضاً، وفي الصحيحين وأبي داود عن عمران وأبي قتادة «كنا في سفرنا بالإيهام، وكذا عند أبي داود عن عمر بن أمية أيضاً، وفي مسلم وأبي داود عن ابن مسعود: أقبل شيخ من الحبشية ببلاء، ويأتي من مرسى زيد من أسلم بطريق مكة، ولعبد الرزاق من مرسى عطاء، واليهفي عن عفة بن عامر، والعلابي عن ابن عمر: وكان طريق نوك، وأبي داود عن أبي قتادة في سفرنا الأسراء»

وحاول ابن عبد البر^(١) انجمع بين الروايات بأن زمان غسر لمسي من زمان الحبشية، وطريق مكة يهدي عليها أيضاً، قال الحافظ: ولا يحسن تكلفه، وقال الأصبلي أيضاً: لم يقع إلا مرة واحدة، ورجح النووي وكشافه بعض تعدد القصة لكثرة اختلاف الروايات، فبها كما سيجيء بعضها، وقال السوطي: لا يجمع إلا بعد انقضاء، وإليه مال أكثر المحققين.

وقال أبو بكر بن العربي: ثلاث مائة إحداهن رواية أبي قتادة، لم يحضرها أبو بكر بن عمر، وثانية: حديث عمران حضرها، والثالثة: حضرها

(١) انظر: الأعلام، ١: ١١٠، ٢: ٢٩٩، وشمسها، ١: ٢٨٧.

وَكَلَّاهُ لَيْلًا مَا ظَنَّرَهُ ثُمَّ اسْتَدَّ إِلَى رُحْلِهِ، وَكُنِيَ مَقَابِلَ الْفَجْرِ،
لَعَلَّهُ سَدَا، فَلَمْ يَسْمَعْ رَسُولَ اللَّهِ يَدْعُو، وَلَا يَدْعُو
إِلَّا كَتَبَ، حَتَّى حَضَرَتْهُ السُّبُحُ

(وكَلَّاهُ) صيغة المأخوذ، زلالاً - رضي الله عنه - فضلى كما هو مسلم.
وسَمَّاهُ لَيْلًا أي: «وطأه» أو التَّطَاوَى أصح، أما قوله (لَعَلَّهُ سَدَا) أي
مَا يَسُرُّهُ ثُمَّ (ثُمَّ اسْتَدَّ إِلَى رُحْلِهِ) لِيَسْبَحَ وَتُرَاجِعَ الْحُرُوكَ مِنَ الْإِبِلِ ذَكَرَ
قَالَ أَبُو بَرٍّ، قَالَ فِي رِسَالَةٍ، وَلَقَدْ «الْمَشْهُودُ» فَلَمَّا قَرَّبَ تَصَبَّحَ اسْتَدَّ إِلَى
رُحْلِهِ مَرَجَهُ الْفَجْرَ أَوْهُوَ مَقَابِلُ النَّجْمِ أَيْ مَرْجَاهُ كَجِهَةِ طَرِيقِ الْفَجْرِ لِيُطْلِعَ عَلَيْهِ
(وَقَلْبُهُ) أَيْ بِلَالًا (وَعَيْنُهُ) كَتَبَهُ عَنِ الْوَدِّ يَعْنِي نَامَ بِلَا قَصْدٍ.

فَإِذَا لَمَسَ بِحِجَابٍ هَذَا كَانَ سَبِيحًا بِلَالًا بِدَنِهِ لِنُفُوزِ الْأَمْرِ إِلَى اللَّهِ إِذَا أَظْهَرَ
خُرُوفَ صَوْتِ الصَّلَاةِ فِيهِ يَزِيدُ فِيهِ. أَنَا أَوْفَعُكُمْ، كُنْتُ تَقْدِمُ أَفْلَحُ يَسْتَبْطِظُ
(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فَإِنْ قَسَى، كَيْفَ يَجْمَعُ هَذَا لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَسْتُ بِعَيْنِي وَلَا بِسَمْعِي»
قَالِي: «بِحِجَابٍ مِنْ الْوَقْتُ مِنْ مَذَكَّاتِ الْعَبْرِ» وَهِيَ سِتْرَةٌ دُونَ «الْقَلْبِ»،
أَحْتِمَالٌ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْوَقْتُ مَسْتَقْبَلِي مِنَ الْفَاعِلَةِ كَمَا سَمَّاهُ مِنَ الْفَاعِلَةِ حَدِيثُ
ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ أَحْمَدَ ذَكَرَهَا الزَّيْغَانِي فِي أَبُو نَعْمٍ الْمَنَابِ، «الْفُطْحُ: أَيْ أَنَّ اللَّهَ
أَرَادَ أَنْ لَا تَتَأَمَّرَ عَلَيْهِ لَمْ تَتَأَمَّرْ وَلَكِنْ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ لَعَنَ بَعْدَكُمْ» أَحَدُهُ،
يَصْبِيحُ، شَيْءٌ مِنَ التَّكَلَامِ عَلَيْهِ فِي الْبَرِّ.

أَوْ لَا مَلَالٌ وَلَا أَحَدٌ مِنَ الرُّكْبِ! جَمْعُ رَأْسٍ، فِي صَلَاحٍ، وَلَا أَحَدٌ مِنَ
أَصْحَابِهِ (حَتَّى صَرَبَهُمُ الشَّمْسُ) أَيْ أَصَابَهُمْ مَدْعَا وَحَرُّهَا، قَالَ عِيَّاضٌ، وَفِي
رِوَايَةٍ لِيُخَارِى أَوْ مَا أَشْبَهَهَا إِلَّا حَرَّ الشَّمْسِ، «إِذَا مَسَّ وَأَبْرَ دَاوُدَ وَكَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَهُمْ اسْتَفَافُوا» وَهُوَ يَخَالِفُ حَدِيثَ عُمَرَانَ عَنِ الْجُبَارِيِّ فِي
أَنَّ الْمَسِيحَ ﷺ اسْتَبَقَ بَعْدَ ظَهْرِ تَكْبِيرِ عُمَرَ - وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ الزَّيْغَانِي:

المسألة الأولى: ما هو الفرق بين التفسير والتحليل؟
التفسير هو عملية فهم النص وفهم معناه، والتحليل هو عملية تقسيم النص إلى أجزاء أصغر لفهمه.

فإنه يجوز ما روي عن علي بن النعمان عن الصادق عليه السلام في رجل سرق من ثوبه ثوبا
والصنفين، وإن كان السوطي لا يجمع إلا بعد الغسل، أو
أو فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى مكة فبقي هذا الثوب على
أرضه أنزل:

فقال الخليلي: «مما استعجب من يومه» بقوله: «أفروحت الرجل من يومه» فخرج
أمر أروى «والله» «سهر» وقال الأصبهاني: «خرج لأجل عداوتهم لخوف أن
يذهبوا» «ولا معنى لقوله لأنه لا يزال له شيء» «بل هي انصرافه من خسران» «لا من
خسره» «بل انصرف من كشيده غزافاً غلباً» مع أن الجملة ومثل قريباً من
التيهية ليسوزة. «كده» في «الزبد» «وقال الخليلي: قد يخون الخرج بمعنى
المنافاة» «في الشيء» «في ما لا يلي الصلابة» «فلا عتاه» «وسلان»

قال ابن خلدون: "احتمال أن يكون ناسا على ما فهم من الوقت،
ومرارة راية سلب عن أبي ثعلبة الجعفي بمقتضى بعض إلى بعض، ما ظفروا بما
تبعه من بعض من عبد الله بن الحارث، وفي رواية أخرى: فمات عبد الله بن الحارث
بعضهم بعض قد فرغ من صلواته، ويذكر من هذه الأربعة ما جازى إلا الثاني

المتكلم يقول: إنما هذا التخصيص إما لئلا يفتقر كلامه إلى دليل، فإنه لو
 قيل له: لا بد من دليل أن ما قيلت؟ فما هي حجة من أبي قلابة عند السجاني،
 فقال: لا يجوز له أخذ بنفسه الذي أخذ به غيره، يعني أن الله عز وجل
 يقول: قلوا لا تأخذوا بنفسكم الذي أخذ به غيركم، ويحتمل أن يكون المعنى اليوم غلبني
 كما عند أبي ذرابة، أي كان يومي بصير للاضطراب دون الاحتياط، لصنع
 الزيادة، ويحسن أبو ذرابة ما تقدم كما أنه في الخبر: رسول الله (ﷺ) أقبلوا

[illegible]

(7) $\mathcal{L}(\mathcal{A}) \subseteq \mathcal{L}(\mathcal{B})$ and $\mathcal{L}(\mathcal{B}) \subseteq \mathcal{L}(\mathcal{A})$ if and only if $\mathcal{A} \equiv \mathcal{B}$.

بالثاق والمثناة المنومة تصبغها بالأسر من الأنبياء في ارتحلوا، قال: قال العير
وافئاده إذا جرح حمله أي سوغوا، ويأتي تعبلة في الثاني.

قال نعيم^(١) فإن قلت: ما كان السبب في امره يتم ما لا ارتحال من ذلك
المكان؟ قلت: قيل ذلك في رواية مسلم، «فإن هذا أراد حفر فيه للبطانة»
وقيل: كان ذلك لأجل العدة، وقيل: ذكره ذلك وقت وقراه، وفيه نظر لأن
في حديث آخر، «لم يسيبوا إلا وجدوا حر الشمس» وذلك لا يكون إلا أن
يذهب وقت الكراهة، وقيل: هذا مضموع بفعله عنيه السلام، وقيل: إذا
دفعها، وفيه نظر، لأن الآية مكثه والتعبه بعد التحرف، انتهى.

قلت: سقط المراد على هذا الأخير الذي^(٢) أيضاً، قال البيهقي^(٣)
وقيل: أخرجه لأشعاليه بأموال أصلا، ومن سحر من المدبر، وقيل
ليستبط التزم وينشط بكسلا، وقيل: وقراه الوقت، ورؤ حديث عمران
بالفظ الحسن وعدم حر الشمس، والتطيراني حتى كانت الشمس في كبد
المدبر، انتهى.

قلت: لا بد من ذلك أن الوقعة قد أخرجت ولا يمكن الإنكار أن لا يحرم
عليه الصلاة والسلام مرة إذا كان الكراهة الواحدة، وفي رواية لمسلم «حتى إذا
امسك رسول الله ﷺ فرفع رأسه ورأى الشمس قد باعدت قدماً، فارتحلوا،
فصاروا حتى إذا أصبحت الشمس زال فصلهم، وأكثر رؤيات أبي داود على أنه
عليه السلام أخر حتى إذا ارتفعت الشمس صلى، فبدها كلها صريحة في أن
الأخير كان تحية الطلوع ولا يصح سب إلا ما به مرة انتهى عند حرره

(١) نسخة البخاري، (٢٢٢/٢٢٢).

(٢) نسخة، (٢٢٨/٢٢٨).

(٣) (٢٢٦/٢٢٦).

سعد بن إبراهيم، وإخلاقاً حسنة، قيل من بعد أن قال: (لا يزال ملائكة قدام
الإنسان...) ..
.....

الشمس، وصره عند طلوعها، دون يرى العلامة الغني (أو ههنا تتأخير لكرامة
الموت، كما تقدم في كلامه لأن العلامة الذي شرحه كان لفظاً، وكان أول من
استيفت رسول الله ﷺ في شمس في ظهور الحديث.

وقال في موضع آخر: وفي حديث أنس بن مالك (لما جاء يوم الصلاة عند
طلوع الشمس: لأنه يجوز ترك الصلاة حتى تطلع الشمس ولا يورد النبي فيه
أيضاً، وهذا لأن نطق هذا الحديث واستيفت النبي ﷺ وقد صلح حاجب
النسب الحديث، وفي آخره أيضاً لم يثبت الشمس وأباحت قيام الصلاة).

برؤ العلامة المذكورة لم يثبت حديث دون حديث مسلم، ولو أن قد روى
هذا شرحه مطلقاً ودون فليس كذلك ودون خوف.

اعملوا (واختلجوا) أي أثاروها لعموم، والواحد جمع راحة (والفائدة)
بصفة المماضي أي حررها من قيدها حتى خرجوا من أواقي في قصة،
وخرجوا من أروقت السكينة أيضاً في قصة أخرى.

أما اسم رسول الله ﷺ بلالاً فأقرب الصلاة، ولأحمد وأبي داود من حديث
دي مخر «قام ملائكة فأتوا، ثم قام يقرأ فقصي لركعتين قبل الصبح، وهو غير
عجل، ثم أمره، فأقام الصلاة الحديث. ويؤيد الحديث على حديث أبي قتادة
باب الأذان بعد دعاء الوقت، وأخرج أبو داود بطريق صحيح عن الزهري أقام
ملاً فأذن وأقام. وقال في آخره: ثم يذكر الأذان في حديث الزهري إلا فلا.

فالظاهر أن في رواية السوفاً اختصاراً عن الزهري أو من فوقه إلا أن
رواية ابن بكير عن مالك بن أنس عن مالك بن أنس عن مالك بن أنس عن مالك بن أنس
وهذا كله عندنا المحتج به قالوا: يؤيد لمصلحة ويحب لها، وبه قال أحمد من
حنبل وأبو ثور، وقد عرفت، وثافعي: من فاتته صلاة أو سنوات لا يؤذن
لنبيه منها، وينيب لكن صلاة ثرواية المال، وإقرا من رواه لأن الأذان

فَضَّلَنِي بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّبِيعُ. ثُمَّ قَالَ، حِينَ قَضَى الصَّلَاةَ.
«مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ، فَذَلَّهَا إِذَا ذَكَرَهَا».....

لإعلام الناس بالوقت، وهما ليس بإعلام، بل تخطيط عليهم، وذلك سببان: لا يؤذن ولا يقام. مختصر من الساجي^(١) لكن تركنا القياس للأثر.

(نصلى بهم رسول الله ﷺ) قضاء صلاة (الصبح لم قال حين قضى الصلاة) وفتح فيها: (من نسي الصلاة) زاد في رواية القمني «أو تام عنها» ربه يصابق الترجمة، قاله الرقاني، أو يقال: إن المراد القفلة عنها سواء كان بنوم أو سبابة فاكفى بالنسيان عن النوم، لأنه ملته بجامع الغفلة (فليصلها إذا ذكرها) قال النووي: شذ بعض أهل الظاهر، فقال: لا يجب قضاء الغائبة بغير عذر، وزعم أنها أعظم من أن يخرج من ويال معصية هذا القضاء، وهذا خطأ من قاله، انتهى.

وقال الشوكاني^(٢): ذهب داود وابن حزم إلى أن العائد لا يفتي الصلاة لهذا الحديث، ثم نقل عن ابن تيمية أنه اختار ما ذكره، ثم سط الكلام فيه، ورد الشيخ - نور الله مرقده - في البذل^(٣) بوشنت فارجع إليه

قال العيني: قول قس: هذا يفتي أن يلزم القضاء في الحال إذا ذكر مع أن القضاء من جملة الواجبات الموسعة اتفاقاً.

قوت: أوجب عنه بأنه لو تذكرها ودام التذكر مدة، وصلى في أثناءه صدق أنه صلى حين التذكر، وليس بالأثم أن يكون في أول التذكر، وجواب آخر أن «إذا» للشرط محالة قال: فَلْيَضَلَّ إِذَا ذَكَرَ، يعني لو لم يذكره لا يلزم عليه القضاء، انتهى.

(١) (٢٨/١).

(٢) نظر «بيل الأوطار» (٣/٢٨٦ - ٢٨٧).

(٣) (٢٤٩/٤).

بأن الله يبارك ويغني، يقول في كتابه - أن الصلاة تذكرني -.

٢٦ - وحديثي عن مالك، عن زيد بن أسلم، أنه قال: غرس

وحاصل ما قاله ابن رسلان أن الظروف يقدم متسعا، إلا ملزم الإتيان بجميع الصلاة في وقت التذكير، وهي النحلة الصغيرة وهو يذهب الغناء (فإن له عز وجل يقول: ﴿وَمَا تَكُونُ فِيهِ﴾) قلنا في نسخ النوط^(١)، والنوابع في رواية الترمذي «التذكرى» بالألف واللام وفتح الراء، معناه ألف منصوبة، وكان الرحبي كذلك يقول.

قال الترمذي: فعلم أن في الحديث تعبيراً عن الراوي، وإنه هو للتذكر، فإن أن استدلاله يتجه بهذه القراءة، وإن معناها للتذكر أي لوقت التذكير، فإن عياض: وذلك هو المناسب بسبق الحديث، وعرف أن التغير من دون مالك لا من مالك ولا من دولة، قال في «مصحح»: التذكرى تخييض السيل، انتهى.

قلت: والقراءة المشهورة «وَمَا تَكُونُ فِيهِ» تختلف في تعبير الأداة عن أن تكون كثيرة ذكرها أهل التفسير ونحوها في «الملك» ونحو الاستدلال على النسخ المشهورة أن يقال: إن اللام بمعنى الظرف أي إذا ذكرتني أو ذكرت أمري بعد ما نسيت أو كنت منكره تعالى ذكر الصلاة فيكون المعنى وقت ذكرها فوضع ضمير الله موضع ضمير الصلاة لشرافها وخصوصيتها، أو قدر المصنف أي وقت ذكر صلاتي، قال العيني.

٢٦ - (مالك عن زيد بن أسلم أنه قال) مرسل^(٢) مانعاً، وجاء معناه

متصلاً في سورة صحيح

(١) انظر: «الاستدراك» (١/١٧٧).

(٢) قال ابن عبد الله: هي «الاستدراك» (١/٢٦٨) وقد ذكرت هذا الحديث متصلاً مستأداً من وهو: كثيرة في التهمة (١/٢٠٦ - ٢٠٧).

ورسل الله إلى نبيه بطريق مكة، وركبوا ولا أن يرفعهم للصلاة،
فردد نبالهم، ورددوا، حتى استيقظوا بعد طلعت عليهم الشمس،
فأمرهم رسول الله ﷺ أن يركبوا حتى
يخرجوا من ذلك الوادي، وقال: «إن غداً والله نستطرد» وركبوا

(عمر رسول الله ﷺ ليلة) عند الصبح (بطريق مكة) قال الذين حاولوا
الجمع بين الروايات لجلهم إلى توحيد قصة منهم ابن عبد البر أن طريق خير
وطريق مكة من المدينة واحد (ووكيل) بتخفيف الكلف من باب وعد،
ولسندهما. (بلا) سئل مؤلفه كما تقدم أن يرفعهم للصلاة: فردد نبالهم
ما سير منه (ورقدوا) أي ناموا، واستبروا واثنين (حتى استيقظوا) (والحال أنه
قد حدثت عليهم الشمس) وأصابهم حرها (فاستبسط الضوم وقد فرغوا) أيضاً
على فوت الصلاة لا لحوق كما تقدم.

(فأمرهم رسول الله ﷺ أن يركبوا) وهي المتقدمة «فقدنوا»، ولا متفافة
بصحتها مع احتمال أن أمرهم بالخير، أو انقسموا فالتد بعضهم وركب
الأخرون كما هو ظاهر

(حتى يخرجوا) ونفط المشكاة، عن مالك: حتى خرجوا (من ذلك
الوادي) الذي عرس فيه (وقال) يخرج: (إلى هذا) (وإليه) (والمسلم عن أبي
عبيدة هذا) (وإذا حضروا به الشيطان) قال ابن ربيع: فادعته يخرج سلك ولا
يعتبه إلا حو. وقال عيسى: هذا أظهر الأقوال في تعليقه. انتهى.

قلت: وهذا يزيد الحفة في توليهم إن القضاء لا يضل في الأوقات
الثلاثة: الطلوع والغروب والاستواء، لأنه يخرج آخر قضاء الصبح لحضور
الشيطان في هذا الوقت، ولم يسمها فيه. وقد ثبت حضور الشيطان في هذه
الأوقات الثلاثة أيضاً كما يحيى في «المروءات» أيضاً «إن الشمس تطلع، وبعد
غروب الشيطان، فإذا رنعت غارتها، ثم إذا ستوت غارتها، فإذا زالت غارتها،
فإذا دنت لغروب غارتها، فإذا غرت غارتها» ونهى رسول الله ﷺ عن الصلاة

[illegible]

من تلك الساعات، أذكر بوضوح أن شعراء الاتصال المتجربة في هذا الحديث
مطبخها المتناول هؤلاء أيضا لأنهم التباطؤ في الوقت كما أن في النادي في
هذا الحديث.

فإن فساد ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم من الشذوذ، وهو: ما جاء بهؤلاء الرواة،
موجب أنه لم يكن شاذاً، بل كان عليه الصلاة والسلام عليه. وإذا انحصرت
الاحاديث على ما ذكره، كما يجب من كلامنا في

ان كثيرا حتى خرجوا من ذلك المذبح الى غير بعيد، وحلف العشاء في ان يحكم انتمون من الهادي الذي اصاب فيه الشيطان وتغلبت معه. او محضاً بحدك تجاعده. والتعبير عنى الذي لا يلا تعرف امر الشيطان. وآخر به. ونحن لا نعرف هل به امر الشيطان ام لا، بسببه الناس.

امام امامہ رحمہ اللہ فرماتے ہیں کہ اگر کوئی شخص نماز میں توجہ نہ کرے، تو اس کی نماز قبول نہیں ہوگی۔ اگر کوئی شخص نماز میں توجہ نہ کرے، تو اس کی نماز قبول نہیں ہوگی۔ اگر کوئی شخص نماز میں توجہ نہ کرے، تو اس کی نماز قبول نہیں ہوگی۔

ولو شاء تَرُدُّف إليها في حين غَيْر هذا. فإذا رَفَدَ أَحَدُكُمْ عَنْ الصَّلَاةِ، أَوْ نَسِيَهَا، ثُمَّ فَرَعَ إِلَيْهَا، فَلَنُصَلِّهَ. كَمَا كَانَ يُصَلِّيهَا فِي وَقْتِهَا.

ثُمَّ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، إِلَى أَبِي بَكْرٍ

مُحِبٌّ ثُمَّ ارْتَدَّهَا إِلَيْهَا (ولو شاء) الله عز وجل (الردّها إليها في حين) أي وقت (غير هذا) قبل ذلك الوقت أو بعده.

قال العز من عيد السلام^(١): في كل جسد روحان. روح البقعة التي أجرى الله العادة أنها إذا كانت في الجسد كان الإنسان مسنيقاً، فإذا نام خرجت منه، ورأت المنامات، وروح الحياة التي أجرى الله العادة أنها إذا كانت في الجسد فهو حي. ثم في فوت صلاته ﷺ من المصالح ما لا ينعم.

قال السيوطي^(٢): لأحمد من حديث ابن مسعود أنه قال: لو أن الله أراد أن لا تناموا عنها لم تناموا، ولكن أراد أن يكون لمن معكم، ولأحمد أيضاً عن ابن عباس مرفوعاً: «ما يسري بها الدنيا وما فيها يسي، لخاصة، ولابن أبي شبة عن مروق: «ما أجيب أن لي الدنيا وما فيها بصلاة رسول الله ﷺ بعد طلوع الشمس».

(فإذا رَفَدَ أَحَدُكُمْ، غافلاً وداعلاً (عن الصلاة أو نسيها) وفي حكمها العاد. بالطريق الأولى كما تقدم، ونعمهما بالذكر ليرتفع التوهم سقوط القضاء عنهما لرفع النائم عنهما، وكوبهما لم يأتيا مع أنه لا يليق ببيان المسنم أو بعضي الصلاة عادداً. فلم يحتاج إلى بيان، ولغة «أو» لتزج ويحتمل الشك.

(ثم فَرَعَ إِلَيْهَا) أي نية باليقظة أو الذكر (فلنُصَلِّهَ) حين القضاء (كما كان يصليها في وقتها) ولا قضاء له إلا «لث»، لا كما توهم أن يقضيها مرة أخرى في وقتها من العاد، (ثم أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ) الصديق الأكبر.

(١) انظر: «شرح الزرقاني» (٢٦/١).

(٢) «تحرير العوالك» (ص ٢٥).

(٧) باب النهي عن الصلاة بالهاجرة

٢٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ مَسْرُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «.....»

ثم اختلف العلماء في جواز الصلاة في الأوقات الثلاثة المنهية عنها^(١) فقال مالك في الأربعة والأشاعري وأحمد وإسحاق نفى الصلاة في كل وقت نهي عن الصلاة فيه أو لم ينه، قاله الحطابي، واستدلوا بحديث حديث اقتصلها إذا ذكرها، وأكبر الحنفية جوازها في الأوقات الثلاثة لأنهم هي الصلاة فيها في الروايات المشهورة، سقطت الزبني والنسائي، وخصصوا بها عموم حديث الباب، كذا أن سائر الأئمة خصصوا عموم أحاديث النهي بحديث الباب.

والحنفية قالوا ترجح قولهم، فيها ما تقدم من روايات مسلم ومي وروى أنه عليه السلام أخرها حتى ارتفعت الشمس، وهذا بمنزلة النقص الصريح، ومنها ما تقدم من ابن مسعود، وغيره أن الجزء، فيها يقدر موصفاً لا محالة، وإلا فيصير الكلام، ومنها أنه إذا نماز حتى انقضت الشمس، فترجح للمعتمد، على ما ثبت في الآتي، وغير ذلك من المحدثات الكثيرة التي تنفذ ما على صحتها أن روايات النهي لا تكمل التأويل، وروايات الباب لا تحصر لأحد فيها من التأويل، وسبقتي السط في ذلك في الصلاة بعد الفجر وبعد العصر.

(٨) النهي عن الصلاة بالهاجرة

وهي نصف النهار من اشتداد الحر، فإنه لا يجوز في غيره، وكذا حاله المعني^(٢)، ونهي تأكيدي كذا هو مأخوذ عن مفهوم الروايات.

٢٨ - (مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال:

(١) انظر: المعجم، صفحة (١٠٥٩).

(٢) انظر: معجم، ص ١٢٨ (١) وشرح الزبني، (٢٧) والمختار، (٢٧).

فَإِنَّ سِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ. فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ نَالَ ذُرًّا عَنِ الصَّلَاةِ.

قوله ابن العربي: هذا من مراسيل عطاء أبي تكلم الناس فيها، وقيل ابن عبد البر: يعقود الأحاديث المتصلة التي ورثها مالك وغيره^(١) من طرق كثيرة، فإنه المصنوعي. قال النووي: عدم العمل على المسند لأنه يراعى سواه، قلت: وأحدث أخرج البخاري طرق

(إن شدة الحر من فيح) فتح لفه وإسكان التحية، هذه جاء مهمة، هو مسلم، الحر إذا الفيح الومع، قيل: أصله البراء من فح يفرح فهو فيح كقوله يهون بهر من فحكبه، وأي^(٢) (جهنم) اسم أعجمي عند أكثر النحاة، وقيل: غربي لم يصرف للتأنيث، لعنانه سميت به بعد معرفها، قال الأعيني: يقال: شر جهنم بعيدة النحر، قال الأبى في شرح مسلم: لاكثر في جهنم أنه اسم أعجمي غريبة، ومع النحر، العربية راجعة، وقيل: عربي مشتق من الجبهة، وهي كرامة السطر. وقيل: من قولهم: شر جهنم أي عيق. فالمتبع من صرنه على هذا العلوية والتأنيث، ثم ظاهر الحديث أن اشتداد الحر في الأرض من فيحها حمئة، وحمئة الجمهورة، وصورة التورية.

وقال الدامغ: يؤيده الشنكت النار، وقيل: معار التشبيه أي كأنه نار جهنم في الحر، فاحتبوا صرراء، وعلى هذا فمكواش يحاز كما سبهم، ثاني عباس كلا الحملين طاهر، والحقيقة أراي.

(إِذَا اشْتَدَّ حَرُّنَ) جعل من الشدة (الحر) (فأردوا) بظلم المسرة وكسر الراء أي أحرروا حتى برد الوصف، وحقيقة (إيراد الشغل في البرد) والأمر أمر استحباب وزائد، وقيل: كجوب، حكاية انقاضي عياض (عن الصلاة) عن بمعنى البراءة كما قال النووي أو زائدة المسجورة أي تجاوزوا عن وقفه بالعداء، وإيراد الصلاة الظاهر، كما سيجي، في الحديث الآتي

(١) انظر: تهذيب (٢/٤)، والاستدراك (١/٣٤٤)

(٢) انظر: معراج فضائل (٢/٣٠٠)

[illegible]

وقال: يا أشككت النار إلى ربها حقبة بسكنت العقال. ووجهه جميل
الوجه. أي عبد الله وبخاصة والخمسة والستون راس الشجر والشورشي، فإنه
الزقاني، ولا مانع منه، لأن إلهنا قد عز وجل أعظم من ذلك، فخلق له آية
الإنسان كما خلق نوحه من خلق من العظم والإفلاك، وحده البضاوي على
الضجور، فقال: طكواها كناية عن عذابها وأودعها أحزانها، فإنه العنصر.

(مثال : ما رب أكمل عصي بعضها) يريد به كثرة حرف (ألف) تفصيل بعد
بيها ، ولا أحد ما أكمله وحرفه حتى يعود بعضها بحرف عصى ، فانه السامي
(ألفها) ربه عز وجل (الضـ) نسبة نفس فتح الفاء ، وهو ما يجوز من
الحروف والحق فيه من يواء ، وفيه معنى المستقر ، لم حصل قول الحديث
على التعقيد ففقد ، ولم حصل لونه ففقد الحجاز كما تقدم فلو أنها كتابة غير
نبتها وجوز ما ذكر منها (يحي) أكل عام نفس في الشاء ونفس في الضيفاء ، جاز
نفس في السورحمن على الشاء أو الشفاء ، ويحسن الرفع على ما جاز هنا
الحذوف ، وأحسن ففقد أعنى ، فانه القرون وغيره .

[illegible]

لا يفتأ إلى فساد "بيروت" كلف من آخر حروب مذهبي ضاحير فيه أيضا.

وذكر أن النار اشتكت إلى ربها، فادّعى لها في كل عام بنفسين: نفس هي الشتاء ونفس هي الصيف).

أخرجه الصوري في: ٩ - كتاب مواقيت الصلاة، ٩ - باب لإيراد ما ظهر في شدة الحر.

ومضم في: ٥ - كتاب الأجر، ومواضع الصلاة، ٣٢ - باب لإيراد ما ظهر في شدة الحر، حديث ١٨١ و ١٨٥.

٢٩ - وحققني عن مالك، عن أبي الزناد،

المشفقة، لأنها تسلب الخشوع، وقبل - لأنها - علة تسجر فيها جهنم، واستشكل بأن الصلاة مظنة وجود الرحمة، فصحتها مظنة جرد العذاب فكيف، أمر ربهم؟ وأجيب بأن التعليل إذا جاء من الشارع وحج قومه وإن لم يفهم، واستسقط لتعليل بأن وقت ظهور أثر الغضب لا يتجمع فيه العطف إلا من أدرك له، والصلاة لا تنفك عن طلب الدعاء، وبزعمه حديث عندهم الأبياء، كلهم لأمر في المحشر سوى نبينا عليه الصلاة والسلام فلم يثبت لأه أدرك له، ويمكن أن يقال - إنهم من أوقات المشقة التي هي مظنة طلب الخشوع فناسب الإفراد.

(وذكر) أي النبي ﷺ بالإسناد المذكور، ووجه من جعله موقوفاً، أو معطفاً، وقد أورد أحمد ومسلم من طريق آخر مرفوعاً (أن النار اشتكت إلى ربها فادّعى لها في كل عام بنفسين: نفس هي لشتاء ونفس هي الصيف) قال «مرفوعاً»^(١) الرواية بحرف ض في الموضعين، اهـ. وذكر المعنى: الاحتمالات الثلاثة لمقدمة في هذا الحديث أيضاً، وتقدم شرح الحديث في الرواية مستقلة.

٢٩ - (مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي وحذف نون، عبد الله بن ذكوان نزيل مدائن، ثقة عقبه من عمارة الثامن، سمي أمير المؤمنين في

(١) شرح الزعزعي، (٤/٤٩).

عن الأعمش عن حماد بن أنس عن أبي بصير عن أبي عبد الله ع قال: إذا مضى الزمان فبرئ من الصلاة، فكل سنة الله من قتلح حجتها.

أخرجه البخاري في ٩ - كتاب ما أبيت الصلاة، ٩ - كتاب الزيادة بالظهر في سنة الحج.

ومعناه في ٥ - كتاب التماسد والبرامع الصلاة، ٢٢ - كتاب الصلاة، وإيرادنا هذا من سنة العرب، حديث ١٨٠.

لحديث، وبأنه يثبت أنباء الأئمة وخبرهم في الصلاة تابع من حديثه في عام شعب وصوف العمود، حيث سنة ١٩٣١ هـ، وكان خصص من هذا الكتاب لسأفة من بعض الأئمة من أن الله الشهير به بخبره وهو، هذه فيه كأنه من موقفة قال ثم قال:

عن الأعمش عن أبي بصير، وهذا الزيادة من الأسناد التي أطلق عليها أصحاب الأسناد: قال البخاري: أصبح أسبب أبي بصير، أبو حمزة عن الأعمش عن أبي بصير، أن رسول الله ﷺ قال: إذا نسي الخبر فليدور عن الصلاة فغده الله أو على نفسه من أجل سنة العمر من فتح بهما، تقدم الكلام على من الجواب.

قال العيني: أختلف العلماء في الجمع بين هذه الأحاديث المذكورة وحديث جابر، مشكوك أن النبي ﷺ لم يزل يكرر الصلاة، ولم يتركها مرة مسلمة، فقال بعضهم: الزيادة بوجهة وتقديم الأمر، وقال بعضهم: حديث جابر صحيح بالزيادة، ولما هذا ما أبو بكر الأثرم في كتاب السجح والمسجح، والطحاوي، وقال: وهذا في حديث، حديث حديث السجيرة الله صلى الله عليه وآله قال لما حضرته الوفاة: فذكر أن الزيادة كان بعد التهجد، وحديث النس - رضي الله عنه - إذا كان لم يكرر الصلاة ولا كان آخر يومه.

ويقول: حديث خباب كان بحكة وحديث إيراد المدينة، فإنه رواية أبي هريرة وقد أسلم سنة ٤٥هـ، ودار الخلاف في عقله، عمر أحمد: آخر الأمرين من السيئة الإيراد. وحمل بعضهم حديث خباب على أنهم طلبوا تأخيراً رثناً على غير الإيراد، وقال أبو عمرو في قول خبيب «لم يشكنا» يعني لم نحوجنا إلى شكوى، انتهى. وهذه ستة وجوه، واختار القاري الحامدي، فقال: والتأخير يقيد إلى آخر الوقت فلا يعارض إلخ.

قال ابن قدامة في العتقي^(١): «ولا نعلم في استحباب تعجيل الظهر في غير الحر والقيم خلافاً، قال الترمذي وهو الذي اختاره أهل العلم من أصحابنا»، وأما في شدة الحر فكلام آخر في ينفي استحباب الإيراد على كل حال، وهو ظاهر كلام أحمد. وهو قول إسحاق وأصحابه، نوابي وابن المنذر.

وقال القاضي: إنما يستحب الإيراد بثلاثة شروط: شدة الحر، وأن يكون في البلدان الحارة، ومساجد الجماعات، فأما من صلاها في بيته أو مسجده، فإنه لا أفضل تعجيلها، وهذا مذهب الشافعي رحمه الله، لا مختصراً.

قلت: كذا في «الدر المختار» وغيره، إذ قال: وتأخير ظهر الصيف مطلقاً أي بلا شرط شدة حر وحرارة بلد وقصد جماعة، وما في «الجمهورية» وغيره من اشتراط ذلك موقوف فيه، قال الشافعي الشروط الثلاثة مذهب الشافعية، مرجح بها في كتبهم، أما مذهب مالك على ما نقله الزرقاني فذهب الإيراد في جميع السنة، ويراد لشدة الحر.

(٨) باب النهي عن دخول المسجد

بريح بنوم، وتغطية القم

٢٠ - حدثني يحيى عن فاذك، عن أبي نهباب، عن سعيد بن الحبيب، أن رسول الله ﷺ قال: «من أكل من هذه الشجرة، فلا ينزله»

(٨) النهي عن دخول المسجد بريح بنوم

بسم الله الملك، بسم الحمد في مقامه كثير، منها أنه مسخن للصح، مخرج للبدن، وشدة جلاء، وهذا أفضل ما فيه، جيد لفساد، وغير ذلك، فعدّ حسناً وعلمين متعة وعدة معارف^(١) (و) النهي عن تغطية القم في الصلاة كما في النسخ الموجودة عندنا، وبه يظهر معانقة أثر سالم للترجمة، وسقط من كثير من النسخ فاشككت المطابقة

٢٠ - (ذاك عن أبي نهباب عن سعيد بن المنب) تابعي (أن رسول الله ﷺ قال) أرسله زواة الموطأ كنهم ولا روح بن عباد، فرواه عن مالك موصولاً^(٢)، (عن أبي هريرة، وقد رواه مسلم وابن ماجه بسنديهما عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة متصلاً، قال السيويني: وثالبخاري من حديث ابن عمر أنه ﷺ قال ذلك في عزوة خيبر

(من أكل من هذه الشجرة) يحى النوم، وفيه محاز لأن المعروف في اللغة أن الشجر مائه ساق، وما لا ساق له فتحم، وبه فسر ابن عباس قوله عز وجل: ﴿وَالشَّجَرُ يَسْجُدُ﴾^(٣)، وقيل: بينهما عموم وحصوص، فكل شجر ساجد ولا عكس، وقيل: غير ذلك (فلا ينزله) وفي نسخة «فلا ينزله» بوزن التاكيد،

(١) انظر ملحق لتبديع لمعاني ابن القيم (١٧: ١٢٩)

(٢) قد ذكر من عند المرحوم الحديث متصلاً سداً في السهيد، (١٦٢/٦ - ١٦٣).

(٣) سورة الرعد الآية ١٦.

مساجدنا. يؤذينا بريح الثوم.

وبه مخالفة. فإن القرب إذا كان معنوياً فالداخل أولى (مساجدنا) بلفظ الجمع. وكذا في رواية أحمد على الثوم نجس المساجد^(١)، وقيل: خاص بمسجد المدينة لقول خيريل عليه السلام، ورّد بأن الملائكة تحضر في غيره، وقيل: أراد به مسجد حبر لما نقل الباقى عن أبي سعيد أنه قال: لما فتحت حبر وقع أصحاب رسول الله ﷺ في تلك الليلة الثوم والناس جباع، فأكلوا منها أكلاً شديداً، ثم رُحنا إلى المسجد، فوجد رسول الله ﷺ الريح. فقال: من أكل هذه الشجرة الحبيّة فلا يغضنا في المسجد، فقال الناس: حرمت، حرمت، فلعن ذلك النبي ﷺ، فقال: يا أيها الناس ليس لي تحريم ما أحل الله لكنها شجرة أكره وبغها، انتهى.

قال الشامي عن العيني: وعلة انتهى أدنى الملازمة، وأدنى المطمين لا يختص بمسجده ﷺ بل الكل سواء، نواية المساجدنا، اهـ. وعليه الجمهور ثوم العنة وهو قوله: (يؤذينا بريح الثوم) زاد في حديث جابر، وليفقد بيته. ومثل الثوم البصل والكراث كما في حديث مسلم، وألحق به الشامي نقلاً عن العيني قل ما له رائحة كريهة.

قلت: ومنه شرب الدخان المندلول في هذا الزمان، ثم أكل ذلك لبس بحرام لما روي عن أبي سعيد المتقدم. ولحديث جابر عند أبي داود قال عليه السلام: أكلت مني أمانى من لا تناسي: وهذا كله فيمن أكله نياً، فاما من أكله نصيحاً فلا مانع، لحديث عمر - رضي الله عنه - أكلت منها نصيحاً قال الإمام محمد: إنما كره ذلك لريحه فإذا أكلته طيباً فلا بأس به، وهو قول أبي حنيفة والعامّة رحمهم الله.

قلت: ويؤيد أيضاً ما أخرجه الترمذي عن علي - رضي الله عنه - من

(١) والجمهور على أنه عام في كل المساجد. ومعنى مسجدنا يعني مساجد المسلمين. انظر التحقيق للمسجد (٣/٤٤٦).

وحدثني عن أبيه قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في الحديث «أنا كذا»
في مثل ما مر غير ذلك من الأحاديث والآثار وهو والله وهو نفسي
والله أعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

دعا، بل، وقد وصله مسم من أبي هريرة، في: ٥ - كتاب المساجد
والباب فيها: ١١ - باب من أكل مما أو ضاع له، حديث: ٦١

يعبر أكل النجوم إلا وهو خاف وروى عنه مرفوعاً أنه من يبيع من ذخور
النجوم لا يملكها أبداً يعني أنه أينما ذهب واستقر انقلب يقرض من حوله فلا يملك
فأشار به أن هذا يعني بطون من يقاتلها فلا يملكها لأن عبد الممنوع
وهو شراعية لا يملك هذه الحرة فإنه لو فاسد ويؤيده حديث أبي سعيد عند
أبي داود رحمه الله أن رجلاً من بني قريظة سأل عن رجل يبيع من ذخور

والمالك من عباءة الرحمن من السجود عند المساء ففتح المسبح وسمحوا
لأنفسهم يستمنون به. أمده أيضا عبد الرحمن بن عبد الرحمن من شعر بن
الخطيب، وفيه الغلال وعبداء وقال ابن دكولان: لا يعرف من الرواة عبد
الرحمن بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن ثلاثة من نسق واحد إلا هذا، فيل
لأبيه العجيب ولله حفظ وكثير أجره، وقال: أعاذت أئمة حنيفة باسمه
أئمة وقوات على المسحرة

[illegible]
$$A_{\text{eff}}^{\text{eff}} = A_{\text{eff}}^{\text{eff}}(z) = A_{\text{eff}}^{\text{eff}}(z) \quad (1)$$

الناسي ومعنى ذلك أن الاحتياج مشروع ومتصِف في الصلاة، والذات متاخرية
الاحتياج لأن معنى التكبر قال النسي ويكره التلم، وهو تغطية الأنف والضم
في الصلاة، لأن شبه فعل المحوس حال عدم دفعهم التوراة من يدهي، وبما
لنحفظاري عن أبي السعد أي تحريرية، انتهى

(١) قال من هذا القبيل: وأما تعاطية النسي بالأسد فمذكورة على كل نوع، من أعمال
الكرامية فيه ما هو قتلوا ويقتلون ويقتلون، ولا تسمى تلك الحوادث، وهو ما على التعاد
الامتداد، (١٩١/٣٩٥)

٢ - كتاب الطهارة

(١١) باب العمل في الوضوء

(١١) العمل في الوضوء

كذا في أكثر النسخ مقتضراً عنيتها، وراى في نسخة الزرقاني^(١) كتاب الطهارة، وكان ذكره الشيخ؛ لأن الأبواب الآتية كلها من الطهارة، لكنه لما لم يوجد في شيء من النسخ كتاب الصلاة بعد ذلك، بل شرع أبواب الصلاة بباب التذلل، فالمناسب أن لا يعرض هذه الأبواب بكتاب الطهارة بل يدخل كلها تحت كتاب الصلاة الممتداً من أول الكتاب، وإن لم يذكر كتاب الصلاة في البداية أيضاً، ثم السابعة بما سئل وبما نحن أن الصلاة يجب بالوقت، فقدمها، ثم بعد وجوبها يدخل الوقت شيئاً لها بالوضوء، فذكر الوضوء بأنواعه، ثم يتأدى بالصلاة، يذكر التذلل، ثم تعين الصلاة، فذكر المصنف الأبواب على هذا الترتيب.

وأنصروه بالصم المثل، وبالفصح الملاء الخفى عموماً به على المشهور، وحكي في كل منها الأمراء، مشتق من الوضوء بمعنى الحسن والنظافة، والمفصل ينظف به بصير وضوءاً.

وختلف العلماء هنا في مسائلين، أحدهما في مدأ وجوبه بعد تفاق أهل السير، وعلى أن الغسل واجب معكف، وعاش أنه يكتفى به بعمل قط إلا مرضيه، فقيل: أول ما عرض الوضوء بالمدينة ممسكاً بآية الوضوء، فإنها معية بالإجماع، وجزم من حرم بأنه لم يشرع إلا بالمدينة، وحزم من الجهم المالكى أنه كان قبل الهجرة منهياً، قال المحقق.

(١) «شرح الزرقاني» (١/٢٦٦)

٣٩١ / ١ - حدثني يحيى بن عمار، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، أنه قال لعبد الله بن زيد بن عاصم،

وقال في (المحذوف) : «جمع أهل القبر أن يؤخذوا» ، وغسل ثم صب ماءً مع فرض الصلاة بعد ذلك حينئذٍ - وأنه «يؤخذ» ثم يعمل بها إلا بوضوء، أن هو شيعي من فناء، إلى آخر ما قاله مفصلاً.

ونبهنا: أن المؤخذ من خصائص هذه الأمة، أو شريعة من قبلها، وسأني الكلام عليه في حديث الثمرة والتجمل.

ثم الرصود على ثلاثة أنواع: فرض على السجدة لئلا الصلاة ومنع التصحيف، وواجب للطهارة، ولذا يحجر بانهاء، وسندوب فلوله والحب وتلمذاه على الطهارة.

٣٩١ / ٢ - (أماك عن عمرو) بفتح العين (ابن يحيى) بن عمار (المازني عن أبيه) يحيى بن عمار بن عبد الله بن عاصم بن أبي الحسن الأصبهاني السلمي، من ثقات التابعين (أما) الصمصم لحسن علي الظاهر، وقد كثره سجي، قال شيخنا صاحب «المسؤول»^(١) كذا وقع في رواية يحيى، والنص رواية الأكثرين «أن» بدلاً قال لعبد الله، انتهى.

(قال لعبد الله بن زيد بن عاصم) الأصبهاني المازني، صحابي شهير، أما هذا الحديث وعنه أحاديث أخر، شارك أبو حنيفة في فعله، مختلف في شهرته بارأ، استشهد بالخرقة سنة ٢٤٣هـ^(٢). وهو غير عبد الله بن زيد الذي أُرِدَ نقلاً، وهم سفيان بن عيينة يروى هذا الحديث عنه، أخرجه النسائي وهو غلط، نقل عن صفه الحديث، وتبره من الحديث، بل هما صاحبان متقاربان، وهم إسماعيل بن إسحاق أيضاً فجعلهما واحداً، وهو غلط أيضاً وليس لأن

(١) (١٥/٢٨٠)

(٢) (تهذيب التهذيب) (٢٢٢/٥)

عنه عنه إلا حديثاً لا أثر له قط، كما في الحديث^(١٠٠)

«مما جاء في هذا السماع أن السائل حين يسأل عن عمار، يقرأ روى الخافعي عن
مالك في الألف، وكذلك القعقي عنه عند الإسماعيلي، فهي كلها تحت السؤال
عن أبي حمزة، وروى الإمام محمد في «موطأه»^(١٠١) عن مالك عن عمرو عن أبيه
حين أتاه سمع عنه أن الحسن سأل عنه الله بن زيد، فعمل فاستأثر أنا حسن،
وروى روى عنه في «عسى» و«هذا» و«مختار» عن «سندونه» وفي رواية للبخاري
عن طريق أبيه قال: شهدت عمرو بن أبي حسن قال: عبد الله بن زيد، فعمل
في «البلد» و«الرواية» أكثر رواية «الرواية» على «الرواية» في أكثر روايات
المختار، ومما يلاحظ أن رجلاً سأل «فجربوا» السائل فيها.

قال السمعاني^(١٠٢) وأما في مجموع هذا الاختلاف أن يقال: لا يجمع عند
عبد الله بن زيد أبو الحسن الاختصاصي وإنما عمرو بن أبي حمزة عن عمار،
فجربوا عن حمزة التميمي، وروى السؤال في «عسى» عن أبي حمزة، فحين
— سأل — أنه كان في الحنفية، حيث — إلى — من حسن، فعلى السماع
لكم، لأنهم كانوا سماعاً، ومما سببه السؤال في «عسى» فحين السماع أيضاً
الرواية «الرواية» حيث، وقد جربوا الجمع.

ويؤيده رواية الإسماعيلي عن عمرو عن أبيه قال: فسمعت بلفظ السمع
أكثر إلى أنهم انشروا على السؤال، ورواية أبي أيوب في «السنن» عن
عمرو عن أبي حسن قال: «كثير الموشوم» فقلت: نعم، الله بن زيد،
جربوا في أن السؤال كان سماعاً فقلت: نعم، والله.

(١٠٠) «الرواية» ص ١٣٦.

(١٠١) «الرواية» ص ١٣٦.

(١٠٢) «الرواية» ص ١٣٦.

وهو جد عمرو بن يحيى النخعي، وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وهو جد عمرو بن يحيى النخعي، كذا للجميع رواية سوطا، من كذا من جميع روايات الإمام مالك - رضي الله عنه - في غير الموطأ أيضاً كمن أنى داود والنسائي وغيرهما.

قال ابن عبد البر^(١): امرؤ به مالك ولم يتبعه عليه أحد، ولم يقل أحد. ابن عبد البر - زيد جد عمرو - قال بن دقيق العيد: هذا وهم فبيع من يحيى بن يحيى أو غيره، وأصح منه أن ابن وضاح - وكان من الأئمة في العلم والحديث - نقل عن فقال: هو جد لأمه.

وقال الحافظ^(٢): الضمير - مع ابن الرجل المتأخر للثابت في أكثر الروايات، فإن كان أمّا حسن فهو جد عمرو حقيقاً، أو أمّ عمرو بمجاز، لأنه عم أبيه يحيى، لأن سبطهم مكنى. أبو الحسن -

- حمزة - يحيى - عمرو.

وهم من رحم أن الصغير لعبد الله، وليس هو جد عمرو، لا حقيقاً ولا مجازاً، ومرو صاحب التمام، ومن بعده إلى عمراً هو ابن بنت عبد الله بن زيد، صنف ترويض من هذه الرواية. فلا تغفل. (وكان) أي عبد الله بن زيد (من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا قاله المشايخ.

والأوجه عندنا أن يرجع الضمير إلى جد عمرو المذكور، إذ كان عبد الله بن زيد من أصحابه ظاهر، ويؤيد ذلك من تصحاحه في خير مصنف بعد، مع أنه قريب لعملاً، وكونه سائلاً لصفة وهو بن عم أيضاً يؤيد عدم صحته، وإذا التفت على كونه صاحباً أئمة استدل من اتشه على بهاد صحة عبد الله بن زيد، والله أعلم.

(١) انظر: الاستبصار (١/٢٧٠) وإتقاف (١/١١٩).

(٢) انظر: فتح الباري (١/٢٨٨) ومهذب التهذيب (١/١١٨).

.....

بالكبر في بعض الروايات إلا أني رتبة التصديق قدوة ، قال من حجب
 روجه لا يتنجس إلى الشكوى أن الاقتصاد على الأول بوجه التوزيع الثاني
 قال المحقق : قال لذلك ينفذ مرتين ، ووقع في ربه وجب عند
 التحاري وحالة عدم مسلمة والداراوي عند أبي يعلى ينفذ ثلاثاً وهؤلاء
 حضار قد اجتمعوا ، فورايتهم مقدمة على رواية الحفاظ المأخوذة كذا في
 «التوير»^(١)

قال الشيخ طالق من حجب وتعمي إلى قنينة له لا يحمل هذا من
 وتعمية بل يخرج واحد والأصل عدم العدد اهـ .

قلت : وحجب التعميات من ذلك حالة يجب أن ذكر تعدد كما في أبي
 داود : يبرء ، والعمي أنه لا يغتسل قبل رجوعه إلى الماء ، قد يدل على أن
 «أمر» ثم غلب ، هذا من اتفاق العلماء ، كما في التوري ، ولعل ما
 عند من أهل الظاهر ، نعم احتجوا فيما بعد بكون كذا صحيح ، في محله .

قال من رسلان ، وفي نسخة في نسخة : لم ينفذ ، قال الشيخ : ما يحتاج
 إلى من حجب من مثل التوسم ، فاسم اختلط فنبه في نسخة ، ومن رأى
 النفاذ كالتعمي من حجب لم يشوبه ماء انتهى

(ثم مضى) كذا في أكبر النسخ ، وفي بعضها : «المحرم» لغة
 تحريم ، ماء في التعمي ، قال العمري : قال ابن سبويه : محض وسبب ، وكذا
 أن يحمل الماء في اليد ثم يدم ، ويضخه ، أصبه التحريم ، ومنه مخصص لبعض من
 شبهه بغيرك ، واستعمل في المخصصة التحريك الماء في التعمي ، اهـ . قال الدروي :
 وأما أن يحمل الماء في اليد ، ولا يشرب إلا مرة على أشهر حد الجمهور^(٢)

(١) (٢) (٣) (٤)

(٥) قال ابن عبد البر : ليس إجماع الأصحاب على ذلك الأصحاب من تصدقوا ، بل لا بد
 من ذلك ثم فعل الاستحسان (٦) (٧) (٨) (٩)

واستفراغاً فداً تحيي، ولأني سمعت بكهلاً من أصحابي في رواية يحيى لم يذكر الاستسقاء لأن ذكر الاستسقاء دليل عليه، فإنه لا يكون إلا بعد الاستسقاء، قال النووي: الذي عليه جمهور أهل السنة أن الاستسقاء غير الاستسقاء، هو مأخوذ من السقاء، وهي طرف الأنثى، فيخرج إخراج الماء من الأنثى بعد الاستسقاء، وهو أيضاً أحد، إلى داخل الألف وحده بالخص، خلافاً لمن قال أنها معنى واحد، وقال حاض، من السقاء وهو الطبخ، فهو طبخ الماء الذي نقي منه قبل، وقال ابن الأثير: ثم ذكر ما كتب إذا اغتسل، واستسقاء استعمل في معنى الماء ثم استخرج ما في الألف، قال الرزقي^(١).

قال النووي: ومن سئل أن يصنع منه عند ذلك على أنه، فقد روي عن مالك بن النعمان بسند روي عنه أنكره، وقال: هكذا نحن لعمركم، أو محتمل.

قال ابن رسلان: سواء كان بإيمانه بد أم لا، وحكي عن مالك الكراهة بعد الماء، كونه يشبه فعل القاذية والغشيرة عند الكراهة، والمستحب أن يكون بالماء، يوب عليه الثاني، وأخرجه مقداداً من حديث علي، ونقصه من أبي أن ما يصح من معتزل واستسقاء وشرب به اليسرى، انتهى.

هو المصنف والاستسقاء ما في التوضوء عند أبي حنيفة ومالك والشافعية، رضي الله عنهم، وأوجب عند أحمد، رضي الله عنه، وفي رواية عنه المصنف، والاستسقاء واجب، فإذا في التيمم قلت: ذكر ابن قدام في «المعنى»^(٢) ثلاث روايات عديدة، والثالثة مثل الجمهور، لكن جعل الأول - وهو وجوبه - مشهور في المذهب، واستدل على الروايات الثلاثة بمراتب من الإسلام: عشر من الفطرة الحديثة، والفطرة السنية.

(١) شرح النووي، (١: ٤٤٦).

(٢) (١: ٤٤٨).

فَلَا تَمُوتُ حَتَّى تَحْلِلَ بِحَقِّكَ

قلت واستدل جمهور أئمتنا على نفيه بقوله عليه السلام لأصحابي: **مَن وَضَعُ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ حَسَنَةً قَرَّبَهُ إِلَىَّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ أَحَالَ عَلَى الْإِنْسَانِ دَيْمِرٌ فِيمَا دُمِرَ الْإِسْتِثْقَاقُ وَالْإِسْتِثْقَاقُ لَا الْمَضْمُوعَةُ (ثَلَاثًا) تَنَازَعُ فِيهِ الْقَوْلَانِ، أَيْ تَضْمِنُ ثَلَاثًا وَتُسَمِّي ثَلَاثًا. وَبَيِّنْ: فِي الْحِجْعِ بَيْنَ الْمَضْمُوعَةِ وَالْإِسْتِثْقَاقِ مِنْ كَيْ غَرَدَ وَهُوَ مُخْتَلِفٌ خِذَ الْعَمَادِ، سَطَفَ الْعَلَامَةُ لِعَبِيٍّ. وَذَكَرَ حَمْدَةُ أَقْوَالَ لِلنَّافِعِيِّ وَأَقْوَالَ خَيْرِهِ، لَا يَسْعَى حَمْدُ الْأَوْجَرِ.**

والمستحب عندنا إحتفياً وكذا العائكية تحريق العضضة والاستشفاء
سب غرات، قال في المختصر الخليل^(١) للعائكية: وفعلهم يستأنف
وجزا أو زحاهم بغرفة، وهذا هو الجع بالحدث بحمل على بناء
الجنوز، قال الترمذي: قال الشعبي إن جمعهما في لاف واحد فهو جسد
فون فرفهما فهو أحب إلي، والخب أبو داود في السنة^(٢) في التصق بين
العضضة والاستشفاء، وذكر عنه حديث صلحة بن مصرف عن أبيه عن جده
وجه إفراته يصل بين العضضة والاستشفاء وأمر به التيموني عن عيسى بن
سلعة قال: لم يمتد حبياً وملاك - رضي الله عنهما - توفى ثلاثاً ثلاثاً، وأورد
العضضة من الاستشفاء، ثم قال: هكذا وأبنا وسون الله توفى، وأورد
أنس بن مالك في صحيحه، قال الشعبي: ودلت من جهة المعنى أن هذين عضوان
متصلان، فوجب أن يصل بينهما في الظهور كإحدى النهي

أثم غسل وجهه للآلتين ثم تخلف المرويات في ذلك، قال من قامه في
الجمعة: ^(١٣) «غسل الوجه والجبين بالحقن والإجادة»، وهو من منبت شعر
أقرأه إلى ما أسجد من السجدين والذقن، وإلى أصول الأذنين، وبشعرهما

(١١) $\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left(\frac{1}{2} \frac{d^2}{dt^2} \right) = \frac{1}{2} \frac{d^3}{dt^3}$

(*) $\mathcal{L}(\mathcal{A})$ is a linear space over \mathbb{R} and $\mathcal{L}(\mathcal{A}) \cap \mathcal{L}(\mathcal{B}) = \{0\}$.

239100 (4)

يُحْيَى الْبَرِّ حَتَّى يَسْمَعَ الصَّخْرَةَ يَسْمَعُ

 ..

قال ابن بري: لا يكون مخرج الحديث غير متحد، وذكر لفظ «مرض»
 بالتكرار لئلا يتوهم انقسام السبب عنى يدين. ومن المعلوم عند أهل العربية
 أن أسماء الأعداد والمضاف والأحاديث إذا ذكرت كان لها حصرتها مكررة،
 لا لتأكيد لفظي، فإنه قليل المتأخر، وإذا قيل: جاء القوم بين اثنين أو رجلاً
 رجلاً فكبر، والمعنى أكثر بعد اثنين رجلاً بعد رجل، فالسواء عليهما من اثنين
 بعد مرتين، أي يقرأ كل واحد منهما بالغسل مرتين.

(إلى المرفوعين) الثانية مرتين بكسر الهمزة وفتح الفاء ويفتح ثمن وكسر
 الفاء لعنان مشهورتان، وهو المقوم للمنفرد، فهو أحد المذبح، سمي به لأنه
 مرفوع به في الأكل وهو^(١) وانقر الأئمة على ما رواه في غسل اليدين،
 وحاشب زفر وحكي عن مالك أبقوا، وقد كذا في الصحيح^(٢)، قال الإمام
 الشافعي في الأم^(٣): لا أعلم مخالفاً في إيجاب دخول المذبح في
 الوضوء، يعبر هذا مرفوع أيضاً صحيح بإصباح من فيه، وهذا هو ذاك
 من أمحبات الطاهر، قاله الحافظ، ولم يبق الاحتياج إلى الدلائل بعد
 إجماع الأئمة، وذكر شيء منها في التذكرة^(٤) (ثم مسح رأسه بيده) زاد ابن
 الصياح «مسح» قال البرقي: مسح جميع الرأس مسحاً بالغسل العشاء
 النبي

وأما مزار الحدود في مختلف هذا سنة وعلامة العيني فقال: لا يفتقر
 في هذا ثلاثة عشر قولاً سنة عن مالك، وثلاث روايات جديدة، وشافعية
 قولان، وحكي عن أحمد قولان، قلت: لكن روايات المشهور عن الأئمة أن
 الاستسقاء واجب عند المالكية، وبعض الرأى عند الشافعية، وعند إمام

(١) في شرح المرفوعين (٢٢١).

(٢) في الصحيح (٢٢١).

(٣) في الأم (٢٢١).

عن أبي جعفر (عليه السلام) أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بدأ بماء.....

اليد اليمنى (عن أبي جعفر) بالتمسح إلى العكاز الذي بدأ منه وهو مقدم ليرأسه،
فاستوعب فيه حتى الرأس بالتمسح، قال الحافظ: والطاهر أن قوله بدأ...
إلى آخره من الحديث ليس مدحاً من كلام ما ثبت رضي الله عنه.

قال ابن عبد البر: روى ابن عبيد هذا الحديث ما ذكر فيه مسح الرأس
مربعاً، وهو خطأ ثم يذكره أحمد غيره، قال: وأما قوله على أن الإقبال مرة
واحدة أو أكثر، انتهى

قلت: وهذا ليس هو الشذوذ الذي اختلف فيه الأئمة، بل هو مستحب
بعد التكبير، والاحتياط فيه التكرار بماء جديد، قال العيني قوله، سم مسح
رأسه، يقتضي مرة واحدة، أما فهمه غير واحد من العلماء، ولعله ذهب إلى
حفظه ثلاثاً وأحمد، وهو وجه للتحفة، كما قال ابن رسلان، وقال النعماني
- رضي الله عنه - في المشهور عنه يستحب السبب تمهيداً، انتهى فإله
رسلان وأغرب ما يذكره هذا أبو الشيخ، أما جاهد لا متزايي حكى عن بعضهم
أنه أخرج ثلاث، وحكاية صاحب "الإمامة" عن ابن أبي عمير، أخرجه

وقال ابن فضال في التمعني: لا يس تكرار التمسح في المصباح من
اليد اليمنى، وهو قول أبي حنيفة ومالك، يروى ذلك عن ابن عمر، والله ما حكم
بالتنعني ومجاهد وضعا بن مصرف والحنبل، قال الشريفي: والمصل عليه عند
أهل العلم من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن بعدهم، ومن بعدهم أنه يس
تكراراً وهو مذنب التنعني، قال ابن عبد البر: "كذلك يقول مسح الرأس
مسحة واحدة، وقال الشافعي: مسح رأسه ثلاثاً، ثم استند على توجيه
التمسح بقوله: "ربما أن عهد الله بي ربه وحلف وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: ومسح

ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ.

أخرجه البخاري في: ٤ - كتاب الوضوء، ٣٨ - باب مسح الرأس كله.

ومسنم في: ٢ - كتاب الطهارة، ٦ - باب في وضوء النبي ﷺ، حديث ٦٨ و ١٩.

برأسه مرة واحدة منفز عليه، وروي عن علي - رضي الله عنه - أنه توضأ ومسح برأسه مرة واحدة، وقال: هذا وضوء النبي ﷺ من أحب أن ينظر إلى ظهور رسول الله ﷺ فليستظر إلى هنا. قال إسماعيل: هذا حديث حسن صحيح. وكذلك وصف عبد الله بن أبي أوفى وابن عباس وسليمة بن الأكوع والربيع كلهم قالوا: مسح برأسه مرة واحدة، وحكايتهم توضوئه ﷺ إخبار عن النوم، ولا يدوم إلا على الأفضل والأكمل، ولأنه مسح في طهارة فلم يسن تكراره كالمسح في التيمم والمسح على الجيرة ومسح المسح، ولم يصح من أحاديثهم شيء صريح، قال أبو داود^(١): أحاديث عثمان الصنعاج كلها تدل على أن مسح الرأس مرة - انتهى - وسنأتي الكلام على مسح الأذنين في باب مفرد.

(ثم غسل رجليه) إلى الكعبين، كما في رواية وهيب عند البخاري، والبحث فيه فأنبحث في: إلى المرفقين، فإلى الزرقاني.

والمراد بالكعبين هما: المعطمان اللذان عند مفصل الساق والقدم، وما قال الزرقاني، تبعاً للحافظ - من أنه حكى محمد بن أبي حنيفة وابن القاسم عن مالك أنه المعظم الذي في ظهر القدم عند محمد السراك، وقد الشيخ في «المبذل»^(٢) تبعاً للعبسي، بأن انفرد عن الإمام ليس بصحيح، نعم، وروي عن محمد - رحمه الله - لكنه في باب تلحج في الشعر إذا لم يجد الثعلبين يلبس الخفين ويضعهما أسفل من الكعبين^(٣) بهذا التفسير، وليس هو من باب الوضوء، فتأمل.

(١) مسنن أبي داود (٢١/٢١٠) من كتاب الطهارة في: باب صفة وضوء رسول الله ﷺ

(٢) (٢١/٢٠٢).

٢/٣٢ وحديثي عن مالك عن أبي الزناد، عن أبي الأعرج، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء، ثم ليشتر»

ثم قال الإمام محمد في «موضئته»^(١) بعد تخرج هذا الحديث: قال محمد: هذا حسن، والموضوع ثلاثاً ثلاثاً أفضل، والاثنا عشر بجزءين، والواحدة إذا استبقت، بخبر أيضاً، وهو قول أبي حنيفة - رضي الله عنه - وسبجي، إن الكلام في غسل الرجلين تحت حديث الإساع.

٢/٣٢ - (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ قال: إذا توضأ أي شرع الوضوء) (أحدكم فليجعل في أنفه) أي ماء كما في رواية القمي وأكثر الرواة، وسقط من رواية يحيى ومحمد بن يحيى وكثير من الرواة، لأنه مفهوم من السابق (ثم ليشتر) بكسر المثلثة بعد النون الساكنة على المشهور، وحكي صحتها، وحكي «ليشتر» بزيادة التاء، كما في الصحيح أيضاً، وحكي «ليشتر» بزيادة السين والتاء كما في التستائي أيضاً، قال الثوري: يقال: نشر الرجل وانتشر واستنثر إذا حرك الشرة وهي طرف الأنف، قاله الرزقاني^(٢).

قلت: قد تقدم الكلام في معنى الاستنثار وانحكم قريباً فلا تفعل، والأمر عبد الجمهور للتدب، ذكر ابن المنذر: أن الشامي - رضي الله عنه - لم ينجح على عدم الوجوب مع صحة الأمر إلا لكونه لا يعلم خلافاً في أن تاركه لا يبيد، وهذا دليل نقهي فإنه لا يحفظ ذلك من أحد من الصحابة والتابعين.

قال القاري: قال ابن حجر: ظاهر الأمر للموجب لكن منعه أنه عليه

(١) انظر: «العلق المعجود» (١/١٨١).

(٢) انظر: «شرح الرزقاني» (١/٤٦) و«المعجم» (١٨/٢٢٢) وما بعدها والاستذكار (٣٨/٢).

عن أحمد بن محمد بن عيسى.

أخبرنا الشيخ في ٤ - كتاب الزجر - ٢٦ - باب الاستحجار وذات

المسلم في ٢ - كتاب الطهارة - ٨ - باب الإتيان في الاستنجاء والاستحجار.

حديث ٢٠.

والصلوة والسلام ترصاً ولم يعلنه، كما دل عليه مذكرة أبو صفير لرحمته الدال على أنه لم يوجد وإلا لم يكتوا، اهـ.

أول من استجبر أي استعمل الجمار، وفي الحجارة الصغار في الاستحجار، ومنه بعضهم على استعمال الخرد، بقدر: تحجر واستحجر، واختلاف قول مالك وغيره في تصديره بالتولين المذكورين، ونسب الجعي رجوع الإمام مالك إلى القول الأول، وقال سحنون: الثون ما رجع إليه مالك، اهـ. وقال عياض: الأول أظهر، وقال النووي: وهو الصحيح المعروف، فإنه النبوذي.

واختلف العلماء في الاستحجار فقال أبو حنيفة ومالك - رضي الله عنهما -: لا يستحب، وقال الشافعي وأحمد - واجب، كما في الاستحجار^(١) والمقني^(٢) وغيره. بدأ عبد أبي حنيفة ومالك وإمام ومروءتهم لزيادة ممن فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج^(٣) في رواية أبي سعيد عن أبي هريرة عند أبي داود وابن أبي عمير وعبد حميد بسند حسن، وقال المسائي وأحمد - واجب، قاله المقرئاني، ومقدم على المعني^(٤).

(١) وفي المسني: واجب عند مالك في الصحيح، اهـ. اهـ. فيها أنما حكم الاستحجار بالثوب: الشراط المدة، وفي الثاني: مالك مع أبي حنيفة دون الأول. اهـ. اهـ.

(٢) انظر: (٢٣/١١) و (٢٣/١١) المسني (١٨٥/١١) و (٢٣/١١) ابن المنجد (١٨٥/١١).

(٣) أخبرنا أبو داود في الطهارة ج (٢٣) - باب الاستحجار في الصلاة ومذكورة في غير القرآن في التبيين (١٨٥/١١) و (١٨٥/١١) و (٢٣/١١).

٣٣/٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ سَيَّابٍ، عَنْ أَبِي
إِبْرَاهِيمَ الْحَوَّلَانِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ
رَفَا فَيْسَنْتَرَ، وَبَيْنَ اسْتِحْجَرٍ وَتَبَوُّزٍ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ حَارِثٍ فِي: ٤ - كِتَابِ تَوْصِيَةِ ٢٦ - بَابِ الْإِسْتِحْجَرِ فِي التَّوَصُّعِ،

وَمُسْنَدٍ فِي: ٦ - كِتَابِ الطَّيَاهِرَةِ، ٨ - بَابِ الْإِسْتِحْجَرِ فِي الْإِسْتِحْجَرِ وَالْإِسْتِحْجَرِ،
مَدَائِدُ ٢٢، (٣١٢/١).

٣٤/٢ - قَالَ ابْنُ حَارِثٍ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ، أَنَّ ابْنَ سَيَّابٍ

يَقُولُ: مَنْ رَفَا فَيْسَنْتَرَ، وَبَيْنَ اسْتِحْجَرٍ وَتَبَوُّزٍ.....

٣٣/٣ - (مَالِكٌ عَنْ ابْنِ سَيَّابٍ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ) عَائِدَةٌ لِمَنْ يَعْنِي مَعْلُومَةٌ

وَنَحْوُهَا (قَالَ مَعْجِزَةُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَوْلَانِيُّ) مَتَّحَ حَاءٌ مَعْجِزَةٌ وَهِيَ: مَسْبُوبٌ
إِلَى حَوَّلَانَ بْنِ مَالِكٍ، كَذَا فِي الْمَغْنِيِّ^(١) وَالْحَوَّلَانِيُّ فِي قَائِلِ حُكَاةِ الْهَمْدَانِيِّ
فِي «الْإِكْلِيلِ» وَهُوَ فَعْلَانٌ مِنْ حَالٍ بِحَوَّلٍ. وَتِلْكَ هِيَ حَيَاةُ الشَّيْءِ بِحَيَاةٍ سَمِيَّةٍ،
كَانَ عَائِمُ التَّحْنَمِ بَعْدَ أَبِي الْخَزَرَجِيِّ، وَفَافِي تَعْنِيقِ الْمَعَاوِيَةِ، قَالَ مَكْحُولٌ: مَا
رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ، مَا كَانَ مَعَهُ ٨٨١ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: مَنْ تَوَضَّأَ فَيْسَنْتَرَ (زِيَادَةُ السَّبِي وَالنَّاءِ) (وَمَنْ اسْتَحْجَرَ لِلتَّبَوُّزِ) تَدْرِمُ قَرِيبًا

٣٤/٢ - (قَالَ ابْنُ حَارِثٍ) مَنْ يَعْنِي رَأَى الْكِتَابَ (سَمِعْتُ مَالِكًا) الْإِمَامَ

ابْنُ حَارِثٍ فِي الْمَرْجُلِ بِمَقْصُوفٍ وَسَمِعْتُ مِنْ عُرْفَةَ وَاحِدًا قَالَ الْبَاهِجِيُّ^(٢): سَمِعْتُ
وَحِيدًا: أَنْ يَقُولَ الْمَضْمُونَةُ كَيْفًا وَالْإِسْتِحْجَرُ كَيْفًا مِنْ عُرْفَةَ وَاحِدًا،
وَهِيَ الْمَعْنَى مِنْ عُرْفَةَ وَاحِدًا، وَالثَّانِي: أَنْ يَجْمَعَ كُلَّ مَضْمُونَةٍ وَاسْتِحْجَرٍ فِي
عُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ، حَيْثُ لِكُلِّ بَيِّنَةٍ عُرْفَةٌ، وَهِيَ الْمَعْنَى وَالْأَحَادِيثُ أَنَّ
يَقُولُ كَلَامًا بِعُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى مِنْ عُرْفَتَيْنِ، كَمَا تَقْدُمُ مِنْ قَدْ خَصِرَ

(١) تَقَرَّرَ «الْمَغْنِيُّ» تَعْلَامًا مُطَابِقًا لِمَعْنَى (ص ٩٨).

(٢) الْمَغْنِيُّ (١٥) ٤٤٥.

قُلْتُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُقْبَلُ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

أُخْرِجَ مِنْ مَوْصُولٍ فِي: ٢ - كتاب الطهارة، ٩ - باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما، حديث ٢٥.

(قُلْتُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: وَيَلُ الْغُلَّ السُّوْيُ: أَي هَذِكَةُ وَخِيْبَةُ. وَقَالَ الْحَافِظُ: اُخْتَلَفَ فِي مَعْنَاهُ عَلَى أَقْوَالٍ: أَظْهَرُهَا مَا رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» مَرْفُوعاً «وَيَلُ وَادٍ فِي جَهَنَّمَ»، وَفِي «الْمُنْتَهِيَةِ»: الْوَيْلُ الْخَرِي وَالْهَلَاكُ، وَالشُّوْبُ فِيهِ لَمْ يُنْظَمِ أَي هَلَاكٌ عَظِيمٌ وَعُقَابٌ أَلِيمٌ.

(لِلْأَعْقَابِ) جَمْعُ عَقِبٍ بِكَسْرِ الْقَافِ وَسُكُونِهَا، وَهُوَ مُؤَخَّرُ الْقَدَمِ (مِنْ الْبَارِ) ^(١) بِعَيْنِي تَخْتَصُّ بِالْأَعْقَابِ إِذَا فَعَرَ فِي عَسَلِهَا، زَادَ غِيَاظُ «فَلَنْ يَوَاصِعَ الْوُضُوءُ» لَا تَسْبِيهَا الشَّارَ» كَمَا جَاءَ فِي ثَمْرِ السُّجُودِ أَنَّهُ مُحْرَمٌ عَلَى الشَّارِ، وَقَالَ الْمَعْرِيُّ: مِمَّا لَا صَحَابَ الْأَعْقَابِ الْمُتَضَرِّينَ فِي عَسَلِهَا، وَيَنْقُ بِالْأَعْقَابِ مَا فِي مَعَالِهَا مِنْ جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ، وَيُؤَيِّدُهُ رَوَايَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بِزِيَادَةِ «وَيَلُ لِلْأَعْقَابِ وَيَطْوِي الْأَقْدَامَ مِنَ النَّارِ» وَنَحْصِبُهَا بِالتَّذَكُّرِ لِمَا وَقَعَ التَّنْصِيرُ فِيهِ حِينَئِذٍ كَمَا وَرَدَ مُفَصَّلًا.

وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى اسْتِعْبَابِ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ، وَأَنَّ الْمَسْحَ لَا يَجْزِي، إِذْ كَوْنُ «حَزْزِ الْمَسْحِ» لِمَا تَوَعَّدَ بِالنَّارِ، وَعَلَيْهِ جَمْعُهُورُ الْمُتَقِيَّاتِ، وَلَمْ يَكُنْ خِلَافَ هَذَا عَنْ أَحَدٍ يَحْتَدُّ بِهِ فِي الْإِحْمَاعِ: «لَا حَبْرَةَ لِقَوْلِ الشَّيْخَةِ وَغَيْرِهِمُ الْفَاتَنِينَ بِوُجُوبِ الْمَسْحِ لِقَظَاهُ قِرَاءَةِ «وَأَرَأَيْتُمْ لَكُمْ» بِالْحَمْصِ، وَرُودُ مَا يَعَارِضُهَا قِرَاءَةُ النُّعْبِ، وَانْفِرَ يَحْتَمِلُ الْمَجَاوِرَةَ، وَقَدْ يَكُنُّ الْمَسْأَلَةُ أَنَّ قِرَاءَةَ الْجَمْرِ مَحْضُولٌ عَلَى التَّخْلُفِ، وَقَدْ نَوَاتَرَتْ الْأَحْبَارُ عَنِ السَّبِي ﷺ فِي صِفَةِ وَضُوءِهِ أَنَّهُ غَسَلَ رِجْلَيْهِ، وَهُوَ تَنْسِيْلُ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

قَالَ الزُّوْقَانِيُّ: وَلَمْ يَكُنْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ خِلَافُ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ عَلِيٍّ

(١) انظر التمهيد (١/١٤٩) هو الاستظهار (٢/٤٦)

١٣٦ - (عنه) عن أبي بصير عن محمد بن الفضل عن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من غسل في ماء حار لم ينجس» (١).
 (١) في نسخة: «من غسل في ماء حار لم ينجس» (١).
 (٢) في نسخة: «من غسل في ماء حار لم ينجس» (١).

وإن غسل في ماء حار، وثبت عنهم الرجوع عن ذلك، قال ابن أبي الجهم: أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله على غسل الضمير، وأدعى تصحاحي وابن حرم أن المسح مسوح، وبسط خبره من الكلام عليه ابن فضال في «الشمس» (١).

١٣٦ - (عنه) عن أبي بصير عن محمد بن الفضل عن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من غسل في ماء حار لم ينجس» (١).
 (١) في نسخة: «من غسل في ماء حار لم ينجس» (١).
 (٢) في نسخة: «من غسل في ماء حار لم ينجس» (١).
 (٣) في نسخة: «من غسل في ماء حار لم ينجس» (١).
 (٤) في نسخة: «من غسل في ماء حار لم ينجس» (١).
 (٥) في نسخة: «من غسل في ماء حار لم ينجس» (١).

العلماء، وخصوصاً لما تحت أوله، كناية عن موضح الاستحجام، قال العيني:
 قال مالك: «أراد به الاستحجام، وكذا في «الفتح المسمى» والحديث يحمل أن يكون من قول عمر: «رضي الله عنه» أو فعلاً، وإلى الأول حال الرافعي، إذ قال: «إنه سمع عمر بن الخطاب يقول: يتوضأ» (١).
 (١) في نسخة: «من غسل في ماء حار لم ينجس» (١).
 (٢) في نسخة: «من غسل في ماء حار لم ينجس» (١).
 (٣) في نسخة: «من غسل في ماء حار لم ينجس» (١).
 (٤) في نسخة: «من غسل في ماء حار لم ينجس» (١).
 (٥) في نسخة: «من غسل في ماء حار لم ينجس» (١).

١٠٣٧ - قال يحيى: مثل ثالث عن رجل نوكتاً . . .

لتخرج إلى غيره، لكن لم تحصل بعد، فقص إلى الأخصار عن أحدكم،
فإن عدوم، تحت إزاره تناول كليهما.

وعرض الإمام ثالث - رضي الله عنه - وعبراج هذا الحديث رواه عن
أكثر الاستنجا، بالماء، وقد ورد الزكرك عن بعض الصحابة والتابعين كما
بأنه الإنكار عن سعيد بن المسيب وغيره في مجامع الموضوع.

قال الإمام محمد بعد تخريج هذا الحديث وبهذا أخذ، الاستنجا
بالماء أحب إلينا من غيره، وهو قول أبي حنيفة، رضي الله عنه.

وما نقل عن الإمام ثالث أنه ذكر الاستنجا، بالماء أنكره الزركاني،
وقال: معروف مذهبه أن الماء أفضل، وفصل بين الجمع بينه وبين المحرم،
نهي، قال في المختصر الخليل: وادب جميع ما، وهو ثم ماء، انتهى.

وقال في السعي، وهو محتر بين الاستنجا، بالماء والأحجار في قول
أكثر أهل العبد، فإن أراد الاختصار على أحدهما، فالماء أفضل، وإن اقتصر
على المحرم أجزاء، بغير خلاف بين أهل العلم للأخبار، ولأنه إحداهما الصحابة،
والأفصل أن يمسح بالمحرم، ثم يشبه الماء، اهـ.

قال الشامي: أعيد أن الجمع بين الماء والمحرم أفضل، وبني على الفضل
للاختصار على الماء، وبني للاختصار على المحرم، وتحصل أنه بالكر، وإن
تغارب في الفضل، اهـ.

١٠٣٨ - قال يحيى: مثل ثالث (رضي الله عنه) عن رجل نوكتاً) وحسب.

١١ - قال ابن عبد البر: أدخل هذا الحديث في الموقوفات، لأن على من قاله من غير أنه كان
لا شئ بالماء، وإنما كان مستحاضاً هو وسائر المذاهب من الأحرار، انظر:
الاستبصار (١/١٥٥)

(٢) انظر: تطبيق المسئلة (١/١٩٢).

فيسبي. فغسل وجهه قبل أن يمسح رأسه. أو غسل ذراعيه قبل أن يغسل وجهه. أو أن الأيدي غسل بوجهه يعني أن يمسح رأسه. فليست غسل ولا بعد غسل وجهه. أو أن الأيدي غسل ذراعيه قبل وجهه. فتمسك وجهه ثم ليعد غسل ذراعيه. حتى تكون غسلهما بعد وجهه. إذا كان ذلك في مكانه. أو يتصرفه ذلك.

اصلاً. (فسي) فيه (فغسل وجهه) مثلاً (قبل أن يمسح رأسه) يعني غير الترتيب بين الفرض والسنة (أو غسل ذراعيه) مثلاً (قبل أن يغسل وجهه) فغير الترتيب في الفرائض (فكان) الإمام في جواره (أما الذي غسل وجهه قبل أن يمسح رأسه) فلهذا (فغسل وجهه) لأن ترتيب السنن مع الفرائض مستحب. وعند عامة.

قلت: هذا عند المالكية. وفيه قالت الحنفية. وأما عند الشافعية فإظهار خلافه. إذ قال ابن رسلان في شرح أبي داود: الترتيب في السنن شرط كما هي الفرائض (وأما الذي غسل ذراعيه قبل وجهه فليست وجهه. ثم ليعد غسل ذراعيه حتى يكون غسلهما أي الفراعين (بعد) غسل (وجهه) على وجه السنة وهذا (إذا كان ذلك) أي المستوفى (في مكانه) أي في مكان الوضوء (أو يحصر ذلك) أي قريباً منه. أما إذا بعد فلا حاجة إلى التكلف. فإن الوضوء قد سم. لأن الترتيب بين أعضاء الوضوء سنة عند المالكية على المعتبرين. وكذا عند الحنفية خلافاً للشافعية. رضي الله عنهم. وهو رواية علي بن زياد عن مالك. رواه الياحي. قال القرطبي: سواء فعل ذلك عمداً أو سهواً. والسيان إما وقع في السؤال. آخر.

قلت: كذلك عند الحنفية. وأما عند المالكية. فهذه رواية ابن القاسم. وأما في رواية ابن حبيب ففرق بين العمد والناسي. قلت: وهذا صاحب «مختصر الخليل» الترتيب من السنن. وسيأتي البسط في ذلك في أبواب الحج تحت حديث السعي بين الصفا والمروة.

٨/٣٨ - قَالَ يَحْتَنِي أَنْ يُسْتَلَّ مَالِكٌ مِنْ رَجُلٍ مِمَّنِ أَنْ يُسْتَضْمَرَ
وَيُسْتَنْتَرَحَ حَتَّى يَصْلِيَ؟ قَالَ: نَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُجِدَ صَلَاتَهُ. وَلَيْسَ ضَمْرُ
وَيُسْتَنْتَرَحُ، أَسْتَنْتَرَحُ، إِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَصْلِيَ.

وَقَدْ فِي التَّعْنِيَةِ^(١). وَالتَّرْتِيبُ فِي التَّرْتِيبِ عَلَى مَا فِي الْآيَةِ وَاجِبٌ عِنْدَ
أَحَدِهِمْ أَمَّ أَرَادَهُ فِيهِ اخْتِلَافًا، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَحَكَى أَبُو الْخَطَّابِ
رَوَايَةً أُخْرَى مِنْ أَحَدِهِمْ غَيْرَ وَاجِبٍ. وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَأَصْحَابِ
الرَّأْيِ، انْتَهَى.

وَقَدْ أَيْضًا لَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ التَّعْنِيَةِ وَالتَّسْتَرِاحِ، وَلَا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا،
لَا مِنْ مَحْرَجِهِمَا فِي الْمَكْتَابِ وَاحِدٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَذَرُكُمْ﴾ الْآيَةُ، انْتَهَى.
وَكَذَا قَالَ ابْنُ رَجُلَانَ.

٨/٣٨ - قَالَ يَحْتَنِي أَنْ يُسْتَلَّ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ أَنْ يَضْمَرَ (أَوْ) بِالْفِعْلِ
الْمُرْتَدِّدِ عَلَى أَكْثَرِ النُّسخِ (يُسْتَنْتَرَحُ حَتَّى يَصْلِيَ؟ قَالَ) الْإِمَامُ (نَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَجِدَ
صَلَاتَهُ) لِأَنَّهُمْ مِنْ سَبَبِ التَّوَضُّعِ، كَمَا تَقْدِمُ مِمَّا صَلَّاهُ، فَإِنَّ التَّوَضُّعَ: نَسِيَ
تَارِكُهُ، وَلَوْ عَمْدًا لِإِعَادَةِ، وَفِيهِ التَّسْتَرِاحُ إِنَّمَا وَقَعَ فِي السُّؤَالِ، انْتَهَى.

قُلْتُ: وَبِهِ هَذِهِ الْحَدِيثُ، (وَلَيْسَ ضَمْرُ) إِنْ تَرَكَ التَّعْنِيَةَ (أَوْ) (يُسْتَنْتَرَحُ) إِنْ
تَرَكِبَ (لَمَّا يَسْتَقْبِلُ) بِكسر الـبَاءِ، أَيْ لَمَّا يَصْلِي بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الصَّلَوَاتِ (إِنْ كَانَ
يُرِيدُ أَنْ يَصْلِيَ) بَعْدَ ذَلِكَ بِهَذَا التَّوَضُّعِ وَإِلَّا فَلَا حَاجَةَ لَهُ، قَدْ فِي «مَخْتَصَرِ
الْغُبَايِلَةِ»^(٢): وَمَنْ تَرَكَ فَرْضًا أَتَى بِهِ بِالصَّلَاةِ، وَسَمِعَ نَعْلَهُ لَمَّا يَسْتَقْبِلُ، أَمَّا
وَأَمَّا مَسْأَلَةُ التَّوَضُّعِ فَتَذَكُّرُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي السَّمْعِ عَلَى الْحَقِيقِينَ. وَذَكَرَهُ فِي
«الْمَوْطِئَةِ» فِي مَسْحِ الرَّأْسِ إِجْمَالًا.

وَالظَّاهِرُ فِي مَقْصُودِ التَّرْجُمَةِ بَيَانُ كَيْفِيَّةِ وَضُوءِ النَّاسِ، فَجَبَّ مِنْ الْحَدِيثِ

(١) (١٨٩/١)

(٢) «مَخْتَصَرُ الْغُبَايِلَةِ» ص ٢٥/١

١٢٠ باب وصية النائم إذا قام إلى الصلاة

٩/٣٤٤ - حدثني محمد بن علي بن أبي عمير عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا نمت فاستيقظ فوجدك نائماً فاقم وجهك للذي فطرَكَ وأنت على الفطرة.

استجاب عمل النائم إذا قام، فهو أشد تأكيداً من غير النائم حتى قال بعضهم: يرجوه في حقه كما يسجد، والأوجه أن يكون مضموراً المترجمة أن يرفعه لئلا تعب على الفرد بين يد دم إلى الصلاة.

١٢١ وصية النائم إذا قام إلى الصلاة

٩/٣٤٥ - مالك عن أبي الزناد عن عبد الله بن دكر، (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم، عن أبي هريرة رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ قال: إذا استيقظت^(١) وهو لا دم سحى سقط (أحدكم من نومه)، أكل عذقه وجبهته.

القول: من القنادة في قول: من نومه، إذ الاستيقاظ لا يكون إلا من النوم، والثاني: أنه ما القنادة في قوله: أحدكم من نومه، فإن أحداً لا يستيقظ من نوم غيره، فلو قيل: من يوم أو من النوم لكان أحسن. وأجيب: عن الأول بأن الاستيقاظ قد يكون من العتية وغيره. ويقال: استيقظ فلان من عتية أو علة، وأجيب عن الثاني بما ذكره في كتابه. إنما قال ذلك ليعلم لطيف حدث، وهو الإشارة إلى أن نومه عليه السلام وأهله أهدأ، من نمت قوله: أحدكم يعصي هذا المعنى؟ قلت: أحل، لكنه جاء على طريق التسلية والتأكيد، فلا في «من» رسالة.

الغنى عن الأمر (بده) بالافراد، زاد مسلم وغيره «ثلاثاً» والمراد

(١) قد استشهد الفقهاء من هذا الحديث استناداً لتقديم عمل اليد إلى الرمي عند بداية النوم، وقد ورد فيه الاستيقاظ المتأخر. والتعليق عليه جاء (٩/٣٤٦) وانظر: الاستدلال (٩/٣٤٦) والتهذيب (٩/٣٤٦) وما بعدها.

قَالَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي وَصْفِهِ، فَإِنْ أَحَدُكُمْ لَا يَدْرِي أَتَيْنَ ثَلَاثَ أَلْفَةٍ

أَوْ خَمْسَةَ مِائَتَيْنِ فِي الْإِنَاءِ، كِتَابُ الْوُضُوءِ، ٢٦ - بَابُ الْإِسْتِجْمَارِ وَتَوَارُ

وَسَلَامٍ فِي ٢ - كِتَابُ الظَّهَارَةِ، ٢٦ - بَابُ تَرَاعُفَةِ عَمَلِ الْخَوَاصِرِ، وَغَيْرِهِ يَدُ

تَشْكُوكٍ فِي بَعْضِهَا فِي الْإِنَاءِ، سَدِيدٌ ٨٧ وَ ٨٨.

الْكُفَّاءُ لَا يَدْخُلُ فِي وَصْفِهِ، انْتِفَاءً، وَتَعَرُّفًا يَدُهُ لِيَمْسِيَ ثُمَّ يَعْمَلُ مِنْهُ يَدَهُ، أَيْ يَسْرِي
كَمَا فِي الْمَحْطَةِ

أَقْبَلَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي وَصْفِهِ، فَحِ الْمَوَاقِفِ الْمَاءِ الَّذِي يَتَوَضَّأُ بِهِ، أَيْ فِي
الْإِنَاءِ الْمَوْضُوعِ الْوُضُوءِ، وَتَسْلَامٍ فِي الْإِنَاءِ، وَتَعْمَلُ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ طَرَفٍ أَوْ يَمْسِ
يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَجْعَلَهَا، وَيَلْحَقُ ذَلِكَ الْوُضُوءَ إِذَا تَعَمَّلَ وَكَذَا الْأَلْفَةُ مِائَةً
وَحَرَجَ مِنْهَا الْخَبَرُ كَتَّى لَا يَحْسُدَ يَمْسِ أَيْدٍ عَلَى تَقْرِيرِ نَجَاسَتِهَا أَيْضًا، وَالْأَمْرُ
لِلدَّاءِ عِنْدَ الْأَلْفَةِ الثَّلَاثَةِ، وَالْمَشْهُورُ لِمَا عَلَيْهِ يَغْوَاهُ (فَإِنْ أَحَدُكُمْ لَا يَدْرِي أَتَيْنَ)،

هَذَا الشُّكْلُ هَذَا التَّرَكُّبُ لِأَنَّهُ اشْتَفَاءُ الدَّرَجَةِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَعَمَّلَ
بِالْإِسْتِجْمَارِ، فَيَكُونُ فِيهِ مِثْلُ مَحْذُوفٍ وَلَيْسَتْ اسْتِجْمَارًا، وَإِنْ كَانَتْ صُورَتُهُ
صُورَةَ اسْتِجْمَارٍ، يَصِحُّ لَا يَذَرِي لِيَبِينُ الْمَوْضِعَ الَّذِي بَالَتْ يَدُهُ، فَالْهَذَا الْمَبْرُورُ
وغيره

(بَالَتْ) بِمَعْنَى سَمَّيَتْ عِنْدَ الْجُمْهُورِ (يَدُهُ) إِذَا بَلَغَتْ تَحْزِيمَهُ وَالْمَاءُ نَظْمِي
أَيْدِي مَنْ جَعَلَهُ، يَعْنِي هُنَا لَأَنَّهُ مَكَانٌ عَاطِفٌ مِنْهُ أَوْ نَحْوُهَا، وَحِطْلَةُ الْإِنَاءِ
أَحْسَدُ عَلَى الْوُجُودِ فِي نَوْمٍ لِلَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ، لِأَنَّهُ حَقِيقَةُ نِيَّاتِهِ بِاللَّيْلِ، وَفِي
رَوَايَةٍ عَنْ إِسْحَابِهِ فِي نَوْمٍ النَّهَارِ

قَالَ فِي الْمَعْنَى^(١)، وَغُلِيَ الْبَدَنُ لَيْسَ يَوَاجِبُ عَنْهُ خَيْرٌ لِقِيَامٍ مِنَ النَّوْمِ
مَعْرِ خِلَافَ مَعْنَاهُ، أَمَّا عِنْدَ الْقِيَامِ مِنْ نَوْمٍ اللَّيْلِ فَرَوَى عَنْ أَحْسَدٍ وَخَوِيَّةٍ، وَهُوَ
الْقَضَاءُ مِنْهُ، وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ مَسْتَحَبٌّ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَهُوَ قَالُ عَطَاءُ وَمِثْلُكَ

والأبراهيمي، والشافعي، وإسحاق، وأصحاب المذاهب، ولا تختلف الرواية في أنه لا يجب غسلها من يوم الثَّيَّار، وسُيِّدَ الحسَنُ في يوم الليلِ ويوم النُّهَارِ في الرَّجُلِ، أمَّ مَلْحَصًا.

ثمَّ أَوْعَدَ بِهِ مَنْ قُلَّ أَنْ لَدَحَلَهَا فَاتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَغُيِّرُ أَلْبَاءَ، وَقَالَ إِسْحَاقُ وَدَوْدُ بْنُ أَبِي حَنَافَةَ: سَجَسَ أَلْبَاءَ.

فَالْأَمْرُ قَدَارَهُ فَإِنَّ غَسَلَ يَدَهُ بِغَيْرِ قَوْلٍ مِنْ لَمْ يُوْجِبَ لِحَصَلِهَا لَا يُؤْتِرُ عَمَلَهُ مُبْدًى وَمَنْ أَوْجِبَهُ فَإِنْ كَانَ أَلْبَاءَ كَثِيرًا لَمْ يُؤْتِرْ أَيْضًا، وَإِنْ كَانَ سِرًّا فَقَالَ أَحْمَدُ: أَحَبُّ إِلَيْنِ أَنْ يَتَوَيَّرَ. وَقَالَ الْحَسَنُ: تَحْتَ إِزَائِهِ، أَمَّ مَلْحَصًا.

ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ: سَبَّ الْحَدِيثَ، أَنَّهُمْ كَثَرُوا بِسُجُودِ الْأَحْجَارِ، وَالْبِلَادِ حَرَّةً، فَادَّامَ أَحَدُهُمْ سَرَفًا، فَلَا بَأْسَ بِالنَّاسِ أَنْ يَنْظُرُوا بِهِ عَلَى ذَلِكَ الْتَوَضُّعِ الْحَسَنِ أَوْ قَدَّرَ بِهِ ذَلِكَ، أَيْضًا.

فَعَلِمَ بِهَذَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي نَحْوَةِ أَلْبَاءَ، فَجَسَّ وَقَعَ الشَّلَا، بِهَا كَرًا، فَغَسَلَهَا فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ الْغَسْلِ، مِثْلَ مَا كَانَ نَسْلًا أَوْ نَهَارًا، أَوْ وَقَعَ أَلْبَاءَ بِدُونِ النَّوْمِ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَلَا يَصِحُّ الْإِسْتِزَالُ بِهِ عَنِ الْوُجُوبِ غَدْلُهُمَا مَطْلَقًا كَمَا فَعَلَ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَوْدَى الْخَدَمَةِ اسْتِحْدَابَ الْغَسْلِ لِلْمُسْتَقْبَلِ خَاصَّةً، وَبَيِّنَتِ الْمُنَاقَاةُ عَلَى الْيَدَيْنِ تَحِيْرَ الْمُسْتَقْبَلِ بِهَذَا لَمْ يَكُنْ.

فَالْأَمْرُ رِثَاةً الْمُسْتَقْبَلُ بِكَرِهَةٍ لَمْ يَحْسَبْ قُلُ الْغَسْلِ وَغَيْرِ الْمُسْتَقْبَلِ بِسَبَبِ الشَّلَا قُلُ الْخَدَمَةِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْخَدَمَةَ قَدْ يَكُونُ مُسْتَحَبًّا لِشُغْلِهِ وَلَا يَكُونُ يَكْرَهُهُ، فَكَانَتْ كَقِلَادَةِ الْخَدَمَةِ وَكَثِيرٍ مِنَ التَّوَضُّعِ، أَمَّ مَلْحَصًا.

وَلَمْ يَرْضَ الشَّافِعِيُّ نَعْمًا تَقْدِيمَ مِنْ سَبَبِ الْحَدِيثِ وَقَالَ: يَلِي الْأَظْهَرُ مَا ذُكِرَ إِلَيْهِ شَيْخَا الْفَرَاغِيَّةِ مِنْ سُبُلَتَيْنِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ النَّاسَ لَا يَكُونُ أَنْ يَسْلُمَ مِنْ حَرِّ حَسَنِهِ، وَيَرْفَعُ شَرَفًا فِي يَدِهِ، وَمَنْ رَفَعَ وَابْتَضَّ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ مَعَالِي جَسَدِهِ.

١٠٠٥٠ - **وحدثني مالك**، عن **زيد بن أسلم**، أن **عمر بن الخطاب** قال: إذا جاء أحدكم مضطجعاً فليبتوضأ، وحبس عن

وحدثني مالك، عن **زيد بن أسلم**، أن **تفسير** هذه الآية -

وموضع عرقه، فاستحب له غسل اليد تطهراً وتبرهاً، وعلى هذا يكون الحكم عاماً لكل متوضئ، ولا يختص بالتميم.

ونظراً قال السجستاني^(١) من أجل أن: وعقبه يوم الغيل لا يدل على الاختصاص، لأن المستنبط لا يملكه التحيز من من دفعه وسد إعطه، وفل ما يخرج من أفوه، وفل برغوث، وحك موضع عرق، فإذا كان المعنى الذي شرع له غسل اليد موجوباً من المستنبط تزمه ذلك الحكم، ولا ينقطع عنه بأن الشرح عليه على التام، انتهى بخبرنا

قلت: فبني أن أصل روس الأضفار والكبرج لأنه بمنسب عند الاعراف.

١٠٠٥١ - (مالك عن زيد بن أسلم أن) **أدبر** التزميين (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه فيقول: إذا نام أحدكم مضطجعاً فليبتوضأ، وحبساً لا يتوضأ وضوءه، وبه قالت الحنفية، قال في الدائع^(٢)، اليوم مضطجعاً في الصلاة أو خارجها فاعتصم فلا خلاف، اهـ. وقال الزرقاني: هذا وسجود حبس عند مالك على ما إذا كان ثياباً، وسباني الكلام على فمذهب بعد ذلك.

(مالك عن زيد بن أسلم) وكان من علماء التفسير، وله كتاب أيضاً في (أن تفسير هذه الآية) فسر تمام الآية العلامة الغبيني في شرح البحار^(٣) بما لا مزيد عليه، ولا يسعه هذا الوجه، لو شئت التخصيص فارجع الله.

(١) - السجستاني (٤٨/١٠٠)

(٢) - دائع مصنف، ١١/١٣٣.

(٣) - سيدة البحار، ٦/٤٢٦.

٤٩/١١ - قَالَ بَحْسِي: قَالَ هَذَاكَ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا يَتَوَضَّأُ مِنْ رُعَافٍ، وَلَا مِنْ دَمٍ، وَلَا مِنْ قَيْحٍ يَسِيلُ مِنَ الْجَنْبِ،

انمعنى إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم على غير طهر، فحذف ذلك لدلالة المعنى. وقيل: معنى الآية إذا قمتم إلى الصلاة من اليوم. وقيل: أمر للندب، فذهب أن يجتهدوا لها طهارة. وإن كانوا على طهر، وقيل: هذا إعلام من الله عز وجل رسوله أن لا وضوء عليه إلا إذا قام إلى الصلاة دون غيرها من الأعمال، والقول الأول هو المختار. معنى الآية، انتهى مختصراً.

وقال أسيوطي: ظاهرهما يوجب الوضوء على كل قائم إلى الصلاة وإن لم يكن محدثاً والإجماع على خلافه، فقيل: مطلق أريد به التقييد، والمعنى إذا قمتم إليها محدثين، وقيل: الأمر للندب، وقيل: كان أولاً ثم نسخ، وهو ضعيف تكون المائدة من أسر القرآن تروياً، انتهى مختصراً.

واختلفت أقوال الفقهاء أيضاً في سبب الوجوب للوضوء، فقيل: الصلاة. وقيل: ما لا يحل إلا به. وبسط تشامي أقوال الحنفية فيه، وهذا المختصر لا يسعها، وابحث أصولي لا يحتاج إليه في شرح الحديث، فتركناه روعاً للاختصار.

٤٩/١١ - (قال مالك) الإمام (الأمر) المأمور به (عند أنه لا يتوضأ) بيناء المجهول (من رعاف) كنواب، وهو خروج الدم من الأنف، والرعاف أيضاً الدم يعني. قال الإمام محمد^(١) بعد أن أخرج عدة الروايات عن مالك في بقض الوضوء بالرعاف: ويهد كنه نأخذ، فأما الرعاف فإن مالك بن أنس كان لا يأخذ بذلك، أمر. وبأني الكلام على وضوء أصحاب الأعداء في المستحاضة (ولا من دم) خرج من الجسد ولو بحمامة أو فصد (ولا من قيح) يسيل من الجسد. وعدم بقض الوضوء بخروج نحو الدم مذهب الإمام مالك

(١) انظر: «التعليق المسند» (٢/٢٤٧)

وَلَا يَتَوَضَّأُ إِلَّا مِنْ حَدِيثٍ يُخْرِجُ مِنْ ذَكَرٍ، أَوْ ذَرٍ، أَوْ نَوْمٍ.

- رضي الله عنه -، ولذا قال: عندنا، وبه قال الإمام الشافعي - رضي الله عنه -، وقال الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه - الدم من نواقض الوضوء، وقيلوه بالسيلان.

قال ابن قدامة في «المصنف»^(١): «والقيء والفاحش والدم الفاحش والذود الفاحش، أي من نواقض الوضوء. وسببته أن الخارج من البدن من غير السبيل يتقسم قسمين: ظاهراً ونحواً، فالظاهر لا ينقض الوضوء على حاله والنحس ينقض الوضوء في الجملة رواية واحدة. زوي ذلك عن أبي عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب وعفمة وعطاء وقتادة والثوري وأصحاب الرأي، وكان مالك والشافعي وابن المنذر وغيرهم لا يوجبون منه وضوءاً، انتهى.

قال الشوكاني: وذهب إلى أن الدم من نواقض الوضوء، القاسمية وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وقيلوه بالسيلان، وذكر ذلك لهم، ولما سلك الإمام مالك - رضي الله عنه - طريق بيان المذهب معرضاً عن الدلائل اقتضينا إثراء دلائلنا الحنفية في نقض الوضوء بخروج الدم يسقطها حضرة الشيخ في «البدل»^(٢) من شاء فليرجع إليه، وكان الأوجه للمصنف أن يذكر هذا فيما سباني من باب الرعاف، وسباني هناك أيضاً شيء من الكلام عليه.

(ولا يتوضأ) ببناء المجهول (إلا من حدث بعرج من ذكر) وهو البول والمذي والمني في بعض الأحوال (أو دبر) وهو الغائط والريح ولو بدون صوت (أو نوم) عطف على حدث، والمراد بالنوم هذه المالكية النوم الخليل.

واختلف العلماء في تحديد النوم النافض للوضوء على ثمانية مذاهب

(١) (٢١٧/١)

(٢) ذلك المجهود (٢/٢٩٩ - ٣٣٨).

يقول: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! إنا نركب...

قال ابن الملقن، حاصلها أربعة وجوه: الأول: الجهالة في سعيد بن سلمة والصغيرة من أمي ردة، والثاني: الاختلاف في اسم سعيد بن سلمة، والثالث: التعليل بالإرسال، يعني أرسله يحيى بن سعد، والرابع: التعليل بالاضطرار، ثم ذكر الأجوبة عن هذه العلل الأربعة، لو ثبت فارجع إليه^(١)، ولا يحتاج إلى تفصيل بعد أن مثناه المعاجم ياقوت، وتناوله فقهاء الأمصار في سائر الأعصار، ورواه الأئمة الكبار وأصحاب السنن الأربعة وغيرهم. قال ابن رسلان: قال الإمام الشافعي: هذا الحديث ضعف علم الطهارة.

(يقول: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ) من بني مدلج، كما في مسند أحمد^(٢)، قيل: اسمه عبد الله، هكذا ذكره الفارغاني وابن بشكوان كما في ابن رسلان، وفي الإصابة^(٣) عند يكون الموحدة غير إضافة، وهكذا أورده الطبراني، المعري يفتح المهملة والراء مبدعة، وقيل: عبيد، وقيل: حميد بن حبر، وقيل: عبد ود، قال ابن رسلان: فإن نسعاني في الأسباب: اسمه المعري، وغلف في ذلك وإسم المعري وصف له، وهو مدلاج السبعة، اهـ.

(فقال: يا رسول الله، إنا نركب) فيه جوارز ركوب البحر يغبر حج ولا عمرة ولا جهاد، لأن المسائل إنما ركبه للمصيد، كما جاء من غير طريق، ولا يمكن عليه بما في جهاد أبي داود^(٤)، لا يركب البحر إلا حاج أو معتمرا الحديث، لأنه ضعيف، كما صرح به أهل العلم، أو يقال: إن النبي ﷺ لا يراد. وسأني شي من الكلام على ذلك في الجهاد.

(١) وراجع الاستذكار (٩٦/٢) والشهيد (٢٠٠/٦)

(٢) (٢٦١/٢)

(٣) مسند أبي داود (٢٤٨٩).

البحر . ونحمل معنا الغسل من الماء . فإن توضأتا به عطشا .
 (فتراضا) قال مالك رسول الله صلى الله عليه وسلم (هو الظهور مأثرا)

البحر التي مرآته من السفن . واختلف أهل اللغة في سطاق البحر
 فقيل : حتى يمتد . وقيل : لثقة الأرض . سطره ابن رسلان . وإفراد به هناك
 التاميم . لأنه المتوهم فيه لملاحة وفراشه . وثمن ربحه . وقيل : غيره (ونحمل
 معنا الغسل) يفرض لا كماء (من الماء) العذب . فيه حجة على أن إسناده إجماع
 انكافي لطهارة مع انفرد به غير واحد . لأنهم أحروا أنهم يحملون المنيل
 من الماء . فإنه ابن رسلان (فإن توضأتا به) فيفقد ر (عطشا) كسر لغاء
 المعهدة

(افتراضا من ماء البحر) وسأل عن الوضوء لأن كل ما كان مزيلًا
 للحدث . فربما للحدث بالهريق الأولى . بلعل غفت السؤال ما أخرجه أبو داود
 وغيره من حديث أبي ذر . قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل
 وغیره أنه لا يجوز التطهر به . وفي المصباح مكتوب : ممن من عمرو بن العاص
 أحب إلي منه . وقيل : مبش السؤال يوم الحوائط به . وقيل : تغير لونه
 وطعمه . وكان من السعقول عدهم أن الظهور هو الماء المحققون على حلفة
 السليم في نفسه . تحلى من الأعراس المؤثرة به .

(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي البحر (الظهور) منتج الماء . الساق في
 الغتارة (مأثرا) وأم على أي عوانه . نعم . مع حصول الغرض من تبرؤ الحكم
 بجمته . وعلى الظهورية المشافهة أي ما بها . أو يقال : إنه لو قال : نعم لما حار
 الوضوء به إلا لضرورة . لأنه عليه وقع سزاليم . وقال ابن دقيق العيد : لو قال :
 نعم لم يستفد منه من حيث اللفظ إلا جواز الوضوء . انتهى وقع السؤال عنه .
 وإذا كان الظهور وقع ذلك جواز رفع الأحداث . أصغرهما وأكبرهما وإزالة
 الأحاس من لفظ . قال في ابن رسلان

ويشكل على الحديث أن البلد المحلى باللام ينحصر في المستند إليه .

يوهم أنه يتجسس بحلفه، فهو مشرقة اذله نقول: «الظهور ماؤه» وهذا أوجه ما قالوا في معنى الحدث، فكون الحق بمعنى الظاهر، ويكون هذا القول مشرقة الدليل لما سنه، ويكون المسمى «الظهور ماؤه» لأن ميثقه ظاهر، ولا يحتاج إذا إلى التخصيص بالنسك وغيره، ولا يختلف أحداً، وإنما على ما هو المشهور من العلم، في معناه أنه تأشير، فاحذف فيه الازم.

قال المديني: أجمع المفسرون على إفادة السمك، وذلك أصحها. يحرم
الصفحة: لتحديد في التهي عن ثلثها، فلو لم يجمعوا على ذلك لكانت أوجه:
أصحها. يحل جميعه، والناس: لا يحل أي إلا السمك، والثالث: يحل ما له
بغير ما ذكر في الترمذ.

وقال السجستاني^(١) : ومن ذلك قول أبي حنيفة لا يؤكل من حيوان البحر إلا السمك ، أما غدا من حنبله ، مع قول مالك : إنه يجوز أكل غير السمك من السرطان وحب القمح والصندغ والخزيق ، ولكن التحريم مذكور عنده ، وروى أنه توافقت فيه ، ومع قول أحمد يؤكل جميع ما في البحر إلا السمك والصفير والكنج ، وذكر الرواية ، الثلاثة متفقة ، ثم قال : ورجح بعض المتأخرين أن كل ما في البحر حلال إلا السمك والصفير والحية والسرطان والبلح الحار ، وسئل مالك عن الحدير قال : حرام ، فقيى له أنه من البحر ، فقال : إن الله حرم لحم الخنزير ، وأثم سجنوه ، عن يرا ، انتهى .

فما لم يهمل أن يحرم الحديث بخصوص حد أكثر الأئمة، فهو مخصوص
بالسنة، عند الحديث الآخر، قال في المدافع^(١)، وإن قوله تعالى: {فَحَرِّمُوا

2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2680, 2681, 26

2422 2423 [7]

(۳) معنی و لغت، الفبا، ۴

وَبَنَاتُ الْحُجَّتِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، تَبَتْ أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ أُمَّ قَتَادَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا مَكَّةَ لَهَا وَضُوءًا، فَجَاءَتْ هَرَّةٌ لَتَشْرَبَ مِنْهُ، فَأَضَعْنِي لَهَا الْإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ.

(وكانت كشيعة) (محدث) عبد الله (ابن أبي قتادة) الثاني الأنصاري المسمى المتوفى سنة ٩٥ هـ. وقال ابن سعد: تزوجها ثابت بن أبي قتادة فولدت له، ووقع في رواية ابن المبارك عن مالك: وكانت امرأة أبي قتادة، وهو وعم، إنما هي امرأة ابنه (أبها) أي ٩٥ سنة (أخبرتها) أي حميدة (أز أبا قتادة) الأنصاري، ولا يكتفى بهذه التسمية في الصحابة أحد سواد، فإني رسول الله ﷺ، اسم الحديث، وقيل: عمرو، وقيل: النعمان، والأول أشبه، ابن دهمي مكسر الرواء، وسكون اسم حميدة، المسمى بفتحين، المسمى شهد أحداً وما بعده، ولم يصح شهاده بحدوثه، قاله الزرقاني^(١). اختلف في موته فقيل: مات سنة ٥٤ هـ واختاره أكثر أهل الرجال، وقيل: سنة ٣٨ هـ، وهو مختار الطحاوي، والبحث فيه ضويل لا يسعه المقام. معناه شروح الضحاوي^(٢)

(دخل صبيها فسكرت) أي صنت كسبه، قال الزرقاني: يقال: سكب يسكب سكباً أي صب، فسكب سكباً أي انصب، ولظاهر أنه يسكون الثاني، للتأنيث، وقاله الأبهري: نصب الماء على السكب، قال اللذوي^(٣): لكن الخبر الصحيح المصحح بالأنباء، ويزيد المكنم ما في «المصابيح» قاله: فسكب (له) أي لأي قادة - رضي الله عنه - (وضوءاً) بالفتح أي الماء الذي يترط به (فجاءت هرة لتشرب منه) جدل أو صفة (أضعتني) معني معجبة أي أعال (لها) (الإله حتى شربت) الهرة (منه) أي الإناء بالسهولة، وفيه تصرف للتصنيف في حال الضيف والمسانة خلافة، كما بسطه بن رسلان.

(١) شرح الزرقاني (١/١٠١)

(٢) ابن أبي عمير (١/١٠١)

(٣) معرفة النديم (٦/٢٦)

ظاهر، وقال الإمام: مكروه بكرهه تحريمه أو تنزيهه، فإلا كما في الهداية^(١)، قال في التذكرة المختارة: طهر ضرورة مكروه تنزيها في الأصح إن وجد شبهة، وإلا لم يكره أصلا كأكله لطفير، اهـ.

واستدل الحنفية بروايات سدهما الشيخ في الإقبال^(٢) والطحاوي في شرح الآثار، فيها لأمر بغسل الإماء من ولوغ الهر، مهـ. قوله عليه الصلاة والسلام: «الهر سبع»، ومثله حديث أبي هريرة عنه، الترمذي وفيه: «وراء» ولغت الهرة غسلت مرة، ومثله روايات أبي هريرة، موقوفة عند الله رطقي وغيره في غسل الإماء من ولوغ هرة مرة أو مرتين.

قال السبكي في تفسير السنن: عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: يغسل الإماء إذا ولغ به لشب سبع مرات، وإذا ولغت فيه الهرة غسل مرة، رواه الترمذي وصححه، وعنه مرفوعة: «طهور الإماء إذا ولغ به الهر أن يغسل مرة أو مرتين»، رواه الطحاوي وأخبروه، وقول الدارقطني: هذا صحيح، وعنه قال: «إذا ولغ الهر في الإماء فأهرقه وأغسله مرة»، رواه الدارقطني، وإسناده صحيح، قال السبكي: والموقوف أصح في الباب، انتهى.

قلت: وقد أخرج الطحاوي عن ابن عمر أنه كان لا يتوضأ بفصل الكلب والهر، وما سوى ذلك فليس به بأس، وعنه أيضا أنه قال: لا توضؤوا من سؤر النحر ولا الكتب ولا السنون، وعن سعيه: «إذا ولغ السنون في الإماء فأغسله مرتين أو ثلاثة»، وعن الحسن وسعيد بن المسيب في السنن: يغ في الإماء، قال أحمد: يغسل مرة، وقيل الآخر: يغسل مرتين، وعنهما بقولان: يغسل - يعني من سؤر الهر، اهـ.

(١) تهذيب: صحيح التلخيص (١/١٧١).

(٢) التذكرة المختارة (١/١٥٩).

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِلَّا أَنْ تَرَى عَلَى فَمِيهَا

حَسَةً

١٤/٤٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ،
.....

وَأَحَدُ ابْنِ طَلْحَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ مَالِكًا مَحْمُولَةً عَلَى مَعَانَةِ الشَّبَابِ وَغَيْرِهِ، أَنَّ الْمَرْفُوعَ مِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَيْسَتْ بِحَسَرَةٍ، أَحَدٌ مِنَ الْإِنْسَانِ، فَعَلَّ أَمْرًا نَقَاةً»، وَحَدَّثَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَيْسَ بِحَسَرَةٍ، إِلَّا بَلَدٌ، ظَهَرَ السُّورُ»، وَأُجِبَ، أَيْضًا أَنَّ الْحَدِيثَ، عَنْهُ، مِنْ مَتْنِهِ أَنَّ حَمِيدَةَ ابْنَةَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ كُثَيْبٍ مَجْبُولَةٍ، وَكَذَلِكَ كُثَيْبٌ، وَفَأَنَّ لَا يَعْرِفُ لِهَذَا رِوَايَةً إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَمَحَلُّهَا مَحَلُّ الْجَهْدَةِ، وَلَا يَنْبَغُ هَذَا الْخَرَجُ مِنْ مَحَلِّ الْوَحْدَةِ، كَمَا فِي «الْمَجْمُوعِ»^(١).

ثُمَّ قَالَ: وَحَدَّثَ أَيْضًا عَنْهُ إِسَاحَةُ مَعْطُوبٍ اصْطِفَايَا كَثِيرًا، وَيُتَّبَعُ السَّهْمِيُّ مَعْنَاهُ، أَيْ أَحَدُ مَا قَالَ، لَا يَقَالُ: إِنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحُهُ أَيْضًا جَمَاعَةً مُتَسَاوِيَةً، لِأَنَّ الْخَرَجَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى مَا اسْتَجَرَّ بَيْنَهُمْ، مَعَ أَنَّ السَّيْرَ عَلَى تَعَارُفِ الرِّوَايَاتِ إِلَى الْقِيَاسِ، أَرْجَحُ حَدِيثَ الْإِسَاحَةِ، لِأَنَّ السُّورَ مَقُولٌ مِنَ اللَّحْرِ، وَهُوَ حَرَمٌ، عَلَى أَنَّ الْحَقِيصَةَ قَالُوا: طَاهِرٌ لِلظُّهْرِ وَهُوَ مَكْرُوهٌ بِرِيحِهَا كَمَا تَقَدَّمَ جَمْعًا مِنَ الْأَدَنَةِ.

أَمَّا يَحْيَى، فَقَالَ: إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ (مَالِكٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «لَا بَأْسَ بِهِ» فِي مَا رُفِعَ مِنْ فَمِهِ، وَفِي سَحَةِ مَبْءِ إِذِ سَوَّرَهَا (إِلَّا أَنْ تَرَى فِي فَمِهَا) وَمِنْ سَحَةِ أَعْلَى فَمِهَا وَفِي سَحَةِ أَسْفَلِهَا (تَجَلَّسْتَ) عَلَى حِجْرِ الْوُضُوءِ مِنْ سَوَّرَهَا بِالْإِغْلَاقِ جَمْعًا وَبَيْنَهُمْ إِلَّا أَنْ أَصْحَابَ الْقُرُونِ الْمَالِكِيَّةِ قَبِلُوهُ بِشَرْطِ أَنْ يَغْيِرَ الْمَاءُ، وَهَذَا مَقْنُونٌ، لَا يَنْبَغُ شَيْءٌ، وَلِلْحَاسَةِ بِهِ زِيَادَتَانِ، كَمَا فِي «الْمَجْمُوعِ».

١٤/٤٤ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ

- رضي الله عنه : لا يتحلى الماء بملاقاة النجاسة ما لم يتغير أحد أوصافه الثلاثة ، وذلك النجاسة والشامعية والنجاسة ، إس : لا يتنجس الصبيل بملاقاة النجاسة ، وإن لم يتغير أحد أوصافه ، لكن اختلصوا في تعيين التقليل ، وذهب الإمامان الشافعي وأحمد إلى التحديد بالثلثين - ، قال الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه - على ما نقله عنه الإمام محمد في مسنده ^(١) : إن تحركت ناحية منه تحركت الناحية الأخرى ، ونحوه متأخر ، تحطية يعتبر من عشر ، وهي نجاسته أفوان أخر محلها كتاب النجاسة

وذهب حديث يزيد النخعي قالوا : تنجس الماء بملاقاة النجاسة ، وإذا لم يكن لسؤال معروف من لم يسمع عشر - رضي الله عنهما - وجه ، هما إذا كان الماء قليلاً ، وأما إذا يكون كثيراً - كد هو ظاهر به الصلاة سيما يكون مودة المرقب ، ونحوهما ، والسابع - فلا يخالف أحدنا ، ويحتمل أن يكون غرض الإمام وإخراج الحديث الاستدلال - لم - مسألة - وسور السماع بقوله عشر - رضي الله عنه - ، أما مراد علي السماع ، وهم يروون عنه السماع طاهر عند مالك - رضي الله عنه - ، وكذلك عند الإمام الشافعي - رضي الله عنه - ، وسور السماع لم يرضى بحسن عند الإمام ^(٢) ، وهذا روايت عن النجاسة ، قال في الإجماع : إذا حدثت نجاسة من غير هذا - فلو لم يتنجس الماء التقليل يتبرجها منه لم يكن للسؤال ولا لأدوى معنى - اهـ .

قلت : ولا دليل فيه على فله الماء ، أيضاً ، بل قال الشافعي المالكى .

(١) قال محمد : إن كان النجوس طليماً أو حركاً ، وهو واحد لم يتحد به ناحية لأخرى لم ينجس الماء ما لم يمتزج من سبع - ، ولا - يرفع فيه عن قدر إلى أن يعلو عليه ربح أو طمس ، فإذا كان جوداً جوداً - إن حركته منه ناحية تحركت الناحية الأخرى فلو لم يمتزج السماع أو وقع فيه الماء لا يتوضأ به - انظر : مؤلف محمد مع التبعين لمصنفه ، (١) ٢٧٦ ، ٢٧٧

(٢) أي عند الإمام أبي حنيفة

(٤) باب ما لا يجب منه الوضوء

١١/١١٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ:

بَعَثَهُ فَيَخْتَصِمُ بِالرُّوحِ حَتَّى وَاسْتَحْزِمَ. وَقَالَ ابْنُ النُّعْمَانِ حِكَايَةً عَنْ سَعْدِ بْنِ قَيْسٍ مَعَهُ: يَتَوَضَّأُ الرُّمَامَ، فَيُذْهِبُهُ، ثُمَّ يَأْتِي الْمَاءَ فَيَتَوَضَّأُ.

قَالَ ترمذي^(١): أُمُّ تَطَهَّرَ الرُّجُلَ وَلَمَّا رَأَتْهُ مِنْ إِثَرِهِ وَهِيَ جَائِزَةٌ بِإِحْبَاحِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَمْرِ الْأَحَادِيثِ، وَأُمَّا تَطَهَّرَ الْعَرَاءُ بِتَقْلِيلِ الرُّجُلِ فَهِيَ حَاشَتْ أَنْ تُضَافَ إِلَى إِحْبَاحِ، وَأُمَّا تَطَهَّرَ الرُّجُلَ عَضْلَهَا، فَذَهَبَ عَنْهُوَ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعِينَ وَالْأَثَمَةَ ثَلَاثَةً إِلَى حِوَارِهِ، مِمَّا دَخَلَتْ بِهِ أَوْ لَمْ تَدْخُلْ. وَقَدْ أَحْمَدُ وَدَاوُدُ: لَا يَجُوزُ إِذَا خُذَتْ بِهِ. وَرَوَى عَنْ زَيْنِ عَمْرٍ وَغَيْرِهِ الْمَعْنَى بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ حَادِثًا أَوْ حَيًّا، وَحُجَّةُ الْجَمْعِ عَلَى ذَلِكَ الْبَابِ وَفَعَلَ بِمَعْرُوفَةٍ وَغَيْرِهَا مِنْ أَرْوَاجِ الشَّرِّ، بِتَقْلِيلِ وَتَوَلُّوهُ بِتَقْلِيلِ الْمَاءِ لَا يُجِيبُهُ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ حَبِّشٍ الرَّمْلُ^(٢). أَخْبَرَنِي بِمَعْنَى مُتَوَاتِرَةٍ.

(٥) باب ما لا يجب فيه الوضوء

(ما لا يجب فيه) وفي نسخة التِّرْمِذِيُّ: أَمْرُهُ (الوضوء) بحيث لا يبرأ بالوضوء الأعم من الاصطلاحين والمفهومين، لا حديثاً لم يسطره به، قاله التِّرْمِذِيُّ^(٣). وَالْأَوْجَهُ مِمَّنْ يُدْرِكُ بِهِ الْأَمْرُ بِالْحَرَمِ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْمَقَامِ، بِرَحْمَةِ إِدْمَانِ الرُّوَابِ بِشَرْعِهِ كَمَا سَبَّحِي.

١٦/١١٦ - (مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ

(١) مخرج الترمذي على نسخة (١١/١١٦).

(٢) قال أبو عبد الله: إسناده في ذكره من جهة الباب حسنة لا تقوم به حجة، والأثر الصحيح من الرواية بالإحالة لا يذكر، (١١/١١٦) وانظر التعليق في الصفحة (١١/١١٦).

(٣) مخرج الترمذي (١١/١١٦).

٢ - كتاب الطهارة (١) باب (١٩) حاشيت

قال رسول الله ﷺ: الطهارة ما بغضه .

أخرجه أبو داود في ١ - كتاب الطهارة، ١٣٧ - باب في الأذى، مصيب
مفيد

الترمذي في ١ - كتاب الطهارة، ١٠٩ - باب ما جاء في الرصوة من
مفوضاً.

ورب ما جاء في ١ - كتاب الطهارة، ٧٩ - باب الأذى من غير بعضها بعضاً

(قال رسول الله ﷺ) في جواب مثل هذا السؤال (يطهروا) أي التذلل (ما
بعده) أي التزكّي الذي بعد هذا الحكيم القدر رسول ما ينتشكس بالتذلل من القدر
ليجس. وهذا التأويل على تقدير صحة الحديث متعين. لانعقاد الإجماع على
أن التوب إذا أعانته نجاسة لا يطهر إلا بالفسل، بإطلاق الطهارة مجازاً، فإما
تقاري^(١)

يروي عن عبد الله بن مسعود عن الإمام مالك أنه في ليابس - وأما
النجاسة على البول وأخوه رحيب - التوب أو بعض النجس لا يطهر إلا بالفسل،
قال وهذا إجماع الأمة. وروي مثل ذلك عن إمام الشافعي والإمام أحمد -
رحمي به عنهما - يروي عن بعض أصحاب مالك عموماً التحريم في النجاسة
والنجاسة، كما سطره الباقين، لكنه خلاف ما تقدم من الإجماع.

نعم لو حمل هذا الحديث على معنى حديث امرأة الأشجائية الذي أخرجه
أبو داود^(٢)، وفيه فكيف نفس إذا طهلت؟ فيمكن أن يكون: بأن المراد به طين
الضايح الذي لا يتحقق نجاسته، فتأمّل. إلا أنهما حديثان متضاران على
الظاهر.

(١) مقدمة الشافعي (٧٢/٢)

(٢) مسند الإمام أحمد (١٧٢/٢١)

(٣) مسند أبي داود (١٥٧/١) باب الأذى بحسب الناس

١٧/٤٧ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ رَأَى زَيْنَبَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَهِيَ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَا يَتَصَرَّفُ وَلَا يَتَوَضَّأُ، حَتَّى تَضَعِي.**

قال يحيى: وسئل مالك عن رجل قدس طعامه، هل عليه وضوء؟ فقال: ليس عليه وضوء. وأيضاً: من ذلك، وأيضاً: وضوء.

ثم مابى الحديث بالترجمة على تقدير العموم ظاهراً، أن معنى تقدير انحصار أن يراد به الوضوء، الشرعي كما هو الظاهر، فيكون غرض الإمام أنه لا يجب الوضوء، بأفتال هذه الصور.

١٧/٤٧ - (مالك أنه رأى زينة بنت عبد الرحمن) رآني (يفلس) بكسر اللام من باب ضرب، قال في النهاية: الفلس بالشعوب، وقيل: بالسكون، ما خرج من الحرف ملة. اللهم أو دونه راجع لغو، فإن عاد فهو الغم (مراراً وهو في مسجد) أي النبوي، قاله الزرقاني^(١) (فلا يتصرف) من المسجد (ولا يتوضأ)، لأنه ليس بانقضاء مطلقاً كما عند المالكية والشافعية، أو لأنه لم يكن ملاً اللهم، كما عندنا الحنفية والحنابلة (حتى تضعي).

(قال يحيى: وسئل) حناء المجهول. الإمام مالك (رضي الله عنه) عن رجل قدس طعامه هل عليه وضوء؟ قال: الإمام: ليس عليه وضوء) شرعي (وليمضغض من ذلك) يعني (أوليفضل) قال: وبه قال الإمام الشافعي، ويخشى به الوضوء عندنا الحنفية، بشرط أن يكون مراً اللحم، وكذا عند الحنابلة كما تقدم عن الشافعي. بسط الإمام محمد الآثار فيه في كتابه «الحجج» منها: ما قاله أبو عبد الله: لم يرد عن الشافعية أن مالكاً يراعيهم عن الفلاس؟ قال: لا وسع ما ينوصأ، واستدل غايه الزيلعي بحدث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: من

٤٨/١٨ - وحديثي عن مالك، عن مافع: أن غبيل الله بن

عُمر حط.

أصابه في، أو رعد أو قل أو مذي فليصرف فليوضأ، ثم لينش على صلاته، أخرجه ابن ماجه، الدارقطني، طريق، وابن عدى في «الكامل» والبيهقي في «سننه» وغيرهم، قال الترمذي: حديث عائشة صحيح، وروي عن الشافعي: ليس هذه الرواية ثابتة عن النبي ﷺ، وإن صححت فيحصل على غسل القدم لا على وضوء الصلاة انتهى.

قال الترمذي^(١): هذا الحمل غير صحيح، إذ لو حمل الوضوء في هذا الحديث على غسل القدم فقط لكانت الصلاة بالانصراف ثم بالتفعل، ولما جاز له أن يبي على صلاته، بل يستقبل الصلاة، وإسناد عبد بن عيسى فقد وثقه ابن معين، ورأى في الإسناده عن عائشة، والزائدة عن الثقة مقبولة، والمرسل عندها حجة، اهـ.

واستدل أيضاً بحديث أبي سعيد الخدري في هذا المعنى، وذكر المقال في سننه، وبحديث معاذ عن أبي النضر، وفيه: هذا ثوبان. ولنا صبيته في وضوءه، قال الترمذي: هو أصح شيء في الباب، قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، انتهى.

٤٨/١٨ - (مالك عن مافع أن عبد الله بن عمر) رضى الله عنهما (حط)، يخرج المهمة والقنن الثقبية والطاء المهمة آخر الحروف أي حطب باحطوط، وهو كل شيء، حط من الطيب للميت خاصة. ورفع حط بالطاء المهمة هو الصواب، كما في نسخة المرواني و«التنوير»، هكذا في رواية محمد، وكذا أخرجه البخاري، وما في بعض النسخ القديمة من لفظ «حكت» بالكاف في آخره ليس مصواباً، وإن صح معناه، فإن التحيات هو جعل التبر المصنوع في حنك النعمى عند الإلاد.

(١) انظر: نصب الرعية (٢٩/١).

قَالَ لَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ وَخَلْفَانِي ثُمَّ دَخَلَ السَّجْدَ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.
فَقَالَ بَحِيرٌ: «يُسْأَلُ مَا بَيْنَكَ، خَلْفَانِي، تُصَلِّي، وَتُضَوِّءُ؟ فَإِنَّهُ لَا
وَلَكِنَّهُ لَيَنْتَفِضِعُ بَيْنَ ذَلِكَ، وَلَيُغْسِلُ يَدَيْهِ، وَلَيُغْسِلُ يَدَيْهِ وَتُضَوِّءُ».

قَالَ الشَّيْخُ فِي «الْمُسَوِّئَاتِ»^(١): وَعَنِ كُلِّ قَدِيرٍ فَعَلَهُ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ.

إِنَّمَا لَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ اسْمُهُ عِنْدَ الرَّحْمَنِ: كَمَا فِي رَوَايَةِ الثَّلِيثِ عَنْ نَافِعٍ
«رَحِمَهُ» فِي بَعْضِ حَادِثِهِ إِثْمَ دَخَلَ السَّجْدَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ^(٢) فَعَلِمَ أَنَّ حُلَّ
الْجَنَازَةِ يَسُ مِنْ مَوَاضِي التَّوَضُّعِ.

قَالَ الْبَاقِي لَا خِلَافَ أَوْ مِنْ حَقِّهِ مَبْدَأٌ لَا وَضوءَ عَلَيْهِ، وَمِنْ حِمْلِهِ فَلَا
وَضوءَ عَلَيْهِ عِنْدَ جَمْهُورِ الْفُقَهَاءِ، إِمَّا رَوَى فِي ذَلِكَ * مِنْ غَسَلَ مَبْدَأً فَلْيَغْتَسِلْ
وَمِنْ حِمْلِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ فَيُغْسِلْ يَدَيْهِ، وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ إِنْ كَانَ
مَحْتَضاً لَيَكُونُ عَلَى وَضوءٍ يَصْبِي عَلَيْهِ مَعَ الْمُصَلِّينَ، أَنْتَهَى.

وَالْأَمْرُ لِمُخْرِجِهِ الْحَارِي فِي الْجَنَازَةِ، قَالَ الْحَافِظُ^(٣): وَيَكُنْ أَتَّارُ إِلَى
تَضَعِيفٍ مَا دَوَّاهُ، أَبُو دَاوُدَ^(٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (مَنْ غَسَلَ الْعَيْنَ فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ
حَمَلَهُ فَيَتَوَضَّأْ زَوَاتُهُ ثَقَاتٌ إِلَّا عَمْرُو بْنُ عَبْسٍ فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ، اهـ

أَحَالٌ بِحَيْرٍ: سَأَلَ الْإِمَامَ «هَذَا» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَهْلُ بَيْتِهِ الْقِيَامَ وَضوءاً؟
فَأَنَّهُ لَا، وَلَكِنْ لَيَنْتَفِضِعُ مِنْ ذَلِكَ أَيُّ الْقِيَامِ أَوَّلُغَسَ فَإِنَّهُ لَا يَدَا (وَلَيْسَ عَلَيْهِ
وَضوءٌ) وَتَقْدِمُ قَرِيبٌ فِي الْفَلَسِ رَحِمَهُمَا وَاحِدٌ.

(١) (١٧/٨٧).

(٢) وَلَوْ أَدْعَى مَا كَانَ هَذَا الْمَعْنَى يَكْفُرُ مَا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا غَسَلَ بَدَأَ
فَلْيَغْتَسِلْ، وَمِنْ حِمْلِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ، «الْمُسَوِّئَاتِ» (١٧/٩٢).

(٣) «صَحِّحُ الْإِسْلَامِ» (١٧/٢).

(٤) أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي بَابِ الْغَسْلِ مِنْ عَنِ الْعَيْنِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ، «صَحِّحُ أَبِي دَاوُدَ»
(١٧/٩١).

(٥) باب ترك الوضوء مما مسته النار

١٩/٤٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ

(٥) ترك الوضوء مما مسته النار

قال النووي: كان الخلاف فيه معروفاً بين الصحابة والتابعين، ثم استقر الإجماع على أن لا وضوء مما مست النار إلا لحوم الإبل، فقال أحمد: بالوضوء منه، واختاره ابن حزيمة وغيره من محدثي الشافعية، أما وقال المذهب: كانوا في اجهلية قد أنفوا فلة التنظيف فأمرُوا بالوضوء مما مست النار، ولما تشرعت النظافة في الإسلام، وشاعت بُيُح الوضوء تسميهاً على المسلمين، أما ونقل الإجماع على ترك الوضوء مما الساجي والتحراني وابن قدامة في المعنى.

وفد روي عنه رحمته الوضوء منه. فدل بعضهم: أنه يمكن الوضوء واجباً منه قط، وإنما معناه المصطفرة غسل البدن، وقال آخرون: كان واجباً ثم سح لرواية سائر كان الأمر ترك الوضوء مما مست النار، وقيل: حديث جابر هذا اختصره شعيب فقتر معناه، فآله الساجي.

قلت: وقد جزم أبو داود أنه قال في حديثه^(١). هذا اختصار من الحديث الأول، والبسط في «المبطل»^(٢).

١٩/٤٩ - (مالك من زيد بن أسلم) العدوي (عن عطاء بن يسار) الهلالي (عن عبد الله بن عباس أن رسول الله ﷺ أكل) في بيت شباعة بنت الزبير، وهي بنت عمه رحمته، كما قاله القاضي إسماعيل، وفي بيت ميمونة، كما هي رواية

(١) (١٩/١١) وفي الحديث (١٩٢) باب ترك الوضوء مما مست النار.

(٢) (١١٢/٢١)

أن رسول الله ﷺ ومعه من أصحابه رجل دعا بالأنزاد، فلبس ثوباً إلا بالخصية، فأمر به ففُرق، فلبس رسول الله ﷺ ثوباً، ثم قام إلى الأعراس، فلبس من مضمض، ثم صلى ولم يمسحاً.

أخرجه البخاري في ١ - كتاب الوضوء ٥٦ - باب من مضمض من الوضوء ولم يمسحاً

المقدمة: وفي رواية للبخاري: ومعه علي بن أبي حمزة، وفي رواية للبخاري في الأئمة أن لفظ علي أفس من غيره، فخرج من قول يحيى.

أنزل رسول الله ﷺ نفسي المصطفى بها (دعا) فيه جمع الرقعة على أنزاد في السفر (الأنزاد) جمع زائد، وهو ما يترك في السفر، ودعا بها ليصيب من لا زاد عنه (فلم يمسح) بين المصطفى (إلا بالسويق) هو ما يوحى من الشعر أو الحائط، وكان قمراني: هو عذبة المسافر، ومنعه العجدة ويُنقذ المريض.

(عاصر به) أي أمر رسول الله ﷺ بالسبي (أقرب) جالساً، وقد لزم المصوبة ويصور تحميمها أي بل بالماء (فأكمل منه رسول الله ﷺ وأكلها) معه، زاد في رواية للبخاري: وقرباً أي من الماء أو من سائر المصوبات ثم قام رسول الله ﷺ إلى المغرب فمضمض، قبل دخول الصلاة (ومضمضاً) زاد ثم كان التسبحة فيه، ذكر بحسن تقاياه بين الأمتان، (ثم صلى ولم يمسحاً) فيه وجهان: إحداهما التمسك بالعلامة للحزم، والآخر حديثاً كما يقال: لم يمسح، ولا يقال: في هذا روايات، بل يقال لغتان أو وجهان، أو نحو ذلك، ثم في المتن لم يمسحاً أي لم يمسح.

والمراد أنه لا يمسح من أجل السويق، وأخذ التمسك من الحديث أنه يجوز للإمام أن يأخذ المحكمين بإخراج الضمام عنه فلهذا، ليعلم من أهل

(١) قوله على روضة من مائة مائة.

(٢) نقل محمد الفاروق (٩٩) ١٥٥٠.

٢١/٥٩ - وحديثي عن ذاليت، عن محمد بن المنكدر، وعن
خلفاء بن مسلم: أنها أختا علي بن أبي طالب، ثم إبراهيم بن الخوارزم
القمي، عن يونس بن ماذن عن أبيه عن
.....

الحاحد، وأن إقدام ينظر لأمر المكر، فجميع الإراد ليصيب من لا زاد
 ١١٥

قال ابن العربي: ثمالك هي ذكك سبعة، وذلك أنه أدخل حديث سويد وجه مؤرخ، وحديثه الوضوء منه غير مؤرخ، ومثلي عارض حديثنا، أحدهما مؤرخ، والآخر غير مؤرخ فبقي بالمؤرخ على مجهول التاريخ، وهذا تذلل على غرض مالك في العلم وعظيم تربيته في كتابه، اهـ.

قلت: ونحو ما ذكر في العلم ونظام الزايد، كتابه هذا لا يتكرر، لكن ترجيح المؤرخ على غيره فيه نظر، لاحتمال أن يكون المؤرخ مقاماً، ولذا قال: لا يكون ما يرويه الصحابي المتأخر الإسلام ماسخاً لما يرويه المتقدم الإسلام.

٥١/٥١ - (مالك عن محمد بن العككمر) ضم الصبي وسكون الثوب وفتح الكاف وكسر الهمزة آخره - مهملات ابن سيد. الله ابن التهدير مصفراً التيسر تحديدي. روى عنه الإمامان. أم حنيفة ومالك وحاق. قال ابن سينا: قال من معادن الصديق. مات سنة ٣٠٠ هـ أر بعدها.

أَوْعَن صُلَوَانُ بْنُ سَلِيمٍ مُصَغَّرًا (أَتَاهُمَا) مُحَمَّدًا أَوْ صَمَوَانَ (أَخِيرَاهُ) أَبِي
الْإِمَامِ مَالِكًا (عَنْ) مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ السَّيَمِيِّ (فِيمَ) فَوْشٍ (عَنْ) رِبْعَةَ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدِيرِ (بِحَدِّ) أَهْلِهِ (وَفُتِحَ) الْمَدِينُ (مُتَعَرِّفًا) عَمَّ مُحَمَّدُ الْمَذْكُورُ، وَلَدَ فِي
حَيَاتِهِ النَّبِيِّ ﷺ، يُعَلِّقُ فِي كِبَارِ الْأَتَابِعِينَ، وَبَعْضُهُمْ أَدْخَلَ فِي النَّسَبِ بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ
وَالْهَدِيرِ رِبْعَةَ عَمًّا، ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الصَّحَابَةِ ثُمَّ فِي الْأَتَابِعِينَ، مَاتَ مَدِينَةَ

أَنَّهُ تَغَسَّى مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

٢٢/٥٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ هَاشِمٍ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَازِنِيِّ،

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُثْمَانَ، أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَكَلَ خَبِزًا وَلَحْمًا، ثُمَّ مَضْمَضَ، وَغَسَلَ يَدَيْهِ، وَنَسَحَ بَيْنَهُمَا وَجْهَهُ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ سَلَّمَ أَنَّ عَازِيَّ بْنَ أَبِي طَلَّابٍ

(أَنَّهُ) أَيُّ رِيْعَةٍ (تَغَسَّى) ^(١) فِي أَكْلِ الْعِشَاءِ وَهُوَ طَعَامُ الْمَسَاءِ لَمَعَ صَبْرُ بَنِ الْخَطَّابِ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَالطَّاهِرُ أَنَّهُ طَعَامُ مُسْتَقَرِّ النَّارِ وَإِنْ احْتَمَلَ الْاِكْتِمَاءَ بِالنَّسْرِ وَغَيْرِهِ (لَمْ صَلَّى) حَسْرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) وَيَجُوزُ فِيهِ نَفْعٌ وَجِهَانٌ. زِيَادَةُ التَّهْمَةِ، وَهُوَ الْأَشْهُرُ، وَحَذَفْنَا كَمَا تَقَدَّمَ

٢٢/٥٢ - (مَالِكٌ عَنْ ضَمْرَةَ) ^(٢) بَفَتْحِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ وَإِسْكَانِ التَّحِيْمِ (عَنْ سَعِيدٍ) بِفَتْحِ السِّينِ ابْنِ أَبِي حَنَةَ بِحَاءٍ مَهْمَلَةٌ فَنُونٌ، وَقِيلَ: بِأَبْدَاءِ الْمَرْحَلَةِ (الْمَازِنِيِّ) بِكَسْرِ الزَّايِ نِسْبَةً إِلَى مَازِنَ بْنِ التَّجَارِ، قَبِيلَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، الْمَدَنِيِّ نَاصِي صَغِيرٌ، تَقَدَّمَ، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ وَأَصْحَابُ التَّسْتَرِ (عَنْ أَبِيهِ) ^(٣) بِفَتْحِ الْمِهْمَزِ وَخَفَاءِ الْيَاءِ الْمَرْحَلَةِ (ابْنِ) أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (عُثْمَانَ) بْنِ عَفَّانَ الْأُمَوِيِّ، أَبِي سَعِيدٍ أَوْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ نَاصِي. لَهُ رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ، ثَقَّةٌ مَاتَ سَنَةَ ١٠٥ هـ (أَبُو) ثَلَاثَ خَلْفَاءِ الرَّاشِدِينَ (عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

(أَكَلَ خَبِزًا وَلَحْمًا) مَطْبُوعًا (ثُمَّ مَضْمَضَ) غَاءَ (وَوَسَلَ يَدَيْهِ) لَأَنَّهُ سَنَ الطَّعَامَ (وَمَسَحَ بَيْنَهُمَا) فِي أَيْدِيهِ (وَجْهَهُ) كَيْسَفَ يَدَيْهِ وَتَرَيَّنَ عَنِ الشَّمَتِ، وَتَرَوَّى التَّسْوِمةَ مَسَحَ اللَّحْيَةَ (ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) تُرْجِعُهُ الطَّلَحَاوِيُّ أَيْضًا (عَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنْ) أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِإِبْعَادِ الْخُفَعَاءِ أَيْ تَحْسِنَ (عَلَى) بَنِ أَبِي طَلَّابٍ) بَنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ - ابْنِ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ وَصَهْرَهُ، كُنَاءُ

(١) انظر: السُّلَيْمِيُّ الْمُعْجَمُ: ١٦/٢٢٦.

(٢) انظر تَرْجُمَتُهُ فِي: التَّهْذِيبِ التَّهْلِيلِيِّ: ٢٦١/٤١ وَمَخْلَاصَةُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ: ١٦١/٢.

(٣) انظر تَرْجُمَتُهُ فِي: التَّهْذِيبِ التَّهْلِيلِيِّ: ٢٦١/٤١ وَتَلَفُظَاتُ التَّهْذِيبِ: ٢٥٠/٢١.

وعند الله بن عباس، كانا لا نتوضأ من ماء من الشاة.

٥٣/٢٣ - وحديثي عن مالك، عن أبي يحيى بن سعيد، أنه سأل عنه الله بن عباس في ربيعة، عن الرجل يتوضأ للتصلاة، ثم يصبغ طعاماً قد مشته ثأراً، يتوضأ قال: رأيت أبي

رسول الله ﷺ أما تريد، عن السابقين الأولين، روي عن الإمام أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - وإسماعيل وإسماعيل القاضي أنهم قالوا: لم يرو لأحد من الصحابة من الفضائل ما روي لعلي - رضي الله عنه - شُهِد في رمضان سنة ٤٠ هـ بيد عبد الرحمن بن ملجم، وجهل قومه، وهو يومئذ أفضل الأئمة من بني آدم بالأرض بإجماع أهل السنة، وله ٦٣ سنة على الإرجاع، قاله نحافظ^(١).

أوعده الله بن عباس: رضي الله عنه (كانا لا يتوضآن مما مست الشاة) وقد تقدم أن العساة إجماعاً بعد زمن الصحابة.

٥٣/٢٣ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأصبغى (أنه) أي يحيى (قال) عبد الله^(٢) بن عامر بن ربيعة، وهو أبو محمد المصري يسكنان النون وقبله بفتحها في سنة خلاف، حليف بني عسي قريش، وقيل: حليف آل الخطاب، ولد في عهد النبي ﷺ، ونقله المحملي، قاله النوراني^(٣)، له رؤية وأبو إسحاق، مات سنة نضع ثمانين.

(عن الرجل يتوضأ للتصلاة) يعني لا يكون محدثاً، بل يكون متوضئاً (ثم يصبغ) أي يأكل (طعام قد مشته ثأراً يتوضأ) بهيمة لاستفهام أي من أكله (قال) عبد الله (رأيت أبي) وهو عامر^(٤) بن ربيعة بن كعب العنزي خنح لمهيلة

(١) نظر: تهذيب التهذيب (٧/٣٢٤).

(٢) نظر: تهذيب التهذيب (٤/٢٧١).

(٣) الشرح الرقاني (١/٤٦٠).

(٤) نظر: تهذيب التهذيب (٥/١١٨).

يفعل ذلك ولا يتوضأ.

٢٤/٥٤ - **وحدثني** حبيب بن شريك عن مالك عن ابن نعيم روى عن عثمان أنه سمع جابر بن عبد الله الأنصاري يقول: رأيت أبا بكر الصديق (ع) أكل طعاماً ثم صلى ولم يتوضأ.

٢٥/٥٥ - **وحدثني** عن مالك عن فضيل بن يسار عن أنس بن مالك

ومكون السوء ورواه حبيب بن شريك عن مالك عن ابن نعيم روى عن عثمان أنه سمع جابر بن عبد الله الأنصاري يقول: رأيت أبا بكر الصديق (ع) أكل طعاماً ثم صلى ولم يتوضأ. وفي نسخة مبني: والمؤمن واحد، سأل عن فعله، فأجابته عن فعل أبيه ثم علمه ومستندته معاً.

٢٤/٥٤ - **مالك** عن أبي نعيم روى عن عثمان أنه سمع جابر بن عبد الله الأنصاري يقول: رأيت أبا بكر الصديق (ع) أكل طعاماً ثم صلى ولم يتوضأ. وفي نسخة مبني: والمؤمن واحد، سأل عن فعله، فأجابته عن فعل أبيه ثم علمه ومستندته معاً.

(يقول رأيي) حبيب بن شريك عن مالك عن أنس بن مالك عن عثمان أنه سمع جابر بن عبد الله الأنصاري يقول: رأيت أبا بكر الصديق (ع) أكل طعاماً ثم صلى ولم يتوضأ. وفي نسخة مبني: والمؤمن واحد، سأل عن فعله، فأجابته عن فعل أبيه ثم علمه ومستندته معاً.

٢٥/٥٥ - **مالك** عن محمد بن المنصور روى عن أنس بن مالك عن عثمان أنه سمع جابر بن عبد الله الأنصاري يقول: رأيت أبا بكر الصديق (ع) أكل طعاماً ثم صلى ولم يتوضأ.

(١) قال ابن عبد البر في الاستبصار (١: ٢١٠) وروى محمد بن الحسن أنه سمع مالك يقول: إذا جاء من أيس عليه السلام حديثان مختلفان، وإنما كانا بكراً بعداً بعداً، أحد العبدلين وإثبات الآخر كان في ذلك دلالة على أن الحق فيما عدلنا.

رسول الله صلى الله عليه وسلم دعى طعاماً، ففرط منه جبريل وحشم، فأكل منه، ثم
أخذوا وجبات، ثم أتى بمشعل ذلك الطعام، فأكل منه، ثم صلى ولم
يتوضأ

هذا حديث مرسل

وقد روي أبو داود عن حابر في ١ - كتاب الطهارة، ٧٤ - باب في ترك
الوضوء، مما استأثر

والترمذي في ١ - كتاب الطهارة، ٥٩ - باب في ترك الوضوء، مما غرت الآثار

٢٦/٥٦ - وحديثي من رواية من موسى بن عتبة

رسول الله صلى الله عليه وسلم (سعي) بناء المجهول (الطعام) دعت امرأة من الأنصار كما في
الطريق الموصولة، قاله الأزرقي، فثبت هكذا في رواية الترمذي والطحاوي
والبيهقي، وهي رواية أبي داود عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله
على المتكسر، فأكل. (فقرئ) بناء المجهول (إسء حزم ولحم) من قتله ذبحته
الأنصارية له سعي رواية الجماعة.

(فأكل منه ثم توضأ) لأكل منه أو لأنه كان محدثاً، وهو الظاهر ثم
صلى؛ الظاهر ثم أتى، وهي رواية ثم دعى (بشعل) أي يغيه (ذلك الطعام
فأكل) منه ثم صلى العصر (ولم يتوضأ) فعلم أن الوضوء لا يجب بأكل
منه من الآثار. والحديث لا يخالف رواية عائشة، أما شيع عليه الصلاة والسلام
من لحم في يوم مرتين لأن حديث حابر هذا ليس فيه إشعاع، ويحمل حديث
عائشة رضي الله عنها - هي عليها -

٢٦/٥٦ - (ماثل) عن موسى بن عتبة بالكتاب ابن أبي عمير عن

مولاهم التميمي مولى آل الزبير، ويقال: مولى أم خالد، وثقه أحمد ويحيى
وعبد الله، وكان الإمام مالك إذا سئل عن إسماعيل يقول: عليك بمعاري الرحل
الصالح موسى بن عتبة، فإنها أصح إسماعيل. ماثل سنة ١٤١ هـ وقيل: بعدما.

عن عبد الرحمن بن يزيد الأنصاري: أن أنس بن مالك قدم من العراق، فدخل عتبة أبو طلحة

(عن عبد الرحمن بن يزيد) هكذا في جميع النسخ إلا في نسخة «الزبداني» و«التوير»، فنهضا زيادة «الـ» في أوله، بل قال الزرقاني^(١): هو نسخة فيل أثري، وهو وهم، والصواب بإسقاط الياء، كما في أكثر النسخ، وكذا في روايات الضحاوي والبيهقي بدون الياء، وهو المذهب بكتب الرجال^(٢).

والحقيقة أنه انشبه هذا الراوي عن كعلاسة الروقاسي فسموه بعبد الرحمن بن زيد بن جارية الأنصاري أبي محمد المدني، وذكر حذافه وليس كذلك، بل هو بخيرة، وهو عبد الرحمن بن زيد بن عتبة المدني الأنصاري، فإن الحافظ ابن حجر لم يذكر في مناقب عبد الرحمن بن زيد بن جارية أنساب، ولا في تلامذته موسى بن عتبة.

بل يظهر من ملاحظة كتب الرجال أن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية ليس له سوى حديث واحد، وهو حديث قصة الجلاء، أخرجه البخاري في التكاثر وأصحاب التميمي، وأما عبد الرحمن بن زيد بن عتبة المدني الأنصاري ذكر في مناقب أنساب، وفي تلامذته موسى بن عتبة، وأخرج عنه ما في «جامع الأصول» إذ قال: عبد الرحمن بن زيد بن عتبة بن كريم الأنصاري يعد في تابعي أهل المدينة، روى عن أنس بن مالك، وروى عنه موسى بن عتبة حديثه في ترك الوضوء مع مت النار، انتهى.

فهذا نص في أن الراوي هناك عبد الرحمن بن زيد بدون الياء، وهو ليس ساس جاريه بل ابن عتبة بن كريم (الأنصاري) فله الحمد وله العزة (أن أنس بن مالك)، رضي الله عنه (قام من العراق فدخل عليه) روح أمه (أبو طلحة) زيد بن

(١) انظر «شرح الزرقاني» (١: ٦١).

(٢) انظر: «معجم المؤلفين» (١: ١٦٦)، «التاريخ الكبير» للبخاري (٥: ٦٨٤)، و«رجال جامع الأصول» (١: ٤٧٠، ٤٧٦).

تاریخ و تمدن، طبعاً، همواره در ارتباط با یکدیگر قرار دارند. بنابراین، هر مطالعه‌ای که به بررسی یکی از این دو جنبه بپردازد، باید به دیگری نیز توجه داشته باشد. در این مقاله، ما به بررسی رابطه بین تاریخ و تمدن در ایران باستان می‌پردازیم. در ادامه، به بررسی نقش تمدن در شکل‌گیری تاریخ و تأثیر تاریخ بر توسعه تمدن خواهیم پرداخت.

سجل الأنصاري الخديجي، مشهور بكنيته من كبار فصحاء مسجد بداراً وما
 بعده، مات سنة ١٢٤٠هـ وميلاد منه إجماعاً ومضمناً، وفاته نحو ١٢٤٠هـ، وفاته
 هم السوابق نواحي من كعب، الأنصاري أحد بني سبيل الخضر من فصحاء
 النجف، مات في سنة ١٢٤٠هـ، توفاه عثمان - رضي الله عنه - بحمص
 القادسية، وجمع عليه عمر - رضي الله عنه - في سنة ١٢٤٠هـ، وكان الملقب بـ
 الخديجي، وله مثل رواية القدم من السنة

«خبرتم هذا طعاماً قد ساء لنا» فأكلوا منه فقام أسير فوضاً ففعل له
«أبو خالجه» وأتى من تحت هذا الموضوع «بأنه في المراقبة» أي المجران
«بأنه قد ساء» أي «بأنه قد ساء» أي «بأنه قد ساء» أي «بأنه قد ساء»
«بأنه قد ساء» أي «بأنه قد ساء» أي «بأنه قد ساء» أي «بأنه قد ساء»

قال الساجي: "يحتمل أن يكون أبي - رضي الله عنه - كان على التحديد، والوضوح على التعميم، وأنكروا عليه، أو أنه لم يوصاً به: فعلى هذا قوله أبي: "أبى أو أجاز" أن يكون له - حرافة في غير الصواب بوصف يوم الجمعة، وهذا يجوز عن أبي - رضي الله عنه - بما ذهب إليه الثوري (وقام أبو صحنه وأبي عن محمد فخصما ولم يوصيا أحدا أنه كان متعارفاً بينهم) أن الساجي: "هذا من جملة القوة الثالثة على صحة التوقيع منه - وهو هو

$$A = (A_{ij})_{i,j=1}^n, \quad B = (B_{ij})_{i,j=1}^n$$
$$(\pi_1, \pi_2, \pi_3, \pi_4) = (\pi_1, \pi_2)$$
[illegible]

(٦) باب جامع الوضوء

٢٧/٥٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِلَ عَنْ الْأَسْتِطَابَةِ، فَقَالَ: (أَوَّلُ لَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ^(١)).

ختم به هذا الباب، وهو يفيد أيضاً رُءُ ما ذهب إليه الخطابي من حمل أحاديث الأمر على الاستنجاب، إذ لو كان مستحباً ما ساء لهما الإنكار عليه، اهـ.

(٦) جامع الوضوء

٢٧/٥٧ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الربير، أرسله رواية الموطأ كلهم ووصله أبو داود^(٢) والنسائي عن عروة عن عائشة رضي الله عنها، وما وقع لأمير كبير وغيره عن هشام عن أبيه عن أبي هريرة غلط فاحش، قال الزرقاني.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِلَ (عن المستحجل) بيناء المحجول (عن الاستطابة)^(٣) هو طنب الطيب والاستطابة الاستنجا، يقال: استنجا وأطاب عطاباً؛ لأن المستنجي تضرب نفسه بإزالة الخبث (فقال) ﷺ: (أَوَّلُ لَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ^(٤)) يستطيب بها. يريد ﷺ بذلك التيسير، والتسهيل، كما هو ظاهر من السياق، لأن المُحْتَجِّمَ لَا يَكْتَادُ يَجِدُ مِثْلَ هَذَا غَالِيَةً، وَخَلْفُهُ بِأَثَلَاتٍ لَأَنَّهُ مِمَّا يَنْتَعِجُ الْإِنْفَاءَ فِي الْعَالِبِ، قَالَهُ الْبُخَارِيُّ^(٥)، فَقَصُرَ الِاسْتِجْمَارُ عَلَى مَا كَانَ مِنْ جِسر الْأَرْضِ كَمَا فَعَلَهُ أَصْحَابُ الرِّعَايَةِ فَتَأَمَّلْ. ونقدم أن الاستنجا سنة عند الحنفية، والمالكية، وكذلك الثنايث مندوب عندهما خلافاً للشافعية، والحنابلة، لأنهم قالوا بوجود كل منهما.

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة (٢٢) باب الاستنجا بالبحجارة، وإسناده في كتاب الطهارة (٤٠) باب الاجترار في الاستنجا بالحصاة دون غيره.

(٢) قال في الاستبصار ١٠٠/١٥٨: الاستطابة والاستنجا والاستجمار أسماء لنفس واحد.

(٣) قاليني (٦٧/١).

وَدِدْتُ أَنِّي قَدْ رَأَيْتُ إِسْحَاقَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْسَ.....

«إِنَّ» بمعنى «إِذَا» ٦ - وقيل: رجع إلى استصحاب الإيمان لمن معه من المؤمنين. ٧ - وقيل: عاد الاستثناء لبعض من معه يُظَنُّ به النفاق. ٨ - وقيل: راجع إلى استصحاب الإيمان لمن معه ﷺ، فإن الأبياء دعوا التوفي عن الغيبة، قال إبراهيم عليه السلام: ﴿وَأَتَّبِعِي رُبِّيَ أَنْ تُبَيِّنَ الْأَشْكَاءَ﴾^(١) وقال يوسف عليه السلام: ﴿تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَالْيَقِينِ بِكَفَّالِيهِ﴾ وقال نبينا عليه أفضل الصلاة: «اللهم اقبضني إليك غير مفترق»، وقال عليه السلام: «وما أدري وإني رسول الله ما يفعل بي ولا بكم» ٩ - وقيل: مستزقة لدعاء للمسلمين بهم والاستثناء يرجع إليهم بأنهم مانوا على الإسلام. ١٠ - وقيل: إن «إِنَّ» بمعنى «كَمَا» على ما رواه الداودي، فهذه عشرة أنوار للعلماء، رُجِّعَ بعضها، وودَّ بعضها، كما رُدَّ الرابع بقوله ﷺ «لأنصار: «الصبا معياكم والممات معاتكم». ووجَّه بأنه يحتمل أن يكون هذا قبل ذلك، وكذا حَقَّقَ النووي^(٢) من السادس إلى الثامن. والتفصيل يناسب المقولات.

(وددت) بكسر الدال أي تمنيت وأحببت. ووجه اتصال وده ذلك بربوبية أصحاب القبور أنه جاء تصور اللاحقين يتصور السابقين. وقيل: كشف له عليه الصلاة والسلام عالم الأرواح كلها.

(أنِّي قد رأيت) أي في الدنيا على الظاهر ببيعة المتكلم الواحد، وفي الآخرة عن مسلم: «أنا قد رأيتكم ببيعة الجمع». فالمراد هو عليه الصلاة والسلام مع الصحابة، نكي بنقل الصحابة من علم اليقين إلى عين اليقين (إخواننا) المسلمين (قالوا) وفي نسخة (فقالوا) (يا رسول الله أليسنا) ونلفظ

(١) سورة إبراهيم: الآية ٣٥.

(٢) انظر: «شرح النووي على مسلم» (١٣٨/٢).

أَلَا يَعْرِفُ حَبْلَهُ؟ فَأَنَابُوا. قَالَ: مَا رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالُوا: فَأَنَابْنَاهُ مَا نَبَوْا
يَوْمَ الْقِيَامَةِ. عَرَأَ فَنَحْنُ خَائِبِينَ. مِنَ الْوُفُورِ.....

لا يحسن نظره لو كان سواد، سواء كان أسود أو أحمر أو غيرهما، بل يكون لونه
حالصاً زاهياً، مبالغاً (ألا يعرف حبله؟) فهم، للإنكار

(فأنا) بلى (أجاب) (يا رسول الله) يحرمها (قال) (فأنا) (فأنا) (أي
المتصلين من أمة الإحسان) من هذا قوله من دفين العبد، وبه جرم الأنصاري في
شرح السرخسي. وقيل: إنما يكون حتى لمن لم يتوضأ، كما يدل لهذا أهل
القبلة، من ضلّ راس لم يصل

وبه نظر لأن هذا فضيلة ونسبة. فبعض بالمصلين مخلصاً، كونهم أهل
القبلة (أنا) يوم القيامة) حال كونهم أحراراً أصله النعمة في جهة العرس، ثم
استعمل في الجمال والتميز وظل الذكر مطلقاً. والحراد هناك المومنون على
سائر البركة. وفي حديث عبد الله بن مسعود - عنه السرخسي عن ابن عبد البر -
أمتي يوم القيامة أنا من المسحودين والمختصين من الوضوء، اهـ.

والجمع عديدي من البركة يسوّى بالوضوء. والجهة أشدّ تنويراً من سائر
الجهة لموضع السجود، فتؤيّل لمن نور وجهه في الدنيا والآخرة (المحجلين)
أي خمره (أو عفا، من) (أطية) (الوضوء) (الوضوء) أو بالفتح على أنه الماء.

وقد أشره أنه يكون مني توضع في الدنيا في حياته ولو سجد طول العمر
لغيره. لأن أكتهم وضوء المصلي كما ورد مصرحاً في رواية النسائي، لا من
وحدة العبد بل بعد الموت ولو يوضأ أبداً

قال الرويحي: لا شدة إطالة لفرة. وهي الزيادة في غسل أعضاء الوضوء
على محل الغرض. بل تكبر، وإنما يندب دوام الطهارة والتميز، قال السرخسي:
ويسمى ذلك أيضاً إطالة لفرة، كما حمل عليه قوله عليه السلام: (من استطاع
مكثم أن يحل غرته فليغسله، فقد حصلوا إطالة على الدوام، والمراد على الوضوء.

... لا تخمس على تعريض. فلا بد أن يكون...

والحاصل أن إبطاله لعدم تعلقه على زيادة على معمول، ونظير على إدانة الموضوع، وبالمعنى الأول المذكور، عند مالك، وبالمعنى الثاني المطلوب، وفي بعض النسخ، هذا مني على أن من استطاع أن يرفع وإن كان عرجاً من أي مبررة كان مذهباً له، نظر اعترافه به، وإباحة عن جماعه من الحفاظ، ويشهد بها عن جماعه من الحفاظ. وفي قوله: «ما عدا فوضوه» دلالة على أنه لم يكن معهوداً عليه ولا صحته عن، أو مختصراً، وذكر في مقدمات امرئ القلاج: «مداواة جلود القرص» إبطاله لعدم

تم الحلبي وغيره استدل بأشكال هذا الحديث على أن الموضوع من خصائص هذه الأمة، وفيه نظر، فإنه ثبت في البخاري في قصة سارة مع الأحداث أنها قامت ثوباً، ونصفي، وفي قصة خروج الزاهد، أنه قام فوضوه، فالظاهر أن التخصيص في لفظة «البر» والتجمل^(١)، وصرح به في رواية مسلم^(٢) عن أبي هريرة مرفوعاً: «سألت^(٣) النبي لأحد عبيدكم، يردون على نحو من عرق، الحديث، والسيما بالكسر: التعلية، صرح به الزخاني من النكتة وكذا التذييل من الحديث

أولاً ثم ظهروا على الموضوع، كره، مؤكداً، بل هي رواية مسلم التكرار (قلا) بأمر، كذا في المحجة الأولى، قاله عدل مسلم أي لا يطرد، كذا في رواية يحيى وغيره على نسخة السبي، أي لا يعمل أحد فعلاً يرد به عن موضوعي.

(١) قال ابن عبد البر في الاستيعاب (١/٢٠٦) (١٧٩/٢) إن رتب، عام الأمر لا يكسرها لغة ولا محجلاً، وإن هذه الأمة ورثة النبي، من ورويتها عن بعض من طلق، إن قالوا، وقالوا: «أمر الله أن تعادوا فصاحبها على من الأم» كما فصل بينها وبينها المسموع وغيره، هذا من الأبيد، والله أعلم.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة رقم الحديث (٢٢٧٧) بإسناده إبطاله المرفوع.

(٣) قوله: «سألت» إشارة مضمرة ومقدودة، فقال

وَحَامِلٌ عَلَى حَوْضٍ، كَمَا يَذُوقُ الْبَعِيرُ الْفَضْلَ، فَأَدْبَسَهُمْ لَا هُنَا وَلَا
هَهُنَا إِلَّا بِعَاقِبَةٍ، وَأَذَانُ الْفَقِيهِ قَدْ رَدَّاهُ عَنْكَ، فَأَقْبَلَ فَسَحَقَا.
فَسَحَقَا مَسْحَقًا

أُخْرِجَ مِنْهُ عَنِ ١٠٠ كتاب الطهارة ١٢ باب استحباب نعله ولحججه
في الوضوء، حديث ٢٩.

ويشهد به حديث سهل بن سعد مرفوعاً: إني فرسيت على الحوض، من ورد
غرب، ومن طرد سم يظلم أدم، ١٠٠ يردن عني أقوام، أخرجهما ويعرفونني، ثم
يعادل بي وبهما. ويروى الآخران بلفظ «يُثْبِتَانِ» بلام التشديد على الاعتبار،
وهي رواية عنه مسلم «أَلَا يُثْبِتَانِ» (رحل) بالإفراد في رواية يحيى على
الجسر، ويجمع عند غيره من جميع الرواة، قلت: وفي بعض النسخ من
رواية يحيى أيضاً «أرجاء»

(عن حوضي كَمَا يَذُوقُ الْبَعِيرُ الْفَضْلَ) عطش على الذكر و أنثى من الأبل
كأنهن وانحمل بخصر بالسكر (الفضال) الذي لا ريب فيه فبسته (فأدبهم)
ألا هلم: أخرج البعير المشرك، به فذان: أودحهما سنوي جه التدبير والتأنيث
والجمع والافراد في لغة الحجاز، رجع جاء في التقية أي نعالوا، (ألا هلم
ألا هلم) ذكره ثلاثاً للتأكيد، وبأن الملاحظة (فيقال) إنهم قد بدلوا بشديد
الذات أي عبروا (بعذك) سنتت، وفي رواية: «وما تدري ما أحدثوا بعذك»
(ألقوا) سحقاً، ضم كاء التمهيد وسخروها لغز أي بدأ (فسحقاً مسحقاً)
ثلاث مرات، ونصبه بغير أثرهم أنه أو سحقهم سحقاً.

(١) قال أبو داود: إن كل من أحدث في الدين ما لا يؤم به فهو من المعروفين عن
الحوض وأشدهم من خلف جدهم يسلمون فالجراح والروافض وأصحاب الأهواء
وكذلك لقعة العسوف، في تحريف طيس النجس واجتمعوا بالخطأ، مكن هؤلاء، لا
حد من بينهم أن يكونوا ممن عندنا هذا الخبر، أخرج فيهم (١/١٢٧) وانظر
«الإستبصار» (٦/١٦٨)، «الترغيب والحرمان» (٥٩)

وَأَشْكُرُ عَلَى التَّحْدِيثِ بِوَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يَسْتَشْكِلُ قَوْلُهُ ﷺ: «تُعْرَضُ عَلَيَّ أَعْمَالُكُمْ» فَمَا كَانَ مِنْ حَسَنٍ حَمَدَتْ لَهُ وَمَا كَانَ مِنْ سَيِّئٍ اسْتَغْفَرَتْ لَهُ لَكُمْ» أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَأَصْرَحَ بِهِ رِوَاةُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّبِ بِتَلْفِظِ «لَيْسَ مِنْ يَوْمٍ إِلَّا وَتُعْرَضُ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ أَعْمَالُ أُمَّتِهِ غَدَوَةً وَعَشِيًّا فَيُعْرِضُهُمْ لِسَمَاعِهِمْ وَأَعْمَالَهُمْ» فَلَا صَحَّحَ حَيْثُ مَا أَحْبَبَ عَنْ رِوَايَةِ الْبَزَّازِ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تُعْرَضَ الْأَعْمَالُ عَلَيْهِ ﷺ إِجْمَالًا، لِأَنَّهُ عَلَى مَا فِي هَذَا الْجَوَابِ مِنَ الْبَعْدِ يَرُدُّهُ رِوَايَةُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَبِّبِ، وَأَحْبَبَ أَيْضًا بِأَنَّ مَادَاتِهِمْ لِيُزَادَ الْحَسْرَةُ وَالنَّكَالُ عَلَيْهِمْ، وَالْأَوَّلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَأَقُولُ: يَا رَبِّ إِنَّهُمْ مِنْ أُمَّتِي» فَلْتِ: وَالطَّاهِرُ عِنْدِي أَنَّهُ الْعُرْضُ لَوْ صَحَّ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ عَلَيْهِ الْعِزَّةُ وَالسَّلَامُ بِحِفْظِهِمْ فِي كُلِّ زَمَانٍ سِوَا وَقْتِ الْحَشْرِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ فَلَمْ تُعْرِضْهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: «سَحَقًا سَحَقًا» وَلَوْ أَنَّهُمْ لَكَانُوا مُسْلِمِينَ، فَابْنُ الْغُرَّةِ وَالشَّحِيلِ الْقَدِي عَرَفَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِهِ؟ أَحْبَبَ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُرْتَدِّينَ وَكُلَّ مَنْ نَوَّضًا يُخَشِّرُ بِالْفِرَّةِ وَالشَّحِيلِ. فَمَلَأَهَا دَعَايَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، ذَلِكَ الْبَاحِي. وَقَالَ عِيَّاشُ: هُوَ الْأَخْطَرُ لَمَّا رَوَى أَنَّ الْمُنَافِقِينَ يَعْطُونَ بَوْرًا وَيَطْفَأُونَ عِنْدَ الْحَاجَةِ عِنْدَ الصَّرَاطِ، فَلَا يَبْعَدُ أَنَّهُمْ يَعْطُونَ، هُنَاكَ أَيْضًا، فَيُضَادُّونَ عِنْدَ الْبُورَةِ عَلَى الْحَوْضِ نَكَالًا وَمُكَرًّا بِهِمْ.

وَقِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَعْرفْ ﷺ فِي حَيَاتِهِ تَمَّ هَوْنًا، أَوْ كَانَ مُنَافِقًا فَتَدَايَ ﷺ (إِظْهَارُ) الْإِسْلَامِ. وَقِيلَ: إِنَّهُمْ الْمُبْتَدِعَةُ الَّذِينَ أَمَّ يَخْرُجُوا مِنَ الْإِسْلَامِ كَثْرًا وَانْضَرَّ وَالْخَوَارِجُ، فَيُدْفَعُوا عَنْهُمْ، تَمَّ يَنْفَعُ فِيهِمُ النَّبِيُّ ﷺ مَعْدَمًا يَدْخُلُونَ فِي جَهَنَّمَ.

قَالَ الشَّرَاحُ^(١): وَمِنْ اللَّطَائِفِ أَنَّ الْمُطَوَّلَ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ حَدِيثَ بِهِ ذَكَرَ

(١) انظر: التمهيد لشرح الحديث (٥٠/١).

٢٩/٥٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَرْبٍ، أَنَّ
 ابْنَ عَبَّاسٍ، أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 عَلَى الْمَاءِ، فَجَاءَ الْمَرْءُ بِإِذْنِهِ بِصَلَاةٍ أَتَتْهُ، فَأَعَادَهَا بِمَاءٍ غَيْرِهَا.
 ثُمَّ قَالَ: فَإِنَّهُ لَوْ هَذَا كُنْ حَبِيبٌ لَمْ يَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﷻ.

أحد من الصحابة - يعني السيرة - إلا أنه الحديث يروى من سمع مالكاً أنه
 ذكر هذا الحديث، ورواه أنه لم يخرجه في السيرة.

٢٩/٥٩ - مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 حَمْرًا^(١) بَطْنُ ثَعْلَبٍ، الْمَيْمَنَةُ مِنْ أَسَدٍ (مَوْلَى) ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ مَنَظَرٍ (عَمْرُو بْنُ مَنَظَرٍ)
 فِي مَاءٍ فَجَاءَ سَبْعِينَ أَلْفًا مِنْ نَبِيِّ بَكْرِ الْعَدْنِيِّ، وَبَنِيهِ عَدْنَانُ - رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ - وَكَانَ كَثِيرَ التَّحَدِيثِ، مَخْلُفٌ فِي تَوْبِغِهِ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ، وَقِيلَ بِهِ دَلِيلُ
 (أَن) مَاتَ لَعْنَتُهُ (عَدْنَانُ بْنُ عَدْنَانَ) فِي مَاءٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أحسنى حتى انعقاد) قيل: هي حجارة تروى دار عثمان، بقعة عليها مع
 اسم، وقال لؤي بن خالد: هو الفرج، وقيل: ذكائير حول داره، وروى عنه عن
 مالك. وقال يونس: لفظه بضم الهمزة، أو حرف، أو أداة بالفتح، فيها، وقال الذهبي،
 موضع هذه ماء المسجد المدينة، قال: ودار عثمان أيضاً قريب باب حبريل
 - عليه السلام - بالمدينة.

النجباء السجود. وأدناه أن أبا عبد الله عثمان (بصلاة العصر) قال: يا بني، فإن
 المؤمن يردوه في جوع الناس بعد الأكل تشبه بأمور الناس. ورواه فيه حوار
 الشريف لعل العاصم وغيره (قدحاً) عثمان - رضي الله عنه - أسماء (مؤثرة) (مؤثرة)
 ثم قال: والله لأحدثكم أكل ينقسم واللام لزيادة نحو بضمه ما من حفنة أحياناً لولا
 أنه كذا روى يحيى وغيره - النور - الضمير أي لولا أن معناه (في كتابه الله).

(١) - نظر - حدث في - المصنف (١/١٦١، ١٦٢) وهو في باب الطهارة (٢/٤٤٥، ٤٤٦) وأما الحديث
 (١/١٦١، ١٦٢).

در این پژوهش، از روش پیمایشی استفاده شده است. جامعه آماری شامل کلیه دانشجویان مقطع کارشناسی رشته روانشناسی در دانشگاه تهران در سال تحصیلی ۱۳۹۰-۱۳۹۱ می‌باشد. نمونه‌گیری به روش تصادفی ساده انجام شده است. حجم نمونه بر اساس فرمول کوکران و با در نظر گرفتن ضریب اطمینان ۹۵٪ و ضریب خطای ۵٪، ۳۸۴ نفر تعیین شده است. ابزار گردآوری داده‌ها شامل پرسشنامه‌های استاندارد است. روایی و پایایی پرسشنامه‌ها با استفاده از روش‌های آماری مورد بررسی قرار گرفته است. نتایج پژوهش نشان می‌دهد که دانشجویان دارای اضطراب اجتماعی، تمایل بیشتری به استفاده از شبکه‌های اجتماعی دارند. همچنین، استفاده از شبکه‌های اجتماعی با اضطراب اجتماعی رابطه مثبت دارد. این یافته‌ها می‌تواند به عنوان راهنمای برای تدوین برنامه‌های مداخله‌ای برای دانشجویان با اضطراب اجتماعی مورد استفاده قرار گیرد.

موجوده كذا حدثني من آخر الحديث أما حدثني أي هذا الحديث أنا الذي
 شككت، وإلى هنا قال - بعد من كتاب الله موجود - أما سياسي - فلا شك في
 قوله الأول - وروى آخره - من غير غلط القول بأنه - سياسي - والسد وعاء
 الخزانة - أي الإجابة في كتاب الله تضمن بعد ما حدثك به - حاله الأخير⁽¹⁾،
 وقال الخافض⁽²⁾ أن المتن تصحيف من بعض الرواة، قلت - نعم - بالنية
 من الأملح ما يماثل

[illegible]

وظاهر الجدل، مع زكاري والنفساني، أن العلم، خصوصاً بالفلسفة، قد وقع في دوامة من التناقضات، مما لم يأت كبيره، ولذا غلبت العزلة عن أي تكامل لا تعبر إلا بالثوب، فالعلم الآن غارق في بحار العزلة، والإنسان مأخوذ به، وهذا لا ينبغي، وأصل حقيقة العلم، وقد دخل في محسنة، بعد

2010 年 12 月 10 日

1975, 1976, 1977, 1978, 1979, 1980, 1981, 1982, 1983, 1984, 1985, 1986, 1987, 1988, 1989, 1990, 1991, 1992, 1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 26

قال (حسن) قال مالك: أروا لي حديث هذه الآية: «وَأَقْبِرَ الصَّلَاةَ صَرَفًا فَهَرُّهُ وَأَقْبِرَ مِنْ أَهْلِهَا إِذَا تَحَنَّنْتَ بِذَهَبٍ أَشْيَاكَ» ذِكْرُ بِلَا ذِكْرِكُمْ».

أخرجه البخاري في ١ - كتاب الوضوء، ٢ - باب الوضوء، ثلاثاً ثلاثاً.

ومسلم في ٢ - كتاب الطهارة، ٢ - باب غسل الوضوء والصلوة غصب.

حديث ٢ (٢٠٥ - ٢٠٦).

المكتنف بالنصاعين بهذا الطريق - كما أفاده شيخنا زوائد - هو الله عز وجل - وقد قال تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ لِمَن يَشْرِكُ بِهِ. وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ» ثم قال ابن العربي في الحاشية الأخرى: «وهذا التكبير إنما هو للدعوى المنعقدة بحقوق الله سبحانه، وإنما المنعقدة بحقوق آدميين إنما يقع النظر فيها بالشفاعة مع العباد، وإن شاء الله، كما بيانا في الأصول».

(قال يحيى) الراوي (قال) الإمام (مالك) أروا لي أظن علمان - رضي الله عنه - بهذا القول: «لولا أنه في كتاب الله» (هذه الآية) التي في سورة هود وهي (وَأَقْبِرَ الصَّلَاةَ صَرَفًا فَهَرُّهُ وَأَقْبِرَ مِنْ أَهْلِهَا إِذَا تَحَنَّنْتَ بِذَهَبٍ أَشْيَاكَ) ذِكْرُ بِلَا ذِكْرِكُمْ» جميع أربعة أي حاشية (وَأَقْبِرَ الصَّلَاةَ صَرَفًا) المعربة والمعربة (وَأَقْبِرَ الصَّلَاةَ صَرَفًا) كالمحولات الخمس (وَأَقْبِرَ الصَّلَاةَ صَرَفًا) والدعوى، والتعظيم، والتعظيم، كما يدل عليه قول الآية (وَأَقْبِرَ الصَّلَاةَ صَرَفًا) أي محلة (وَأَقْبِرَ الصَّلَاةَ صَرَفًا) أي المحلة، ثم قال (حسن) كما رواه الشيخان.

قال (حسن) في ٣٧. وعن هذا التفسير تصح الروايات بسند جيد، والنون كما تقدم. لكن في الصحيحين عن عروة أن العباد بالآلة فواء (عاقب) والذين يحشرون ما أتركوا من أنفسهم في سورة الفرقة وهو راوي الحديث، ورواه بإسناد هو أولي بالقبول، ولذا رجحه الحافظ زوائد (حسن)، بخلاف الإمام مالك

(١) سورة هود الآية ١١١

(٢) (١٠٠ - ١٠١)

(٣) (الشمس ١٠٠/١٧٨).

٢٠٦/٣٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ

عُطَاءِ بْنِ سَعَادٍ، عَنْ غَالِيَةَ الْمَدَنِيَّةِ الْعُصَابِيَّةِ،

قَالَتْ ذَكَرَهُ بِالْفَرَنْ، وَالْجُزْمُ أَوَّلُ فَيَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى تَفْسِيرِ عُرْوَةَ: نَوَلا آيَةً تَمَعُّعَ
مِنْ كَتَمَانَ الْعِلْمَ مَا حَدَّثَكُمْ بِهِ، وَعَلَى هَذَا لَا تَصِحُّ رِوَايَةُ النُّونِ.

٢٠٦/٣٠ - (مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عُطَاءِ بْنِ سَعَادٍ عَنْ عَمِيدِ اللَّهِ

الْعُصَابِيِّ) - نَحْمُ الْعَصَاءَ الْمَهْمَلَةَ وَفَتَحَ النُّونَ وَكَسَرَ النُّونَ فَحَاءَ مَهْمَلَةً - نَسَبَةً
إِلَى عَصَابِ بْنِ بَطْنٍ مِنْ مِرَادٍ. ثُمَّ هَذَا الْأَسْمُ كَذَا لِأَكْثَرِ رَوَاةٍ «النُّونِ» بِدَوْنِ لَفْظِ
الْكُتْبَةِ، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ «السَّاسِيِّ» وَ«الشَّكَاةِ» وَصَيْرَعِيَّةً، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِي
صَحِيحَتِهِ، بَلْ فِي وَجُودِهِ مُشْتَبَلٌ: هُوَ صَحَابِيٌّ، وَقَبِيلٌ: رَجُلٌ مِنَ الرُّوَاةِ،
وَالصُّوَابُ: «أَبُو عَبْدِ اللَّهِ» كَيْفَ أَمَرَ الرَّحْمَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا هِيَ: «قُلْتُ الرَّحْمَنُ بْنُ
عَنْ الْخَارِجِيِّ. أَنَّ مَالِكًا وَهُوَ فِي عَدَدِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّحْمَنِ بْنِ
عَمَلَةٍ، ثُمَّ يَسْمَعُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: سَمِعْتُ ابْنَ عَمِيْرٍ عَنْ رِوَايَاتِ الْعُصَابِيِّ فَقَالَ: مَرْمَلَةٌ،
لَيْسَتْ لَهُ صَحِيحَةٌ، وَلَيْسَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ، وَإِنَّمَا هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ،
قَالَ السُّبُوْطِيُّ^(١). وَقَالَ يَحْيَى بْنُ شَيْبَةَ: هُوَ «الْعُصَابِيُّ» الَّذِي يَرْوَى عَنْهُمْ
فِي الْعَدَدِ سِتَّةً، وَإِنَّمَا هِيَ اثْنَانِ فَقَطْ: «الْعُصَابِيُّ الْأَحْمَسِيُّ»، وَهُوَ الصَّابِغُ مِنَ
الْأَعَسْرِ الْأَحْمَسِيِّ هَذَانِ وَاحِدٌ، وَمَنْ قَالَ فِيهِ: «الْعُصَابِيُّ» فَقَدْ وَهَمَ، وَهُوَ الَّذِي
يَرْوَى عَنْهُ الْكُوفِيُّونَ. وَالثَّانِي: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمِيْلَةٍ، كُنْيَتُهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، ثُمَّ
بَدَرَ النَّبِيُّ ﷺ بَلْ أَمَرَ عَنْهُ، وَرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَغَيْرِهِ. فَمَنْ قَالَ: عَنْ
عَمِيدِ الرَّحْمَنِ الْعُصَابِيِّ فَقَدْ أَصَابَ اسْمَهُ، وَمَنْ قَالَهُ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
الْعُصَابِيِّ أَصَابَ كُنْيَتَهُ، وَهُوَ رَجُلٌ وَاحِدٌ، وَمَنْ قَالَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَدْ
أَخْطَأَ، قَلَبَ اسْمَهُ بِكُنْيَتِهِ. وَمَنْ قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ الْعُصَابِيُّ فَقَدْ أَخْطَأَ، جَمَلَ

(١) التَّوْبَةُ الْحَوَالِكُ (ص ٢٢).

« رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَنَّهُ قَالَ: إِنْكَ رَضَاً لِعَبْدِ الْمُؤْمِنِ، فَتَسْتَمِضُ،
فَرَحِمْتَ الْخَطَايَا مِنْ قَبْلِ..... »

عنه عطفاً من يسار كذا سعاد، فلعطفه غير عبد الرحمن، لخرُج له أبو يعلى هذا،
« ونعم الله بخدمته بعد ذلك أمراً »

« ان رسول الله ﷺ قال: إِنْكَ رَضَاً أَنْ تُسَرَّ فِي الْوَصْوَةِ (العبد المؤمن
تستسقى) وفي نسخة بزيادة (أنا) (خرجت الخطايا من يدي) أي معه. »

قال الشافعي^(١) يحتصل أن يكون معنى ذلك: أن نبياً يفعل من المضمضة
كفارة لما يمتنع الغم من خطايا، فخرُج عن ذلك بخروجي عنه، ويعتدل أن
يكون معنى ذلك: أن يغفر تعالى عن غفاره ذلك الغصن بالذنوب التي اكتسبها
الإنسان وإن لم يخص بذلك الغصن، انتهى، ووقع غلط من انكاتب فيما نقله
البروقاني عن الباغي فاحذر.

وقد ابن العربي: أما خطايا العين فهو النظر إلى ما لا يحل قصداً إليه،
وخطايا اليد فالحس بما لا يجوز، وخطايا الرجل المشي فيما لا ينبغي،
وخطايا القدم التمراد على الفاحشة، والموااعدة في السجدة، وخطايا الأنف
شم ما لا يحل، كطيب مضمون أو على امرأة أجنبية، فإن شتم الطبيب
المضمون مغيرة، وإنزاعها بالاستعمال كبيرة.

وقد عياض: خروج الخطايا استمارة لعصول المعقرة عبد ذلك، لأن
الخطايا في الحقيقة ليست بأحسام متحررة^(٢)، وإنما هو تمثيل شبه الخطايا
الحاصلة باكتساب أعضاء أجسام رتبة أمثالها وعاء يراد نطقه.

قال ابن العربي في إغارة الأهودي^(٣): يعني غشرت الخطايا، لأنها

(١) التلخيص (٦٦/١٧٦).

(٢) قال البارزي: إن الخطايا معمر عند ذلك لا أن الخطايا في الحقيقة هي - بحال في النساء،
بعد ذلك على وجه الاستدرة الجارية في نساء الم - (المعجم بترائد مبلغة (١/٣٥٩).

(٣) (١٠/١٠).

وإذا استسقى فمرحت الخطايا من يده. فإذا غسل وجهه فخرحت
الخطايا من وجهه.

أفعال وأعراض لا تنقض: فكيف توصف بدخول أو خروج؟ ولكن استسقى لما
أوقف. الموفرة على الظهارة الكاملة في العصر سبب لذلك مثلاً الخروج، اهـ

(مقدمة مستقلة) بوزن مستعمل. أي أخرج ما لا استساق، قيل: يخص
الاستساق لأن القصد خروج الخطايا وهو يناسب الاستساق مع ما فيه من زيادة
المبالغة في التنظيف، وهو المقصود. وفيه: غلبة سببها على زيادة المبالغة
في التنظيف؛ لأنه اعادة المغنونة من الاستساق (خرجت الخطايا من يده)
كشم ما لا يجوز (فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه).

قال ابن العربي: يقتضي منهارة الوجه، وكذا أن كل عضو يظهر نفسه
فيستش به المصحف إذا غسل يديه بهما أو يده به وجهه إذا غسله، نعمتنا في
ذلك الاختلاف بيننا في التقاء اهـ

قلت: وهذا مستعمل حتى تحذف الحدث وعدمه، والمتمم عند الحديث
سبح الجواز. قال في «الدر المختار»: اختلفوا في منه غير أعضاء الطهارة،
وبما غسل منها، وفي القراءة بعد المضمضة، والجمع أصح، قال ابن عابدين.
هذا في «شرح الرامحدي» وخالفوه أن المبدأ صحيح يجوز الإثابة، نكر في
«السراج»: الصحيح أنه لا يجوز، وليس «أفضل» على ما به، اهـ. وقال في
موضع آخر: فإن التخييع عام: الحدث بمعنى المبالغة الشربة عما لا يحل
بدون الظهارة لا يتجوز إلا خلاف عند أبي حنيفة وإصحابه، اهـ.

والعجب من الشيخ ابن العربي ذكر هنا الاختلاف فيه، ولم ينقض شيء،
وقال في «باب الوضوء بعد الخلل»: إن الحدث لا يرتفع عن ثوبه بحال حتى
يعمل لوجوه. بدليل جمع الألف على أن الرجل لم يغسل وجهه وبديه في
الوضوء ثم يجزئ له أن يغسل به المصحف، لا عدداً ولا عدداً، وإنما غسل
الوجه موقوف مر عن قول كذا أنت له الحكم. وإن لم يكن بطل تركه.

فإذا غسل رجله خرجت الخطايا من رجله حتى تخرج من تحت الظفر حذقه. قال: فإنه كان مثله الذي استسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم

أخرجه السيوطي في ١ - كتاب الطهارة. ٨٥ - باب مسح الرأس مع الرأس

والرأس واحد في ١ - كتاب الطهارة. ٦ - باب نوازل الطهارة

فإنه تحفية من أن الأذانين المأذنان الرأس، وفي حكمه، ولا يوجب لهما ماء حديد، ولهذا نخرج الخطايا المتعددة بهما من مسح الرأس، وأصرح منه حديث الأثيري عن أبي أمامة أي إذا مسح برأسه كثر به ما سمعت أفناءه. أم أنها مفتحة بالرأس كالمعينين بالوجه؛ ولهذا لا يحتاج لهما ماء حديد. ومباني مذاق العناية فيه في بابه.

(إذا غسل رجله خرجت الخطايا من رجله حتى تخرج من تحت الظفر رجله) وإنما كان العمل أصلاً والمسح على النقيض منه ذكر الأصل، ففي حكمه نائبه. (فإنه يخرج) ألم كان مثله إلى المسح وصلاته) دالة كانت أو مريضة (نافلة له) أي زيادة له في الآخر على خروج الخطايا ومن المعلوم ما في المسح إلى المسح وهي اتصاله من النوازل انجرمل.

أم ظاهر هذا الحديث تكبير الذنوب بسجدة الوضوء، وظاهر الحديث المتقدم التكبير بالوضوء مع الصلاة، فبطل. كل منهما مكفر، أو الوضوء المجرد مكفر ذنوب أعضاء الوضوء، ومع الصلاة مكفر لجميع الأعضاء، أو الوضوء مكفر للذنوب الظاهرة، ومع الصلاة للذنوب الباطنة أيضاً، فإنه نقادي^(١)، وبطل؛ إن الوضوء يكفر به مصر، والصلاة مستعمل الوضوء. وهذا قال في حديث عثمان بن أبي الصلو^(٢) الأخرى قال البخاري. وهل غير ذلك

(١) من نسخة مشيخة الأزهر

(٢) انظر: إرشاد المفاتيح (١: ٤٢٦).

٣٦/٦٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا تَوَضَّأَ الْمُعْتَذِرُ الْمَاءَ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْسِلْ بِيهِ رَأْسِي وَجْهِي، حَرَّجْتَهُ مِنْ رَجَائِمِ كُلِّ حَبِيثَةٍ، فَظَرِّبْهَا بِأُظْرُفِي.
.....

٣٦/٦٦ - (هذا من مهمل) ^(١) بالنسبة لمعلة مصغرة (ابن أبي صالح) ذكر أن المعلى يكنى أبا يزيد، أحد الأئمة المشهورين بالكثيرين، تغير منظره بأظفره.

قال البخاري: قد له أخ فمات بوجه عليه فسماه حنظلة، قيل: أخذ الإمام مالك عنه قبل أن يموت، في الموطأ عشرة أحاديث مرفوعة، مات في خلافة منصور.

عن أبيه أبي صالح ذكر أن ^(٢) هـ، قاله ابن الرواحي، كان يبيع السمسم والزيت، ويحضر بهما من العراق إلى النجف فلف بهما، والتفتيح بالأول أسهل، المعنى أنه كبر الحديث، مات سنة ١٠١ هـ.

عن أبي عبيدة أو رسول بن عبيدة قال: إن عديلاً أي أراد وشرح في التوضوء العبد قال الترقائي ^(٣): فيه إيحاء بأن الله عبادة (المسلم أو المؤمن) شك من الرازي، قيل: ويحتمل التنبيه منه ^(٤) على ترادفهما شرعاً واعتقاداً، والاولى منه، والمؤمنة في حكم المؤمن، وفي التمهيد عليه على أنه مع الكفر لا يصح شيء.

.....
عن وجوه غلط تعمير على توضأ، أو مرتب على الشرط أي أراد التوضوء فغسل (حرجت من رجيه: حارب يقاتل) أي جاهد، (ظفر إليها) أي

(١) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٢/٢٦٥)، ومنتزه العطاء (١/٢٧٧).

(٢) له ترجمة في: تهذيب التهذيب (٢/٢١٩)، ومطبوعات ابن سعد (١/٢٢٢).

(٣) شرح الترقائي: (١/٦٩).

بِعَيْنِهِ مَعَ الْمَاءِ (أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ). فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ، حَرَجَتْ
 مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ بَطَّشَتْهَا بِدَاءِ مَعَ الْمَاءِ (أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ).
 أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ حَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَسَّتْهَا

الخطيئة، يعني إلى سببها إطلاقاً لاسم السبب على السبب بمبالغة (يعني)
 بالإفراط على الجنس. وبروي بالثنية، زاده تأكيداً مدلعة وإلا فالتنكير لا يكون
 إلا بالعين. وإذ قيل: الوجه يتناول العم والأنف، فلم يختص بالعين؟ يجاب
 بأن الخروج منهما بالمضمضة والاستنشاق، ولم يكن المعين شيء يخرج به
 وذكره، وقيل: إن العين طليعة القلب، ورائده، فإذا ذكرت أغت عن مائرهما،
 وقيل: لأن حنابة العين أكثر، فإذا خرج الأكثر خرج الأقل، فهو كغناية لما
 غفر، والأول أرجح، فإن الرواية مختصرة جداً كما سترى، فترك فيها ذكر
 المضمضة والاستنشاق أيضاً.

(مع الماء أو مع آخر قطر الماء) شك من الراوي، ونسب: لأحد الأمرين
 نظراً إلى البداية والنهاية. زاد في النسخ الهندية بعد ثبت أو نحو هذا وهذا
 شك من الراوي بلا مرية (فإذا غسل يديه) بالثنية (خرجت من يديه كل خطيئة
 بطَّشَتْهَا) أي عملها، والبطش الأخذ بعقب أيماء، قلنسي الأجياف، ويدخل فيه
 كتابة إم (مع الماء أو مع آخر قطر الماء).

ثم اعلم أن هذا الحديث لا يوجد فيه إلا ذكر الوجه واليدين على النسخ
 الموحدة عيني، وزاد الزرقاني^(١) - برواية ابن وهيب، وكذا ما أخرجه
 الخطيب في المشكاة^(٢) عن مسلم - ذكر الرجلين أيضاً، فقالا: (فإذا غسل
 رجله، أو سجدتهما خرجت كل خطيئة مسستها) والمضمير إلى الخطيئة، والنصب
 بنوع الخافض، أي مسحت إنيها أو فيها، ويكون المعرج مصدراً أي مسحت

(١) انظر: «شرح الزرقاني» (١/٦٦).

(٢) «مشكاة المصابيح مع مرآة المفاتيح» (١/٣٢٢).

موضح رسول الله ﷺ في ذلك الإتياء بدء ثم أمر الناس يتوضؤون
 بدءاً فذلك أمر فرأيت الماء يتبع من تحت أصابعه

رسول الله ﷺ: انطلق إلى بيت أم سلمة، فأنقذه بعدد ماء إيمانته وأما نصحه،
 المحدث.

(فوضح رسول الله ﷺ في ذلك الإتياء بدءاً) يعني بعد صم الأصابع. وفيه
 حكمة من قال إن الأمر سبيل المبدأ قبل إدخالهما الإتياء أمر استحباب لا
 وجوب، كما سطر في محله ثم أمر الناس يتوضؤون، وفي رواية: أن يتوضؤوا
 (بدءاً) أي من ذلك الإتياء، والظاهر أنه عليه السلام علمه بالحرسي، أو دعا به
 فيقول:

(قال أس: فرأيت الماء يتبع) يتبع التبعائية أول الحروف فنون ساكنة
 مع حدة مضبوطة ويحور كسرهما وفنجهاء أي يفتح، وفي "القاموس" تبع يسع
 مثلاً، خرج من الغيرة. اهـ وفي رواية يفر (من تحت) وفي رواية "من بين"
 (أصابعه).

قول النووي^(١) في كتيبة الشيخ قولاً: أحدهما: أن الماء يخرج من نفس
 أصابعه ويتبع من دونه، وهو قول المعتزلي وأكثر العلماء، والثاني: أنه تعالى
 أكثر الماء في دونه، فصار يفر من بين أصابعه، فانه التفازي في مخرج
 الماء. قال العلماء: إن تبع الماء من بين الأصابع أبلغ معجزة من تبعه من
 الحجر، كما رفع موسى عليه السلام: لأن خروج الماء من الحجر معجزة
 بخلاف الأصابع، فليكن دراً من دلالة السارسية: أشبه خربان هذه دارند
 نونها داري ...

(١) شرح النووي على مسلم (٣٨، ١٥)، وأيضاً الاستذكار (١/٢٠٢)، ومعرفة المحتاج (١/١٩٧).

رواه الألباني حتى يُرَوَّعُوا من جندٍ قبيحٍ ولم

أخرجه البخاري في: ٤ - كتاب الوضوء، ٣٢ - باب التماس الوضوء إذا حانت الصلاة.

ومسلم في: ١٣ - كتاب الفضائل، ٢ - باب في معجزاته التي يَبْغُو حديث ٥.

«توضأ الناس كلهم، وكانوا ثمانين رجلاً كما في رواية حميد عن أنس عند البخاري، وله عن الحسن عن أنس: كانوا سبعين أو نحوها، وفي مسلم: سبعين أو ثمانين، وفي حديث قتادة عن أنس عند الشيخين قال قتادة: قلنا لأنس: كم كنتم؟ قال: كنا ثلاثمائة أو زهاء ثلاثمائة، وعند الإسماعيلي: ثلاثمائة، بالجزء. والظاهر تعدد القصة، مرة سبعين أو ثمانين ومرة زهاء ثلاثمائة. قال القرطبي: نبع الماء من بين أصابعه يَبْغُو تكرر في عدة مواضع في مشاهد عظيمة.

«حتى يوصفوا من عبد آخرهم» قال الكرماني: «أى» للتدريج و«من» للبيان أي: توضأ الناس حتى توضأ الذين هم عند آخرهم، وهو كتابة عن جميعهم، و«عند» معنى «في» لأن «عند» وإن كانت نظرية الخاصة فكن العالقة تقتضي أن تكون النظرية المطلقة، وكأنه قال: الذين هم في آخرهم، قال التيمي: المعنى توضأ المقوم حتى وصلت السوية إلى آخرهم. وقال البويهي: «إن» هنا بمعنى «إلى» وهي لغة، وتعقب الكرماني ورده الرزقاني. قال الفاري في «شرح الشفاء»: إلى أن انتهى أولهم، والتفضية محكومة للعلامة، والمراد جميعهم، اهـ.

ثم قال عياض: نبع الماء رواه الثقات من العدد الكثير راجع الغفير عن الكافة متصلة بالصحبة، وكان ذلك في موطن احتضار الكثير منهم في المجمع، ولم يرد عن أحد منهم إنكار على راوي ذلك، فهذا النوع ملحوظ بالنظم من معجزاته **قَالَ** انتهى.

قال القرطبي: سح الماء من بين أصابعه تكرر في عدة مواضع في مشاهد عظيمة، وورد من طرق كثيرة بعد مجموعها انعلم انظمي المستفاد من التواتر

٣٣/٦٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَعِيمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيِّ
الْمَعْجَمِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ:
.....

اليسعوي - قال الفاري في المخرج النقاء: ولا ينكر أحد من الناس من حضر تلك
الترافعة ما حدثوا به، فصار كغصن يذوق ثمره فيكون إجماعاً مسكوتاً عنهم، اهـ.
وقال الحافظ^(١) - وحديث نعيم التميمي طريقه كثيره عن أبي
وعبدهما من خمسة طرق، وعن جابر - رضي الله عنه - عندهم من أربعة طرق،
وعن ابن مسعود في البخاري والترمذي، وعن ابن عباس - رضي الله عنه - عند
أحمد والطبراني من طريقين، وعن أبي ليلى وأحمد بن محمد بن عبد العزيز
- رضي الله تعالى عنهم أجمعين - وعن قيس بن مضاء - بسط طريقها
أبو رافع^(٢) وغيره، وهذا المختصر لا يتحصى.

٣٣/٦٣ - (مالك عن نعيم) يضم النون وضع العين التيممية (ابن عبد الله)
(التميمي) مولى آل عمره، وثقه ابن معين وغيره (المعجم) ضم المعيم ومكون
الجمع وكسر المعيم الثانية آخره واو ميمية، اسم قاض من الإحصاء على
المنصور، ويضع لجمع من التجير، قال الحافظ - وصنف هو وأبوه بذلك
لكونهما كانا يجيران سعد النبي ﷺ، وقيل: وصنف عبد الله بذلك حقيقة،
وصنف ابنه سعاد - يرد بأن الله أيضاً كان يجتر.

وإن السيوطي^(٣) كان عبد الله يجتر سمعاً إذا تعد عمر عن النعيم،
وقيل: كانوا يجترزون الكعبة، لا مانع من الجمع (أنه سمع أبا هريرة يقول)
وقال ابن عبد البر: قال مالك وغيره: قال نعيم يومئذ، كثيراً من أحاديث أبي
هريرة - رضي الله عنه -، ومن هذا لا يظن بالرأي فهو منه، وقد ورد معناه
من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - وغيره بأسانيد صحيحة.

(١) الط - فتح الباري (١/٥٥٥).

(٢) مخرج أبو رافع - (١/٧٠).

(٣) معجم النعمانك (ص ٥١).

من يؤمنا فأحسن وضوءه، ثم خرج عابداً إلى الصلاة، فإنه في صلاة ما دام يمشي إلى الصلاة، وإن أتى به أحد من خلقه أو به حياءه، ولم يجر عنه إلا أخرى سبباً، فإذا سمع أحدكم الإقامة ولا يسمع

(من يؤمنا فأحسن وضوءه) بإثبات سنة وضوئه ونحوه مهلهة (ثم خرج) من بيته عابداً أي فاضداً (إلى الصلاة) خاصة دون غيرها (فإنه في) حكم (الصلاة) باعتبار الأجر والثواب، وباعتبار الحشوع وترك العسل، كما في رواية أبي داود عن كعب بن عجرة مرفوعاً: إذا نوى أحدكم، فأحسن وضوءه، ثم خرج عابداً إلى الصلاة، فلا يشكك يديه، فإنه في صلاة يستمر هذا الحكم (ما دام يمشي) تكسر الميم أي يقصد، من باب صرف، وفي لغة قليلة من باب فرج، وفي نسخة ما كان يمشي (إلى الصلاة) ما دام مستمراً على هذا القصد، ولا يسمعه من الخروج عن المسجد إلا الصلاة، وفي رواية لمسلم لا يزال أحدكم في صلاة ما كانت الصلاة تحببه.

(وإنه) فتح الهمزة وكسرها (يكتب له بحدتي خطوبتي) تضم الخاء لمعجمة، وه عزم الحافظ وغيره، وهو ما بين القديين، وقيل: بالفتح بمعنى لسه، الواحد، والمراد بها التيمن، قال القرطبي: إرواه بالضم وهو ما بين القديين، وإنما بالفتح هي التيمن (حسنة) المرفوع (ويشكك) بالآخرى أي يسرق. كما رفع مصرحاً في رواية ابن عمر عند الحاكم وغيره، وفي رواية سعيد عن بعض الأندلس عن أبي داود (سبباً)

قال النجاشي^(١)، يشتمل أن تحفظه منكبين يحسبها تحب وبعضها يمحى، وهو ظاهر اللفظ، وقيل: هما واحد، وقنابه الحسنة هو بعته محو التيمات، فهي مختصرة.

(إذا سمع أحدكم الإقامة للصلاة) وهو سببها إليها (فلا يسمع) أي لا

عن أبي ذرٍّ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «فألمنكم الله على أن لا تكونوا خير منكم في شيء من أحوالكم في الدنيا والآخرة»

(٦٤) ٣٥ - وحدثني عن أبي ذرٍّ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «فألمنكم الله على أن لا تكونوا خير منكم في شيء من أحوالكم في الدنيا والآخرة»

بأنواع كثيرة من أحوالكم في الدنيا والآخرة»

بأنواع كثيرة من أحوالكم في الدنيا والآخرة»

(٦٤) ٣٥ - وحدثني عن أبي ذرٍّ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «فألمنكم الله على أن لا تكونوا خير منكم في شيء من أحوالكم في الدنيا والآخرة»

(٦٤) ٣٥ - وحدثني عن أبي ذرٍّ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «فألمنكم الله على أن لا تكونوا خير منكم في شيء من أحوالكم في الدنيا والآخرة»

(٦٤) ٣٥ - وحدثني عن أبي ذرٍّ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «فألمنكم الله على أن لا تكونوا خير منكم في شيء من أحوالكم في الدنيا والآخرة»

٣٥/٦٤ - وحدثني عن مالك، عن ابن الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «إذا شرب الخمر، لم يمسح بها ولا غسل بها، ولا يمسح بها ولا يغسل بها».

أخرجه البخاري في: ٤ - كتاب الوضوء، ٣٢ - باب الوضوء، الذي يغسل به شعر الإنسان رقم الحديث (١٧٢).

ومسلم في: ٢ - كتاب الطهارة، ٢٧ - باب حكم الخمر، حديث ٩٠.

عليه السلام: «تصفى النساء». وهذا - أي قول سعيد - لا يراه مالك ولا أكثر أهل العلم، والاستحسان عندهم بالبراءة، وجميع الفقهاء على أن الاستحسان يجرى، مع وجود البراءة، انتهى.

فثبت تقدم الكلام عنه مفسلاً، وبمعنى قول سعيد روي عن حفيضة بن اليمان إذ قال: لا يزال في يدي خمر، وعن ابن عمر أنه كان لا يستنجي بالماء، وعن ابن الزبير: ما كنا نغسل.

٣٥/٦٥ - (مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي عبد الله بن غفوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «إذا شرب، قال الحافظ: كذا للمرحوم، والمشهور عن أبي الزناد تلفظ «موت» وهو فعرب لغة، يقال: وقع يقع - ما نتج فيهما - إذا شرب بلسانه أو أدخل لسانه فيه، محركة، أمر، وهو خاص بالسبع، ويقال: ليس شيء من ظهور بلع غير الذباب. والظاهر أن أبو الزناد روى بكلاً اللفظين. قال ابن العربي: التورخ فليس كذلك لشيء أوم، وقد يستعمل الشرب في الساع، وقد يستعمل التورخ في بني أوم (الكلب في) بمعنى من: أو ضمن «شرب» بمعنى «بلع» فعلى تعدد اللفظ أحدكم: الظاهر تعميم الآية. والإضافة ليست لتخصيص (فليسله) لا يتوقف على أن يكون هو الغسل، وإن عني بن مسهر عن الأعرج عن أبي صالح وأبي رويس عن أبي هريرة «شربه» أخرجه مسلم وغيره. وشككم المحدثون على هذه الزيادة (سبع مرات) عند الإمام مالك

ولشافعي، وهو رواية عن الإمام أحمد، وفي رواية «يجب غسل ثديي»، وفي كلا روايتيه إحداهن بالتراب، قال النووي: هي من ذهب مالك أربع روايات^(١). ثم ذكرها. وذكر الباجي أكثر منها.

قال الدردير^(٢): «كُتِبَ غَسْلُ إِيَّاهُ مَاءً، وَبِرَأْفِ ذَلِكَ إِيَّاهُ دُبًّا، وَغَسْلُ إِيَّاهُ طَعَامًا، فَلَا يَنْدَبُ غَسْلُهُ وَلَا إِزَالَتُهُ، بَلْ يَحْرَمُ لِمَا فِيهِ مِنْ بَضَاعَةِ الْمَالِ إِلَّا أَنْ يَرْتَدَّ لِلْكَلْبِ أَوْ يَهْبِطَ فَلَا يَحْرَمُ. مَسَّحَ مِرَاتٍ بِسَبَبِ وَلَوْغِ كَلْبٍ مَطْفَعًا مَأْذُونًا فِي اتِّخَاذِهِ أَمْ لَا. لَا غَيْرَ الْوَلْوُغِ، كَمَا لَوْ أَدْخَلَ رِجْلَهُ أَوْ نَسَانَهُ بِلَا تَحْرِيكِ أَوْ مَسَّحَ لِعَاقٍ، أَنْتَهَى»

قال ابن عديم في «المعني»^(٣): وقال أبو حنيفة: لا يجب العدد في شيء من التنجسات إنما ينس حتى يسلب على العن نداء من النجاسة، لأنه روي عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَكْتَلَبَ بِلَعٍ فِي الْإِنَاءِ غَسَلَ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَعًا، فَلَمْ يَغْسِرْ عِدَّةً لِأَنَّهَا نَجَاسَةٌ، فَلَمْ يَجِبْ فِيهَا الْعَدَدُ كَمَا لَوْ كُنْتَ عَلَى الْأَرْضِ، أَنْتَهَى».

وجمال الكلام فيه أَنَّ الشافعي وحنابلة قاتوا بالتزريب فأتوا رواياته، والحاكية لم يقولوا بالتزريب فتكلموا على هذه الزيادة، كما بسطه الحنفية ونخصه الزرقي.

ومثال الحنفية بما رواه الغارقي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً في الكلب يلع في الإناء يغسل ثلاثاً أو خمساً أو سعاء، وبما رواه ابن العربي مرفوعاً، ورواه الذوقطي^(٤) مرفوعاً عن أبي هريرة - رضي الله عنه -

(١) انظر: المنهاج (١٥/٢٧٠ - ٢٧١).

(٢) (١/٨٣).

(٣) (١/٧٤).

(٤) (١/٦٤).

أنه كان إذا رجع الكتيب في الإناء أعرفه، ثم غسله ثلاث مرات. قال أنيسوي^(١): سادده صحيح، وعينده يعارض روايات السبع والثمانية والشرية، كلها. لكن القرائن تؤيدهم، فإن التشديد في أمر الكلاب كان أولاً ثم رخص فيه، ورواق التفسير فيه تدويراً كما هو مؤدى روايات القتل، ولا يحتمل ذلك على من له أدنى ممارسة بالحديث.

فكذلك يحمل روايات التسعة والشرية على ردن أحد أشعة، ثم بعد ذلك يدل الأمر إلى السبع مع الشرية ثم إلى السبع بدون، ثم صار مثل سائر السمات. وهذا سمع جميع الروايات المختلفة في الباب. وبإيده أيضاً إفتاء أبي حريزة - رضي الله عنه - بالثلاث مع أنه زاول الحديث - وما أورده عليه الحافظ ابن حجر، ودأ عليه العلامة العيني - ولخصها الشيخ في زاد المعاد^(٢). إن شاء فارجع إليهم.

ثم اختصوا في أن هذا الحكم للخاصة أو لغيرها، فالجمهور والأئمة الثلاثة على الأول، وقال المالكية: لحكم نبيدي ولا يخص^(٣). والكلب عدوهم ظاهر. كما فاته أبي يحيى.

وبسط كلام علم مسائل الأحاديث الواردة في الباب من العربي في شرح الترمذي^(٤). وبعده أن بها عشر مسائل: الأولى: النظر في الكلب هل هو ظاهر أم محسوس؟ فقال الأئمة الثلاثة وأبو ثور وأبو عبيد ومحمود: إنه

(١) زاد المعاد (١/١٠١).

(٢) (١٤١/١٥١).

(٣) قال ابن حبان: عدهم مالك أو السعد إنما ورد في عن الإناء الظاهر من ولوغ القلب خاصة من بي سائر الظهورات، وشبهه أرحاباً بأعضاء الصورة الظاهرة، تعمل عادة. (الإستدراك (٢/٢٠٨)).

(٤) معروضة لأخويني (١/١٣٤).

٣٦٦/٦٦ - وَحَدَّثَنِي رَجُلٌ مِمَّنْكَ: أَنَّهُ سَأَلَ أَوَّلَ رَسُولٍ شَفَعَهُ فِيهِ،

قَالَ: مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ قُصَيٍّ بْنِ كِلَابٍ بْنِ مُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ بْنِ لُؤَيٍّ بْنِ غَزَالَةَ بْنِ فِهْرٍ بْنِ

حَبِشٍ، وَهَؤُلَاءِ بَنَاتُ هُوَ صَاحِبُ، وَفِي ذَلِكَ سَائِرُ الْأَنْبِيَاءِ: فِي رِبِّهِ، وَهُوَ كَذَلِكَ صَاحِبُ نَبِيِّ عِنْدَهُ: لَكِنَّهُ يَأْكُلُ الْحَبَابَاتِ، فَقَدْ يَقُولُ: إِنِّي نَحْسُ الرِّبَا لِأَحَدٍ أَكَلَهُ الْحَبَابَاتِ، وَالثَّالِثُ: فِي الْقُدْرَةِ، وَالرَّابِعَةُ: أَنَّهُ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّاسِ فِي بَيْتِهِ، وَالْخَامِسَةُ: سَوَّرَ الْحَدِيثَ مِنْهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ فِي الْإِسْلَامِ، بِمَوْصُافٍ مِنْهُ، وَالسَّادِسَةُ: مِمَّنْكَ ذَلِكَ فَحَسْبُ الْإِيمَانِ مِنْهُ، وَقِيلَ: لَأَنْ أَقْرَأَ عَارِضَةً، فَقِيلَ: لَا، وَجِوَابُ أَعْيَلٍ لَا يَصُحُّ فِيهِ تَدْعِي سَبِّ الْوُجُوهِ لِمَنْ أَسْرَ فِي حِلِّهِ، وَالسَّابِقَةُ: فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِمَعْنَى الْإِيمَانِ مِنْ وَلِيٍّ الرَّكْبِ تِلْكَ أَوْ حَسْبُكَ، بِرُسُولِهِ تَدْعِي بِهِ عِدَ الْوُجُوهِ وَسَطُ

وَالثَّامِنَةُ: فِي سَوَّرَ الْحَدِيثَ، فَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى طَهَارَةِ سَوَّرَ مَا، وَهَؤُلَاءِ أَسْرَ حَبِشَةَ، مَكْرُوهٌ، وَيُؤْتَرُ ذَلِكَ عَنْ مُعَيْدٍ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ، وَابْنُ حَبِشٍ، وَطَاءُ، أَيْ أَنِّي رَجَحْتُ، وَالْحَسْبُ يُصَرِّفُ، وَالطَّامِعَةُ: إِذَا أَصَابَتِ الْهَرَجَ حَبِشَةً فَوُجُوهٌ فَيُرَى مَا أَصَابَتْ جَسَدَهُ، وَفِي عَادَتِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهَا أَصَابَتْ جَسَدَهُ حَبِشَةً، وَالْعَارِضَةُ: فِي مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: الْوُجُوهُ، الْوُجُوهُ سَبْعٌ، أَيْ سَبْعٌ مُتَّفَقٌ، لَمْ يَكُنْ يَفْصِلُ وَاحِدَةً مِنْ ذَلِكَ، فَالْحَدِيثُ قَارِجٌ إِلَى الْأَحْسَنِ^(١)، وَابْنُ حَبِشٍ مَالِيَّةٌ، وَهِيَ الْفَلَانَةُ بِمَعْنَى الْأَوْسَرِ.

٣٦٦/٦٦ - (مَالِكٌ شَفَعَهُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ) وَفَدَّ بِهِ مُعَيْدٌ مِنْ

حَابِشٍ، بَنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قُحَيْشٍ، بِأَنَّهُ لَوَاعِظُ، وَأَعْنَسُوهُ أَنْ مِنْ أَفْضَلِ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةَ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَوَاحِدٌ وَتَحَابُّهُمْ وَخَيْرُهُمْ^(٢)، فَخَطَّ، وَوَاعِدُوا أَوْ خَيْرَ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةَ، (أَعْنَسُوا) أَيْ لَا يَزِيدُوا، وَوَعِدُوا عَمَّا سَأَلَ عَنْهُمْ، قَالَ تَعَالَى: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَنَّهُ لَمْ أَنْفَعُوا^(٣) الْآيَةَ، وَهِيَ مِنْ حَوَاسِ

(١) أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٧٤/١٠١) وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (٣٧٤/١٠١) وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (٣٧٤/١٠١) وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (٣٧٤/١٠١)

(٢) أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٧٤/١٠١) وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (٣٧٤/١٠١)

(٣) أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٧٤/١٠١) وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (٣٧٤/١٠١)

وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ.

هذا مرسل. وقد قال ابن عبد البر في (التعصب) هذا يستند ويصل من حديث ثوبان عن النبي ﷺ من طرق صحاح.

وأقول: أخرجه ابن ماجة في: ١ - كتاب الطهارة، ٤ - باب المحافظة على الوضوء ج (٢٧٧).

(٧) باب ما جاء في المسح بالرأس والأذنين

واختلفت الأحاديث الواردة في أفضل الأعمال، ففي هذا الحديث هكذا، وفي حديث أبي ذر: أي الأعمال خير، قال: إيماناً بالله، وجهاد في سبيل الله، وغير ذلك من الروايات الكثيرة، روجه التوفيق أنه عليه السلام أجاب لكل بما يليق بحدله، ويكون أصلح لشأنه، أو يقال: إن الأفضلية مختلفة باختلاف الأوقات والأحوال، كما هو ظاهر.

(ولا) وفي رواية أولها: (يحافظ على الوضوء الظاهري والباطني، وهو صيانة الباطن من الأدناس الباطنية، وكماله طهارة السر عن الغير والكلهم أورقني) (الإمام مؤمن) كمال الإيمان. فيه استحباب إداعة الوضوء، وتجديده. وقالت الصوفي: طهارة الظاهر تؤثر في طهارة الباطن، فعملك بدوام الوضوء.

(٧) ما جاء في المسح بالرأس والأذنين

نتية أذن، بصمغين، وقد تكن الفلال المعجمة. أما مسح الرأس فقد تقدم. وغرض المصنف بالترجمة إشارات أنه يجب مسح الرأس بعينه، ولا يكفي التثابة بالممامة، وأما مسح الأذنين، فاختلف العلماء في أنهما يمسحان بنية ماء الرأس أو بماء جديد، فذهب الإمام مالك والشافعي وأحمد - رضي الله عنهم - إلى أنه يؤخذ لهما ماء جديد، وذهب الإمام أبو حنيفة - رضي الله عنه - إلى أنهما يمسحان مع الرأس بماء واحد^(٦٦).

(٦٦) نضر: الاستدكار، (٦٦/١٩٢).

بِأُضْيَعْتَهُ الْأَذْنَيْنِ.

(بأصبعه) بالثنية (الأذنية) كليهما، يحتمل أنه - رضي الله عنه - كان يأخذ الماء بأصبعين كليهما لكنه يمسح الأذنين بالسببين فقط، ويحتمل أنه يأخذ الماء بهذا فقط، قلت: وما يقفه لزيدي عن أبيهفي رواية مالك عنه باللفظ، وكان يعيد أصبعه في الماء فيمسح بهما أذنيه، يزيد الثاني، قال الشيخ ابن القيم: لم يثبت أنه أخذ بالأذنين ماءً جديداً، وقد صح ذلك عن ابن عمر - رضي الله عنه - له.

قلت: تقدم قول الحنفية في ذلك وزوي مثل قولهم عن جماعة من الصحابة والتابعين، قاله ابن عبد البر كما في «المنيل»، فلا يضر الحنفية أثر ابن عمر - رضي الله عنه - بعد أن قال بمثل قولهم جماعة من الصحابة والتابعين، والروايات المرفوعة مائعة للحنفية خالية عن المعارضة، واختلف العلماء أيضاً في حكم هذا المسح، فالجمهور من العلماء والأئمة الثلاثة قالوا بعدم التوجوب وقال الإمام أحمد وإسحق بالتوجوب، كما في «المنيل»^(١).

ثم لم يذكر المصنف - رضي الله عنه - مسح الرقبة وكان هذا محله، والوجه أنه لا يستحب عند الإمام - رضي الله عنه - قال في المختصر الخليل: ولا تندب إضافة الغرة ومسح الرقبة، وهو مستحب عندنا الحنفية، وهما روايان لأحمد كما في «المفني»، وقولان للشافعي - رضي الله عنه - كما في ابن رسلان.

قال الشيرازي: ومن ذلك قول مالك والشافعي: إن مسح صفحة العنق بالماء ليس سنة مع قول أبي حنيفة وأحمد وبعض الشافعية: إنه مستحب، وجه الأول عدم ثبوت حديث فيه فكان بدعة، ووجه الثاني ما رواه الديلمي^(٢) مسح العنق ثمان من «نبل» مع ما يجرب من زوال النعم «النعم إذا مسح العنق، فلا بد لذلك من حكمة، وإذا ضحك نفل عطفاً بالتجربة، انتهى.

(١) (٣٦٩/١).

(٢) انظر: «معاني المسألة المنقحة» (٣٦٥/٢).

على العمامة، فقال: لا، حتى يمسح الشعر بالماء.

٣٩/٦٩ - وحديثي عن مالك، عن هشام بن عروة، أن أبا

عروة بن الزبير كان يترى العمامة، ويمسح رأسه بالماء.

٤٠/٧٠ - وحديثي عن مالك عن نافع، أنه رأى صفية بنت

أبي سفيان، امرأة عبد الله بن عمر، تشرع لحمارها، وتمسح على

على العمامة بكسر العين ما يعتم به الرجل رأسه (فقال جابر: (لا) يجرى،

أحس يمسح الشعر بالماء) وبه قال الإمام أبو حنيفة ومالك والشافعي

والجمهور، وأباحه لبعض الأئمة الإمام أحمد وداود وجماعة، مع الخلاف

بينهم في التوقيت، واشترط كما في «النيل»، قال الخطابي: فرض الله مسح

الرأس، وحديث مسح العمامة محتمل لتكامل فلا يترك الشيقن للمحتمل^(١).

أهـ قلت: وحمله الإمام محمد على النسخ كما سيأتي.

٣٩/٦٩ - (مالك عن هشام بن عروة أن أبا) وفي نسخة «عن أبيه

(عروة بن الزبير) ابن أخت عائشة - رضي الله عنها - وكان من الفقهاء (كان يترى

لعمامة) إذا نوحاً (ويمسح رأسه بالماء) لا على العمامة، ذكره نائباً لما تقدم.

٤٠/٧٠ - (مالك عن نافع أنه رأى صفية بنت أبي سفيان) بن مسعود الثقفي

(امرأة عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - تزوجها في حياة أبيه، وأصدقها عمر

- رضي الله عنه - أربع مائة درهم، وولد هو سراً مائتي درهم، وولدت له

أولاداً، ذكرها الزرقاني - قيل: لها إدرأك، وأنكره الدارقطني، وجمع بينهما في

«الإصابة» بأن أباها يحملها وهم تدرك السماع، وذكرها المعجني وابن حبان في

نقات الثمغين، وفي «التقريب» فهي من النابة.

(فتزع) عند الوضوء (أحمارها) بكسر المعجمة ما تغطي به رأسها (وتمسح على

(١) انظر: «مل تنبيه» (١/٢٥٩)، «فتح القلوب» (١/٢٣٦).

عن أبيه بالعلماء، وبما في عهد صغير.

يرسل هناك من المصحح عن النعمانية - الخوارزمي، فقال لا
يصح أن يصح الرجل إلا بإشهاد على علمه ولا خبره، ونهضت
على رؤوسهم.

رأسها بالعلماء وقال ناجي: وحكم المرأة في ذلك حكم الرجل، قال الإمام محمد
في موطأه: وهذا مأخذ لا يصح عن الخوارزمي ولا النعمانية، بل أن يصح
على النعمانية كان، فذكر، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من قبلنا، آخر.

ابن أبي عمير، ونقله موطأ محمد بن قيس، قال ما في: وأبى يومئذ صغير.
فهو الصغير منه بأنه كيف فهم، ومنه خبر روى الصغير في رواها كثيراً، وهم
من صاحب أصول الحديث، قال البيهقي في الاستبصار: نقل روى النعمانية
النازع ما نعلمه فليست بحبي في حال الكثير والقليل، ومع الثاني - أي قول
رواية من سمعته في الحديث - فمزمع، فأخطأوا، لأن الناس قبلوا رواية أحداث
الصغيرة كالرجال والحسن، ابن عباس وغيرهم، ثم ذكر الأئمة المختلفة في
مناجاة من شاع من ثلاثين سنة، وطعنوا فيه، وذكر في آخره، ونقل
الناقصين عن أهل النسخة حدثوا أن روى يصح فيه السماع للصغير
حسن من، ومنه خبر الجمهور، قال ابن الصلاح: وعليه استقر العمل من
أهل الحديث، اهـ^(١)

قال يحيى البربري بموطأ: (ومثل) (إمام) (ماتك عن السمع على
العمامة) بالرجل (والخمار) للمرأة (فقال لا ينبغي)، أي لا يجوز (أن يصح
الرجل ولا المرأة على عمامة ولا خماراً ولو وقع اتفاق فلا يعتبر به (ولم يصح)
على رؤوسهم) يصعب الجمع في الرؤوس كراهية توالي اثنين، كما في قوله
تعالى: **وَقَدْ مَعَكَ قَوْمٌ كَاهِنٌ**

(١) نقل الشيخ محمد بن (٢٨)

(٢) نقل الشيخ الأديب (١٨٤٦) بتحقيق

ومثل ما ذكره عن رجل توضأ، فغمس أن يمسح على رأسه، حتى جف وضوءه قال: أرى أن يمسح برأسه وإن كان قد سجد، أن يعيد التخلل.

(أ) باب ما جاء في المسح على الخفين

(قال يحيى يستل) أيضاً (مالك عن رجل توضأ فمسح) في وضوئه أن يمسح على رأسه بعد مسح (حتى جف وضوءه) قال: أرى (يتمح الألف أي) اعتدله (أو يمسح برأسه) بعده ولا يعيد الوضوء لأن العزلة والترتيب وإن كانت واجبة عندهم، لكنهما سقطتا بالتسليم. وإذا كان الثاني من المالكية: إن ذكر بحضرة الوضوء، أو قريب مسح رأسه، وما بعده ليحصل لترتيبهما وأما عندنا الخنفية فلا إشكال في صحة الوضوء لعدم وجوبهما (وإن كان) ذلك الناسي (قد علم) بهذا الوضوء الذي نسي المسح فيه يزم عليه (أن يعيد الصلاة) بعد مسح الرأس، ثم تركه فرض الوضوء، وهو مقرر عليه بين الأئمة، وتقدم الكلام على الترتيب في الوضوء، وسيأتي بيان المسألة، فلا يخفى.

(أ) ما جاء في المسح على الخفين

قال القاري^(١) أخرجه عن الوضوء تأخير الثالث عن الثاني. والمسح هو إصابة اليد المبثلة بالعضو، وإنما تحذف على إشارة إلى مرجعه، وهو فوق الحنف دون أسفله. والحنف لا يسير التكعب، ويمكن به ضروريات السفر، وإنما نسي بالحنف، لأن المسح لا يجوز على أحدهما دون الآخر، انتهى.

قال المحقق في الدرر: هو لغة إمراؤ اليد على الشيء، وشرعاً إصابة

(١) المنقح (٧٦، ٧٧).

(٢) مرقاة المفاتيح (٢٧٦، ٢٧٧).

الثلة احدى مخصوص من زهر مخصوص، والخلف غيرهما السابق للكافرين، فأكثر من ذلك رجس، وشجره، وهو ثلثة أمور: كونه سابقا للعلم مع النقص، ونحوه ينهولوا لوجوب التبع من ذرية الحاد، وكونه مما يمكن مدعاة الشك في اعتدائه فيه فرجس فأكثر، ١٩.

ثم قال ابن السمر عن أبي الجبار: ليس في الخلع عن الجاهل من المصاحبة الاختلاف، لأن كل من يرى عنه منكم بكافه، يري الله، وصرح جمع من الحفاظ بأن أحاديثه متواترة، فجمع بعضهم برونه، فبلغوا ما بين قول الكرخي: أخذوا الكفر حتى من لا يورث المصح على العيب، وسكن أنس بن مالك - رضي الله عنه - عن ثلاثمائة رجل السنة والخصاعة فقال: إن تحدثت لشجر - ولا عمن الحسن - فمصح على الكفر - وروي عن (إمام أبي حنيفة) من ساقط أهل السنة أنه قال: إن فصل الشجر، وتحدثت الحنابلة، وجمع من الحسن - وروي عنه - رضي الله عنه - أنه قال: من قلت بالمصح حتى خافني قبل ضوء النور، ونولا أنه لا خلف فيه ما سجد.

وقال ابن عبد البر: لا أعلم أحدا أكره إلا مالك في رواية أنكرها أكثر أصحاب - والرواية الصحيحة عنه مرفوعة بإسناده، وسقطت للمصح في الحضر والغير، وعليها جميع أصحابه، وأثبت الشيخ حجة الإمام أبي المصاح عن الشجر والحضر، فانقضت الأمة كلها على حواره إلا شريفة من أصحابه، كالحارث بن عمار منهم أنه لم يرد به القرآن، وكاتبعة فضا منهم كذا عليا - رضي الله عنه - أجمع عنه - ورد الأول بحمل القرائين أبي آية الوصو، على عشرين، يذهب الحنابلة - ورأى الشافعي أنه لم يثبت إلا المصح غير علي - رضي الله عنه - بإسناد موصوف، ثبت حظه.

قال في (الآثار) ما ذكره الحاد، لأن في رواية دليل على التحكم

٤١/٧١ . حَدَّثَنِي حُجْرٌ عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ
عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ وَثْقَةَ الْأَنْصَارِيِّ ، أَنَّ أُمَّ هَانِئَةَ ،

أُمِّ حَبِيبٍ ، كَانَتْ تَرَى بَيْنَ أَهْلِ الْحَبَّةِ وَأَهْلِ السَّحْبِ ، الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا مَتْنَعٌ خَارِجٌ
عَنِ حِمَاةِ الْمُسْتَعْمِرِ أَهْلِ الدَّفَةِ وَالْأَثَرِ ، لَا خِلَافَ بَيْنِهِمْ فِي ذَلِكَ بِالْحَبَارِ
وَالْعَرِاقِ وَالْإِسْجَمِ وَبَنَاتِ الْبَيْتَانِ ، إِلَّا نَوْمَ نَوْمِهِمْ ، فَأَنْكَرُوا السَّحْبَ عَلَى الْحَبِيبِ ،
وَقَالُوا : إِنَّهُ خِلَافُ الْفُرَارِ ، نَسِيَ الْفُرَارَ نَسْجَهُ ، وَمَعَادُ اللَّهِ أَرَّ بِخِلَافِهِ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا أَنَّ رَجُلًا مَرَّ بِهِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَا وَرَيْكَ لَا يَرْثُوكَ حَتَّى
يُخْرُجُوكَ فِيمَا شَكَّرْتُمْ بِهِمْ ﴾ ١٠٠ أَوَّلًا ، وَتَقَاتَلُوا بِالْأَسْبَاحِ هَبِ السَّحْبَ الْعَفْصَ
وَتَعَدَّهُ سَكْبًا ، لَدَيْنَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ إِذَا مَا وَلَا التَّوَحُّدُ ، وَهُمْ حَمِيرُ
الْمَصْحَابَةِ وَالسَّيْبِينِ وَفِيهِمْ « السَّيْبُ » وَهُوَ زُرِّي مَالِكٍ لِأَكْرَمِي لِحَصْرِ
إِلَوَاتِهِمْ ، وَالرَّيَاثِ عَلَيْهِ حَبْرَةُ السَّحْبِ فِي الْحَصْرِ وَالْمَرْ أَكْثَرُ وَأَنْهَرُ ، وَعَلَى
ذَلِكَ سِي مَوْطَأٍ ، وَهُوَ مَعْدَةٌ مَعْدُ كُلِّ مَنْ سَلَكَ الْبَرَمَ سَبِيحَهُ ، لَا يَنْكَرُهُ مِنْهُمْ
أَحَدٌ ، وَالْحَمْدُ لَهُ ، أَمْسَى عَدُوُّهُ مِنْهُ ابْنُ دَسْلَاحٍ ثُمَّ قِيلَ : هُوَ مِنْ خِصَالِهِ
هَذِهِ لَامَةً ، وَرَغْبَةُ شَرَعَتْ ارْتِشَاقًا لَهُمْ لِذَلِكَ الْحَرْجِ الْمَعْنَى عَنْهُمْ

٤١/٧٢ . مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ (أَبِي هُرَيْرَةَ) (عَنْ عُمَرَ) فَضَحَ الْمَسْجِدَ وَشَدَّ
السَّيْحَةَ (أَبِي وَثْقَةَ) فِي أَوَّلِهِ الْمَعْرُوفَ بِرِيَادٍ مِنْ أَبِي عُبَيْدٍ ، ثُمَّ اسْتَخْلَصَهُ مَعَارِبُهُ
أَوَّلَهُ ، بِكُنَى أَبَا حَرْبٍ ، وَكَانَ وَاسِي سَحْبَانٍ ، وَذَلِكَ مَعَارِبُهُ سِدَّ ٥٢ هَذِهِ أَمْسَتْ سِدَّةُ
١٠٠ هـ (وَهُوَ مِنْ) وَذَلِكَ بِضَمِّ الْوُجُودِ يَسْكُونُ الْإِلَافَ أَوْ يَتَمَتَّعُ ، قَالَ السَّحْبُ فِي
الْعَامِ مِنْ « الْوُجُودِ » مَعْرُوفُهُ ، بِأَنْتُمْ وَالْكَثَرِ وَالْفَتْحِ وَحَدِّ وَجْهِهِ (الْمَعْنَى) مِنْ
حَسْبِهِ) هَذَا وَهُمْ مِنْ الْإِسْجَمِ مَالِكٍ ، بِدَّ جَعَلَ عِدَادًا مِنْ أَوْلَادِهِ مَعْرُوفًا ، فَالَّذِي
الْمَعْنَى بِمَصْدَرِ الْبَرَامِ وَأَمَّا حَمَاتُ الدَّارِ نَظْمٍ . وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ يَسْطُ أَقْوَالُهُمْ
الْمَعْنَى فِي التَّوَحُّدِ .

أن رسول الله ﷺ ذهب لحاجته في غزوة تبوك قال العنبرية
فذهبت معه مساء فحاض رسول الله ﷺ

(أن رسول الله ﷺ ذهب) قيل المصحة، كما هي رواية مسلم، وفي رواية
ابن سعد إنما كان من السحر انطلق (الحاجة) أي للقضاء حاجة الإنسان، وقد
تكرر للمصنف، كما هي مسلم (في غزوة تبوك) بفتح الغنة القوية وضم التاء حدة
غير متصرف للفتحة والثالثة، وقيل 'ورد فعل مع وزن نقول فأجوف، وقيل
ثلاثي صحيح على وزن فاعول، سمع جافني أو سلامي لمكان بين وبين المدينة
من جهة الشام أربع عشرة فرسخاً، وبينها وبين دمشق إحدى عشرة

وهي آخر معارضة ﷺ، خرج اليها يوم الخميس في رجب سنة ثمان، وحاض
الصدوق فيها بكل ما شاء، والتفادى بنفسه، وحضر عمالي ثلث الجيوش، وغلب
عبياً على أهلها، ورجع إلى المدينة في رمضان، كما هي «المصحح». وهي
الغزوة المعروفة بغزوة المعرة، قال ابن رسلان.

(قال العنبرية فذهبت معه) ﷺ (مساء) في الآية، وفي رواية للبخاري أنه ﷺ
أسره أن يسمع، فانتقل حتى توارى عني، ثم أقبل فتموضاً، قال ابن رسلان: فيه
دعاب التلميح مع أمته إذ ذهب للقضاء الحاجة، فذهب مع ماء أو موه، وإن
احتاج إلى الأحجار يتناولها (فجاءكم) (رسول الله ﷺ) بعد قضاء الحاجة

قال ابن رسلان: قال ابن عبد البر في الآثار كلها أن الإداوة كانت مع
العنبرية، وليس في شيء منها أن تارلها النبي ﷺ فذهبت بها، ثم لما انصرف
رأها إليه، وفيه حديث الشعبي عن عروة بن الخطاب أن النبي ﷺ أخرجه
تبر داره، فاستبل به من قال يحوز الاستحمام بالأحجار مع وجود الماء، فإن
لمت بطريق أخذ الماء من ذلك اليوم، ولا بالاستدلال صحيح، وإيا ما كان.
فالفناء اليوم محسوب على أن الاستحمام بالماء أفضل، والأحجار رخصة،
انتهى مبحثاً.

وَأُخْرِجَهُمَا مِنْ الْخَدَاءِ الْخَبْدِ فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَغَسَلَ بِرَأْسِهِ وَغَسَلَ عَلَى الْخَطْمَيْنِ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَغَيَّدَ الرَّحْمَنُ نَبِيَّ عَرَفَ يُؤْمِنُهُمْ . . .

وقال ابن عبد البر: ينبغي أن يكون ذلك في الغزو مستحباً، لما في ذلك من الثأب، وليس به بأس عندي في الحضر، لأنه لم يوقف على أن ذلك لا يكون إلا في السفر. وذكر ابن وهب: أن أمير المؤمنين عمر - رضي الله عنه - رأى بعض لواعدين عليه طويل الكم، فأمر أن يقطع منه ما حاوز أضراس الأصابع، قال: بر عتبة: وكان من بني قارون أنه زاد في ثيابه شيئاً على ثياب أسامة انتهى.

(فأخرجهما) أي انديس (من تحت الجبة) زاد مسلم «والخشي الجبة على منكبيه (فغسل يديه) أي غسلي ثلاثاً واليسرى ثلاثاً، كما في رواية أحمد إفضالهما إلى المرفق»، كما في رواية أبي داود، ولفظ مسلم: (وغمس ذراعيه) (ومسح برأسه) وألفظ مسلم: (ومسح برأسه) وعلى العمدة: وفيه مسح الرأس، واستحباب التكميل على العمامة (ومسح على الخطين) هو المفسود بذكر الحديث، وفي رد على من رأى مسح مسح بآية الصلوة، لأنها نزلت في غزوة بدر، والمسح في غزوة نون، وفي بعدها اتفاق.

(فجاء رسول الله ﷺ) إلى القوم وموضع الصلوة، ولفظ مسلم: «ثم ركب وركب فأتيناهما إلى القوم وقد قاموا إلى الصلوة» (وعبد الرحمن بن عوف، بن عبد عوف الزهري أحد عشرة البصرة، ولد بعد الفيل بعشر سنين، وأسلم قديماً، روى عن الأحنوفين، وسعد الشاهد عنها، كان اسمه عبد الملكة ابن عبد عمرو فغيره النبي ﷺ، مثاقبه كثيرة، مات سنة ٤٢ هـ، ومن مناقبه أن الصلوة قدمه لصلاتهم مدلاً من دينهم، رأى النبي ﷺ اقتدى به

(يومهم) أي المسلمون، وابن سعد أفسر الناس بصلاتهم حتى كانوا الضحى، فقاموا عبد الرحمن، وهذا يرد ما قال ابن رسلان، من أن الحديث يحتج به على أن أول وقت الصلوة أفضل لأنها لو أخرت بشيء من الأشياء من

وَمَا صَلَّاهُمْ بِهِمْ رَكْعَةً، فَعَتَّلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ عَلَيْهِمْ، فَصَنَعَ السَّائِرَ. فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ، قَالَ: «أَعْتَبُوا».

أخرجه البيهقي في ٦٤ - كتاب المقرئ، ٨٩ - باب حدثنا يحيى بن بكير.

وهو إم م ٥ - كتاب - الصلاة، ٢٢ - باب تقديم الجماعة من يعني يوم إذا تأخر الإمام، حديث ٨٠٥.

أول وقتها أخرت لإمامة رسول الله ﷺ، أمه (وقد انوار حاشية (صلى) عند الرحمن اللهم ركعة) من الفجر كما في مسلم وغيره، زاد أحمد: قال المقبرة فأردت تأخر عند الرحمن، فقال ﷺ: دعوه. وعند ابن سعد: مسح الناس به حين رأوا رسول الله ﷺ عني كادوا يقتلون، فجعل عبد الرحمن يريد أن ينكسر، فاستدبر إليه ﷺ ثم أتته ولفظ مسلم: «فبنا آمن بالبي ﷺ ذهب تأخر فأدعى إليه».

أصلى رسول الله ﷺ مع الخوم (الركعة التي بقيت عليهم) يعني الركعة التي أدركها معهم، وعنه مسلم وأبو داود وصلى وراء عبد الرحمن بن عوف الركعة التي لم يركعها عبد الرحمن. فقام ﷺ في صلاته الحديث وفيه قيام المسنون إلى أداء ما فات بعد تسليم الإمام، وهل يقوم بعد تسليمه واحدة أو التسليمتين؟ مختلف عند الأئمة كما في ابن رسلان.

أفترق الناس تسبقهم رسول الله ﷺ، الصلاة (فلما قضى) أي تسبق رسول الله ﷺ صلاته، ومرح من أداء الركعة أي سبقه، (وفي رواية لأبي داود) قوله يرد عليها شيئاً، والحدري وابن الزبير وابن عمر يقولون: من أدرك الفرد من صلاة فعليه سجدة سهو، لأنه جالس مع الإمام في غير موضع الجلوس، فتأمل.

(قال) لهم تسكيناً لما بهم من الضيق أو تأجساً لهم وإمضاء لفعلهم (الاستسقاء) إذا أذهب الصلاة في وقتها.

١٢/٧٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ: أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَسَمَ الْكُفْرَةَ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ،

فَالسَّوَوِيُّ فِي الْحَدِيثِ مُوَافِقٌ، مِنْهَا: اتِّخَاذُ الْأَفْضَلِ بِالْمُفْضُولِ، وَاتِّخَاذُ النَّسَبِ عِلَاقٌ بَعْضُ أَمْتِهِ، وَأَنَّ الْإِمَامَ إِذَا خَافَ أَنْ يَسْتَحْبِبَ لِلْجَمَاعَةِ أَنْ يَذْمُو أَحَدًا، انْتَهَى. وَمَا قِيلَ: إِنَّ فِيهِ أَصْلَابَةَ الصَّلَاةِ أَوَّلَ الْوَقْتِ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ لَفْظٍ «حَتَّى خَافُوا الشَّمْسَ».

سَمِ قَدْ يَشْكُلُ نَقْدُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي صَلَاتِهِ وَتَأْخُرُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ إِمَامَتِهِ فِي مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقِيلَ فِيهِ: إِنَّ هَذَا قَدْ وَكَّعَ رُكُوعَ بِخِلَافِ قِصَّةِ صَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، وَضَعَفَهُ النُّشَيْجِيُّ فِي «الْبَيْتِ»^(١).

وَقَالَ عَنِ الْقَارِي^(٢): «فَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِيهِمْ أَنْ سَلُوكَ الْأَدَبَ أَوَّلَى مِنْ امْتِنَالِ الْأَمْرِ الَّذِي يَسِيرُ لِلرَّحُوبِ، بِخِلَافِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَإِنَّهُمْ أَوْ امْتِنَالِ الْأَمْرِ أَوَّلَى، أَوْ يُقَالَ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بَلَغَ مِنَ الْفَرَحِ مَبْلَغًا لَمْ يَسْلُكْ خِصَمَهُ عَنِ التَّأَخُّرِ لَمَّا كَانَ هَذَا الْمَحَلُّ، دَلِيلًا عَلَى صِحَّتِهِ بِإِذْنِهِ، وَيَشْكُلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ صَحَّ هَذَا التَّوَجُّهِ فِي مَرَضِهِ ﷺ لَا يَصِحُّ فِي قِصَّةِ مَغِيْبِهِ ﷺ لِیَصْحَبُ فِي بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، قِيلَ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِيهِمْ أَنْ لَا تَبْرَأَ فِي التَّأَخُّرِ فَتُخْبِرُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ فِيهِمُ الصُّورُ فِيهِمْ يَتَأَخَّرُ. وَسَيَأْتِي فِي أَبَابِ الْإِتِّفَاقِ وَالتَّصْفِيقِ فِي الصَّلَاةِ فِي حَدِيثِ إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَزِيدُ مِنْ ذَلِكَ.

١٢/٧٢ - (مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ) الْعَدِيدِيُّ مَوْلَاهُمَا الْمَدَنِيُّ، ثِقَةٌ كَثِيرُ الْحَدِيثِ، مَاتَ سَنَةَ ١٣٧ هـ (أَنْهُمَا أَخْبَرَاهُ) أَيُّ مَالِكُ (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَقْدَمَ الْكُفْرَةَ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، الزُّهْرِيُّ، وَلَفْظُ

(١) «بُذِلَ الْمَجْهُورُ» (٨/٢٢ - ٩)

(٢) «مَرَقَاتُ الْمَعَائِيقِ» (٨٠/٢)

فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: سَلْ أَبَاكَ إِذَا قُدِّمْتَ عَلَيْهِ، فَقَدِمَ عَبْدُ اللَّهِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ
يَسْأَلُ عُمَرَ عَنْ ذَلِكَ.....

وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، فيمكن الجواب عنه أيضاً بأن رواية «الصحیح»
أولى، ويؤيده ما ذكره العلامة العيني^(١). قال الترمذي: سألت البحاري عن
حديث أبي سلمة عن ابن عمر في المسح؟ فقال: صحيح، قال: وسألت عن
حديث ابن عمر في المسح مرفوعاً؟ فلم يعرفه. وقال الميموني: سألت أحمد
عنه فقال: ليس بصحيح؛ ابن عمر ينكر عن سعد المسح، اهـ.

قلت: ويمكن أيضاً أن يجاب عنه على صحته: أن روايات ابن عمر
- رضي الله عنه - هذه مراسيل، فإنه كان لا يعتمده أولاً لرواية الصحیح، ثم لما
علم وتحقق من سعد وعمر وغيرهما المسح رواه مراسلاً، ويؤيده ما رواه
الدارقطني^(٢) برواية سالم عن أبيه قال: سألت سعداً عمر - رضي الله عنه - عن
المسح على الخفين، فقال عمر - رضي الله عنه -: سمعت رسول الله ﷺ يأمر
بالمسح على ثلثة أيام ولياليهن وللمقيم يوماً وليلة.

وما رواه البيهقي^(٣) بسنده عن عبد الله بن عمر عن سعد بن أبي وقاص
عن رسول الله ﷺ أنه مسح على الخفين، ثم إنكار ابن عمر - رضي الله عنه -
على سعد - وهو الأمير - على ما علم من حال الصحابة في الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر، ولا يهابون في ذلك أميراً ولا غيره.

(فقال له) أي لابن عمر - رضي الله عنه - (سعد) بن أبي وقاص (سأل
أباك) عمر - رضي الله عنه - (إذا قدمت عليه) السدينة، ولعله علم من عمر
- رضي الله عنه - الموافقة في ذلك تعلمه منه أو لمفاوضة المسألة (فقدم عبد الله)
ابن عمر المدينة (فبني أن يسأل عمر) - رضي الله عنه - (عن ذلك) أي المسح

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢/٥٢٩).

(٢) (١٩٥/١).

(٣) «المسالك» (١/٢٦٦).

[illegible]

فأولى أقدمه هذا المذهب (الفضل) لأن عبد الله لا تكلمه المسألة أبداً، عن
الشيخ "الفضل" لا، بل الله، عبد الله فقال عموماً: "ليس الله عبد" إذاً ارجع
وخلص في الحسن وجماعاً في الرحمة (الفضلان من الحديث) ونجيت، فافهم
عليهما، لأن عبد الله معجزة أو بعد لا حشاش أن يكون عبداً في الزمان، علم
كجده دون الله، من الجاهل

[illegible][illegible]

رسمك مصورة حرة رفع الاحلام فيك عن الانعام وهدى الى الجبل ملا
عسكر التزيين - ١٩٥٨ - رحمه الله - في اسم يوسف - فقال الامام مالك

$$A^{(k+1)} = \begin{bmatrix} A^{(k)} & 0 \\ 0 & A^{(k)} \end{bmatrix}, \quad (3)$$

(١٠) مصحح المخطوط (١٦٠) لم يزل في الخطأ. انصح بغيره.

527-531, 1961

١٧٣، ٤٣ - وحديثي عن مالك عن نافع أن عبد الله بن مسعود قال في السجدة: ثم رفع رأسه، ثم دعا نافعاً فجلس عليه، ثم دخل المسجد، فمسح على خفيه،
.....

والشافعي وأحمد وإسحق أنه لا يجزئ له المسح إذا لم يمسح الشريطة في هذا الحديث، والحنفية لم يقولوا بغيرهم الشريطة فإما هو أن المسح، وإن كان معان النوى ويحيى من أدم والمزني وأبو نير ودارق، ولا يخالفهم حديث الشافعي لأنه لا يدل عليه إلا ما يفهمه الشريطة وبسط الإمام محمد في كتابه المنيع، الكلام على هذه الصورة الحديثة، فارجع إليه، ثم الحمير حسوا الطهارة على الشرعية، وحالفهم في ذلك، ثم قد لا يكون على رجليه نجاسة، قال الشافعي

١٧٣/٤٣ - (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - قال في السجدة) وفي نسخة بالسوى - بالصم - سمي به لأن الناس يساقون إليه، وفيل بالفتح اسم موضع، ويقال له أن يوده - رضي الله عنه - ذكر في موضع آخر نكث.

ثم يرضأ بفعل وحده وبدنه ومسح رأسه، وفي رواية محمد بن موسى برأسه الفعل في الحديث المستعمل، وحديث ابن عمر - رضي الله عنه - على أنهم رضي فقط بصيغة، وأما المسح على الحفين ثم دعاهم سناء المصنف الحديث ليهلي عليها حين دخل المسجد النوري فمسح على خفيه، دخل المسجد أو خارجاً، أما الثاني فلا إشكال، وما أول فقد استجاز الله الذي يقصر به، ولوصوه في المسح مختلف عند الأكابر، قاله الناجي^(١) بأساطير

قلت: أما الوصوه في المسجد فعليه أيضاً صاحب الفهر المختار من

(١) المغيرة (١/٧٩).

هو صلى عليهما.

الحنيفة في مبيات المصحة، فقال رحمه الله: لا يبيح الله أو
مبيح أمه لذلك. لكن علم بما أن مجرد المسح على الحنيفة لا يدخل في
الطهارة.

ثم صلى مبيها أي على لختارة غير مسح أو خارجه، بخلاف عبد
الحنيفة لما روي عن أبيه، ثم ظهر العذبة بغير الوضوء وهو بخالف
المالك والحنيفة، إذ قالوا: بوضوء الموالاة، ويدان الحنيفة، ثم سئلوا
بها، وهما قدام ذلك يعني روي الحنيفة، وأما روي الحنيفة،
وهي واحدة عند أحمد، حتى عرفت في مبيح. روي أبو البراء وأحمد
فروي المبيح.

قال القاضي: روي حنبل عن أحمد أنها غير مسح، روي أبو حنيفة
قاله الأثر، ولما روي عن غسل الأعضاء، فتبين غسل حان، ولأيهما
أحمد الطهارة، فلهذا يجب المسح بها، قاله المصنف، وقال مالك: إن تعميد
الحنيفة على لا يبيح.

قال ابن القاسم في المجموع: ثم أخذ مالك بفعل أبي عمر - روي الله
عنه - غير مسح، وأما مالك في المسح، عما الحديث رحمه الله، منها أنه
نعم روي المسح، أو يكون هذا مبيح، أو يكون رحمه الله لم يكن الجهر
في المسح، أو غير ذلك من الكثرة، وأما حنبل، ففيه المبيحات.

والأوجه من هذه ما أحاط به المصنف، فقال: روي عن أبيه عن
مالك أن من أخر مسح حنيفة في الوضوء، وحضرت الصلاة فليست بهما
برطلي ولا يبيح، وهذا يحمل يجوز، وهو في الطهارة أجمع، ويعلم أن
يكون متعمداً في المسح، وإذا لم يكن كذلك، فمن مبيح، من مبيح غير
المسح، وقال: إن ذلك إذا صار إلى المسح فهو حنيفة، انتهى.

٧٤/٤٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَفَيْشٍ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ أَتَى قَدَاءَ فَيَالٍ سَوَّأَنِي بِرُصُومِهِ فَنَوَّضًا، فَعَمِلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمَرْفُوقَيْنِ، وَرَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَرَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، ثُمَّ جَاءَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى.

٧٤/٤٤ - (مالك عن سعيد^(١) بن عبد الرحمن بن وفيش) برأه مهملته وفاق آخره بنين معجمة مصعراً. وهي «الفتح الرحمانى» عن الذهبي: سعيد بن أنيس بن ثابت، وقيل: سعيد بن وفيش (الأشعري) الأسدي ثقة، من صفار الناعمين، أنه قال: رأيت أنس بن مالك أتى قباءً، بصم أذنيه، تقدم ضبطه في الموائيت (قبال) المقصود منه بيان تقدم الحدث على الوضوء، واثبت على أن المسح لم يكن هي تجديد الوضوء، بل في وضوء الحدث (ثم أتى) بناء المحبوس (وضوء) «الفتح ما نوضاً به (فتوضاً) ثم فسر بقوله (فعمل وجهه ويديه إلى المرفقين ومسح رأسه ومسح على الحصى) اكتفى على المرفعين ص بياداً للحواز وهو اختصار من الرازي.

(ثم جاء المسح لفصل) الغرض منه ومن الذي فيه أن المسح معمول عند الصحابة بعده ﷺ، فلم كان منسوخاً - كما رعمه الخوارج - ما مسحوا، وأيضاً قد ورد في مسلم وغيره برواية جرير أنه قال: رأيت ﷺ يمسح، وقد أسلم جرير بعد يوم آية الوضوء بزمان، ولذا قال إبراهيم النخعي: فكان يصحبهم هذه الحديث، لأن إسلام جرير كان بعد نزول العائشة. قلت: وأصرح منه ما ذكره صاحب «السعادية»^(٢) عن الطبراني بلفظ «أنه كان معه ﷺ في حجة الوداع، فذهب للتردد، فرجع فوضأ، ومسح على خفيه».

(١) انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٥٨/٢)، و«تحليل اسمه» (٣٧٤)، و«الكشاف» (٣٦٩/٢).

(٢) (٥٥٨/٢).

قال يحيى وسئل مالك عن رجل يوشك وهو الصلاة، ثم
تبيس حفيه، ثم قال، ثم شرعهما، ثم غسل في رجليه، استأنف
المصوبة، فقال: تبرأ من هذا، روي في رجليه، وإذا مسح على
المصوبة، من أدخل حفيه في الخفين، وإذا لم يدر في الوضوء،
وإن من أدخل رجليه في الخفين، وإذا كان يظهر الوضوء،
ولا يمسح على الخفين.

(قال يحيى وسئل مالك) - رضي الله عنه - (عن رجل توضأ وضوء
تصلاة، وغسل رجليه، ثم لمس حفيه ثم قال، أو أحدث بشي، أخر ثم
مرعها أي الخفين، ثم ردها، أي ليس الخفين في رجليه، ثم توضأ ومسح
عليه (استأنف الوضوء) فقال الإمام: البزج خفيه ثم لوضوء أي يستأنف
الوضوء، ورواه أبو بصير، توحد في الصحاح الهندية، دون المصربة.

(ولمسح رجليه) لأنه مسح على الخفين قد نظر شرعياً، فلا يجوز
مسحهما، وبه نالت الحنفية إلا أنه يكفي غسل الرجلين، ولا يحتاج
إلى استأنف الوضوء، ولعل الأمر بالاستأنف في كلام الإمام مالك معمول
على ماء التيمم.

(وإذا مسح على خفيه) وفي نسخة وعلى الخفين، (من أدخل رجليه
في الخفين وهما أي الرحلاء الظاهران يظهر الوضوء) وفي نسخة يظهر
الوضوء، (فإذا من أدخل رجليه في الخفين وهما غير ظاهرتين يظهر) وفي
نسخة يظهر (الوضوء) فلا يمسح على الخفين.

قلت: ولم يقل به الحنفية قبل نعيم، قال ابن قدامة في
«المعنى»^(١): أما إن غسل إحدى رجليه فأدخل الحف، ثم غسل
الأخرى وأدخلها تحت، ثم مسح أيضاً، وهو قول الشافعي

قال ومثل مالك عن رجل غسل برأسه فغسل خفافاً فليسا على
المسح على الخفين حتى جف وتبرأ من الماء فقال لمسح على
خفيه ولمعد الخلاء ولا بعد الوضوء.

ومثل مالك عن رجل غسل قدميه ثم لم يمسح خفيه ثم
مسح الوضوء فقال سرح خفيه ثم يمسح برأسه ويغسل رجليه

وسجل، ونحوه عن مالك. وحكي بعض أصحابنا رواية أخرى عن أحمد بن
يحيى، وهو مثل يحيى بن آدم، وأبي نوري وأصحاب الرأي، لأنه أحدث بعد
تكميل الطهارة. وقال أيضاً فمن غسل رجليه ونسح عنه لم غسل بقية أعضائه
يجوز له المسح، وهذا معنى عن أن الترتيب غير واجب في الوضوء، وقد
سبق. وقيل وقد علمت أن مالكاً على الترتيب في محله.

قال يحيى: ومثل مالك عن رجل توضأ وعلمه غناء فسهها في وجوهه
(عن المسح على الخفين) ما يذكر حتى جف وضوءه وصلى ذلك الوضوء.
المأخوذ قال: مسح على خفيه إذا تذكر (أولئك للصلاة) لأنه صلى ما قصر
الوضوء قلت: ولذلك غننا الخفيه في المرافضة، أما الترابل فلا حاجة فيه
عنده، لأنه ما صح الشروع فيه، صرح به في كتب المروءة (ولا بعد الوضوء)
لأن المرافضة والنور وإن كان واجباً عند المرافضة لكنه مرفوض بالنسيان، وأما
غناء الخفيه فلا إسكان فيه، لأن المرافضة ليست بواجبة عندنا فلا حاجة إلى
إعادة الوضوء.

قال يحيى: ومثل مالك عن رجل غسل قدميه ثم لم يمسح
خفيه، ثم استاك الوضوء فقال ليس خفي. ثم تبرأه لأن الوضوء الأول
ثم يصح عند المالكية لعدم الترتيب (ويغسل رجليه) ثم يمسح الخفين، لأنه لم
يمسح الخمين أولاً عن طهارة نفسه، وهذا هو المشهور عند المالكية، ولم
يقل به الحنفية، كما تقدم من يصح عندهم، وهو رواية ابن القاسم عن الإمام
مالك في المنيعة.

٩١ باب العمل في المسح على الخفين

١٥٠/٧٥ - حدثني يحيى بن سالم، عن هشام بن عروة، أنه رأى أبا عبد الله عليه السلام يمسح على الخفين فقال: «مسح لا يريد إذا مسح على الأصغر، من أن يمسح بهما، ولا يمسح كلهما»

ومما يجب أن يحفظ أن المسح لا يرفع الحدث عند الجمهور، وقال داود يرفع الحدث الأصغر، فمن خلع الخفين بعد المسح لا يبطل المسح عنده، ويحل عند الجمهور، قاله النجاشي^(١). وأيضاً مسح لا يتعلق به بالحدث الأكبر، فوجب النزع به، قال في «النجاشي»^(٢) فإن جواز المسح مختص بالحدث الأصغر، ولا يجوز المسح في جنبه ولا غير واجب ولا مستحب، لا تعلم في هذا خلافاً انتهى.

(٩١) العمل في المسح على الخفين

يعني بيان كيفية المسح وصفته

١٥٠/٧٥ - (مالك عن هشام بن عروة) أي عنده (روى أباه) أي عروة بن الزبير. هكذا في جميع المسح الموجودة عندما من رواية يحيى بن يحيى، وأما في رواية محمد^(٣) بن الحسن، وعن هشام بن عروة عن أبيه أنه رأى أبا عبد الله عليه السلام يقول الفضة الزبير بن العوام وأبو عروة. وعليه مشي القاري في «شرح الموطأ» فقال: إنه رأى أي الزبير بن العوام أخذ العشرة المبشرة انتهى

مسح على الخفين قال هشام (وكذا) عروة لا يريد إذا مسح على الأصغر، من أن يمسح بهما، جمع بين واحد والآخر الجواب التوفيق (ولا يمسح بهما) جمع بين واحد والآخر.

(١) النجاشي: ١/٨٠.

(٢) ١/٤٦٢.

(٣) انظر التلخيص: ١/١٩٢.

واختلف العلماء في محل المسح، فقال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل: إن مسح ظاهر الخفين، وقال مالك والشافعي: بمسح ظاهرهما وباطنيهما، إلا أنه لو كتفى على الباطن فقط لا يؤدي على المشهور عنهما، وقال الزهري - وهو قول للشافعي - إن من مسح بطونيهما ولم يمسح ظهورهما أجزاءه، فإنه الشوكاني، قلت: وهو رواية عن المالكية كما في الباجي. وفي هامش «المشكاة» قال الشافعي: مسح أعلاه واجب وأسنده سنة. وذكر في «الاحتلاف الأئمة» السنة أن المسح أحسن الحف وأسفنه عند الثلاثة، وقال أحمد، السنة أن مسح أعلاه فقط. اهـ.

قلت: استحباب الباطن قول للحنفية، ورجح ابن عابدين عدم استحبابه. قال ابن قدامة في «المعنى»: بيان مسح أسفنه دون أعلاه ثم يجرئه. ولا نعلم أحداً قال: يجرئه مسح أسفل الخف إلا أذهب من أصحاب مالك، وبعض أصحاب الشافعي، والمقصود من الشافعي، أنه لا يجرئه. اهـ. والأثر حجة للحنفية والجمهور كما ترى، وروى عن علي - رضي الله عنه -: «لو كان الذين بالترابي تكاد أسفل الحف أولى - المسح من أعلاه، وقد رأيت ﷺ يمسح عنى ظاهر خفيه». وروى عنه أيضاً: «ما كنت أرى باطن القدمين إلا أسقى بالماء، حتى رأيت رسول الله ﷺ يمسح عنى ظهر خفه». أخرجهما أبو داود وغيره. ونقل الزبيدي عن الثوري عن عمر - رضي الله عنه -: «سمعت رسول الله ﷺ يأمر بالمسح على ظهر الخف ثلاثة أيام. الحديث». وفي الباب روايات أخر بعضها أهل التوفيل، واحتصرها ابن قدامة في «المعنى» (١).

واختلف العلماء في قدر الإجزاء، فقال أبو حنيفة، يجرئه قدر ثلاثة أصابع، وقال مالك: بالاستيعاب، وقال الشافعي: ما يقع عليه اسم المسح،

وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى
الْخُفَّيْنِ خِفَتَ هُوَ؟ فَأَدْخَلَ ابْنَ شِهَابٍ إِحْدَى يَدَيْهِ تَحْتَ الْخُفِّ،
وَالْأُخْرَى فَوْقَهُ، ثُمَّ أَمْرَعَهَا.

وقال أحمد: مسح الأكر قاله القاري والشعراني. قال ابن قدامة^(١):
والسجزي في المسح أن يمسح أكثر مقدم ظاهره خططاً بالأصابع. قال
الثانبي: يجرته أقل ما يقع عليه اسم المسح، لأنه أطلق لفظ المسح ولم يقل
فيه تقدير، فوجب الرجوع إلى ما يتناوله الاسم. وقال أبو حنيفة: يجرته قدر
ثلاث أصابع، لقول الحسن: سَنَةُ الْمَسْحِ خَطُّ الْأَصَابِعِ، فينصرف إلى سنة
الإنبياء ﷺ، وأقل لفظ الجمع ثلاث، انتهى.

(مالك أنه سأل ابن شهاب) الرهري (عن المسح على الخفين كيف هو؟)
أي كيف صيغته المستحبة (فأدخل ابن شهاب إحدى يديه) أي اليسرى (تحت
الخف) للرجل اليمنى (والأخرى) أي اليد اليمنى (فوقه) من الخف، قال
الدردير: نذب وضع يده اليمنى على أطراف أصابعه من ظهر قدمه اليمنى،
ورضع يسراه تحت أصابعه، ويمرهما لكعبيه، ويعطف اليسرى على العقب
حتى يحاوز الكعب، وهو متجهن حد الوضوء. وهل الرجل اليسرى كذلك، أم
اليسرى فوقها واليمن تحتها - هكذا الرجل اليمنى - لأنه أمكن تأويله، اهـ.

قلت: ورجع الدسوقي الثاني، ثم قال الدردير^(٢): نذب مسح أعلاه
وأسنفه، أي النجم بينهما، ولا فسخ الأعلى واجب، يدل عليه قوله - أي
التخليل -: وبطلت الصلاة إن ترك أعلاه واقتص على الأسفل، لا إن ترك
أسفله، ففي الوقت المختار بعيداً، اهـ مختصراً.

(ثم أمرهما) في نسخة أخرهما من الإمرار أي أمدهما حتى استوعب المسح

(١) (١/٢٧٧).

(٢) «الشرح الكبير» (١/١٤٦).

قال يحيى: فإن سألت: ومعلوم أن شهاد أحب ما سمعت النبي في ذلك.

(١٠) باب ما جاء في الرغاف

جميع النعم، كما هو المرجح عند المالكية لفوائدهم بالاستعداد ولهذا قال يحيى: قال الإمام (سألت) وفوقه في فعل البر شهاب) كمدكور (أحب ما سمعت) (إن) معاني بأحب، (في ذلك) معاني يستعد، أي هي أجنة السح

قلب. وهذا يؤيد القول المشهور لهم كما تقدم. ولم يقل به الحنفية لما روى عن علي - رضي الله عنه - أنه كان يدين بالروائي فكان أسفل شرف أولى بالمسيح من أعلاه، ولو رأيت رسول الله يبتغي مسح على ظاهر خفيه لأخرجه أبو داود^١ والدارمي معناه، وتغير ذلك من الآثار كما تقدم.

(١٠) باب ما جاء في الرغاف

كقرب مصدر رغب، قال المحدث: كصبر ومنع وتروم وحسب وسعي، خرج من أفعه المذموم رغباً ورغباً كقرباءة النقي. ويقال رغبه ورغفه، قال الأرمزي: ويتم يعرف رغب في فعل الرغاف يعني مبدأ لما لم يتم فعله، كذا في التفتح الرحمانى. والرغاف أيضاً ثم بعده، وتقدم اختلاف العلماء فيه قبل الظهور للتوضيح.

ويوجد في النسخ النونية بعده (ولقي) قال الروقاني: ويصح في نسخ مذهبنا (ولقي) ولا وجود له، في نسخة العتيقة المخرومة، وينظم عليها أنه رحم شيء، ولم يدكره، وكان أصلها عاملاً فأدخله النسخ جهلاً، قلت: ولا يوجد في نسخة الروقاني ولا نسخة الناصبي، ولكن لما وجد في أكثر النسخ فسكن أن توجد في حكمه لما كان عند الإمام وهذا ذكرهما، وأثبت الأولى

٤٦/٧٦ - حَقَّقْتُني نَحْسُ عُرٍّ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَدَّ اللَّهَ ثِيَّ عَمْرٍ ثَلَاثًا إِذَا دَغَمْتَ أَمْرًا فَمَوْضِعًا، ثُمَّ رَجَعْتَ فَمَنْ ثِيَّ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ.

ثَلَاثًا وَاتَّيَهَتْ لَهَا أَلْفٌ لَمَّا تَحَقَّقَ مَعَهُ الْإِثَارُ أَنَّ الْوَضوءَ لَا يَكُونُ مِنْ غَيْرِ السَّبَابِينِ ثَبَتَ حَكَمُ الْقِيءِ أَيْضًا لَكُونِهِ مِنْ غَيْرِ التَّسْبِيلِ، أَوْ يُقَالُ: إِنَّهُ لَمَّا تَقَدَّمَ عَضُّ الْإِثَارِ بِوَارِدَةٍ فِي الثَّقِي، فَتَارَ لِمُصَيِّفٍ بِالرَّحْمَةِ إِلَى التَّيْبَةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَلَمْ يَذْكُرْ هَهُنَا تَتَجِدًا لِلتَّحْدِيدِ إِنْ سَبَّ مِنْ نَصْرِفِ التَّشَاخُ، وَالِاخْتِلَافِ فِي الثَّقِي، فَالْحِلَافُ فِي الدَّمِ، كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ قَدَامًا فِي «الْمَعْنَى»^(١).

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الْعَمْرَ الْمَاضِيَّ وَالذَّمَّ الْمَاضِيَّ يَنْقُضَانِ الْوَضوءَ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ يَوْهِيَةً حَتَّى لَا خِلَافَ فِيهِ عِنْدَهُمْ وَكَذَلِكَ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ، وَرَوَى عَنِ قُتَيْبَةَ وَالْأَنْبَرِيِّ وَإِسْحَاقَ مَعْنَاهُ، وَكَانَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا لَا يُوجِبُونَ مِثْلَهُمَا وَضوءًا، وَاسْتَدَلَّ الْحَنَفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ بِرَوَايَاتٍ، مِنْهَا رَوَايَةُ أَبِي الدَّرْدَاءِ، أَنَّهُ قَالَ: فَوَضوءًا قَالَ سُبْحَانَ: حَلَقٌ، أَنَا صَبَّحْتُ لَهُ وَغُضُوهُ، رَوَاهُ الْأَثَرِيُّ وَالشَّيْخَانِيُّ، وَقَالَ هَذَا أَصَحُّ شَيْءٍ لِي فِي هَذَا الثَّابِتِ، فَبَيَّنَ لِأَحْمَدَ: حَدِيثَ ثَوْرَانَ تَتَّعِدُّ قَالَ: بَعَمٍ، وَتَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ وَالْأَدْنَى لِلْحَنَفِيَّةِ فِي مَا لَا يَجِبُ مِنْهُ الْوَضوءُ.

٤٦/٧٦ - (مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَمْرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ إِذَا رَغَمَ فِي صَلَاتِهِ أَتَصَرَّفَ فِيهَا (فَتَوَضَّأَ) وَضوءَهُ الْمُصَلِّاةَ (ثُمَّ رَجَعَ) إِلَى مَقَامِهِ (أَفْتَى) عَلَى صَلَاتِهِ (وَلَمْ يَتَكَلَّمْ) إِذَا لَوْ تَكَلَّمَ فِيهِ الْمُصَلِّاةُ بَطُلَتْ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الشَّيْءِ فِي آخِرِ الثَّابِتِ الْآتِي وَفِي الْإِثَارِ حِجَّةٌ لِلْحَنَفِيَّةِ فِي أَنَّ الرِّجَاعَ نَافِعٌ لِلْوَضوءِ، وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْإِثَارُ مُخَالَفًا لِلْمَالِكِيَّةِ أَثَرُهُ الْبَرَزْغَانِيُّ وَغَيْرِهِ بِحَسَبِ الدَّمِ^(٢)، وَهَذَا لِتَأْوِيلِ رِوَاةِ السَّهْمِيِّ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا، لَكِنَّهُ مَعَ أَنَّهُ خِلَافُ الْمَذْهَبِ بِإِجْمَاعِ مَذْهَبِ ابْنِ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَيْضًا، فَإِنَّ مَذْهَبَهُ كَمَا فِي

(١) (٦٤٧/٦)

(٢) خِلَافًا (لِلْمَالِكِيَّةِ) وَعَنِ الدَّمِ يُسَمَّى وَضوءًا، لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوَضَاعَةِ، وَهِيَ التَّعْدِيَةُ (٦٤٧/٦) (٦٤٧/٦)

٧٧/٧٧ - وحدثني عن مالك - أنه سمعه أن عبد الله بن عباس - كان يرفق فيخرج بمعدل الدم عنه، ثم يرجع فيصلي على ما مضى.

٧٨/٧٨ - وحدثني عن مالك - عن يزيد بن عبد الله بن قيس عن أبيه عن عبد الله بن مسعود عن النبي - أنه رأى سعد بن أبي وقاص - رفع يده عن الصلاة، فأتى خيبره أم سعد، فوجع النبي - عليه السلام -

« نعمتي » و « شرع الكثير » وغيره،^(١) ففصر الوضوء منه، وروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن ابن عمر - أن رفع يده في صلاته فيبصرف وينوضاً، الحديث، فلا يجوز توجيه أثر على خلاف مذهبه.

٧٧/٧٧ - (مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يرفع) في صلاته (فيخرج) عن صلاته (بمعدل الدم) سه وينوضاً ثم يرجع) إلى المصلي (فيصلي على ما مضى) ولو سئم أنه - رضي الله عنه - كان يكفي عن غسل الدم فتعل مدهه - رضي الله عنه - كان إذا كان عدم انقضى الوضوء منه، فإنه اختلف العلماء في مذهبه - رضي الله عنه - فنقل الشيخ كوفي عن مالك - رحمه الله - « نعمتي » و « الشرع الكثير » مثل الحبيبة. والظاهر عندي أن مذهبه يوافق المعصية. فروى عنه عدم الوضوء أيضاً عن قلة الدم والوضوء على كثوره، وكل ما روى عنه مثل ما رآه بفعله. وفي الحديث ثم يذكر عدم الوضوء فلا حجة به لأحد. وقد روى ابن عبد البر عن ابن عباس أنه قال: إذا فحش أي بشئ الوضوء.

٧٨/٧٨ - (مالك عن يزيد) متحبة نزاهة (ابن عبد الله بن قيس) خلاف فبين آخره ط، مهذبة مصغراً، ابن أسامة (اللبي) أبي عبد الله المدني، ونقه الثاني، وغيره. مات سنة ١٢٧ هـ وله تسعون سنة (أنه رأى سعد بن أبي وقاص - وهو) الوار حاثية (بمعدل الدم) فأتى حجرة) أم المؤمنين (أم سلمة) رضي الله عنها (روح النبي - عليه السلام -) لأنها أقرب موضع إلى المسجد فيبذل النبي

(١) في الاستكشاف أيضاً (٧٧/٧٨) من مذهب ابن عمر ومذهب أبيه عمر بن الخطاب الوضوء من الأرفاف.

فَإِنْ يَوْضُوءُ يَوْضُوءًا ثُمَّ رَجَعَ فَنُيَّ عَلَى مَا قَدْ صَلَّى.

(١١١) باب العمل في الرعايا

في أثناء الصلاة (أما) بسا، لمجهول (يوضوء) بالفتح أي ماء الوضوء (فترضاً) وضوء للصلاة^(١) كما هو ظاهر اللفظ، وأوّلُ الرقاعي يغسل الدم تأويلًا إلى مذهبه (ثم رجع) إلى المسجد (فيس على ما قد صلى) أقاد أن الرعايا ناقض عنه أيضاً.

وروي عنه في مصنف عبد الرزاق^(٢) من قوله ما يوافق فعله هذا مر أنه قال: «إن وعيت في الصلاة فاستد منخريك وصل كما كنت، فإن خرج من الدم شيء، فتوضأ وتيمم على ما مضى ما لم تكنه». فهذا نص على إيجاب الوضوء عند خروج الدم.

وأيضاً نقل مذهبه في «المغني» و«الشرح المختار» نظير الوضوء، فتأويل العلامة الرقاعي بهذا أيضاً يغسل الدم عطف فاحش. ولما كانت آثار الباب كلها مؤيدة لمحقة نحصي عن ذكر غيرها من الدلائل والمذاهب.

وبسطها، انسح في المائدة^(٣) فراجع إليه إن شئت. والآثار في مسألة الدم تؤيد الحقبة، ويبني المذاهب في ذلك.

(١١١) للعمل في الرعايا،

قال الزركاني^(٤) وهو كثير يخرج إلى صحنه، وقليل فيعنه بأصحابه حتى يحث، ويتصدى على صلاته، انتهى. فغرض «تسارع به» انكلام جان العرق

(١) إذا الوضوء إذا أظنوا ولم عند غسل دم وغيره هو الوضوء المعلوم للصلاة وهو الظاهر من إطلاق اللفظ.

(٢) (١٢٥/٢١) روى بعد ما.

(٣) الشرح الرقاعي، (١٨٢/١).

٤٩/٧٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ قَالِبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَةَ الْأَسْلَمِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُسَيَّبِ يَرْغُفُ، فَيَخْرِجُ مِنْهُ الدَّمَ، حَتَّى تَخْتَفِيتْ أَصَابِعُهُ مِنَ الدَّمِ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ أَنْفِهِ، ثُمَّ يَصْلِي، وَلَا يَتَوَضَّأُ.

بين الترحمين: بأن المراد في الترجمة الأولى الكثير، فيخرج ويغسل، والمراد في الثانية القليل، فلا يخرج عن الصلاة.

ويمكن أن يؤرخا المرق بينهما بأن المراد من الأولى ما ورد في المراف من الآثار المختلفة، من الغسل في بعضهما والوضوء في الآخر، وأما المقصود من هذه الترجمة بيان العمل^(١)، والراجع أن المعمول به عند الإمام عند الوضوء. ثم الفرق بين القليل والكثير كما هو عند المالكية كذا عند الحنفية كما يجيء في كلام الإمام محمد في آخر الباب.

٤٩/٧٩ - (مالك عن عبد الرحمن بن حرملة) بن عمرو بن سنة يفتح المهمة وتغيب النز (الأسلمي) أبي حرملة المصري، صدوق ربما أخطأ مات سنة ١٤٥هـ له في «الموطأ» خمسة أحاديث، قاله الزرقاني (أنه قال: رأيت سعيد بن المسيب يرفغ، فيخرج منه الدم حتى تختضب أصابعه) قاله الباجي^(٢): ظاهره أنها تختضب كلها فهو في حيز الدم الكثير، ولعله أراد الأنايل العليا من أصابع يده وإن ذلك في حيز اليسر، (من الدم الذي يخرج من أنفه ثم يصل) بعد غسل الأصابع إن كان هذا المقدار يكثر عن اندرهم، والمعنى عند الجمهور هذا المقدار فقط، وبدونه إن كان قليلاً عنه (ولا يتوضأ) أما عند المالكية فلأنه انزعاف ليس ينقص. وأما عندنا الحنفية فلعله يكون قليلاً عنده، كما تقدم من كلام الباجي.

(١) انظر: الاستذكار (٢/٢٧٧).

(٢) «المنهاج» (١/٨٥).

ثم مدح كلام الإمام محمد أن الإمام صادقاً لا يتخوّل الزيادة والزيادة في
الشيخ عبد الحفي في هذا شأنه^(١) وليس كذلك، كما يشهد من كلام ابن
عبد الحفي^(٢) حيث قال: أما هذه الأبحاث فهي ما قد على ما لم ينكسر فروي عن
عبد وعلي وابن عمر، وروي عن أبي بكر أحمد، ولا يخالف أحد من الصحابة
إلا الشيعة، وروي البناء لمرجع عن الشافعي بالحداد والعراق والندم، ولا
أقدم منه خلافاً إلا الحسن البصري، فإنه ذهب إلى ذلك إلى مذهب الجمهور
أنه لا يثبت من سند عبد القابلة في المرافاة ولا في غيره، وأحد قولي الشافعي
مورد ما لا من رجع في حديثه فيل أن يستلزم رخصة فيصرف ويفعل الخدم،
ومرجع فيبقى، الإضافة والتأخير - ومن المصنف في وسط حديثه أو بعد أن - مع
رخصة في حديثه بغيره، وفيه في كلام روي عن أبي حنيفة حديث ما إلا الجمعة
فيه لا يخلط إلا في جميع

قال مالك: ولا خلاف من مضي كذا أحد، إلى ذلك أحد، أن يترك
ويذكر حديثه من أولها قال مالك: ولا يثبت أحد في الشيء ولا في شيء
من الأحداث، ولا في إلا لم يثبت وحده، وعلي ذلك جمهور أصحابه، وعن
الشافعي في المرافاة: إحداهما يعني، والأخرى لا يعني انتهى.

قال في الزوائد^(٣) ومن مذهب الجمهور في الصلاة، ومذهب الجمهور في
منه، والشافعي أن يستلزم، وهو قول الشافعي، ثم ذكر دلائلهم وقال في
حاشيته عن الشافعي: كان مالك يقول في الأضلاع شيء، ثم رجع، وقال: لا
شيء

(١) انظر: إتحاف العلماء (١: ٢١٨٧)

(٢) انظر: إتحاف العلماء (١: ٢١٦٧) ومعه (١: ١٨٨٠ - ١٨٨١)

(٣) الزوائد، ج ١، ص ٢٨١ (١: ٢٨٠)

٨١/٥١ - حدثني يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن
أبيه أن المصور بن مخرمة أخبره أنه دخل على عمر بن
الخطاب من الليلة التي ضمن فيها

والمعمر عندهم أيضاً مقدار الدرهم، كما في مختصر الخليل^(١) والقرطبي
الحنفية والمالكية في نقض الوضوء فقط. والشافعية مع المالكية، والحنابلة مع
الحنفية، كما تقدم. ومنصور الإمام بالترجمة أنه صار معزوراً فلا يفسد صلاته
به، ويُغفر في الباب أيضاً، وبه قالت الحنفية، وقالوا أيضاً: لا ينقض وضوءه
بهذا الدم.

٨١/٥١ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزبير (أن المصور)
بكسر الميم وإسكان السين المهملة وفتح الهمزة وأحرف راء مهملة (ابن مخرمة)
متبع الميم وإسكان الخاء المعجمة، ابن موفل أبو عبد الرحمن، له وأبيه
صحة، مات سنة ١٦٤هـ (أخبره) أي أخبر المصور عروة (أنه دخل) وظاهره أن
الداخل المصور، وفي نسخة موصل رجاء وظاهره أنه غيره، ويحتمل أنه غيره
بنفسه بالخطاب (على) أمير المؤمنين ثاني الخلفاء الراشدين (عمر بن الخطاب)
- رضي الله عنه (من الليلة التي ضمن) بيناء المسجد (فيها) من أبي المؤدبة
بيروزي التصانيف، وقيل: اليهودي، غُلبَ لمغيرة بن شعبة.

قال المصنف^(٢)، قوله: إنه دخل على عمر بن الخطاب من الليلة التي
ضمن فيها، ظاهره، أن وقت صلاة المصباح من الليل، لأن الذي صبح عن عمر
- رضي الله عنه - أنه طمس في صلاة المصباح من أول ركعة، ولعل هذا معانف
لذلك الرواية، ويحتمل أنه أراد بذلك من الوقت المتصل بتلك الليلة. وعند
مالك أن الشاهد من طلوع الفجر. وقد روى عيسى بن ابن القاسم: أن عمر -
رضي الله عنه - مات من يومه الذي طعن فيه، انتهى.

(١) عروة مختصر الخليل مع الخروشي (١/٧-١).

(٢) (المصنف) (١/٨٦).

قلت: ليت شعري ما أشكل على الباحث في توضيح الرواية تعيين الليلة، فإطلاق التابطة على صلاة الصبح - تجوزاً - ليس بمستبعد، بل قال صاحب «القاموس»: «يصل من مغرب الشمس إلى طلوع النجى أو الشمس». وحمله على الآية كما يظهر من كلامه ليس بوجيه. فإن أهل الترخيع اتفقوا على أنه - رضي الله عنه - توفي من يومه ذلك، فبذلك الصلاة التي أيقظ لها المسور كانت تلك الصلاة التي طعن فيها، ومعنى الإيقاظ الشب من الغشيان.

قال الحافظ في «الفتح»^(١): «فصل في عهد الرحمن صلاة حفيفة بأقصر - سورتين: النكوش، وإذا جاء نصر الله والفتح، وفي رواية: ثم غلب على عمر الترف، حتى غشي عليه، فاحتسبته في ربهض حتى أذخسته به، فلم يزل في غشيته حم، أسف، فنظر في وجهه فقال: أصلى الناس؟ فقلت: نعم، قال: لا إسلام لمن ترك الصلاة ثم نوصاً وصنى. وفي رواية: فتوضأ وصلى وحججه بشب دماء، وإني لأضج أصبعي بوسطي فما نسد الفتق، انتهى مختصراً.

ومبني من أن القصة لتلك الصلاة لا عمر. ووقع التخليط لابن قتيبة في كتابه الإمامة والسياسة في نقده بعض المقصص عن بعض حتى أربهم كلامه أن القصة لم تكن لصلاة الفصح، وصريح رواية «الموطأ» هذه ترد عليه. ويذهب إلى أن عمر - رضي الله عنه - على جواز الاستخلاف إذا استخلف عبد الرحمن بن عوف، وعليه الجمهور.

قال الشعراني في «ميزانه»: «ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة: إن الإمام إذا أحدث في صلاته حار له الاستخلاف، وهو الجديد المراسع من مناهج التابعي. رحمه الله - مع قوله في القسام بعدم الحواز.

واستدل ابن قدامة في «المعني» بهذا الأثر عن حواز الاستخلاف،

(١) فتح الباري (١/٧١)

ثابتة عند الصلاة الصحيح فقال عمر: نعم. ولا حد في الإسلام
لنسي ترك الصلاة.

وفإن هو مذهب الحسن والحسين والثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب
الترقي، انتهى. (فإنظ عمر الصلاة الصحيح) يقتضي أن ذلك يجب عليه. والصلاة
لا تقط معرج ولا تفسد مع بقاء العقل، ولذلك قال عمر - رضي الله عنه -
ولا حظ في الإسلام، إلخ.

قال أبو عمر^(١٢٢) قال ابن عباس - رضي الله عنه -: لما طعن عمر
- رضي الله عنه - أحسنه أن يفتر من الأنصار حتى أودعناه منزله فلم يزد في
غشية واحدة حتى استبرأ فقال رجل: إنكم لن تفرعوه سي، إلا بالصلاة. فأنزل
مقدا الصلاة يا أمير المؤمنين فقال عمر: نعم) فمخجلين أي استيقظوا، أو يكسر
مكون أي يمسح ما ينبغي إليه (ولا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة).

اختلف العلماء في تارك الصلاة عند تكاسل بعد الاعتدق على أن تاري
مكفر، كافر، إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام، أو لم يحالف المنسيس بحيث
يشغفه وجوب الصلاة، فقال مالك والشافعي: إنه لا يكفر من يعتق: فإن تاب
وإلا فقتلنا، هذا كالترقي المحض إلا أنه يقتل بالنسيب.

وذهب جماعة إلى أنه يكفر، وهو مروى عن علي - رضي الله عنه -
وأحمد بن حنبل، ومن أحمد بن حنبل، وبه قال ابن المبارك وإسحاق بن
رهويه، وهو وجه لبعض الشافعية. وذهب أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة
والمرجى من الشافعية إلى أنه لا يكفر، ولا يقتل، بل يجلس حتى يتوب. كنا
في المنية^(١٢٣).

وبعد هذا، فاحتمل العلماء في معنى قول عمر - رضي الله عنه - علي

(١٢١) انظر: (الاستدراك) ١/٢١٠ (١٢٢).

(١٢٣) (١/٢١٠) (١٢٤)

فَضْلُ مَنْ عَمِلَ، وَخِرَاجُهُ شَعْبٌ رَدَأٌ.

اختلافهم من حكمه، فقيل لا حط له في الإسلام، أي يكثر. قال السيوطي: أتدعوه من كثير ترك الصلاة تكاسلاً، وتكرار الجمهور فلما لم يقولوا بكثرة كما تقدم مع الاختلاف بينهم في قتله - فقالوا: معناه: أي تركها مُكْتَباً أيها وفيه: لا تسلم سائر أعماله. ولا ينافع بهاء لأن الصلاة أولها عرضاً - ثملاً، وأرفعها شأناً، فس تركها بطل نصيبه من سائر الأعمال. وقيل: معناه: ليس له في الإسلام حط يُشَقَّرُ به دينه، قاله الباقي.

أنت - وهذا الأمير يقوده من قبل - يقتله حياً. وذلك ابن عبد الله^(١) يعني لا كبير حط له في الإسلام، فهو كحجر إذا صلاة لعن المسجد إلا في السجدة، أولاً إيمان من لا أمانة له، وهو كلام يخرج عن ترك عمل الصلاة لا على جموده، انتهى قلت: وهو ظاهر البيهقي.

(فصل في عمده) - رضي الله عنه - صلاة النجس (وحججه بنصب) مثله ومن متوجه: أي يجري وبسجدة (أعلاه) ولما كان مع - رضي الله عنه - دخل في حكم المعذور عند النجس والمأذونة معاً، معاً بقاء الصلاة بخروج الدم، وأغفل في سائر أفعاله، ولذا لا يصح الاستئذان به عنه، استغفبه في عدم انقضاء الوضوء من خروج الدم، ولذا فيه ترجمة الباب بغية الدم.

وما عكس عليه الشيخ المدققي في: تصحيحه كتاب من به جرح سائل يُغْتَمَر به ما يتعلق بحله وثبوت من ذلك لجرحه، وذكر في «المسوى»^(٢) في آخر الحديث، قلت: وعنه آخر العزم وثبت: أي سائر، والمعتبر من مذهب الشافعي أن التماسين والفروج وموضع العضة والحجامة، إن كان دمها يدمم سيلانه غائماً، كالاستحاضة يجب عمله لكل فرضة، ويصحح نبوي العفو عن

(١) انظر الاستبصار: (٢: ٢٨٦).

(٢) (١: ١٣٧).

٥٢/٨٢ . وحدثني علي بن مالك ، عن يحيى بن سعيد : أن
سعيد بن المسيب قال : ما ترون فيمن غلبه الدم من رعايف علم
بنتطع عنه؟ قال مالك : إن يحيى بن سعيد : ثم قال سعيد بن
المسيب : أرى أن يرمى برأسه إيماء .

قلبه وكثيره لموسم البهوى ، وفي «العالمية»^(١) إن كان يحال يتحصن الثوب
ثاباً قبل الصلاة حار أن لا يعمل وإلا فلا ، انتهى ينظر .

٥١/٨٢ . (مالك عن يحيى بن سعيد) لأخباري (أن سعيد بن المسيب
قال : ما ترون فيمن غلبه الدم من رعايف أي بكثرة سيلانه فلم ينقطع عنه ،
وسأل سعيد لأصحابه على سبيل الاستخار سألوا عن التدريب ما فهم ،
ويحتمل أن يكون نسباً لهم ، فانه «الباغي»^(٢) . (قال يحيى بن سعيد) المذكور ،
ولعل التلاميذ سكنوا أدباً فأجاب سعيد بن المسيب بنسبه ، ويحتمل أنهم أيضاً
أجابوا المسألة على وجه اجتهادهم ، وحذفه الراوي ، ورواية محمد في
«مرطبه»^(٣) بغير هذه المساق ، ونظفه : أخبرنا يحيى بن سعيد عن سعيد بن
المسيب أنه سئل عن الذي يرغف فيكثر عليه كيف يصلى قال : يرمى إيماء
رأسه في الصلاة ، ٥١ .

(ثم قال سعيد بن المسيب) في جواب ما سألهم (أرى أن يرمى برأسه
إيماء) قال الباغي ، واختص أصحابنا في توجيه ذلك ، فقال ابن حبيب : إنما
ذلك ليدلوا على ثوبه انفساد بالإيماء له ، لأنه لو رقع وسجد لأقصد ثوبه ، وقال
محمد بن مسلمة : إنما ذلك إذا كان الرعاف يضرب به في ركوعه كالزبد ومن لا
يقتر على السجود ، انتهى مختصراً .

قلت : ولتوجيه الأول يختص بالعالمية ، لأن عندنا العتيد لا ينقص

(١) «السنن» (١٧/٨٢)

(٢) «السنن» (١٧/٨٢)

(٣) «مر» (١)

قال يحيى: قال مالك: أدلت أحدهما سمعت أبي في ذلك

(١٣) باب الوضوء من المني

٨٣/٢٣ - حدثني يحيى عن مالك، عن أبي أنصهر، مؤلف

عبد بن أحمد أنه

وهو ما لا شك أنه قد ورد في نود أيضاً بل ارفع نجاته في حقه للمعصية،
وسعى عنه، وأما التوجيه الثاني فينسب على قواعدنا أيضاً، وهو الأوجه، لأنه
مستفاد من تشييد صاحب الكتاب والراوي عنه، فقال الإمام دجند في موطنه:
وأما إذا كثرت الرغبات على الرسل، فكان إن أوماً نواصه إيماء لم يوعده، وإن
سجدت إيماء أوماً نواصه إيماء، وأجزاء، وإن كان يرفع كل حال سجدت،
المنسب.

أما مالك. وذلك أحب لنا سمعت أبي في ذلك ونقده دعاء

(١٤) الوضوء من المني

يفتح الميم إسكود. اندك السجدة وتحميت الياء على الألف، وكفي:
هـ أبهر رفيق الخ يخرج عنه الملاعبة أو النظر أو تذكر الجماع، وفيل:
يخرج عنه الشهوة الضعيفة، وقد لا يحتر بحروجه، وفي حكمه الردف -
المهمل - عدنا الضعفة، ويحيى - في الفاء الأني.

٨٣/٥٢ - أما مالك عن أبي النظر: بالنون السجدة فضاء معجزة ساكنة

أخره راء مهمل، مالم ين أمة لفرسي مولا أم المني نفة نينه، وكان يرسل،
فان سنة ١١٩ هـ أمولى همرا بصم العيز ابن عبيد الله بالنصير، والأخوة،
وفي موطن محمد^(١) بدود الإصافة. ولعمد رحم من الشاسخ، وفي «التقليد»

(١) انظر التحقيق المصنف (١/٢٦٠).

عن سليمان بن يسار، عن المقداد بن الأسود:

للمحافظ: من عبد الله مدون التصغير، وهو أبف غلط الكاتب، ابن معمر بن عثمان القرشي، أحد وجود قريش جواد شجاع، وجد معمر صحابي ابن عم والد أبي بكر الصديق - رضي الله عنه -، قاله الرزقاني.

(عن سليمان بن يسار) النهلاقي المدني مولو يسيرة، وقيل: أم سلمة، ثقة فاضل كثير الخدمات، قال مالك: كان سليمان من علماء الناس بعد ابن المسيب، أحد الفقهاء السبعة ثم تعدية الثمورة. ولد سنة ٣٤هـ، واحتلف في موته من سنة ٩٤ إلى سنة ١٠٧هـ.

(عن المقداد بن الأسود) وهو المقداد بن عمرو بن ثعلبة البهزني، مفتاح الموصلة وأراء بينهما هاء ساكنة - قبيلة من خزاعة مسوب إلى يهر من عمرو بن اسحاق - بزيادة النون كما في رجال دحيم الأصول ثم الكندي لما حلف أوه بني كلفة.

وكان الأسود بن عبد يغوث الزهري نساء وهو صغير نسب إليه، وقال ابن عبد البر^(١) التصحيح أنه نسب إليه؛ لأنه كان حليفاً، صحابي مشهور من السابقين شهد المشاهد كلها، كان فارساً يوم بدر وم يثبت أنه شهدها فارس غير، مات سنة ٣٣هـ اتفاقاً، وهو ابن سبعين سنة.

قال الرزقاني: في السند انقطاع لأن سليمان ولد ١٠٤هـ، موته سنة ١٠٤هـ، وأخرج مسلم والنسائي من طريق ابن وهب عن مخرمة بن بكير عن أبيه عن سليمان بن يسار عن ابن عباس قال: قال علي: أرسلت المقداد، الحديث، فاعل بينهما ابن عباس، انتهى.

قلت: أخذ الرزقاني هذا القول من ابن عبد البر وبه السيوطي، وهو يروي على تحقيق ولائته، وهو مخالف بين أهل الرجال، أخرج ابن حبان

(١) انظر التمهيد (٢١/٢٠٤).

وقد علمت من أبي ثعلبة أنه قد بلغك ما كتبت إليك في شأن الرجل،
فأنا لا أرى فيه أحداً يدرج به السلفى، إنما عليه؟ قال: نعم؛ فإن
عندي ابنه يسوءني فإنه يريد أن ينسحق أن أتراه فوالله لقد
صليت بعد ذلك لله يوم عن ثعلب.....

حدثني عن المقداد في صحيفته فقال: قد سمع سليمان من المقداد يدعو إلى
عضو سين، وجمع السيفي بعد التزام الشافعي - رضي الله عنه - أي حديثه
رسلاً^{١١}، ثم ذكّر الحافظ في هذيله.

(١٥) أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رضي الله عنه (الرواية التي أخذت
 من كتابي له: أي لعلي (رسول الله) عن الرجل إذا ذلّه أي قويت (من أخته)
 أي عذبت (أخرج من البيت) لتلافة (لذلك) ببيت (عليه) من أوصوه أو
 لعمل. وذكر أبو جهم والشافعي وغيرهما سبب النزاع بين علي - رضي الله
 عنه - وأبي بكر خلافاً لما فعلت فاعتزل منه في الشتاء حتى تنقّل ظهري،
 حديثاً قال علي: وهذا اعتذار منه - رضي الله عنه - من أنه لا بد له منه
 فإني عسى - وأجنى - رسول الله - وأنا لأجله أمتحي.

ذكر الزبيري في الإيضاح أن الحياء عن أوصافه ونقله في التخليق
 جاء في قوله تعالى: "فارجع إليه" (أو أسأله) أي رسول الله ﷺ هو
 ذلك - لما أن المذنب يخرج من الاستعاذة وفي السؤال عن كثرة تعريض بحال
 استه وامل ذلك لا يكاد يصح بعضه لا كالأمر.

قال السدي: فبانت رسول الله (ص) حكمة (ذلك) وظاهره أن رسول

(1) (2) بر عدد تیر و واحد ثابت عدد اول اعظم صحیح، نه طریق است. * لاسنیکا *

وحدثت أخرجه الثاني في كتاب العلم ج (١٣٢)، وفي كتاب الجيوش ج (١٣٦)، أخرجه
المنام في الطبعة (١٩٧١).

1075 1076

السؤال المتقدم. واختلفت الروايات فيه كثيراً، بسطها العيني^(١) أحسن بسط، وثلثاني وغيره: أن علياً - رضي الله عنه - أمر عماراً أن يسأل - وفي الترمذي وابن ماجه وغيرهما عن علي - قال: سألت النبي ﷺ عن المظي، فقال: من المظي الموضوء، ومن المني المصل.

واختلف العلماء في الجمع بينها بأقوال ١٠ - فجمع ابن حبان أن علياً - رضي الله عنه - أمر عماراً أن يسأل ثم أمر المتقدم بذلك، ثم سأل نفسه.

قال الحافظ^(٢): وهو جمع جيد إلا آخره، فيحذف قوله: «وإن استحي»، اهـ. قلت: ويمكن أن يجاب عنه بأن الاستحياء كان مانعاً في الابتداء لكنهما لما أبطل في السؤال سأل بنفسه لشدة احتياجه إليه، ٢ - وقد الحافظ: فتعين حملُه على العمار، بأن بعض الرواة أطلق أنه سأل لكونه الأمر بملك، وبه جرم الإسماعيلي والندوي، ٣ - وجمع بعضهم بأن السؤال مانعاً من أن يخص نفسه، والبراء منه واضح، ويأمر نفسه عن مطلق حكم المظي، وهو محتمل وإن لم يوضحه القاري، ٤ - وجمع العلامة العيني، بأنه - رضي الله عنه - أمر عماراً، ثم أمر المتقدم أن يسأل، مما أنه أحدهما أو كلاهما، ثم سأل هو بنفسه لمزيد الاحتياج أو الاحتياط، وأيده باختلاف الجواب في الروايات

وجمع نبيطى ووالدي^(٣) - نور الله عرقله - عند قراءتها عليه بجمعين: ٥ - أحدهما أنه - رضي الله عنه - أمر أحدهما أولاً ثم الآخر مهتماً، ولها أيضاً في السؤال سأل - رضي الله عنه - بنفسه لشدة احتياجه إليه، وسألاً أيضاً في الأوقات المختلفة وأخيراً ٦، ولذا اختلفت الأحوة، ويصح إذن نسبة السؤال

(١) انظر: «عمدة القاري» (٢: ٣٠٥).

(٢) (١: ٣٨٠).

(٣) «التركيب القاري على جامع الترمذي» (١: ١٤٦).

المحجزة كما مروج به في المصنفين المذكورين، ويصححه النووي في التامية في مؤلفاته غير مخرجه على مسلم، وقال الحافظ: وهو المعروف في المذهب. قد أورد ابن رسلان ومصحح النووي في غير مخرج مسلم حواشي الانقضاء على الأحكام الحاشية بسنن مالك، وحاشية تلاميذه على الاستصحاب أو على ما خرج مخرج الحاشية، وهو المعروف في المذهب الشافعي. وقال العمري: وقال ابن دهمش التميمي: أصل ما خرجت المذكور على تعبير المال فيه دين الأحكام أحكاماً متطابقة، وأما النووي على ذلك في مخرج مسلم، فالحلف في ساقه كنه، وهذا الأمر بالنسبة على ما استجاب انتهى.

١٣٣١ هـ - في ذلك التاريخ من شهر المحرم وهو رواية عن الإمام أحمد، كما يظهر من كلام الأمامي في شرح الكثير، في رواية الثانية لأحمد. آخر من الاستصحاب، وهو في ذلك من من هاشم - وهو الله - وهو قول كثير أهل العلم.

بظاهر كلام العمري، في حديثه من حيث الظاهر لا يتفق عليه. يجرى من ذلك ما يرويه، أخرجه أبو داود والترمذي. وقال حسن صحيح، ولأنه خارج لا يوجب الاعتصام بغيره النووي، وأما ما نسخ وحل الذكر والأشياء مذكور على ما ذكره، لأنه أصله، وقوله: يخرج من ذلك التوفيق ما يريح في حصول الإجراء، في المصنفين، انتهى معصراً.

والاختلاف ما بين من يعدل موضح المخالفة فقط أو المذكر بتمامه فقط. وهو رواية عن مالك في المصنفين المذكورين، أو مع الأبيين أيضاً، وهو رواية عن الإمام أحمد في المصنفين، والأول قول الحسين بن علي، وهو

٨٤/٥٤ - وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَنْحَطِّبْ قَالَ: إِنِّي لَا أَجِدُهُ سِوَهُ مَالِكٍ الْخُرَيْزِيِّ. فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدَكُمْ فَلْيُعِصْ ذِكْرَهُ، وَلْيَتَوَضَّأْ وَتَعَسِّرْهُ لِمَعْلَاةٍ، يَعْنِي الْمَذَنِيَّ.

نقل في بعض حواشي النسخة رواية للإمام أحمد في وجوب الغسل لم أروها في كتبه، بل في «المعني» من كتب الحنابلة، وكذا في غيره ذكرها الإجماع على وجوب الوضوء فقط.

٨٤/٥٤ - (مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه) أسلم^(١) المدي مولى عمر. ثقة محض، وفيل صحابي، وفي «الإصابة»: المعروف أن عمر - رضي الله عنه - اشتراه بعد وفاته بخمسة بقال: كان حبساً بخاوية من بخارة، وفيه: كان من سبي النصارى، ابتاعه عمر - رضي الله عنه - بمكة سنة إحدى عشرة أما بعته أبو بكر - رضي الله عنه - فغسله لئلا يموت، مات سنة ٨٠ هـ أو غيرها، مات في ولاية مروان، أو عبد الملك، وهو ابن ١١٤ سنة.

(ال عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (قال: إني لأجد) أي المدي (يتحدرو) وفي نسخة من الاختار أي يزل. والحدود ههنا الضمير في مثل الخريزة) بخاء معجمة فراء منهلة فتحية نواي معجمة: تصغير خريزة - بضم خاء - وهي الحومرة. وفي رواية عنه «مثل الفجأة»، وهي التلولج.

(فإذا وجد ذلك أحدكم فليعسل ذكره) تمامه أو موضع المذي كما تقدم (وليتوضأ وضوءه) (المعني المذي) بيان للتضمين في قوله إني لأجد. ويحتمل أن يكون نصيراً لقوله: «ذكره» بأن المراد من غسله غسل المذي لا غسل ثيابه، كما يشير إليه كلام الإمام محمد^(٢) إذ قال بعد ذكر

(١) «مروءته في تهذيب أئمة» (٢٦٦) وصير أعلام النبلاء (٩٨/٤).

(٢) «أخر» «المعاليق المعجدة» (٢٦٣/٩٦).

٥٦/٨٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَرْزُوقٍ عَنْ هَارُونَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جَعْفَرٍ سَأَلَ عَنْ قَالَ: إِنِّي لَأُحْدِثُ الْبَلَلَ وَأَنَا أَصْنِي. فَأَنْصَرِفُ فَقَدْ بَدَلْتُ سَعِيدًا لَوْ سَأَلَ عَلَى فَعْدِي مَا أَنْصَرَفْتُ حَتَّى أَقْضِيَ صَلَاتِي.

صار من حكم المعتبر، قال المرواني^(١): أي الخارج من فم أو علة.

٥٦/٨٦ - (مارك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن سعيد بن المسيب أنه) أي يحيى (سمعه) أي معاً بقول (ورجل) حال (سأله) أي معياً (فقال) السائل (إني لأحد البلل وأنا أصني) يعني أحد في فعلاني بالأمر يخرج من ذكرني (فأنصرف) أي أقطع الصلاة (فقال له سعيد) في جوابه. (لو سأل على فعدتي ما أنصرفت) عن الصلاة (حتى أقضي) أي أنه (صلاتي) لأن مذنب سعيد أن ذلك ما لا ينقض الطهارة إذا فطر رسالاً ولا يمنع صحته الصلاة.

وقد يجوز. ينسب أن يكون معنى الآثار الصابغة في وقع الشك عن القلب، أكد في معنى التحواسي عن المتحلى. فعمد مالك - رضي الله عنه - على مسح المني، كما قاله المرواني عن الساجي - ومذهب مالك - رضي الله عنه - أن ما يخرج من مذي أو مني أو حول على وجه السر لا ينقض الطهارة خلافاً لما في الثلاثة. إذ قالوا: بعض الوضوء إلا أن الكففي - رضي الله عنه - يقول: يوضأ لكل صلاة، وقالت الحنفية: يوضأ لوقت كل صلاة، انتهى، وبه قال المالكية، كما سطر صاحب المغني، وشرح التكميل، إذ رجحوا بذلك أنيها يوضأ لوقت كل صلاة.

ولا يلتزم أن ما غلبه التوكل من مرافقة الإمام أحمد بالإمام الشافعي - رضي الله عنه - واستدل الجمهور على نقص الوضوء بمراتب المستحاضة إذا أمرها النبي ﷺ بالوضوء عند كل صلاة.

(١) شرح المرواني، (١٨٦/١).

(١٤٩) - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِبْعَةَ أَنَّ
عَلِيًّا بْنَ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ
حَبَسَ ثِيَابَهُ بِأُتْرَاقِهِ، وَالْأُتْرَاقُ»

(١٥٠) باب الوضوء من من الفرع

٨٧: ٥٧ - مَالِكٌ عَنْ أَنَسٍ، يَفْتَحُ الْمَاءَ الْمَهِيئَةَ، يَسْكُونُ الْإِلَاحَ مُشَاهِدًا
مَوْفَى (أَبْنِ زَيْدٍ) يَقْبَهُ الزَّيْ وَمُتَابِعِينَ مِنْ تَحْتِ مَصْفَرٍ زَيْدٍ أَوْ زَيْدًا، بَيْنَ أَنْفَلَتِ
الْمَكَاثِفِي، وَفِي فَصَاءِ الْعَادِيَةِ، يَقْبَهُ الْعَجَلِيَّ وَغَيْرَهُ، وَحَسْبُ إِلَى الْإِرْجَاءِ (أَنَّهُ
قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَةَ بْنَ بَشِيرٍ) الْهَلَالِيَّ الْحَدِيثِيَّ أَحَدَ أَتَفَقِهِ، وَهُوَ قَالِي أَجْدَهُ
نَسَالًا (الضَّيْحُ) أَيِ الْغَيْسِ (مَا تَحْتَ بَوَيْكَا) إِلَى إِزَارَتِكَ أَوْ سُرُوبَلَتِ مَالِمَاءِ (وَالْعَلَّهِ)
أَمْرٌ مِنْ لُحْيٍ يَلْتَمِسُ كَرَضِي يَرْضَى أَيِ الشَّغْلِ (عَدَا غَيْرَهُ) نَعْدُ لِلْمُؤْمَرِ، قَالَ: فِي
الْبِذَائِعِ: (أَلَا مِنْ بَابِ التَّوَسُّعِ) مُجِيبٌ قَوْلَهَا

أَرَادَهُ الْإِمَامُ فِي هَذَا الْبَابِ رَوَّادُ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ فِي مَوْضِعِهِ^(١)، وَبِئْسَ فِي
الْفَرْقِ مَا يَنْفَعِي كَوْنَهُ مَذْبِيحًا، هَامًا أَنْ يَذَلَّ: إِنْهُ لَمْ يَحْقُقْ عَدَا الْإِمَامَ كَوْنُ السُّؤْلِ
عَنِ الْمَذْبُوحِ، أَوْ يَذَلَّ: إِنْهُ اسْتَوَى عَدَا بِلَى الْمَذْبُوحِ وَبِلَى الْخَارِجِينَ عَلَى
وَجْهِ الْمَذْبُوحِ، فَمَا أَذْغَلَهُ فِي بَابِهِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَوِّزَهُ أَنْ يَسُوءَةَ الْمَلَلِ أَعْمَ مِنْ
أَنْ يَكُونَ مَذْبُوحًا أَوْ مَذْبُوحًا، لَمَّا كَانَ فِي عَدَمِ تَقْضِي الْوُضُوءِ كَالْعَدِيَّ عِنْدَهُ أَذْغَلَهُ فِي
بَابِهِ، قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ^(٢) بَعْدَ تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ: «وَبِهَذَا نَأْخُذُ إِذَا كَثُرَ ذَلِكَ مِنْ
الْإِنْسَانِ رَأَى عَيْنَهُ الشَّيْطَانَ يَهْدِيهِ إِلَى الْخَطِيئَةِ، وَهُوَ يَقُولُ أَيُّ حَيْفَةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

(١٥١) الوضوء من من الفرع

مَأْخُذٌ مِنَ الْإِنْعِرَاجِ قَالَ صَاحِبُ السُّنَنِ^(٣) اسْمُ الْمَخْرَاجِ الْخُذْبُ،

(١) انظر: مشيخين مسجود (١: ٢٦٢).

(٢) موطأ مسجود (١: ٢٦٢).

(٣) (١: ٢٦٢).

بتناول الذكر وقَبِلَ المرأةَ والذئب، الله، صمت؛ وانظَاهِرْ أو مراد المصنف هو الذكر فقط، لأن القُلَّ والذئب - مع ما فيهما من كثرة الاختلاف بين الأنس - حتى لا يتغش الوضوء بغير الدبر عند الاحتكاك - لا يتعلق بهما أحد من الأحاسيس كما نرى.

والموضوء من من الذكر اختلف فيه أهل العلم من الصحابة وتابعين ومن بعدهم، ونقدم - على اختلاف الأئمة في ذلك - مناقشة حوت بين أئمة الحديث. قال ابن العربي^(١) بسنده إلى رجاء بن شرحبيل، قال: اجتمعا في مسجد الحبيب، أنا، وأحمد بن حنبل، وعني بن المديني، وبسحق بن محبوب، فناظرنا في مسألة الذكر، فقال (سقط في الأصل وانظَاهِرْ يحيى) يتوضأ. وقال عني بن المديني: قول الكوفيين نفرا، ومقلد قوتهم، واحتج يحيى بحديث بسرة، واحتج عني بن المديني بحديث قيس بن علقمة، وقال يحيى: كيف تنفذ إسناد بسرة، ومروان أرسى شرطاً حتى رد جوابها إليه، فقال: وقد أكثر الناس في قيس بن طلحة، ولا يحتج بحديثه. فقال أحمد بن حنبل: كلا الأمرين على ما قلتما، فقال يحيى: عز ابن عمر - رضي الله عنه - أنه توضأ من منى الذكر، فقال حنبل: وكان ابن مسعود يقول: لا يتوضأ منه. قال يحيى: من معين: من قال: لا سبيل من أبي قيس عن هرويل عن عبد الله، وإذا اجتمع ابن مسعود وابن عمر، واختلفا، فابن مسعود أولى أو يُشع. فقال له أحمد: صبر، ولكن أيم قيس لا يحتج بحديثه. فقال: حدثني أبو نعيم ثنا مسعر عن حمير بن سعد عن حماد بن عمار بن ياسر قال: ما أبالي مسننه أو أصي، قال أحمد: عمار وابن عمر استويا، فمضى شاء أخذ بهذا، ومن شاء أخذ بهذا، قال ابن العربي: هذا منتهى الكلام، انتهى.

قلت: وما قيس. أبو قيس لا يحتج به، فنعسك، لأنه رقيم عليه المدقق.

(١) ابن العربي - معارضة لأخوتي - (١: ١١٨).

في تهذيبه (١) ومنزل توليفه عن جماعة منهم: ابن معين، والعجلي، وابن حبان، والدارقطني، وابن سير.

ثم البوضوء من منى الذكر مختلف عند الأئمة أيضاً؛ فقالت الشافعية قولاً واحداً. لا تنقص الوضوء به مطبوخة، وهي رواية عن الحنابلة، كما في «المعني»^(٢) وغيره. ورواية عن الإمام مالك، كما قال به سحنون وغيره، وبه قال زبيدة، والثنوي، وابن المنذر، وقالت الشافعية: ينقص الوضوء، وهي رواية عن المالكية والحنابلة. مع الاختلاف الكثير فيما بينهم في شرائطه، فقبل: لا فرق بين العاتق وغيره، فإنه الشافعي وغيره. وهي رواية عن أحمد، والرواية الأخرى: لا ينقص إلا بمسّه تصدأ، وقيل: لا ينافسه إلا أنمس ياطن الكف، قال به الشافعي ومالك. وعن أحمد لا فرق بين بطنه وكفّه، كما في «المعني»^(٣) وفيه اختلافات أخرى، لا أصول الكلام يذكرها، بسطها ابن نعيم في «شرح الترمذي»^(٤) إلى أبيعين من الأبحاث والفروع المختلفة.

والجملة أنهم اضطربوا في معبد في الأحاديث، وقبل: مضافه باطن تكب فقط، وقبل: ظهره أيضاً، وقبل: الذراع أيضاً، وفي: بشرط الشهوة، وقبل: مذهب أيضاً، وقبل: بالنفس، وقبل: بدونه أيضاً.

واضطربت أقوالهم على ما تقدم في أنه هل ينقص بسبب ذكر الغير أو لا؟ وهل ينقص بسبب ذكر لصغير أو لا؟ وهل ينقص منه ماصح رائدة أو لا؟ وهل ينقص بسبب ذكر ميت أو لا؟ وهل ينقص بسبب الذكر المقطوع أم لا؟ وكذلك إذا لمس موضع اقتطع منه؟ وكذلك، اختلفوا في مسح اللير والأنثيين، والمسح بالحائل وبدونه، ومسح اليهيمة؟ وللشافعي: رمي الله عنه - فيه قولان، وكذلك في مسح الخنثى وغير ذلك.

(١) (١١٠، ١١١، ١١٢)

(٢) (١١٧، ١١٨ - ١٢٢).

أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ بِنْتَ الرَّبِيعِ تَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى مَرْوَانَ بْنِ الْأَنْخَبِ، فَتَذَاكَرْتُ مَعَهُ الْوُضُوءَ. فَقَالَ مَرْوَانُ: وَمَنْ مَعُكَ الْمَذْكُورُ الْوُضُوءُ؟ هَذَا عُرْوَةُ: مَا غَشَّكَتْ هَذَا.....

أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ بِنَ الرَّبِيعِ تَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ (بْنِ أَبِي نَعَامٍ الْأَنْبَازِيِّ الْمَدَنِيِّ)^(١). وَلَا يَبْتَ لَهْ صَحِيحَةٌ: تَأَنَّنَ كَذِبَ عُثْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَلَمْ يَمُرْ بِالْمَدِينَةِ فِي زَمَانِ مَعَاوِيَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يُوَيِّعُ لَهُ بَعْدَ مَوْتِ مَعَاوِيَةَ بِنَ بَزِيدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ بِالْجَابَةِ فِي أَمْرِ سَنَةِ ٤٦٤ هـ. وَوَدَّاهُ فِي وَفْائِهِ سَنَةً عَاشَرَ. وَلَمْ يَخْلُفْهُ سَعْدُ أَشْجَرٍ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَمْ يَرِ ابْنُ أَبِي نَعَامٍ، وَقَالَ مَرْوَانُ أَحْمَدُ لَأَصُولٍ: لَأَنَّهُ يَخْلُفُ بَنِي أَبَاهُ إِلَى الْبَطْنَانِ. فَلَمْ يَرِ بَنِي حَتَّى دَلِمِي عُثْمَانَ، فَرَفَعَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ وَأَدَّاهُ مَعَهُ. قَالَ ابْنُ حَتَّابٍ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ تَحْتَجَّجَ بِمَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فِي شَيْءٍ مِنْ كَذِبٍ.

وَتَذَاكَرْتُ أَنْظَارَ أَنَّ هَذَا الدَّخُولُ وَتَذَاكَرْتُ أَنَّ حَبِ إِيمَانَهُ عَلَى الْمَدِينَةِ الْمَسُورَةِ بِإِلْهِ هُوَ الْمَتَعَبُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي رِوَايَةِ السَّائِي عَنْ عُرْوَةَ يَقُولُ: ذَكَرَ مَرْوَانَ فِي إِيمَانِهِ عَلَى الْمَدِينَةِ أَنَّهُ يَوْضَعُ مِنْ مَعْبِ الذِّكْرِ، تَحْدِيثٌ، وَفِيهِ تَذَاكَرُ الْحَكَمِ وَالْاجْتِمَاعُ إِلَيْهِ (مَا يَكُونُ) أَنِّي يَجِبُ الْمَعْدُ الْوُضُوءُ بِمَعْنَى تَذَاكَرُ نَا فِي تَوَافُضِ الْوُضُوءِ. (قَالَ مَرْوَانَ وَاصْطَفَى عَلَى مَا ذَكَرَ مِنَ الْكَلَامِ هُنَا يَجِبُ (مِنْ) مِنَ الذِّكْرِ) جَمْعُهُ مَذْكُورٌ عَلَى خِلَافِ الْقِيَسِ تَرْفَعُ بِهِ وَبِهِ الذِّكْرُ مَعْدُ الْأَنْتَرِ (الْوُضُوءُ) رَحِبٌ.

فَقَالَ عُرْوَةُ: مَا عَلِمْتُ ذَلِكَ، وَمِنْ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ^(٢) فَانْكَرَ عُرْوَةَ ذَلِكَ، لَا يَضِلُّ إِنْ مَثَلَتْ عُرْوَةَ فِي الْمَعْنَى وَجَلَّاتِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ جِهْلَهُ عَنْ كَوْنِهِ نَافِضًا يَوْجِبُ التَّرَدُّدَ فِي كَوْنِهِ نَافِضًا، لِأَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ لَا يَعْلَمَ الْعَامُّ الْكَثِيرَ شَيْئًا مَعَ

(١) انظر بعض التهذيب التهذيب (١٠٠/١٩٠)، ومسير اعلام النبلاء (٤٠٦/٢)، ومطبوعات

ابن سناء (١٩٠/١٩٠)

(٢) انظر معاني الآثار، للبخاري، ٢٥٠/٢٥٠

فَقَالَ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ أَخْبَرَنِي بِسُورَةٍ بَيَّنَّتْ صُفْوَانَهُ أَنَّهَا سَبِيْعَتُ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذِكْرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»

أخرجه أبو داود في: ١ - كتاب الطهارة، ٦٩ - باب الوضوء من مس الذكر.

والترمذي في: ٩ - كتاب الطهارة، ٦٦ - باب الوضوء من مس الذكر.

والنسائي في: ١ - كتاب الطهارة، ١١٥ - باب الوضوء من مس الذكر.

وابن ماجه في: ١ - كتاب الطهارة، ٦٣ - باب الوضوء من مس الذكر.

جلالته (فَقَالَ مَرْوَانُ) بن الحكم (أَخْبَرَنِي بِسُورَةٍ) نظم السورة وسكون النسين
المعملة (بَيَّنَّتْ صُفْوَانَهُ) بن نوفل الأسدي، وقيل: كُتَانِيهِ، وَذَكَرَ: قِيلَ: بَيَّنَّتْ
صُفْوَانُ بن نوفل، وقيل: بَيَّنَّتْ صُفْوَانُ بن أمية، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ^(١): الْأَوَّلُ
أَصَحُّ، صَحَابِيَّةٌ لَهَا سَابِقَةٌ وَهَجَرَةٌ قَبِيْعَةٌ، وَقِيلَ: كَانَتْ مِنَ الْمُبَايَعَاتِ نَفْسُ
السَّاءِ بِمَكَّةَ، حَانَتْ إِلَى خِلَافَةِ معاويةَ قَالَ ابْنُ رِثْلَانَ: كَانَتْ عِدَّةَ الصَّغِيرَةِ مِنْ
أَبِي صَفْوَانَ، فَوُتِدَتْ لَهُ مَعَاوِيَةُ وَعَانَتْهُ، وَكَانَتْ عَالِمَةً بِتَحْتِ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ،
وَحِيَّ أُمَّ عَبْدِ الْمَلِكِ بِنْتِ مَرْوَانَ، انْتَهَى.

(أَنَّهَا سَبَعَتُ) وَسُورَةُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذِكْرَهُ» قَالَ الْبَاهِجِي: الْمَسُّ
يُطْلَقُ مِنْ جِهَةِ اللَّعَّةِ عَلَى مَسِّ بَأْيٍ جَزَاءً كَانَ مِنْ جَسَدِهِ، وَعَنَى أَيْ وَجْهَهُ مَسَّ عَيْنِهِ،
إِلَّا أَنَّهُ مِنْ جِهَةِ الْعَرَفِ وَالْعَادَةِ، فَحَرِي ذَلِكَ فِي لَأَشْرَ عَلَى الْمَسِّ بِالْبَدَنِ لِأَنَّ
النَّاسَ فِي الْعَالَمِ يَمَّا يَكُونُ بَهَا فَلْيَتَوَضَّأْ زَادَ ابْنُ مِيكَائِيلَ وَصَرَّاهُ لِلْمَسَلَةِ

قَالَ: ذَكَرَ الْإِمَامُ أَوَّلُ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ لِمَذْكَورٍ فِي إِبْنَاتِ التَّرْجَمَةِ، ثُمَّ
ذَكَرَ فِي تَبْيِيهِ أَمْرَ الصَّحَابَةِ، كَمَا سَمِعِي^(٢) وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: بِعَدَمِ انْتِظَارِ
الْوَضُوءِ مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ اسْتَلْهُوا بِحَدِيثِ طَلْحِ بْنِ عَدِي وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ،
وَبَأْثَارِ الصَّحَابَةِ أَيْضًا. أَمَّا الْحَدِيثُ فَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ فِي دُرَرِهِ^(٣) عَنْ

(١) مُسَدَّدًا (١٢٢٩/٥) وَاسْتَدْرَجَ (٧٩٩/٢)

(٢) انظر «التعليق المسجود» (١٢٠١/١).

أبو ب من عتبة عن نيس من مثنى. أن أبا حنيفة أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن رجل من أهل بني نضير قال: هو لا يسمع من حديثك. وهذا الحديث أحسنه عن نيس بن طلق جماعة، منهم: أبو ب كما نرى. وأخرج عنه البخاري أيضاً. وابن جرير في مسند أبي حنيفة وأحمد. وصحبه: محمد بن جابر عبد الله بن ماجة والطحطحي. وقال أبو داود. ورواه هشام بن حسان. وقال الثوري. ومعه. وابن حبيب. وحمير الرازي عن محمد بن جابر عن أبي. وصحبه عبد الله بن عاز عند الثوري. وأبي داود والنسائي. قال البرقي^(١). هذا أحسن شيء في الباب. وقال بعض حديث ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بذر. أصح وأحسن. انتهى. وصحبه: أبو ب بن محمد عبد الله بن علي. كما في «مجموع الجواهر».

قال الشيخان في الحديث صححه عمرو بن علي الفلاس. وقال. هو عندنا أثبت من حديث غيره. وروى عن علي بن المدني أنه قال. هو عندنا أحسن من حديث غيره. وقال الطحاوي. إن ساد مستقيم غير مضطرب خلاف حديث غيره. ويصح أيضاً ابن جابر والطبراني وابن حزم. انتهى.

وفي أصل الإسلام شرح بلوغ المرام^(٢) أنه قد وجد في نسخة من حديث. وقال ابن المدني. وهو حافظ المصنف ونحوه أهل هذا الشأن. من تلاميذه البخاري وأبو داود. وقال ابن المني: علي بن المدني أعلم الناس بحديث رسول الله ﷺ. قال. هو أحسن من حديث غيره. وصححه الطبراني وابن حزم. انتهى.

وما أورد عليه من تضعيفه. مع أنه لا يعاوم ما نشأه من التصحيح. رده.

(١) جامع المدني. (١٠٠٠٠٠).

(٢) (١٠٠٠٠٠).

في الذنوب^(١) وعبره، شروكها روماً للاختصار، وفي الباب عن أبي إمامة، كما ذكره الترمذي وأخرج ابن ماجه، وعن عتبة بن ميثم الخطمي نحوه، لكن قال في الحواشي: أنا أقول ذلك، ومن عتبة رفعه لا لأبي إمامة مست أو أنفي، وفي آخر ما ذكره في عقود الجواهر.

وأجاب الحنفية أيضاً عن حديث بسرة على ما تقدم بما قاله الخطابي: إن أحمد بن حنبل وابن معين تذاكرا وتكلموا في الأخبار التي رويت في هذا الباب، وكان عتبة أرحمهما أهما اتفاقاً على سقوط الاحتجاج بحديث طلق وسره فتعارفهما، وبما حفظه الطحاوي، وقال: كان ربيعة يقول لهم: ويحكم مثل هذا يأخذ به أحد، ونعمل بحديث بسرة؟ والله لو أن بسرة شهدت على هذا، لعل ما أحزمت شهادتها، نعماً قوام الدين الصلاة، وإنما قوام الصلاة الطهور، فلم يكن في صحابة رسول الله ﷺ من يقبض هذا الدين إلا بسرة؟ قال ابن زبد: على هذا أدركنا متبعت ما منهم واحد يرى في من المذكر وصراً، انتهى.

وسط الطحاوي الكلام على المسألة حتى البسط، وكلم في عهد ابن أبي بكر أيضاً كما تقدم، وبما ينقل عن مشايخ الحنفية: أن الحديث يروى عن امرأة والحكم متعلق بالرجال، فكيف يختص برواية النساء؟ وما ثبت في الأصول أن المسألة التي يعم بها البلوى لا يغتر فيه حم واحد، سيما في هذا الأخير.

وبما ذكر عن البيهقي أن الشيخين لم يخرجاه لاختلاف وقع في سماع عروة عن بسرة، أو سماعه عن مروان، وبما نقل عن ابن معين ثلاثة أحاديث لم يصح منها شيء: حديث أكلي مسكر حمراء، وحديث «من مس ذكره

[illegible]

(أولاً) سيرة (المصطفى) تقدم اليوم وسكون الصادق وفتح العين المهمة ابن سعد بن
أبي وقاص وأما ذلك المسمى أبو ربيعة القديم مات سنة ١٠٣ هـ.

[illegible]

قلت: ومن ثم يغيب عنهم الأنفس فداء لهم المكافاة لا حائل

قال سعد: اقم فريضة غشت، متذكراً لأمره التوسعات ثم رجعتا فمكثنا
 خارجاً بضحاوي هذا الاثر برواية الحكم عن جعفر بن محمد بن خالد بن رزي عن
 مصعب بن خنوف قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مضطرب فوجد
 دابة يركبها فماتت فزجه فقال: اقم فريضة غشت، ثم احنكها، قال:
 اعني بذلك هي الفريضة، ثم يا سيدي انه اوصى به رزي عن ابي عبد الله عليه السلام
 عن مصعب بن خنوف عن ابي قال: انه سأل ابا عبد الله عليه السلام فقال: فريضة
 غشت

$$(A \setminus \{x\}) \cap \mathcal{Q}_j \neq \emptyset \quad (1)$$

44. 411 222 575

$$|V_{\alpha}(\nu) - V_{\alpha}(\nu')| \leq \frac{1}{2} \|\nu - \nu'\| \quad (4^*)$$

٩٠ / ٩١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ
عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَالْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ
عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ

٩١ / ٩٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ
عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ

أَنْ يَكُونَ الْوُضُوءُ الَّذِي رَوَاهُ الْحَكَمُ فِي حَدِيثِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ
عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ

هَذَا فِي السَّعَابَةِ وَالْأَمْرِ بِالْوُضُوءِ وَالْحَدِيثُ فِيهِ أَنَّ مَالِكًا قَالَ
حَدَّثَنِي عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ
عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ
عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ

٩١ / ٩٢ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ
عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ
عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ
عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ
عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ
عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ
عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ

٩١ / ٩٢ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ
عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ
عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ
عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ
عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ
عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ
عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ

٦٢/٩٢ - وحدثني عن مالك، عن ابن محبوب، عن سالم بن عبد الله، أنه قال: رأيت أبي، عند الله بن عمر، يقول: ثم يتوضأ، فقالت له: يا أبا عبد الله! أما يحزبك الغسل من الوضوء؟ قال: بلى، ولكني أخش أنس ذكرى، فتوضأ.

٦٣/٩٣ - وحدثني عن مالك، عن نافع، عن سالم بن عبد الله، أنه قال: كنت مع عبد الله بن عمر في سفر، فرائته، وقد أن شاعب الشمس، فتوضأ ثم صلى. قال: فقلت له: إن خلد نظافة ما كنت لتصلها. قال: إني بعد أن توضأت لصلاة الصبح فمبست فرجى، ثم نسي أن أتوضأ، فتوضأت، وحدثت بصلاتي.

٦٤/٩٤ - (مالك عن ابن شهاب) البرهري عن سالم بن عبد الله أنه قال: رأيت أبي (عبد الله بن عمر) ينصب عبد الله عن المفعولية (يعتدل ثم يتوضأ فقلت له: يا أبا عبد الله! أما يحزبك) أي ألا يكذبك (الغسل من الوضوء) حتى تحتاج إلى الوضوء، سيما إذا سبق الوضوء على الغسل لنفسه (فقال: بلى) يجرى (ولكني أحببنا) في بعض الأوقات (أمر ذكرى) سهواً أو ضرورة (فتوضأ) لنفسه، لا لأن الغسل لا يجزى. وقد تقدم أنه كان ذلك مدعيه - رضي الله عنه -.

٦٥/٩٥ - (مالك عن نافع عن سالم بن عبد الله أنه قال: كنت مع) (عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (في سفر فرائته بعد أن طلعت الشمس توضأ ثم صلى) وقد كان صلى الصبح في وقتها، (قال: أي سالم) فقلت له: إن هذه الصلاة) كذا في النسخ المصرية، وفي النسخ الهندية (إن هذه الصلاة) (ما كنت تصلها) قبل ذلك اليوم (فقال) ابن عمر - رضي الله عنه -: (إني بعد أن توضأت لصلاة الصبح مبست فرجى ثم نسي أن أتوضأ) فصلت الصبح بدون الوضوء، فتذكرت لأن (فتوضأت وحدثت بصلاتي) قال الساجي^(١): (بلى من الغفاس

(١٦) باب الوضوء من قبلة الرجل امرأته

٩٤/٩٤ - حدثني يحيى عن مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبي عبد الله بن عمر: أنه كان يقول: قبله الرجل امرأته، وجسها بيده، من الملامسة.....

«الكبر» ورجله مرفوعة. وهذا كله على جهة الدقة والنبوة. «دون ثوب» الوضوء، من الذكر من المراتب حرمة الفناء، مع ترخص أحد للخروج عن اختلاف جناب رما جوزه. ولذا عده الشامي^(١) من الجنبة في الجنابيات، وأيضا فيه عس بقوله بثلاث: «الوضوء على الوضوء نور».

(١٦) الوضوء من قبلة الرجل امرأته

«القبلة» قدم الذاء، وسكون الاء، اسم من قلب، فبيلاء، هذا أيضا مختلف عند العلماء، ذكرني «الشرح الكبير» و«المعجم»^(٢) أن للإمام أحمد فيه ثلاث روايات - وهو مذهب العلماء - فروي عنه أنها تنقض الوضوء، مطلقا، وبه قال الإمام الشافعي - رحمه الله -، وروي أنها تفسخ سنوءة، جعله صاحب «المعني» المشهور في المذهب، وبه قال الإمام مالك - رحمه الله -، وصحاف والنوري، وروي عنه أنه لا ينقض بحال، وبه قال الإمام أبو حنيفة وصاحبه، ولا في كالمشقة الفاحشة، وقال قوم: ينقض الحرام، ولا ينقض الحلال، وبه قال عطاء، والأصيل أن الاختلاف مسي علم، لا اختلاف علم، فتفسير الآية كما سيأتي.

٩٤/٩٤ - (مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبي عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - «أنه كان يقول: قبله الرجل امرأته وحسبها» بيده لسين، قال في «القاموس»: هو الجنس باليد كالأجناس (بيده) أي ملا حائل (من الملامسة)

(١) في «الدر المختار» (١٤٢/١) يذهب للخروج من الخلاف لا سيما بالإجماع.

(٢) (١٤٢/١).

فمن قبل الله. أو حلتها. روى فعله الثوري.

التي ذكرها ابن عمر وجل في قوله: ﴿أَوْ كُنْتُمْ الْيَتَامَى﴾ (فمن قبل) بتشديد
الهمزة (مركبة) مثلاً (أو حصها) بباء فعليه الوضوء. يمكن على هذا الأثر ما سيأتي
في حرم غسل الثياب. أن حواريه يعلن رجليه.

ويمكن التوفيق بينهما أن أثر الباب. قيد للنهوض. كما قال به المالكية.
أو يقال: إن مذهب ابن عمر - رضي الله عنه - أنه لا ينقض من المرأة الرجل
بغلاف عكسه. لكنه يتوقف على تحقيق مذهب ابن عمر - رضي الله عنه - في
ذلك. ولم أره بعد.

ثم اختلف الصحابة - رضي الله عنهم - في إيراد بقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ
يَتَامَى﴾ على قولين^(٩٦): الأول: أن المراد به لسانها وحسب يده. روي هذا عن
ابن عمر وابن مسعود؛ لأنه وقع في ترجمة: ﴿أَوْ كُنْتُمْ الْيَتَامَى﴾ والمسلم حفيظة
في النص ما يده. وحسنه علي بن الحجاج محاز. والعقيدة أرنؤي، وأحيب بأن
التفسير إلى المساجد واجب عند الثوريين، وهناك قول من يوجد كبد منعي،
وأبدا الحفيظة متروكة عند الجمهور أيضاً. لأن الآية مفادة عند أكثرهم
بالشهوة. وأيضاً ترتد الروايات الآتية الثلاثة على عدم انتفاض الوضوء منه.
وهي تكثرها ملعت إلى درجة الشهوة.

والقول الثاني: أن الإيراد به المحاسة. لأن استعاضة حصة في الإنسان.
وروي ذلك عن ابن عباس وعلي بن الحسرة ومجاهد وقتادة. كما في البخاري،
قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: إن الله خلق كبريم يكتفي عن الجماع
بالجماسة، ويرجع ذلك إلى وجودها كونه عن ابن عباس وهو بحر
التعسر. وإحدى. وسبها أنه حقيقة المعاطفة. وسبها أنه مؤيد بالروايات

(٩٦) سورة المائدة الآية ٦

(٩٧) انظر التمهيد: ١٠٠، ١٠١، ١٠٢

الكثيرة، فعمتها حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: إن كان ليعقبي ربي
لسمعته بي بلبه محتواص احتاروا، حتى إذا أراد أن يؤتمن سقمي برحله، وراء
النسائي.

قال المحقق في «الدرر الكامنة»^(١): إسناده صحيح، وقال الترمذي: إسناده
على شرطه.

وسنن حديث إبراهيم النخعي عن عائشة - رضي الله عنها - السلام كان يثني على
أبي عبد الله عليه السلام ولا يترفع، وراء أبو داود والنسائي، وقال النخعي: ليس في
الثبات أصح من هذا، إن كان النخعي، قال النخعي: كان الحافظ روي عن
عشرة أوجه أو ثمانية البهني في التخلات، وضعها، وصححه، عن عبد الله^(٢)
وحدثه، ورواه حديث مروى عن الزبير بن العوام، أخرجه أبو داود
والترمذي وابن ماجه، وهذا قول ابن أبي عمير، قال هو عمرو السوس
غيره.

أما الشيخ في «الدرر الكامنة»^(٣) - من راجع على كونه في الزبير، كيف لا
وقد صرح في رواية ابن ماجه والدارقطني وابن أبي عمير، فيمنع أي حصة
والله أعلم، كونه أي الزبير، قالوا كانت الرواية من عمرو السوس، أي
أخرجه أبو داود في طريق آخر الحديث، ولذا قال النخعي: الحديث أخرجه
أبو داود والترمذي وابن ماجه من طريق عمرو بن الزبير عن عائشة - رضي الله
عنها - وأخرجه أحمد أبو داود من طريق عمرو السوس، أي.

وإضافة ما أورده على الحديث الترمذي، وأما حسن ما أورده على
حسن الحديث، والماثل، وعند غيره، إن كان، فهذا أيضا حسن، حقه.

(١) - النسخة (١٦٦) (١٦٦)

(٢) - في «الدرر الكامنة» (١٦٦)

(٣) - (١٦٦) (١٦٦)

كما قاله الشوكاني، قال الريسي: كلبه ثقات، وسنده صحيح. وبما أن
عبد البر إلى تصحيحه، فقال: صححه تكويون، وثبوه لرواية الثقات، وحب
لا يكر لقائه عرو، ع.

ومنها: حديث عائشة - رضي الله عنها - في الصحيح وغيره بالفاظ
مختلفة في لم يمس يده رسول الله ﷺ في الصلاة. قال الشوكاني: وما قاله
أبو حنيفة في «الفتح»: إن اللمس يفتعل أن يكون بحائل أو ذلك خاص به ﷺ
إلا - ومخالفة للظاهر - ع.

ومن أقوى الأدلة في ذلك: أبو حنيفة عن لأعشى عن حبيب بن
أبي ثabit عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يصح مائلاً ثم
يتوضأ للصلاة فينظي لمرأة من بساتنه فيقبلها. الحديث. هكذا أخرج طلحة
الدارقطني في «المعجم».

ولا يلتزم أبو حنيفة أنه ليس ما بين الرسول بعد التصريح في رواية إمام
الأئمة أبي حنيفة بأنه ابن الزبير، ومن أمواه أيضاً: أبو حنيفة عن أبي ذؤيب
عظيمة من الجارح، إسماعيل بن إبراهيم بن يزيد الشيباني عن حفصة: أن النبي ﷺ
كان يتوضأ للصلاة، ثم يقبل ولا يمس، وضوءاً. هكذا أخرجه ابن خزيمة في
«المعجم».

ورواه الدارقطني من وجه آخر عن الثوري فقال: سمعت عن إبراهيم التيمي
عن أبيه عن عائشة، وأيضاً: أبو حنيفة عن محمد بن عبيد الله عن عمرو بن
سعيد عن ربيب بنت أبي حنيفة عن عائشة: أنه ﷺ خرج إلى المسجد فمر بها
فصلها، ثم خرج إلى المسجد فصلى وأمس بوضوءه. هكذا أخرجه ابن خزيمة
وحنيفة والأشعري في «مستدركهم». عند أبي حنيفة من طريق حجاج عن أبي
الهيثم عن عائشة فقط. كان يتوضأ، ثم يقبل، ويصلي، ولا يتوضأ، وربما

٦٥/٩٥ - وحديثني عن مائده: أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ يَقُولُ: مَنْ قَبَّلَ الرَّجُلَ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءَ.

٦٦/٩٦ - وحديثني عن مائده: عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ قَبَّلَ الرَّجُلَ امْرَأَتَهُ الْوُضُوءَ.
قَالَ نَافِعٌ^(١): قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَى.

(١٧) بَابُ الْعَمَلِ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ

فعل بي، قال الزيلعي^(٢): سنده جيد فبعد هذه النصوص لا يبقى المحذور للإتكار.

٦٥/٩٥ - (مالك أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (كان يقول: من قبَّل الرجل) من إصافه المصدر ففعله (امراة) مفعول (الوضوء) متبأ مؤخر تقدم حبره وهو من قبَّل الرجل).

٦٦/٩٦ - (مالك عن ابن شهاب، أنه كان يقول: من قبَّل الرجل امرأته (الوضوء) وهذه الآثار كلها مؤولة عند الإمام مالك - رضي الله عنه - أيضاً بشرط الالتفات؛ لما تقدم أن مطلق التمس عبده أيضاً لا ينقض الوضوء. وأيضاً كذا مقيده فلا حائل. وذكر لشمس الوضوء منه من المندوبيات غير راجعاً عن الخلاف.

(١٧) بَابُ الْعَمَلِ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ

بالضم، الفعل المحصوص، وهو المراء هناك، والتفتح المصدر، وبالكسر ما يعمل به من الماء وغيره. وقيل: بالضم والتفتح مصدر، وقيل:

(١) قال نافع إلخ هذه العبارة لا توجد في نسخة الشارح.

(٢) اعقب رواية (١٧٣/٩١)

وقالت الحنفية: إن كان في مستنقع آخر غسل انقشمين، وإلا فلا، قال الزرقاني، قلت: وصرح صاحب «اندر» من الحنفية أيضاً باستحباب الأول، وكذلك فيه روايتان عن الإمام مالك أيضاً ذكرهما الساجي^(١)، وكذا عن أحمد كما ذكرهما صاحب «المغني»^(٢)، ومن قال تأخير غسل الرجلين أخذ برواية ميمونة - رضي الله عنها - المفصلة فيها تأخير غسل الرجلين - وروى في حديث عائشة - رضي الله عنها - أيضاً عند مسلم وغيره، والجمع بين الروایتين باختلاف محل انفصل كما قاله الحنفية أولى.

وقال ابن العربي^(٣): روى ابن زياد عن مالك ليس العمل على تأخير غسل الرجلين، وروى ابن وهب عنه ذلك واسع، وروى عنه أنه إن أخرهما إلى آخر انفصل بسألف الوضوء، والصحيح في النظر تأخيرهما، إن غسل الأعضاء نية غسل الجنابة، وتقديهما إن نوحاً سنة، فهي حالان، لا روايتان، انتهى.

ثم عدا الوضوء أوجبه داود مطلقاً، وقال قوم: إذا كان الفعل مما يوجب الجنابة والحدث، وقال مالك، والشافعي، وأبو حنيفة: إن انفصل بجزئتهما، قاله القاري^(٤)، وقال ابن قدامة في «المغني»^(٥): إن لم ينوحاً أحزاه بعد أن يتضمص ويستسقي وينوي به الغسل والتوضوء، وكذا تاركاً للاختيار يعني بجزله الغسل عليهما إذا نوحاً، نعم عليه أحمد، وحنه رواية أخرى لا بجزله العمل عن الوضوء حتى يأتي به قبل الغسل أو بعده، وهو أحد قولي الشافعي، اهـ.

(١) «المعجم» (١/٩٣).

(٢) (١/٢٨٨).

(٣) «معارضة الأحوزي» (١/١٥٦).

(٤) «معرفة النماذج» (٢/٣٣).

(٥) (١/٢٨٩).

ثُمَّ يَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي الْمَاءِ، فَيُجَالِي بِهَا أَكْثَرَ شَأْنِهِ، ثُمَّ يَنْتَضِلْ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غُرَفَاتٍ سَدِّيَّةٍ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ بِسَاءٍ عَلَى جَانِبَيْ قَلْبِهِ.

خرجه البخاري في: ٥ - كتاب الوضوء، ١ - باب الوضوء قبل الغسل

، مسلم في: ٣ - كتاب الحضر، ٩ - باب صفة غسل الجنابة، حديث: ٣٥.

قلت: حجة الجمهور ثبوت بعض روایات لغسل عن الوضوء منهما ما قاله النووي رحمه الله عليه، إذ قالت له: «إني امرأة أشد فمجرأ رأسي أفأنتضيه لنفسی؟» (١) ، ثم بكفك أن تحني على رأسك ثلاث حینات الحديث

ثم يدخل أصابعه في الماء، فيأخذ به الماء كما في رواية مسلم (يمسح بها) أي بأصابعه (أصول شجرة) قال المرفقي: هذا التحليل غير واجب اتفاقاً، إلا إن كان الشعر ممتدّاً بطي، يحوط بين الماء وبين الوصول إلى أصوله، انتهى (ثم يضرب على رأسه ثلاث غرفات) فتح إصبع إصبعه، قال ابن العربي: «الغرفة فتح الإصبع وضربها، فإذا فاحتها جرحتها عروقاً وإذا صممتها جتممتها عروقاً، ومعنى فتح الإصبع الحرة الواحدة، ونسب الإصبع إلى اليد من الماء.

قال ابن العربي^(٢): «حصى ثلاثاً لأحد مع يمين قائم معضوم» لأنها سنة الطهارة، وهذا ضعيف، لأن العدد مستوفى في الوضوء دون الجنابة، والصحيح أن ذلك المقصود إني نفهم تعميم لغسله، فإن الأولى تعميم ما اتفق من المرواج، والثانية تعميمه إلا اليسير، والثالثة تستوفيه يميناً، اهـ.

قلت: ثم أتوصل بعد الفرق بين ترجيح إحداهما، لأن سنة الجنابة في نظارة لأجل هذا المعنى، ويؤيد مستوفى في الوضوء، لا يستلزم عدم تسوية في الغسل (تبدية) حميداً (ثم يغتسل) أي يغسل (الماء) متداً (بأنها من) على حله، أي بده (قله) رادداً أقيداً، والحديث حجة للجمهور من عدم وجوب التمسك، خلافاً لما حكى إذا كانوا موخرين بذلك، فأؤيد الحديث بأنه المراد بالرفاقية الغسل مع ذلك

(١) مقدمة لأخويه (١٥٧/١٦)

في الأحكام.

أخرج البخاري في ٥ - كتاب الغسل، ٢ - باب غسل الرجل مع امرأته

وهو في ٣ - كتاب الغسل، ١٠ - باب الغسل المضمحل، من النساء في غسل الجنابة، حديث (١).

واختلف في مقداره قليل - ثلاثة أصابع^(١)، ونقل أبو عبيد الأنثاق عليه، والطاهر اتفاق التعويين، وقيل - مائة دان، وقيل - مائة أردب، وحكي بين الأئمة أنه مئذنة سنة عشر، والمأسكان مائة وعشرون رطلاً.

قال يحيى - لم يصح، هو مئذنة سبع مئة عشر رطلاً، وبالمسكون مائة وعشرون رطلاً، وهذا لا يتألفي المختلف من المصاح لا اختلاف الأحوال مع أنه لا مرية أنه يعتدل من مئة، بل يرى أنه يهبط يغسل منه انتهى.

نسب وفي الكفاية على البداية: أحوال أخر في مقداره لو شئت التفسير خارج يه، واختلف من الإضافة (أمر الجنابة) أي بسبب الجنابة، قال القاري: سم الإصباح على أنه لا يقتضيه قدر معين في ماء الوضوء، والغسل، ولكن ليس أن لا يغسل ماء الوضوء، على هذا، وهذه الغسل من صانع تقريباً، انتهى.

وفي الترحيب المصنف^(٢) ويشترط بالماء وبغسل بالصبغ، فإن صبغ بأدوية أجزاء، وبه قال الشافعي - رضي الله عنه - وأكثر أهل العلم، وقيل - لا يحزى دون الصبغ في الغسل، ولعمد في الوضوء، وحكي ذلك عن أبي حنيفة، انتهى مختصر.

نسب ونقل الباقى الخلاف فيه عن الشيخ أبي إسحاق دود أبي حنيفة، وهو الأوجه، فإن مقدار الماء عند الحنفية مئة صاع^(٣)، وهو استخارة من سر المسار، نقل الشافعي عن - مائة^(٤)، قل غير واحد إجماع المساهرين على أن ما

(١) به ٢٠ أحمد بر سبل - الاستاذة (٧٤/٣)

(٢) ٣٠٩/١٥

يحدث في السجود والغسل غير مقدّر بمقدار، وما في ظاهر الرواية من أن آدم لا يكفي في الغسل صبغ، وفي مخصوصه قدّ لتحديث المنطق عليه. ليس السلام من هو أن آدم المقدّر المذوق قال في الأخرى حتى من أصح ما دون ذلك أجزاء، انتهى

قلت: وكذلك في غيرها من كتب الفقه. فتنسب اختلاف فيه إلى الحجب لا يصح. قال أبو العباس في التمهيد التوماني^(١) روي عن النبي ﷺ في قدر الماء المني ينظف به الثوب من طين ثلاثة الأول أنه عليه الصلاة والسلام كان يغسل من إياه، وهو الخرق، الثاني أنها دجاجة قدر الصاع فغسلت، الحديث الثالث أنها كانت فعسل والنبي ﷺ من إياه واحد بضع ثلاثة أمداد أو قريب من ذلك الرابع معناه أنه عليه السلام كان يغسل ثيابه لرماله روي من طريق أبي بصير الأول أنه عليه السلام كان يغسل جسمه مككوك وبخصوص مككوك، والثاني أنه عليه الصلاة والسلام كان يتوضأ بالماء ويغسل بالصاع من خمسة أمداد. ومن طريق أبي حمزة أنه عليه الصلاة والسلام يتوضأ بثني العد

واحد منه في ثلاث مسائل الأولى أنه لا حد له يكفي في الطهارة وإنما هو على قدر الحاجة والإسراف مكروه والمدن متفاوت. ولتقصده الأسبوع، الثانية: أن لا يتوضأ بأقل من المدة، وقال أبو إسحاق لا تحديد فيه، والثالثة: إذا قل إنه يتوضأ بالماء ويغسل بالصاع، معناه بالصاع كلاً لا وزناً لأن كيل المد والصاع بالماء اضطراره بالوزن، فحفظ هذه التدقيقه اهـ

قلت: ثم احتجبت الأئمة في مقدار الصاع والمد، فقال الإمام أبو حنيفة: الصاع أربعة أمداد، وكل مد وثلثان، ويسمى صاعاً عراقياً. وقال صاحبنا: الصاع خمسة أرطال وثلث، والمد حشيشة رطل وثلث، وبه قال الأئمة الثلاثة، كما في الثاني، وما حكمي الثاني من خلاف المدح بين الإمام أبي حنيفة

(١) معارضة الأعمش (١/٢٠٢)

ثم غسل برحمة، ونفخ في غبها،

ابن ميسن أثبت عليه في كتاب الاسيرة، وقد روى الخبر من غير طريق مرسل.
 كتاب في النفث الرحمان في من توبة النهاية

قال الريلمي^(١)، قال الشيخ تقي الدين في «الإمام»: وقد روى هذا الحديث موصولا من غير حدث بركة، ثم أخرجه بمسند من أبي شريفة مرفوعا «المضمضة والاستنشق ثلاثا للجنب فربصه» قال الداوطني: غريب يرد به طباط عن جماعة، ثم ذكر الكلام عن ضعفه. وأخرج البيهقي بسند عن ابن عباس أنه قال غسل من المضمضة والاستنشق؟ قال: لا بعد إلا أن يكون حيا.

قال صاحب التسمية على شرح الوفاة^(٢): هذه الروايات كلها شاذة، على ترويضها، رصعها بعضها يرتفع بضم لأخر، وأخرج أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة مرفوعا^(٣)، أن تحت كل تمر جذية فاعلموا التسمية الحديث، وفي الألف أيضا شعر، وأخرج أبو داود بمعناه عن علي مرفوعا وسكت عنه، وأيضاً مسند عنه بموافقته في غسلها في الغسل، هذا، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنْهَا نَارًا فَاثْقَرْنَاهَا﴾^(٤) من أقوى الأدلة في السماء، أمر تعالى بالظهور، وهو بصير جميع البشر إلا أن ما تعدد اتصال الماء إليه خارج، كذا في «تجديده» (ثم غسل وجهه ونفخ) أي يش السماء (في عيبه).

قال ابن عذيقير^(٥)، ثم يدع من عمر - وحسب الله منه - عن النضج في

(١) نصف تزيين، ١٧٨/١

(٢) ٢٧٦/١

(٣) أخرجه أبو داود، مع (٦٤٨)، والترمذي في أبواب الطهارة (الحديث ١٠٧)، وابن ماجه (٤٤٧)

(٤) سورة النور الآية ٢٤

(٥) تعري، الاستدراك (٧٦، ٣)

.....

العيسى أحد، قال: وله شذائد شذ في حمله عليها النوع، وي عن الإمام مالك نيس العمل على حديث ابن عمر في بضع العينين، قال الإمام محمد - رضي الله عنه - بعد تحوير هذا الحديث في قوله: «وبهذا كله يأخذ إلا التضعع هي العيب»، فإن ذلت ليس بواجب على الناس في العنابة، وهو قول أبي حنيفة ومالك بن أنس وإجماع، انتهى.

قال الطحاوي عن الأعرابي: «لا يجب إبدال الماء بأطن العينين ولو
في الغسل للضرر، هذه عادة بني الحمرية، وبه صرح بعضهم، وقالوا: لا
يجب غسلها من كل نجس ولو أعشى؛ لأنه مضر مطلقاً، وفي ابن أمير
البحار: يجب إبدال الماء إلى أحد العينين ومذهبا.

قلت: وما يحفظ في البال - والله أعلم - أن ابن عمر - رضي الله عنه - استنبطه من قوله **يُخَوِّدُ**: **وَالْأَسْرُورُ** انمضاء أعينكم، أسرعه الدارقطني بحمد ضعيف كما ذكره ابن رسلان، وكأد معنى قوله **يُخَوِّدُ** عند النعمان هو **تَوَادَّدَ** التمايُن، لكن ابن عمر - رضي الله عنه - جعله على ظاهره، فكان يصح في عيبه، فنأمل

انتم عسل هذه النحلة تم فسل بعد (الزور) مع المرفقين، فار (الناجي).
 لإخبار عن استعمال انتم في غسله والربط، ولا خلاف أن هذا الترتيب
 مستحب وليس بمستحب، انتهى.

انه غسل رأساً ولم يذكر في الحديث المسح، والصحيح استحبابه نص عليه في «المبسوط»؛ لأنه أتم لفعل، كذا في «المعجم الزحمانى» من العيني. قال النسائي: هو الصحيح، وفي «النبائع»، أنه ظاهر الرواية، قالت عموم الحديث لعظم شأنه إلا أن الرواية نعتة حسنة لا جماعه. مهم عائشة رضي الله عنها. فذكرت الموطأ كما توجهاً للصلاة، وميمونة، وكرت الموضوع مفصلة، ولم تذكر المسح بل ذكرت بدله غسل الرأس، وصرف ابن

ثُمَّ اغْتَسَلَ، وَأَقْبَضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ.

١٠٠/٧٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَائِشَةَ سَنَدَتْ

عَنْ غَسَلِ الْمَرْأَةِ مِنَ الْخُسَايَةِ، فَقَالَتْ: لِيَأْخُذَ مِنْ عَالِي رَأْسِهَا ثَلَاثَ حَفَافٍ مِنَ الْمَاءِ، رَتَّقَتْ رَأْسَهَا بِيَدَيْهَا.

تُعْرَبِي فِي مِشْرِحِ التِّرْمِذِيِّ حَدِيثَ عَائِشَةَ إِلَى حَدِيثِ سَبْعُونَ، وَالْأَوَّلُ عَنْهُي تَوْسِعُ

(ثُمَّ اغْتَسَلَ وَأَقْبَضَ) تَفْسِيرُ لَاغْتَسَلَ (عَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى بَدَنِهِ (الْمَاءَ) عَلَى الْبَحْرِ أَوَّلًا ثُمَّ عَلَى الْبَارِ.

١٠٠/٧٠ - (مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ) وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى بَلَاغَتِهِ (أَنَّ عَائِشَةَ أَمَ

السَّوْمِيَّةَ) رُوحُ النَّسَبِ بِتِلْكَ (سَنَدَتْ) بَيَّاهُ تَعَجُّهَوَلُ (عَنْ غَسَلِ الْمَرْأَةِ مِنَ الْجَنَابَةِ فَقَالَتْ: لِيَأْخُذَ) يَكْسِرُ الْكَلَامَ وَفَتْحُ الْبَاءِ وَمَبْكُونُ الْمَاءِ وَكسر الْقَاءِ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ:

مِنْ «حَرَبٍ»، قَالَ فِي «تَعْمِيقِ»: الْخُفْضُ أَخَذَ الشَّيْءَ بِرَاحَةِ الْكَفِّ وَصَمَّ الْأَصَابِعَ، قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: الْخُفْضُ أَخَذْتُ الشَّيْءَ بِرَاحَتِكَ وَالْأَصَابِعَ مَضْمُومَةٌ

«عَلَى رَأْسِهَا ثَلَاثَ حَفَافَاتٍ مِنَ الْمَاءِ»، بِفَتْحِ الْقَاءِ جَمْعُ حَفْةٍ كَسَجْدَةٍ وَسَجْدَاتٍ، وَهِيَ مِلَّةُ الْيَدَيْنِ مِنَ الْمَاءِ. كَذَا فِي «الزُّرْقَانِيِّ»^(١)، وَفِي «الْقَامُوسِ»: الْحَفْةُ مِلَّةٌ

الْبَكْبُ وَالْمَرْأَةُ تَصُبُّ ثَلَاثَ رُبُوعٍ، وَبِهَذَا تَصِيبُ أَكْثَرَ، قَالَ: عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُغْفِضُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا وَنَحْنُ نَغْفِضُ عَلَى رَأْسِنَا خَصًّا مِنْ

أَجْلِ الْغُفْرِ. وَهَذَا يَخْتَلِفُ بِاحْتِلَافِ أَحْوَالِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مِنْ شَعَرٍ كَثِيرٍ وَقَلِيلٍ وَمَضْمُونٍ وَغَيْرِهِ، كَذَا فِي «الْعَرُوضَةِ»^(٢) تَغْيِيرًا. (وَلِيَأْخُذَ) بِإِسْكَانِ الْفَاءِ وَفَتْحِ

الْفَيْنِ التَّعَمُّقَتَيْنِ مِنْ بَابِ فَتْحٍ، وَالتَّصْغِيرُ مَعَالِجَةُ شَعْرِ الرَّأْسِ بِالْيَدِ عِنْدَ الْعَمَلِ، كَأَنَّهُ نَخَاطٌ بَعْضُهُ يَدْخُلُ فِيهِ الْغُسُولُ وَإِنَّمَا (رَأْسُهَا بِيَدَيْهَا) لِإِدْخَالِ يَدَيْهَا

(١) مِشْرِحُ الزُّرْقَانِيِّ (١/١٩٣).

(٢) عَرُوضَةُ الْأَخْوَافِيِّ (١/١٥٨).

الغناء، وفي حديث عائشة - رضي الله عنها - عن النعماني مرفوعاً: انتم بشر بشر شعركم الغناء، الحديث.

لم الأنعة الأربعة متفقة على أن المرأة لا تنقص شعرها عند العمل من الحانة، ويكفيها شحشات إذا ملئت أهول شعرها، وكذلك عند غسل من الحيض. وبه قال الإمام مالك، كما نقله الأرقاني^(١) والعايني^(٢) وهو المشهور من روايتي الإمام أحمد كما في «المنهاج»، حيث قال: لا يوجب المنهك في أنه لا يجب نقصه من الحانة، ولا أعلم فيه خلافاً بين العلماء إذا ما روي عن عبد الله بن عمرو، وافق الأنعة الأربعة على أنه غصه غير واجب (للجناية) إلا أن يكون في رأسها حنزل أو سدر يبيع وصول الغناء إلى ما نعته فيجب إزالته، وإن كان حنظلاً لا يبيع لا يجب.

والرجل والمرأة في ذلك سواء، وإنما حصى المرأة بالذكر؛ لأن العادة اختلفت فيها بكثرة الشعر وتطريقه وسوقه، وأما بقصه للغسل من الحيض فاختلص أصحابنا في وجوبه، فمنهم من أوجب، وقال بعض أصحابنا: هذا مستحب غير واجب، وهو قول أكثر المفتاه وهو الصحيح إن شاء الله تعالى؛ لأن في بقص الغطاء حيث أم حنظله - رضي الله عنها - أنها قالت لربي: **يا رب** إني امرأة أشد صفراً وأبغى أفغضه للحبس والجناية فقال: لا... الحديث، رواه مسلم، وهذه رواية يثبت قولها، وهذا صحيح في نفي الوجوب انتهى مختصراً.

قال ابن رسلان: والمرأة والمرحل في هذا سواء وإنما حصى المرأة بالذكر لأن الغالب احتصاصها بكثرة الشعر، اهـ.

(١) مطبوع المرقاني، (١٣/١٦).

(٢) لا يعني أنه يقع الغطاء في الوضع الأول إذ ذكرناه خلافاً لما في الشافعي اهـ.

باب (١٨) واجب الغسل إذا نشئ الختانان

قلت: ونقدم من كلام المعنى ما يوافقنا في الروايات عندنا الحنفية في ذلك مختلفة، كما في هوامش «الهداية» و«الناسخ» وفي «الدر المختار». لا يكتفي بل مضبوته فخصها وجوباً بشرط غيب أو تركها في مكان خلقه، قال السامي: «هو الصحيح». قلت: رواية توبان عند أبي دارق مرفوعاً نص في الصريح بين الرجل والمرأة، وهو دليل الحنفية.

ثم قال في «النهي»: «في غسل التبرجل رويان لأحمد»^(١)، أحدهما: يجب غسله. وبه قال السامي. رضي الله عنه. والثاني: لا يجب. وبه قال أبو حنيفة. أخر قلت: والمرجع عندنا الحنفية - كما هي «السامي» - يجب غسل المنفوس لا المقصود. إحداهما في «مختصر الحليل» من المالكية في الواجب صبغ مقصور. لا غصه.

باب (١٨) واجب الغسل إذا نشئ الختانان

الظاهر أن الواجب يحنى مقصور، وإذا طرقة، أي وجوب الغسل عند نشأ الختانين. ويحتمل أن يكون من إضاعة الصفة إلى الموصوف، أي حال الغسل «واجب عند الختانين». ويحتمل غيرهما من التوجيهات، والختانان تشبة الختان؛ وهو موضع التقصير من الذكر، وفرج الحادية، والختان يسكنون أثناء التثنية، يقطع من النحر ما يغطي ثمنها ومن المرأة جليدة في أعلى فرجها تشبه لحرف النبل، بينها وبين مدخل الذكر جلدة رفعة، لذا في «الترغيم» و«المجمع»، ويقال لختان المرأة استقص. وثبتا هنا شرط الختان تغنياً.

قال ابن العربي^(٢) يفتن حتى انفلام حباً إذا قطعت جلدة كثرته^(٣).

(١) وفي المعنى (١/٣٠٦) و«بهد لأحمد».

(٢) «معارف الأوهام» (١/٤٦٧).

(٣) وفي «الموسم» الكثير «محرقة» رضي الله عنه، انظر مادة «و».

١٠٧/١٠٨ - حدثني الحسن بن مالك عن علي بن محبوب، عن
 محمد بن أبي حمزة عن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي بصير عن عثمان
 بن عمار عن روح بن الحجاج عن حماد بن عمار عن الحسن بن الحسن بن
 محمد بن الحسين

والحنان^(١) موضع الحنن، وهو من المرأة الغفص، ويحدث للمراة في الحنن
 دلرجي مكان نظام الكلام أن يفزع: الحنن الحنان الغفص تكون له هاء رد
 أحدهما إلى الآخرى، كما ينفذ الغفران، وذلك كثير، وقد يرد الغفل إلى
 الغفيل كالغفوين، وقد يرد الأذى إلى الأذى كالغفيل

١٠٧/١٠٩ - (مالك عن أبي حمزة عن محمد بن محمد بن الحسين عن أبي حمزة
 عن محمد بن الحنفية عن) ثمانية أختين بن محمد بن أبي حمزة عن أبي حمزة عن
 محمد بن الحسين (كثيراً يقولون) إذا منى أي حمار قدام في رواية السرميني.
 وسبب في الموطأ (الحجاب) من الرجل (الحجاب) من المرأة، وهو مشاكلة
 لأنه من حجاب بمعنى حجاباً في اللغة كما تقدم فقد رجا (العسل) وإن لم
 يشك، والبراد بالمرس العجائز والغفص لا حبيبة العسل مودة كان محسني أو
 لا، فلو وقع المرس على علاج لم يجب العسل بالإصبع، فحبل المودة به
 الحبيبة بأن المرس المادي لازم للقول، لأن حنان المرأة يرقى محل البواء
 وهو فوق المرح الذي هو محل الولد، فلا يكون مجازة الحنان والنفقة
 إلا بعد النفقة.

قال في «فتح الرحماني» عن نهاية النجابة: إن حنان المرأة مع قطع
 حنة منها كمررت الشيت فوق الصرح، وذلك لأن ما دخل المدقر هو مخرج الولد
 والحنن والعيش، ومخرجه مخرج الولد كالحنن الرجل، وبه حنة رقيقة وفرف

(١) الحنن حنة عن أبي حمزة ورواه، وأحب عند السماعي وسمرقند، وأحب بعض
 أصحاب الشافعي إلى أنه حنة من حنن، وأحب إلى حنن الرجال، وراجع للعسل
 ككثيراً ما ثبت إلى (أبو) (١٢) حنن به المرس الغفوي

مفرج البول جلدة رقيقة يقطع بها في الختان، فإذا غابت الحشفة فقد حادى الختان الختان، انتهى مختصراً.

ثم لا ينبغي عليّ أن ذكر سعيد بن المسيب الغسل بهذا التأكيّد الذي يظهر مع ذكر الثلاثة من الأكبر، وبداية الإمام مثلك به الباب لمكان اختلاف الصحابة - رضي الله عنهم - فمن هذه المسألة كما سيأتي في حديث أبي موسى، ثم أقرّ آيات يخالف ما روي في حديث زيد عن عثمان - رضي الله عنه - أنه قال: يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره، سمعته من رسول الله ﷺ، قال زيد: فسأتّخذ حلياً وتزييناً وخلعة وأني من كعب فأمره بذلك. روى الشيخان^(١)، لكن قال الإمام أحمد: حديث معلول، لأنه ثبت عن هؤلاء الخمسة الإكراه بخلافه، وقال علي بن المديني: شاذ^(٢).

وقال الحافظ^(٣) وغيره: إن الحديث ثابت من جهة اتصال سنده وحفظ رواته وليس هو فرداً، ولا يقدح فيه إفتقارهم بخلافه؛ لأنه ثبت عندهم ناسخه فذهبوا إليه، فكأن من حديث منسوخ، وهو صحيح من حيث الصناعة الحديثية، وقد ذهب الجمهور إلى تضعيف حديث أبي هريرة مرفوعاً؛ (إذا جلس بين شعبها الأربع) الحديث - وسحديث عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً نحوه، وما رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه وغيرهم، عن أبي هريرة أن

(١) أخرجه البخاري في الطهارة، ج (١٧٩) باب من لم ير الوضوء إلا من السجرجين من الغيل والندبر. (فتح الباري، ١/٣٨٣) وفي الغسل، ج (٢٩٢) باب ما يصب من فرج المرأة، (فتح الباري، ١/٣٩٦).

وأخرجه مسلم في الطهارة، ج (٢٢٤) باب إنما الماء باليد.

(٢) انظر: لا يستدري، ١/٨٣، واعداد الغاري، ١/٩١.

(٣) انظر: فتح الباري، ١/٣٩٦.

الفتيا فإني كانوا يقولون: إنا نساء من أنساء رخصة كان رسول الله ﷺ رخص بها في أول الإسلام، ثم أمر بالاعتسال بعد صحته ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما.

وقال الإمام الشافعي: كلام العرب يقتضي أن الجنابة يطلق حقيقة على الجماع وإن لم ينزل، ولا خلاف أن الزنا الذي يجب له الحد هو الجماع وإن لم ينزل.

وقال الطحاوي: أجمع المهاجرون والخلفاء الأربعة على أن ما أوجب الجلد وأرحم أوجب الغسل، وعليه عامة الصحابة والتابعين وجمهور فقهاء الأمصار.

وقال ابن العربي: إيجاب الغسل أطلق عليه الصحابة ومن بعدهم إلا داود ولا عبدة بخلافه، وتكف بغيره بعض الصحابة وبعض التابعين، وهي المغني^(١)؛ انقض الفقهاء على وجوب الغسل فيه إلا ما حكى عن داود، انتهى، قلت. وتحتج ذلك في زمن عمر - رضي الله تعالى عنه - كما سيجيء بعد ثلاث روايات

قال ابن العربي^(٢): هذه المسألة عظيمة الموضع في الدين مهمة، وقد روي عن جماعة من الصحابة ومن الأنصار أنهم لم يروا عملاً إلا من إنزال الماء، ثم روي أنهم جمعوا عمر ذلك، وروى عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: من خالف ذلك جعلته نكالا، وانعقد الإجماع^(٣) على وجوب الغسل بانشق الختانين، وما خالف ذلك إلا داود ولا يُقْبَلُ به، وإنما الصعب خلاف البخاري وحكمه أن الغسل مستحب، وهو أجل علماء المسلمين وما هذه المسألة خفاء، فإن الصحابة اختلفوا فيها ثم رجعوا عنها، وانفتوا على وجوب الغسل بانشق الختانين وإن لم يكن

(١) معارضة الأحمدي (١/١٦٩).

(٢) انظر: الاستذكار (٣/٤٢).

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أول ما يفتن الناس في الدنيا الفطارة».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

وقال: «ثم بعد ذلك».

(الحدود من الأثر) في الحديث: «أول ما يفتن الناس في الدنيا الفطارة».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

ثم قال: «ثم بعد ذلك».

عن أبي عبد الله عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن الحسن بن محبوب عن أبي بصير عن
 فضيل بن يسار عن عيسى بن مهران عن محمد بن عيسى عن أبي بصير عن فضيل بن يسار
 عن الحسن بن فضال عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام عن أبي بصير عن فضيل بن يسار
 عن أبي بصير عن فضيل بن يسار عن الحسن بن فضال عن أبي بصير عن فضيل بن يسار
 عن أبي بصير عن فضيل بن يسار عن الحسن بن فضال عن أبي بصير عن فضيل بن يسار

والمطهر في الطهارة، روي عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام عن أبي بصير عن فضيل بن يسار
 عن أبي بصير عن فضيل بن يسار عن الحسن بن فضال عن أبي بصير عن فضيل بن يسار

قال: روي عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام عن أبي بصير عن فضيل بن يسار
 عن أبي بصير عن فضيل بن يسار عن الحسن بن فضال عن أبي بصير عن فضيل بن يسار
 عن أبي بصير عن فضيل بن يسار عن الحسن بن فضال عن أبي بصير عن فضيل بن يسار
 عن أبي بصير عن فضيل بن يسار عن الحسن بن فضال عن أبي بصير عن فضيل بن يسار
 عن أبي بصير عن فضيل بن يسار عن الحسن بن فضال عن أبي بصير عن فضيل بن يسار

والمطهر في الطهارة، روي عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام عن أبي بصير عن فضيل بن يسار
 عن أبي بصير عن فضيل بن يسار عن الحسن بن فضال عن أبي بصير عن فضيل بن يسار
 عن أبي بصير عن فضيل بن يسار عن الحسن بن فضال عن أبي بصير عن فضيل بن يسار
 عن أبي بصير عن فضيل بن يسار عن الحسن بن فضال عن أبي بصير عن فضيل بن يسار
 عن أبي بصير عن فضيل بن يسار عن الحسن بن فضال عن أبي بصير عن فضيل بن يسار
 عن أبي بصير عن فضيل بن يسار عن الحسن بن فضال عن أبي بصير عن فضيل بن يسار
 عن أبي بصير عن فضيل بن يسار عن الحسن بن فضال عن أبي بصير عن فضيل بن يسار
 عن أبي بصير عن فضيل بن يسار عن الحسن بن فضال عن أبي بصير عن فضيل بن يسار

(١) - روي عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام (١٠١) هـ

(٢) - روي عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام عن أبي بصير عن فضيل بن يسار
 عن أبي بصير عن فضيل بن يسار عن الحسن بن فضال عن أبي بصير عن فضيل بن يسار

٧٥/١٠٥ - وحديثي من مزيلتي من زافع؟ أن عند الله من
عظم كان تقول: إذا جاور العتات الحاد، وثنا، وكنت الغسل.

(١٩) باب وضوء المجنب إذا أراد أن يتام أو يطعم قبل أن يغسل

نعمر: من أزواج النبي ﷺ، فأرسل إلى حفصة فقالت: لا أعلم، فأرسل إلى
عائشة، فقالت: إذا جاور العتات الحاد، فقد وجب الغسل، فحتم عمر - رضي الله
عنه - وقال: لا أولي بأحد بعد، ولم يغسل إلا أنه كنه عقوبة، انتهى

فحديث الباب إثناء منه بعد تلك الغيبة، وعلى هذا فلا يشكك أيضاً ما
روى أبو داود والترمذي وجماعة عن أبي بن كعب: أن الماء من الماء كان
رخصة أرخصها رسول الله ﷺ في أول الإسلام؛ لأن هذه الرواية تعمل على
ما بعد الرجوع

٧٥/١٠٥ - سألت عن سابع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه (كان
... يعني أنه إذا جاور العتات المربع الحاد) بالنصب (فقد وجب الغسل)
قال علماؤنا: إن التقيد بالعتات الخشابين في الروايات خرج مخرج العتات
والعتاة، ولا فلو نزلت الحنفية أو قدرها من مفضوع، لذكر في الغسل أو الدبر
من الذي حي وجب الغسل.

(١٩) وضوء المجنب

لفظ إسلامي يطلق عليه فمعه، عن الصلاة والمساواة، يستوي فيه الذكر
وأنثى والجميع والمفرد (إذا أراد أن يتام أو يطعم) يخرج أوله والعين من باب
مخرج أي يأكل الطعام، وفي حكمه الشراب، سئل أن يغسل، يعني المجنب إذا
أراد أن يأكل شيئاً قبل الغسل أو يتام قبله فحين ينوياً وم، حكم الوضوء؟ أما
الوضوء لمر أراد النوم، فقال الظاهرية وابن حبيب من المالكية: بوجوبه،
ولجمهور والأئمة الأربعة، استحسانه، وما نقل ابن العربي^(١) عن مالك

(١) نقل مسنداً (ص ١٠١/١٨٨).

١٠٦/١٠٦ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ
شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ذَكَرٍ حَدَّثَنَا بَيْنَ الْحُثُثَابِ
تُرْسُوتُ بْنُ أَبِي قُرَيْشٍ.....

وَأَشْفَعِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَدْعِيَ قَبْلَ أَنْ يَوْعَا أَثَرَهُ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ^(١) لَا نَعْنِي أَخَذَ أَرْجَحَ إِلَّا طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الطَّاهِرِ
وَأَهْلِ الْفَقْهَاءِ لَا يَوْعِيهِ، وَهُوَ ثَوْنٌ مَالِكٌ وَشُعْبَةُ بْنُ رَافِعٍ وَاسْتَحَقَّ^(٢) - أَمَّا
قَالَ نَعْيِي^(٣) - وَدَعْبُ طَائِفَةٍ إِلَى أَنْ تَوْعِيَهُ الْمَأْمُورُ بِهِ لَعَنَ هُوَ عَلَى الْأَذَى
مَنْعَهُ وَعَنِ ذَكَرٍ وَيُدْعِي بِهِمُ الْغُفُفُ. وَذَلِكَ بِمَنْ عِنْدَ الرِّبِّ - وَضُوءٌ - قَالُوا
وَأَبْنُ عَصْرٍ - رَمَضِي اللَّهُ شَهْرَهُ - لَا يَوْعِيهِ مَنْعَهُ أَيُّومَ الْوُضُوءِ - لَكُمْ - كُنْ سَلَامِي
فِي الْخَرِّ الْبَابِ - رَوَى بَعْضُ الْحَدِيثِ بِعَدَدٍ مَحْرُجَةٍ - أَمَّا رَوَا الْوُضُوءَ لَمْ يَرْ
أَرَاهُ أَنْ يَكُنْ أَنْ شَرَفَ عِنْدَ أَهْلِ الْفَقْهِ عَلَى اسْتِحْلَافِهِ. قَالَ الشُّرَكَاسُ.

قَالَ ذَكَرَ مُفَضِّلِي سَبِيلِ تَهْجُوكَ الْوُضُوءَ - لَدَعْبُ أَكْثَرُ مِنَ الْوُضُوءِ - ذَكَرَ
بِالْإِسْلَامِ بِعَدَدٍ - تِلْكَ رَافِعِي وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْوُضُوءِ - يَشْفَعِي لَكُمْ مَنْعَهُ الْوُضُوءَ - فِي
الْأَكْلِ - وَالطَّهْرِ - أَنْ تَأْكُلَهُ فِي الْيَوْمِ تَدْعِيهِ فِي الْأَكْلِ - وَيَوْمَ الْوُضُوءِ فِي مَبْنَى
فِي مَسْئَلِ الْأَحْزَانِ اسْتِحْلَافَ الْوُضُوءِ - بِمَنْعِهِ الْوُضُوءَ - بِمَنْعِهِ الْوُضُوءَ - بِمَنْعِهِ
يَكُنْ ذَلِكَ لِمَنْعِهِ مِنَ الْوُضُوءِ - لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ وَالْمَشْرِفِ وَالْمَعَارِفِ -
وَعِنْدَ نَصْرِ فِي أَنْ الْوُضُوءَ - يَوْمَ أَكْثَرُ مِنْهُ نَهْزِلًا الْوُضُوءَ.

١٠٦/١٠٦ - (مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ) هَكَذَا لِحَبِيبٍ رَوَاهُ الشُّرَكَاسُ
وَرَوَى إِبْرَاهِيمَ مَالِكٌ جَاهِجَ الْمَوْصِيَاءَ عَنْ سَقْعِ بَدَلِ بْنِ دَسْلَخَانَ وَحَدَّثَهُ
الْمَدْرَفُطِيُّ فِي مَخَالِيبِ مَالِكٍ ذَكَرَ الْعَصَابُ أَنَّ الرُّوَادَةَ عَنَّتْهُ مَعَهَا كَمَا أَتَتْ
الْحَفَظَ وَغَيْرَهُ بِإِنْ كُنْتُ رَوَاهُ ابْنُ دِينَارٍ أَنَّهُمْ لَمْ يَنْهَوْا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو

(١) - الألفاظ (١٩٩، ٣)

(٢) - محمد بن عماري (١٩٩، ٤١)

أنه يستسأله جازاً - من الناس - فقال له: - إن الله: مخصوصاً، وأخسلي
ذاتك: - له: -

أخرجه البخاري في: ٥ - كتاب الغسل - ٣٧ - باب الحب يتوضأ ثم ينام.

ومسلم في: ٣ - كتاب الحيض - ٦ - باب جوار نوم الحن واستحب
الوضوء له: حديث ٢٤.

- رضي الله عنه - أنه قال: ذكر عمر بن الخطاب لرسول الله (ﷺ) ومقتضى
الحديث أنه من مسانيد ابن عمر - رضي الله عنه -، ورواه أبو نوح عن
مالك فزاد فيه: «عن عمر»، وكما روى أيوب عن نافع عن ابن عمر عن
عمر - أخرجه النسائي - قال الحافظ^(١): «لن في هذا الاختلاف ما يدرج في
مسحة الحديث - فالظاهر أن ابن عمر - رضي الله عنه - حصر هذا السؤال
«أله نصيبه» ضمير المفعول لأن عمر كما هو مصرح في رواية النسائي^(٢)
يضيف نافع (الجابة عن السؤال أي في الليل، ونعم سؤاله - رضي الله عنه -
محدود كما يدل عليه الجواب، أو كفى في السؤال على هذا القدر،
وفيه شيء يرمي غرض السؤال أنه اليوم قل العمل -

(فقال له رسول الله ﷺ: - توضأ، يمكن أن يكون ابن عمر - رضي الله عنه -
حاضراً إذ ذاته مخاطبه بذلك - ويمكن أنه يكون الخطيب لعمر - رضي الله عنه -،
لأنه كان مائلاً، وفي رواية أبي نوح فقال: «ليتوضأ ويرقد»، وإيراد بالوضوء
على الظاهر وضوء الصلاة كما في حديث عائشة - رضي الله عنها - الأتي - وكما
هو مصرح في رواية غيره، ومقتضى الوضوء الموعود بمعنى غسل الذكر والأيتي
وغير ذلك كما سيأتي في آخر الباب (وأحسن ذكره) أي قبل الوضوء كما في
رواية أبي نوح يلفظ «أحسن ذكره» ثم توضأه فأتواوه في حديث الباب لمجرد
الجمع أتمهم»

(١) صحيح البخاري (٢٩٣/١).

(٢) سير النسائي (١١٠/١).

١٠٧/٧٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْبُوهٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: إِذَا أَصَابَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَامُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ، فَلَا يَنْتُمْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ

والحديث قد استدل به من قال بوجوب الوضوء، وحمله الجمهور على الاستحباب لرواية عائشة - رضي الله عنها - فكان عليه السلام يمام جنأ ولم يمس ماءه أخرجه أبو داود^(١) والترمذي، واستدل ابن حزيمة وأبو عوانة عليه بقوله ﷺ: «لَمَّا أَمَرْتُ بِالتَّوَضُّعِ، إِذَا قُمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ»، ويأثر ابن عمر - رضي الله عنه - الآتي.

واحتفتوا في حكمة هذا الموضوع، فقيل: سخط الحديث لا سيما على قول من حذر تعريض العلل، وقيل: ينشأ إلى العود أو إلى الغسل، وقيل: ليست على إحدى الصيارتين خشية أن يموت كما روي في حديث ميمونة بنت سعد عند الطبراني رحمه الله فأحس أن غوصه ولا يحضره جبريل^(٢) وقيل: إن الملائكة تعد عن النوح والريح الكريمة والشياطين تقرب من ذلك

بظن المجازي عن الإمام مالك: لا سخط هذا الموضوع، سول ولا غلط ولا شيء إلا بعبادة الجسد، فإن جامع بعده اتحاد، واستنطق منه السيوطي لقراء نطقاً، وهو: أي وضوء لا بطله الحديث، وبطله الجسد^(٣).

١٠٧/٧٧ - مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْبُوهٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: إِذَا أَصَابَ أَحَدُكُمْ (أي جامع المرأة) نَمَ أَرَادَ أَنْ يَامُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ فَلَا يَنْتُمْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ

(١) أخرجه أبو داود في أصول الطهارة (٢٢٨)، والترمذي (٨٧)، وابن ماجه (٥٨٩) - (٥٩٢).

(٢) انظر اسفلين المصحح (٩١/٢٩٠).

عن أبي بصير عن

ورق مطلقاً عن عائشة

أخرجته البخاري في ٥ - كتاب المغيرة ٤٧ - باب الذي يتوضأ ثم ينام

ورق مطلقاً في ٣ - كتاب المغيرة ٩ - باب يوم الحب واستجاب التوضوء له
وحصل الفرج إذا أراد أن ينام أو يشرب أو يتيمم أو يجمع، حديث (٢١ و ٢٢)

١٠٨١ - ١٠٨٢ - وحديثي عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة

عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة
عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة عن عائشة

وسمى به تفضلاً وفي الصحيحين حب، والتلفظ بـ^(١) أنه إذا كان إذا أراد أن
يسمى به تفضلاً وفي الصحيحين حب، والتلفظ بـ^(١) أنه إذا كان إذا أراد أن
يسمى به تفضلاً وفي الصحيحين حب، والتلفظ بـ^(١) أنه إذا كان إذا أراد أن
يسمى به تفضلاً وفي الصحيحين حب، والتلفظ بـ^(١) أنه إذا كان إذا أراد أن

١٠٨١ - ١٠٨٢ - إمام علي بن أبي طالب عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - (كبار)

إذا أراد أن ينام أو يتيمم، وهو حب، غسل وجهه ويديه إلى مرفقيه، وصبح
بأمره ولم يغسل رجله بعد من الطهارة، أخرج به البخاري، وبإسناده ما روي
عن ابن عمر - رضي الله عنه - من قوله أخرجه الله تعالى (ثم طمعه أو لم) قال
الشيخ وكان ابن عمر - رضي الله عنه - يسوي بين أي اليوم والغسل، وبه
قال عطاء وأما ما كان قد لا يخرج إلا من أراد أن ينام فقط، وأما من أراد
أن يتيمم أو يغتسل فليس يلزمه بالوضوء، انتهى

وقال ابن عمر^(١) أنه سمع ابن عمر - رضي الله عنه - أنه كان لا
يغسل رجله إلا إذا كان في الوضوء ليس يتيمم، وهو واجب ما كان فعل من
غيره، انتهى

(٢٢) حديث (١٠٨١)

(٢١) إسناده: (١٠٨١، ٢٢)

(٢٠) باب إعادة الجنب الصلاة

وغسله إذا صلى ولم يذكر، وغسله ثوبه

٧٩/١٠٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي

حَكِيمٍ

قلت: الطاهر أبو ابن عمر - رضي الله عنه - بعدما أمره النبي ﷺ بالوضوء لم يتركه إلا لبين الجوار، واستدلوا بطلماوي بفعله هذا على نسخ الوضوء في الأكل خاصة مع أن الحديث كما يدل على نسخ الوضوء للأكل يدل على نسخه للنوم أيضاً، من دلالته في النوم أصرح: لأن ابن عمر - رضي الله عنه - أمر بالوضوء في النوم خاصة، وافتأه أن فعل ابن عمر - رضي الله عنه - هذا ليس إلا لبان جوار ترك الوضوء الشرعي، وما قيل: من أنه يمكن أن يكون نعد كما احتاره المحافظ في «الفتح»^(١) لاحتمال أن يكون لما قد فُذِّعَ في خير في رجله فلا يجدني نغماً، كيف وكان عليه إذ ذاك المسح على الجسرة أو الرجل، فتأمل.

(٢٠) إعادة الجنب الصلاة

(وغسله) بالرفع (إذا) ظرفية (صلى و) الحال أنه (لم يذكر) أي الجنابة (وغسله) بالرفع أي يان غسله (ثوبه) الذي أحياه المني.

٧٩/١٠٩ - (مالك عن إسماعيل بن أبي حكيم) القرشي مولاهم لعدي، وثقه ابن معين والنسائي، كان عاملاً لعمر بن عبد العزيز، مات سنة ١٣٠هـ^(٢) له مرفوعاً في «الموطأ» أربعة أحاديث، أحدها سند متصل يأتي في كتاب الصيد

(١) نظر: فتح الباري، (١/١٩٢).

(٢) وما في الطبع الأول من ١٠٣ هم خط من النسخ، اهـ.

أَنَّ عَمَلَاءَ بَنِي إِسْرَافِيلَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَتَبَ فِي صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَاةِ،

وثلثائة مضطمة، كذا في «التهذيب» (أن علف - بن يسار) مولى ميمونة (آخره) مرسلًا وأخرجه^(١) الشُّبَّحَانُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّيَمْنَانِي مِنَ طَرِيقِ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِحَدِيثٍ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ هَذَا رِسَالًا وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ مَوْصُولًا (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ) تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ (فِي صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَاةِ) رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ حِبَّانَ بِرَوَايَةِ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّهَا صَلَاةُ النَّصَبِ

ويعارض الحديث ما في «الصحاحين» عن أبي هريرة: أَنَّهُ ﷺ حَرَجَ وَقَدْ أَقْبَتِ الصَّلَاةُ وَعَلَّوَتِ الصُّعُوفُ حَتَّى إِذَا قَامَ فِي مَضَلَّةٍ، وَانْظُرُوا أَنْ يَكْرَأَ، فَانْصَرَفَ، وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ، أَقْبَلَ أَنْ يَكْبُرَ فَانْصَرَفَ، وَبِمَكْنِ الْحَمِيعِ مَا قَالُوا: إِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ «كَبَّرَ» فِي حَدِيثِ ثَابِتٍ لِبَابِ مَوْأَلٍ بَأَنَّ أَرَادَ أَنْ يَكْرَأَ، وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُمَا رَافِعَتَانِ، أَمَّا عِبَادُ وَالْقُرْطُبِيُّ احْتِمَالًا، وَقَالَ السُّنَوِيُّ: هُوَ الْأَظْهَرُ، وَهُوَ جَزَمَ إِبْنُ حِبَّانَ، وَيُؤَيِّدُهُ تَفَاوُّرُ مِثَالِ الرُّوَايَتَيْنِ

ثُمَّ انْتَهَى فِي «الْتَفْحِ»^(٢) بَعْدَ ذِكْرِ أَحَادِيثِ النَّصَبِ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ انْصَرَفَ قَبْلَ أَنْ يَدْعُوَ فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ مَعَارِضُ لِرَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ، وَبِمَكْنِ الْحَمِيعِ بِحَمَلِ قَوْلِهِ «كَبَّرَ» عَلَى أَرَادَ أَنْ يَكْرَأَ، أَوْ مَا تَهَمَّ وَأَقْبَعَتَانِ فَإِنَّ ثَابِتَ وَلَا قَمَّا فِي «الصحاحين»، أَصَحُّ، انْتَهَى.

(١) أخرجه البخاري ج (٣٣٤ و ١٤٤)، ومسلم ج (١٥٧ و ١٥٨)، وأبو داود (١٢٣٣)، والبيهقي ج (٧٩١).

(٢) «فتح الباري» (١/١٥١).

عن زيد بن الخطاب أنه قال: خرجت مع عمر بن الخطاب إلى الجوف، فبقيت هناك حتى كان الحظم.....

البرقاني والسيوطي وغيرهما لم يذكروا هذه الزيادة، وانصوب وجودها، فإن أهل الجوف ذكروا عمدة زيد، عمرو بن هشام، والأمر أخرج الطحاوي عن ذلك وغيره كله، بطريق هشام بن عمرو عن أبيه عن زيد، وكذا حكاه المحقق عمر مائة. فاعمل واشكر.

(عمري زيد) ضم امرئ يشتمل من تحدث كما ضبطه البرقاني وغيره، وكذا ذكره الحافظ في «الاصابة» وغيره في ذي وصف ذكره في رب متوهماً عن صحيح الكوفة، فأنه من المصلح، من ماله، بكثرة الكثرة، أخو كبير بن المصلح، ولد في عهد رسول الله ﷺ، قال الحافظ: الموصوف بالولادة في العهد النبوي أحقر كبير من المصلح، قال ابن الحذاء: هو فاضل المدينة، قال الحافظ: كذا قال وهو جيد، وأطلق فاضل المدينة ولده المصلح بن زيد، لعدم روايته في العمدة.

(أنه قال) خرجت مع عمر بن الخطاب: رضي الله عنه (إلى الجوف) ضم النجم والبراء، أخرجه زاد كذا ضبطه الحافظ والسيوطي، وجعل: يسكون البراء كذا قال به المحدث، موضح على ثلاثة أعيان من العتبية جهة الشام، وهو في اللغة ما جرمه السيول، وأكلته من الأرض، وقل: جمع حرفه كسر الحزم ورفع البراء، وكان فيها أمدان أهل المدينة، وعرف بنو جهم وغيرهم بالنجية والنجم المذبحين كذا في الفتح الرحمان، والظاهر أنه كان فيها أحوال عمر - رضي الله عنه - أبداً كذا سيأتي.

(فقطر) في نوره (إذا لم قد احتمل) يعني رأى عنى نوبه من أثر العني ما (رأى) عني (احتمل)، قال يحيى: مثل من احتمل بالقسم، وهو ما أراد الشافعي، قول ما: حلم بالفتح (احتمل)، واحتمل بالكسر الأداة، فتولد منه: حلم بالضم.

«صلى الله عليه وسلم» قال: «يا أيها الناس! إذا كنتم في مجلس، وكان أحدكم ناسيا، فليذكرهم، فإن ذلك خير من أن يذكر نفسه» (رواه الشيخان).
 «صلى الله عليه وسلم» قال: «يا أيها الناس! إذا كنتم في مجلس، وكان أحدكم ناسيا، فليذكرهم، فإن ذلك خير من أن يذكر نفسه» (رواه الشيخان).

وفاز الأثر في اللغة، قال: «قال علي بن عيسى: بلغ الأئمة بذلك، فذكرهم في المجلس، وكانوا يحذرون ذلك، وكانوا يحذرون ذلك، وكانوا يحذرون ذلك» (رواه الشيخان).
 «صلى الله عليه وسلم» قال: «يا أيها الناس! إذا كنتم في مجلس، وكان أحدكم ناسيا، فليذكرهم، فإن ذلك خير من أن يذكر نفسه» (رواه الشيخان).

وفاز الأثر في اللغة، قال: «قال علي بن عيسى: بلغ الأئمة بذلك، فذكرهم في المجلس، وكانوا يحذرون ذلك، وكانوا يحذرون ذلك، وكانوا يحذرون ذلك» (رواه الشيخان).
 «صلى الله عليه وسلم» قال: «يا أيها الناس! إذا كنتم في مجلس، وكان أحدكم ناسيا، فليذكرهم، فإن ذلك خير من أن يذكر نفسه» (رواه الشيخان).

«صلى الله عليه وسلم» قال: «يا أيها الناس! إذا كنتم في مجلس، وكان أحدكم ناسيا، فليذكرهم، فإن ذلك خير من أن يذكر نفسه» (رواه الشيخان).

(١) «صلى الله عليه وسلم» قال: «يا أيها الناس! إذا كنتم في مجلس، وكان أحدكم ناسيا، فليذكرهم، فإن ذلك خير من أن يذكر نفسه» (رواه الشيخان).

(٢) «صلى الله عليه وسلم» قال: «يا أيها الناس! إذا كنتم في مجلس، وكان أحدكم ناسيا، فليذكرهم، فإن ذلك خير من أن يذكر نفسه» (رواه الشيخان).

(٣) «صلى الله عليه وسلم» قال: «يا أيها الناس! إذا كنتم في مجلس، وكان أحدكم ناسيا، فليذكرهم، فإن ذلك خير من أن يذكر نفسه» (رواه الشيخان).

(٤) «صلى الله عليه وسلم» قال: «يا أيها الناس! إذا كنتم في مجلس، وكان أحدكم ناسيا، فليذكرهم، فإن ذلك خير من أن يذكر نفسه» (رواه الشيخان).

وإن ترك أعاد الصلاة كالغسل لا إن شك في نجاسة المني، اهـ. وقال في المختصر لأخصري: في مذهب المالكية بشراً: إذا نعتت النجاسة غسل مجزئاً، فإن التمس غسل النوم، كالماء، وهو شك في إصابة النجاسة نضح، وإذا أصابه شيء شك في نجاسة لا يضح عليه، انتهى.

قال ابن قدامة في المستمضي^(١١٠): وإذا غشي موضع النجاسة من الثوب استظهر حتى يتبين أن الغسل قد أثر على النجاسة، فهذا قال النجاشي والشافعي ومالك وابن المنذر، وقال حنبل - ونجسكم وسعد - وإذا غشيت النجاسة فمسه، وقال ابن أبي عمير: ينحرق مكان النجاسة فيغسله، اهـ.

ولا يذهب عليك أن الغسل عن مالك لا يصح لما تقدم من خلافه - رضي الله عنه - في ذلك، وسيأتي من كلام الزرقاني أيضاً ما ينص على وجوب المرح عنهم. قدان: فيحتمل أن يكونا مذهب عمر - رضي الله عنه - من ما قاله مالك - رضي الله عنه - ويحتمل أن يشبه دوماً لأبوساير وتطريباً للثعلبي، ويحتمل أن يراد بالتمرح الغسل للثعلبي، كما هو متعارف.

وفي التنوير: ضحى مالك برفقته بأدلة في المخطوط، وفيه دليل على أن من شبهه رأى ساء ولم يذكر احتلاماً فعلياً، الغسل، وهو إجماع، قال المصنف^(١١١): لا يعمد به خلافاً، وكذا قال غيره، لكن قال ابن العربي: ذهب جميع العلماء إلى أن عليه الغسل. وقال الشافعي: متى رأى الماء الدافق ولم يذكر احتلاماً فلا يجب عليه الغسل، ولكنه يستحب، واختلف أصحابنا في تأويله، فمنهم من قال: هو ثوب يسه هو وغيره، ومنهم من قال مطلقاً، والتصحيح رجوع الغسل إلى لم يلبس عليه، لأنه ينطع على أنه منه، وإن كان ممكناً، ولا يرى الشافعي بخروج المعنى من النهاية فضلاً، فلذلك أسقطه هذا، اهـ.

(١١٠) (١١٩/٢)

(١١١) (١١٩/٢)

وقال أبي إسحاق، لا يعتمد عليه الشعبي عند إلا أن يذكر الاحتلام
أجملاً انتهى. وأما فيه دليل على نجاسة نفسي، وهو مختلف عند العلماء إلا
أن الجمهور على نجاسة كل ما شرب، قال النووي: ذهب مالك وأبو حنيفة
إلى نجاسة إلا أن أبا حنيفة قال: يكفي في نظيره ذكره إذا كان يابساً وقال
مالك: لا بد من غسله بعد وياست، ومنه ما لا يعنى وأهل الحديث أنه
هاجر، وعنه من أوهم أن الشامي منفرد به، ولد قول مالك: لو شرب المرأة
حسب دون الرجل، وأما من أن شرب الرجل والتمسح بحسن، أم معتبراً.

وقال أبو قدامة: الخرافات والروايات عن أحمد في نفسي، والجمهور أنه
هاجر^(١)، وعنه أنه كالدم أي أنه حسن، ويعنى عن مالك: وعنه أنه لا يعنى عن
حسن، وحزق، فركه ما عني كل، الرواية الأولى هي المشهورة من الشعب،
ودل أصحاب الشافعي: هو حسن، وبخزيه فركه ما عني، ثم روت عائشة ما بها
كانت تعمل النبي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله، قالت: أنه أرى فيه بقعة أو بقعة، وهو
حديث صحيح قال صاحب: قال أبي: غسل ما شرب من الزور أخوض، وثالث في
الرواية، وقد جاءه الله بك أيها، وهي قائمة^(٢) أن الشافعي قال في نفسي بحسب
الثوب: إن كان رطبا فاعسله وإن كان يابساً فامسحه، وهذا أمر يقتضي
لوجوبه، لأنه ما عني بقعة الثوب، أم معتبراً.

قلت: وقد سئل الحنفية في ذلك بروايات لا تحصى منها: حديث
سليمان بن يسار قال: سألت عائشة رضي الله عنها عن النبي يصيب
الثوب، فقالت: يكون أعدل من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله، الخرجه الشافعي
وغيره، وفي حواشي في سؤال النبي حبة صاهرة ومنها: حدث مسوفة في

(١) وفي الأصل: (١١٤/٢) والذي في غير أبي: وأحمد وسنن أبيه، طاهر يقول
الشافعي: يصيب عند بركة يابساً

(٢) أخرجه الشافعي (١١٥/١)

صفة غسله بِحِلَّةٍ وفيه: «ثم أمر على فرجه وبغسه بشمائه، ثم ضرب بشمائه الأرض، فذلكها ذكرك شديدا»، الحديث، أخرجه أيضاً الشيخان وغيرهما.
وأنت حينئذ غسل اليد على وجه الاستحالة هكذا بعد غسل الفرج لا يدل إلا على إزالة النجاسة.

ومنها: حديث ابن عمر - رضي الله عنه - أنه نصبه الجنبية في الليل فقال يَا بَنِي اتوضأ واغسل ذكرك، ثم ثم، رواه الشيخان وحداثة وتقدم في الموطأ. ومنها: حديث معاوية أنه سأل أم حبيبة عن غسل رسول الله ﷺ يصلي في الثوب الذي يجامع فيه؟ فقالت: نعم، إذا لم ير فيه آفة. رواه أبو داود وأخرون، قال البيهقي: وإسناده صحيح، قلت: وهذا نص في الباب.

ومنها: ما سألني من أثر عمر - رضي الله عنه - رواية ابن حاطب، وفيه حجه على نجاسته بوجوه كما سيجيء في محله، قال البيهقي: وإسناده صحيح. ومنها: تنوي خائفة أب قالت: من نسي إذا أصاب الثوب: إذا رأيته فاغسله، وإن لم تره فامسحه، رواه الطحاوي، وإسناده صحيح.

ومنها: فتوى أبي هريرة إذا قال إن رأته فاغسله وإن لم تره فامسحه، رواه الطحاوي. وإسناده صحيح. وغير ذلك من الآثار ذكرها الترمذي في آثار السنن^(١).

ومعلوم بهذا كله أن نجاسة المني مذهب الجمهور، فإن المحقة والمالكية لم يختلفوا في نجاسته، واكتفوا في إجماعهم ذهباً إلى عهاره، لكن إجماع الروايات من كل مذهب، حتى إن أحمد في إحدى رواياته لا يعفى عن سببه أيضاً، فمن قال إن الطهارة قول الجمهور فقد غفل عن مذهب الأئمة، ونسب للمذنبين بالطهارة دليل، قال النووي: دليل العائلين بالنجاسة روايات العمل. ودليل القائلين بالطهارة روايات الفرك. اهـ.

وأنت تدري أن فرك ثم دلك غلظ الطهارة ثم طهارة دم الحيض، وطهارة

وَأَذِنَ لَهُ الْقَوْمُ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ الزُّنْحِ صَلَاحًا مَسْجُودًا.

١١٣ / ٨١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَدَا إِلَى الزُّمَرَةِ بِالنَّجْدِ، فَمَجَّدُوا فِي نَوْبِهِ حَتَّى قَامَ. فَقَالَ: لَقَدْ كُنْتُ بِالْأَحْزَابِ مِنْكُمْ زَيْنُكُمْ أَكْبَرَ النَّاسِ، كَأَنِّي لَأَعْتَسِلُ، وَحَسْبُ مَا رَأَيْتُ فِي حَرْبٍ مِنَ الْأَحْزَابِ، ثُمَّ مَعِيَ بِهَذَا الْفُلُوبِ الْكُفَّارِ.

١١٢ / ٨٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ

كُلِّ الْجَاهِ الَّذِي اخْتَلَطْتُ بِالنَّعَالِ وَعِيقِهِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ وَفَّعَ الْبَرَكِ نَوْبَ أَمْنَالِ هَذَا كَثِيرًا. (قَمِ أَفِي وَأَقَامَ) مَا رَأَوْهُ فِي الْكُفْرِ السَّجْعِ، وَفِي بَعْضِهَا بِالشُّكِّ، وَكَوْنُ مَا لَمْ يَكُنْ خُصَّةَ الْمُرُوقَانِي، وَأَخْبَرَهُ النَّصْحَانِي بِطَرِيقِ مَدِينَةِ سِدْقِ الْوَدَّ أَنْهُ صَلَّى بَعْدَ الزُّنْحِ صَلَاحًا مَسْجُودًا، فِي الْأَزْوَاجِ أَوْ مَدِينَتَا فِي عَسَاةٍ وَفَعَلَهُ ذَلِكَ.

١١٣ / ٨١ - (مَالِكٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ) الْفَرَنْجِي (عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ) الْهَلَبِيِّ (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (الْمَدِينَةَ) أَيَّ ذَهَبَ أَوَّلَ النَّهَارِ (إِلَى أَرْضِهِ بِالْحَرُوفِ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ وَلِيَ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ لَهُ مَا يَخْرُجُ إِلَى أَرْضِهِ، وَيَتَعَادَى صِيحَتَهُ وَأَمِيرَ دِيَارِهِ، ثُمَّ يَوْدِي إِلَى خِيَابِهِ وَجَدَّاهُ (فَرَأَى فِي نَوْبِهِ اخْتِلَامًا) أَيَّ أَثَرَهُ مِنْ أَمْرِهِ فَقَالَ: لَقَدْ ابْتَهَمْتُ بِأَسَاءَةِ الْمَجْهُولِ (بِالْإِخْلَامِ) مَدَّ وَابْتَغَى أَمْرَ الْإِنْسَانِ (وَرَأَى أَنَّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لَا يَسْتَلِمْ) أَمْرَهُمْ نَوْبًا وَبِغَيْرِهِ، بَلْ اسْتَمَعَ مَالِكًا بِكَثَرِ الْإِخْلَامِ، وَجِيلٍ، إِنْ اسْتَلَمَ كَانَ لَأَمْرٍ أَخْبَرُ، لَكِنْ كَأَنَّ قَوْمَهُ، تَعَبَرَهُ (فَأَغْلَى وَغَلَى) مَا رَأَى فِي نَوْبِهِ مِنْ (أَمْرِ الْإِخْلَامِ) وَهُوَ أَمْرُهُ (أَنْهُ صَلَّى بَعْدَ الْزُّنْحِ صَلَاحًا مَسْجُودًا) وَعَلَى ذَلِكَ فِي الْفُرُوقِ الْخُصَّةِ.

١١٢ / ٨٢ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ)

بأنه - رضي الله عنه - أعادها وحده . قال الباجي رابن عبد البر : ذكر مالك حديث عمر - رضي الله عنه - بحقه طروق ليس في شيء منها أنه صلى بالناس إلا في طريق يحيى بن سعيد وهو أحسنها ، انتهى .

قلت : ولا دليل فيه أن ما أمرهم بالإعادة إذا رجع من الجرف ، بل في رواية عبد الرزاق نصريح بالإعادة ، فإنه روى بسنده عن أنساصم عن أبي أمامة قال : صلى عمر - رضي الله عنه - بالناس وهو جنب ، فأعاد ، ولم يعد الناس ، فقال له علي - رضي الله عنه - : قد كان ينبغي لمن صلى معك أن يعيدوا ، قال : فرجموا إلى قول علي ، قال القاسم : وقال ابن مسعود مثل قول علي ، اهـ . كذا في «الزيلعي»^(١) .

ولا يذهب عنك أن في قوله : «فرجموا إلى قول علي» إيعاء إلى إجماع أناس على ذلك .

واستدل الحنفية أيضاً بقوله ﷺ : «الإمام ضامن» أخرجه أبو داود^(٢) والترمذي في : في سندهما اضطراب . لكن رواه أحمد في «مسنده» حدثنا قتيبة ثنا عبد العزيز بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً ، وهذا سند صحيح ، قال في «التفيع» : روى مسلم في «صحيحه» بهذا الإسناد نحواً من أربعة عشر حديثاً ، قاله الزيلعي .

قال الترمذي : وفي الباب عن عائشة وسهر بن سعد وعقبة بن عامر . ثم ذكر الترمذي الاضطراب في الرواية بأنه روي عن أبي صالح عن أبي هريرة ، وعن أبي صالح عن عائشة ، ثم قال : قال أبو زرعة : حديث أبي صالح عن أبي هريرة أصح من حديثه عن عائشة - رضي الله عنها - ، وقال البخاري : حديثه عن عائشة أصح .

(١) انظر : نصب الراية (٦٠/٢) .

(٢) أخرجه أبو داود ، ج (٥١٩) .

فِي رُكْبَتَيْهِمَا عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ.....

مشكل جداً، لأن يحيى - كما تقدم - ولد في خلافة عثمان - رضي الله عنه - إلا أن يقال: إن هذا مقوِّنة أبيه، قال الدوري عن ابن معين: بعضهم يقول عنه: سمعت عمر، وإنما هو عن أبيه أنه سمع عمر - رضي الله عنه - قال: الحافظ في التهذيب^(١)، ولا بد من هذا التوجيه لأن أهل الرجال لا يذكرون في مشايخ يحيى عمر، بل يذكرون فيهم أباهم ويذكرون عمر في مشايخ أبيه، كما لا يخفى على من تفحص كتبهم.

ثم رأيت ابن الترمذاني^(٢) ذكر هذا الأثر عن مصنف عبد الرزاق^(٣) بهذا اللفظ، وسنده عن معمر وابن حريج عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، أن أباهم أخبره أنه اعتمر مع عمر - وأن عمر - رضي الله عنه - غُرس، الحديث، فحدث الله عمر وجل، فهو اليسر لكل عسير، وتحقيق من هذا أن ما وقع في نسخ المعرفة سهو من الكاتب، والصواب عن يحيى بن عبد الرحمن عن أبيه أنه اعتمر، الحديث. وفي الفتح الرضائي: قال ابن معين وغيره: يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عمر - رضي الله عنه - باطل، اهـ.

قلت: غابوه هو عبد الرحمن هذا ابن حاطب بن أبي بلتعجة بن عمرو بن ضمير قبل له رواية، وذكره ابن معين في تابعي أهل المدينة، وقال ابن منبه وأبو بصير: ولد في عهد يزيد، قال في الترتيب^(٤): له رواية وعنده في كبار ثقات التابعين (في) أي مع (ركب) فيهم عمرو بن العاص، يحذف الياء في أكثر النسخ، وتقدم الخلاف فيه، وخصه بالذكر لما سبغني من كلامه مع عمر - رضي الله عنه -.

(١) تهذيب التهذيب (١/١٥٦).

(٢) اعلم النوراني على هامش نسخة الكبرى (١/٢٢٣).

(٣) (١/٢٢٢) و(١/٢٧٠ - ٢٧١).

(٤) (٢/٣٥٤).

محمداً بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن علي بن أبي طالب^(١) قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «من لم يغتسل من أجل الصلاة، لم يغتسل من أجل الصلاة».

وقال: «من لم يغتسل من أجل الصلاة، لم يغتسل من أجل الصلاة».

حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى بن علي بن أبي طالب^(٢) قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «من لم يغتسل من أجل الصلاة، لم يغتسل من أجل الصلاة».

أما أحمد بن محمد بن عيسى بن علي بن أبي طالب^(٣) قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «من لم يغتسل من أجل الصلاة، لم يغتسل من أجل الصلاة».

أما أحمد بن محمد بن عيسى بن علي بن أبي طالب^(٤) قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «من لم يغتسل من أجل الصلاة، لم يغتسل من أجل الصلاة».

(١) صحيح البخاري (١٠٠: ١٠٠)

(٢) في الأصل: «من لم يغتسل من أجل الصلاة، لم يغتسل من أجل الصلاة».

(٣) في الأصل: «من لم يغتسل من أجل الصلاة، لم يغتسل من أجل الصلاة».

روى ذلك أبو حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان
روى

(٢١١) باب غسل المرأة إذا رأت في المنام مثل ما يرى الرجل

٨٢/١١٤ - حدثني عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن حماد بن عمار عن

أبي حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان

روى ذلك أبو حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان

روى ذلك أبو حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان

روى ذلك أبو حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان

روى ذلك أبو حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان

روى ذلك أبو حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان

روى ذلك أبو حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان

روى ذلك أبو حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان

روى ذلك أبو حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان

روى ذلك أبو حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان

روى ذلك أبو حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان

روى ذلك أبو حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان

روى ذلك أبو حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان

روى ذلك أبو حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان

روى ذلك أبو حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان

روى ذلك أبو حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان

روى ذلك أبو حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان

روى ذلك أبو حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان

روى ذلك أبو حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان

روى ذلك أبو حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان

روى ذلك أبو حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان

روى ذلك أبو حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان

روى ذلك أبو حمزة أحمد ما كان مسلم، فذكر طاهر مائة، ولم يجد ما كان

وكن من وراء عن عائشة أم يارجر فيه حاشية (لا ابن نافع وابن أبي النوزير،
ورواه عن مالك عن الزهري عن عروة بن عائشة أن أم سليم... وذكر عدة
منابع فيها وسقط في النور).

وأخرجه أبو داود^(١) برواية أوس عن الزهري عن عروة عن عائشة، ثم
قال وكذا روى الزهري ورواه ابن أبي الزهري وابن أبي النوزير عن مالك
عن الزهري، فالظاهر أن التراجع في رواية السوطي إلى إرساله وليس غيره
الانفصال.

والخبر في الانفصال على مخرج الحديث^(٢)، فلي. حاشية - رضي الله
عنه... قيل أم سماء، وقيل: كذا... كما سألني عن الحديث الآتي، وقال
قد مر ابن أوس عن عروة عن أم سليم، كما ذكره السيوطي والزيدي
وقرئ سماء وسكو عن التكلام عليه إلا أن الرمزي حذف عن أبي الياء، أم سليم
أيضا، عدا، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمرا.

ثم أم سليم هذه - هذه التسمية ونسخ الكلام - هي من ملحقان - بكسر التميم
وسكون اللام والهاء المهملة وتكون - أبي مالك الأشجري، وإحاطت في اسم
عنى أحوال: كانت تحت مالك بن أنهر - نائبة أم حنيفة - في الحاشية
فوجدت له أيضا، فقد أوردته عن ابن الأثير عن أبي حنيفة فقصت وعرج إلى
لده، وذلك هناك مشركا، وحلفت عليها بعدة أم حنيفة الأثري، خطبها
فحلفت - ثم بعد أن سلم فأسلم وبرم منها، وقيل: لا أمد مت صا...
لإسلامك، فوجدت له عند ابن أبي طيحة، كما أوردته تفسير حديثا عن
رسول الله ﷺ قالت هي تملأه منيات - رضي الله عنه -

(١) أخرجه أبو داود (٢٢٦٦) وأخرجه الترمذي الحديث (١١٣٠) وأبو داود الطيالسي (١٩٧٠)
وابن ماجه (١٠٠١)

(٢) أخرجه السيوطي (١١٣٢) - ١١٣٥

قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الْخُرَافَةُ تَرَى فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يُرَى فِي الرَّجُلِ.
 أَلَمْ يَأْتِ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْلِمُ. فَتَعَنَّيْتُ فَقَالَتْ نَهَا
 عَائِشَةَ. أَفَ لَكَ؟

(قالت لرسول الله ﷺ) زاد في رواية أبي داود: إِنْ لَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ مِنْ
 الْحَقِّ. وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ رِوَايَةِ أُسْرٍ: فَقَالَتْ لَهُ وَعِنْدَ عَائِشَةَ. يَا رَسُولَ اللَّهِ (المرأة
 ترى في المنام مثل ما يرى الرجل) أَبِي الْإِسْلَامِ وَالْإِسْرَافِيِّ. وَأَحْمَدٌ مِنْ رِوَايَةِ أُمِّ
 سَلِيمٍ إِذْ رَأَتْ الْمَرْأَةَ أَنْ زَوْجَهَا يَجْعَلُهَا فِي الْمَنَامِ. وَرَوَى عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: لَا
 يَحْتَلِمُ دُرْعًا إِلَّا عَلَى أَهْلِهَا. (النعفس) بهجمة الاستفهام.

(فقال لها رسول الله ﷺ) زاد في رواية ابن أبي شيبة: هِيَ تَجِدُ شَيْئًا؟
 قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: هَلْ تَجِدُ بَلَاءً؟ قَالَتْ: لَعَلَّهُ قَالَ: (نعم، فلتنسلي) إِذَا رَأَتْ
 أَحَدًا. وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ حَدِيثِ أُسْرٍ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا أُمَّ سَلِيمٍ: فَصَحَّحْتَ النِّسَاءَ.
 وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ أُمِّ سَلِيمَةَ: فَقَالَتْ: فَصَحَّحْتَ النِّسَاءَ. الْأَحَدِيثُ. وَفِي
 رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: فَلْيَتَّبِعِ النِّسَاءَ: فَلْيُنْزِلْ: فَصَحَّحْنَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
 قَالَتْ: مَا كُنْتُ لِأَنْتَهِيَ حَتَّى أَعْلَمَ فِي جُلٍّ أَمَا فِي حَرَاءٍ. وَلَا مَنَعَ مِنَ الْجَمْعِ
 فَيُمْكِنُ أَنْ يَرُدُّوا كَثِيرًا مَفْرُوقَةً أَوْ مُجْتَمِعَةً. وَفِي الْحَدِيثِ ذَيْلٌ عَلَى وَجُوبِ
 التَّنَسُّلِ عَنْهُمْ بِالْإِسْرَافِ فِي الْمَنَامِ. وَتَمَّى ابْنُ بَطَّالٍ الْحَلَّافُ فِيهِ.

(فقال لها) أَبِي لَامٍ سَلِيمٍ (عائشة) رَحِمِي فَمَا عَلَيْهَا (أف لك) نَحْبُ الْهَمَزَةِ
 وَكسر الميم، وَجَدَهَا وَفَتَحَهَا بِالْثَوْبَيْنِ وَفَرَكَهَا. هَذِهِ سِتُّ لَعَاتٍ. قَالَ السَّيُوطِيُّ:
 بَلْ فِيهَا سَبْعُ أَرْبَعِينَ لَعَةً. وَخَطَمَهَا فِي «التَّنْوِيرِ»^(١) وَهِيَ كَلِمَةٌ تُسْتَعْمَلُ فِي
 الْإِسْتِحْفَارِ وَالْمَصْجَرِ وَالْكِرَامَةِ، وَهِيَ جَمْعُ الْإِكْرَارِ. قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»:
 كَلِمَةٌ تُكْرَمُ. وَلَعَانَهَا أَرْبَعُونَ، وَهِيَ «لَعَانُ الْعَرَبِ». يَقُولُونَ لَمَّا يَكْرَهُونَ
 وَيَسْتَقْبِلُونَ: أَفَ لَكَ، أَدَى.

(١) التَّنْوِيرُ: الْحَالَةُ (ص: ٧٠).

.....

ثم في هذا الحديث أن الإنكار كان عن عائشة - رضي الله عنها - وبزيادة رواية مسلم عن أنس - رضي الله عنه وعائشة - رضي الله عنها - الحديث. وهذا مسامح وغيره بطريق مختلفة أن الإنكار كان من أم سلمة - رضي الله عنها - وأهل الحديث يقولون: إن التصحيح هناك أم سلمة. لا عائشة - رضي الله عنها - لكن جمع عيسى باحتمال أنها أكرمتا معا، وثبتة النوراني والحافظ وغيرهما.

قال الحافظ في «الفتح»^(١): قال النوراني في شرح مسلم: «يحتمل أن تكون عائشة - رضي الله عنها - وأم سلمة - رضي الله عنها - جميعاً أكرمتا على أم سلمة. وهو جمع حسن. لأنه لا يمنع حضور أم سلمة وعائشة - رضي الله عنها - عند النبي ﷺ. وقال النوراني في شرح أبيه: «يجمع بين الروايات بأن أمنا وعائشة وأم سلمة حضروا النصف». اهـ.

واللهي يظهر أن أمنا لم يحضر القدوة، وإنما تلقى ذلك من أمه أم سلمة. وفي صحيح مسلم، وفي حديث أنس - رضي الله عنه - ما يشير إلى ذلك. برواية أحمد في حديث ابن عمر نحوه، وفي باقي ذلك أثر غير من ثمرة لم أذكر غير هذا انتهى.

«وهل نرى ذلك بكمس الخاف (السراة) والحديث أكرمتا لأنها لم يعمد لغيرها في النساء مع حداثة من عدته - رضي الله عنها - وقبل. لا يحتج كل السادة. قال البيهقي»^(٢) وأبي داود من أن أمات السوميين تكون محفوظة عن الامتناع، لأنه من الشيطان فلم يستطع بحيث تكريماً له يتردد. وأورد عليه بأن الخصوصيات لا تثبت بالاحتمال، ولا سلم الخصام من الاحتمال بالشيطان فبه يكون الشئ وغيره. قال في «السعاية»^(٣): «المحقق في هذا التمام أنه لا تدعى

(١) فتح الباري (١/٢٨٨).

(٢) توير الخرائط (١/٧٠).

(٣) (١/٢٠٩).

.....

ففي مطلق الاحتلام عن أرواح النعمي ﷺ. ولا بدعى منع وفروعه عنهن. بل
 فقال: يسمع أنهن يحسن رواية رجل بطونهم، إذ قد جعلت أجنات المؤمنين
 ومحرمات على المسلمين، فلا بدع قد تعالى عدوه إذ يشغل ما أرجو وأرجو
 وطنهم بين، إذ (فقال لها رسول الله ﷺ) وفي رواية أس - رضي الله عنه -
 عنه سلم: فقلت عائشة يا أم سلم، فحدثت النساء نزلت سلكه، فقال ﷺ:
 يا أم سلمة (نزلت بسنتك).

وهذا الشبّط مسووط الكلام عند الشبانخ في معناه الخفيفي وسيراقي،
 مسووط فيها السبوطي والزرقاني والنجدي وعبرهم، ولا أكثر على أن معناه:
 فنزمت، وهي كلمة حاربه على ألسنة العرب، لا يقبلون بها معناه الخفيفي،
 ولا الإساءة على المخاض.

قال ابن العربي: هي شرح الرندي^(١): تربت سميتك أو بختك،
لعلهم فيه عشرة أقوال: الأول: معناه التربيعة، قاله عيسى بن دينار،
الثاني: ضعف عقلت، قاله ابن جافع، الثالث: تربت من العلم، قاله ابن
كيسان، الرابع: تربت بحيث أن لم تفعل هذا، قاله ابن عرفة، الخامس:
حدا على العلم، كقولهم: تخلتكت أمك، ولا يريد أن شكلي، السادس:
المعنى أنه كان انعطفت قطعي، قاله ابن الأثيري، السابع: أصابها شراب،
قاله أبو حمزة بن النعمان، الثامن: خالبت وهو محتمل، التاسع: تربت
بالعناية في أوله، قاله النعماني، العاشر: أنه أدهه خيفه، قاله بعض أهل
العلم، انتهى. ثم ذكر ابن العربي ترجيح بعضهم على بعض ووسط الكلام
له.

أبى جابر: جاءت أم سليم، امرأة أبي طلحة الأنصاري، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله! إن الله لا يستحيي من الحق، هل على المرأة أن تغسل إذا هي احتلمت؟
 على ترجيع هذه الرواية ظاهر صريح ليعبري فأنه الزرقاني تبعاً للحافظ، وقوى أبو داود روية عائشة المتقدمة بكترة المتعدي كذا تقدم.

ينقل ابن عبد البر عن الذهلي أنه صحح الروايتين معاً، وقال: مع حديث عائشة، ويؤيده ما تقدم من الجميع في الإنكار على أم سليم، ويقدم أن الحديث عند مسلم وغيره من معتد أس - رضي الله عنه - أيضاً، فعلى: لعلة ألبعض أن موجوداً، لكن قال الحافظ الظاهر أنه لم يكن موجوداً إذا أخذ من أمه أم سليم، يقع عند أحد من مسند بن عمر - رضي الله عنه - أيضاً، قال الحافظ وابن: فأنى ذلك ابن عمر من أم سليم أو غيرها؟ (لها فئات جاءت أم سليم) مصحراً (أمراً) أبي طلحة) زيد بن منهل البصري (الأنصاري) جاء، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله! إن الله لا يستحيي من جاني في لغة الحجاز، وباء واحدة في لغة حمير (من الحيل) أي لا يأمر أن يستحيي من الحق أو لا يفتي من ذكره المتعدي المستحي.

قال ابن العربي: الحياء لابد صفة تفرد بالقلب بكون عندها ترك لإقدام على التبعيض الذي يريد أن يفعله، وهو تعبر من سمات الخلد لا يحور على أنه تعال، من غير ما سمعته ونفوس عن نفسه عاد البعض إلى محاربه وهو الإحذر من تحريمه، والمسمى: أن الله لا يترك ولا يبيع أو ما أشبه ذلك، أم: وضعت بذلك بين يدي كلامها عند رأها أن السؤال عنه لا يذمه مع أنه مما يستحيين عنه، وروى عن عائشة رضي الله عنها: نعم النساء نساء الأنصار لم يمتعن تحياء أي يملأهن في الدين.

(هل على المرأة من) زائدة (عسل) إذا هي احتلمت، في رأيت في المنام أن زوجها رجاءها كما تقدم، قال السبوزي: هو افتعال من الحلم - تضم الحياء

مقال: «تعلم إذا رأيت النساء».

أخرجه البخاري في ٣ - كتاب الميم، ٥١ - باب الحياء في العلم.

ومسلم في ٣ - كتاب الحيض، ٧ - باب وجوب العمل على المرأة بخروج الحيض عنها. حديث ٣٣.

ويستحق التلام - وهو ما يراه الذم في تومعه، ويخصه لعرف بعض ذلك، وهو رؤية الجماع.

(قال) **يَعْلَمُ** (يعلم) بحسب الفصل (إذا رأيت النساء) أي المني^(١). قد نه لأن التلام قد يرى الإنزال في المنام، ولا يترك حقيقة فلا عس عليه اتفاقاً وفي هذين الحديثين إثبات الحيض للمرأة أيضاً، وأجمع عليه فقهاء الأماماء، ولم يخالف فيه إلا طائفة من الفلاسفة، فقال أرسطاطلس: لا شيء لها غير أن دم الطمث لها فيه قوة لتوليد، قال أبو علي بن سينا: إن لها طوة شبيهة بالمني لا يصدق عليه المني، لكن المختار عند محققي الفلاسفة والأطباء أيضاً وجوه المني لها، كما في «الشفاعة»^(٢).

قلت: لكن الحفاظ في «الفتح» نقل عن البخمي وسيرة إنكراهه فقال: وفيه رد شيء من مع منه في حق المرأة دون الرجل كما حكاه ابن المنذر وغيره عن إبراهيم البخمي، وأبعد النووي في الشرح المهدى صحة عنه، لكن رواه ابن أبي شبة عنه بإسناد جيد، اهـ.

قال ابن العربي: «سبب وجوده» الفصل على المرأة خمسة أشياء، الفناء الخنثير، وإثرائها، وانقطاع دم الحيض أو انقماشه، وخروج لولده، اهـ. قلت: وهذا الخامس محتب عند الأئمة.

(١) قال ابن عبد البر في هذا الحديث والذي فيه إيجاب العمل على النساء إذا احتلمن ورأى الدم، حكاه في ذلك حكم الرجل في الأندلس إذا كان معه الإنزال (١١٥/٣) (١١٦/٣).

(٢) (١١٦/٣) (١١٧/٣).

[illegible]

الاحتجب طاهر بالانفاق، لأن الحجاب حدث لا يتعلق منه في الثوب شيء، قال ابن المنذر: أجمع عوام أهل العلم على أن عرق الحجب طاهر، ثبت ذلك عن ابن عمر وابن عباس وعائشة - رضي الله عنهم - وغيرهم من الفقهاء، كذا في "المعنى"^(١)، وقد ورد في "المصححين"^(٢) عن أبي هريرة: أنه ﷺ لبته في بعض طريق المدينة وهو حجب، فاحتس منه فذهب فاغتسل ثم جاء، فقال ﷺ: ما بين كتب يا أبا هريرة؟ قال: كتب جنباً يكره أن أحاللك وأنا على غير حياء، فقال ﷺ: أحسبك الله، إن النمر لا ينجس.

١١٨/١١٨ - أخذت عن أبي صالح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان يعسل جوارياً جمع حارية أرحمت: قالوا: سمعنا في الموضوع^(١٣)، وتعلمه كان يشغل أو ضيع أم لبان جوارياً إلا أنه يشك في عليه ما تقدم في الموضوع من القصة أن ابن عمر كان يقول: حبس يده من الصلاة، ويحتمل أنه - رضي الله عنه - كان يفرق بين ملامسة الرجل المرأة، ولامسة المرأة الرجل، كما هو مقتضى التعاقد الآخرين، لكن ثم أراه عبد الله بن زياد: إنه كان يرى الصلاة الفاضة مقبلاً بالضرورة كما هو مدعى بعضهم وإلا فينبغي عموم الآخرين تعارضاً لا يحسن.

يَعْنِيهِ أَيِ بَطْنِ الْحَوَارِيِّ ابْنِ عَمْرِو - بِفُضَى أُمِّ عَن - (الْحَمْرَةُ) نَحْمٌ

1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 26

(٢٦) تحدث آخره البخاري في الفقه: حديث (١٨٣) و(٢٨٥) ومسلم حديث (٣٠٩) وأبو داود حديث (٢٢٦) مات في السجن بصفائح (٥٩٠/١) وأبو حنيفة في الفقه: (١٧٩) قال: مما جاء في مصنفات الكتب: (٢٠٨/١) وأبو حنيفة في الفقه: (١١٥/١) وابن حبان حديث (٢٥٢) مات بصفائح الحب (١٧٨/١).

(31) قال لي عبد الله: فلا خلاف بين العلماء في طهارة عرق النجس، وعرق الحائض (المصنف: 1/214).

وَهُنَّ خُبُصٌ.

زَيْتِلْ مَا لَيْتُ عَنْ زَيْلٍ لَهْ بَشْوَهْ وَبَوَارِي، فَهَلْ يَفْقَهُنَّ حَبِيبًا
فَقُلْ أَوْ يَغْسِلْ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَغْسِبَ الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ قَبْلَ أَنْ
يُغْتَسِلَ. وَإِنَّ الْمُسْلِمَةَ الْفَحْرَاءَ، فَإِذَا كَرِهَتْ أَنْ يَغْسِبَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمَةَ الْفَحْرَاءَ
فِي يَوْمِ الْآخَرَى.

الخاء المسجعة وسكان التميم مصب. صغبر يغسل من سغب الشخن، قيل:
سميت عمرة لسترها الوجه والكفين، وقيل: لأنها تعطي الوجه عند المسحقة،
وقيل: لأن غيوطها مستورة وإذا كانت كسرة تسمى خصبوا.

(وهن سجن) بضم وتشديد الياء جمع حائض، حال تكلا الفعيلين،
والمعبر أن عرفها وكل عضو بها لا نجاسة فيه، وهو طاهر، فلا يباثر الحيض
فيها بحيث يمنع الاستخدام، أو يتنجس شيئاً ضاربه يدها أو ثوبها؛ لأن نجاسة
الحائض حكمية لا يمنع إلا مثل الصلاة، ويؤب عليه الإمام محمد في
شروطه^(١) إناث المرأة تغسل بعض أعضائها رجلاً وهي حائض، وأبد هذا الأثر
برواية عائشة - رضي الله عنها - المرفوعة: كُنْتُ أَرَجُلِي رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا
حَائِضٌ، وَسِجِيءٌ فِي جَنَاحِ الْحَبَشَةِ، وَبِذِي الْحِزْبِ الثَّانِي رَوَاتُهَا - رضي الله
عنه - أيضاً. قَالَتْ لَهَا ﷺ: فَنَاوِلِيَنِ الْحِمْرَةَ مِنَ الْمَسْحَةِ.

(قال يحيى سنن) الإمام (مالك) رضي الله عنه (عن رجل له نسوة) زوجات
(وجواري) جميع جارية أي هذا (هل يطوئن جميعاً قبل أن يغتسل؟ فقال: لا بأس)
أي يجوز بالاختلاف (بأن يغسب الرجل جاريته) أو جواريه (قبل أن يغتسل) إلا أنه
يسحب الوضوء، وأقله غسل الفرج للمعاونة مع أنه أشط كما ورد (وأما النساء
لحرائر) فكان ذلك في يدها الوضوء قبل الغسل عند الجميع بخلافه ﷺ على نساءه
بغسل إلا أنه لما كان المعدل بين الحرائر وإجابته يكره أنه يغسب الرجل
المرأة الحرة في يوم الأخرى، وطوافه ﷺ عليهن مؤول كما سيجي، بخلاف

(١) انظر: التلخيص لمسجد (١/ ٣١٢).

عنه: أن يتسبب الجلاء، هو تسبب الماء في وهو جنب فلا بأس بذلك.

يسأل مالك عن رجل جنب، وضع يده في ماء يوصل به فديته، فدخل المصحة، لم يعرف حكم الماء من يده، قال مالك: إن لم يخرج الماء منه، لم ينجس، وإن لم يخرج، لم ينجس.

الإمام فلا عدل فيه، فيس حكم معادة الجوارى بغوته، إذا لم يتسبب له جلاء، أي يجمع العارية ثم يتسبب الأخرى وهو جنب فلا بأس بذلك أهين بحسب أولاً حكم الغسل عند المعادة، وهذا حكم نفس المعادة.

ولمّا لم يكر بين الإمام والحرائر فرق في حكم النفس جمعتهما في قول واحد، وكان الفرق بينهما في حكم المعادة فذكر أولاً حكم الحرائر ثم حكم الإمام فلا تكرار. وظوفه يتجلى على نفسه، فقيل: لم يكر بعد، وأجابه عليه بما يفعله نساء، وقيل: كان في مرجع الخبر وعنده ولم يفرغ القسم، وقيل: كان ربما صاحبه أبداً، وفي أقوال آخر، محلها المطولات.

وقال ابن العربي^(١) وكان له ساعة لا يكون لأرواحه منها، فيدخل فيها على جميع أرواحه فيطوّهس أو بعضهم. وفي سبب من ابن عباس: أن تلك الساعة تكون بعد الغصم، هو اشتغل عنها بعد المغرب وغيره. والحيية والمالكة منقون في هذه المسألة، وكذا في المسألة الآتية.

قال يحيى: وسئل مالك عن رجل وضع يده في الماء المصحول، ويحتمل المصلول، إلى ماء يغسل به نفسه، فقال: لا بأس، أي في ذلك الماء المصحول حر نساء من يده. قال مالك: إن لم يكن أحد أصابته وفي نسخة: أصبحه (أي) أي نجاسة خفيفة فلا أثر ذلك، أي يدخل الأصابع في الماء، (يجس عليه) أي الغسل (الماء) وبهذا قال الأئمة كنههم، والماء يهدر بالاتفاق، قاله الزرقاني^(٢)

(١) أخرجه معجمة الأحرشي (١/١٠٤)

(٢) شرح الزرقاني (١/١٠٨)

(٢٣) باب في التيمم

وقال ابن قدامة^(١) : سئل عن حجب وجهه ماءً ، وأدخل يده ينظف حره من برده ؟ قال : إن كان أصعباً وأرجحاً أن لا يكون له بأس ، وإن كانت اليد أجمع فكانه حره ، انتهى .

(٢٤) التيمم

ثمَّنُ من الأتم ، وهو لغة^(٢) : معش الفصد ، بخلاف الجمع ، فإنه تصد إلى معقلم . واصطلاحاً : قصد الصعيد بصفة مخصوصة وليست مخصوصة ، قال ابن رسلان : هو في اللغة قصد ، وفي شرع الفصد إلى الصعيد بدسج الوجه واليدين ، سبب استعادة الصلاة ونحوها . وقال ابن السكيت : تيمموا صعيداً أي أفصدوا صعيداً ، ثم كثر استعماله حتى صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب . انتهى . ومعنى هذا هو محذر لغوي ، ومعنى الأول حفيظة شرعية ، انتهى .

ولا اعتبار القصد في مفهومه اللغوي وحيث التيمم فيه عندنا بخلاف أصله من الوضوء والغسل ، وأيضاً العن بالقاء طهارة حسنة فلا يشترط فيه التيمم إلا بخصوص الأتم والتمتة بخلاف التيمم بإياه طهارة حكومية . وفي الظاهر إما هو شرط متبوع فاحتاج إلى إسنه أصح بها كالتطهارة : حقيقة

وقال ابن رسلان : بوجوه معنى القصد في التيمم اتفق فقهاء الأمصار على وجوب التيمم به إلا ما حكى عن لأوزاعي . هـ

ثم التيمم ثلث بالكتاب وسنة وإجماع ، فسيله مخصوصه بهذه الأتم خاصة بلا إيجاب ، قال : القاري : إيجاباً ، قلنا : ونصاً ، قال عنه السلام : «أعطيت حملاً ثم يُؤفَّقهن أحد من الأنبياء قلبي» نُصِرْتُ بآرغب مسيرة شهر ،

(١) التيمم (١/٢٨٢) .

(٢) التيمم (١/٢٨٠) .

[illegible]

ويؤيد ذلك في الألفاظ مسجداً وظهوراً الحديث، مخرج في «الصحاح» عن
 جابر - رضي الله عنه - واحتفظوا في أنه عربيته أو رخصته، وفصل بعضهم،
 فقال لعدم البناء عربيته، ونحوه المرض وتجويز رخصته، قال الغزالي^(١)،
 أجمعوا على أنه محصور بالوجه، ويذكر وإن كان الحديث أكد.

١١٩/٨٩ - مات له عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر
الصادق - رضي الله عنه - القاسم بن محمد المدني - ثقة جميل، أمه
قريظة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصادق - رضي الله عنه - مات سنة
١٢٦ هـ. وقيل بعدها. عن أبي القاسم بن محمد (عن عائشة أم المؤمنين)
رضي الله عنها - أنها قالت: خرجنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فوجدنا
الرجل - يعني جدهم - فمضى اللفظ. ويحصل المصير
لما كان من ذلك أن يسهو عن سبيله إذا أراد سبيل

في بعض أسفارها قال أبو عبد الله في التمهيد^(١١) : قيل : هو في غزوة بدر المصطفوية وحرم مكة في الأكلية^(١٢) . وفيه قال بن سعد^(١٣) : وأبو حنيفة وعروة بن المصطلق في غزوة النريسيج ، وكان الخروج إليها يوم الاثنين فبقيتا حلقتا من شعبان سنة خمس ، ورجعه في الأكلية ، وقال

(A.9.1) $\lim_{n \rightarrow \infty} \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n \log \frac{f(x_i)}{g(x_i)} = 0$

$$(7) \quad \text{خطی} = \frac{(T/W)^2}{(1 + T^2)} - \frac{(T/W)^2}{(1 + W^2)} + \frac{(T/W)^2}{(1 + T^2)(1 + W^2)}$$

244-71 (5)

(1) طغیان و موج (75/3)

أَوْ بَدَاتِ الْحَبِشَةَ الْمُتَطْعِ بِمَعْنَى

مكة والمدينة، وجزم ابن النين - هي ذو الحليفة كذا في العيني (أو) لشك من الروابي، وقيل: الشك من عائشة - رضي الله عنها -، والثاني جزم الكرماني (بدات الحبش) بفتح الحيم وسكون التحتية وشين معممة، موضع على يريد من المدينة، بينها وبين المقيق سبعة أميال، وهو أيضاً بطريق مكة لا غير، قاله ابن النين.

وقال: الكرماني: موضع بين مكة والمدينة، وأيضاً كون القصة في طريق مكة بزيده رواية الحميدي بسند، عن عائشة - رضي الله عنها -: أن القفلة سقطت ليلة الأبراء لأن الأبراء أخذاً بين مكة والمدينة، وأيضاً للناسي وغيره معها، كان ذلك بمكان يقال له: «الصلصل» وهو أيضاً جبل عند ذي الحليفة، قاله العيني.

وقال الزرقاني: فعول التروي: البيداء ودات الحبش بين المدينة وخيبر به نظر.

فلما: بل هو وهم، التهم إلا أن يقال: إن القصة - كما تقدم - وقعت عند بعضهم في غزوة المريسيع، ودات الرقع كانت عند خيبر، فيمكن تصحيح كلام التروي بأن القصة هذه عنده ليست هي ما ذكرت في روايات النسائي وغيره، بل هي التي وقعت في غزوة «ات الرماح» تأمل وتشكر، فالجمع هذا حسن، ولا تجده إن شاء الله في غير هذا المختصر، والله الملم لهم للترشد والصواب.

(المتطع عند لي) بكسر نهملة وسكون الخاف، وكل ما يعقد ريعلق في العلق يسمى قلادة، وهي رواية أبي داود أنها كانت من جرج طند، قال ابن الأثير: كقظام، مريض باليمن، وروى عن جرج أظفاره وهو نوع من طيب، قاله ابن رسلان، والإضافة إلى عائشة - رضي الله عنها - مجازي لكونها هي بدعها، لما في رواية البخاري. أنها استعارته من أسماء أختها، قيل: كان تملها اثني عشر درهماً، قاله العيني، وفي الحديث حول: اتخذ النساء الحلي تجملأ

عن رسول الله ﷺ على محذوفين فقام رسول الله ﷺ حتى أصبح على غير ماء فاقبل الله ما رواه النعمان بن النخعي أنه التيمم . . .

أي كون (رسول الله ﷺ) على فخذي . فقام بأشوك من النوم في جميع السج الموحدة عدداً وهو المصروف ، وفي نسخة البرقاني بالقاف من التيمم ولا يصح كما يظهر من كلامنا نحافظ الأئمة . (رسول الله ﷺ حتى أصبح) هكذا في سبع الموطأ بخط «حتى» قال البرقاني^(١) : هكذا الرواية في «الموطأ» حتى ، الخط البخاري في التيمم فقام حتى أصبح (على غير ماء)

قال المحافظ : كما أوردته عنه ، وأوردته في فضل أبي بكر بخط فقام حتى أصبح ، وهي رواية «مسند» ورواية المصنفين والنعمان فيهما متقارب . لأن كلا منهما يدل على أن قيامه من نومه كان عند الصبح على غير ماء .

وسند بعض النماذج الرواية على ترك التيمم في السفر . قاله البرقاني وابن رسلان وغيرهما ، فإن لم يكن التيمم واجباً على التيمم فلا إشكال ، وإن كان واجباً ففي الاستدلال بطرف . وهل تسم النبي ﷺ ؟ حدثت سألت ، معذرة ، نعم ، لكن قال ابن عبد غير^(٢) : ومعلوم عند جميع أهل المعاري أن النبي ﷺ لم يقبل من غير قصد فحصة علمه الصلاة إلا بوصوه النبي .

قلت : لكن لفظ أبي داود : فقاموا مع رسول الله ﷺ فصرخوا بأيديهم . الحديث ، نص في نسخة بخط

(فأنزل الله تعالى آية التيمم) قال ابن العربي : حله معضلة ، وجدت لهاها من وراء ، لأن لا نعم أي الأئمة تحت عائنة . رضي الله عنها . وقال ابن بطال . هي آية النساء ، أو المائدة . وقال الفرطني . هي آية النساء ، لأن آية المائدة تسمى آية الوضوء . وأورد الواحدي الحديث في أسباب المؤول عند آية النساء .

(١) شرح الفرطني . (١١٠/٢)

(٢) الاستدلال . (١٥٧/٢)

قَالَتْ: فَبَعَثْنَا الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ، فَوَجَدْنَا الْبَعِثَ تَحْتَهُ.

أخرجه البخاري في: ٢ - كتاب التيمم، ١ - باب قول الله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا.

ومسلم في: ٣ - كتاب الحيضة، ٢٨ - باب التيمم، حديث ١٠٨.

أَنْ يَرْكَبَتْكُمْ مَوَالِيَةٌ عَلَى الصَّحَابَةِ مَكْرُورَةٌ؛ وَكَانُوا سَبَبًا لِكُلِّ مَا لَهُمْ فِيهِ رَغَبٌ وَبَصَلَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ.

وفي البخاري من رجه آخر، فقال أسيد لعائشة - رضي الله عنها -: جزاك الله خيراً؟ فوافقه ما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعل الله لك وللمسلمين فيه خيراً - وفي نسخة - إلا جعل الله لك منه مخرجاً وجعل للمسلمين فيه بركة. وفي تفسير إسحاق المسيبي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: تَمَّا أَهْطَمَ مِرْكَةً فَلَدَتْكَ (قالت: فبعثنا) أَيْ أَثَرْنَا (البعير الذي كنت) رَاكِبَةً (عليه) فِي حَالَةِ السَّيْرِ (فوجدنا) الْمَقْدَ تَحْتَهُ) رَظَاهِرُهُ أَنَّ الْجَمَاعَةَ الَّتِي أَرْسَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَمِمَّنْ أَسِيدُ بْنُ حَضِيرٍ وَغَيْرُهُ - كَمَا فِي كِتَابِ الصَّحَاحِ - مَا وَجَدُوا.

لكن يشكل عليه ما في البخاري يعزق عبد الله بن نعيم عن هشام بن عروة عن أبيه بلفظ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا فَرَجَدَهُ فظاهِر لَفْظِ الْبَخَارِيِّ أَنَا الْمَقْدُ ثَمَّ بِهِ ذُنُوبُ الرَّجُلِ الْمَيُتِّ، وَيُسَكَّنُ التَّجَمُّعُ بَيْنَ رَوَايَةِ الْبَخَارِيِّ وَالْمَوْطَأِ» بَأَنَّ أَسِيدًا كَانَ رَأْسَ مَنْ بَعَثَ لِذَلِكَ. وَلِذَا سَمِيَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ وَحْدَهُ، وَلِذَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: يَبْعَثُ رَجُلًا، وَلَمْ يَجِدُوا الْبَعِثَ، فَنَمَّا رَجَعُوا، وَتَرَكُوا الْآيَةَ، وَأَرَادُوا الرِّحِيلَ وَأَثَارُوا الْبَعِيرَ فَوَجَدَهُ أَسِيدُ تَحْتَهُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ ضَمِيرَ وَجَدَهُا إِلَيْنِ النَّبِيِّ ﷺ مُجَازًا وَاحْتِصَارًا. وَبَالِغُ الدَّلَالَةِ فِي تَوْهِيمِ رَوَايَةِ عُرْوَةَ. وَتَقُلُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْقَاضِي أَنَّهُ حَمَلَ التَّوْهِيمَ فِيهِ إِلَى ابْنِ نَعِيمٍ. ثُمَّ نَبَسَ فِي شَيْءٍ مِنْ طَرَفِ حَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - كَيْفِيَّةَ التَّيْمَمِ، وَسَبَّحَهُ فِي الْبَابِ الثَّانِي الْكَلَامَ عَلَيْهِ.

«سئل مالك عن رجل يسهل الصلاة جهرت، ولم يحضر صلاة
أخرى، أصح له أن يجده في صلاة الثانية؟ قال: لا، بل يسلم لكل
صلاة، لأن علياً بن أبي حمزة ذكر صلاة علي بن أبي حمزة صلاة
جهرت، قال: يسلم»

«قال يحيى: مثل مالك عن رجل يسهل الصلاة جهرت، فصلت تلك
الصلاة ثم جهرت صلاة أخرى، أي جهرت، ردت لأخرى، أو أراد الصلاة
الأخرى».

ووضح الكلام أن ههنا مسألتين: الأولى: أداء المرحمين في الوقتين
بنهم واحد، فنعنه ثالث - رحمه الله - والشافعي - رحمه الله - وأبوجه
الحنبلي، ولأحمد فيه روايتان، والثانية: أدؤها في وقت واحد، فعنه أيضا
الشافعي ومالك - رحمهم الله - وأبوجه الحنفية وأحمد كما سيجيء مفصلاً،
ونسئ كلتيهما يصح حمل كلام «الموطأ»، لكن لفظة «جهرت صلاة أخرى»
أوفق بالأول.

«أيتم» بهذه الاستنباط «لها» أي للصلاة الأخرى «أم يكنه» أي الرجل
«ويسهل ذلك» الذي تيسر للصلاة الأولى «فصلت الإمام (نزل بنهم) لها وكذلك
بنهم (لكل صلاة) فربما على حد الأول عليه أن يفتري أن يقابل «اتمام لكل
صلاة» عند وقتها «فهرت» أي طبت الماء «فلم يجده» فإنه حينئذ يباح له
التيسر «بنهم» بدلهة الصلاة التي حضرت، وبهذا قول الإمام الشافعي -
رحمه الله - وهو المشهور عن الإمام أحمد: وقال الإمام أبو حنيفة وأصحابه:
إنه يصح التيسر قبل وقت الصلاة لأنها منهية تيج الصلاة، فأبى تقديمها
على وقت الصلاة كسائر الطهارات

قال صاحب «المعني»^(١): المذهب أن التيسر يبطل بخروج الوقت

ودخلوه، فبسط كل واحد منهما، به قال مالك والشافعي وأبو حنيفة،
وروي عن أحمد أنه قال: الناس إن اتبعم بدونة الطهارة، حتى يجد الماء، أو
يحدث، وهو مذنب بعد من السب والحن والرهرى والثوري وأصحاب
النزاع، وروي عن ابن عباس وأبي جعفر، ثم قال: وله أن يصلي به ما شاء
من الصلاة قبضته المصونة ويجمع بين الصلاتين، يفضي فواته، ويتطوع
قبل الصلاة ويعدّها. وثالث مالك والشافعي - رحمهما الله - لا يصلي به
فرضين، اهـ.

قلت: لكن قال ابن العربي العائلي: قال أبو حنيفة: يجوز أد يصلي به
فريضة أخرى، وفي المذهب تفصيل، اهـ.

وقال الشوكاني في التبر: في حديث حماد بن شعيب: جعلتني
الأرض مسجداً وظهوراً أينما أدركتني الصلاة، وقد استدل بالحديث على
اشتراط دخول الوقت لتقسيم الوقت إلى ذلك، لا اشتراط الطهارة، ودراكتها لا
يكون إلا بعد دخول الوقت قطعاً، وقد ذهب إلى ذلك، لا اشتراط الطهارة
ومالك وأحمد وداود - رحمهم الله - مستدلاً بقوله تعالى: **وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى
الصَّلَاةِ فَغُيِّرُوا** الآية، ولا قيام قبله، والنزوة حصه الإجماع والسنة، وقال
أبو حنيفة وأصحابه: إنه يجري قبل الوقت كالمصوء، وهذا هو الظاهر، ولم
سره ما يدل على عدم الإجزاء، والحراد يقول: **وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ**
وإرادة التنبأ تكون في الوقت وتكون قبله، فمع ذلك دليل على اشتراط الوقت
حتى يقال: يخصص الوضوء الإجماع، اهـ.

قال المعيني: ويقول أصحابنا قال إبراهيم - وعطاء - وابن المسيب -
والرهرى، والثالث، والحنس من حن، وداود بن علي، وهو متفقون عن
ابن عباس، اهـ.

وفي المسألة: ويقولنا قال أهل الظاهر: إن أصحابنا من المالكية.

ورسل مالك عن رجل نيم يوم أضاحه وهم على وضوء؟
قال: إنهم غير أحد، أي: وإن أفهم هو أنه لم يركب ذلك أساساً.
قال يحيى: قال مالك في رجل نيم يوم لم يجد ماء، فقام
وكبر، ودخل في الصلاة، فقطع عليه إنسان معه ماءً قال: لا تطعم
صلاة، بل شأها بالنيم، وليتوضأ إذا استيقظ من النوم.

أقول يحيى: ورسل مالك عن رجل نيم يوم أضاحه وهم) أي: الحنث
أهم على وضوء؟ قال الإمام: (نومهم) أي المتوضئين (غيره) يعني يومهم
أحد من المتوضئين (أحد إلى) يستدبر الياء لولم أنهم هو) أي ذلك النيم
(لم له) وفي نسخة بدلاً أي يومه أرغباً (أساساً) أي حرجاً، يعني أن
الأفضل أن يوم المتوضئين متوضئ، لكن لم أنهم ميم يحور الصلاة أيضاً،
لكه صلاة الأعمى، قاله الشافعي^(١)

قلت: وصح اقتداء المتوضئين بالنائم عند الحنفية على قول الشافعيين
خلافاً لمحمد كما في الشافعي. وفي الحارثي: أم إن عباس وهو متيمم،
قال العيني: وهو مذهب أصحابنا، وبه قال الثوري، والشافعي، وأحمد،
وإسحاق، وأبو ثور، وعن محمد بن الحسن لا يجوز، وبه قال الحسن بن
حري، وكراهة مالك، وعنه من حسن ذلك، فإن فعل أميراً، ومحمي قول
العيني: «كراهة» أي غنّه خلاف لأبصر، كما صرح به الشافعي وهو صاحب
المذهب، وصاحب البيت أدري، بما فيه.

(فإن يحيى: قال مالك في رجل نيم حين لم يجد ماء، للوضوء) (فقدم)
الجملي (فكبر) لتحريرة (ودخل في الصلاة) فقطع عليه إنسان معه ماء قال
الإمام مالك: (لا يقطع صلاته بل يمشي) أي صلات تلك (النيم) الذي بدأ
الصلاة به (وتوضأ) بعد ذلك (لما استيقظ) أي لما سبأ (من الصلاة). وفر
نسخة من الصلوات.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ:

اعلم أن واحد الماء بعد التيميم قبل الشروع في الصلاة يتوضأ عند الجميع إلا ما قال أبو سلمة: ليس عليه استعمال الماء، وكذا وجد الماء بعد أداء الصلاة بالتيميم لا إعادة عليه عند الأئمة الأربعة، والجمهور، إلا ما قال طائفة وغيره؛ إنه بعد قرأ الوقت، كما في «الباحي» و«النبيل».

أم وجد الماء في وسط الصلاة فاختلعت الأئمة في ذلك؛ فقال الحنفية: بطل صلاته، وبه قال الثوري وأحمد. وقال مالك والشافعي: يمضي فيها، وروي ذلك عن أحمد إلا أنه رجع عنه، قال أحمد: كنت أقول: يمضي، ثم تدرأ فإذا أكثر الأحاديث على أنه يخرج. وهذا يدل على رجوعه عن هذه الرواية، قاله المعني^(١).

ثم ذكر استدلال على فساد الصلاة، سها: قوله عليه السلام: «الضعيف الطيب وضوء العلم وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء فأبى حلقه»، أخرجه أبو داود والنسائي، يدل بفهمه على أنه لا يكون طهوراً عند وجود الماء، ومنطوقه على وجوب إمساكه حلقه عند وجود الماء، ولأنه قدر على استعمال الماء، فيبطل نيمته كالأخارج من الصلاة، ولأن التيميم طهارة ضرورة فبطلت بزوال الضرورة كطهارة المستحاضة، كما في المعني^(٢).

قلت: ويصح الاستدلال على ذلك برواية حذيفة عن مسلم مرطوفاً: **فُضِّئَا بِثَلَاثٍ**، الحديث^(٣)، وفي أخره: **فَوُجِعَتِ نَرِيَّتَاهَا طَهَوْرًا** إذا لم نجد الماء. **فَقُلِمْ** أن طهوريته معلى بعد الوجدان، فإذا وجد الماء ولو في الصلاة لم يبق طهوراً.

(قال يحيى قاله الإمام مالك) هذا بمنزلة الدليل لقوله الأول بعدم فساد

(١) (١) / ٢٤٧.

(٢) انظر أخرجه مسلم (١) / ٣٧١ من كتاب المساجد

روى مالك في المرحل الحبيب: أنه ينيم ويقرأ جزأه من القرآن، وينفض ما لم يجد ماء، وأما ذلك في المسكن الذي يحور^(١) ثم أن يصلي فيه بالنفس.

مذهبهم أو مذهب غيرهم. إن النيم إذا صار كالوصوه سواء، فما الرحه
فنفسه بخروج نودت؟ وما الحاج من أن يصلي الصلوات المكتثرة تنيم
واحد؟

(قال يحيى: قال مالك في المرحل الحبيب: إنه) إذا أراد قراءة القرآن ولا
يجد الماء أو لا يقدّر على استعماله (ينيم ويقرأ جزأه) وهو ما يجعله الإنسان
على نفسه من أرائه سورة أو صلاة كالمويز، والحرث البوية في ورود الماء،
كما في «المجموع» (من القرآن وينفس) قال الترمذي^(٢) تبعاً لنفرض بعده:
انتهى. ويصلي عند الحنفية مطلقاً بدون قن الشربة (ما لم يجد ماء)، وأما إذا
وجد فلا يحور له النيم، (وإنما ذلك) أي حذر القراءة والتمنع بالنيم (في
السكن) والموضع الذي يحور له أن ينيم (يعني فيه) أي في ذلك الموضع
بالنيم، والمراد بذلك الموضع فقد ن الماء حنيفة أو حكماً، ما لا يقدّر على
استعماله.

قال صاحب «المغني»^(٣): يحور المزمع الكثر ما ينظر له من الماء، أو
مثل مصحف، أو قراءة قرآن، أو سجود تلاوة، أو شكرة أو آية في
الحدود. قال أحمد: ينيم ويقرأ جزءه. يعني الجنب، ويدنق قن مالك
والشافعي والثوري وأصحاب الرأي. وقال أبو حنيفة: لا ينيم إلا لمكتوبة.
وكرر الأوزاعي أن يصلي المنييم المصحف. انتهى.

(١) شرح الترمذي: ١/١١٣.

(٢) ٣٥١/١٣

(٢٤) باب العمل في النجس

٩٠ / ١٢٠ - حدثني يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّهُ أَقْبَلَ
 نُبْرًا وَجَدَ عَلَيْهِ نَجَسًا، مِنْ تُخْرُفٍ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالسُّبُرِ، نَزَلَ
 عَلَيْهِ، فَغَسَّاهُ.....

(٢٤) العمل في النجس

أي ياء كيبه. ولما كان النجس عند المالكية ضربة للوجه والتخمين على
 المشهور في مذهبه - كما سيجيء - وما ذكر الإمام فيها من الروايات من
 فيها إلا انصرفين والمرتفين بخلاف مذهبه. فيؤيد أن المراد بالعمل في النجس
 في هذا الترجمة بيان كيفية النجس المسنون. وإليه يشير كلام الزرقاني.

و لأرجه علي أن يقدّر: إن للمالكية فيها روايتين كما سيجيء. وهذا
 محمود على إحدى الروايتين عن الإمام مالك، وإليه يشير كلام الشافعي في
 المراجعة.

٩٠ / ١٢٠ - (مالك عن نافع أنه أقبل هواً أي نافع (وهو نافع من حمراء)
 دوى موقوفاً ومرفوعاً، قال المدركطي: الصواب وقفه، كذا في التلخيص
 الحبيب^(١) وغيره، من (نجرف) يصمّين أو يسكون الثانية؛ موضع على ثلاثة
 أميال من المدينة كما تقدم ذكره إذا كان بالمريدة بكسر الميم وسكون الراء
 بعدها هو هذا، مفتوحة آخره دال مهملة، وقيل: الرواية بالفتح والنعمة بالكسر؛
 مجلس الإبل أو غلبة عروس - فتشع الإبل عن الخروج - والمراد في الحديث
 موضع على ميل، وقيل: على مبين من الصنية.

(مؤيد عند الله بن عمر - رضى الله عنهما - أنفسهم) وهذا يؤيد الحديث في
 قولهم: إن الماء إذا كان على ميل ذيقاً معدوماً، وأنهم ألتحق بعد فيه أقويل

الأنثى لا أثر في «الزنا»^(١٢١) في حق الشاغرة فداء بعد العوات عند الخوف،
وبعد القرباء عند الأمن، وقوله «عند» مرسل.

١٢٠ - جاءت الأنثى معها في مسألة أخرى وهي حواشي التمسك في الحضر،
والخوف بين أموال الناس المذاهب في مثل المسألة، والظاهر أنه لا اختلاف
فيما إذا كانت هي ذلك، بل في فحاشية عن «تسكن» وفي المأثر أن ابن عمر
- رضي الله عنه - كان يرى حواشي التمسك في الحضر، وإن قال الإمام أبو حنيفة
- مآلك، وقال الشافعي - يجب التمسك في الحضر، اهـ.

ومن «التسكن»^(١٢٢) يسمى في حشيرة السفر وطولها، وهو «...» يخرج القصر
والقصر، والتسكن ما دون ذلك، فبما يسمى بهما جميعاً، وإن قال الشافعي
- مآلك - وحمل لا ساج إلا في السفر الطويل، وإن عدم اليأس في الحضر إلى
التسكن منهم أو حشيرة في مصر، فعليه التسكن والتسلك، وهذا قول مالك
والنوري، والأوزاعي والشافعي - يدل أبو حنيفة في رواية عنه - لا تسكن.

سم لو أنهم في الحضر وعشيت ثم طردوا من الحضر، فهل يعيد على
رويتهم، إحداهما - بعيد، وهو مذهب الشافعي، والثاني لا يوجب عتق
مآلك، اهـ. وقال الزهراني^(١٢٣) وإنني حوزة في الحضر، ذهب مالك وأصحابه
وأبو حنيفة والشافعي، إلا أن الأثر لا يوجب عتق، فإذا لم يجد الحضر استأجر
تيسم، والآية حادثة على الألفاظ من أن تسكن، لا يجد التمسك، كما أن
الألفاظ أن الساجد بعدد فلا مفهوم له. وقال أبو يوسف وزفر - لا يجوز
التسكن في الحضر حال وفور حرج الوقت، اهـ.

(١٢١) (٢٠٠/١٩٠٠)

(١٢٢) (٢٠٠/١٩٠٠)

(١٢٣) (٢٠٠/١٩٠٠)

يقال الشعراني: ومن ذلك قول الصاعقي^(١) من نعدك عليه الماء في الحضر، وخاف موت الوقت فيقيم ويصلي، ثم إذا وجد الماء أعاد، مع قول مالك: يصلي ما يقيم ولا يموت، ومع قول أبي حنيفة إنه يهصر إلى أن يقتل على الماء. أما قال الجاهلي: يبارك التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء خاف موت الصلاة، وبه فإن عطاء.

فإن المعنى^(٢)، إن قاذف الماء في الحضر الحائف موت الوقت يقيم، فإنه عطاء بن أبي رباح، وبه قال الصاعقي، ومنعنا جواز التيمم لعدم الماء، كذا في الأسرار، وفي شرح الطحاوي: التيمم في العصر لا يجوز إلا في ثلاث: موت الجماعة، وموت العبد، وخوف الخشب لمرء بسبب الاغتسال. وقال الشعراني: من عدم الماء في العصر لا يقيم لأنه قاذف.

قلت: الأصل جواره لعدم الماء سواء كان في العصر أو خارجه لعدم النص، وعبد مالك إذ وجد الحاضر الماء في الوقت فهل يعيد أم لا؟ فيه قولان في "المدة" وقلت: أن يعيد ابتداءً انتهى.

وقال في "نبحر الواقع"^(٣): ملأه ماء في حق السافر، لا لتيميم وهو حائز للماء ولو في العصر؛ لأن شرط العزم، فأينما تحقق جاز له التيميم، نص عبد في "الأسرار"، لكن قال في شرح الطحاوي: لا يجوز في العصر إلا لحوف موت الجماعة والعبد أو لتخشب الحائف من البرد. وكذا ذكر الشعراني ماء على كونه حراً، والحق الأول له ذكريا، والمنع بناء على عدم الامتناع، فلس خلاقاً حقيقياً، وتصحيح الرباعي لا يفيد، ٥١.

(١) كذا في الاستدراك (١/٣٠٦).

(٢) حكمة القاري (٣٠/٢٠٠).

(٣) (١/٢٤٢).

وحمله الآخرون همي لاستحياب والمستبة، لكن الأئمة الأربعة عن ابن عمر - رضي الله عنه - صريحة في الضربين، فيحمل هذا أيضاً عليها.

قال ابن النخعة في «نهاية النهاية»: «والجمهور قوله عليه الصلاة والسلام: «التيهر صرطان» صرمة للموجه وصرمة لتبديل إلى العرفقين». روي هذا من حديث ابن عمر عند الحاكم والدارقطني في «سننه» وروي أيضاً من حديث جابر وعائشة - رضي الله عنهما - كذا في «الفتح المرحماني».

قلت: ومن حديث عمار وأبى هريرة وأبى أمامة وأبى الجهم أيضاً، والكلام في الدلائل صويل لا يسع هذا المختصر، بطل نداء بهذا الشيخ في «الندل»^(١)، وذكر تخريج هذه الروايات، لكن على أهل ما لا يدرك كله لا يترك كله فذكر شيئاً منها، ونحل المسط على المطولات.

فمنها: رواية عمار قال: كنت في القوم حين نزلت الرخصة في المسح بالتراب إذا لم نجد الماء، فاستأنا، ففربنا واحدة لموجه لم صرمة أخرى للبدن إلى المرفقين. روى البزار، وقال الحافظ: «إسناده حسن».

ومنها: حديث جابر - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «التيهر صرمة الموجه وصرمة للفراغين إلى المرفقين». روى الدارقطني والحاكم. وقال: صحيح الإسناد وأتم بخرجه. وقال العيني: أخرجه البيهقي أيضاً. والحاكم أيضاً من حديث إسحاق الحري، وقال: «إسناده صحيح». وقال الذهبي: «إسناده صحيح». اد.

ومنها: حديث جابر أيضاً قال: جاء رجل، فقال: أصابني حنابة، وإني تمنكت في ثوب، فقال: اصرب مكداً، وصرب رايه الأرض فمسح وجهه، ثم ضرب يديه فمسح بهما إلى المرفقين. روى الحاكم والدارقطني والخطابي. قال الحاكم: «إسناده صحيح».

(١) انظر «بذل السجود» (١٩/٣).

٩١/١٢١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ ثَابِتٍ، عَمَّا نَافِعٍ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْوَلِيدِ
ضَرَبَ كَأْسَ الْبَيْتِ إِلَى الْأَمْرِ قَتْلَيْنِ

وَسَبَّحَ ثَلَاثَ نَفِثَاتٍ، وَكَلَّمَهُ وَأَمَّنَ بِوَلَدِهِ؟ فَقَالَ: بِضَرْبِ ضَرْبَةِ
الْوَلِيدِ، وَضَرْبَةِ الْأَمْرِ، وَتَسْبِيحِيهِمَا إِلَى الْمَرْفُوقَيْنِ.

ومنها: ما روي عن نافع قال: سألت ابن عمر عن التيمم؟ فضرب بيديه
إلى الأرض ومسح بهما بيده ووجهه وضرب ضربة أخرى فمسح بهما فراعبه.
رواه الطحاوي بإسناده صحيح.

ومنها: أثر الباب بإسناده صحيح، ومثله: أثر سالم عن ابن عمر، وفيه:
ثم ضرب ضربة أخرى ثم مسح بهما وبه إلى امرئتين. رواه المداققي.
إسناده صحيح لأنه التيممي^(١)

قلت: ولا يلزم عيبك ما حدثنا قلنا أن من أقوى السرجحات عندنا
الحفية كون المعنى أوفى بالقرآن، والأوفى به هما المرفقان ومسح اليدين إلى
المرفقين كما فصله الشيخ في «البدل». فتأمل وتشكر.

٩١/١٢١ (سالك عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (كان)
يسمح إلى المرفقين، وكان هذا مذهبه ومذهب أبيه سالم والحسن والثوري كما
في «المعني».

قال يحيى: يسنل ذلك كيف التيمم وليس بلغ به في اليدين (فقال)
بضرب. ثمرة لوجهه، وفي نسخة اللوحة (بضربة) أخرى (لبيده) وفي نسخة
«المفنيين» (ومسحهما إلى المرفقين) وهذا على إحدى الروايتين عن الإمام كما
سقطه الباجي، وأما على الرواية الثانية فيحمل على الاستحباب، كما مشى عليه
الزرقاني. وقد عرفت أن ظاهر كلام الإمام في «الموطأ» إيجاب التيمم إلى

(١) قالوا ليس مع اتعليق الحسن (٥٠/١)

(٢٥) ياب نسيب الحب

[illegible]

(١٦٥) نسیم: لعلی

[illegible]

١٣٢: ٩٠ - (مالك عن عبد الرحمن بن حرملة عن رجل من بني عبد شمس عن الرجل المجتنب بنحوه ثم يترك الماء) ماذا فعل - : قال بعد ما

[illegible]

1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 26

$$(0.98)^{10} = 0.886 \approx 89\%$$

نحوه من غير أن يذوق الماء، فعليه الغسل كما يستحب.

قال: وروى عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله - عليه السلام - أن الماء لا يغسل به إلا حتى يذهب الوضوء، وهذا لا يعطش حتى يذهب الوضوء، بخلاف ما يغسل به حتى يذهب الوضوء، وفي الحديث: «من شرب من الماء لم يذهب الوضوء» حتى يذهب الوضوء.

— — — — —

صلى؟ فقال: صحيحاً، إذا دبر الماء عليه، فعليه الغسل، وأما الماء يستقبل من المصطوب، ولا إعادة لما صلى على، فإنه قد أتى ما يؤيد، ونقدم أن واحد الماء بعد التيمم في الصلاة جوازاً عند الجميع إلا عند أبي سلمة - رضي الله عنه - وواحد الماء بعد أداء الصلاة لا إعادة عليه عند الجميع إلا ما قاله طائفة من غيرنا، وأما الماء في وسط الصلاة فمختلف فيه.

قال الشافعي: وإذا صلى الخمسة ما يجسم ثم وجد الماء وجب الاعتناء بوجع الماء إلا ما يحكم من أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال: لا يلزمه، وقد ذهب مالك ومالك بن يحيى إلى ما ذهب إليه من أنه.

قال يحيى: قال مالك ليس احتلم وهو في سبيل أو إذا حكم الحضر لم يغسل عند الاعتناء بعد تقديم مسبوفاً، ولا بقدر على الماء إلا على قدر أبي عبد الله - عليه السلام - يكفي الوضوء، فقطح دبر الغسل (وهو) أي الغسل على يقين من أنه لا يعطش حتى يأتي أو يصل إلى الماء، إما لأنه وقت البرد مثلاً لا يعطش في مثل هذا الوقت، أو لأن عمله شيئاً حراً يغني عن العطش، وكذلك إذا كان ماء الشرب مثلاً غير ذلك الموجود عليه.

قال الإمام الغزالي: إذا صلى الماء الذي يكفي الوضوء، فقد أدرجه الاستطاعة، لا يعني أو يغسل، أما الماء من أعضاء، لأنه من شربه أمر ذلك الأدنى أي من الاحتلام، وهذا يستقيم على مذهب من قال بخاتمة النبي، وأنه إن كان طاهرًا وكان عليه نجاسة، استطاع لا يجوز صرف الماء إلى ذلك ثم يسمي بعبارة طهارة كما أمره الله من وجب، لأنه داخل في حكم عدم الماء، وبوجود الذي لا يكفي في حكم عدم.

(٢٦) باب ما يحل للرجل من امرأته وحلي حائض

به - وقد سئل: يحشر الناس على صعيد واحد في أرض واحدة - وقال ابن عباس: أضيف الصعيد أرض الحرجة - قدل على أن الصعيد يكون غير أرض الحرجة، انتهى.
ومع «النسابة»: وأقوى المذهب في هذا الباب هو جواز اتئيم نكح ما كان من جسد الأرض مبتدئ بالأحداث الواقعة فيه من طوط الصعيد والأرض ويظهر الآن، فإن الصعيد أطلق أهل اللغة على أنه وجد الأرض كان عليه غير أو لم يكن - وقد رُدَّ على الشافعي بحديث أبي جهيم - رضي الله عنه - فإن فيه أن اتئيم يتيم على حداد في النسابة، ومن المعلوم أن حيطان الدعة كانت مبنية من أحجار مؤد من غير تراب، فلزم نكح الطهارة على الأحجار لم يجعله رسول الله ﷺ، كذا ذكره الطحاوي وابن طائ وابن الأثير انتهى.

قلت: وما أورد عليه الكرمي، رده المعيني، رجمتهما صاحب «نسابة»^(١) في شرحه على شرح الوقاية، فارجع إليه إن شئت. ولا يعمهما هذا الوجيز.

(٢٦) ما يحل للرجل من امرأته

يعني من المباشرة بها (ومع حائض)، قال ابن عرفة: الحيض والحيض اجتماع النكح إلى ثلث المكنن، وبه سمي الحوض لاحتمال الماء به. وليس كذا رجم، إنما هو سيلان الدم وإنما سمي الحوض حوضا لسيلان الماء فيه. كذا في «عارضات الأحمدي»^(٢). وقال النعيمي^(٣): «الحيض لغة السيلان، يقال: حاضت السمرة، وهي شجرة يسيل منها شيء كأنهم، ويقال: الحيض لغة آدم الخارج، وهي النخليات: خاص رخاص وحاص وحاص كنها يسمى. والماء»

(١) ١٥٢/٩٦

(٢) ١٥٢/٩٦

(٣) «معدة القرني» ١٥/٩٦

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي أجريت في مجال التعليم في العراق، وهي تهدف إلى التعرف على واقع التعليم في العراق، وتحديد المشاكل التي تواجهه، وإيجاد الحلول المناسبة لها. وتتميز هذه الدراسة بأنها دراسة ميدانية، تعتمد على جمع البيانات من الميدان، وتحليلها، وإعداد التقرير النهائي.

رواه مالك بن أنس قال أمر عبد الله بن عمر^(١) لا تأكلوا لحماً رواء يرد إلى الفم عسلاً
رواه أحمد بن حنبل في مسنده إسناده صحيح قال يروي أبو داود عن عبد الله بن مسعود قال
سألت رسول الله ﷺ ما جعل في من أمرني مني حائضاً قال ذلك ما فوق
الأزواء سكنت عليه أمي يرد وبعثت اسم الحائض المسكينة فقلت أيرقني
قلت أيرقني هو داء^(٢) في السور فقال لا استحيه مني من أيرقني
وقد أحكم حجابي أم هي حائضاً لمطوب قال كان علي لعظماء نخل المراء حاص
من السراج فجعل يطعمه لأن النخل من عين من الأبياد ويصرفه صرفاً إلى
الغني المصدوق منه ولا تصدقه من الداء لا تصدق وأما أخيه يوصيه
لا تصدق

البحر رسول الله - عليه السلام - ومعهم الشجر السجدة أجرة
قال: غير معاد الأسر عليها (إعلاء) وهو من أشرف به ومطيا ثم سالت
البحر أي دونه قال: "البحر" وبخور ودهن على الأسماك، والخبز
البحري، الخبز ساج وجار (إعلاء) أي السجود، وهذا شئت فقل على
موجع الإحسان، وهو كمال مقصود سائلي. وسألت السؤال أن بعض
الاستماع عوام يعرف الآية قال: لا تبارك وتعالى: **وَقُلْ لِّمَن لَّهُ**
الْحُكْمُ ويعصب مناج ظاهره لا معناه كسب والمكانة من البيت
أن يجرى بالسجدة من البحر.

وكانت مقصودا لبيان حقيقة انفسهم في انفسهم، ووجدوا فيها.

[illegible]

Copyright © 1997 by John Wiley & Sons, Inc.

(8) $\Gamma \vdash^{\text{L}} A$ iff $\Gamma \vdash^{\text{L}} A$.

٩٥٨٨٥٩ - **وحدتني** غزل مديحه من رجز، وهو من نظم
الزاهر في رجزه عاصم، راجع النظم إليه، كانت مخطوطة مع
نظمه (١١٨) في أول راجع إلى النظم من رجزه

وحدثت حجة المجهول من منع ما تحت الإزار لكن قال النبي في شرح البخاري^(١) وعاد محمد وغيره سخط شعور الذم فقط وهذا أقوى دليل^(٢) لتحدث الأمر. وبني قد عتدوا مسعرا كل شيء إلا الخكج^(٣) والقطار الذي يخلو في منازله على ما فوق الإزار ويحول عن الاستحسان انتهى

[illegible][illegible]

(٢) م. عبد الله بن محمد بن أبي العباس، ج ١، ص ٤٠٦، رقم ٣٧٩.

(A) $\frac{1}{\sqrt{2}}$

(3) آخره: العائلي (2016) الذي يسمي نظام جنتنا، الموجه للنمو (325) وب
الخصم: عبد العالدين، عرف واحد.

عنه: بعد أن يقول الله عز وجل: «وَمَا لَكُمُ اللَّعَنَاتُ يَلْعَنُ الْحَبِشَةُ»^(١)، قال: «الْحَبَشَةُ عَلَى مَحَلِّهَا لَعَنَتْ لِقَاءَ اللَّهِ»^(٢)، ثم يقول: «وَمَا لَكُمُ اللَّعَنَاتُ يَلْعَنُ الْحَبِشَةُ»^(٣)، قال: «الْحَبَشَةُ عَلَى مَحَلِّهَا لَعَنَتْ لِقَاءَ اللَّهِ»^(٤)، ثم يقول: «وَمَا لَكُمُ اللَّعَنَاتُ يَلْعَنُ الْحَبِشَةُ»^(٥)، قال: «الْحَبَشَةُ عَلَى مَحَلِّهَا لَعَنَتْ لِقَاءَ اللَّهِ»^(٦).

للعنات: «وَلَقَدْ لَعَنَ فِي الْحَبَشَةِ»^(٧)، قال: «وَمَا لَكُمُ اللَّعَنَاتُ يَلْعَنُ الْحَبِشَةُ»^(٨)، قال: «الْحَبَشَةُ عَلَى مَحَلِّهَا لَعَنَتْ لِقَاءَ اللَّهِ»^(٩)، ثم يقول: «وَمَا لَكُمُ اللَّعَنَاتُ يَلْعَنُ الْحَبِشَةُ»^(١٠)، قال: «الْحَبَشَةُ عَلَى مَحَلِّهَا لَعَنَتْ لِقَاءَ اللَّهِ»^(١١)، ثم يقول: «وَمَا لَكُمُ اللَّعَنَاتُ يَلْعَنُ الْحَبِشَةُ»^(١٢)، قال: «الْحَبَشَةُ عَلَى مَحَلِّهَا لَعَنَتْ لِقَاءَ اللَّهِ»^(١٣).

قال: «الْحَبَشَةُ عَلَى مَحَلِّهَا لَعَنَتْ لِقَاءَ اللَّهِ»^(١٤)، ثم يقول: «وَمَا لَكُمُ اللَّعَنَاتُ يَلْعَنُ الْحَبِشَةُ»^(١٥)، قال: «الْحَبَشَةُ عَلَى مَحَلِّهَا لَعَنَتْ لِقَاءَ اللَّهِ»^(١٦)، ثم يقول: «وَمَا لَكُمُ اللَّعَنَاتُ يَلْعَنُ الْحَبِشَةُ»^(١٧)، قال: «الْحَبَشَةُ عَلَى مَحَلِّهَا لَعَنَتْ لِقَاءَ اللَّهِ»^(١٨)، ثم يقول: «وَمَا لَكُمُ اللَّعَنَاتُ يَلْعَنُ الْحَبِشَةُ»^(١٩)، قال: «الْحَبَشَةُ عَلَى مَحَلِّهَا لَعَنَتْ لِقَاءَ اللَّهِ»^(٢٠).

قال: «الْحَبَشَةُ عَلَى مَحَلِّهَا لَعَنَتْ لِقَاءَ اللَّهِ»^(٢١)، ثم يقول: «وَمَا لَكُمُ اللَّعَنَاتُ يَلْعَنُ الْحَبِشَةُ»^(٢٢)، قال: «الْحَبَشَةُ عَلَى مَحَلِّهَا لَعَنَتْ لِقَاءَ اللَّهِ»^(٢٣)، ثم يقول: «وَمَا لَكُمُ اللَّعَنَاتُ يَلْعَنُ الْحَبِشَةُ»^(٢٤)، قال: «الْحَبَشَةُ عَلَى مَحَلِّهَا لَعَنَتْ لِقَاءَ اللَّهِ»^(٢٥)، ثم يقول: «وَمَا لَكُمُ اللَّعَنَاتُ يَلْعَنُ الْحَبِشَةُ»^(٢٦)، قال: «الْحَبَشَةُ عَلَى مَحَلِّهَا لَعَنَتْ لِقَاءَ اللَّهِ»^(٢٧).

قلت: ويحتمل أن يكون المراد بنفس الاسم بعد قد ورد عن عائشة رضي الله عنها - أنها قالت: «بِحَبَشَةِ شَعَارٍ يَدْعُو بِهِ مَا سِوَى ذَلِكَ»^(٢٨)، فيحتمل أن يكون ذلك لأجل المدح الأبي الله عز وجل إلى تصحيفك المتبع الميم والهميم.

(١) «وَمَا لَكُمُ اللَّعَنَاتُ يَلْعَنُ الْحَبِشَةُ» (١٧٤).

(٢) «وَمَا لَكُمُ اللَّعَنَاتُ يَلْعَنُ الْحَبِشَةُ» (١٧٤).

(٣) «وَمَا لَكُمُ اللَّعَنَاتُ يَلْعَنُ الْحَبِشَةُ» (١٧٤).

(٤) «وَمَا لَكُمُ اللَّعَنَاتُ يَلْعَنُ الْحَبِشَةُ» (١٧٤).

عَنِ الْحَافِظِ: مَنْ لَبَسَ بِهَا زَاجَهَا إِذَا رَأَتْ النَّصِيرَ قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ؟
قَالَ: لَا. حَتَّى تَغْتَسِلَ.

المحفوظ (عن الحافظ هل يصبئها) أي يحامعها (زوجها إذا رأت الظهر) أي علامة من القُصَّةِ وغيرها وإلا فحقيقة الظهر لبس بحرثي (تلي أن تغسل؟) فقالا، أي كل منهما (لا) أي لا يحامعها (حتى تغسل) سواء انقطع حبضها لأكثر المدة أو أقلها. وهو مذهب مالك وبه قال الشافعي وأحمد وزفر - رحمهم الله -. وقال أبو حنيفة وأصحابه. إن انقطع لأكثره جاز وطؤها قبل الغسل، وإن انقطع قبل ذلك منع حتى تغسل أو يحكم بظهرها بمعجم آخر وقت الصلاة.

وهذا مذهب آخر. وهو أنه يحل الوطء بمجرد الانقطاع مطلقاً، لكن بعد إصابة الباء بالوضوء، وأخرجه الطبري عن طاووس ومجاهد، واستدل الحنفية بوجودها منها: أن قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَذَكَّرُ﴾ انفاة تدل على أن الاعتزال ينتهي إلى الطهارة من المحيض وانقطاعه. وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَلَاهُ مَا يَتَذَكَّرُ﴾ يدل على الإتيان بعد الغسل، فحملنا كلا الدلائلين على كلا الحائزين، لئلا يترك أحدهما. قال محمد^(١) بعد ذكر أثر آتساب: وهذا يأخذ لا تناصر حائض عندنا حتى نحل لها الصلاة أو نجب عليها وهو قول أبي حنيفة انتهى.

قال في «التهذيب»: وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام لم يحل وطؤها حتى تغسل، لأن الدم يدر تارة وينقطع أخرى، فلا بد من الاعتزال ليرجع حال الانقطاع، ولو لم تغسل ومضى عليها أدنى وقت الصلاة يقدر أن تغسل على الاعتزال والتحرمة حل وطؤها، لأن الصلاة صارت قبيحاً في ذمتها فطهرت حكماً.

ولو كان انقطع الدم دون عاينها فوق الثلاث لم يفرها حتى تعضي

(١) مؤلفاً مجيداً (ص ٥٠).

(٢٧) باب طهر الحائض

عادتها. وإن اغتسلت؛ لأن الموضع في العدة غالب فكان الاحتياط في الاجتناب، وإن نطق بدم عشرة أيام حل وهو قبيح العسر؛ لأن الحيض لا يزدد له عسر العشرة إلا أنه لا يستحب قبل الاحتساك للهي في القراءة بالشديد، انتهى.

فإن من المصنف^(١) رحمه الله أن في الآية قرأتها **حَيْضًا** وعظماء^(٢) بالتخفيف والشديد، ومزود الأول منه المعرفة المعارضة على الحل بالانقطاع مطلقاً. وإذا انتهت تحرمة المعارضة على الحل حلت بانقضائه، وماذا الثانية عدم انتهائها عنه، بل بعد الاعتساف فوجب الجمع، يمكن، تحمله الأولى على الانقطاع بأكثر العدة، ولثانية عليه تمام العادة التي ليست أكثر مدة الحيض وهو المانع. لأن في توفيق قربانها في الانقطاع لا أثر على العسل إزالها خاصاً حكماً، وهو مضاف لحكم الفرع عليها بوجوب الصلاة المستتم إيرادها طاعة قطعاً بخلاف تمام العادة، وإن اشترى ثم نطق عليها بالظهر بل يحوز الحيض بعده، ونفذ لو زادت ولم تحاوز لعطرها كان الكحل حيفاً بالانقضاء، انتهى.

(٢٧) طهر الحائض

بعض كيف يحتم الطهارة من الحيض والتفتاته، وما أحلله عليه؟ قال ابن العربي^(٣) الحيض شيء كتبه الله تعالى على بنات آدم عليه السلام، والتفسير في عباده رسالته أمر لم يزل يتقدم. وإذا كنا جميعاً فيه دعواً من حسنة ورفق، أحاديث من حاله، وعرفنا من حاله وحسنه، لا أنه أمر يأكل الكبد، ويحيض المكند، وإذا كان شيئاً كتبه الله على عباده مستعزاً،

(١) الطهارة: فتح المغيث، (١٤٦/١)

(٢) الطهارة: معراج، (٢٠٩/١)

بِغُلِّي إِيَّاهُ ثُمَّ أَمُودَسَ، بِالْفُجْأَةِ فِيهَا تُكْرِمُكَ، وَبِالْقُسْرَةِ
مِنْ فَمِ الْحَيْضَةِ، بِسَائِلِهَا عَلَى الصَّلَاةِ، فَتَقْرَأُ لَهَا، لَا تُعْلَنُ

من هو جمع امرأة، وقيل: مفرد نقلا جمع معني، وعط البخاري في تعليقه،
وكبر نساء الحديث ابنتين، فيه جواز معانيه كرسب النساء للنساء (بلى عائشة)
- رضي الله عنه - أم المؤمنين لكونها أعلم الناس بهذا الأمر لسكانها من
أبي بكر رضي الله عنه لم يكن فيه غيب، وسؤالها عنه رضي الله عنه يعني بمنزلة نساء . . .

(بالمفرقة) كذا في الأصل وفتح الراء والحيم جمع درج بطم مسكونة، قال
ابن بطال: كذا يرويه أصحاب الحديث، وقال في المعجم: وهو كالنفس
التي سر وحده داه، نضع فيه كراهة تحف متاعها ومبيها، قال الحبي، وهو
عنه الذي فتح اللذان والراء، وهو بعيد عن الصواب، قال في المعجم^(١)،
وقيل: بالضم المسكونة على أنه تأنيث الدرج، وقيل: بالضم على أنه مفرد،
وجده درج، كثيرة وأمرس، وأصده شيء يفرج أي يلقف، فيدخل في حياء
الشفافة ثم يخرج ويترك على حوزة، فشفة فتشفه ولذا فترأيه، انتهى، وبسط
التكلام عليه البني^(٢)، وأما هذا وعاء أو شرفه قال الحفاظ، ولما كان به
ما تخفي المرأة من قفلة وغيرها شعوب هل بقي من أثر الحيض شيء أم لا .

(فيها الكرم) صم الخفاف وإمكان الراء، وصم السنين العجدة آخرة،
الغفل، قال أبو عبيد، كذا في العربي، بضعه في المرح لا حذر الظهور، وآخرته
ليبائده وشانه، وتحصيه الرضوات، فتظهر فيه النار الدم ما لا يظهر في غيره (فيه
احضرة من دم الحيضة) أي آثار الدم (يسألنها عن) وجوب (الصلاة) أدائها (فتقول)
عائشة (الهن) إدرات فيه شيئا من الأمر (لا تعجلين) بالسوقية على العتود، وسكون
اللام علم، ماء المخصب، وقيل: والماء المذابة أبعد على بناء جمع فتعزلت غائبا .

(١) مجمع البحار لأبي الفوارس (١٧٧) قوله: حياء الشفافة أي قرصها، وقرصه قرصها أي
تضعه.

(٢) انظر: حاشية الفارسي (٢١٦٥).

حَتَّى يَرَى الْمَاءَ الْبَيْضَ بَرْدًا، ذَلِكَ الْفُتُورُ مِنَ الْخُضَّةِ.

فإن العبي - ويجوز ههنا الوجهان - وكذا في نرى - انتهى أي لا نعجز
بالصلاة (حتى نرى) أصله ترائين لأنه من التروية، وهو عاية للتأخير المعهوم
بعدم المصلحة.

(الفتنة) يمنع القاف عند انقضاء العينة، وفي تفسيرها أنوار. فويل.
ماء أبيض يذمه الرجل عند انقطاع الحيض^(١) وقال مالك: سألت النساء عنه،
فإنه هو أمر معلوم عندهن يرتد عند الظهور انتهى. وقيل - شيء يخرج مثل
المني. وقيل: مثل الحيض ما يخرج من الفرج بمعنى الحيض. وقيل مثل البول،
وقيل شيء، بنية الخيط الأبيض يخرج من الفرج في آخر الحيض. وقيل: هو
كثرة عن حفاف القطنة والخرفة التي تحتها، وأذا كان الخوف قد يحدث في
ثناء الحيض أيضاً.

قلت. وفي المحيط: المص في حديث عائشة - رضي الله عنها - الطين
الذي يحصل في الرأس، وهو أبيض يضرب لونه إلى الصفرة أرادت أنها لا
تخرج من الحيض. حتى ترى البيض الحاصل، انتهى البيضاء تأكيداً لبقائه
الذي مر بنا عائشة - رضي الله عنها - (بذلك) أنوار الظهور من الحيض
وكانت تحكم بأن كل ما يرى من الكثرة والصفرة في زمن الحيض حيض
وبهذا قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد - رضي الله عنهم - وقال
أبو يوسف، وأبو ثور لا يكون حيضاً إلا أن يتقنه دم أمود كما في المعنى
أو ما أم يتقنه دم يوماً وإني كما في (الشافعي)^(٢).

فإن الحيني^(٣)، وروى البيهقي بسند أرسلت امرأة من حبش إلى عمرة

(١) كذا في (الاستبصار) ٤/٢٥٧ (٢/١٩٤).

(٢) التنوير ١/١٩٩.

(٣) سنن العاري ١/٢٦٩.

٩١/١٢٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ،
عَنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِي أُمِّةٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «...»

كَرِهُتُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا نَحْوُ أَرْبَعِ نِسَائٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُنَّ أَحَدٌ إِلَّا هَذَا
أُظْهِرْتُ؟ قَالَتْ: لَا حَتَّى يَرَى نَيْصُورٌ خَدَّيْكَ، وَهُوَ مَدْعَبٌ أَبِي حَبِيبَةَ وَالطَّاعِي
وَمَالِكٌ، فَإِنْ رَأَتْ عَمْرُو بْنُ زَيْدٍ الْحَيْضَ ابْتَدَأَ بِهِمْ عِنْدَهُمْ حَيْضٌ. وَقَالَ
أَبُو بَرَسَةَ: لَا حَتَّى يَنْتَهِيَا دَمَ الْبَيْضِ. فَقَالَ: وَالْحَيْضُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ هِيَ
يَبْدَأُ الْمَدْعَبُ فِي ذَلِكَ فَيَنْتَهِي.

٩١/١٢٨ - (عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَرَمٍ
(عَنْ عَمَتِهِ) قَالَ: سَأَلْتُ عَنْ الْحَيْضِ: هِيَ عَمْرٌو مِثْلَ حَرَمٍ سَمِعْتُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ
أَخْبَنِي عَمَهُ عَنْ عَمَّتِهِ قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: «سَأَلَ لِحَافِظٍ: وَبِهِ جِزْمٌ الْعَبْسِيُّ هِيَ
مِنْ حَرَمٍ وَتَعَمَّرَ الْحَافِظُ مَا نَزَلَ عَمْرُو عَنْهُ فَحَدَّثَ قَدَسَةً فَمِنْ رَوَاتِبِهَا عَنْ بَنَاتِ رَسَدٍ
عَدَّةً، بَيْنَ ثَلَاثٍ ثَابِتَةٍ لَمَّا قَدْ بَلَغَ رُوحِيَّةٌ لَأَكْبَرُ عَنْ الْأَصْبَاحِ، فَرَوَا بِأَنَّ عَمَّاتِهِ
عَنْهَا مَقْطُوعَةٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِكْهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَرْءَ عَمَّتَهُ لِحَقِيقَتِهِ يَعْنِي أُمَّ عَمْرٍو
أَوْ أُمَّ كَلْبُومٍ.» هـ

قَالَ خَبِيرٌ: قَالَ لِحَافِظٍ: سَأَلْتُ عَنْهُ فَمِنْ رَوَاتِبِهَا فِي الْعَجَازِ مِنْ
أَفْضَحَ الْمَرْءِ إِلَّا أَنَّهُ كَذَبَ أَمَّ حَارَ، لَا تَرْجِعُ أَحَدًا عَمَّيْ.

(عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) قَالَ: سَمِعْتُ فِي الشَّيْخِ: «إِنَّمَا دَمُ سَعْدٍ وَفِي
«الْوُجُوحِ» وَشَبَّهَ أَنَّ لَكُمُ هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ أَمَّ سَعْدٍ، تَكُونُ لَكُمُ عَمَّةٌ لَكُمْ فِي
الْصَحَابَةِ كَذَلِكَ. «الْعَمْرُو» وَقَالَ الْحَافِظُ^(١) ذَكَرُوا الزُّهْرِيَّ بْنَ ثَابِتٍ مِنْ
الْبَنَاتِ: حَسَنَةُ وَعَمْرُو وَأُمُّ كَلْبُومٍ وَغَيْرُهُنَّ، وَلَمْ أَرَ لَوَاحِدَةً مِنْهُنَّ رَوَاةً إِلَّا
لَأُمِّ كَلْبُومٍ، وَكَانَتْ رُوحَةُ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَكَانَتْ عَمَّاتِهِ لِحَقِيقَتِهِ، وَرَعِمَ

(١) مخرج تاريخه: (١١٧/١١٧)

(٢) مخرج الحديث: (١١٧/١١٧)

أما بعد، ثم ساءل عن يدعون بالمصباح من خوف الماء. فيقولون
 إن المصباح مكتوب عليه ذلك عشرين مرة. ثم قال: كان أشاء ينظر
 هذا.

بعض الشراح أنها أم سعد لذكر ابن عبد الله إياها في فصحة، وليس في
 ذكره لها دليل على الصحة؛ لأنه لم يقل: أنها صاحبة هذه الفصحة، ولم يقل
 أحد من أهل السند في أولاده يدعى يقال لها أم سعد، انتهى.

وأورد العلامة (عليه السلام) على هذا فارجع إليه إن شئت، والحاصل أنه لم
 يقع الجرم بعين الجمع بعد.

(أما) التفسير لسؤال الصالح أي ست يجد (أن شاء) فاعرف بلغ أكن يدعون
 أي يدعون، قال المصنف: لا يجمع الموصوفات ويشتد في هذه المادة جمع
 المذكر والمؤنث، وفي التفسير مختلف، فورد أنجمع المذكر يفعلون وورد
 أنجمع المؤنث يفعلن. انتهى. قال الحافظ: ووقع في رواية الكشيحي يدعين،
 وقال صاحب الفهرست: دعيت لغة في دعوت، ولم يسم عليه صاحب
 الفهرست، ولا الحافظ، انتهى. وبكلم عليه العلامة المصنف.

(بالمصباح) جمع مصباح وهو السراج (من خوف الليل) في أوقات
 المنام (يعطون إلى) الفصحة (المكتوبة على) المصباح يعني بطيخ المصباح لينعش بها
 إلى ما في الكوشيت حتى يقضى على ما يدل على "طهر" فكانت (أبنة زيد
 (عجب ذلك) التكلف (عليهن) وتقول: ما كان النساء أي شاء، فصحة فزلام
 لعدم كذا في المنتج أي مع كونهن أكثر اجتهداً وعلماً بأفضل عملاً وبرهاناً
 (يعلمن هذا) وإنما كانت عليهن التكلف لما لا ينزح تكلفت في نصف الليل
 دون وقت الصلاة، وربما ينزمنه ذلك في وقت الصلاة كذا روي عن الإمام
 مالك وغيره. قال في "معجم الأصول": وأيسر عليها (طهر) فطهرها قبل العشاء،
 بل عند النوم والصبح، هذا قال الحافظ. فيه حظ لأنه وقت العشاء.

٢٩٠/١٢٩ - وبخمس مائة. غير الحائض عليها ماء بعد ما
 دلى بماء قال: صحيح. **تفسير** فإن شئت من أن يذهب إذا لم يعد
 في الماء.

وفي المستوى: **قال** رحمه الله: **وجد** فانظر في الملبس بالانفاق أو في الماء
 وجد في الظهور في وقتها. **قال** وفيه غرض الحرج. **الفتح** وهو الملبس
 وفيه لا الملبس لا ينز في السائر العالمين بحسب أنه ظهر وبسر كذلك.
 وفي العنق: **قال** صاحب التوضيح: **يحتدل** أي كان في نام النجوم
 نظير الظهور في الصورة التي

ومن ذلك: **قال** رحمه الله: **وجد** في الكلام وجهان: **الوجه** الأول
الظهور أي كونه مخرج الحصى. **الظهور** أي كان يخرج فربما كان ذلك
 وعلى هذا أكثر أهل العلم. ويشهد لهذا الوجه حديث نعيم عن حماد
 عنه أنه سئل: **الظاهر** أي يظهر أولاً في الحصى. **وغيره** أي قد يكون الحصى
 وفكره. **والثاني** أي من يظهر إلى النقطة ليعين صلاة الله. **قال** ثالث
بما فربما أحسن ذلك أن صلاة الغناء لا يلزم منه شيء.

ولا بألف عاقل. **قال** رحمه الله: **وجد** في الرواية جواز الاستدلاء على شيء مع
 عدم شئ في رس الصحابة على عدم كونه حائضاً في الصلاة
تسجد.

٢٩١/١٢٩ - **قال** يحيى: **مثل** ذلك من الحائض يظهر من الحوض
الظهور أي بعد ما حل بالحوض أي أن يتبسم، فقال الإمام: **قال** الإمام
الظهور. **قال** منها مثل الحب إذا لم يجد ماء يحكم لرفع الإجابة فكذلك إذا
 وبذلك الآية ثلاثة ألقاها **الجسم**، **كذا** في الحديث عن المبحر.

والسمن، وجابر بن رباح، ومكرمة، ومحمد بن المنكدر، والشعبي، ومحمود،
وحمامة، وإشوزي، والأوزاعي، وأبو حنيفة، وابن المنذر، وأبو عبد
وأنس، وروى عن عائشة - رضي الله عنها - والنسائي عن أبيه، وأبو
الدم لا عسي، الخ.

قلت: لم يذكر أحد النسخة، وقد تقدمت عنها الروايات^(١)، والأوفا
بالجمهور المروي. ولما قبله عليه السلام في سبيل أوائل - إلا أنها حاشى
صح، ولا حاشى من نسخة نسخة، أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم بن
حديث أبي سعيد قال الحافظ: إسناده حسن، وسننه، ورواه المذاهب
ومن شافين من أبي عباس، والصبغاني من حديث أبي هريرة، وأحمد وأبو داود
من حديث روثع بن ثابت، ومن أبي شيبة وابن شاذان من حديث علي، وهذه
الروايات وإن لم تكن في نسخة، لكنها أقوى بعضها بعضاً، قال ابن قدامة:
فجعل وجود الخبر علماً على براءة الرحم، مثل ذلك على أنه لا يجمع
معه، وبسط في وجه الاستدلال ليرى على الكفر.

قد في عائشة - رضي الله عنها - روي الله عنه، وهي قوله
عليه السلام: امرأة علي أحبها ثم أحبها، فظهر أن حاملها جعل الحسن معلماً
على عدم الحبس كما جعل الظهر علماً عليه، ولأنه زمان لا يعدد الحبس
فيه عائلاً، فلم يكن ما تراه حبساً كالبسة، قال أحمد: إنما يعرفه إسناده
الحسن بانقطاع الدم، وروى عائشة - رضي الله عنها - بحسن عن الحسن التي
قارب الزرع حملاً بين قولها، فذكر الحامل إذا رأت الدم قريباً من ولادتها
فهو نفس تلح لصلاة له، كذلك قال إسحاق، انتهى مختصراً.

(١) قال الحافظ ابن عبد البر في الاستذكار (١/٣٧٠): اختلف فيها عن عائشة - رضي الله
عنه - يوماً.

(١٣١، ١٣٢) - وحُذِّثْتُني عن عائشة أنها سألت عن سباب علي
الرواية السابعة من الأجزاء التي ذكرت من الأجزاء.

وهي السابعة من المصحف، قال: وقد روي عن ابن عباس - رضي الله
عنه - أنه قال: دفع الحصى عن الحصى وحمل الدم برؤفأ لولم. انتهى.

ومن الأقسام ما قال العلامة الشيرازي^(١)، إنه قال بعد أثر السباب لأنها
حائض، وروى أن الأحاديث نجس، ذهب ابن المصنف وابن شيبة ومالك في
المستهور عنه والشافعي في الجديد وغيرهم محتجين بقول عائشة - رضي الله
عنه - فيذكر من غير ذكر، فذكر جماعة سكوتاً، انتهى.

فالمعجب من هذا (الجماع السكوتي مع خلاف الجمهور ومع وجود
الروايات في عائشة - رضي الله عنها - بنسباً فما تقدم. وقد يظهر من كلامه
رحمة الله بنسباً أن ليس لتفانين به من لأئمة أيضاً إلا قولاً، وأحد التفويض
من كل منهما بخالف هذا الإجماع السكوتي؟

(١٣١، ١٣٢) - أمّا ذلك أنه سأل عن سباب الزهري الناصبي عن المرأة
أحمد بن أبي القاسم الذي قال: الزهري (سكب عن الصلاة) ومبهرها من
مسرعات الحصى لأنها حائض، دفع قول الزهري تأييداً لما تقدم من قول
عائشة - رضي الله عنها -

وأنت خير بأمر جمهور الناصبي من خلافه كما قاله المغني، منهم
سيد من الناصب - وعطاء، والحنفي، ومكرمة، والشافعي، وغيرهم،
وقد أخرج الإمام أحمد في كتابه الأذكار عنه عن إبراهيم الحنفي أنه قال
إذا رأيت الحصى لم تلبس حائض، فلتفصل وتقسّم ولتأبها روحها.
الحديث

قال يحيى قال مالك: وذلك الأمر عند.

١٣٩/١٠٢ - وحديثي عن مالك - عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن جهم أن النبي ﷺ قال: كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ وأنا حائض.

أخرجه البخاري في: ٦ - كتاب الحيض، ٢ - باب غسل الحائض رأس زوجها وترجله.

ومسلم في: ٣ - كتاب الحيض، ٣ - باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجله. حديث ٩.

(قال يحيى: قال مالك) - رضي الله عنه -: (وذلك) المذكور من قول عائشة - رضي الله عنها - والزهري هو (الأمر) المرجع اعتقداً وبتمسك من صنع الصلاة الزفاني منها أيضاً إذ قال في شرح الأمر اعتقاداً بالمدينة: أي أنهم اجتمعوا عليه وإجماعهم حجة. اهـ. وقد عرفت حال الإجماع فمثله من مثله بعيد.

١٣٩/١٠٢ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزبير (عن عائشة) رضي الله عنها (زوج النبي ﷺ) أنها قالت: كنت أرجل (يضم النهدة) ومشد الحميم أي أمشط شعر (رأس رسول الله ﷺ) وأنا حائض، ففعلت من هذا أن استحدم الحائض مباح، والحائض لا يؤثر في أعضائها حتى ينحسب من أهله^(١)، كما تقدم في جامع غسل الجنابة.

وفي الحديث دليل على أن خلاف الطهارة وحسن الهيئة في الناس وغيره ليس من أدب الشريعة، وأن الحراد من قوله ﷺ «البدانة من الإنسان» هو انقراح الشرف وشبهة التمسك الداعي إلى العز والكبر، ولذا نهى رسول الله ﷺ عن الترخل إلا فيما يحتمل التوسط المقصود في كل شيء.

قال المعيني^(٢)، ومما يشتق من الحديث حواز ترجيل الحائض شعر رأس

(١) التهذيب (٢٣/١٢٦) - (١٣٩).

(٢) النظر: عمدة القاري (٣/١٠٠).

أُثْبِتَتْ هَذِهِ حَدِيثَاتُ امْرَأَاتٍ مُتَوَاتِرَاتٍ فِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْبُزْجِ وَالْبُزْجِيَّةِ...

سَمِعْتُ سَمْعَةَ بِنْتَ عَبْدِ اللَّهِ بَعْدَ إِسْلَامِ سَعْدَةَ عِنْدَ سَعْدٍ، وَخَاضَتْ إِلَى الْحَدِيثِ، وَهِيَ حَامِلٌ بَعْدَ الْوَلَدِ، تَمَسَّيْتُ فَاتِ الْخَطَائِنِ، لَا بَدَّ مَقْتُ عَذَابُهَا لَيْدَ حَرَجِ النَّبِيِّ ﷺ مَبْجَرًا، لَحَمَّتْ وَاحِدًا عِنْدَ الْخُفْرَةِ، وَالْآخَرَ عِنْدَ مَا تَقَرَّبَتْ، وَقُلْتُ جَعَلْتُ بِحَسَبِ الْخَلْقِ عَظْمًا، بَاتَ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَتْلِ أَبِيهَا عِنْدَ اللَّهِ بْنِ الرَّبِيعِ مُطِيلًا، عَشْرَةَ أَيَّامٍ أَوْ عَشْرِينَ سَنَةً ٥٧٢ هـ، وَفِي الْمَعْدِنِ رَأَيْتُ حَاضِرَةَ الْعَدَةِ وَأَمَّ بِسُفْطَانِهَا سَيِّدًا، وَكُنْتُ بِكَرْبَلَا عَظِيمًا، وَهِيَ حَمْلُ فَاضِلَةٍ وَهِيَ أُمِّي لَا يُوْجِدُهَا رُوحَةُ النَّبِيِّ فِي الْحَوَامِ وَهِيَ شَرٌّ مِنْ أَلْحَنَ عَائِشَةَ مَعْتَبَرَتَيْنِ، كَذَلِكَ فِي رِوَايَةِ الْجَمْعِ الْأَكْبَرِ.

(أَمَّا قَالَتِ: سَأَلْتُ: بِمَكُونِ الْمَاءِ عَلَى مَوْتِ رَفِيعَةَ امْرَأَةِ الْبَارِئِ (رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) كَمَا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَبُخَارٍ وَوَقَّعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عِيَيْنَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ فَاضِلَةَ عَنْ أَسَاءَةَ نَبَا قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَخْرَجَهُ الْخَنَازِيرُ، قَالَ لَحْمًا^(١)، أَخْرَجَ الْخَنَازِيرُ بِدُخَانٍ هَذِهِ لِرِوَايَةِ وَهِيَ صَحِيحٌ الْأَسَدُ لَا يَحُدُّ فِيهَا، وَلَا يَحُدُّ فِي الرِّوَايَةِ فَدِينُهُمْ بَعْدَ كَمَا فِي حَدِيثِ الرِّجَالِ الْأَمِيِّ حَمْدًا خَيْرًا.

وَبَعْدَ ذَلِكَ جَعَلِي فِي مَرَاتِ التَّوْبَةِ بِالضَّعْفِ الْخَشَوَةِ، كَمَا أَنَّ إِيَّاهُ السَّيِّئِينَ إِذَا قَالُوا: أَهْ بِصَبْحِ سَائِلَاتِ امْرَأَةٍ فَاتُّدْرِكُ إِلَى أَنَّ كَالِ سَائِلَاتِ سَعْدٍ مِنْ رِوَايَةٍ، فَأَوْجِبُ أَنَّ السَّائِلَةَ، وَفِي الرِّوَايَةِ يَحْكِي أَنَّ أَتَيْتُ مِنْهَا فِي رِوَايَةٍ سَائِلَةً، أَوْ سَائِلَتِ هِيَ مَسْئَلَتِهَا وَسَائِرَ غَيْرِهَا أَيْضًا، أَمَّا فِي وَفَّقُوا فِي الْبُزْجِيَّةِ^(٢) احْتِسَابًا لِمَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ قَدْ أَخْرَجَ رِوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ.

(فَقَالَ: أَرَأَيْتَ: حَبْرَةَ الْأَسْمَاءِ بِعَيْنِ الْأَمْرِ لَأَشْرَاقِهِمَا فِي الْغُلْبِ أَيْ الْحَبْرَانِي، وَحَبْرَةُ الْعُقُولِ سَلْبُكَ الْأَدَبِ، وَبِحَبْرَةِ كَيْدِهِ الْكَلَامُ، إِذَا لَمْ تَنْصَلِ بِنَا الْكَافَّةَ كَرَّمَ مَا يَحِبُّ بِنَا مَعَ سَائِرِ الْأَعْمَالِ مِنْ قَدْرِ رِثَائِيَّتِهَا وَتَبْعِيَّةِ وَجْمَعِ، فَتُ

(١) لَحْمًا: بَعْضُ الْخَنَازِيرِ. (٢) الْبُزْجِيَّةُ: الْبُزْجِيَّةُ.

(٣) الْبُزْجِيَّةُ: الْبُزْجِيَّةُ. (٤) الْبُزْجِيَّةُ: الْبُزْجِيَّةُ.

«خَدَانًا، إِذَا أَصَابَتْ نَازِلًا الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ، كَيْفَ تَصْنَعُ؟» فَقَالَ
وَمَنْ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِذَا أَصَابَ رِجْلِي الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ فَتَقْرَضُ
نَمِي لَتُغْسِلَهُ بِالْمَاءِ.....»

المعنى: فيه تجوزُ لإطلاق الرواية وإرادة الإحصار، لأن الرواية سبب الإحصار،
وجعل الاستصحاب بمعنى الأمر جامع النقص، اهـ.

(إحصان إذا أصاب لوجها) - انصب على المفعول (الدَّم) بالرفع على افتراض
(من الحيضة) صنف الماء أو انكسر كما سيجيء (كيف تصنع) فيه، أي في هذا
الثوب هل تتركه ليلسه، أو تقطع موضع الدَّم أو تغسله، فكيف تعمله (فقال
رسول الله ﷺ: إذا أصاب ثوبك) بالمقرب (إحصانك الدم) بالرفع (من الحيضة)
فتح الحاء معنى النجس، أو بمعنى العدة من الحيض، ويحصل انكسر بمعنى
الحالة التي عليها المرأة، وقيل: الرواية الأولى (فلقضيه) بفتح اللام وسكون
الغاف وضم الراء، المصاد المصطنع، كذا في رواية يحيى و لأكثر، وفي رواية
الترمذي بضم اللام وفتح الغاف وكسر الراء لمشدة، كما قاله الباقون وغيره.

وذكر الحافظ الأديب، وقال: هكذا في روايتنا، وحكى عاضد الثانية أي
بدلت بأصنافها مع الماء، وقبل مدونه، والأول أصبح لرواية أبي داود فليصره
بضم الراء، وقال النووي: معناه يقطعه بأطراف الأصابع مع الماء ليحتل
(ثم لقضيه بالماء) ينتج المضاد المعجم أي تغسله، قاله الخطابي وغيره.

وما قاله القرطبي تأييداً لمدعيه أن السرد به امرئ، لأن الغسل قد علم
يشوله: تضرعه، والسرود به النصح لما شكت فيه من مائر الثوب، رده الحافظ
بأن فيه اشتار الضمان.

والحقيق أن هذا الاختلاف مبني على أصل آخر، وهو أن المشكوك هي
نجاته وجب دفعه ورثه عبد الملك، فحسموا هذا النزاع في الحديث على

مَنْ نَضَّأَ فَمَدَّ

أخرجه البخاري في ٦ - كتاب الحيض ، ٩ - باب غسل دم النجس .

والمسلم في ٢ - كتاب الطهارة ، ٣٣ - باب نعمة الله وكيفية غسله ، حديث (١٧٠) .

الشر . ولا يحب عند عجزهم كما تقدم مسوقاً في محله ، فحملوا هذا التضع على الغسل الخفيف اتم لنضاً فيه) بلام الأمر مطلق على سابقه ، ولقد إشارة إلى اعتناع الصلاة في الثوب النجس .

واسئل بالحدث على لسائلين ، أولاهما : ما ناله النجس في مخرج البخاري^(١) . ومنها أنه يترك على وجوب غسل نجسات من ثياب^(٢) قال ابن بطال : حديث أسماء أميل عند العلماء في غسل النجاسات من الثياب ، ثم قال : وهذا الحديث عندهم محمود على كثب ، لأنه تعالى شط في نجاسته أن يكون مسوحاً ، وهو كناية عن الكثير النجاسات ولا أن الغسل ، ختموا في مضار ما يتجاوز عنه الدم ، فاعتبر الكوفيون فيه وفي النجاسات دور الدم للفرق بين القليل والكثير .

وقال مالك : قليل الدم مذهب ، ويغسل قليل سائر النجاسات ، يروي عن ابن وهب أن قليل دم النجس ككثيره وكسائر النجاسات بخلاف سائر الدماء ؛ لأنه يخرج قال لأسماء : مذهبهم ثم اقرضه ، حيث أنه يفرق بين القليل والكثير ، ولا سألها عن مقدار ، إلى آخر ما سطره المعني .

قال العلامة الشيرازي في «ميزانه» ومنها قول الإمام أبي حنيفة بالعضو عن مقدار الدم من آدم في الثوب والبدن ، ومع قول الشافعي في الحديد . إنه لا ينعى عنه ، ومع قوله في تقديم : إنه ينعى عنه عند دون الكف . اهـ .

(١) عمدة القاري (٩/١٦٠) .

(٢) قال ابن عبد البر : أجمع العلماء على غسل النجاسات كلها من الثياب والبدن وألا ينعى بشيء منها في الأجر ، ولا في الثياب والاستنقاء (٢/٢٠٥) .

وقال في «مختصر الخليل»: وعني دون درهم من دم مطلقاً، أي: وفان في «الروض المربع»^(١) من دمه الحائلة: ويعني عن يسير دم تحس ونحو حبصاً أو عاساً أو استخاضة، وعن يسير قبح وصيد، والسر ما لا ينحس في نفس كل أحد بحصه، أي: مختصراً.

وهو بهذا أن الأئمة الأربعة كلهم إلا الشافعي في قوله الجديد، مشفقون على الفقهاء من التيسير، وإن اختلفوا في تحديده، وليس بمزيد اختلاف، دون مؤدب الكل قريب، وعند منها أيضاً أن حدث أسماء عند الجسهور محمود على العقدر الذي لم يقع.

وأما المسألة الثانية: فهو ما قال الخطابي: إن فيه قليلاً على تعيين الماء لإزالة النجاسة، وكذا استدل به البيهقي في «سننه»، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد ومحمد ويزيد - رحمهم الله - إلا قالوا: إن الطهارة من النجاسة لا تحصل إلا بما يحصل به طهارة الحنفية. وقال الإمام الأعظم أبو حنيفة وأبو يوسف: يجوز التطهير بكل ما طهر قال أبو حنيفة. وقال قوم يندون إلى الظاهر: يجوز إزالة النجاسة بالتراب لحديث النعل، وهو في النعل حاصلة. وأنت خير بأنه لا حجة لهم على النجاسة في الحديث المذكور، لأن مؤدب طهارة الثوب بأسماء ولا ينكره أحد، والاختلاف في الطهارة بغير الماء، والحديث لا يدرجه نهيلاً ولا إثباتاً، بل صاحت عنه، فثبت شعري كيف استدل به الخطابي والبيهقي!

قال الشمراني في «ميزانه»: ومنها: قول الأئمة الثلاثة لا تزال النجاسة إلا بالماء مع قول الإمام أبي حنيفة: إن النجاسة تزال بكل ماء غير الأدهان ووجه الأول أن الطهارة شُرعت لإحياء الدين أمر الثوب، فالتبذل أصل، والثوب

تبع، ومعنوم أن الصنيع ضعيف الريحانية، لا يكاد يحس الإنسان ولا يوشى الثوب، ووجه الثاني كون الصنيع فيه روحانية لا على كل حال.

وأيضاً تحك المذمومة أنقص من الحدث بدليل ما ورد عن عائشة أنها قالت: إذا أصابني شيء من جنس لم يغسلني ثم غسلته حتى تزلزل عني، وبذلك صحت صلاة المحضر بالحجر، ولم يبق هناك أثر النجاسة، بخلاف الطهارة عن الحدث، فلو بقي على الإنسان نجاسة فأنشأه ثم غسله، لم يصح طهرته، لا محضاً جامعهم، انتهى.

قلت: وهذا المحتج أيضاً بعدم الغسل في الروايات، فإن الغسل بعمومه شامل لكل ما بعده، وقد أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن سعيد بن جبير قال: لما كان محض أميات لم يغسلوا في الماء من ثوبه يربطه من الحس من ثوبه، أنه رأى في قميصه دماً فزلقه ثم نكح، وكان أحرص من ثوبه - رضي الله عنه - ويهين من مهون.

وقال ابنوكاي في فتنيل: ومن أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز تطهير النجاسة بكل دمج طاهر، وهو مذموب الشامي من أهل البيت، وأجروا بعد ذلك - رضي الله عنهم - ما كان لأحدنا إلا ثوب واحد يغسل فيه، فإذا صاب ثوبه من دم الخنزير قالت برقيها، أي آخره.

والحق أن الماء أصل في التطهير لمصنف ذلك كتاباً وسلفه، لكن القول بغيره وعدم إيماء غيره يؤيده حديث مسح الشعر، فترك غسل رجليه وداخله بإذنه، وأما ذلك كثرة، ولم يأت دليل بنفسه يحصر التطهير في الماء، ومجرد الإيماء به في بعض النجاسات لا يستلزم التمسك به مطلقاً، وعائنه بغيره في ذلك مستبعد، خصوصاً إن علموا أنه

ولا يبعد، حيث أن الحنفية لم تمتنع فيه إلى دليل، فإنهم لم يقولوا بكون غير الماء مضمناً، بل قالوا: خروج النجاسة عن الثوب والمحل بطهره.

باب (٦٩) المستحاضة

ولا يكر أحد أن من قطع المحس التحس متلاً من الثوب فالباقى طاهر إجماعاً، فهل يسكن أن يقال: إن المفراض مطهر أو قطع الثوب من المطهرات؟ لا وكلاً، على خروج المحس مؤثراً في طهارة الأحداث، فتأمل^(١) وشكروا والله ملهم الرشيد والنصواب.

باب (٦٩) ما جاء في المستحاضة

أصلها من الحيض، لاحت الزوائد للمبالغة - كما يقال: قر في المكان واستقر، وأغش، ثم يزداد للمبالغة فقال: اغشيت - وهي التي لا يرف دم حبستها. وقيل: هي التي استمر بها الدم بعد أيامها فهي مستحاضة. وقيل: الحيض حريان دم المرأة في أوقات معلومة، يرغبه فعر رحمها بعد بنوعها، والاستحاضة: حريان في غير أوقاته، يسيل من عرق في أدنى الرحم دون فعره يسمى ذلك العرق: العاذل بالعين المهمة والذال المعجمة.

قال ابن العربي: إذا سال في غير أوقات معدومة ومن غير عرق الحيض قيل: استحيضت، فحطيفه أنه فعل به الحيض، اهـ - يقال: استحيضت المرأة بإفناء المنعول فهي مستحاضة.

قال العيني^(٢): فإن قلت: ما وجه سوء الفعل إذا عاز في الحيض وتنسفعول في الاستحاضة؟ قلت: لما كان الأول معروفاً معاداً سبب إليها، والثاني لما كان نادراً غير معروف انزلت وكان منسوباً إلى الشيطان كما ورد: «أنها ركضة منه» بي لما لم يسم فاعله: فإن قلت: ما هذا التبيين؟ قلت: يجوز أن تكون للتحول كما في استحجير الطين، وههنا تحول دم الحيض إلى غيره وهو دم الاستحاضة، اهـ

(١) هذا ما منح لي، وليراجع كتب الفقه، ش.

(٢) حسنة القاضي، (٢/٦٣٢).

وحكمها حكم الطهارة في العبادات - جدها، وكذا في الوضوء عند الجمهور. كما سيجيء في الحديث الثاني.

ثم اعلم أن الروايات في المستحاضة مختلفة جداً بشكل الجميع بينها، كما لا يخفى على من له أدنى نظر على الروايات، وهذا الباب من غوامض الأرواب، ولذا أعني به المحققون، وأفراد العلماء بتصنيف سقطة، وعلى كثرة التصانيف في ذلك لم نحل معضلات مسائله ومشكلات معاملته. وذلك لكثرة الاختلاف في الروايات الواردة في الباب، فاختار بعضهم طريق الترجيع بأنهم رجعوا روايات توحيد العمل والوضوء لكل صلاة، وتركوا الروايات الدخيلة أو المتخيلة بتوحيد العمل والوضوء لكل صلاة ونسخ ما سوى ذلك، ونعالم واحد، وهو أحد موالي الطحاوي من المعتزلة، واختاره الشوقاني في «الذيل».

وأنت حير بأنه مشكل؛ لأن برك الروايات الكثير، فالمختلفة بأسرها ليس يسر لكه الأوفى بالقواعد، فحملوا روايات تعدد العمل على أمم مسبوحة أو كانت للعلاج أو للاستحباب، وهذه ثلاث توجيهات لروايات المختلفة في ذلك الباب.

وبعضهم حاولوا الجمع بين الروايات بأن حملوا كل نوع من الأحداث على نوع من أنواع المستحاضة، مثلاً حملوا روايات الغسل لكل صلاة على المستحاضة الحقيقية، وروايات الأقراء على اسمها، وروايات الإقبال والإدبار على المسيرة، ولا يخلو أيضاً عن إشكال، لأن الروايات الواردة في قصة المرأة الواحدة أيضاً تروي مختلفة الأحكام والألفاظ، فإن قاعدة مثلاً لبعض الروايات تدل على أنها ردت إلى العدة، وفي بعضها أنها ردت إلى التعبير. إلا أن هذا الطريق أسهل من الطريق الأول، وما تشكل فيه أيضاً وجهوا نحوه مثل الطريق الأول بتوجيهات إلا أنه في هذا الطريق أقل من الطريق الأول.

ثم سلمة - رضي الله عنها - عن أمها - كانت تفرق الدم، فكان يغتسل سنة
 أياماً، الحديث. أخرجه أبو داود^(١) والنسائي وابن ماجه، وهو أحد
 الأحاديث الثلاثة التي قال الإمام أحمد - يدور البعض عليها، وثنا رواية حمزة
 رضي الله عنه - في قصة ناطلة بنت أبي سبيح إلى آخر ما قاله.

ومدخل في هذا النوع العميرة المتعددة أيضاً إلا أنها تردنا ذكر المتقدمة
 ما رواها من الخبر الأول من النوع الرابع، فذكر هذا النوع أيضاً هناك ووما
 للتسهيل.

وأما الثالثة: فهي التي لها عدة معلومة ولا تغيير لها بدماء، فترك الصلاة
 أيام عادتها ثم تغتسل وتوضأ لكل صلاة، به قال الأئمة الثلاثة، ونفي عن
 الإمام مايت أنه قال - لا اعتبار بالعادة عند الاختيار بالتمييز.

قال ابن قدام^(٢) - وانقسم الثاني من لها عدة ولا تغيير لها لكونها
 لا تغير بعضها عن بعض، فإذا كانت لها عدة فين أن تغتسل، جاءت أيام
 عادتها واعتدت عند الغسلها، ثم توضأ لكل صلاة وتصلّى، وهذا قال
 أبو حنيفة والشافعي، وقال مالك: لا يختار بالعادة، إنما الاختيار بالغير، فمن
 لم يغير استظهرت بعد عادتها ثلاثة أيام، إن لم يحدود خمسة عشر يوماً،
 وهي بعد ذلك مستحقة، اهـ.

وقال الزرقي^(٣) - وأما قولنا ثم يغتسل - رحمه الله - وهو منقطع
 بذلك أنها إما ترد عادتها إذا لم تكن مميزة وإذا ردت إلى التغيير، اهـ.

(١) أخرجه أبو داود (١٦٠١) والنسائي (٩٩٠١) وابن ماجه (١٠٢٩).

(٢) الشعيبي (٣٩٦/١).

(٣) شرح الزرقاني (١١٣/١).

وقال الباقي^(١): أما المعتادة فإن تصادى بها اندم أكثر من أيام عاداتها
 من مائتة فيه وإحدى. إحداها: أنها تقسم أيام عاداتها ثم تستظهر بثلاثة أيام.
 والرواية الثانية: تقسم أكثر مدة الحيض، وأتاك خمسة عشر يوماً ثم تصير
 صغاضة، انتهى.

وفي معارضة لأخوذي^(٢): المعتادة فيها خمسة أقوال: الثالث منها
 تستظهر بثلاثة أيام وعليه ثبت مالك، اهـ. وكذا ذكر في المقدمات ابن رشد
 خمسة أقوال للإمام مالك، ومنها من الجمهور أيضاً قول واحد.

وما يظهر من كتب الفروع المالكية أنهم احتاروا الاستظهار، كما في
 التصانيف، ومقدمات ابن رشد، وغيرها، فليعلم أن في هذا النوع من
 الاستحاضة كلاً من الأئمة الأربعة قالوا باعتبار العادة إلا أن المرحح عند
 المالكية أنهم زادوا عليها ثلاثة أيام للاستظهار بشرط أن لا يبلغ أكثر من خمسة
 عشر يوماً، فإذا بلغ إليها يتقضى من أيام الاستظهار حتى إن من كانت عاداتها
 خمسة عشر يوماً لا استظهار عليها أصلاً، كما صرح به في المدونة^(٣).

ثم أعلم أنهم اختلفوا فيها في مسألة أخرى، وهي أن العادة هل تشت
 مرة واحدة أو بأزيد منها؟ وسيجي، فيجاء، فوه في الحديث الثاني فانتظر.

والنوع الثالث من لها عادة معلومة وتغير أيضاً، وإن اتفقا فلا إشكال،
 وإن اختلفا فمرة للعادة عند الحنفية وهو أصح قولني أحمد.

قال ابن فدامة^(٤): والقسم الثالث من لها عادة وتسير، فإن كان الأسود

(١) المستظهر: (١٢٤/١).

(٢) (٢٠٦/١).

(٣) (٥٥/١).

(٤) المبسوط: (١١٠/١).

في زمن العادة فقد اتفقت العادة والتمييز، فيعمل بهما، وإلا فبه روايتان: إحداهما: يقدم التمييز - وادع العادة، وهو ظاهر كلام الحرفي، وهو ظاهر مذهب الشافعي - رحمه الله - وظاهر كلام الإمام أحمد: اعتبار عادة، وهو قول أكثر الأصحاب، اهـ.

وفي «الروضة لسريع»^(١) - في لغة الحنابلة -: «ولمستحاصة المعتادة لو كانت عمداً مجلس عاداتها، ثم تغتسل وتضمي، اهـ». وفي «الشرح الكبير»^(٢) - وإن استحضرت المعتادة رجعت إلى عاداتها، وإن كانت مميزة، وعنه ومذهب التمييز، وهو احتار الحرفي.

قال الزقاني^(٣): «لمستحاصة المعتادة ترد لعاداتها ميزت أم لا، أقل تمييزها عاداتها أو خلاف، وهو مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - وأحد قولي الشافعي - رحمه الله - وأشهر الروايين عن أحمد، وأما أصح قولي الشافعي وهو مذهب مالك أنها إنما ترد لعاداتها إذا لم تكن مميزة، وإلا ردت إلى التمييز، اهـ». قلت: لكن في «مجموع عبد الرحمن» لم يذكر التمييز بين قال: «للمعتادة ومعتادة وسامل، اهـ».

والرابع: من لا عادة لها ولا تمييز، وهي نوعان: معتدة، وهي التي بدأ بها الحيض، ولم تكن حاضت قبلاً واستمر بها الدم، والثاني: متخيرة، وهي التي كانت معتادة لكن نبت أيامها، أما الأولى، بعض المعتدة إن كانت معتادة عملت بالتمييز عند من قال به، وهم الأئمة الثلاثة كما تقدم خلافاً للمستحب - رضي الله عنهم -، فمنهم من تجب أكثر مدة الحيض.

قال في «الشرح الكبير»: المعتدة إذا جاوز دمعها أكثر الحيض لو تحل من حائض: إذا لم يكن مميزة فتحكمها أن يحضها زمن الدم الأسود، وهذا قول

(١) (١١١/١).

(٢) «شرح الزمخشري» (١١٣/١).

مأخذ والشافعي. وبحال الثاني أن لا يكون دمها مستعيزاً، ففيها أربع
بوابات: إحداهن أنها تجلس غالب الحيض من كل شهر، وذلك سنة أيام أو
سبعة أيام. والثالثة: أنها تجلس أقل الحيض لأنه المستعيز، ولتشافعي قولان
كجائز، والثالثة: تجلس أكثر الحيض وهو قول أبي حنيفة، والرابعة: تجلس
عنده مانها كآخستها وأميتها، وهو قول عطاء والنوري والأوزاعي، انتهى
المحيط.

قلت: مذهب الحنفية كما في الفروع والمآخذ كما في المختصر
عبد الرحمن أنها تجلس أكثر مدة الحيض، فتأمل.

وإن النوع الثاني فالبحث فيه ضوئاً لا سمعياً عند المختصر، ومذهب
الحنفية في ذلك أنها تتعزى، وهذا مردود في ١٠٠٠ ص. وطاهر ودحوول هي
الحيض تنوعاً لكل صلاء، ومنى تردت بين الموضعين وأطلقوا، والشافعي في
الطهر يقتضي لكل صلاة، كما في الأمر المحذور، وهذا إجماع أنواعها التي
يسمونها الغثها، ونحو كل نوع أنواع محلها كتب الفروع، ولا تجد عند
التوسيع والتقصير للمذهب في غير هذا المختصر إلا ما قاله، فأغنى
عنكم.

والحاصل أن المحذوفة عندنا الحنفية ثلاثة أنواع مبدأة ومختبرة
ومعاداة، ولم يعتبروا التمييز بالثلاث أصلاً لمحوها، سيما أنه لم يثبت نص في
حديث صحيح، وأحدثت الأفعال والإدراك كما أنها تحمل على التعبير يمكن
عندنا على قتال باعتبار العادة بل هو المنع لرواية شاذية^(١) بلفظ: فإذا
أولت الحيض فارتكبي الصلاة، فإذا ذهب قدره فاعسلي، الحديث، قال ابن
نعمان: رواه البخاري والشافعي وأبو داود.

(١) أخرجه البخاري في باب مفرق الاستعاضة، ومجمع الزوائد ١١/١٤٣٦.

وسئل: «إذا ذهب فمها صريح في العادة، وقد أتبع بعد الإلقاء، فعلم أن السرد لا يفسد أيضاً بغير العادة، فليس السرد بالقدوس ولا البراءة إلا بدليل أيام التحصيل وإعداد وجهها بين العادة والبراءة، ولا في طريق البراءة، وقد فصل بعضها بعضاً، حدثت دقة - وهي الله بعد - فإنه دم أسود يقرن ليس ثلث كذا المرحمة الساجية.

وفي «المنهاج» أنه معروف عليها، وقال الشافعي في «السل» وفي «السنن» هذا حديث أبو حاتم، وفي «الحوشم النقرة»^(١) وفي «الذليل» لا يفسد حاتم سأنه في سنة ثلث، مكر، وقال ابن الغضائري في رأيي مطع. وهذا قال الشافعي: وقد شرف الحديث أبو داود، انتهى.

قلت: وضعت هذا نظائري في المشكل الأخر^(٢)، ومنها أن إعادة أقوى كونها لا تفسد دلالتها، والمؤمن إذا زاد على أكثر الجسد طهر دلالتها، لا لا نظير دلالة أبي، وهذا لا شك.

ومما أن أنى شيء وقد أم حبيبة وتبرأه التي است، بها أم سعة إلى العدة، روح يغني ودم يستدعي إلى كونها سبعة وجبرها، وحدث فاضلة مرضي الله عنها - ثم زوي زوجها إلى العدة ورجعها إلى التمتع، فتعاضدت دروبها، وبقيت الأحاديث الشفية حالمة عن معارض، فيجب العمل بها. على أن حدث فاضلة - رضي الله عنها - نظية غير وحكاية حال يحصل أنها أخبرته أنها لا عادة لها، أو عدم ذلك من غرض أو من قربة حادثة، وحديث عدي بن ثابت يؤيد في كل سيجاسة، كما في «المعجم»^(٣)

(١) «الحوشم النقرة» من حديث أبي بكر بن أبي شيبة (٣٩١ هـ)

(٢) «الذليل» (١٠٠ هـ)

(٣) «المعجم» (١٠٠ هـ)

الأكبرى من أنها كانت مبيضة، وله ثوب على يمينها رب المستعاضة بها
 ثوب مبيدة، ثم لم يكتب على ثوبه من رشح المردبات الواردة في مصنفها
 ثوب الإنسان والإبر

وأنت خبر من لم تكتب على الإبر، والإبر في مصنف لا يحيد
 معناه لأن المردبات أيضا إقبال الأمان وإبرها، كما تعد ما قربا، وإلى
 كونها مبيدة في المردبات، أو على أي أحد رشح من المستعاضة إذا
 كانت تعرف حقيقا إقبال الدم والمردبات، وإبرها أن يكون أمود، وإبرها في
 مبيد يفر المبيدة، فتعلم من على حدث فطنة من أي حبيد، وهي أن
 عنها، أي

ولا تكتب على رب من أحد الأصح في ذلك خلافه كما ظهر
 في بيان المستعاضة، وأما في ثوب، فبعض المستعاضة مبيدة عند المستعاضين،
 ومبيد ما من المبيد، وبه شخص عدو، بل ولا شت على كونها
 مبيدة، وحديث دلائل كثيرة ترجح في أنها كانت معددة

ومبيد، حديث الثوب بار لثوب أمود، فبعض المستعاضة في ثوب
 معددة، وهكذا يرد عمرو، ومحمد، والثبت، وحديث في بعض عن الطام،

ومبيد حدث تافه، وهي الله عنها، فتعبد، أو حة أو دلة، والمري
 ومريها يرويه محمد بن عمرو عن واطقة، وهي الله عنها، وأما المظفر
 إذا كان يرويه فلا عدل، وإذا كان يرويه فتعبد، ثم صلي، في المظفر، أو
 المظفر، ويرويه حريته، أي وليكة عند الحكة، والتعبد، أو في
 في كل شهر أربعين، أو أربعين، أو في كل شهر أربعين، أو في كل شهر أربعين،

ومبيد، أو ثوبه المبيد، أي في المظفر، أو في كل شهر أربعين، أو في كل شهر أربعين،

فاطمه بنت أبي حبيش المرومية أم سلمة - رضي الله عنها - أن تسأل رسول الله ﷺ فقال: «دع الصلاة أيام إفرانها ثم اغتسل» الحديث. قال اندارقطني ورواه تميمي ذات.

ومنها: ما نقله الزيلعي أيضاً عن مصنف ابن أبي شيبة - رحمه الله - سليمان بن يسار أن امرأة أتت أم سلمة - رضي الله عنها - ودفع الصلاة أيام إفرانها، قال: وهذه المرأة هي فاطمة بنت أبي حبيش، اهـ.

ومنها: حديث أسماء بنت أبي داود وغيره والمطهر: «فأمرها أن تقعد الأيام التي كانت تقعد ثم يغتسل».

ومنها: أحاديث أم سلمة بجميع حديثها - فإنها ليس فيها إلا الرد إلى العادة. قال ابن قدامة: وحديث أم سلمة - رضي الله عنها - إنما يدل على العادة ولا نزاع فيه. اهـ. ويحكى أن المراد من حديثها هي فاطمة - رضي الله عنها - لا غير، ولذا اضطر البيهقي إلى أن قال: ويحتمل أن كانت تسميها صحيحة من حديث أم سلمة أن كانت لها حالان في مدة استحاضتها. حالة تُعزَّر فيها بين الدعي، فأنتها بتوك الصلاة عند إكمال الحيض، وحالة لا تُعزَّر فيها بين الدعيين فأمرها بالرجوع إلى العادة.

وقال ابن قدامة^(١): روي رفعاً إلى العادة، ورفعاً إلى المميز، وتبرؤ من ديارضها. اهـ. وأنت تعزِّي أن التعارض لم يحمي إلا من الدين حملوا المنع الأول على التمييز بين ذليل ولا يمينه، ولو حملوها على الآية كما حملته الحنفية ما اضطروا إلى تضعيف الروايات المذكورة ولا طرح الأحاديث الصحيحة. والله منهم الرشاد والسموات، وسيأتي بعض الروايات الأخر في ذلك قريباً.

(١) المعجم، ١/١٠١، ١٠٢.

بِ رَسُولِ اللَّهِ! إِنِّي لَا أَقْبِرُ. فَأَدْعُ الصَّلَاةَ! فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«لَمَّا دَاكَ عَرَقٌ».....

(بِ رَسُولِ اللَّهِ إِمَّا لَا أَطْهَرُ) أَي لَا يَنْتَفِعُ الدَّمُ عَنِّي، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا نَعِمٌ أَوْ
الْحَائِضُ لَا تَطْهَرُ إِلَّا بِالصَّلَاةِ الدَّمِ، فَكَيْفَ يَسْتَعِينُ الطَّهَرُ عَنْ إِرْسَالِ الدَّمِ
وَجَوَابُهُ: «مِمَّا رَوَاهُ» إِنِّي أَسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ، فَقَوْلُهَا: «إِنِّي أَسْتَحَاضُ»
بَعْدَ تَعْلِيلِ تَقْوِيلِهَا: «فَلَا طَهْرَ» وَهَذَا عَلَى رَأْيِهَا، وَبِحَسَبِ الطَّهَارَةِ الْمَعْنَى
أَي عَنِ الْقَبْرِ وَالْأَمْرِ.

(أَدْعُ الصَّلَاةَ) بِمَعْنَى الْإِسْتِغَاثَةِ. قَالَ الشَّوْكَانِيُّ: إِنْ قِيلَ: الصَّلَاةُ
تَقْضِي حَقَّ الْكَلَامِ، وَالْقَاءُ تَقْضِي الْمَسْئِلَةَ، فَكَيْفَ يَجْتَمِعُ؟ قِيلَ: عَطَفَ
عَلَى مَقْدَرٍ أَيْ أَيْكُونُ بِحُكْمِ الْحَائِضِ، فَأَتْرُكُ الصَّلَاةَ إِلَى انْقِطَاعِ الدَّمِ أَوْ
الْجَمْعِ أَوْ تَحِيَّةٍ أَوْ بِوَسْطِ جَانِبِ الْمَعْطُوفِ إِذَا كَانَ عَطَفَ الْجُمْلَةِ عَلَى
الْجُمْلَةِ، أَوْ الْجَمْعُ نَاقِيَةٌ عَلَى صِرَافَةِ الْإِسْتِغَاثَةِ، لِأَنَّهَا لِلتَّخْفِيرِ فَلَا تَقْضِي
الْمَقْدَرَةَ، قَالَهُ الْعَمِّيُّ^(١).

قَالَ الزَّوْجَانِيُّ^(٢): لَكِنْ يَأْتِي هَذَا أَنَّ التَّخْفِيرَ حَقُّ الْمَحَاطَبِ عَلَى
الْإِعْتَرافِ بِأَمْرِ اسْتِغَاثَةٍ، فَيُكَلِّمُ وَيَقْضِي أَيْ يَكُونُ عَالِمًا، وَهِيَ هَهُنَا نَيْسَتُ
كَذَلِكَ، قَالَ الْعَمِّيُّ: سَوَّالٌ عَنِ اسْتِغَاثَةِ حُكْمِ الْحَائِضِ وَفِي حَالَةِ دَوَامِ الدَّمِ
وَأَوَّلُهُ، وَهُوَ قَلَامٌ مِنْ غَيْرِ عِنْدِ أُولَ الْحَائِضِ مَسْئَلَةٌ عَنْ الصَّلَاةِ. أَوْ قَالَ
لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا فِي رَوَايَةِ أَيْ مَعَاوِيَةَ لَا أَيْ لَا تَرْكِي الصَّلَاةَ (إِنَّمَا ذَلِكَ)
بِكُفْرِ الْكُفَّارِ (عَرَفَ) بِكُفْرِ النَّبِيِّ بِسَبِّ الْبِغَاةِ، وَلَا يَأْتِيهِ مَا سَبَّاهُ فِي كِتَابِ
الْحَجَّ فِي سَبِّ جَدِّهِ الصَّوْغَاتِ، إِنَّمَا عَمَّ وَكُفُّهُ مِنَ الشُّبُهَاتِ، وَمِثْلُي الْحَمِيعِ
بَيْنَهُمَا هُنَاكَ

وَسَدَّدَ حَدِيثَ الْبَابِ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا تَعْمَلُ كُلَّ

(١) «مَعْنَى الْقَارِي» (١٢٣: ١٢٤).

(٢) (١٢٤: ١٢٥).

والثالث بالحرارة، فإذا أقيمت التحصن فتركى الصلاة

صلاة، لأن دم العرق لا يوجب عصلاً، فإنه الوراقاني، وقال أيضاً: وما يقع في كتب الفقه ما ذلك مرقق المقتطع أو المتجرع، يعني زياده لا تعرف في الحديث.

قلت: أخرجنا الدررغطني والبيهقي والحاكم هذه الزيادة، فإنه التوكلاني

قال العمري: واستدل به بعض أصحابي على قصر الوضوء بحروج الدم من غير السيلين، لأنه عليه السلام غسل نفسه الوضوء، مخرج الدم من العرق، وكل دم يخرج من البدن إما يبرز من العرق، لأن العروق هي مجاري الدم من الجسد، وما أورد عليه الخطابي رحمه العمري.

قلت: روي دليل على جواز الصلاة مع الحرج السائل، قال ابن رسلان: روي بقول الشافعي والشافعية وغيرهم، انتهى

أولست بالحقيقة، بالفتح بمعنى التحصن على ما عناه أكثر المحققين أو كتبه، قال النووي: وهو معنى أو لحرب من المشركين، وقال ابن رسلان عن ابن حجر هو الرواية، اهـ. واختار الخطابي الكسر على زياده السائلة، وقال: المجنون يقولون: بالفتح، وهو خطأ، والصواب الكسر، ورواه القاضي وغيره وقالوا: الأخير بالفتح، لأن المروءة إذا قبل التحصن.

إذا ثبتت الحقيقة، قال النووي: يجوز هنا المصحح والكسر معاً، وقال: انخفاض، وروايتنا المصحح في كلا الموضعين، ويعرف الإقوال عندنا الحسية بانخفاض، ويعرف ببرد الدم عند من قال بالسبب، وتقدم مفصلاً أفانركي الصلاة) تنبي لها عن الصلاة وهو للتحريم، ويقتضي بقاء الصلاة وهو إجماع، فإنه يروى في، قال: وبعض المسئلة^(١) يرون أن تعرضاً وقت الصلاة وتذكر الله عز وجل، قال فعمري: ومنه الصلاة هنا في معاج المسلمين، ويستوي فيها

(١) كما في الاستدرك (١/٣٧٣) عن ابن عبد البر هو أمر مبروك عند جماعة من العلماء من تكبرونه.

وَإِذَا دَعَبَ قَدْرَهَا، فَاعْبَثِي أَنْتُمْ عَنْكَ وَصَلِّيْ.

المخرج البخاري في: ٦ - كتاب الحيض، ٨ - باب الاستنحاض.

وسلم في: ٣ - كتاب الحيض، 11 - باب المنحاضة وعليها وصلاتها، حديث ٦٦.

الفرس والنفس، لظاهر الحديث. ويتبعها الطواف وصلاة الجفارة بسجدة المنكرو والملاوة.

(فلما دعب قدرها) أي قدر أيام الحيضة، وهذا اللفظ أوفق ممن قال: المراد به إعادة، وأوله من قال: بالتمييز بتوجيه. قال الزرقاني: أي ذهب قدر الحيضة على ما قدره الشارع، أو على ما تراه المرأة باجتهادها، أو على ما تقدم من عاداتها، احتمالات نياحي^{١١}.

(فاعسلي عنك الدم) على الوجوب إن كان مقدار الدم مما لا يمضي، وعلى الاستحباب إن كان مما بعض، وقد تقدم الكلام على المعصوم من الدم والمناهاة به فلا تغفل (وصلي) أي بعد الاغتسال.

قال العيني: ظاهره مشكل لأنه لم يذكر فيه العمل، ولا به بعد انقضاء الحيض من العمل، وأجيب بأنه وإن لم يذكر في هذه الرواية فقد ذكر في رواية أخرى، اهـ.

قال ابن مسعود: حمل بعضهم هذا الإشكال على أن حمل المراد انقضاء أيام الحيض مع الاغتسال، وحمل قوله: «غسلي عنك الدم» على الدم الذي يأتي بعد العمل، قال ابن دقيق العيد: وانجس الصبح أنها وإن لم يذكر فيه الاغتسال لكنه المراد، اهـ.

قلت: قد وقع في رواية أبي أسامة عن هشام عند البخاري بلفظ ألم

(١١) المنظر (١٩٦: ١٩٧) وشرح الزرقاني: (١٩٣: ١٩٤).

اغتسني وصلي، لكنه لم يفكر فيه غسل اندم، والحقيقة أن هذا اختلاف بين تلامذة هشام، فبعضهم ذكروا غسل اندم فقط، وبعضهم الاغتسال فقط، وكلهم ثقات، فيحمل على زيادة الثقة بأن كلهم اغتصروا الروايات، وتركوا أحد الأمور لموضوحه عنده.

قال ابن رسلان: وجوب الغسل على المستحاضة إذا انقضى زمن الحيض وإن كان الدم حاراً أو سجع عليه، انتهى.

ثم هذا اختلاف آخر في رواية الباب، وهو أنه زيد في بعض الروايات بعده لفظ «ثم توضئي لكل صلاة» وهو أيضاً زيادة ثقة، ورده النسائي، وقال: تفرد به حماد بن زيد، قال مسلم في آخر الحديث لفظ «تركتها»، قال البيهقي: هو لفظ «توضئي» لأنها زيادة غير محفوظة، اهـ.

قلت: باباً متابعاً أبي معاوية عند البخاري، وأيضاً رواه الدارمي من طريق حماد بن سلمة، والمراج من طريق يحيى بن سليم كلاهما عن هشام.

قال الحافظ في «التلخيص»^(٢١): «رواه أبو داود وابن ماجه من حديث وكيع، وفيه «توضئي»^(٢٢) ورواه ابن حبان في «صحيحه»^(٢٣) وأبو داود والنسائي من رواية محمد بن عمرو عن الزهري عن عروة وفيه «توضئي»، ومن طريق أبي حمزة السكري عن هشام بن عروة بلفظ «فاغسلي وتوضئي لكل صلاة»، وكذا رواه الدارمي من حديث مراد بن سلمة، والمطحاوي وابن حبان من حديث أبي عوانة، وابن حبان من حديث أبي حمزة السكري.

(٢١) (٢٦٧/١).

(٢٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة رقم الحديث (٣٠٤) وابن ماجه رقم الحديث (٦٢٠).

(٢٣) رقم الحديث (١٢١٥) (٣١٨/٢).

ورواه أيضاً أبو داود وابن عاصم عن طريق الأعمش عن حبيب عن عروة عن عائشة وفيه التوضوء لكل صلاة. وروى الحاكم من حديث ابن أبي ملكية عن عائشة أي قصة غطفة أنه اغتسل في كل يوم غسلًا ثم الطهور عند كل صلاة ولا يجزئ السجدة من طريق عدي بن ثابت عن أبيه عن حماد بن عمار أنه أمر المرأة تدع الصلاة أيام أقرنجا ثم تغتسل وتوضوء عند كل صلاة، وإسناده ضعيف. وعن حابر عن أبي النبي يقول أمر المصنعة بالوضوء لكل صلاة روى أبو يحيى^(١) بإسناد ضعيف ومن طريق البيهقي^(٢) وعن سورة ست زمعة نحوه روى الطبراني، انتهى.

فهذه المباحث كلها تارة تعود حسبنا إلى زيد، وتأتي ضعف ريادة الخط فيوضي^(٣) فالأمر بالتوضوء لكل صلاة أيضاً زيادة من اللغات في هذا الحديث، إلا أنهم اختلفوا في أن المراد به الوضوء بعد أداء صلاة أو وقت صلاة، وسأني الكلام عليه.

قال الزياتي^(٤)، إن في الحديث دلالة على أن الصلاة إذا سبقت دم الحيض من دم الاستحاضة سبقت دم الحيض، وتعمل على إقباله وإدائه، إذا انقبض قدره، غسلت، انتهى.

وأنت صبر لأن هذا توجيه لتأييد مذهبه لأنه لو سلم دلالة الخط لإقبال على التمييز على اصطلاحهم لا يمكن حمل قوله ﷺ: «إذا ذهب قدرها» على الإقبال، بل هو بمنزلة النقص في مقدار الأيام، وقد تقدم أن غاطمة كانت معتادة، كما يبدى عليه ملاحظة الروايات بأسرها، وأصرح ما فيها روايتها

(١) ترمذ الوضوء في صحيح الترمذ (٢٥١/١)

(٢) روى البيهقي (٣١٩/١، ٣٢٥).

(٣) شرح المرواني (١٠١٢/١)

نفسها عند أبي داود وغيره إذ قال لها النبي ﷺ: «إذ أنت قِرك فلا تصلي فإذا
من قِرك فتنطهرى». وفي الأخرى: «فأمرها أن تغسل الأيام التي كانت تعدد من
نفس ولدت عند الضحاري: لأن طائفة كانت أياما معروضة

وقال الربيعي عن ابن عباس بسند إلى عائشة أم فاطمة بنت أبي حبيش
أمت النبي ﷺ قالت: «أمر رسول الله ﷺ أن تستحاض الشهر والشهرين، فقال
ليس ذلك بمحصر، ولحقته عرق، فإذا غسل غسلت يدعي الصلاة عند ذلك
التي كنت تحببني، فإذا أدبرت فاعسلي وتوضئي ثلث صلاة، فهذا نص في
أن النبوة ما تقولين إني الأيام فلا بد أن تجمع رويات الإحصاء والإحصاء كلها
إلى أيام عند تصاد الروايات.

وأنت تعرف أن إحصاء روايات الإحصاء والإحصاء إلى أيام أعين
أيضا من إحصاء روايات الخبر إلى التمسك لأن روايات الغد والأيام من هي
مؤداهما حالات الإحصاء والإحصاء، فهو مجرد اصطلاح، وهذا فرق للمحدثين -
مساجعهم الله عز وجل - ما أولوا طرح الأحاديث الثلاثة على الأمام طأ منهم أنها
تحتاج روايات الإحصاء والإحصاء الثلاثة على السبيل فأنس.

والصحيح أن - حسب الله - ما طرحوا الروايات الواحدة في قصة فاطمة
فقط، بل انصروا لأصحة أحدهم طأ إلى طرح الروايات الواردة في النساء
الأخرى، فإن أم حبيب عندهم متعددة، بل داود في بعض طرق حديثها ذكر
الإحصاء والإحصاء، وفي البيهقي بعد ذلك حديث الأوزاعي بسنده في قصة
أم حبيبة: «وفوتها» «أما أقبلت وأدبرت» تفرد به الأوزاعي عن سبع نقات
أصحاب الزهري، وأصحح أن أم حبيبة كانت متعددة، أم قالت المرأة في
حديث الأوزاعي تكون عاقلاً تصدقهم وإلا فلا مدخل كما حققنا ذلك.

والعجب من العلامة البرقاني - أنه ذكر أصلاً تحت الحديث الآخر، وهو
أن الجمع بين الشاكرين ولو من وجه أو من وجه آخر، ولم يفت إلى ذلك
الأصل بهذا، وراعاة الحفظ لا جمعاً من الروايات.

١٣٥/١٠٥ وحديثي عن مالك، عن نافع، عن أبي سلمة، عن

سار، عن أم سلمة، زوج النبي ﷺ

وفي حديثي^(١) قال القاضي أبو الوليد الحديث غريب يحتمل
وغيره، أنه لما كان من أهل المدينة، والتابع من غير أهل المدينة،
فإذا كانت الدم سركت الجلاء، ولم أجد أكثر الحصر، فبدا نفسي احتجنت
وهلكت وكانت مسخرة، فيكون إقبال العيصه أول ما ترى الدم، وإدراكها
عند التبريد لها، أي عند الحاجة.

فعلم من حديثي كتاب عند المالكية أيضاً ليس ينسب من الحديث بل
يحتمل الوجهين، فقدم من كلام ابن قدامة عن النجاشي، ومن كلام أبيهني من
اشاعة أن أحاديث، فاطمة، بحديث النجاشي، وأما فاطمة بن المصنف
ألقى النص الروي، ولما جعلها الطحاوي غير المعتمدة، وهذا يؤيد الرواية
الآخرة أيضاً فيها لا تحصل بـ الاستدلال، قال ابن قدامة في المعجم، وأحدث
أم سلمة بعد ذلك على العادة وما يزوج فيه، بعد، وقد جمع من الصحيح
أن النجاشي ما يثبت فيها المسؤولية فيها من فاشد، فتوجب معناه مع لا
يذكر الإنكسار.

١٣٥/١٠٥ (مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج

النبي ﷺ) كما رواه مالك وأبو يونس، وزود جريدة والثلث وعبد الله بن
عمر عن نافع عن سليمان عن رجل عن أم سلمة - رضي الله عنها - أخرج
رواهنهم أم سلمة فزادوا فيه رجلاً، فزار النجاشي يوم الخلاصة، حدث
صحيح، ولم يخرج ابن دعرق إلا عن النجاشي، قال النجاشي في التلخيص^(٢) قال
النجاشي عن شريفة، وقال أبيهني هو حديث شير، لا أن سليمان ثم

(١) الحديث (١٣٥/١٠٥)

(٢) (١٣٥/١٠٥)

الذمَاءُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَسْنَتْ لَهَا أُمُّ سَلَمَةَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

رَسَمَ أَيُّ نَصَبٍ، قَالَ أَبُو مُوسَى: هَكَذَا حَاءُ بِنَاءِ الْمَفْعُولِ، وَلَمْ يَجِءَ بِنَاءُ
الْفَاعِلِ

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: جَاءَ الْحَدِيثُ عَلَى مَا لَمْ يَسْمَعْ نَاعِلُهُ، أَصْلُهُ أَرَادَ، يَهْرِقُ
وَيَسِيلُ التَّهْمَةُ بِالْهَاءِ قِتْلًا، هَرَقَ يَهْرِقُ يَهْرِقُ يَهْرِقُ يَهْرِقُ يَهْرِقُ يَهْرِقُ يَهْرِقُ يَهْرِقُ
يَهْرِقُ، وَالتَّصْمِيمُ إِلَى التَّهْمَةِ (الدَّمَاءُ) أَيْ بِالْجَمْعِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْكثرةِ، وَنَصَبُ
تَنِيهِ بِالْمَفْعُولِ كَحَسَى الْوَجْهَ بِالنَّصَبِ، أَوْ عَلَى التَّصْمِيمِ أَيْ تَهْرِقُ هِيَ الدَّمَاءُ،
وَأَنَّ كَانَتْ مَعْرِفَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (لَقَدْ نَقَلْنَا) وَهُوَ مَعْرُودٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ شَادُّ عِنْدَ
الْبَصْرِيِّينَ أَوْ مَنصُوبٌ سَجَّ الْخَائِضُ أَيْ تَهْرِقُ بِالدَّمَاءِ، أَوْ عَلَى الْمَفْعُولِ يَهْرِقُ
فَتَكُونُ أَصْلُ تَهْرِقُ تَهْرِقُ، أَيْ دَلَّتْ كَسْرَةُ الرَّاءِ فَتَحَهُ، وَانْقَلَبَتِ الْيَاءُ أَلفًا عَلَى لُغَةِ
مَنْ قَالَ هِيَ نَاصِبَةٌ، نَاصِلَةٌ، وَقِيلَ: بِجُوزِ الرَّفْعِ عَلَى أَنَّهَا مِنْ مُرَمِّزِ تَهْرِقُ أَوْ
لَامِ الدَّمَاءِ، عَرَضَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ أَيْ يَهْرِقُ دَمًا هَاءً، قَالَ السَّاجِي^(١)، كَانَتْهَا مِنْ
كَثْرَةِ الدَّمِ بِهَا، كَانَتْهَا كَانَتْ تَهْرِقُ، وَيَعْدُ عِنْدِي مَا قَالَهُ ابْنُ رَسَلَانَ: إِنَّهُ مَفْعُولٌ
ثَانِي، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ نَابٍ عَنِ الْفَاعِلِ صَبَرَتْ مَحَاسِنُ دَمٍ، أَوْ

(أَيُّ عَهْدٍ) أَيُّ زَمَانٍ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وَكَانَتْ مَعَادَةً قَالَهُ الْقَارِي (فَلَسْتُ
لَهَا أُمُّ سَلَمَةَ) وَهِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِأَمْرٍ إِذَا هِيَ، فَفِي رِوَايَةِ الدَّارِقُطِيِّ: إِنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ
أَبِي حَبِشٍ اسْتَحْبَبَتْ فَأَمَرَتْ أُمُّ سَلَمَةَ أَنْ تَسْأَلَ لَهَا قَالَهُ الزُّرْقَانِيُّ، وَأُمُّ سَلَمَةَ
أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ كَانَتْ تَحُلُّ مَهْ ﷺ مَحَلًّا يَزِيلُ الْحُضُلَّ لِأَنَّهَا رُوحَتُهُ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)
وَكَمَا هِيَ رُوحَتُهُ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرُهُ أَنَّ السَّائِلَةَ أُمُّ سَلَمَةَ.

وَفِي حَدِيثٍ مَحَاسِنُ الْمُسْتَقْدَمُ أَنَّ فَاطِمَةَ هِيَ السَّائِلَةُ، وَفِي أَبِي دَاوُدَ عَنِ
عُرَّةَ كَذَلِكَ عَنْ فَاطِمَةَ نَفْسَهَا أَنْهَا قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَفِي حَدِيثٍ

(١) "المعنى" (١/٢٢٥).

يقال: «لنظف الثوب يومه الثاني بإزالة ...»

أما أخرجه أبو داود وغيره في أسماء من غسل ثيابه، والجميع يهمل أن طافه سكت فلا من أم سنة وأسماء أو عملاً لها، فإسائه مجتمعتان أو سلك في واحدة منهما منفردة، ومنع إطلاق السؤال على دلتلة باعتبار أنه في السؤال أو أنها حلفت معها أو كبرت السؤال بعد ذلك سبباً احتياطاً. وما قيل إنه يحتمل أن يكون لجهته غير واحدة المذكورة فيلزم معرر احتمال برؤيه السجدة من السجدة العريضة كذا تقدم استفاض.

قلت: ومن أنكر كون السجدة هنا موصلة ليس عليه دليل غير أن هذه معروفة، والأولى كانت مسوقة في من عند الله وهو عند حديث آخر. وكذا جعله ابن حنبل حجة في غير الأولى، لأنه في امر أو موقوف بشأن خبرها، وإشارتها، وهذا لا يحسن من امر أو كتب لها أمام مرفوعة ثمرة ما يتم قسم تحييده. اهـ

وأما قد حلفت أن اغتسل في حالة طافه أيضاً أنها كتب معصاة. فلا معصاة غير الزواجر أفعال، ولها من غير ذلك إن طافه كانت صيغة دليل. وهو في سوق المسألة، وحجود السخافة لمصلحة لهم لا تترك لزيادات كثيرة التفسير المستحقة باسم دلتلة في هذه المسألة كما تقدم بيانه.

انقل: إجماع السطر، بن. «نحو: قال ابن رستم في شرح أبي داود: مرفوع عن أبي حنبل أو غيره: «الام الحرفة ثلاثاً في رواية النوحان، وفي رواية في «المنظري» سكتون ثلاثاً بعد قضاء زيادة به، لمخالفة في آخره ولا خير باللام. اهـ

إلى عدة المصلي والأمام، يستطع فيه المراقب الحيثي أن أقل الحصى ثلاثاً وتشره عشرة. ولا إطلاق للأمام من ثلاثة إلى عشرة، وأما فيه بعدل يوم ويوم. ورواه قتال أحد عشر يوم. ومذهب الحنابلة من هذا أن أقل الحصى ثلاثاً أو يوم أو أربعين، وأنها غير ثلاثة وأمال أحد. والشافعي رحمه الله في

أني كانت تحبني من الشجر، قيل: أن حبسها الذي أصابها،
فذكرتك الصلاة بعد ذلك من ليلتي

لحمه يوم ليلة، وأكثره قيل: حصة عشر يوماً وإليها، وقيل: سبعة عشر،
وعند مالك لا تحل لافته وأكثره سبعة عشر، وقيل: ثمانية عشر، كما في
«السنن» و«عناصرة الأحمدي» وفي «مختصر العليل» أكثره لستة عشر
سهر وللمعاصرة ثلاثة. استطارة على أكثر عددها، يستثنى هذه الظهور في كتاب
الزهد.

(التي كانت) حصة ليالي أو أيام (تحبني) أي حبس شجر، من باب
إجراء السمعول فيه محرى السمعول به (من الشجر) كان يحسبها أو الأيام
والليالي، والتعني بالشجر لم في عادة النساء في الغلب من أبيه يحبس في
كل شهر (قيل أن يصيبها الذي أصابها) من دم الأم (مأثرة) (مأثرة) (مأثرة)
والصوم وغيره من المصاعف، واكتفى في الذكر على الصلاة لأنها أهم
العبادات (فذكر ذلك) كسر الكوف أي بعد تلك الأيام التي كانت تعادها (من
الشجر) أي من أبها إن كانت تعادها، أو ربه، أو أخيه كذلك، والظاهر أن
الذي يحس عرف حاله وكونها معتادة، أو ذكرت أم علمه، واختصر في
الرواية؛ لأنه لو لم يعلم لا يستقيم الحواب، لا سيما أنها تكون مبدأة، أو
منجزة، أو مبدية عند من قال.

قال المزيدي^(١)، فيه تصريح بأن لم يكن مبتدأة بل كانت ثمة عادة
تكرر، وليس فيه بيان كونه مبدية أو غيرها، وحاج من قال إن
المبتدأة المعتادة ثمة المعتادة مبدية، ثم لا يوافق تمييزه عادة، أو مخالفتها،
وقد مدح أبي حنيفة وأحمد قولي المانع، وأظهر الروايتين عن أحمد، وقد
انقاد في بيان المذهب، وهذا هو قسم الثاني من أقسام المستحاضة

(١) (٢٠٩-٢٠٨).

(٢) «شرح الرافعي» (١١٣).

فإذا جئت ذلك فمضيت به ثم استسفر فوجدته قد مضى فقلت يا رسول الله ما لي بهذا؟

المذكور، والحديث يخالف لما ذكرناه لأن لمعنا أنه قد مضى فاستسفر فوجدته قد مضى كما في فروعه، لأن ما يقرب إلى الروايات فيه اختلافه عندهم كما تقدم، وهذا محسوب على إحداهما، والله أعلم.

(فإذا جئت) يخرج الماء المعبية وأما الشربة والماء أي تركب (ذلك) أي الماء والآن أي إذا تركت ماء الحوض الذي كانت تعينه، ورواه
وحدث من اسم الحوض، وحدث من أيام الاستحمام، وأصل الخلف ترك
الماء قلت فهذا (المتن) أي مظهر من مظاهر الحوض سحره لا يقطع عنه
الحوض، ويستظهر عند المالكية ثلاثة أيام على المرحح لهم كما تقدم،
والحديث بزيادة لأبي (ثم يستسفر) يخرج القوي والمكان ليس السهلة وضع
المرفقة والمكان المسنة وكسر الماء أي شدة مرجه (جنوب) أي حرفة غربية.

قال في «المعجم» هو أن شدة مرجه بحرفة غربية عند أو تحشي فتش
أن شدة مرجه وديرها غرب مشدود أحد طرفه من سلف دبره في وسطه
- الأخير من صفة اليد، كذلك سائر طرفي العرفه في شدة شدة على
وسطها، فينتج به سلاسل الدم، فأخود من غير الدم يخرج الماء الذي يجعل
أحد ثابته، وفيه ما أخود من الماء يسكن الماء في الفرج، وإن كان أصله
الماء من غير الدم، وهذا كله على رواية الجمهور عن مالك، يروي عنه
يستدل بذلك معناه، قال الزخاوي أي لمضت لم تخرج.

قلت، قد ذكرنا، ولم أر في كتابنا معنى التحفيف، وهي المجموع
أمر ضرب تويج، والماء محذوف يقع على تطيب والتدبير به، المعصية إليه
ويستعملونه، قال أبو داود يروي ذلك معناه من آثاره، وهو
ما مر أي لمضت فيه يربى هذا الشيء معناه.

ويستعمل في حاشية الخوف، وقال ابن سنان لم مضت الرواية

ثُمَّ لِيُصْنِيَ^١.

أخرجه أبو داود في ١ - كتاب الطهارة، ١٠٧ - باب في المرأة استحاض.

والسائي في ٣ - كتاب الحيض والاستحاض، ٣ - باب المرأة يكون لها أيام معلومة تحببها كل شهر.

فمحمول على إبدال الشاء ذالاً، لأنها من مخرج واحد، اهـ. (ثم لتصل) بإسقاط ياء الأمر في أكثر النسخ، وفي بعضها بإنيانها فهي للإشباع دون ياء الخطاب كما توهم.

ثم في الحديث دليل على أن المستحاضة حكمها حكم الطاهرة في الصلاة، وكذا في أصيام والقراءة وسائر العبادات إجماعاً، إلا أنهم اختلفوا في الوطء، فالجمهور على الجواز، قاله الزرقاني. وسيأتي البسط في ذلك، وفي الحديث أمر الاغتسال فقط، وليس فيه الأمر بغسل الدم ولا الموضوء، وتقدم في حديث عائشة - رضي الله عنها - الأمر بغسل الدم فقط، وتقدم أن في كليهما اختصاراً في الروايات، والمصحح غسل الدم والغسل معاً.

واختلفت الروايات في حكم المستحاضة، ولذا اختلفت الأنعة في حكمها، قال ابن قدامة^(١): اختلف أهل العلم في المستحاضة، فقال بعضهم: يجب عليها الغسل لكل صلاة، روي ذلك عن علي وابن عمر وابن عباس وابن الزبير، وهو أحد قولي الشافعي في المنجبرة، لما ورد أنه عليه السلام أمر أم حبيبة أن تغسل لكل صلاة.

قلت: وبه قالت الحنفية في بعض المنجبرة.

ثم قال ابن قدامة: وقال بعضهم: تغسل كل يوم غسلاً روي ذلك عن عائشة وابن عمر وأبي رضى الله عنهم - وابن المسيب، فإنهم قالوا: تغسل من ظهر إلى ظهر، وقال مالك: إني أحسب حديث ابن المسيب هو من ظهر

إلى خيم. لكن المزمع^(١) دخل فيه. اندثت الميمنة بالمصححة.

وقال بعضهم: نجمع بين كل صلاتي صنع بعسل، وتغسل لتصبح مسلأ على ما في حديث، حنة وسهنة، وبه قال سطة، والنحوي وأكثر أهل العلم على أن أفضل عند القضاء التحيص، ثم عليها الوضوء لكل صلاة، ويرى هذا عن عروة، وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي وهو مذهب الحنابلة. وقال زبيدة ومالك: إنما عليها العسل عند القضاء حينها وليس عليها ثلاث خاصة وهو: لأن ظاهر حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في حديث قاطمة العسل فقط ولم يذكر الوضوء.

والله أعلم بخبره قال القاطمة، والوضوء في كل صلاة، قال الشرمدي: هذا حديث حسن صحيح، وهذه زيادة يجب تركها، وهذا يدل على أن العمل بالمأثور به في سائر الأحاديث مستحب غير واجب والعسل لكل صلاة أفضل، ثم نجمع بين الصلاتين، ثم العسل كل يوم بعد العسل عند القضاء التحيص، ثم نوضأ لكل صلاة وهو أقل المأثور ويجوزنا إن شاء الله، انتهى مختصراً.

قلت: وسيتبين قريباً أن مذهب الأربعة أنه لا يجب عليها غسل إلا مرة واحدة.

قال ابن العربي^(٢): هل نوضأ المستحاجة لكل صلاة؟ عندما لا تنوضأ إلا استحباباً، لأن قوله: «نوضأ لكن صلاة» قول عروة لا من قول النبي ﷺ، ولأن حكم حدث التحيص قد سقط فلا يوجب طهارة، ومعنى نغسل عندنا إن كانت معبرة من طهر إلى طهر، وإن لم تكن معبرة فغسلها عند الحكم بالاستحاجة، وقال أحمد: يستحب أن يغسل لكل صلاة، اهـ.

(١) انظر الاستذكار (٣/١٣٢) قال أبو عمر: ليس ذلك بوجه لأنه صحيح عن سعيد، معروف عنه من مذهب في الاستحاجة غسل كل يوم مرة من طهر إلى طهر، وانظر: التلخيص لمحمد (١/٢٣٩) ومعه الفري (١/١٢٦).

(٢) مغاربة الأصول: (١/٢٠٠).

١٣٦/١٠٦ - وحديثني عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، أنها رأت زينب بنت جحش، التي كانت تحت غيل الرحمن بن عوف،

قال الزرقاني^(١) وفي الحديث دليل أيضاً على أن العادة في البيض ثبتت بمرءة، لأنه عليه سلام ردها إلى الشهر الذي يلي شهر الاستحاضة، وهو الأصح عند المالكية والشافعية، اهـ.

وقال ابن قدامة في المغني^(٢): لا يختلف المذهب في أن العادة لا تثبت بمرءة، وهو ثبت بمرتين، اختلفت الرواية فيه، فعنه أنها تثبت بمرتين، وعنه أنها لا تثبت إلا بمرات، اهـ.

قلت: اختلف فيه أهل الحديث، قال في إجماع الرموز: إلا المدة تصير عادة عند الطبري ومرتين، لأنها مشتقة من العود، وعنده بمرءة، وعليه انعتبي كما هو المشهور. اهـ حاشية شرح الوفاية، وفي حاشية الدرر: قال في «الخلاصة» واللكاني: الغنوى على قول أبي يوسف في ثبوت إعادة بمرءة واحدة، وعندهما لا بد من الإعادة لثبوت العادة، اهـ وفي المنار المختار: وهي ثبتت وتنقل بمرءة، لا يفتي، قال الشامي: وهو قول أبي يوسف بخلافه لهذا.

١٣٦/١٠٦ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب) رتبة النبي ﷺ (بنت أبي سلمة) وأم مسعدة (أنها رأت زينب بنت جحش) قال عياض^(٣). اختلف أصحاب الأصول فأقترهم بقولون: زينب، وشر منهن يقولون: أم جحش، وهو الأصوب كما يدل عليه قوله: (التي كانت تحت عبد الرحمن بن

(١) شرح الزرقاني، (١/ ١٢٤).

(٢) (١/ ٢٩٩).

(٣) انظر: شرح الزرقاني، (١/ ١٢٤).

عوف) لأن زينة أم المؤمنين لم يتزوجها عبد الرحمن قط، وإنما تزوجها أولاً زيد بن حارثة، ثم تزوجها النبي ﷺ، وإنما كانت تحت عبد الرحمن هي أم حبيبة، انتهى.

قال الحافظ في «الفتح»: وجزم ابن عبد البر^(١) أن رواية «الموطأ» هذه خطأ، لأن النبي كانت تحت عبد الرحمن إما هي أم حبيبة أخت زينة، أم قلت: وبزينة أيضاً أن الرواية في خارج «السر» عند أبي داود وغيره، بلفظ «مرأة» على الإيهام بكون التسمية، فانظروا أن هذه التسمية وهم، والنصواب الإيهام، والنصواب بيا أم حبيبة، وذكر القاضي يونس في «شرح» على «الموطأ» أن بنات جحش زينة، وأم حبيبة، وحملة، اسم كل واحدة منهن تسمى زينة، واشتهر بالألقاب، ورؤد صاحب «المصانع» ونسبه السجستاني، وقال: لا يلفح لعول من قال: إن بنات جحش اسم كل منهن زينب، لأن أمر المعرفة بالأسنان لا يتقوى، وإنما حمل عليه من قوله أن لا يثبت انوهم إلى ثالث، أم.

وقال الحافظ في «الفتح»: قيل رواية «الموطأ» هذه وهم، وقيل صواب، وأن اسمها زينة، وكثيرها أم حبيبة بإثبات النهاء.

وأما أم المؤمنين زينة، فكان اسمها بركة، فعليه الذي يروي، وكان التعبير بعد الكناز كما في «أسماء الزور» للمحدثي، بحيثل أن يروي سفاهاً منهم حينها إنما علق على اسمها الكنية وأما الأئمة، إذ كذا قال، ونم يروى عليه بشي، لكن قال أيضاً في مرصع أنس من «الفتح»^(٢)، وتصف بعمر المالكية، فزعم أن اسم كل من بنات جحش زينب، فاستبرحت أم المؤمنين باسمها، وأم حبيبة بكيتها وحملة بنتها، ولم يأت بدليل على دعواه بأن حملة

(١) الاستدلال (٣/١٢٧).

(٢) المطر: منج الثاني (١/١٢٧).

لقب، انتهى.

وقال في التلخيص للحيرة^(١) ومن الغرائب ما حكاه الهيلي عن شيخه أن أم حبيبة كان اسمها زينب، وأن ربيب زوجة النبي ﷺ غلب عليها الاسم. وأن أم حبيبة غلب عليها الكنية، وأراد بذلك تصويب ما وقع في «الموطأ»، انتهى.

وقال السيوطي في «توسر»^(٢)، روات جعش الثلاثة قيل: يستحسن كلهم، وقيل يل أم حبيبة فقط، وقيل يل حمزة وأم حبيبة، وهذا أصح، قال الحافظ: ولم يورد بشبهة أم حبيبة ربيب بل وافقه يحيى بن أبي كثير عند أبي داود الطيالسي، انتهى.

قلت: لكن رواية يحيى بن أبي كثير عند أبي داود بلفظ «امراة» عن الإيهم، فظهر بهذا كله أن التسمية في رواية «الموطأ» هذه لو صحت، فالمراد بها أم حبيبة على الأرجح، وأم حبيبة هذه المصنوعة المشهورة استحببت سبع سنين كما في «المصحيحين»، ومشهورة بكنيتها أخت زينب أم المؤمنين، قال الواقدي والعمري: اسمها حبيبة، وكنيتها أم حبيب، ووجهه الذارقطني، ولكن النصاب كما في الروايات الصحيحة المشهورة أم حبيبة بإثبات الهاء، كذا في «المعني».

ونقل السيوطي عن أبي يحيى: أن اسمها جهنية، ويعتدل على أن بعد أن يكون التسمية في رواية «الموطأ» صحيحة، والمراد بها أم المؤمنين زينب، وبنات جعش الثلاثة كلهم يستحسن كما في الروايات. وما قيل: إنها لم تستحسن إلا أم حبيبة طاهر السلال فتكون الصفة - هي قوله: «التي كانت

(١) (٢٥٨/١) في كتاب التلخيص

(٢) «توسر الحرك» (ص ٨١).

وكانت مستحاضة، فكانت تغسل وتغتسل.

نعت عبد الرحمن - وهما - لأنه قد ثبت استحاضة بعض أمهات المؤمنين بفرق عديدة عند البخاري وغيره.

وما قال ابن الجوزي: ما عرفنا من أزواج النبي ﷺ من كانت مستحاضة فقلنا من الروايات الصريحة في ذلك، صرح به الحافظان ابن حجر والعيني رحمهما الله.

قال الحافظ: يحمل اختلاف الروايات في ذلك على أن زينة استحضت وقتها بخلاف أختها. فإن استحاضتها دامت، فروى البخاري وغيرهما في عائشة - رضي الله عنها - أن أم حبيبة استحضت سبع سنين. الحديث، لكن في عارضة الأحمدي^(١) أن حديث الموطأ هنا وهم من وجهين: الأول: أنها لم تستحضر قط، إنما المستحاضة أختها. الثاني: لم تكن قط نعت عبد الرحمن، اهـ.

ثم ذكر محمل روايات البخاري أن المراد بعض أزواجه ﷺ سودة، وكذا عثما ابن رسلان في المستحاضات في زمن النبي ﷺ فكان الخامس سودة زوجة النبي ﷺ، وذكر بعضهم أن زينة بنت جحش استحضت، وأنصحبح خلافه إنما المستحاضة أختها. قال أبو عمر: التصحيح عند أهل الحديث أنهما كانتا مستحاضتين جميعاً، اهـ.

(وكانت مستحاضة فكانت تغسل وتغتسل) قال الباقون. يحمل أن الاستحاضة كانت فتكر عليها، فكانت تغسل متى استحضت عند خروجها من الحيض، وتماذي بعد ذلك على الصلاة، ويحمل أنها كانت تغسل متى انقطع عنها دم الاستحاضة، انتهى.

قلت: وهذا الاحتمالان على كونها زينة أم المؤمنين أوفى، وأما على

١٣٧ - ١٠١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَسِيبٍ، مَوْلَى أَبِي

دَعْرَجٍ، أَنَّ ابْنَ عَبَّادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «مَنْ

غَسَلَ بِلَا يَتَطَهَّرُ، لَمْ يَغْسِلْ» . قَالَ: وَهَذَا الْحَدِيثُ، يُؤَيِّدُ مَا قَدْ تَقَرَّرَ فِيهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّادٍ، كَانَ يَرْوِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ، بِمَا يَكُونُ الْمُرَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا ذَلِكَ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَرْجُحِ رَوَايَاتِ أَبِي حَسَنٍ مِنْ الْمَسَالِكِ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَقِيلَ: يَتِمُّوعُهَا كَمَا أَتَتْهُ الطَّحَاوِيُّ وَغَيْرُهُ، وَقِيلَ: مَحْمُولَةٌ عَلَى الْإِسْتِغْسَابِ، وَابْتِغَاءُ أَحَدٍ كَمَا فِي «الْمُعْتَمِدِ» وَنَقَلَ عَنْ الشَّافِعِيِّ كَمَا فِي «الْمَرْفُوعِ» (١) وَغَيْرِهِ، وَقِيلَ: مَحْمُولَةٌ عَلَى التَّوَضُّعِ كَمَا هُوَ شَهُورٌ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ، وَهُوَ أَحَدُ أَقْوَالِ الْمُتَحَدِّثِينَ. وَقِيلَ: كَانَ مُحْتَجِّةً وَحَسْبَ عَلَيْهَا الْفُضْلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ كَبَّرَ عَنْهَا الْحَنِفِيُّ، وَابْتَدَعَ بِهَا كَمَا فِي كِتَابِ الْفُرُوقِ سَبَاغِي «الْإِتِّفَاعُ»، وَهُوَ الْأَرَضَةُ عِنْدِي.

وَمَا يَحْتَمِلُ أَنَّ الدَّخِيلَةَ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ جَهْلٍ مِنْ أَقْوَالِ الْأَشْعَثِ، فَأَوْجِبَ لَهَا الْعَمَلُ فِي كِتَابِ الْحَنِفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَقَالَ الْحَبِيبَةُ: حَكَمَهَا أَنْ تَحْفَظَ عَالِمُ مَدَةِ الْحَضَرِ سَنًا وَسَبْعًا، ثُمَّ تَغْتَسِلَ عَلَى الْوُجُوهِ كَمَا فِي «الْمُعْتَمِدِ» نَعَمْ لَمْ أَرِ حَكَمَهَا بَعْدَ قَوْلِ كِتَابِ الْعَالِيَةِ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَنَّ غَسَلَ أَوْ حَبِيبَةَ لِكُلِّ صَلَاةٍ كَانَتْ مِنْ حَمْدِ نَفْسِهَا، كَمَا هُوَ مُصْرَحٌ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَوْ كَانَتْ أَمْرًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، كَمَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ فِي عَدَّةٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ، وَهَذَا الَّذِي فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ الَّتِي فِيهَا: أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَحَدِيثُ «لَمَوْضَعٍ» سَاكِنٌ مِنْ هَذَا الْاِخْتِلَافِ، فَتَحَقَّقَ رُومًا لِلْاِخْتِصَارِ، وَتَمَسَّكْتُ بِالْحَدِيثِ فِيهِ كِتَابُ الْمَسْنَدِ.

(١) (٤٤٤/١).

(٢) (شرح المَرْفُوعِ، ١/٢٢٥).

(٣) (طَبَقُ مَرْجِسَةٍ، ص: ١٢٤، (٢٤٨/٢) وَابْنُ عَسَاكِرَ، ١/٢٠٧).

قال الباقى: وقد تابع ما ذكرنا على هذا القول هوذا بن عبد المطلب وسعيد بن عبد الرحمن قالا: إنما هو من طهر إلى طهر، فب. وقال أبو داود: رواه مسدد بن عبد المطلب من طهر إلى طهر فليهد الناس من طهر إلى طهر، قال الخطابي: ما أحسن ما قال مات، ما أشبهه بما مر لأنه لا معنى للاعتناء في وقت صلاة الطهر بأن مثلنا من الماء، ولا اعتناء أولاً لأحد، وما هو من طهر إلى طهر، انتهى.

ورب أبو داود^(١) الاختصاص من طهر إلى طهر، وذكر فيه روايات أبو عبد الغنى، وقد يذكر فيه هذه الرواية، ثم ذكر مات من قال تغتسل من طهر إلى طهر^(٢)، وذكر فيه أبو سعيد^(٣) هذا، فعلم أن أصوات عبد أبي داود أيضاً من أثر سعيد الإمعاء.

وقال البيهقي في نسخة^(٤): وعن ابن عمر وأبي من مائت غنسان من طهر إلى طهر، فليهد هذا، فيل في الماء الجملة.

وأما المعجزة، ففي ابن عبد البر^(٥) من فلتت يومه، لأنه صحيح عن سعيد معروف من معجزة، وقد رواه كذلك السبعيات عن أبي بصير بالإجماع، ولم يورد له عيب ولا اعتراض. فقد رواه وكيع عن ابن أبي عمير عن حماد عن ابن المسيب بالإجماع، أخرجه ابن أبي شيبة الطبري.

(١) ابن أبي داود (١/١٠٢).

(٢) ابن أبي داود (١/١٠٢).

(٣) ابن أبي عمير (١/١٠٢).

(٤) البيهقي (١/١٠٢).

(٥) الخطيب (١/١٠٢).

(٦) ابن أبي عمير (١/١٠٢).

قال ابن العربي في معارضة الأحمدي^(١)، والذي استبعد الخطابي صحيحاً؛ لأنه إذا سقط منهما لأجل المشقة الغتسل لكن صلاة، فلا أقل من الغتسل مرة في كل يوم عند الظهر في فيه النهار، وذلك للتطيق، انتهى.

قال ابن العراقي: المروي إنما هو بالإجماع فقط، وأما الإجماع فليس رواية محزوماً بها، وروى ابن أبي شيبة عن الحسن بلفظ: «تغتسل من صلاة إلى صلاة من الغد»، وروى الدارمي قول سعيد بن المسيب هذا بطرق مختلفة بلفظ: «من الظهر إلى الظهر»، ولفظ: «من الظهر إلى صلاة من الغد لصلاة الظهر»، ولفظ: «تغتسل كل يوم عند الصلاة الأولى»، وقوي قول سعيد هذا بقول الحسن وابن عمر.

فما يخطر في البال بعد ملاحظة كلام الفريقين أن الصواب في رواية سعيد الإجماع فقط، لكثرة طرقه، وليس عند من رواه بالمهمة إلا التخصيص، وإنما رواه الإمام في «الموطأ» فقط المهمة، لأن المعجمة عنه كان واحداً من أحد الرواة، فرواه عند أبي داود كما روى نه يعنى بالمعجمتين. وكان مخترفاً عنه كما صرح به، فروى في «الموطأ» على ما هو الصواب عنده، وهو بالمهلين، وكان الأوجه للإمام على أصول المحدثين أن يروي في «الموطأ» أيضاً بالمعجمة أولاً، ثم يشرح بالمهمة. كما أخرجه عنه أبو داود، فمعناه على التمهنتين، أنها تغتسل بعد انقضاء أيام الحيض غسلاً واحداً، ويكتفي إلى الشهر الثاني بعد انقضاء أيام الحيض الثاني، ولا يحتاج منهما إلى الغسل الآخر للحيض، وكذلك إذا يحيى، انظر لكائي فتاوى مرة واحدة، فيكون هذا الحديث بمعنى الحديث «إذا ذهب أيام حيضك فاعشلي» وهذا هو المشهور في معناه، ولنا بوزن أبو داود «باب الغسل من شهر إلى شهر»، وذكر فيه روايات توحيد الغسل.

وعندي يحتمل أثر سعيد معنى آخر، وهو وجبة عندي، وإن لم يذكر،

ويجوز أن يكمل غسله.....

أما من السجدة وهو أن يكون هذا حكم الاستحاضة يشترط أن لا يغير بها الدم بل يقطع مائة رطل بعد ذلك فحكمها أنها إذا اغتسلت بعد ذلك الدم بعد الغسل يكفي لها إيمى بحركه الدم لا غير فغير هذا ينافي مع الغسل القليل الذي هو الظاهر لأصله من

رواه عن هذا المعنى من تفسير الطحاوي لا يخرج لسننه عنه وإذا بعد غسله المصحح من فوائده من أن يكون رطله مع رطل الطهر يكون العسل من باب العلاج لأجله فلهذا الحكم وهو في الدم أن يسلط لستيفه فالحسين بن علي العائني يؤكد معنى كل رطل من الطهر الراشدة الكافية التي تحتاج إلى رطلين كما شرح غير الجميع لعدم التوضيح يكون عند من أنزل في الطهر رطل الطهر

وأما من رطل في وجه الخديف فقال من علمت أن حصها كان يسلط مع غروب الشمس إذا كان يرميها العسل عند غروب الشمس كل يوم في ذلك من دون أن يكون يقطع رطلها رطل من رطله فحكمها العسل عند غروب الشمس لا يوجد معها رطل من الطهر فيكون الطهر رطل في ذلك لا يسلط في سبيلها بعد سبيل من إذا هذا رطل غسل الراوي الحديث فقط لا يسلط في سبيل رطله رطله من

هذا قال الحنفي ما معنى لا يغسل في هذا الوجه. علقه في الترمذي أن معنى لم يذكر الغسل لغرضه رطله لأنه يغسل في الأجزاء الأخرى من الجسم أن لا يغسل في هذا الوجه من رطله رطله في هذا الوجه الغسل إلا أنه يغسل في مراد الحنفي أن لا يغسل في هذا الوجه الإيجاب وليس هو قوله أحد من الأئمة الذين أخذوا به وفيه إجماع أنه ما قبله من رطله رطله كما تقدم من خلاف من رطله

(وتنوعاً مثل صلاة) من هذا أن لا يغسل في الأولى حكمه المصنوع فهو

و رجب عند جمهور الأئمة، مسح عبد (إمام فائز)، يحوله عليه السلام: «دم عرق»، العرق لا يتوضأ منه عندنا، ولكن الذين قالوا: يتنفض الوضوء بدم العرق أيضاً لا يتم التفريق عندهم، بل هذه الأحاديث صحة لهم هي إيجاب الوضوء بدم العرق؛ لأنه عليه السلام غسل الوضوء بكونه دم عرق، واستدل الجمهور على إيجاب الوضوء على الاستحاضة بأوامر الوضوء في الروايات، وهي أكثر من أن تحصى، وتقدم بعضها قريباً.

والثانية: أن الوضوء بحب الفعل كمن مرّاء أو لوقت كل صلاة، يختلف عند الفاضل بإيجاب الوضوء، فأعنت الشافعية إلى الأولى والحنفية والحنابلة إلى الثانية. وما نقل بعضهم أن الحائض مع الشافعية من هذه المسألة فإن لم يغتسل لم يسكن أن يكون. وروية عنه ميمونة عن الشافعية، لأن كتب مذهبهم مصرحة بإيجاب الوضوء عند الوقت، فهي «الروض المربع»^(١)، و«وضاً للدخول»^(٢)، فكل صلاة وتصلّى ما دام الوقت فروضاً برؤاقل، انتهى. وفي «مجال السالك»^(٣)، وتوضاً في وقت كل صلاة إن خرج من «و» وكذا كل من حلة دائمة انتهى مختصراً.

وقال ابن فدامة^(٤): «وارم كل واحد من هؤلاء الوضوء لوقت كل صلاة إلا أن لا يطرح منه شيء»، نعمار بن عدي من ثقات عمر أبيه عن جده في الاستحاضة: «توضاً عند كل صلاة»، رواه أبو داود والترمذي، وعن عائشة في قصة «طعمة»: «قال بلال: ألم يوصني نكح صلاة وحسبي»، رواه أبو داود والترمذي وقيل: «حسن صحيح»، وطهارتهم بقيدة بالوقت يقول: «يتوضأ عند».

(١) ١١٦٤/١

(٢) ١١٠٩/١

(٣) ١١٢٢/١

(٤) ١٣٥٦/١

كل صلاة، اذ ملخصا. وفي الشرح الكبير^(١). وعن عائشة في قصة فاطمة
 ذات البنية: «تروني لكل صلاة حتى يحيى ذلك الوقت». ورواه الألبان أحمد، وابن
 دارقطن، والترمذي، وقال: حسن صحيح. وهذه رواية بحديث فاطمة، انبي.
 قال في الشرح: «ولهذا يؤتى بالكافي أو يحبو الوضوء على استحبابه
 من هي معناه، وله يوجه ذلك، ولما نحن ومالك الوقت كل صلاة لا لكن
 صلاة كما قد انشأنا في، لم ذكر سقط ابن الجوزي أن لنا حفيضة روى
 الترمذي خاصة تروى لثمة في صلاة، وفي شرح مختصر الطحاوي: روى
 ابن حنبل عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ سورة
 أبي حنيفة: «وتروني بوقت كل صلاة» ولا شك أن هذا محكم بالحسن إلى
 كل صلاة، لأنه لا يحمل غيره خلاف الأول. فإن ثبت الفصل شاع استعمالها
 في لغة الشرع والعرف في وقت.

نس: الأول قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «كل صلاة» أو «أمر» الحديث. أي تروني،
 ولما عليه السلام: أبدا رحل أدرك الصلاة فبطل. ومن الثاني أنك صلاة
 الضمير أي لحقتها. وهو مما لا يحصى كثرة، فوجب حمله على السجدة. وقد
 رجع أيضا أنه يروى القادر بالإجماع لا يجمع على أنه لم يرد حفيضة كل
 صلاة لحوائج الرجال مع الترخي بوضوء واحد، انتهى. وكذا فإنه إن التمام في
 الفتح^(٢).

قلت: وروى أبو عبد الله بن يعة بن عتبة عن حبة بنت جعفر أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم أن تصل لوقت كل صلاة، ذكره في «العلل»^(٣) عن ابن عباس.
 قال بحر العلوم في رسائل الأئمة: لا شك أن الروايات التي فيها ذكر
 الوقت مسرفة، وحديث الطحاوي محتمل. وتقرر في الأصول أن المحتمل

(١) منبع الغدير (١٥٩٢)

(٢) (١٢٧) (١٢٨)

عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: «إذا غسلت يديك فامسح بها برأسك» وفيما هي بعثته
المسححة.

قال يحيى: قال مالك - الأثر حديثاً في المسححة، على
حبيب حمام بن خزيمة عن أبيه
.....

إلا أن ترى الظاهر قال مالك مختلف وتعالى، قال، وفيه قال الإمام أحمد والإمام
الأعظم وأصحابه. وقال الإمامان مالك والشافعي: أكثره سنن يروى كما في
«السنن» وغيره.

وفي حارضة اليهودي قال: لما سمع مالك أن هناك من يمسح
يوم أو راجع منه فقال: «يا أبا عبد الله، قال مالك: قال علي بن عبد الله
والأشعث:»

وأما قوله فلا فإنه عند الأئمة الأربعة كما في «البايع» و«المعنى»
وفي حارضة الأخوي، عن الجرجاني أنه أربعة أيام قال: «وإذا روي أن امرأة
ولدت حلي عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، فمسح ذلك الجوف، فلا جرم لا
حد لأمره، قال: «وبسبب أني سأخبر أنهم قالوا: أنه أحد عشر يوماً وهم من
البايعين، بسط الشيخ في «الذيل»^(١)

قال في «البدائع»: أما الكلام في مقدار، فأوله غير مقدار ولا خلاف، وفي
«المعنى» المستأنس: لا حد لأقنه إلا إذا احتيج إليه لعدة أيام وأما النساء: الدم
بعد تلك أي بعد انقضاء العدة فإنه يمسحها ويحتمل (وجماع) (وإنما هي) أي
النساء إذا استغرقت المسححة وقد تقدم قريباً أن المسححة معيها ووجهها
وكذلك هي.

أقول يحيى قال الإمام مالك: الأثر حديثاً في المسححة عن حديث

(١) (٢٩٨/١)

(٢) (٢٩٧/١)

(٣) (٢٩٨/١)

وَهُوَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

هشام بن عروة عن أبيه) عن عائشة عن النبي ﷺ في قصة فاطمة بنت أبي هيشم (وهو أحب ما سمعت إلي في ذلك) لأنه أصبح ما ورد في هذا الباب. ويحتمل أن يريد به حديث هشام بن عروة عن أبيه: أنها لا تغتسل إلا خسلاً واحداً، الحديث. وهذا أظهر من جهة المعنى، قاله الباجي^(١)، واقتصر الزرقاني^(٢) على الاحتمال الأول.

وتوضيحه أن كلام الإمام مالك هذا يحتمل أن يراد به حديث هشام المذكور في أول باب الاستحاضة، فإنه يطابق مذهب الإمام، ويحتمل أن يراد حديث هشام المذكور قريباً في توحيد الغسل، وجعله الباجي أظهر من جهة المعنى.

والأوجه عندني حمله على ما حمل عليه الزرقاني، وهو الحديث الأول، لأن هذا الحديث الثاني لا حاجة للإمام إلى تصحيحه، فإنه مجمع عليه عند الأئمة بخلاف الحديث الأول، فإن الأئمة اختلفوا فيه جداً كما عرفت، فهو أحوج إلى أن يُنَيَّه عليه الإمام مالك سبباً قوله: «الامر عندنا» يؤيده، لأن العمل بالتمييز مطلقاً، كما هو ظاهر حديث هشام المذكور عندهم مذهب الإمام مالك، وهو حديث صحيح عند جمهور، نقل عن ابن مندة: هذا الإسناد مجمع على صحته، وقال الأصيلي: هو أصح حديث جاء في المستحاضة.

وقال أحمد بن حنبل: في الحيفر ثلاثة أحاديث: حنيفة ليس في نفسي منها شيء. حديث عائشة في قصة فاطمة، وحديث أم سلمة، والثالث: في قلبي منه شيء، وهو حديث حمزة، قال أبو داود. وما عدا هذه الثلاثة ففيها اختلاف وخطراب، اهـ. هكذا حكى العلامة الزرقاني قول الإمام أحمد:

(١) «المعنى» (١/١٢٨).

(٢) «شرح الزرقاني» (١/١٢٦).

(٢٠٠) ما جاء في بول الصفي

وحكى الشيخ عن الإمام أحمد أنه قال: كانت سنة غابت حسن صحيح.

وفي الصحيح: حديث نصفة هو أحد الأربعة التي يدرج عليها البعض، انتهى إلا أن الحنفية والمالكية احتجوا في معناه فيهم حنفية على الصحيح، وجر حنفية على الاعتقاد، وكل من فيها من لا ينفق على من يدر غلام لأمه، ولم يذكر الإمام في صحيحه فثبت بها إلا غطاه ورياً، ولا حنفية، وقد لحاقه في الصحيح^(١) المتنحصرات من الصحاحيات في رده إلى غير ذلك، فلهذا نصهم^(٢) فقال:

وقد احتجبت في ذلك السنة في...
وقد احتجبت في ذلك السنة في...

(٢٠١) ما جاء في بول الصفي

احتجبت عنه ما على ثلاثة مذاهب، وهي ثلاثة أوجه لتوافقه، أو الصحيح المختار عندهم يكفي النص لكون الصفي هو الحنفية، بل لا بد من غلبتها كدلالة الصحاح، ورواه الإمام أحمد، وإسحاق بن راهوية، وبقائه ورواه عن أبي حنيفة، ورواه عن الإمام مالك أيضاً، لكن قال أصحابه، إن هذه رواية ثالثة، والثاني أن في النص فيها وهو مذهب لأبي راعي، وحكي عن مالك وإسحاق، وأنشأه أبو سريته في حديثه الغسل، وهو المشهور عن إمام دار الحديث والإمام لا ينفق وأما عهد ومالك أكثرهم.

قال أبو حنيفة: قال مالك وأبو حنيفة: غلبت في ذلك ما على غسل، ولأن الصافي لا يغسل، وقال أبو حنيفة: قال مالك وأبو حنيفة: غلبت في ذلك ما على غسل، وهو المشهور الحسن البصري، والصحيح أنه لا ينفق بنفسه ما على غسل:

(١) قال شيخنا (١/١١٢).

(٢) قال شيخنا (١/١١٢).

١٣٩/١٠٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ حُشَامِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ وَرَجُلٍ مِنَ النَّبِيِّ تَزَوَّجَ أُلَيْهَا فَكَانَتْ: أُنَى وَنَوَى اللَّهُ بِهِ، وَنَسِيَ.....

لأنه يحسن داخل تحت عموم إيجاب غسل اليدين. وقد ورد في الأحاديث لا يمنع غسائه. ولهذا هو موضوع لبان الغسل، وإنما سبغ العك لأنه لا يحتاج إليه، اهـ.

ومما الخلاف في تطهير ما أصاب من قول، وأما نفس البول فتجسّد عند الجميع، حتى نكح الإجماع عليه جماعة إلا ما قيل عن نكاح الطاهري، وما نقل بعضهم من انتداعي ومثلك قولاً بطهارة غلط وسطر، وقد عليه التبري والوردني وغيرهما. وكان الغالب سبغته من قولهما بالصحيح فيه.

١٣٩/١٠٩ - (ملاك عن هشام بن عمرو عن أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت أني) نسيت أن أغسل يدي من الماء الذي عليّ من المحيض (رسول الله ﷺ) فسأله أن يغسل يديه، رضي الله عنهم - كانوا يأتون مصابيحهم إلى النبي ﷺ فيدعوهم وليحكنهم ويسبغهم نيكاً به ﷺ.

وختلف في اسم هذا الغسل، قال الحافظ: والذي يظهر لي أنه ابن أم قيس الذي سألني بعده، ويحتمل أنه الحسين بن حميس، كما ورد في الروايات من موتها. قال النجاشي: رأيت الأئمة عدي أنه عند الله من الزهر، أحد، وقيل: مذهبهم. بن هشام. وهذا، فلهذا سألوا في حجر النبي ﷺ، وقد غسبهم معهم كما في خزائن الأئمة.

فأما ما في بعض النسخ: قلنا: حسن حسن ابن أبيه بالثوب

(١) كذلك المرواني. وقال المدعي في الإيضاح: في ترجمة سليمان بن هشام من عنه في رواية ابن عثمة أنه أني به رسول الله ﷺ قال: إنه، وذكر في ترجمة أبي سنان، بعضهم حدثنا، هو يحيى، هذا.

عن أبي بصير عن حماد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ما جعل الله

شيئاً أحب إليّ من أن يهدي الله به عبداً إلى الجنة» (١) - كتاب التفسير، ٤٩٩ - كتاب من أئمة البيت

عظيم (٢) - ١ - كتاب نظيرة، ٢٠١ - كتاب حكم من أئمة البيت العظيم والفرج والفرجة

عنه - ١٩٥١ هـ

١٩٥١ - ١٩٥١ - وحديثي عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي بصير، عن

أبي عبد الله عليه السلام عن حماد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي بصير

عن أبي بصير عن حماد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي بصير

عن أبي بصير عن حماد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي بصير

عن أبي بصير عن حماد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي بصير

عن أبي بصير عن حماد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي بصير

عن أبي بصير عن حماد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي بصير

عن أبي بصير عن حماد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي بصير

عن أبي بصير عن حماد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي بصير

عن أبي بصير عن حماد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي بصير

عن أبي بصير عن حماد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي بصير

عن أبي بصير عن حماد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي بصير

عن أبي بصير عن حماد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي بصير

عن أبي بصير عن حماد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي بصير

عن أبي بصير عن حماد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي بصير

عن أبي بصير عن حماد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي بصير

عن أبي بصير عن حماد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي بصير

عن أبي بصير عن حماد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي بصير

عن أبي بصير عن حماد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي بصير

أَنَّهَا أَتَتْ بَابَ نِهَا صَغِيرٍ، ثُمَّ يَأْكُلُ الطَّعَامَ. يُرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
فَأَجْلَسَهُ فِي حَجَرِهِ. فَبَالَ عَلَى نَوْبِهِ.....

(هـن أم نبي^(١) بنت معصم) بكسر الميم وإسكان الحاء، وفتح الطاء
المهملةين آخره نوب، قيل: اسمها حذافة بالميم والذال التثنية. وقيل: أمه
الأنسية أم سعد خزيمية، أسنمت فديعاً بحكة، وهاجرت إلى المدينة، وكانت من
المنجرات الأول الثلاثي بأمر رسول الله ﷺ، دعا لها رسول الله ﷺ بطول
عمرها، فلا تعلم امرأة عمرت مثل ما عمرت، ولها أحاديث، وهي أخت
عكاكة (أنها أخت بابر لها صغير).

قال الحافظ: ثم أقف على اسمه، ومات في عهد رسول الله ﷺ وهو صغير كما
رواه النسائي، انتهى. (ثم يأكل الطعام) يعني لم يتقوت بالطعام، ولم يستغن
به عن الرضاع، فجاء به ندعاء والركفة، ويحمل أنه جاء به عند ولادته
تحتك النبي ﷺ، فيكون سمي فولد، ثم يأكل الطعام، أي ثم يقبل غذاء من
طعام ولا رضاع، والطاهر الأول، لأنه أمه حاتم، ومحيشها عند الولادة
مستبحنة، وبزيد، يعني الطعام، وأنه ﷺ أحلله في حجره (إلى رسول الله ﷺ
فأجلسه في حجره) يفتح الحاء على الأشهر أو تكسر وتضم وهو الحصى، وهذا
أيضاً بسبب الاحتفال الأول، وأما على الثاني فدعني أجلسه أي وضعه.

(فبال على نوبه) ﷺ، وأغريب من قال: انمراد نوب الحصى، لأنه خلاف
الظاهر والسياق، ووجه تلامه بأنه بال على نوب نفسه، وهو في حجره ﷺ
فنضح الماء على نوبه ﷺ خوفاً من أن يكون طار على نوبه من غير، وبهذا
يكون دليلاً لثلاثين تنجاسة يونه، وإن لم يأكل الطعام. مختصراً من
الترغامي^(٢)

قلت: ذكر هذا الاحتمال امر شعبان المالكي، وليس عند من أنكر هذا
لاحتتمال دليل إلا ادعاء العروبة، ولو سلم العروبة، فيكفي أيضاً لإبطال

فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَاءٍ فَتَضَحَّهٖ وَتَمَّ بِغَيْلِهِ.

أخرجه البخاري في: ٤ - كتاب الوضوء، ٥٩ - باب بول الصبيان.

وسلم في: ٢ - كتاب الطهارة، ٣١ - باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله، حديث ١٠٣.

الاستدلال بعد ثبوته.

(فدعا رسول الله ﷺ بماء فتضحه) أي صب الماء على ثوبه (ولم يغسله) أي لم يعمره، والتضح لغاً، يقال للرض، ونصب الماء أيضاً، بل للغسل أيضاً، كما تقدم في حديث العدي، وقال عليه السلام: «إني لا أعلم أرضاً ينضح بتأحينها البحر» ونظ الطحاوي: «إني لا أعرف مدينة ينضح البحر بجانيها» وفي حديث أسماء في غسل الدم: «وانضح»، وفي حديث ابن عباس في الصحيح لما حكى وضوءه ﷺ، ورثر على رجله اليمنى حتى غسلها.

وقد بسط الطحاوي الطرق في بول الصبي أكثرها بلفظ الصب وتباعد الماء، فيحمل عليه النضح أيضاً جمعاً بين الروايات، فلا حجة في هذه الروايات، بل ولا في رواية عن الثوريين بين بول الغلام والجارية.

قال ابن العربي^(١): «التضح في كلام العرب يستعمل في معنيين: الرض وصب الماء الكثير فمعنى قوله: «فتضحه» أي صبه بنليل ما ورد فأتبعه إياه، وقوله: ثم يغسله، أي لم يعمره بيده، اهـ، وادفع الأصيلي أن قوله: «ولم يغسله»، مدرج من ابن شهاب كما في «البدل»^(٢)، ويؤيده أن الحديث رواه معمر عن ابن شهاب، ولم يزد هذه الزيادة، وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عيينة بلفظ: «فوله» ولم يزد عليه، وأخرجه عبد الرزاق نحو سباق مالك، ولم يقل لفظ: «ولم يغسله» والحديث وإن لم يدل على التفريق بين بول الصبي

(١) إعراف الأحاديث (١/٩٣).

(٢) بدل المجهول (٣/١١٧).

والصبي، أكر يؤخذ من مضمونها ومن روايات أخر.

قال الحفاظ: في الشبهة أحاديث ليست على شرط التصحيح ثم ذكرها، وبطلها عند الزرقاني أيضا.

وقال ابن عبد البر^(١): أحاديث الشبهة بين قول أنصبي والصبي ليست بالقوية، وقد استدلل الحنفية والشافعية بعموم أحاديث نجاسة البول، وأحاديث عن الروايات ١ - بأن المراد منه الصب والنعل، كما تقدم مسجداً، ٢ - وبما نقله الأبهري عن مالك ليس هذا الحديث بالنسواني، عنه أبي علي العمل به، ٣ - وبأن صمير أعلی ثوبه، عائد إلى الصمير كما تقدم، ٤ - وبأن قول: علم يأكل اللحم، ليس هذا للحكم، وبما هو وصفت حال كذا ترى بأي شيء يرق بين من يهضم ومن لا يهضم، ٥ - وبأن المراد من الحال الشارب، كما يدل عليه رواية مسلم، أو من يحسنه عدلاً^(٢) بالنسبة للثبوت للتأكيد ٦ - أو المعنى ثم يهرقه، لأنه لا يحتاج إليه لسرعة خروجه.

ونجاست عن أحاديث الشبهة ٧ - بما فيها من الكلام وببعض ما تقدم، ٨ - وبما قال الطحاوي: بما فرق بينهما لأن قول المذكر يكون في موضع واحد وقول المجرى بخرق لبعة مخرجه، وأمر بالصبح قد في موضع واحد، والعمل فيها في مواضع متفرقة، وأيد بما أخرجه عن سعيد بن المسيب الصب بالصب والرش مائتة، ٩ - وبما دل القادي^(٣) أن سولجا سب استيلاء الشرطة والتمرد على مراجعها يكون غلطاً وأنتن، فيبشر في إزالتها إلى زيادة المسالعة

(١) انظر: الاستبصار (٣/ ٢٥٥)، التمهيد (٩/ ١١٠).

(٢) سوانة المصنف (٦/ ٥٧).

(٣١١) باب ما جاء في البيول غانده وغيره

١١١/١١١ - حدثني يحيى بن يحيى عن مالك بن أنس عن حماد بن عمار عن

أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم):

.....

.....

(٣١١) ما جاء في البيول غانده وغيره

يحيى بن يحيى عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم):

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

١١١/١١١ - حدثني يحيى بن يحيى عن مالك بن أنس عن حماد بن عمار عن

أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم):

.....

.....

.....

المسجد، فكشف عن راحته ليول، فصاح الناس بول،

نحرب يشبه بالعربي، وهو كل من هو من أولاد إسماعيل عليه السلام.

ثم اختلفوا في سمه فعيل هو الأقرب من حابس التميمي. وقيل: ذو الخويصرة البدائي^(١) وقيل: هو ذو الخويصرة التميمي، وبه حزم القاري في الحركات. وهو أفندي قال للبيه في قصة العيبة: أعدل، فقال: ومن يعدل إذا أنا لم أعدل، الحديث. أخرجه في الصحيح، وصار من رؤوس الخوازع.

وفرق بعضهم بينه وبين البدائي، وقيل: هو عبيدة بن حصي، ونوقف العراقي في كون هذا البائل ذا الخويصرة التميمي لكونه مناقفاً، وكان هذا البائل مدعياً من الإسلام كما هو مؤيد رواية ابن عاصم والدارقطني. ونظ البارقضي جاء أنصاري إلى البيه شيخ كبير، فقال: يا محمد متى الساعة؟ فقال: ما أعددت لها؟ قال: لا، والذي بعثك بالحق ما أعددت لها من كبير صلاة ولا صيام إلا أنني أحب الله ورسوله، فقال: إنك مع من أحببت فذهب الشيخ، فأخذه البرل في المسجد، الحديث. وفي أخرى: ذكره عيسى أن يكون من أهل الجنة ذلك ابن العربي: فعلم أن البائل هو السائل عن الساعة المضبوطة بالجنة، أحر. وأجيب بعضهم أن صاحب المسئلة هذه هو ذو الخويصرة البدائي، ورأس الخوازع التميمي.

قلت: والأوجه عندي تعدد قصة البرل جمعاً بين الروايات (المسجد) مسجد النبي ﷺ، زاد ابن عبيدة عند الترمذي وأبي داود وغيرهما^(٢) معه. أنه صبي وكعبين ثم قال: اللهم ارحمني ومحمد ولا ترحم معنا أحداً، فقال يميناً: لقد تحجرت واسعاً، ثم لم يلبث أن بطل في المسجد (فكشف عن راحته ليول).

(١) هكذا في الوراقين الشيبين والمصوات البدائي المسم والنفوذ كما في الفتح وغيره، أو انرا

(٢) أخرجه البيهقي (١/ ٢٧٥، ٢٧٦) وأبو داود (٢٥٠) وأحمد (٢/ ٣٣٩).

أمرنا ثم إن رسول الله ﷺ دعا فقال له: «يا هذا اعاجد لا تصلح شيء من هذا البول والقذر، إنما هي لذكر الله عز وجل والصلوة وفيرة تقرأها».

ثم ألحج من الذين يذكرون في هذا الحديث خلاف الحنفية، فيقدم أولاً بوضع المسألة التي يدعونها فيها، وهي أن الأرض تظهر بالجنف أيضاً عند الحنفية خلاف لأنهم اتفقت على ما قاله الشافعي. قال ابن العربي: هو المشهور في المذهب، إنه قال جده الشافعي: أحمد وإسحاق، وقال قسمة وأبو حنيفة وبعض المذهب: تطهر. انتهى.

وكذا نقل الخلاف ابن قدامة، رحمه الله في المسمى: أحمد فولي الشافعي رحمه الله، ونظر الشوقاني^(١) أن الحرافة بين من الشافعية مع الحنفية، فالتبين نسوا خلاف الحديث إلى اختلفة عليهم ثم ذكرنا قولهم، ولا يصح نسبة الخلاف لهذه كما سبني. ثم هو قالوا فيه خلاف الضروري إذ قال لا تظهر الأرض إلا بالجنف، أو بحجر على قدمها ثواب، فتصير الجلجلة بصفة لكأن له رجة، وإذا تحققت ذلك، أعادوا أن الذين قالوا إن الحديث به نفس الماء لإزالة الجلافة، فهو حجة على اختلفة في قولهم: إن الأرض تظهر بالجنف على أنه ثم يتم لهم التقريب، لا يصح قولهم أصلاً، لأن اختلفة - كثر الله عليهم - شكروا عليهم. لو قلنا: بأن الماء لا يظهر الأرض ويمكن أن يقال: إن الحديث حجة عليهم، وأما إذا لم يسموا طهارة الأرض من ماء الماء، فليت شعري كيف يكون الحديث حجة عليهم؟ لأنهم يقولون: إن الماء إذا أظهر الأرض بالجنف.

نعم لو كان في الحديث لفظ أو مفهوم يدل على حصر الطهارة في الماء لأمكن أيضاً أن يدعى به على اختلفة، وليس في الحديث إلا استعانة.

(١) ١١١٣: ١١١٣، وانظر من الآثار المسمى (١١١٣: ١١١٣) شرح المذهب (١١١٣: ١١١٣).

الشيء يخرج أحد التطهيرين، ولذا رد الشيخ كاشي الظاهري غير من قال بتعيين الماء فإزالة التنجس أوسع من إزالة الماء، والحدود التي في الحديث لم يذهب فيه أن حدث الماء كان لطهارة الأرض، بل حديث عند الله بن معوية عند أبي داود^(١) في هذه النسخة باللفظ: «مخدروا ما بال عبد من التراب، فالتفوه بأحريه، على مكانه ماء»، صريح في أن طهارة الأرض قد حصلت بإلقاء التراب، وبص الماء كان لمصلحته أخرى كزيادة التنظيف أو بذهاب الرائحة الكريهة.

ولم نعلم أن الماء لم يكتف إلا لأجل التطهير فلا خلاف فيه أيضاً للحنفية، سيما إذا كان فيه المبادأة إلى الطهارة، بخلاف الحنفية إذ أخرجوه إلى التيمم في المسجد، ومع فصلات، ويكثر إخراج الناس إليه، فكان احتمال أن يحيى أحد، ويشترى بدمه، أو بل قدمه، فينجس به مريض آخر، ونهياً فيه من المصالح الأخرى.

هذا، وقد اشترى النخبة على مدعاها بما قد صرح عن ابن عمر - رضي الله عنه - قاست الكلاف نيل ونفس ونفس في المسجد، فلم يكونوا يترشون من ذلك، ولذا سب عليه أبو داود ظهور الأرض إذا بسيت، قال في «المبرهان» - وإنما - روي عن عائشة ومحمد بن النخبة: «ذكة الأرض يسها»، وعن أبي قحافة: «جفوف الأرض طهورها»، وجعل في «شموط» قوله: «أيما أرض حفت فقد ذكت» حديثاً مرفوعاً، لم

قلت: أنرا إلى النخبة وأبي قحافة أحرجهما من أبي سيدة في مصنفه^(٢) وأخرج عن أبي جعفر محمد بن عماري قال: «ذكة الأرض يسها»، وأخرج عبد الرزاق أيضاً عن أبي قحافة: «في هذه الأثا تقوية الرواة ابن عمر - رضي الله

(١) ابن أبي داود (٢٦٥/١) والمصنف (٤٩٠).

(٢) انظر «تصنيف الرواة» (٢٢٠٠).

١١٢٢/١١٢٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّ

عَالِيَةَ رَأَتْ عَمْرًا مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ.

عنه - السابعة عند أبي ذرٍّ وغيره - كتب لأصحاب بيوتهم وتغسلوا
فالحديث.

ثم بعد ذلك يعني أنه بعد ذلك أن يذكر هؤلاء مسائل أخرى مختلفة، وهي أن
الأمر من الطهارة بالماء في سائر الحالات والشروط خلاف الحديث، وليس كذلك من
منظر عبد الحليم أيضاً، قال الساجي: وتظهر لأحد باب الرواية أبي داود
عن ابن عمر - رضي الله عنهما - المذكورة، ثم أورد تطهيرها بحالها بصب
عليها الماء ثلاث مرات. وتختلف في كل مرة مرة واحدة، وكذا ما ثبت
أنه عليه سنة كثيرة حتى لا يظهر أثر نجاسته. وفي الحديث من تطهير إذا صب
الماء، تجري فيه سبع طهات الأرض، والماء طاهر بمسيرة الماء الجاري،
وهي السابعة - الماء ينظر حاله، ويجري عليه فذلك تطهير ولو قبل أن يجز
لم يصبه - ثم

ثم مسألة الحديث ما ذكره إما لأنه من أحكام التوالف، فكان بعد التجر
الذي من الترجمة، بحيث لا يكون ذلك من أجل أن يكون فائداً، فإنه قد ورد في
بعض طرق الحديث أنه قال قالنا

ثم لا يذهب عنه من قال ابن العربي^(٢٢٢)، أن التوالف يكون بغيره، وإنما هو
بحسب غيره الماء، وإذا كان رجلاً في محل كسب ثوب من ماء، وقال
الأساطي والاصطغري لكل رجل ثوب وهذا بخلاف انتهى.

١١٢٣/١١٢٣ - (مالك) عن عبد الله بن دينار أنه قال: رأيت عبد الله بن عمر

- رضي الله عنه - (يبسك قائماً) لأن منجبه - رضي الله عنه - كان حواره بلا
كرامه، ويقدم مذهب الأئمة في ذلك، وأما ما نقله من أنكره بعد ذلك

قال يحيى: وسئل مالك عن غسل الفرج من البول والغائط.
 هل جاء فيه أثر؟ فقال: لم يفتى أن يغسل من مضمي كانوا يتوضؤون
 من الغائط. وإن أحب أن يغسل الفرج من البول

عامة: من حدثكم أنه كان بول قائما فلا تفرقه فوه ما كان ببول إلا قعدا.
 وحدثت عائشة أنها لما قال يثيق قائما بدأ أن يغسل عليه القرآن. روى أبو عوانة
 والحداد. وأخرج الترمذي عن عمر - رضي الله عنه - ما ينبغي قائما منذ
 أسلمت. وعن ابن مسعود: من الحدة أن تبول قائما.

أقال يحيى: وسئل مالك عن غسل الفرج من البول والغائط هل جاء فيه
 أثر؟ فقال: مالك (لم يفتى أن يغسل من مضمي) انظر أنه - رضي الله عنه - أراد
 به الأصناف فإنهم كانوا يحدسون بين الماء والأحجار. وفيهم غرلت عليهم وقال
 يثيرون أن يثقه وأما^(١) ويحدثني أنه أراد عمر من الخطاب - رضي الله عنه - لما
 تقدم من أثره في العمل في البوص (كانوا يتوضؤون) أي يغسلون الدر (من
 الغائط ولما أحب غسل) مصادره. وفي نسخة أن يغسل (الفرج من البول) قال
 ابن أبي شيبة^(٢): غسل مالك غسل الفرج بالماء لأن البول مانع لا يكاد يسبغ من
 الاستبراء. فلذلك رأى أنه أحق باستخدام الماء فيه. ويحتمل أنه أخبر بأن عنده
 أثره في غسل الفرج من الغائط. وأنه يستحب هو غسل الفرج من البول. فبين
 ما عنده فيه أثر. وميزه بما ينبغي إليه نوع من النظر. انتهى

قلت: وهذا الثاني هو الوجه. فإذ ظاهر السياق بذلك على أن عنده أثرا
 في الغائط دون البول. فأحب للأول بالأثر والثاني بالترجي. وتقدم الكلام على
 الاستبراء بالمال^(٣). في محله. وعموم أثر عمر - رضي الله عنه - أنه كان يتوضأ

(١) سورة النور الآية ٢٠-٢١

(٢) مستطرف (١: ١٢٩)

(٣) قال ابن عبد البر: ولا خلاف بين العلماء في حرار الاستبراء من الغائط بالمال
 الاستبراء (٣: ١٦٦).

(٣٢) باب ما جاء في السواك

ومضمونه لما نعت لإيراد، يساوي الغلاف والبول معاً، خلاص.

(٣٣) ما جاء في السواك^(١)

كسر السين على الأصح مذكر، وقيل: مؤنث، وأنثى الأزهري: هو ما تذكره به الأسنان، وهو في الاصطلاح استعمال عود أو نحوه في الأسنان يذهب به الصيرة والربيع، مضاف من ذلك (في ذلك) ومن جاء الإبل تساوك هذا لا أي تعاليل، وقال ابن العربي^(٢) والسواك هي اللغة الحركة، يقال: تساوك لإبل إذا مشى من السبي به ليرى أهـ. ومطلق على العمل والألة، وكلامه معلان حيث (لا أنه على لثني نشر المضاف أي استعماله.

لم الجمهور على عدم وجوه حتى شن بعضهم به الإجماع، وقال في الفمسي^(٣) أكثر أهل العلم يرون السواك سنة غير واجب، ولا يعلم أحداً حال وجوه إلا إسماعيل وداود، قلت: وكذا نقل عهنا الرجوب أبو حامد الإسفرائيني وغيره، وحكى عن إسماعيل أنه إن تركه عمداً بطلت صلاته.

وقال ابن العربي^(٤) واختلف العلماء في السواك، فقال إسماعيل: واجب، من تركه عمداً بطلت صلاته. وقال الشافعي: سنة من سن الوضوء، واستحب مالك في كل حال يعبر فيها فمسي. وأما من أوجه فظاهر لأصحابه نطقه، وأما أقول: أنه سنة أو مستحب، فمعارف، وقوله سنة أقوى، أهـ.

وقال النووي^(٥): وقد أكر أصحابنا المشهورون على أبي حامد نقل

(١) نقل: شرح النووي على صحيح مسلم (١/٤٧٠).

(٢) تحفة الأعمى (١/٢٩٠).

(٣) (١/٢٣٢).

(٤) تحفة الأعمى (١/٢٨٠، ٢٨١).

(٥) شرح النووي على صحيح مسلم (١/٦١٢).

١١٤٣ - ١١٤٢ - حدثني يحيى بن عمار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: "إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أتى من السماء من المصالح ما لا يحصى، ولا من المصالح ما لا يحصى".

مروان بن عمار، وهو من أئمة الشيعة، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: "إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أتى من السماء من المصالح ما لا يحصى، ولا من المصالح ما لا يحصى".

أما الحديث المتقدم، فإنه يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أتى من السماء من المصالح ما لا يحصى، ولا من المصالح ما لا يحصى. وهذا يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أتى من السماء من المصالح ما لا يحصى، ولا من المصالح ما لا يحصى. وهذا يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أتى من السماء من المصالح ما لا يحصى، ولا من المصالح ما لا يحصى.

١١٤٣ - ١١٤٢ - حدثني يحيى بن عمار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: "إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أتى من السماء من المصالح ما لا يحصى، ولا من المصالح ما لا يحصى".

أما الحديث المتقدم، فإنه يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أتى من السماء من المصالح ما لا يحصى، ولا من المصالح ما لا يحصى.

إِنْ هَذَا يَوْمُ جَعَلَهُ اللَّهُ عِيدًا فَاسْتَسْلُوا. وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَبِيبٌ فَلَا
مَضَرَّةَ أَنْ يَمَسَّ سَلًا.

المعشر الطائفة الذين يستسلمون وجهه، فالشباب، معشر، والشيوخ معشر،
ورأسه معشر، والأنبياء معشر وما أشبه (إن هذا يوم جعله الله عيداً) ونفط
إن ما جاءه ^(١) إن هذا يوم عيد جعله الله للمسلمين، أي: فهو لهذه الأمة خاصة
حرم به أب سميح وغيره، وذلك أنه سبحانه وتعالى خلق العالم في ستة أيام
وكمّا كل يوم منها اسماً بخضه، وحصل كل يوم يصيب من الخلق أرحله فيه،
ومر يوم كمال الخلق مجعلاً وعيداً للمؤمنين في عبادته وذكره.

قلت: ويؤيده ما روي عن أبي هريرة مرفوعاً: «أما يومهم الذي فرض
عليهم يعني الجمعة، فدخلوا فيه، فهدت الله له، والناس لنا فيه نبي،
اليهود عيداً والنصارى بعد عدا، كذا في «تكملة»^(٢)، عن المنفلوطي.
والعيد ما يرد مرة بعد أخرى، وخصه الشرع بيومي الأضحي والمفطر، ولما
كان ذلك اليوم معمولاً في الشرع للسرور استعمل العيد في كل يوم مسرة، قال
في «تكملة المحتار»: «سُئِلَ ع. ل. أنه فيه عوائد إحصاء، ولعمري بالسرور
عدا أو تباركاً، ويستعمل في كل يوم مسرة، ولذا قيل:

عِيدٌ وَعِيدٌ وَعِيدٌ صِرَافٌ مَجْمَعُهُ رَحَةُ الْخَيْبِ وَتَرَامُ الْعِيدِ وَالْخَيْبُ
(فاغسلوا) فإن الأعياد التجمُّلُ فيها مندوب، والاعتزال من التجمُّل،
ويأتي حكمه من باب: وظاهر لفظ «الموصلة» أنه لا غسل لا يختص بمن
سمي الجمعة، وسبق أن ما جاء، فمن جاء إلى الجمعة فليصل بشر إلى أنه
يختص بمن يحضرها، وسببني الكلام على ذلك من الجمعة (ومن كان عنده
طبيب) ولم من طب أمراضه فلا يضروه أن يمس منه؛ غير: على شأن معنى

(١) حسن بن محبوب: (١٠٩٥).

(٢) مشكاة المصابيح مع مرقاة المفاتيح (٢٢٦/٣).

(٣) وذلك منقول إليه حسن بن محبوب عنه. كان رسول الله ﷺ يفرح بمروجه براحته الطيب إذا
خرج إلى الصلاة، رواه الشيخ «الإسناده» (٦٧١/٤)

عَنْ أَنَسٍ (أَمْرُهُمْ بِالسُّوَاكِ).

أمره المعافى في: ١١ - كتاب الجمعة، ٨ - باب السواك يوم الجمعة.

ومسلم في: ٣ - كتاب الشهادة، ١٥ - باب السواك، حديث: ١٢.

و «أمر» السابقة (أو أشق) أي نُقِلَ يقال: سَقِقت عليه إذا ادخلت عليه المشقة (عنى أنسى) وذلك لما قد علم من اشتغاله بذكره على أمره والرفق به وحوصه غير لتدقيق عنهم، وروى في بعض الروايات «على الناس» والعراة الأمة (أمرهم) أي أمر وجوب كما هو ظاهر السياق، وفي لفظ الشافعي «أمرهم» ذلك الأمر، قال في رسالة: فيه حجة لأهل الأصول أن الأمر ملووجوب وأنه عليه السلام نفى الأمر لأهل المسئلة، وأمر الندب باق بالاجماع، فلم يرفع إلا أمر الوجوب، انتهى.

قال البرقاني: فيه حجة بوجوب الأول: أنه نفى الأمر مع ثبوت ندبة، ولو كان للندب لها جبر السبي، والثاني: أنه جعل الأمر للمسئلة عنهم، وبما ينحقق إذا كان للوجوب، إذ الندب لا مسئلة فيه لأنه حاشى الترتك، أما (السواك) بمعنى المصدر أو حذف المضاف أي استعماله، إراد المحدثي «مع كل صلاة» ولا يوجد شيء من روايات الصلوة إلا عن معنى على لفظ «مع كل صلاة» وكذا رواه مسلم من طريق أبي عبيدة عن أبي الزناد، وخالفه سعيد بن أبي بلال عن الأخرج فقال: «مع الوضوء» أخرجه أحمد.

قال الإمام الشافعي: في الحديث دليل على أن السواك ليس بواجب (ب) لو كان واجبا لأمر به شيء أو لا

قال البيهقي: وفي الحديث اختصار من أضافه وأجروا فقد روى الشافعي في «الأم»^(١) نسخة «ولا أن تشق على مني» ذكرهم بتأخير العشاء والسواك عند كل صلاة، «أمر».

١٤٥/١٤٥ - وحديثي عن مالك، عن ابن شهاب، عن
عبد بن عبد الرحمن بن عدي، عن أبي هريرة، أنه قال: لولا أن
أنزل الله لأمرهم، مع كل نبي،

قلت: وقد أدرجه جماعة.

١٤٥/١٤٥ - (مالك عن ابن شهاب) ترويه (عن حميد) بضم الحاء،
الموهبة (الزبيدي) بن عوف الترمذي، عن كتاب ابن أبي عمير، ثقة من
رجال الحديث، باب ١٥٥^(١) (عن أبي هريرة) مدفوف (أنه قال: لولا أن
ينزل الله لأمرهم) في محل يرفع عن الاستدلال، والحمد للشافعية، أبي حنيفة
استغنى عن نسخة (عليه السلام) (أمرهم) (أنزل الله) مع كل نبي وضمير
والحديث مدفوف لفظ مدفوف حقا.

قال: أبو عبد الله^(٢) هذا الحديث باطل في نفسه أي السراخ لا اتصاله
من غير وجه، ولما دل على تلفظ قال الشعبي في الشرح لمخاريق: أنه
مدفوف عند يحيى بن يحيى، طائفة، ورواه روح ومحمد بن عوف ومطرف
وحماد عن مالك، أنه

قال السيوبي في التمييز: وهو رواه كتب رواه يحيى أبو مصعب
وابن بكير والتميمي وابن أبي عمير وابن وهب وابن ماجه ورواه عن ابن عيسى
وأبو داود عن صالح بن عبد الرحمن بن مهدي وجماعة وأبو هريرة وإسماعيل، وذكر
جماعة رواه عن مالك بسند عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لولا أن

(١) أخرجه الترمذي ٢٢٤١ (٨٨٧) ومسلم (٥٧٨) وأبو داود (١٢٧٦) في مسنده والبيهقي
١١٧/١١٧ والشمس في (١٢٦) وابن ماجه (١٥٧) وأحمد (٢٤٥) وابن أبي عمير (٢٨٧) وابن عيسى (٣٩٩).
١٢٦/١٢٦ وابن جرير (١٢٦) وابن ماجه (١٥٧) وابن أبي عمير (٢٨٧) وابن عيسى (٣٩٩).
مسند (١٢٦) والشمس في (١٢٦).

(٢) أخرجه الترمذي في (١٢٦) والشمس في (١٢٦) والبيهقي (١٢٦).

(٣) الحديث (١٢٦).

أشنى على أنبي لا يبرهنهم ما سورك مع كل وصوله قال الزرقاني وكنت أحرصه
الشمعي في مسئلة معصرا برفعه واسيبي في مسئلة وأخرجه الظارني في
السلام مطا يمسك حبل من حبل علي مرفوعا بهذا اللفظ

والسلام^(١) وأني^(٢) رواه ابن أبي شيبة عن أبي هريرة رفعه موطأ إلى
أشنى عن أبي هريرة عنهم أسوان مع الوصول قال الحاكم صحيح من
شروطنا مع أن السني يرفعه مع الوصول أيضا وعند الصلاة أيضا

وهذا مشهور عند الحنفية أنه مستوف عند الوصول فلهذا جعل على هذا روايات
"عند كل صلاة" معدولة على الوضوء كيف؟ ولم يختلف الرواة في حديث
حسنه عن أبي هريرة في لفظ الوصول ويرد لفظ الصلاة في رواية
الأعرج والسعدي لكن زوي في بعض النسخ روايات بها تعدد وهذا
كل صلاة كما تقدم قريبا ونضم تحت الرواية الأولى أيضا

ومرجع المتن روايات الوصول وأولها أنها روايات الصلاة إما بحذف
المتن أو بمعنى عند كل صلاة في عند وضوئنا وبذلك إن الوصول لكن
صلاة مرفعة في السبع فالأمر يلفظ عند كل صلاة هو بعبارة مؤلف عبد الله
وغيره لا يرد فيها عدلا الاستحبابية وإنما أصبح إلى مرجع روايات
الوصول لأن السواك عند الصلاة ربما يخرج القدم من الاستان وهو نحن
بالإجماع ربما الخلاف في اقتضائ الأمر

وقال القزويني^(٣) إنما تم بحمد عليا من من الصلاة لأنه مفتحة
خروج القدم وهو ناقص عذبا وربما ينقص في خرج ولأنه سمى بروج

(١) أخرجه الشيخ (١٤٦)

(٢) أخرجه البيهقي (٢٠٩)

(٣) أخرجه البيهقي (٢٠٩)

السبي يقرأ استغفر بعد فريضة إلى الصلاة. وهذا كله مني لشهودي هذا التوبة، وقد ذكر في بعض الكتب استحباب السواك عند الصلاة بعداً كما قاله ابن القيم وأشار حالة الثاني، فخرجهم، فواللهم حياءاً في الدين بعد كل صلاة الغيب، وعمي هذا كلك الروايتين على ظاهرهما، فإن استغفر بعد الصلاة يفسر أن يستغفر السواك بالبرق من نفس الإنسان دون اللغة، كما قاله القاري.

ويستخلص من هذه الأدلة خروج الماء ويغسل السواك ولا يتركه كذا ينظف الخراف، وفي السبي يقرأ إذا استغفر السواك لغاية - وهي أنه يجب - لغاية، وهذا دليل على الطهارة. وفي سنة عن أبيه أنه استغفر بعد كل صلاة من المخرجة مع أو الأسماء المطلقة بالبراق الملائكة فقام العبد أو في حية أو في أوله داخل في عبادة الله عن البراق منه وبني الصلاة. ذلك ما عاين وأمن السواك لا يخرج من كونه بقاء - فاعلم، والله وني القاري.

ثم بحمد الله وتوفيقه الجزء الأول من «فوز المسالك إلى موحدة الإهدى» ماثلته
ويتلوه إن شاء الله

الجزء الثاني وأوله بآية التذلل للصلاة

وصلّى الله تعالى على خير خلقه سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم تسليماً كثيراً كثيراً.

فهرس الموضوعات

الدرس

الصفحة

٥	مقدمة مادة الفقه الشرعي
٧	تقديم مجلس الكتاب
١٣	تقديم الكتاب: نظم مقدمة العلامة المرحوم محمد يوسف النوري
١٩	كلمة عن المؤلف وشيء من حياته ضمن فضله الشيخ مولانا محمد يوسف النوري
١٩	كلمة عن أوجز المالك وأهمها خصائصه بذكر فضيلة الشيخ مولانا محمد يوسف النوري
١٣	تقديم الكتاب وتعرف بالمؤلف: على فضيلة الشيخ أبي الحسن علي المحسن النوري
٤٧	مقدمة أوجز المالك
٥٣	الباب الأول فيما يتعلق بالنسب الشريف وفيه قول
٥٣	القائمة الأولى في تعريف الفقه
٥٥	القائمة الثانية في موضوعه
٥٥	القائمة الثالثة في شرائع الفقه
٦٥	القائمة الرابعة في أسماء الفقه وكيفية تدوين الحديث
٧٩	قائمة خامسة في الأقسام
٦٣	الباب الثاني: في بيان الكتاب ومؤلفه وفيه فصلان
٧٣	الفصل الأول: في ترجمة المؤلف: ربه هوانه
٧٣	القائمة الأولى: في ترجمته
٧٧	القائمة الثانية: في فضله وأهمها خصائصه
٨٢	القائمة الثالثة: في شيوخ الإمام
٨٧	القائمة الرابعة: في تلامذته
٨١	القائمة الخامسة: في مؤلفاته غير المشتملة
٩١	الفصل الثاني: في كتاب

- ٩١ القادة الأولي: في فضل واثنا عليه
- ٩٢ القادة الثاني: في حجة الكتاب
- ٩٦ القادة الثالث: في وجه التسمية
- ٩٧ القادة الرابع: في ذات المصنف في «المرطاة»
- ٩٨ القادة الخامس: في رواية «المرطاة» وعدد نسخها
- ١٠٦ القادة السادس: في بيان هذه السمة
- ١٠٩ القادة السابع: في عدد روايات «المرطاة»
- ١١٠ القادة الثامن: في توضيح اصح الكتب
- ١١١ القادة التاسع: في بيان ما في «المرطاة» من انحراف والبلاغ
- ١١٣ القادة العاشر: في شرح «المرطاة» وحرفه
- ١٢١ الباب الثالث: في بيان هذا التعليق وفيه فوائد
- ١٣١ القادة الحادي عشر: في ترجمة الشارح
- ١٣٢ القادة الثاني عشر: في مشايخ الشارح
- ١٣٥ ترجمة الشيخين الأساذين
- ١٣٦ القادة الثالث عشر: في سلسة أمثلية الشارح ورايه مشايخه
- ١٧٠ القادة الرابع عشر: فيما اهتم به في هذا التعليق
- ١٧٢ القادة الخامس عشر: في بيان الكتب التي احدث منها
- ١٧٥ الباب الرابع: في ذكر الإمام الأعظم، وفيه فوائد
- ١٧٦ القادة الأولي: في ترجمته
- ١٧٨ القادة الثاني: في فضله
- ١٨٢ القادة الثالث: في تابعيه
- ١٨٤ القادة الرابع عشر: في علو مرتبة في الحديث
- ١٨٩ القادة الخامس عشر: في قلة روايته لتحديث
- ١٩٣ القادة السادس عشر: في رد ما يسم عليه
- ١٩٩ القادة السابع عشر: في مشايخه
- ٢٠٠ القادة الثامن عشر: في تلامذه
- ٢١٢ القادة التاسع عشر: فيما بين غاية مذهبه
- ٢٠٦ الباب الخامس: في توضيح الفاظ كثر استعمالها
- ٢٢٢ القادة العاشر: في

المسوح	صفحة
الباب السادس: في الألتفات وقية فوائد	٢٢٧
الغاية الأولى: في أدوات تسجيلات	٢٢٧
الغاية الثانية: في أدوات أخبار الحديث	٢٣١
الغاية الثالثة: في أدوات الأفعال	٢٣٢
الغاية الرابعة: في طريق سجناء	٢٤٦
الغاية الخامسة: في سجناء الأعداء	٢٤٤
الغاية السادسة: فيما قلته التبع أمر عبور في الإصلاح	٢٤٥
الغاية السابعة: رواية من عرف السائل	٣٤٥
الباب السابع: في عدة أصول مفيدة	٢٤٦

كتاب أواخر الصالحات

(٩) كتاب وفوت الصلاة

١ - باب وفوت الصلاة	٢٥٧
الغاية الأولى: في	٢٥٨
الغاية الثانية: في	٢٦٧
الغاية الثالثة: في	٢٦٢
الغاية الرابعة: في	٢٦٧
الغاية الخامسة: في	٢٦٢
الغاية السادسة: في	٢٦٢
الغاية السابعة: في	٢٦٢
الغاية الثامنة: في	٢٦٢
الغاية التاسعة: في	٢٦٢
٢ - وقت الجمعة	٢٦٢
٣ - من أدرك ركعة من الصلاة	٢٦٢
٤ - ما جاء في ذلك الشمس وغسق الليل	٢٦٢
كيف روي ما جاء في ذلك من غير الله عز وجل	٢٦٢
٥ - جامع الوفوت	٣٠٦
في ذلك العصر كما روي	٣٠٦
فان السائر	٣٠٦
السائل	٣٠٦
صلاة السجدة	٣١٢

٣٨٢	صور المعاج
٣٨٣	وصف الرجال مع النساء
٣٨٤	٤ - ما لا يجب من الوضوء
٣٨٥	حديث فضل تيس
٣٨٧	الوضوء من القليل
٣٨٩	الوضوء من حمل ثلث حدة
٣٩٠	٥ - ترك الوضوء مما مسته النار
٣٩١	الوضوء من غلظة الخراف
٤٠٠	٦ - جامع الوضوء
٤٠١	حديث مروحة إلى العقرة، وروى أبو إمامة وفيه العرق والتجمل
٤٠٨	حديث عنده روي عنه علي بن أحمد
٤٠٩	أولاً أنه في كتاب الله
٤٠٩	حديث اشكتي بالوضوء
٤١١	حديث سند له الضبي
٤١٩	حديث الوضوء - هذا مع من يده رقة
٤٢٣	حديث أنس بن مالك وأبو بكر دارا
٤٢٤	الاستسقاء بالدم وهو الماء
٤٢٥	رابع نكتب
٤٢٨	استسقاء وأن حصوا
٤٢٩	غير معاكم الصلاة
٤٣٠	أفضل لأحد
٤٣١	٧ - باب ما جاء في المسح بالرأس والأذنين
٤٣١	مسح الرقعة
٤٣٢	المسح على العمامة
٤٣٣	٨ - ما جاء في المسح على الخفين وغيره
٤٤٠	خبره نزل
٤٤١	الاستسقاء في الوضوء
٤٤٢	قوله حديث إمامه عبد الرحمن بن عوف وعنه أخره مع تأخر الصديق
٤٤٢	روى عنه

الصفحة	الموضوع
٢٢٣	رواية إبن كثير أن عمر رضي الله عنه مسح بيمينه
٢٢٨	أن عمر رضي الله عنه مسح بيمينه الخفيف
٢٢٩	أن عمر رضي الله عنه مسح بيمينه الخفيف
٢٣٢	٩ - العمل في المسح على الخفيف
٢٣٦	١٠ - ما جاء في الوضوء والمشي
٢٣٩	١١ - العمل في الوضوء
٢٦٣	١٢ - العمل في من غلبه الدم
٢٦٦	ترك الصلاة عمدا
٢٦٩	١٣ - الوضوء من العدي
٢٧١	المواظبة على الوضوء وغيره
٢٧١	الاحتياط على المحرم وتدخل العدي
٢٧٧	١٤ - الوضوء في ترك الوضوء من العدي
٢٧٩	١٥ - الوضوء من مس المرح
٢٨١	مستأن المحرم به
٢٩٠	١٦ - الوضوء من مسه
٢٩٢	١٧ - العمل في غسل الجنابة
٢٩٩	مقارن الفرق ومقارن ماء الوضوء
٣٠٣	مسحبة الاستئذان من العدي
٣٠٦	شعر في غسل الجنابة والحيض
٣٠٨	١٨ - واجب غسل إذا التقى الحائضتان
٣١٧	١٩ - وضوء الجنب إذا أراد أن ينام أو يأكل
٣٢٢	٢٠ - إعادة الجنب الصلاة إذا صلى ناسيا
٣٢٤	نحو صلاة ناسيا ناسيا وانقضاءه أنه وقع مرتين
٣٢٨	صبح ما لم يرد من النجاسة
٣٣٠	نجاسة العدي
٣٣٣	حكم الصلاة على الميت المحدث
٣٣٨	من رأى غلا لم يغسل أو انجس
٣٤٠	٢١ - غسل المرأة إذا رأته في المنام مثل ما يرى في الرجل

- ٥٥٦ بقصة امانة او لأخ سمة ومذ، الرواية عن ابهما .
- ٥٥٨ - ٢٠ - جامع قتل كنجابة
- ٥٥٨ مسال رجل يقضي الحجب
- ٥٥٨ حرف الحجة
- ٥٥٩ غدا الحوان رجل من عمر
- ٥٥٩ وعنه انوارى والبراز بعيل واحد وطرافه عليه السلام
- ٥٥٩ - ٦٣ - كليم
- ٥٥٩ قطع المند مرتين بنادى وعات النجس
- ٥٥٩ لم ١ نية السهم في حذرات حنسة
- ٥٦٠ من وجد العلف
- ٥٦٢ نيم قبل الرقة
- ٥٦٢ بدمته المتورطين
- ٥٦٢ وحذرات اذنه في العلف
- ٥٦٢ انجم لعرف وغره
- ٥٦٨ - ٧٤ - انعمل في نيم
- ٥٦٩ جواز النجم في النجم نادم الماء
- ٥٧١ الاحلاف في العرف والرفق
- ٥٧١ - ٦٥ - نيم الحجب
- ٥٧٥ الاعادة لعرف من نيم
- ٥٧٦ من وجد قبيل الحاء
- ٥٧٧ نيم نيم
- ٥٧٨ - ٦٦ - ما جعل للرجل من امراته حائضا
- ٥٧٩ انواع اله سيرة والاحلاف فيه
- ٥٨٢ وطنها إذ سهرت لأكثر منه الحجب
- ٥٨٦ - ٦٧ - شهر الحائض
- ٥٨٩ ما يرى من تكديده وغيرها في زمن الحجب
- ٥٩٢ النيم للحائض
- ٥٩٣ - ٢٨ - جامع الحصة
- ٥٩٣ الحائض في حجب

صفحة	الموضوع
٢٩٦	استخدام اسماء قرءان في الشعر
٢٩٩	ما اصاب من الجحش اثوب والحد من الدم
٣٠١	تعيين اثناء الإزاحة فتحة
٣٠٣	٢٩ - الفتحة
٣٠٤	الحجم بين رواياته إجمالاً والنوع
٣٠٥	الفتحة ما اعتبره التبع
٣١١	عاطفة كانت معتادة
٣١٣	اسبغ لطيف في أكثر الجحش وأتاه بالاختلاف فيه
٣١٦	ما حدث على استعادة من العمل وغيره واختلاف الأتمة في ذلك
٣٢٨	العادة تبعد مرة أو أكثر
٣٢٩	حدثت زوب في استعادة
٣٣٢	من ظهر من ظهر
٣٣٧	نوعه للصلاة أو التوق
٣٤١	نوعه استعادة
٣٤٠	تغير النقص وأنه
٣٤٢	حدثت عنده أصبح
٣٤٣	٣٠ - ما جاء في قول الصبي
٣٤٣	اختلاف العنقاء فيه
٣٤٨	أحداث الدبر في توبها
٣٤٩	٣١ - ما جاء في قول قائماً وغيره
٣٤٩	حدثت الأعرابي في المجد
٣٥٤	عبارة لأرض بالتحاف والتعكارة
٣٥٥	الاستيحاء بالثناء
٣٥٦	٣٢ - ما جاء في السواك
٣٥٦	السواك من سنة الفرس أو الخفوة
٣٦٠	الامر لمجرد
٣٦١	السواك مع الوضوء أو الملاء
٣٦٤	فهرس الكتاب